

lisanarabs.blogspot.com

المُعْنَى الْجَدِيدُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ

د. مُحَمَّدٌ خَيْرٌ حُلَوَانِي



دَارُ الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ

المغني الجديد في علم النحو

د. محمد خير حلواني



دار الشرق - العربي

لبنان - بيروت ص 11/6918
سورية - حلب ص 415

بسم الله الرحمن الرحيم



المغني الجديد في علم النحو

د. محمد خير حلواني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دارُ الشَّرقِ - العَرَبِي

لبنان - بيروت ص 11/6918
سورية - حلب ص 415

المقدمة

وما كان لمثل هذا الكتاب الجامعي أن يقدم في النحو نظرات جديدة، أو أن يلتبس في العرض سبلاً مبتكرة، لأن له وظيفة محدودة هي أن ينقل إلى الطلبة ما يحتاجون إليه من القواعد الشائعة، ليكونوا في المستقبل قادرين على تدريسها ونقلها إلى طلبة المدارس الإعدادية والثانوية.

وما كان له أيضاً أن يعتمد النظرات التي قدمها دعاة التجديد، لأنها — مع بالغ الأسف — لم ترق إلى مرتبة القواعد التي تستطيع أن تحيط ببلغة العرب، وتفسر ظواهرها، ولم تبلغ من الجودة والأصالة ما بلغته قواعد القدماء، بعد تعزيتها من أثواب العلل المستغربة، والأقيسة المتعسفة.

ولست مع ذلك أنكر على المعاصرين أن يفكروا في طريق جديدة لدراسة اللغة، إلا أن الجديد لا يمكن أن ينهض إلا بعد أن يحيط بالقديم إحاطة شمول، وإحاطة فهم دقيق، وإلا جاء مسخاً كريه الصورة، يثير السخرية منه، والتندر عليه.

هذا كتاب في النحو يحمل المادة اللازمة، والأصول الأولى لهذا النوع من العلم اللغوي، وقد سميته، منذ طبعته الأولى، بالواضح، وكنت على ثقة بأن ما فيه من دروس يفوق في سعته ما تحتويه بعض الكتب القديمة المتداولة، كشذور الذهب، وأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل للألفية، كما يفوقها — في نظر طالبنا اليوم — مصوغ بأسلوب سهل مبسط، يخلو من التعقيد والوعورة.

ولم أشأ أن أخرج عن هذا السنن الذي سرت عليه يومئذ، بل رأيتني مندفعاً إلى مزيد من التسهيل في عرض القاعدة، والإكثار من الشواهد الفصيحة، شعراً ونثراً، وتحليلها تحليلاً يُقرب القاعدة، ويوضحها توضيحاً كافياً.

وقد استبعدت ما استطعت الشواهد الثقيلة اللفظ التي أثبتتها في الطبعة الأولى بعد أن وقفت على شواهد تقوم مقامها، وتخلو من وعورتها اللفظية، بل لعلها أن تكون نماذج جيدة من الشعر الفصيح، وذيلت كل بحث ببعض منها، ليُعمِل فيها

طبعة جديدة منقحة

1424 هـ - 2003 م

جميع الحقوق محفوظة للناسر



دار الشرق العربي

سوريا - حلب هاتف 2211620 - 2211621 - 2211622

فاكس 2211623 21 00963 ص.ب 415

بيروت - لبنان - تليفاكس 1 791668 00961

ص.ب 11/6918 الرمز البريدي 11072230

www.afach.aleppodir.com

E.mail : afachco1@scs-net.org

المقدمة

وما كان لمثل هذا الكتاب الجامعي أن يقدم في النحو نظرات جديدة، أو أن يلتبس في العرض سبلاً مبتكرة، لأن له وظيفة محدودة هي أن ينقل إلى الطلبة ما يحتاجون إليه من القواعد الشائعة، ليكونوا في المستقبل قادرين على تدريسها ونقلها إلى طلبة المدارس الإعدادية والثانوية.

وما كان له أيضاً أن يعتمد النظرات التي قدمها دعاة التجديد، لأنها — مع بالغ الأسف — لم ترق إلى مرتبة القواعد التي تستطيع أن تحيط بلغة العرب، وتفسر ظواهرها، ولم تبلغ من الجودة والأصالة ما بلغته قواعد القدماء، بعد تعريضها من أثواب العلل المستغربة، والأقيسة المتعسفة.

ولست مع ذلك أنكر على المعاصرين أن يفكروا في طريق جديدة لدراسة اللغة، إلا أن الجديد لا يمكن أن ينهض إلا بعد أن يحيط بالقديم إحاطة شمول، وإحاطة فهم دقيق، وإلا جاء مسخاً كريه الصورة، يثير السخرية منه، والتندر عليه.

هذا كتاب في النحو يحمل المادة اللازمة، والأصول الأولى لهذا النوع من العلم اللغوي، وقد سميته، منذ طبعته الأولى، بالواضح، وكنت على ثقة بأن ما فيه من دروس يفوق في سعته ما تحتويه بعض الكتب القديمة المتداولة، كشذور الذهب، وأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل للألفية، كما يفوقها — في نظر طالبنا اليوم — مصوغ بأسلوب سهل مبسط، يخلو من التعقيد والوعورة.

ولم أشأ أن أخرج عن هذا السنن الذي سرت عليه يومئذ، بل رأيتني مندفعاً إلى مزيد من التسهيل في عرض القاعدة، والإكثار من الشواهد الفصيحة، شعراً ونثراً، وتحليلها تحليلاً يُقرب القاعدة، ويوضحها توضيحاً كافياً.

وقد استبعدت ما استطعت الشواهد الثقيلة اللفظ التي أثبتتها في الطبعة الأولى بعد أن وقفت على شواهد تقوم مقامها، وتخلو من وعورتها اللفظية، بل لعلها أن تكون نماذج جيدة من الشعر الفصيح، وذيلت كل بحث ببعض منها، ليُعمِل فيها

طبعة جديدة منقحة

1424 هـ - 2003 م

جميع الحقوق محفوظة للناسر

دار الشرق العربي

سوريا - حلب هاتف 2211620 - 2211621 - 2211622

فاكس 2211623 21 00963 ص.ب 415

بيروت - لبنان - تليفاكس 1 791668 00961

ص.ب 11/6918 الرمز البريدي 11072230

www.afach.aleppodir.com

E.mail : afachco1@scs-net.org

الطالب فكره بمساعدة المدرس تارة، ومن دون مساعدته تارة أخرى، ولتدفعه إلى مزيد من الدرس، والتماس القواعد في النصوص.

والمهم في الأمر أن هذا الكتاب حاول أن يبسط المادة النحوية بشكل ملائم لذوق الطالب المعاصر، دون أن يُخل بالبناء، ودون أن يتجاوز الحدود.

هذا، ولا بد من أن أذكر هنا أن الزميل الأستاذ عاصم البيطار كان قد اطلع على الكتاب في طبعته الأولى، وبعث إليّ بملاحظات قيمة دقيقة، أخذت بكثير منها، كما أن جلسة جمعتني بأستاذنا أحمد راتب النفّاخ، اقترح فيها أن يُقدم الكتاب الجامعي بمدخل عام تُشرّح فيه مبادئ النحو وتُبسّط أصوله الأولى، فلبيت هذا الاقتراح، وأظن أنه سيرضي عن بعض ما جاء فيه، وسيكون له في غيره نظر.

وإني لأرجو الله أن يوفقنا إلى خدمة العربية، ويجعلها لنا مثوبة نعتد بها يوم نلقى وجهه الكريم.

المؤلف

١ - وضع القواعد ومصادر استنباطها

ما من لغة إنسانية كتب لها البقاء، وأُتيح لأبنائها أن يصيبيوا حظاً من الحضارة، إلا ولها أصول وقواعد، استنبطها العلماء من نصوصها المدونة، وكلام أبنائها الأصليين، وما من لغة في الأرض لقيت من خدمات الدارسين، وعناية الباحثين، مثلما لقيته اللغة العربية من أبنائها، فقد كان العمل فيها ضرباً من العبادة الدينية، يتقرب بها الدارس إلى الله، ويطمع في الأجر والمثوبة عليها، لأنها لغة القرآن الكريم، وموئل التعاليم الدينية التي بثها الرسول (ص) في آذان الناس.

وكانت محاولة استنباط القواعد العربية في القرن الأول للهجرة ضرورة أملت بها الحياة الجديدة بعد الإسلام، إذا اختلط العرب بالأعاجم من كل جنس، وبدأ البناء اللغوي للعربية يتداعى، فكثرت اللحن، وهُدِّت السليقة، وتسرب الخطأ إلى قراءة القرآن الكريم، وفي هذا من الخطر ما يقلق المجتمع آنذاك، فذهب العلماء يبحثون عن وسيلة تصون العربية، وتحفظ عليها بناءها وكيانها، وقد وفقوا إلى منهج سليم في العمل، ما كان لهم أن يسلكوا غيره.

لقد مضوا يجمعون النصوص اللغوية، ويبحثون عن الأماكن التي لا تزال بعيدة عن التأثير باللغات الطارئة، فهدهم عملهم إلى مصادر كانت في البداية منابع استقوا منها أصول العربية وقواعدها، وهي:

١ - القرآن الكريم.

٢ - كلام العرب الفصحاء.

٣ - الشعر العربي القديم.

٤ - الحديث النبوي.

لقد انطلقوا منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، يضبطون آي القرآن الكريم، ويتأملون بناء الجملة العربية ويتفحصونه، ويراقبون علاقات التركيب فيه، وما ينجم عن تلك العلاقات من ظواهر لفظية إعرابية، ثم التفتوا يتحرون القبائل التي لم تضعف فصاحتها، وهي التي كانت ضاربة في أعماق الجزيرة العربية، في بوادي

الطالب فكره بمساعدة المدرس تارة، ومن دون مساعدته تارة أخرى، ولتدفعه إلى مزيد من الدرس، والتماس القواعد في النصوص.

والمهم في الأمر أن هذا الكتاب حاول أن يبسط المادة النحوية بشكل ملائم لذوق الطالب المعاصر، دون أن يُخل بالبناء، ودون أن يتجاوز الحدود.

هذا، ولا بد من أن أذكر هنا أن الزميل الأستاذ عاصم البيطار كان قد اطلع على الكتاب في طبعته الأولى، وبعث إليّ بملاحظات قيمة دقيقة، أخذت بكثير منها، كما أن جلسة جمعتني بأستاذنا أحمد راتب النفّاخ، اقترح فيها أن يُقدم الكتاب الجامعي بمدخل عام تُشرّح فيه مبادئ النحو وتُبسّط أصوله الأولى، فلبيت هذا الاقتراح، وأظن أنه سيرضي عن بعض ما جاء فيه، وسيكون له في غيره نظر.

وإني لأرجو الله أن يوفقنا إلى خدمة العربية، ويجعلها لنا مثوبة نعتد بها يوم نلقى وجهه الكريم.

المؤلف

١ - وضع القواعد ومصادر استنباطها

ما من لغة إنسانية كتب لها البقاء، وأُتيح لأبنائها أن يصيبيوا حظاً من الحضارة، إلا ولها أصول وقواعد، استنبطها العلماء من نصوصها المدونة، وكلام أبنائها الأصليين، وما من لغة في الأرض لقيت من خدمات الدارسين، وعناية الباحثين، مثلما لقيته اللغة العربية من أبنائها، فقد كان العمل فيها ضرباً من العبادة الدينية، يتقرب بها الدارس إلى الله، ويطمع في الأجر والمثوبة عليها، لأنها لغة القرآن الكريم، وموئل التعاليم الدينية التي بثها الرسول (ص) في آذان الناس.

وكانت محاولة استنباط القواعد العربية في القرن الأول للهجرة ضرورة أملت بها الحياة الجديدة بعد الإسلام، إذا اختلط العرب بالأعاجم من كل جنس، وبدأ البناء اللغوي للعربية يتداعى، فكثرت اللحن، وهُدِّدَت السليقة، وتسرب الخطأ إلى قراءة القرآن الكريم، وفي هذا من الخطر ما يقلق المجتمع آنذاك، فذهب العلماء يبحثون عن وسيلة تصون العربية، وتحفظ عليها بناءها وكيانها، وقد وفقوا إلى منهج سليم في العمل، ما كان لهم أن يسلكوا غيره.

لقد مضوا يجمعون النصوص اللغوية، ويبحثون عن الأماكن التي لا تزال بعيدة عن التأثير باللغات الطارئة، فهدهم عملهم إلى مصادر كانت في البداية منابع استقوا منها أصول العربية وقواعدها، وهي:

١ - القرآن الكريم.

٢ - كلام العرب الفصحاء.

٣ - الشعر العربي القديم.

٤ - الحديث النبوي.

لقد انطلقوا منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، يضبطون آي القرآن الكريم، ويتأملون بناء الجملة العربية ويتفحصونه، ويراقبون علاقات التركيب فيه، وما ينجم عن تلك العلاقات من ظواهر لفظية إعرابية، ثم التفتوا يتحرون القبائل التي لم تضعف فصاحتها، وهي التي كانت ضاربة في أعماق الجزيرة العربية، في بوادي

هذا المنهج في البحث عن المصادر الموثوق بها أدى إلى بناء علم
شامخ راسخ في حضارة العرب الفكرية، لا يزال قائماً على أصوله الصلبة
المتينة، منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف.

ولكن ما البناء اللغوي الذي حلله النحاة، وما القواعد التي اهتموا إليها بعد هذا
الجهد المضني من الدرس والتأمل؟



نجد، والحجاز، وتهامة، كقبيلة تميم، وأسد، وهذيل، وطيء، وكنانة، وغيرها من
قبائل الوسط، ودفع بهم هذا إلى الرحلة والعيش في البادية، ليجمعوا الظواهر التي
يسمعون، ثم يدرسوها، ويقرنوها إلى ما تجمع لديهم من قواعد سابقة.

وكان لهؤلاء الفصحاء من الأعراب عمل آخر، فمنهم نقلت القصائد، وبهم
وثقت لغتها، ولهذا كان يحرص النحوي القديم، كسيبويه والأخفش والفراء، على أن
ينسب ما يثبت في كتابه من الشعر إلى إنشاد أعرابي فصيح موثوق اللغة، كما كان
يحرص على أن يستبعد من الشعر ما لم يروه الأعراب، ومن أجل ذلك قل في كتب
النحو الاحتجاج بشعر عدي بن زيد، وأبي داود الأيادي، لأن أعراب نجد - كما
يقول الأصمعي - لم يرووا شعرهما.

أما الحديث النبوي فلم يُعَنَّ المتقدمون من نحاة العربية بالاحتجاج به، لأنهم
كانوا يشكون في صحة نقل اللفظ، فإذا استطاع الراوي أن يفهم المعنى فهماً دقيقاً
فمن أنى له أن يحفظ كلمات الرسول (ص) نفسها؟ أفليس من المتوقع أن تتغير في
روايته الألفاظ، ويتبدل التركيب؟ ومن هنا كان عالم اللغة يختلف عن عالم الدين،
فهو لا ينظر في معنى الحديث ليستنبط منه حكماً شرعياً، بل ينظر في التركيب
اللغوي ليستنبط منه قاعدة لغوية، وبهذا كان يحرص على صحة نقل اللغة، ولم
يكن هذا سهلاً في لغة النثر.

وينبغي أن نعلم هنا أن نقل الحديث النبوي يختلف عن نقل الشعر وروايته،
لأن رواة الحديث من أبناء الحاضرة لا من فصحاء الأعراب، ولهذا كثر اللحن في
روايته، ولم يركن النحويون إلى لغة الراوي نفسها في تحوير ما ينقل من ألفاظه
(ص)، كما ركنوا إلى ما حوره الفصحاء عفواً أو قصداً في لغة الشعر.

غير أن النحويين المتأخرين، ولا سيما نحاة الأندلس، أخذوا يحتجون بالحديث،
بعد أن جمع في الصحاح، ونظم في أبواب، وتهيأت له الدراسات العلمية، وكان
أول المحتجين به، والمخرجين له، السهيلي الأندلسي في "أماليه" ثم تبعه ابن
خروف، ثم لحق بهما ابن مالك، فأكثر، حتى شهر بذلك، وأثر فيمن جاء بعده من
شراح ألفيته، إلى أن صارت الأحاديث المحتج بها قرينة لشواهد الشعر وأي
القرآن الكريم.

نجد، والحجاز، وتهامة، كقبيلة تميم، وأسد، وهذيل، وطيء، وكنانة، وغيرها من قبائل الوسط، ودفع بهم هذا إلى الرحلة والعيش في البادية، ليجمعوا الظواهر التي يسمعون، ثم يدرسوها، ويقرنوها إلى ما تجمع لديهم من قواعد سابقة.

وكان لهؤلاء الفصحاء من الأعراب عمل آخر، فمنهم نقلت القصائد، وبهم وثقت لغتها، ولهذا كان يحرص النحوي القديم، كسيبويه والأخفش والفراء، على أن ينسب ما يثبته في كتابه من الشعر إلى إنشاد أعرابي فصيح موثوق باللغة، كما كان يحرص على أن يستبعد من الشعر ما لم يروه الأعراب، ومن أجل ذلك قل في كتب النحو الاحتجاج بشعر عدي بن زيد، وأبي داود الأيادي، لأن أعراب نجد - كما يقول الأصمعي - لم يرووا شعرهما.

أما الحديث النبوي فلم يُعَنَّ المتقدمون من نحاة العربية بالاحتجاج به، لأنهم كانوا يشكون في صحة نقل اللفظ، فإذا استطاع الراوي أن يفهم المعنى فهماً دقيقاً فمن أنى له أن يحفظ كلمات الرسول (ص) نفسها؟ أفليس من المتوقع أن تتغير في روايته الألفاظ، ويتبدل التركيب؟ ومن هنا كان عالم اللغة يختلف عن عالم الدين، فهو لا ينظر في معنى الحديث ليستنبط منه حكماً شرعياً، بل ينظر في التركيب اللغوي ليستنبط منه قاعدة لغوية، وبهذا كان يحرص على صحة نقل اللغة، ولم يكن هذا سهلاً في لغة النثر.

وينبغي أن نعلم هنا أن نقل الحديث النبوي يختلف عن نقل الشعر وروايته، لأن رواة الحديث من أبناء الحاضرة لا من فصحاء الأعراب، ولهذا كثر اللحن في روايته، ولم يركن النحويون إلى لغة الراوي نفسها في تحوير ما ينقل من ألفاظه (ص)، كما ركنوا إلى ما حوره الفصحاء عفواً أو قصداً في لغة الشعر.

غير أن النحويين المتأخرين، ولا سيما نحاة الأندلس، أخذوا يحتجون بالحديث، بعد أن جمع في الصحاح، ونظم في أبواب، وتهيأت له الدراسات العلمية، وكان أول المحتجين به، والمخرجين له، السهيلي الأندلسي في "أماليه" ثم تبعه ابن خروف، ثم لحق بهما ابن مالك، فأكثر، حتى شهر بذلك، وأثر فيمن جاء بعده من شراح ألفيته، إلى أن صارت الأحاديث المحتج بها قرينة لشواهد الشعر وآي القرآن الكريم.

هذا المنهج في البحث عن المصادر الموثوق بها أدى إلى بناء علم شامخ راسخ في حضارة العرب الفكرية، لا يزال قائماً على أصوله الصلبة المثينة، منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف.

ولكن ما البناء اللغوي الذي حلله النحاة، وما القواعد التي اهتموا إليها بعد هذا الجهد المضني من الدرس والتأمل؟

٢ - البناء اللغوي في العربية

لقد كان عمل أوائل النحاة، فيما وصلوا إليه من نصوص اللغة المدونة والمنطوقة، ينحصر في الملاحظة، والتتبع، والاستنباط، وهذا كله يُكوّن المنهج الاستقرائي في البحث، وقد أدى بهم هذا إلى النقاط التالية:

١ - أقسام الكلمة:

وصلت اللغة إلى النحاة مركبة في نصوص شعرية أو نثرية، فعمدوا إلى تحليل أجزائها، ومراقبتها، وتتبع ظاهرها، فاهتدوا إلى أن للكلمة فيها ثلاثة أنواع، هي:

أ - الاسم

ب - الفعل

ج - الحرف

ووجدوا أن التركيب الذي يؤدي معنى تاماً قد يتألف من اسمين، مثل: القراءة مفيدة. أو من اسم وفعل، مثل: طلعت الشمس، وربما استعمل الحرف أداة رابطة في بناء التركيب، لغرض معنوي خاص، كما في قولك: جاء خالدٌ من البيت.

ولما أعمدوا في تأملهم وتتبعهم لكل من هذه الأقسام تبين لهم أن الاسم: يدل على معنى في نفسه، قد يكون مدلوله حسياً، وقد يكون غير حسي، وأن الفعل يدل على حدث يقترن بزمان معين، وأن للحرف معاني يُظهرها السياق والتركيب.

وتبين لهم أيضاً أن اللغة العربية تحصر في الاسم معاني كثيرة، فهو الذي يدل على الفاعلية، والمفعولية، ويدل على الزمان، والمكان، والغاية، وبيان النوع، والعدد، ويبين الحال عند وقوع الحدث، ويفسر المبهمات، ويؤدي معنى الاستثناء، والإسناد، على حين لا يؤدي الفعل إلا معنى مزدوجاً، هو الدلالة على الحدث وزمانه، وكثيراً ما تكون دلالاته الزمانية محددة بالسياق العام لا من مجرد لفظه.

٢ - دراسة الاسم:

وقد خص اللغويون الاسم بدراسة دقيقة واعية، مثلما خصوا قسيميهِ الآخرين، فوجدوا في تكوينه اللفظي، ودلالاته المعنوية، من الفروق ما جعلهم يقسمونه أقساماً بحسب أنواعه وأصنافه.

١ - وأول ما لفت نظر النحويين في الاسم ما ذكرناه قبل قليل، وهو أنه يحمل أكبر عبء في التعبير عن المعنى، وبذلك يسمو على الفعل والحرف، ولاحظوا أيضاً أن هذه المعاني المتنوعة المتعددة يعبر عنها في التركيب العربي بأصوات خفيفة تظهر على الأحرف الأخيرة للأسماء، كالرفع والجر والنصب، فسموها حركات، وسموا الظاهرة التعبيرية إعراباً.

وحين درسوا هذه الحركات وجدوها ترتبط بمعان عامة يعبر عنها الاسم، فالرفع يدل على الإسناد، وهو أن شيئاً ما قام بعمل، أو نسب إليه وصف، والجر يدل على الاختصاص أو التملك، والنصب - وهو أخف الحركات - ترك لطائفة كبيرة من الأسماء، سماها النحاة فضلات لأنها متممة لبناء الجملة.

وإلى جانب هذه الأسماء المتغيرة الأواخر، وقع النحاة على طائفة أخرى تلازم حركات خاصة، لا تتحول عنها ولا تزول، حتى كأنها جزء من بناء الكلمة، فأطلقوا على هذا الضرب من الأسماء مصطلح: الأسماء المبنية.

٢ - وأدت بهم الملاحظة الدقيقة، والاستقراء الصابر إلى أن يكتشفوا أدوات لفظية تتصل بالاسم، فيكون له معها دلالة فرعية تضاف إلى المعنى العام، فهناك "أل" التي تلتصق بصدرة، وتحيل دلالاته العامة إلى دلالة خاصة، فقولنا: قلم، يدل دلالة فيها تعميم وشيوع، ولكننا إذا قلنا: بعث القلم، قصدنا قلماً خاصاً نعرفه ونعده. وهناك صوت آخر، يلحق عجز الاسم، هو النون الساكنة التي سموها تنويناً، وهي لا تلحق الفعل والحرف، ولا تلحق أسماء خاصة سنلم بنوعها بعد قليل. والمهم أن النحاة وجدوا هذه النون لا تلحق الاسم الذي لحقته "أل"، ولا الاسم الذي أضيف إلى غيره. وإلى جانب هذا وجدوا لواحق من الأصوات ترمز لمعان أخرى، كالتاء والألف اللتين تدلان على التأنيث، مثل: فاطمة وليلى. والألف والياء، اللتين تدلان على المثنى، والواو والياء اللتين تدلان على الجمع.

٣ - والتفتوا إلى شكل الاسم اللفظي، وأولوه عناية بالغة، فاهتدوا إلى العلاقة المحكمة بين بنائه ومعناه، فثمة ما يدل على ذات حسية، كدفتر، وقلم، وشمس،

هذا كلام مجمل تركت فيه بعض التفضيلات.

هناك أنواع أخرى من التنوين ليس من غرضنا هنا الحديث عنها.

٢ - البناء اللغوي في العربية

لقد كان عمل أوائل النحاة، فيما وصلوا إليه من نصوص اللغة المدونة والمنطوقة، ينحصر في الملاحظة، والتتبع، والاستنباط، وهذا كله يُكوّن المنهج الاستقرائي في البحث، وقد أدى بهم هذا إلى النقاط التالية:

١ - أقسام الكلمة:

وصلت اللغة إلى النحاة مركبة في نصوص شعزية أو نثرية، فعمدوا إلى تحليل أجزائها، ومراقبتها، وتتبع ظاهرها، فاهتدوا إلى أن للكلمة فيها ثلاثة أنواع، هي:

أ - الاسم

ب - الفعل

ج - الحرف

ووجدوا أن التركيب الذي يؤدي معنى تاماً قد يتألف من اسمين، مثل: القراءة مفيدة. أو من اسم وفعل، مثل: طلعت الشمس، وربما استعمل الحرف أداة رابطة في بناء التركيب، لغرض معنوي خاص، كما في قولك: جاء خالدٌ من البيت.

ولما أعمدوا في تأملهم وتتبعهم لكل من هذه الأقسام تبين لهم أن الاسم: يدل على معنى في نفسه، قد يكون مدلوله حسياً، وقد يكون غير حسي، وأن الفعل يدل على حدث يقترن بزمان معين، وأن للحرف معاني يُظهرها السياق والتركيب.

وتبين لهم أيضاً أن اللغة العربية تحصر في الاسم معاني كثيرة، فهو الذي يدل على الفاعلية، والمفعولية، ويدل على الزمان، والمكان، والغاية، وبيان النوع، والعدد، ويبين الحال عند وقوع الحدث، ويفسر المبهمات، ويؤدي معنى الاستثناء، والإسناد، على حين لا يؤدي الفعل إلا معنى مزدوجاً، هو الدلالة على الحدث وزمانه، وكثيراً ما تكون دلالاته الزمانية محددة بالسياق العام لا من مجرد لفظه.

٢ - دراسة الاسم:

وقد خص اللغويون الاسم بدراسة دقيقة واعية، مثلما خصوا قسميه الآخرين، فوجدوا في تكوينه اللفظي، ودلالاته المعنوية، من الفروق ما جعلهم يقسمونه أقساماً بحسب أنواعه وأصنافه.

١ - وأول ما لفت نظر النحويين في الاسم ما ذكرناه قبل قليل، وهو أنه يحمل أكبر عبء في التعبير عن المعنى، وبذلك يسمو على الفعل والحرف، ولاحظوا أيضاً أن هذه المعاني المتنوعة المتعددة يعبر عنها في التركيب العربي بأصوات خفيفة تظهر على الأحرف الأخيرة للأسماء، كالرفع والجر والنصب، فسموها حركات، وسموا الظاهرة التعبيرية إعراباً.

وحين درسوا هذه الحركات وجدوها ترتبط بمعان عامة يعبر عنها الاسم، فالرفع يدل على الإسناد، وهو أن شيئاً ما قام بعمل، أو نسب إليه وصف، والجر يدل على الاختصاص أو التملك، والنصب - وهو أخف الحركات - ترك لطائفة كبيرة من الأسماء، سماها النحاة فضلات لأنها متممة لبناء الجملة.

وإلى جانب هذه الأسماء المتغيرة الأواخر، وقع النحاة على طائفة أخرى تلازم حركات خاصة، لا تتحول عنها ولا تزول، حتى كأنها جزء من بناء الكلمة، فأطلقوا على هذا الضرب من الأسماء مصطلح: الأسماء المبنية.

٢ - وأدت بهم الملاحظة الدقيقة، والاستقراء الصابر إلى أن يكتشفوا أدوات لفظية تتصل بالاسم، فيكون له معها دلالة فرعية تضاف إلى المعنى العام، فهناك "أل" التي تلتصق بصدرة، وتحيل دلالاته العامة إلى دلالة خاصة، فقولنا: قلم، يدل دلالة فيها تعميم وشيوع، ولكننا إذا قلنا: بعث القلم، قصدنا قلماً خاصاً نعرفه ونعده. وهناك صوت آخر، يلحق عجز الاسم، هو النون الساكنة التي سموها تنويناً، وهي لا تلحق الفعل والحرف، ولا تلحق أسماء خاصة سنلم بنوعها بعد قليل. والمهم أن النحاة وجدوا هذه النون لا تلحق الاسم الذي لحقته "أل"، ولا الاسم الذي أضيف إلى غيره. وإلى جانب هذا وجدوا لواحق من الأصوات ترمز لمعان أخرى، كالتاء والألف اللتين تدلان على التأنيث، مثل: فاطمة وليلى. والألف والياء، اللتين تدلان على المثنى، والواو والياء اللتين تدلان على الجمع.

٣ - والتفتوا إلى شكل الاسم اللفظي، وأولوه عناية بالغة، فاهتدوا إلى العلاقة المحكمة بين بنائه ومعناه، فثمة ما يدل على ذات حسية، كدفتر، وقلم، وشمس،

هذا كلام مجمل تركت فيه بعض التفضيلات.

هناك أنواع أخرى من التنوين ليس من غرضنا هنا الحديث عنها.

وقمر، و.. وما يدل على ذات معنوية، كعلم، وكرم، وجود، و.. وهذه الأسماء من حيث الصيغة أسماء جامدة لم تشتق من غيرها. وإلى جانب هذا الضرب وجدوا أسماء تختلف عنها لفظاً، لأنها اشتقت من اسم جامد، وجاءت على أبنية خاصة، قد تكون على: فاعل، أو مفعول، أو فاعيل، أو فاعول، أو.. وهي تدل على ذات موصوفة بالحدث، مثل: قاتل، ومقتول وكريم ورؤوم. ووجه الاختلاف بينها وبين الأسماء الجامدة أن دلالتها جزئية، وأن دلالة تلك كلية، فحين تقول: أرض، فأنت تسمي بها ذاتاً كاملة، ولكن إذا قلت: خضراء، فأنت لا تعبر إلا عن جزء يسير من الذات، هو تلونها بالخضرة. وفوق ذلك تجد بعض هذه المشتقات تدل على الزمان ضمن التركيب، وهي دلالة لا تقوى عليها الأسماء الجامدة.

٤ — وشاهدوا في البناء اللغوي كلمات تقوم مقام الأسماء، ولكنها ليست على صورتها اللفظية، ولا يدخلها من اللواحق ما يدخلها، فأطلقوا عليها مصطلح: ضمير، لأنهم رأوها كنيات عن الأسماء، وقد تكون أحادية اللفظ، كالكاف في مثل: كتابك. وقد تكون ثنائية، مثل: هو وهي، أو ثلاثية مثلك نحن. وهي نفسها نوعان: نوع لا يمكن لفظه مستقلاً، بل لا بد له من أن يكون متصلاً بكلمة قبله، فسموه الضمير المتصل، ونوع آخر يمكن نطقه مستقلاً عن غيره، سموه الضمير المنفصل. ثم نظروا، فإذا بعضها لا يقع إلا موقع الاسم المرفوع، كالتاء في: كتبت. والواو التي تدل على جماعة الذكور، مثل: كتبوا. وبعضها الآخر يقع موقع المنصوب، مثل: إيا وضرب ثالث يقع موقع المنصوب والمجرور، كالكاف في مثل: هذبك، وكتابك. وضمير آخر يقع موقع المجرور والمنصوب والمرفوع، وهو "نا" الدال على جماعة المتكلمين.

٣ — دراسة الفعل:

وفي تأملهم واستقراءهم للفعل استنتجوا أنه يختلف عن الاسم في معناه ومبناه، فهو لا يدل على غير الحدث والزمان.

١ — ورأوا أن الدلالة الزمانية للفعل مقرونة بشكله اللفظي، فما كان على صيغة "فَعَلَ" وأضرابها يدل على الزمان الماضي، وما كان على صيغة "يَفْعَلُ" وأضرابها يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل. وما كان فيه معنى الطلب وعلى

صيغة "افْعَلْ" وأشباهاها يدل على المستقبل. بيد أن هذه العلاقة بين الشكل والمضمون ليست مطردة، فكثيراً ما يؤثر السياق في طبيعة هذه الدلالة، فيجعل "فَعَلَ" للحاضر أو للمستقبل، ويجعل "يَفْعَلُ" للماضي، وفي لغة القرآن الكريم، والشعر القديم أمثلة كثيرة على هذا.

٢ — ورأى القدماء في ظواهر الفعل الشكلية ما يختلف عن مظاهر الاسم، فالفعل الماضي، وفعل الأمر، يلتزمان في نهاياتهما حركات خاصة، لا تتبدل إلا لعامل صوتي، فالأول منهما مبني على الفتح، ولكن هذه الفتحة تتقلب إلى ضمة مراعاة لحدث صوتي صرف، وذلك حين تدخل واو الجماعة على الفعل، مثل: كتبوا. وتتقلب إلى سكون إذا اتصل بقاء الفاعل المتحركة، لثلاث تتوالى أربع حركات في الكلمة الواحدة^١. أما الثاني فيبنى على السكون، إلا إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة، أو كان معتل الآخر.

وبقي الفعل المضارع، وهو يختلف في هذا عن الفعلين السابقين، إنه يشبه الاسم في أن آخره لا يثبت على حال، فهو طوراً مرفوع، وطوراً منصوب، وقد يكون مجزوماً، وبهذا استدلل النحويون على أنه معرب كالأسماء، فأخذوا يتحرون أسباب رفعه ونصبه وجزمه، فرأوه يجزم إذا اقترن لفظه ببعض الأحرف، هي: لم، لما، لام الأمر، لا، الناهية، إن، إنما، أو اقترن ببعض الأسماء المبهمة المضمنة معنى الشرط، مثل: من، ما، مهما، الخ.. أما نصبه فيكون باقترانه ببعض الأحرف، هي: أن، لن، إذن، كي، أما إذا لم يقترن بشيء من هذا القبيل فإنه يكون مرفوعاً.

غير أنهم وجدوه يبنى كالفعلين الآخرين حين تلحق بعجزه نون النسوة، أو نون التوكيد، وبهذا يكون الفعل المضارع شبيهاً بالأسماء من حيث إعرابه، وشبيهاً بالأفعال من حيث معناه ومبناه.

٣ — ووجدوا أفعالاً عربية مسهاً التطور، فجاءت في تراكيب خاصة على غير معانيها التي كانت لها في الأصل، واجتمعت على إحدى داليتين، أولاهما التحول، وثانيهما الاستمرار، فأفعال التحول هي: كان، صار، أمسى، أضحى،

^١ نجد لهذا شبيهاً في عامية الساحل السوري واللبناني، فهم يقولون: سَمَكَة، وبصلة، يسكنون الحرف الثاني إذا لحقوا تاء التأنيث، ويقولون: سَمَك، وبصل، فيفتحون إذا حذف التاء.

وقمر، و.. وما يدل على ذات معنوية، كعلم، وكرم، وجود، و.. وهذه الأسماء من حيث الصيغة أسماء جامدة لم تشتق من غيرها. وإلى جانب هذا الضرب وجدوا أسماء تختلف عنها لفظاً، لأنها اشتقت من اسم جامد، وجاءت على أبنية خاصة، قد تكون على: فاعل، أو مفعول، أو فاعيل، أو فاعول، أو.. وهي تدل على ذات موصوفة بالحدث، مثل: قاتل، ومقتول وكريم ورؤوم. ووجه الاختلاف بينها وبين الأسماء الجامدة أن دلالتها جزئية، وأن دلالة تلك كلية، فحين تقول: أرض، فأنت تسمي بها ذاتاً كاملة، ولكن إذا قلت: خضراء، فأنت لا تعبر إلا عن جزء يسير من الذات، هو تلونها بالخضرة. وفوق ذلك تجد بعض هذه المشتقات تدل على الزمان ضمن التركيب، وهي دلالة لا تقوى عليها الأسماء الجامدة.

٤ - وشاهدوا في البناء اللغوي كلمات تقوم مقام الأسماء، ولكنها ليست على صورتها اللفظية، ولا يدخلها من اللواحق ما يدخلها، فأطلقوا عليها مصطلح: ضمير، لأنهم رأوها ككنايات عن الأسماء، وقد تكون أحادية اللفظ، كالكاف في مثل: كتابك. وقد تكون ثنائية، مثل: هو وهي، أو ثلاثية مثلك نحن. وهي نفسها نوعان: نوع لا يمكن لفظه مستقلاً، بل لا بد له من أن يكون متصلاً بكلمة قبله، فسموه الضمير المتصل، ونوع آخر يمكن نطقه مستقلاً عن غيره، سموه الضمير المنفصل. ثم نظروا، فإذا بعضها لا يقع إلا موقع الاسم المرفوع، كالتاء في: كتبت. والواو التي تدل على جماعة الذكور، مثل: كتبوا. وبعضها الآخر يقع موقع المنصوب، مثل: إيا وضرب ثالث يقع موقع المنصوب والمجرور، كالكاف في مثل: هذبك، وكتابك. وضمير آخر يقع موقع المجرور والمنصوب والمرفوع، وهو "نا" الدال على جماعة المتكلمين.

٣ - دراسة الفعل:

وفي تأملهم واستقراءهم للفعل استنتجوا أنه يختلف عن الاسم في معناه ومبناه، فهو لا يدل على غير الحدث والزمان.

١ - ورأوا أن الدلالة الزمانية للفعل مقرونة بشكله اللفظي، فما كان على صيغة "فَعَلَ" وأضرابها يدل على الزمان الماضي، وما كان على صيغة "يَفْعَلُ" وأضرابها يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل. وما كان فيه معنى الطلب وعلى

صيغة "افْعَلْ" وأشباهاها يدل على المستقبل. بيد أن هذه العلاقة بين الشكل والمضمون ليست مطردة، فكثيراً ما يؤثر السياق في طبيعة هذه الدلالة، فيجعل "فَعَلَ" للحاضر أو للمستقبل، ويجعل "يَفْعَلُ" للماضي، وفي لغة القرآن الكريم، والشعر القديم أمثلة كثيرة على هذا.

٢ - ورأى القدماء في ظواهر الفعل الشكلية ما يختلف عن مظاهر الاسم، فالفعل الماضي، وفعل الأمر، يلتزمان في نهاياتهما حركات خاصة، لا تتبدل إلا لعامل صوتي، فالأول منهما مبني على الفتح، ولكن هذه الفتحة تتقلب إلى ضمة مراعاة لحدث صوتي صرف، وذلك حين تدخل واو الجماعة على الفعل، مثل: كتبوا. وتتقلب إلى سكون إذا اتصل بقاء الفاعل المتحركة، لثلاث تتوالى أربع حركات في الكلمة الواحدة^١. أما الثاني فيبنى على السكون، إلا إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة، أو كان معتل الآخر.

وبقي الفعل المضارع، وهو يختلف في هذا عن الفعلين السابقين، إنه يشبه الاسم في أن آخره لا يثبت على حال، فهو طوراً مرفوع، وطوراً منصوب، وقد يكون مجزوماً، وبهذا استدلل النحويون على أنه معرب كالأسماء، فأخذوا يتحرون أسباب رفعه ونصبه وجزمه، فرأوه يجزم إذا اقترن لفظه ببعض الأحرف، هي: لم، لما، لام الأمر، لا، الناهية، إن، إنما، أو اقترن ببعض الأسماء المبهمة المضمنة معنى الشرط، مثل: من، ما، مهما، الخ.. أما نصبه فيكون باقترانه ببعض الأحرف، هي: أن، لن، إذن، كي، أما إذا لم يقترن بشيء من هذا القبيل فإنه يكون مرفوعاً.

غير أنهم وجدوه يبنى كالفعلين الآخرين حين تلحق بعجزه نون النسوة، أو نون التوكيد، وبهذا يكون الفعل المضارع شبيهاً بالأسماء من حيث إعرابه، وشبيهاً بالأفعال من حيث معناه ومبناه.

٣ - ووجدوا أفعالاً عربية مسهاً التطور، فجاءت في تراكيب خاصة على غير معانيها التي كانت لها في الأصل، واجتمعت على إحدى داليتين، أولاهما التحول، وثانيهما الاستمرار، فأفعال التحول هي: كان، صار، أمسى، أضحى،

^١ نجد لهذا شبيهاً في عامية الساحل السوري واللبناني، فهم يقولون: سَمَكَة، وبصلة، يسكنون الحرف الثاني إذا لحقوا تاء التأنيث، ويقولون: سَمَك، وبصل، فيفتحون إذا حذفوا التاء.

أصبح، بات، عاد، وأفعال الاستمرار هي: ظل، ما زال، ما فتىء، ما برح، مادام، فهذه الأفعال كانت في الأصل ذات معانٍ يدل عليها اشتقاقها، إلا أنها تحولت إلى معنى آخر، فلم تعد تكتفي بمرفوعها، ولا بد من ذكر اسم آخر بعدها، حتى تكتمل به دلالتها على الحدث، فإذا قلت: كان الجو ممطراً. اكتمل المعنى، وإذا حذف "ممطراً" اختل. أما إذا استعمل الفعل نفسه في معناه القديم، وهو الوجود، فإنه يؤدي معنى تاماً بمرفوعه، لأن دلالة الحدث تنحصر فيه، مثل: كن فيكون. ولما كان هذا الضرب من الأفعال غير دال على الحدث بمفرده سمي ناقصاً.

٤ - وشاهد النحاة في نصوص اللغة القديمة أفعالاً مسها التطور الصوتي والمعنوي أكثر مما مس الأفعال السابقة، وذلك مثل ليس، ونعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وحرى، و.. فليس لهذه الأفعال دلالة الفعل البتة، لأنها لا تدل على حدث، غير أنها تشبه في صورها اللفظية الفعل الماضي، فهي مبنية على الفتح، وتقبل دخول تاء التأنيث الساكنة: ليست، ونعمت، و.. إلا "حبذا" منها. ثم إنها لا تتصوف فلا مضارع ولا أمر لها، ولذلك أطلقوا عليها اسم: الأفعال الجامدة.

ومن الفقرتين السابقتين نجد عندنا نوعين من الأفعال، النوع الأول: الأفعال الناقصة، وهو ما يقابل الأفعال التامة، والثاني الأفعال الجامدة وهو ما يقابل المتصرف.

٤ - دراسة الحرف:

١ - الحرف - كما قلنا - أداة ربط في نظام الجملة العربية، فأنت إن أردت أن تقول: عن اثنين اشتركا في حدث المجيء، قلت: جاء فلان وفلان. فالواو هي التي أشركت ما بعدها وما قبلها بالحدث، وإذا قلت: خرج سعيد من البيت، وجدت "من" تربط بين الحدث، وهو الخروج، و "البيت" وهو المكان الذي ابتداء منه الحدث. وبعض الأحرف تؤدي معاني خاصة، كالاستفهام الذي يؤديه الحرفان: هل، والهمزة، والشرط الذي يؤديه "إن" وإذ ما، وكمعنى التمني في "ليت" والترجي في "لعل" والنفي في: لا، ما، ولم، ولما، وإن. غير أن الحرف لا يؤدي معناه إلا إذا جاء في تركيب، أما الاسم والفعل فكل منهما يفهم منه معنى، وإن وقع مفرداً.

٢ - وقد لاحظ العلماء أن بعض الأحرف يختص بنوع من الكلمات، فيأتي مقترناً بها دون أن يقترن بغيرها، فالحرف "من" وأخواته يختص بالاسم دون غيره، والحرف "لم" وأخواته، يختص بالفعل دون غيره. ولاحظوا كذلك أن أحرفاً أخرى لا تختص بكلمة دون غيرها، فكما تدخل على الأسماء، تدخل على الأفعال، كأحرف العطف، والاستفهام، وبعض أحرف النفي، مثل "ما" و "لا" و "إن" من ذلك أنك تقول: جاء خالد وأخوه، ثم ذهب خالد وبقي أخوه. فواو العطف - كما ترى - دخلت في الجملة الأولى على الاسم، ودخلت في الثانية على الفعل. فإذا سمينا الضرب الأول من الأحرف: أحرفاً مختصة، أمكن أن نسمي الضرب الثاني: أحرفاً غير مختصة.

٣ - وقد تنبه العلماء إلى ظاهرة واضحة في العربية، هي أن الحرف المختص يقترن استعماله بحركة إعرابية خاصة في الكلمة التي يختص بها، فأحرف الجر مثلاً تجر الاسم الذي بعدها، وأحرف الجزم تجزم الفعل المضارع، وأحرف النصب تنصبه، أما الحرف الذي لا اختصاص له فلا يؤثر في الكلمة التي يدخل عليها، ولهذا كانت أحرف الاستفهام والعطف لا عمل لها^١.

ويتضح هذا أيضاً في أفعال الشروع التي تحولت إلى معنى غير معناها الأصلي.

هناك شذوذ ستحدث عنه في حينه.

أصبح، بات، عاد، وأفعال الاستمرار هي: ظل، ما زال، ما فتىء، ما برح، مادام، فهذه الأفعال كانت في الأصل ذات معانٍ يدل عليها اشتقاقها، إلا أنها تحولت إلى معنى آخر، فلم تعد تكتفي بمرفوعها، ولا بد من ذكر اسم آخر بعدها، حتى تكتمل به دلالتها على الحدث، فإذا قلت: كان الجو ممطراً. اكتمل المعنى، وإذا حذف "ممطراً" اختل. أما إذا استعمل الفعل نفسه في معناه القديم، وهو الوجود، فإنه يؤدي معنى تاماً بمرفوعه، لأن دلالة الحدث تنحصر فيه، مثل: كن فيكون. ولما كان هذا الضرب من الأفعال غير دال على الحدث بمفرده سمي ناقصاً.

٤ - وشاهد النحاة في نصوص اللغة القديمة أفعالاً مسها التطور الصوتي والمعنوي أكثر مما مس الأفعال السابقة، وذلك مثل ليس، ونعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وحرى، و.. فليس لهذه الأفعال دلالة الفعل البتة، لأنها لا تدل على حدث، غير أنها تشبه في صورها اللفظية الفعل الماضي، فهي مبنية على الفتح، وتقبل دخول تاء التأنيث الساكنة: ليست، ونعمت، و.. إلا "حبذا" منها. ثم إنها لا تتصوف فلا مضارع ولا أمر لها، ولذلك أطلقوا عليها اسم: الأفعال الجامدة.

ومن الفقرتين السابقتين نجد عندنا نوعين من الأفعال، النوع الأول: الأفعال الناقصة، وهو ما يقابل الأفعال التامة، والثاني الأفعال الجامدة وهو ما يقابل المتصرف.

٤ - دراسة الحرف:

١ - الحرف - كما قلنا - أداة ربط في نظام الجملة العربية، فأنت إن أردت أن تقول: عن اثنين اشتركا في حدث المجيء، قلت: جاء فلان وفلان. فالواو هي التي أشركت ما بعدها وما قبلها بالحدث، وإذا قلت: خرج سعيد من البيت، وجدت "من" تربط بين الحدث، وهو الخروج، و "البيت" وهو المكان الذي ابتداء منه الحدث. وبعض الأحرف تؤدي معاني خاصة، كالاستفهام الذي يؤديه الحرفان: هل، والهمزة، والشرط الذي يؤديه "إن" وإذ ما، وكمعنى التمني في "ليت" والترجي في "لعل" والنفي في: لا، ما، ولم، ولما، وإن. غير أن الحرف لا يؤدي معناه إلا إذا جاء في تركيب، أما الاسم والفعل فكل منهما يفهم منه معنى، وإن وقع مفرداً.

٢ - وقد لاحظ العلماء أن بعض الأحرف يختص بنوع من الكلمات، فيأتي مقترناً بها دون أن يقترن بغيرها، فالحرف "من" وأخواته يختص بالاسم دون غيره، والحرف "لم" وأخواته، يختص بالفعل دون غيره. ولاحظوا كذلك أن أحرفاً أخرى لا تختص بكلمة دون غيرها، فكما تدخل على الأسماء، تدخل على الأفعال، كأحرف العطف، والاستفهام، وبعض أحرف النفي، مثل "ما" و "لا" و "إن" من ذلك أنك تقول: جاء خالد وأخوه، ثم ذهب خالد وبقي أخوه. فواو العطف - كما ترى - دخلت في الجملة الأولى على الاسم، ودخلت في الثانية على الفعل. فإذا سمينا الضرب الأول من الأحرف: أحرفاً مختصة، أمكن أن نسمي الضرب الثاني: أحرفاً غير مختصة.

٣ - وقد تنبه العلماء إلى ظاهرة واضحة في العربية، هي أن الحرف المختص يقترن استعماله بحركة إعرابية خاصة في الكلمة التي يختص بها، فأحرف الجر مثلاً تجر الاسم الذي بعدها، وأحرف الجزم تجزم الفعل المضارع، وأحرف النصب تنصبه، أما الحرف الذي لا اختصاص له فلا يؤثر في الكلمة التي يدخل عليها، ولهذا كانت أحرف الاستفهام والعطف لا عمل لها^١.

ويتضح هذا أيضاً في أفعال الشروع التي تحولت إلى معنى غير معناها الأصلي.

هناك شذوذ ستحدث عنه في حينه.

٣ - الوسيلة التعبيرية في اللغة

في الحياة المادية ظاهرة واضحة جداً، هي أن الأشياء كلها تقوم على أساسين متناقضين في الظاهر، متكاملين في المضمون، ذلك أنها تتشابه في شيء، وتختلف في شيء، ولولا اختلافها لما كان لها ذات متميزة.

فالمخلوقات تتشابه في الوجود، ولكنها تختلف في الأجناس، فمنها إنسان، وحيوان، وجماد، والإنسان نفسه ليس شكلاً واحداً، بل يختلف في العرق، والقسمات، والنوازع، والمواهب، وكذلك يختلف الحيوان في الشكل والطباع، ومثلها النبات وسائر الأشياء. ولولا ذلك لما استطاع الناس أن يميزوا شيئاً من شيء.

ولا شك أن تكون الخليفة على هذا الأساس جعل الفكر الإنساني قائماً على إدراك الفروق المميزة للأشياء، وقادراً على النفوذ إلى بواطن المحسوسات لاكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، فالإنسان أبداً يوازن بين المرئيات والمسموعات وسائر المدركات، وليس بقادر أن يريح ذهنه من عملية الموازنة

واللغة - أياً كانت - قائمة على هذا المبدأ، ومن هنا جاءت الوسيلة التعبيرية فيها متجسدة في علاقات الشبه، وأوجه الاختلاف. فما مظاهر ذلك في العربية؟
إن النظر المتأن في بناء اللغة العربية يدل على أن لها ثلاث وسائل تعبيرية، هي:

١ - الصيغة: وهي شكل الكلمة اللفظي.

٢ - الإعراب: وهو تغير أواخر الكلمات المعربة.

٣ - التركيب: وهو نظام الجملة وبنائها.

في الصيغة تجسد العربية معاني عامة، كالاسمية، والفعلية، والوصفية، ثم تظهر الووه الخلاقية في كل قسم من هذه الأقسام، ويعبر كل وجه عن معنى خاص به، فثمة الدلالة على الحدث التي يعبر عنها بناء المصدر، وهناك معاني المطاوعة، والاتخاذ، والمشاركة، والصيرورة، .. التي تعبر عنها صيغ فعلية خاصة، وهناك أيضاً معاني الاتصاف بالحدث، التي يعبر عنها بعض المشتقات، كاسم الفاعل،

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ولكل منها معنى ينفرد به عن قسميه بما له من ميزة شكلية مخالفة لغيره، وقل مثل ذلك في صيغ المبالغة، واسم الآلة، واسم المرة والهيئة.

وما من شك في أن مظاهر الشبه والخلاف واضحة في هذه الصيغ، وهي نفسها الوسيلة التعبيرية التي شاعتها العربية مطابقةً للوسيلة التي يعبر بها الوجود عن نفسه.

وبالإعراب - وهو ميدان نحوي لا صرفي - نجد اللغة تعبر عن الفاعلية، والمفعولية وما شابههما من المعاني الفرعية، فهناك المنصوبات، والمجرورات، والمرفوعات، وهي نفسها فروق خلافية تميز معنى من آخر، ولكن أمرها لا يقف عند هذا الحد، بل إن كلاً من هذه الأنواع يختلف في شعبه اختلافاً من شأنه التعبير عن معنى دقيق، فالمنصوبات مثلاً ليست سواء في التكوين، فمنها ما هو مصدر كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، ومنها ما هو اسم عام كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه، ومنها ما هو مشتق كالجال، ومنها ما هو جامد كالتمييز، إلى جانب الفروق الخلاقية من حيث المعنى.

وفي ميدان الحروف يتضح لك قيام البناء اللغوي على هذا المبدأ، ولناخذ على سبيل المثال حروف الجر، فالتشابه بينها في الشكل والعمل مقرون بالفروق الخلاقية التي تميز الحرف الأصلي، من الحرف الزائد، والشبيه بالزائد. فالأول ذو معنى خاص به، يظهر في التركيب اللغوي، وهو فوق ذلك ذو وظيفة أخرى، إذ ينقل معنى العامل وأثره إلى الاسم الذي يدخل عليه، فهو وسيط بين مؤثر ومتأثر، أما الحرف الزائد فيخلو من المعنى الخاص، ولا يتوسط بين العامل والمعمول، وأما الشبيه بالزائد مثل "رب" فهو ذو معنى، وبهذا يشبه الأصلي، ولكنه ليس بوسيط بين مؤثر ومتأثر، وبهذا يشبه الزائد.

وهذه الفروق الخلاقية لا تؤدي هذه المعاني الدقيقة فحسب، بل نراها في كثير من الأحيان تدفع اللبس، فاللام الجارة مثلاً مكسورة مع الاسم الظاهر، مفتوحة مع الضمائر، نقول: للرجل، للجامعة، للبحر، ونقول: له، لك، لنا، .. ولكن هذا

٣ - الوسيلة التعبيرية في اللغة

في الحياة المادية ظاهرة واضحة جداً، هي أن الأشياء كلها تقوم على أساسين متناقضين في الظاهر، متكاملين في المضمون، ذلك أنها تتشابه في شيء، وتختلف في شيء، ولولا اختلافها لما كان لها ذات متميزة.

فالمخلوقات تتشابه في الوجود، ولكنها تختلف في الأجناس، فمنها إنسان، وحيوان، وجماد، والإنسان نفسه ليس شكلاً واحداً، بل يختلف في العرق، والقسمات، والنوازع، والمواهب، وكذلك يختلف الحيوان في الشكل والطباع، ومثلها النبات وسائر الأشياء. ولولا ذلك لما استطاع الناس أن يميزوا شيئاً من شيء.

ولا شك أن تكون الخليفة على هذا الأساس جعل الفكر الإنساني قائماً على إدراك الفروق المميزة للأشياء، وقادراً على النفوذ إلى بواطن المحسوسات لاكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، فالإنسان أبداً يوازن بين المرئيات والمسموعات وسائر المدركات، وليس بقادر أن يريح ذهنه من عملية الموازنة

واللغة - أياً كانت - قائمة على هذا المبدأ، ومن هنا جاءت الوسيلة التعبيرية فيها متجسدة في علاقات الشبه، وأوجه الاختلاف. فما مظاهر ذلك في العربية؟
إن النظر المتأن في بناء اللغة العربية يدل على أن لها ثلاث وسائل تعبيرية، هي:

١ - الصيغة: وهي شكل الكلمة اللفظي.

٢ - الإعراب: وهو تغير أواخر الكلمات المعربة.

٣ - التركيب: وهو نظام الجملة وبنائها.

في الصيغة تجسد العربية معاني عامة، كالاسمية، والفعلية، والوصفية، ثم تظهر الووه الخلاقية في كل قسم من هذه الأقسام، ويعبر كل وجه عن معنى خاص به، فثمة الدلالة على الحدث التي يعبر عنها بناء المصدر، وهناك معاني المطاوعة، والاتخاذ، والمشاركة، والصيرورة، .. التي تعبر عنها صيغ فعلية خاصة، وهناك أيضاً معاني الاتصاف بالحدث، التي يعبر عنها بعض المشتقات، كاسم الفاعل،

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ولكل منها معنى ينفرد به عن قسميه بما له من ميزة شكلية مخالفة لغيره، وقل مثل ذلك في صيغ المبالغة، واسم الآلة، واسم المرة والهيئة.

وما من شك في أن مظاهر الشبه والخلاف واضحة في هذه الصيغ، وهي نفسها الوسيلة التعبيرية التي شاعتها العربية مطابقةً للوسيلة التي يعبر بها الوجود عن نفسه.

وبالإعراب - وهو ميدان نحوي لا صرفي - نجد اللغة تعبر عن الفاعلية، والمفعولية وما شابههما من المعاني الفرعية، فهناك المنصوبات، والمجرورات، والمرفوعات، وهي نفسها فروق خلافية تميز معنى من آخر، ولكن أمرها لا يقف عند هذا الحد، بل إن كلاً من هذه الأنواع يختلف في شعبه اختلافاً من شأنه التعبير عن معنى دقيق، فالمنصوبات مثلاً ليست سواء في التكوين، فمنها ما هو مصدر كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، ومنها ما هو اسم عام كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه، ومنها ما هو مشتق كالجال، ومنها ما هو جامد كالتمييز، إلى جانب الفروق الخلاقية من حيث المعنى.

وفي ميدان الحروف يتضح لك قيام البناء اللغوي على هذا المبدأ، ولناخذ على سبيل المثال حروف الجر، فالتشابه بينها في الشكل والعمل مقرون بالفروق الخلاقية التي تميز الحرف الأصلي، من الحرف الزائد، والشبيه بالزائد. فالأول ذو معنى خاص به، يظهر في التركيب اللغوي، وهو فوق ذلك ذو وظيفة أخرى، إذ ينقل معنى العامل وأثره إلى الاسم الذي يدخل عليه، فهو وسيط بين مؤثر ومتأثر، أما الحرف الزائد فيخلو من المعنى الخاص، ولا يتوسط بين العامل والمعمول، وأما الشبيه بالزائد مثل "رب" فهو ذو معنى، وبهذا يشبه الأصلي، ولكنه ليس بوسيط بين مؤثر ومتأثر، وبهذا يشبه الزائد.

وهذه الفروق الخلاقية لا تؤدي هذه المعاني الدقيقة فحسب، بل نراها في كثير من الأحيان تدفع اللبس، فاللام الجارة مثلاً مكسورة مع الاسم الظاهر، مفتوحة مع الضمائر، نقول: للرجل، للجامعة، للبحر، ونقول: له، لك، لنا، .. ولكن هذا

الإعراب والبناء

يطلق النحاة مصطلح "إعراب" على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات، من رفع ونصب وجر وجزم، ولهذا المصطلح أصل لغوي هو مصدر الفعل "أعرب" الذي يعني: وضح وبيّن، لأن الإعراب وسيلة تعبيرية تظهر بها الوظيفة المعنوية للكلمة، كما ستري.

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا يحدد عنه، من سكون أو حركة، مهما كان العامل فيها، وقد استوحى النحويون هذا المصطلح من البناء المادي الذي يلزم موضعه ولا يتحول عنه مهما تقلبت عليه عوامل الطبيعة من مطر وريح.

وتنفرد اللغة العربية في هذه الأيام بالإعراب، فهو وسيلة تعبيرية مهمة فيها، إلى جانب الصيغ، وهو السبب الوحيد الذي جعل تركيب الجملة العربية طبعاً ذا مراعاة، وغير مقيد بالقيود التي نعرفها في اللغات الأخرى. ويتضح لك هذا في المثال الآتي:

ضرب سعيدٌ سميراً

فالرفع الذي لحق آخر الاسم الأول يدل على الفاعلية، والنصب في الاسم الثاني يدل على المفعولية، ولهذا لا ترى مانعاً من تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، ما دامت دلالتا الفاعلية والمفعولية قائمتين، فأنت قادر على أن تقول: ضرب سميراً سعيداً. ومثل هذه المرونة لا مثيل لها في تركيب الجملة غير العربية.

وبالإعراب تميز العربية المتشابهة من العبارات، وهذا واضح في الأمثلة الآتية:

إذا قلت: ما أجمل السماء!! ونصبت: السماء، بفعل التعجب: أجمل، كنت تتعجب من جمال السماء، وتكشف عن شعور نفسي لابسك حيال المشهد الذي تتبدى فيه الطبيعة لعينيك، أما إذا قلت: ما أجمل السماء؟ ورفعت: أجمل، وجررت السماء، كنت في موقف آخر، فأنت هنا لا تتعجب، ولم تشعر بإحساس ما حيال

الأصل يختلف في باب الاستغاثة، إذ تجيء هذه اللام مفتوحة مع المستغاث به، ليكون فتحها وسيلة لفظية خلافية يفرق بها بين المستغاث به والمستغاث له أو منه. أما التعبير ببناء التركيب، فهو أقل شأناً مما قدمنا في لغة العرب، على حين نجده في غيرها، كالإنكليزية، أهم وسائل التعبير، فنظام الجملة العربية مرن، طيع، ويرجع هذا إلى أن المعاني الأساسية تؤدي بالإعراب، أو بالصيغ، وحين تخلو كلمات التركيب من هاتين الوسيلتين يقوم بناء الجملة بهذه المهمة، فإذا قلت: لقي أخي أبي، وصادف عمي موسى، وأمثال هذا، عرفت أن الفاعل هو المتقدم، وأن المفعول هو المتأخر، لأن الأصل الذي تقوم عليه الجملة الفعلية العربية هو على الشكل التالي:

الفعل + الفاعل + المفعول + ...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية أخرى، فقد تقدم ما حقه التأخير للاهتمام به، وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الذكر والحذف لتؤدي معاني فرعية مهمة.

* * *

هذا المدخل يضع أيدينا على البناء العام للقواعد العربية، ويهيء لنا السبيل لفهم التفصيلات التي سنجدها في داخل الكتاب، ولكنه لا يغني عنها.

الإعراب والبناء

يطلق النحاة مصطلح "إعراب" على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات، من رفع ونصب وجر وجزم، ولهذا المصطلح أصل لغوي هو مصدر الفعل "أعرب" الذي يعني: وضح وبيّن، لأن الإعراب وسيلة تعبيرية تظهر بها الوظيفة المعنوية للكلمة، كما ستري.

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا يحدد عنه، من سكون أو حركة، مهما كان العامل فيها، وقد استوحى النحويون هذا المصطلح من البناء المادي الذي يلزم موضعه ولا يتحول عنه مهما تقلبت عليه عوامل الطبيعة من مطر وريح.

وتنفرد اللغة العربية في هذه الأيام بالإعراب، فهو وسيلة تعبيرية مهمة فيها، إلى جانب الصيغ، وهو السبب الوحيد الذي جعل تركيب الجملة العربية طبعاً ذا مراعاة، وغير مقيد بالقيود التي نعرفها في اللغات الأخرى. ويتضح لك هذا في المثال الآتي:

ضرب سعيدٌ سميراً

فالرفع الذي لحق آخر الاسم الأول يدل على الفاعلية، والنصب في الاسم الثاني يدل على المفعولية، ولهذا لا ترى مانعاً من تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، ما دامت دلالتا الفاعلية والمفعولية قائمتين، فأنت قادر على أن تقول: ضرب سميراً سعيداً. ومثل هذه المرونة لا مثيل لها في تركيب الجملة غير العربية.

وبالإعراب تميز العربية المتشابهة من العبارات، وهذا واضح في الأمثلة الآتية:

إذا قلت: ما أجمل السماء!! ونصبت: السماء، بفعل التعجب: أجمل، كنت تتعجب من جمال السماء، وتكشف عن شعور نفسي لابسك حيال المشهد الذي تتبدى فيه الطبيعة لعينيك، أما إذا قلت: ما أجمل السماء؟ ورفعت: أجمل، وجررت السماء، كنت في موقف آخر، فأنت هنا لا تتعجب، ولم تشعر بإحساس ما حيال

الأصل يختلف في باب الاستغاثة، إذ تجيء هذه اللام مفتوحة مع المستغاث به، ليكون فتحها وسيلة لفظية خلافية يفرق بها بين المستغاث به والمستغاث له أو منه. أما التعبير ببناء التركيب، فهو أقل شأناً مما قدمنا في لغة العرب، على حين نجده في غيرها، كالإنكليزية، أهم وسائل التعبير، فنظام الجملة العربية مرن، طيع، ويرجع هذا إلى أن المعاني الأساسية تؤدي بالإعراب، أو بالصيغ، وحين تخلو كلمات التركيب من هاتين الوسيلتين يقوم بناء الجملة بهذه المهمة، فإذا قلت: لقي أخي أبي، وصادف عمي موسى، وأمثال هذا، عرفت أن الفاعل هو المتقدم، وأن المفعول هو المتأخر، لأن الأصل الذي تقوم عليه الجملة الفعلية العربية هو على الشكل التالي:

الفعل + الفاعل + المفعول + ...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية أخرى، فقد تقدم ما حقه التأخير للاهتمام به، وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الذكر والحذف لتؤدي معاني فرعية مهمة.

* * *

هذا المدخل يضع أيدينا على البناء العام للقواعد العربية، ويهيء لنا السبيل لفهم التفصيلات التي سنجدها في داخل الكتاب، ولكنه لا يغني عنها.

السماء، ولكنك تراها جميلة ولا تدري أي شيء فيها أكثر جمالاً من غيره، ولذلك جئت تسأل عن أجمل ما فيها.

وإذا قلت لأخيك الصغير: اخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد. وجزمت الفعل المضارع: يؤذيك، فحذفت الياء، وهي حرف العلة، جعلت عدم الإيذاء متوقفاً على الخروج إلى الشارع، فكأنك قلت له: إن تخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد، وهذا يعني أنه سيؤذى إن لم يخرج. ولكنك إذا قلت له: أخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد. وأثبتت الياء في المضارع لأنك لم تجزمه، وتطمئن أنه لن يؤذى، فليس في الشارع من يؤذيه، وعلى هذا يكون بقاؤه في البيت غير مؤذٍ له، على خلاف ما كان في التعبير الأول.

وإذا قلت: لا تذهب إلى المدرسة وتركب الدراجة. فأنت إنما تنهى المخاطب عن أن يجمع بين العملين في وقت واحد. غير أنك لا تنهى عن ركوب الدراجة في وقت آخر. ولكنك إذا جزمت الفعلين: تذهب، وتركب. تغير المعنى، وحينئذ يكون نهيك شاملاً، فأنت لا تريد أن يركب المخاطب الدراجة في الأوقات كلها، ولا تريد أيضاً أن يذهب إلى المدرسة كذلك.

وعلى هذا يكون الإعراب في لغة العرب وسيلة تعبيرية عن دقيق المعاني، فحين تعرب الجملة تقوم بتحليل التركيب اللغوي تحليلاً تبين فيه وظيفة كل كلمة من حيث المعنى الذي تؤديه.

ولكن ما الذي يحدث الإعراب في الكلمات المعربة؟ إنه العامل، فما هو؟

١ - العامل النحوي:

هو مصطلح نحوي يطلق على كل كلمة تؤثر في تغيير حركات أواخر الأسماء، وبعض الأفعال، نصباً أو رفعاً أو جرّاً أو جزماً.

وتقسم العوامل قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

العوامل اللفظية

آ - الأفعال:

هي أقوى هذه العوامل، وتظهر هذه القوة في أنها تعمل في الأسماء مقدمة عليها، ومتأخرة عنها، وعملها قياسي ما عدا الأفعال الناقصة منها، فهي ترفع

الفاعل، وتنصب المفعولات والحال، والتمييز الملحوظ، ولكنها ليست سواء في ذلك، فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ومنها ما يتعدى هذا فينصب مفعولاً أو مفعولين أو ثلاثة.

ويتميز بعضها من بعض، فما كان منها متصرفاً يفضل ما كان جامداً، ويظهر هذا في تقديم المعمول عليه، مثل: راكباً جاء أخوك، والزجاج كسرت^٢، أما الجامد فلا يقوى على ذلك، إذ لا تقدم مفعولات الأفعال: نغم وبئس وحبذا، عليها لجمودها.

أما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذي كان مبتدأ، ونصب الخبر بعده، ثم هي عاجزة بعد ذلك عن نصب اسم أو رفعه، فهي مثلاً لا تعمل في حال، أو مفعول مطلق، أو مفعول لأجله أو ما شابه ذلك من الفضلات، ولا تعمل في شبه الجملة لأنها لا تدل على حدث، كما ستري في بحث خاص بها.

ب - الحروف:

والحروف قسمان: قسم مختص، وآخر لا اختصاص له، فمن الحروف ما يختص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر، والأحرف المشبهة بالأفعال، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال كالنواصب، والجوازم، ومنها ما لا يختص فيدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، كأحرف العطف، و"ما" النافية.

ويرى النحاة القدماء أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، كأحرف الجر، ولم، ولن، وأشباهها، وما لم يكن مختصاً يعجز عن العمل، كأحرف العطف، وجر في الاستفهام: الهمزة، وهل. ثم يستثنون من هذه القاعدة "ما" النافية الحجازية لأنهم رأوها عاملة عمل ليس في نصوص فصيحة، كالقرآن الكريم، والشعر القديم، كقوله تعالى: ﴿وما هذا بشراً﴾ (يوسف ٣١) وقوله: ﴿وما هن أمهاتهم﴾ (المجادلة ٢).

^٢ أما تمييز العدد وكتايبه فيعمل فيه العدد والكتايبات، وهي: كم، كأي، كذا. ليس هذا مطلقاً، لأن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله المتصرف في أصح الرايين.

السماء، ولكنك تراها جميلة ولا تدري أي شيء فيها أكثر جمالاً من غيره، ولذلك جئت تسأل عن أجمل ما فيها.

وإذا قلت لأخيك الصغير: اخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد. وجزمت الفعل المضارع: يؤذيك، فحذفت الياء، وهي حرف العلة، جعلت عدم الإيذاء متوقفاً على الخروج إلى الشارع، فكأنك قلت له: إن تخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد، وهذا يعني أنه سيؤذى إن لم يخرج. ولكنك إذا قلت له: أخرج إلى الشارع لا يؤذيك أحد. وأثبتت الياء في المضارع لأنك لم تجزمه، وتطمئن أنه لن يؤذى، فليس في الشارع من يؤذيه، وعلى هذا يكون بقاؤه في البيت غير مؤذٍ له، على خلاف ما كان في التعبير الأول.

وإذا قلت: لا تذهب إلى المدرسة وتركب الدراجة. فأنت إنما تنهى المخاطب عن أن يجمع بين العملين في وقت واحد. غير أنك لا تنهى عن ركوب الدراجة في وقت آخر. ولكنك إذا جزمت الفعلين: تذهب، وتركب. تغير المعنى، وحينئذ يكون نهيك شاملاً، فأنت لا تريد أن يركب المخاطب الدراجة في الأوقات كلها، ولا تريد أيضاً أن يذهب إلى المدرسة كذلك.

وعلى هذا يكون الإعراب في لغة العرب وسيلة تعبيرية عن دقيق المعاني، فحين تعرب الجملة تقوم بتحليل التركيب اللغوي تحليلاً تبين فيه وظيفة كل كلمة من حيث المعنى الذي تؤديه.

ولكن ما الذي يحدث الإعراب في الكلمات المعربة؟ إنه العامل، فما هو؟

١ - العامل النحوي:

هو مصطلح نحوي يطلق على كل كلمة تؤثر في تغيير حركات أو آخر الأسماء، وبعض الأفعال، نصباً أو رفعاً أو جرّاً أو جزماً.

وتقسم العوامل قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

العوامل اللفظية

آ - الأفعال:

هي أقوى هذه العوامل، وتظهر هذه القوة في أنها تعمل في الأسماء مقدمة عليها، ومتأخرة عنها، وعملها قياسي ما عدا الأفعال الناقصة منها، فهي ترفع

الفاعل، وتتصب المفعولات والحال، والتمييز الملحوظ، ولكنها ليست سواء في ذلك، فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ومنها ما يتعدى هذا فينصب مفعولاً أو مفعولين أو ثلاثة.

ويتميز بعضها من بعض، فما كان منها متصرفاً يفضل ما كان جامداً، ويظهر هذا في تقديم المعمول عليه، مثل: راكباً جاء أخوك، والزجاج كسرت^٢، أما الجامد فلا يقوى على ذلك، إذ لا تقدم مفعولات الأفعال: نغم وبئس وحبذا، عليها لجمودها.

أما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذي كان مبتدأ، ونصب الخبر بعده، ثم هي عاجزة بعد ذلك عن نصب اسم أو رفعه، فهي مثلاً لا تعمل في حال، أو مفعول مطلق، أو مفعول لأجله أو ما شابه ذلك من الفضلات، ولا تعمل في شبه الجملة لأنها لا تدل على حدث، كما ستري في بحث خاص بها.

ب - الحروف:

والحروف قسمان: قسم مختص، وآخر لا اختصاص له، فمن الحروف ما يختص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر، والأحرف المشبهة بالأفعال، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال كالنواصب، والجوازم، ومنها ما لا يختص فيدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، كأحرف العطف، و"ما" النافية.

ويرى النحاة القدماء أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، كأحرف الجر، ولم، ولن، وأشباهها، وما لم يكن مختصاً يعجز عن العمل، كأحرف العطف، وجر في الاستفهام: الهمزة، وهل. ثم يستثنون من هذه القاعدة "ما" النافية الحجازية لأنهم رأوها عاملة عمل ليس في نصوص فصيحة، كالقرآن الكريم، والشعر القديم، كقوله تعالى: ﴿وما هذا بشراً﴾ (يوسف ٣١) وقوله: ﴿وما هن أمهاتهم﴾ (المجادلة ٢).

^٢ أما تمييز العدد وكتايبه فيعمل فيه العدد والكتايبات، وهي: كم، كأي، كذا. ليس هذا مطلقاً، لأن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله المتصرف في أصح الرايين.

والحق أن هناك حرفاً آخر نراه — بإجماع جمهور النحويين — عاملاً في الأسماء والأفعال، هو: كي. فهي حيناً حرف ناصب، مثل: جئت كي أجد ما أبحث عنه. وحيناً آخر حرف جر. وذلك حين تدخل على "ما" الاستفهامية، مثل: كيمة؟ أضف إلى ذلك حرفاً آخر هو "إذن"، فهي تدخل على الأفعال والأسماء، وهذا يعني أنها حرف غير مختص، ومع هذا نجدها تعمل نصباً في الفعل المضارع إذا استوفت بعض الشروط.

وهناك حرف آخر هو "لا" النافية، تشبه "ما" الحجازية من حيث العمل وعدم الاختصاص، ومع ذلك نراها تعمل عمل (ليس) في بعض الشواهد الفصيحة المنقولة، من ذلك قول سعد بن مالك:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
والتقدير: لا براح كائناً لي. ومثله قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله وأقيا
وأكثر من ذلك دلالة على عدم استقراء النحاة لهذا النوع من الأحرف العاملة، هو "إن" النافية، فجمهورهم يجعلها عاملة عمل "ليس" بالشروط التي تشترط في "ما" وهي مع ذلك حرف غير مختص، إذ تدخل على الأفعال، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَحْلُقْ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾ (التوبة ١٠٧) كما تدخل على الأسماء، كقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف ٣١).

مهما يكن من شيء فإن الحروف — في عرف القدماء — عوامل ضعيفة، فهي دون الفعل ولذلك لا تقوى على العمل في كل شيء، من ذلك أنها لا تعمل عادة في الفضلات، كالظرف والحال والتمييز والاستثناء، ولكن بعضها يحمل معنى الفعل فيعمل في بعض الفضلات، فالحرف (ليت) مثلاً فيه معنى: أتمنى، وكأن فيه معنى: يُشبه، ومن أجل ذلك نصب بهما الحال، كقول النابغة الذبياني:

^١ يرى بعضهم أن (إذن) العاملة غير المهمة، ويعد الثانية منهما (إذا) الظرفية المضمنة معنى الحرف، إلا أنه حذف فعل الشرط بعدما فلق بها التنوين عوضاً عنه، ولهذا يجب أن تكتب — بحسب هذا المذهب — بألف فوقها إشارة التنوين لا بالنون، وهذا تكلف.

كأنه خارجاً من جنب صفحته سَفُودُ شَرَبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ
فقوله: خارجاً، حال عملت فيها: كأن.

وتقول: ليت سعيداً أخوك غنياً. فقولك: غنياً، حال، عملت فيها: ليت، والتقدير في العبارتين كما يلي: أشبه القرن خارجاً من جنب صفحة الكلب بسفود شرب منسي عند مفتاد. وأتمنى أخوة سعيد لك في حال غناه.

ج — الأسماء:

الأسماء في الأصل لا عمل لها، بل هي التي تعمل فيها العوامل من أفعال وحروف، غير أن ما يعمل منها قسمان: قسم يعمل عمل الفعل، لأنه يشبهه في دلالته، وقد يحل محله، وقسم آخر يعمل عمل الحرف لأنه يتضمن معناه.

أما القسم الأول فيشمل: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل. فبعض هذه الأسماء تدل على الحدث مجرداً من الزمان، كالمصدر، وبعضها الآخر يدل على الحدث مقروناً بالزمان، كاسمي الفاعل، والمفعول، واسم الفعل، وهذا من وظيفة الفعل المعنوية في الكلام.

وأما القسم الآخر فيقتصر على أسماء الشرط، لأنها تضمنت معنى الحرف "إن"، فإذا قلت: متى تأت أكرمك، كان المعنى: إن تأت في أي وقت أكرمك.

العوامل المعنوية

آ — الابتداء: وهو التجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة فالمبتدأ حين يتجرد من الأحرف المشبهة، والأفعال الناقصة، يرفع بالابتداء.

ب — وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: أي أن الفعل المضارع يقع موقع الاسم فيرفع، فقولك: العمل يفيد، يشبه قولك: العمل مفيد. فلما وقع موقع الاسم رفع.

* * *

الماء في: كأنه ترجع إلى قرن الثور، والماء في: صفحته: ترجع إلى كلب الصياد، والسفود سيخ الشواء، والمفتاد: موضع الوقود الذي يعد للشواء.

لنحاة الكوفة مصطلح آخر في العامل المعنوي هو: الخلاف، أي عدم المماثلة، وهو الذي يعمل النصب عندهم في الظرف بعد المبتدأ، وفي الفعل المضارع بعد (أو، والفاء، والواو) في الحالات المعروفة، وفي المفعول معه، وكان الفراء منهم يستعمل أحياناً مصطلح: الصرف، بدلاً من الخلاف.

والحق أن هناك حرفاً آخر نراه — بإجماع جمهور النحويين — عاملاً في الأسماء والأفعال، هو: كي. فهي حيناً حرف ناصب، مثل: جئت كي أجد ما أبحث عنه. وحيناً آخر حرف جر. وذلك حين تدخل على "ما" الاستفهامية، مثل: كيمة؟ أضف إلى ذلك حرفاً آخر هو "إذن"، فهي تدخل على الأفعال والأسماء، وهذا يعني أنها حرف غير مختص، ومع هذا نجدها تعمل نصباً في الفعل المضارع إذا استوفت بعض الشروط.

وهناك حرف آخر هو "لا" النافية، تشبه "ما" الحجازية من حيث العمل وعدم الاختصاص، ومع ذلك نراها تعمل عمل (ليس) في بعض الشواهد الفصيحة المنقولة، من ذلك قول سعد بن مالك:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
والنقد: لا براح كائناً لي. ومثله قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله وأقيا
وأكثر من ذلك دلالة على عدم استقراء النحاة لهذا النوع من الأحرف العاملة، هو "إن" النافية، فجمهورهم يجعلها عاملة عمل "ليس" بالشروط التي تشترط في "ما" وهي مع ذلك حرف غير مختص، إذ تدخل على الأفعال، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَحْلُقْ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾ (التوبة ١٠٧) كما تدخل على الأسماء، كقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف ٣١).

مهما يكن من شيء فإن الحروف — في عرف القدماء — عوامل ضعيفة، فهي دون الفعل ولذلك لا تقوى على العمل في كل شيء، من ذلك أنها لا تعمل عادة في الفضلات، كالظرف والحال والتمييز والاستثناء، ولكن بعضها يحمل معنى الفعل فيعمل في بعض الفضلات، فالحرف (ليت) مثلاً فيه معنى: أتمنى، وكأن فيه معنى: يُشبه، ومن أجل ذلك نصب بهما الحال، كقول النابغة الذبياني:

^١ يرى بعضهم أن (إذن) العاملة غير المهمة، ويعد الثانية منهما (إذا) الظرفية المضمنة معنى الحرف، إلا أنه حذف فعل الشرط بعدما فلق بها التنوين عوضاً عنه، ولهذا يجب أن تكتب — بحسب هذا المذهب — بألف فوقها إشارة التنوين لا بالنون، وهذا تكلف.

كأنه خارجاً من جنب صفحته سَفُودُ شَرَبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ
فقوله: خارجاً، حال عملت فيها: كأن.

وتقول: ليت سعيداً أخوك غنياً. فقولك: غنياً، حال، عملت فيها: ليت، والتقدير في العبارتين كما يلي: أشبه القرن خارجاً من جنب صفحة الكلب بسفود شرب منسي عند مفتاد. وأتمنى أخوة سعيد لك في حال غناه.

ج — الأسماء:

الأسماء في الأصل لا عمل لها، بل هي التي تعمل فيها العوامل من أفعال وحروف، غير أن ما يعمل منها قسمان: قسم يعمل عمل الفعل، لأنه يشبهه في دلالته، وقد يحل محله، وقسم آخر يعمل عمل الحرف لأنه يتضمن معناه.

أما القسم الأول فيشمل: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل. فبعض هذه الأسماء تدل على الحدث مجرداً من الزمان، كالمصدر، وبعضها الآخر يدل على الحدث مقروناً بالزمان، كاسمي الفاعل، والمفعول، واسم الفعل، وهذا من وظيفة الفعل المعنوية في الكلام.

وأما القسم الآخر فيقتصر على أسماء الشرط، لأنها تضمنت معنى الحرف "إن"، فإذا قلت: متى تأت أكرمك، كان المعنى: إن تأت في أي وقت أكرمك.

العوامل المعنوية

آ — الابتداء: وهو التجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة فالمبتدأ حين يتجرد من الأحرف المشبهة، والأفعال الناقصة، يرفع بالابتداء.

ب — وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: أي أن الفعل المضارع يقع موقع الاسم فيرفع، فقولك: العمل يفيد، يشبه قولك: العمل مفيد. فلما وقع موقع الاسم رفع.

* * *

الماء في: كأنه ترجع إلى قرن الثور، والماء في: صفحته: ترجع إلى كلب الصياد، والسفود سيخ الشواء، والمفتاد: موضع الوقود الذي يعد للشواء.

لنحاة الكوفة مصطلح آخر في العامل المعنوي هو: الخلاف، أي عدم المماثلة، وهو الذي يعمل النصب عندهم في الظرف بعد المبتدأ، وفي الفعل المضارع بعد (أو، والفاء، والواو) في الحالات المعروفة، وفي المفعول معه، وكان الفراء منهم يستعمل أحياناً مصطلح: الصرف، بدلاً من الخلاف.

والعامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لأنه يُزيل حكمه، فإذا قلت: الرجل قادم، رفعت الرجل بالابتداء، وهو عامل معنوي، وإذا قلت: ليت الرجل قادم. نصبته بالعامل اللفظي: ليت. وأبطلت عمل الابتداء المعنوي.

العامل الأصل والعامل الفرع

وهنا ظاهرة هامة تساعد على فهم النحو العربي، لعلها ظهرت فيما بسطناه من أمر العامل، ولكننا نؤثر أن نزيدها وضوحاً في هذه الفقرة، فقد تبين لنا أن للعامل نوعين: الأول عامل يعمل أصالة، وآخر يعمل حملاً على غيره، ويسمى الأول أصلاً، ويقال للآخر: فرع.

ونجد في منطق العربية ظاهرة واضحة جداً هي أن الفروع تتحط أبداً عن مرتبة الأصول، ولعل في الأمثلة الآتية ما يوضح لك ذلك:

١ — المشتق من الأسماء كاسم الفاعل وأضرابه، يعمل عمل الفعل، فهو إذا فرع عليه، ولذلك تراه أضعف منه، لأنه يعمل بشروط سنتحدث عنها بتفصيل في موضعها من هذا الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن الاسم المشتق كلما ازداد شبيهاً بالفعل، أي بالأصل، ازداد قدرة على العمل، وكلما ضعف شبيهه بالفعل ضعف عمله، ومن أجل ذلك ترى اسم التفضيل مثلاً أقل المشتقات عملاً لأنه أقلها شبيهاً بالأصل.

٢ — وكذلك الأمر في الأدوات التي تعمل عمل "ليس" فهي كلها مقيدة بشروط، وحين يخل شرط واحد منها يبطل عملها.

٣ — وترى هذه الظاهرة في "لا" النافية للجنس، فهي فرع على "إن" في عملها، ولذلك تتحط عنها مرتبة، إذ لا تعمل إلا في النكرات، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفصل، ولا تسبق بعامل من عوامل الجر، على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها في عمل "إن".

٤ — وتلقانا هذه الظاهرة المنطقية في اسم الفعل، فهو محمول في عمله على ما يسميه من الأفعال، فاسم الفعل المنقول: عليك، فرع على الفعل: الزم، ومن أجل ذلك كان أضعف منه في العمل، ويتجلى لك هذا في أن "الزم" ينصب المفعول به إن

تأخر عنه، أو تقدم عليه، تقول: الزم نفسك، وتقول أيضاً: نفسك الزم. أما اسمه: عليك، فلا يعمل إلا إذا تقدم معموله، فلا يقال: نفسك عليك. بل: عليك نفسك.

طبيعة هذه العوامل

وهذه العوامل ليست بذات أثر حسي، كالعوامل الطبيعية، وآثارها تختلف عن أثر النار في الإحراق، والماء في البرد، ولكنها دلالات ليس غير، ولهذا يكون فقدانها علامة كوجودها.

على أن العوامل اللفظية — وإن كانت هي الأقوى — راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، فنحن نقول مثلاً: رفع هذا الاسم لأنه فاعل، ونصب ذاك لأنه مفعول، وإنما قال النحاة: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليدلوا على أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، فكلما جاءت (إن) قبل الاسم نصب، وكلما جاءت (في) قبله جر، وهكذا.

والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب، والجر والجزم — كما يقول أحدهم — إنما هو للمتكلم نفسه، مراعياً القوانين الإعرابية في لغة العرب، عارفاً ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص.

٢ — الكلمة المعربة:

والمعرب من الكلمات هو الذي يتغير آخره بتأثير العامل الذي يسبقه، فيرفع لأنه فاعل أو مبتدأ مثلاً، وينصب لأنه مفعول أو حال، ويجر إذا سبقه عامل جر، من حرف أو اسم.

والأسماء معربة في أصل الوضع، إلا أن بعضها يبني لأسباب سنتحدث عنها في مكانها، أما الأفعال فمبنية ما عدا الأفعال المضارعة التي أشبهت اسم الفاعل فأعربت، وإذا لحقتها علامات الأفعال بنيت، كنون النسوة وإحدى نوني التوكيد.

علامات الإعراب

أ — الحركات:

في كل كلمة معربة حرف تظهر عليه آثار العوامل الإعرابية، هو الحرف الأخير منها، ويسمى في مصطلح النحو: حرف الإعراب، كالباء من: كتاب، والراء من: قمر، والعين من: يضع.

والعامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لأنه يُزيل حكمه، فإذا قلت: الرجل قادم، رفعت الرجل بالابتداء، وهو عامل معنوي، وإذا قلت: ليت الرجل قادم. نصبته بالعامل اللفظي: ليت. وأبطلت عمل الابتداء المعنوي.

العامل الأصل والعامل الفرع

وهنا ظاهرة هامة تساعد على فهم النحو العربي، لعلها ظهرت فيما بسطناه من أمر العامل، ولكننا نؤثر أن نزيدها وضوحاً في هذه الفقرة، فقد تبين لنا أن للعامل نوعين: الأول عامل يعمل أصالة، وآخر يعمل حملاً على غيره، ويسمى الأول أصلاً، ويقال للآخر: فرع.

ونجد في منطق العربية ظاهرة واضحة جداً هي أن الفروع تتحط أبداً عن مرتبة الأصول، ولعل في الأمثلة الآتية ما يوضح لك ذلك:

١ — المشتق من الأسماء كاسم الفاعل وأضرابه، يعمل عمل الفعل، فهو إذا فرع عليه، ولذلك تراه أضعف منه، لأنه يعمل بشروط سنتحدث عنها بتفصيل في موضعها من هذا الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن الاسم المشتق كلما ازداد شبيهاً بالفعل، أي بالأصل، ازداد قدرة على العمل، وكلما ضعف شبيهه بالفعل ضعف عمله، ومن أجل ذلك ترى اسم التفضيل مثلاً أقل المشتقات عملاً لأنه أقلها شبيهاً بالأصل.

٢ — وكذلك الأمر في الأدوات التي تعمل عمل "ليس" فهي كلها مقيدة بشروط، وحين يختل شرط واحد منها يبطل عملها.

٣ — وترى هذه الظاهرة في "لا" النافية للجنس، فهي فرع على "إن" في عملها، ولذلك تتحط عنها مرتبة، إذ لا تعمل إلا في النكرات، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفصل، ولا تسبق بعامل من عوامل الجر، على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها في عمل "إن".

٤ — وتلقانا هذه الظاهرة المنطقية في اسم الفعل، فهو محمول في عمله على ما يسميه من الأفعال، فاسم الفعل المنقول: عليك، فرع على الفعل: الزم، ومن أجل ذلك كان أضعف منه في العمل، ويتجلى لك هذا في أن "الزم" ينصب المفعول به إن

تأخر عنه، أو تقدم عليه، تقول: الزم نفسك، وتقول أيضاً: نفسك الزم. أما اسمه: عليك، فلا يعمل إلا إذا تقدم معموله، فلا يقال: نفسك عليك. بل: عليك نفسك.

طبيعة هذه العوامل

وهذه العوامل ليست بذات أثر حسي، كالعوامل الطبيعية، وآثارها تختلف عن أثر النار في الإحراق، والماء في البرد، ولكنها دلالات ليس غير، ولهذا يكون فقدانها علامة كوجودها.

على أن العوامل اللفظية — وإن كانت هي الأقوى — راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، فنحن نقول مثلاً: رفع هذا الاسم لأنه فاعل، ونصب ذاك لأنه مفعول، وإنما قال النحاة: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليدلوا على أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، فكلما جاءت (إن) قبل الاسم نصب، وكلما جاءت (في) قبله جر، وهكذا.

والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب، والجر والجزم — كما يقول أحدهم — إنما هو للمتكلم نفسه، مراعياً القوانين الإعرابية في لغة العرب، عارفاً ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص.

٢ — الكلمة المعربة:

والمعرب من الكلمات هو الذي يتغير آخره بتأثير العامل الذي يسبقه، فيرفع لأنه فاعل أو مبتدأ مثلاً، وينصب لأنه مفعول أو حال، ويجر إذا سبقه عامل جر، من حرف أو اسم.

والأسماء معربة في أصل الوضع، إلا أن بعضها يبني لأسباب سنتحدث عنها في مكانها، أما الأفعال فمبنية ما عدا الأفعال المضارعة التي أشبهت اسم الفاعل فأعربت، وإذا لحقتها علامات الأفعال بنيت، كنون النسوة وإحدى نوني التوكيد.

علامات الإعراب

أ — الحركات:

في كل كلمة معربة حرف تظهر عليه آثار العوامل الإعرابية، هو الحرف الأخير منها، ويسمى في مصطلح النحو: حرف الإعراب، كالباء من: كتاب، والراء من: قمر، والعين من: يضع.

إلا أنه قد يلحق الكلمة حرفٌ دخيل، فيحل محل حرف الإعراب فيها،
علامات التانيث في مثل: كبيرة، وخضراء، وسلمى، وباء النسبة في مثل: حطبي،
ودمشقي، والحرف الذي زيد لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، مثل: أرطي، وهو نوع
من الشجر.

وحركات الإعراب هي: الرفع والنصب والجر، ويلحق بها الجزم، وهو ليس
بحركة، أما الرفع والنصب فمشتركان في الأسماء والأفعال، ويختص الجر
بالأسماء فلا يدخل الأفعال، كما يختص الجزم بالفعل المضارع فلا يدخل الأسماء،
وعلة ذلك أن الأسماء في لغة العرب يلزمها التثنية والحركات، لتدل على المعاني
المطلوبة، ولذلك لا تجزم لثلاثاً تفقد دلالتها المعنوية، أما الأفعال فلا تخفض لأن
الخفض في العربية يكون بالإضافة أو بحرف الجر، وفي الإضافة معنى التملك،
والفعل حدث لا يملك شيئاً حتى يضاف إليه، كما أن حروف الجر لا تدخل عليه
ولا تعمل فيه.

وفي لغة العرب ظواهر تخرج على هذا القانون العام، فجمع المؤنث السالم
تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال النصب، والممنوع من الصرف تنوب فيه
الفتحة عن الكسرة في حال الجر.

ب - الحروف:

وهناك كلمات تكون فيها علامات الإعراب حروفاً لا حركات، هي:

— المثنى وملحقاته: فالألف فيه علامة الرفع، والياء علامة النصب والجر،
تقول: جاء الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

— جمع المذكر السالم وملحقاته: الواو فيه علامة الرفع، والياء علامة الجر
والنصب مثل: أقبل الدارسون، ورأيت الدارسين، ومررت بالدارسين.

— الأسماء الستة: وهي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هن. الواو فيها علامة الرفع
 والياء علامة الجر، والألف علامة النصب، تقول: جاء ذو مال، ومررت بأخي
خالد، ولا تملأ فاك بالكلمات.

ويشترط فيها أن تكون: مفردة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم، وغير مصغرة.
وإذا اختل شرط من هذه الشروط كانت علامات إعرابها الحركات، تقول: هذا أب

عظيم. وإنه لأخ كريم. وهؤلاء آباءُ صدق، وهذا أخيك. إلا "ذو" منها، فإنها في
حال الجمع تلحق بجمع المذكر السالم، تقول: جاء ذوو مال، ورأيت ذوي مال.

— الأفعال الخمسة: وهي الأفعال المضارعة حين تتصل بها ألف الاثنين أو
واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، فتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، ويكون
حذف النون منها علامة للنصب والجر، تقول: الناس يعملون بجد. والناس لم
يعملوا بجد. والناس لن يعملوا بجد.

الإعراب التقديري

في بعض الأحيان لا يظهر أثر العامل الإعرابي على الكلمة المعربة، إما لأن
حرف الإعراب فيها يتعذر ظهورها عليه، وإما لأن الحركة الإعرابية تثقل عليه،
كما توضحه لك الأمثلة الآتية:

— إذا دعا داعي الجهاد لَبَّيْتُ النداء.

فقوله: داعي، فاعل للفعل: دعا، وينبغي له أن يُرْفَعَ، وتظهر حركة الرفع
على الياء، ويقال: داعيُ الجهاد، والحق أن اللسان قادر على ذلك، ولكن لصعوبة:
سببها ثقل اللفظ تحذف الحركة وتسكن الياء للتخفيف، ويقال في إعرابها: فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. وإذا قلت:

— يدعو الواجب إلى العمل.

كان الفعل: يدعو — وهو فعل مضارع مرفوع — معرباً إعراباً تقديرياً، لأنه
منته بواو، وإظهار حركة الرفع عليها ثقيل على اللسان، ومن أجل ذلك تحذف،
وتقدر، ولكن لاحظ العبارة الآتية:

— ينأى الفتى عن الحمى في سبيل العيش.

فالفعل: ينأى، مضارع، وحقه أن يكون مرفوعاً، والاسم: الفتى، فاعل، وحقه
الرفع، والاسم: الحمى وقع بعد حرف الجر، وحقه أن يجر، غير أنك إذا حاولت
أن تظهر حركات الإعراب على الألف التي تنتهي بها كل كلمة عجزت عن ذلك،
لأنه يستحيل ظهورها عليها، ولهذا كان الإعراب تقديرياً، ويقال فيها: مرفوعة أو
مجرورة، وعلامة رفعها أو جرها الضمة أو الكسرة، المقدرة على آخرها للتعذر.

إلا أنه قد يلحق الكلمة حرفٌ دخيل، فيحل محل حرف الإعراب فيها،
علامات التانيث في مثل: كبيرة، وخضراء، وسلمى، وباء النسبة في مثل: حطبي،
ودمشقي، والحرف الذي زيد لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، مثل: أرطي، وهو نوع
من الشجر.

وحركات الإعراب هي: الرفع والنصب والجر، ويلحق بها الجزم، وهو ليس
بحركة، أما الرفع والنصب فمشتركان في الأسماء والأفعال، ويختص الجر
بالأسماء فلا يدخل الأفعال، كما يختص الجزم بالفعل المضارع فلا يدخل الأسماء،
وعلة ذلك أن الأسماء في لغة العرب يلزمها التثنية والحركات، لتدل على المعاني
المطلوبة، ولذلك لا تجزم لثلاث تفقد دلالتها المعنوية، أما الأفعال فلا تخفض لأن
الخفض في العربية يكون بالإضافة أو بحرف الجر، وفي الإضافة معنى التملك،
والفعل حدث لا يملك شيئاً حتى يضاف إليه، كما أن حروف الجر لا تدخل عليه
ولا تعمل فيه.

وفي لغة العرب ظواهر تخرج على هذا القانون العام، فجمع المؤنث السالم
تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال النصب، والممنوع من الصرف تنوب فيه
الفتحة عن الكسرة في حال الجر.

ب - الحروف:

وهناك كلمات تكون فيها علامات الإعراب حروفاً لا حركات، هي:

— المثنى وملحقاته: فالألف فيه علامة الرفع، والياء علامة النصب والجر،
تقول: جاء الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

— جمع المذكر السالم وملحقاته: الواو فيه علامة الرفع، والياء علامة الجر
والنصب مثل: أقبل الدارسون، ورأيت الدارسين، ومررت بالدارسين.

— الأسماء الستة: وهي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هن. الواو فيها علامة الرفع
 والياء علامة الجر، والألف علامة النصب، تقول: جاء ذو مال، ومررت بأخي
خالد، ولا تملأ فاك بالكلمات.

ويشترط فيها أن تكون: مفردة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم، وغير مصغرة.
وإذا اختل شرط من هذه الشروط كانت علامات إعرابها الحركات، تقول: هذا أب

عظيم. وإنه لأخ كريم. وهؤلاء آباءُ صدق، وهذا أخيك. إلا "ذو" منها، فإنها في
حال الجمع تلحق بجمع المذكر السالم، تقول: جاء ذوو مال، ورأيت ذوي مال.

— الأفعال الخمسة: وهي الأفعال المضارعة حين تتصل بها ألف الاثنين أو
واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، فتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، ويكون
حذف النون منها علامة للنصب والجر، تقول: الناس يعملون بجد. والناس لم
يعملوا بجد. والناس لن يعملوا بجد.

الإعراب التقديري

في بعض الأحيان لا يظهر أثر العامل الإعرابي على الكلمة المعربة، إما لأن
حرف الإعراب فيها يتعذر ظهورها عليه، وإما لأن الحركة الإعرابية تثقل عليه،
كما توضحه لك الأمثلة الآتية:

— إذا دعا داعي الجهاد لَبَّيْتُ النداء.

فقوله: داعي، فاعل للفعل: دعا، وينبغي له أن يُرْفَعَ، وتظهر حركة الرفع
على الياء، ويقال: داعيُ الجهاد، والحق أن اللسان قادر على ذلك، ولكن لصعوبة:
سببها ثقل اللفظ تحذف الحركة وتسكن الياء للتخفيف، ويقال في إعرابها: فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. وإذا قلت:

— يدعو الواجب إلى العمل.

كان الفعل: يدعو — وهو فعل مضارع مرفوع — معرباً إعراباً تقديرياً، لأنه
منته بواو، وإظهار حركة الرفع عليها ثقيل على اللسان، ومن أجل ذلك تحذف،
وتقدر، ولكن لاحظ العبارة الآتية:

— ينأى الفتى عن الحمى في سبيل العيش.

فالفعل: ينأى، مضارع، وحقه أن يكون مرفوعاً، والاسم: الفتى، فاعل، وحقه
الرفع، والاسم: الحمى وقع بعد حرف الجر، وحقه أن يجر، غير أنك إذا حاولت
أن تظهر حركات الإعراب على الألف التي تنتهي بها كل كلمة عجزت عن ذلك،
لأنه يستحيل ظهورها عليها، ولهذا كان الإعراب تقديرياً، ويقال فيها: مرفوعة أو
مجرورة، وعلامة رفعها أو جرها الضمة أو الكسرة، المقدرة على آخرها للتعذر.

على أن هذا يتوقف على حركتي الرفع والجر، أما حركة النصب فتظهر على الواو والياء دون أن يشعر اللسان بنقل النطق بالكلمة، تقول: — إن القاضي لن يدعوا المحامي إلى المحكمة.

ففي هذه العبارة ظهرت حركة النصب على الياء والواو، كما هو ظاهر، وعلة ذلك أنها خفيفة غير ثقيلة، والغاية من حذف الحركتين الآخرين هي الجنوح إلى الخفة في النطق.

وعلى هذا يكون الإعراب التقديري في الكلمات المعربة التي تنتهي بألف أو ياء أو واو، إلا إذا كانت منصوبة، فعند ذلك يكون إعرابها تقديرية إذا كانت منتهية بالألف، وغير تقديرية إذا كانت منتهية بواو أو ياء.

على أنه يباح في ضرورة الشعر أن تظهر حركتا الرفع والجر على الواو والياء، على الرغم من الثقل، وذلك لإقامة الوزن، كما في قول جرير: فيوماً يجازين الهوى غير ماضي فيوماً ترى فيهن غولاً تقول

الإعراب المحلي

أما هنا فلا يقوى العامل على أن يؤثر في الكلمة التي بعده، لأنها مبنية لا تتأثر بالعوامل، ولكنها نزلت منزلاً لو نزلت فيه كلمة معربة لأثر فيها العامل السابق لها، أو المتأخر عنها، انظر إلى المثال الآتي: ادفع عنه الأذى.. فالضمير المتصل بحرف الجر: عن، مبني على الضم، لم يتأثر بالعامل الجار قبله، ولو تأثر لوجب أن يقال: عنه. ولكن لو نزل في موضع اسم معرب مثل: الوطن، لجر متأثراً بالعامل، فنقول: عن الوطن. ولهذا نقول في إعراب الضمير: مبني على الضم في محل جر بحرف الجر.

ويكون الإعراب محلياً فيما يلي:

١ — الكلمات المبنية: وهي الأسماء التي بنيت لمشابتها الحرف، مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، والشرط، والضمائر، و... وسنتحدث عنها في قسم خاص، وقد مثلنا لها في المثال السابق بالضمير المتصل.

ومن الكلمات المبنية الفعل الماضي، إذ يكون إعرابه محلياً حين يسبق بعامل الجزم، تقول: إن عمل أخوك ربح. فـ: إن، تجزم فعلين مضارعين معربين،

ولكنها هنا صادفت فعلين ماضيين، هما: عمل، وربح، وكلاهما مبني لا تتأثر فيه العوامل، ولذلك يكون الإعراب محلياً، نقول في إعراب الأول: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، لأنه فعل الشرط، وكذلك نقول في إعراب الآخر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، جواب الشرط.

ومثله الفعل المضارع حين يبني لاتصاله بنون النسوة أو بإحدى نونسي التوكيد، تقول: لا تحسبن العمل سهلاً، فـ: لا، ناهية، وهي تجزم الفعل المضارع المعرب، إلا أنها هنا صادفت فعلاً مضارعاً مبنيّاً على الفتح، ولا يتأثر بعملها، ولهذا نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية، وكذلك إذا قلت: الطالبات يكتبن. تقول في إعراب: يكتبن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، لتجرده من الناصب والجازم.

٢ — الجمل: وإعراب الجمل محلي أيضاً، لأن العوامل لا تؤثر فيها تأثيراً لفظياً، إلا أن بعضها ينزل منازل للمفردات المعربة، تقول: هذا عمل يفيد. فجملة: يفيد، فعلية في محل رفع، صفة لـ: عمل. وهكذا بقية الجمل ذات المحل الإعرابي.

٣ — المصدر المؤول: وهو — وإن كان من المفردات — يشبه الجملة في خفاء أثر العامل فيه، تقول: أحب أن تتجح، فالفعل أحب متعد ينصب مفعولاً به، ومفعوله هنا هو المصدر المؤول، ولكنه لا يقدر أن يؤثر فيه تأثيراً لفظياً، ولذلك نقول: والمصدر المؤول من "أن والفعل تتجح" في محل نصب، مفعول به للفعل: أحب.

٤ — الاسم الذي عمل فيه عامل زائد: كالاسم المجرور بحرف زائد، مثل: لست بذاهب. فالباء حرف جر زائد، وذاهب: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً إلى أنه خبر (ليس)

الكلمة المبنية:

تحدثنا عن الكلمات المبنية في فقرة "الإعراب المحلي"، ولا بد لنا هنا من أن نقول فيها شيئاً لتوضيحها.

^١ بين النحاة في هذا خلاف. فبعضهم يعد القسم الأخير من الإعراب التقديري، ويعرب: بذاهب، على الشكل التالي: الباء حرف جر زائد، وذاهب: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة التي جلبتها الباء الزائدة.

على أن هذا يتوقف على حركتي الرفع والجر، أما حركة النصب فتظهر على الواو والياء دون أن يشعر اللسان بنقل النطق بالكلمة، تقول: — إن القاضي لن يدعوا المحامي إلى المحكمة.

ففي هذه العبارة ظهرت حركة النصب على الياء والواو، كما هو ظاهر، وعلة ذلك أنها خفيفة غير ثقيلة، والغاية من حذف الحركتين الآخرين هي الجنوح إلى الخفة في النطق.

وعلى هذا يكون الإعراب التقديري في الكلمات المعربة التي تنتهي بألف أو ياء أو واو، إلا إذا كانت منصوبة، فعند ذلك يكون إعرابها تقديرية إذا كانت منتهية بالألف، وغير تقديرية إذا كانت منتهية بواو أو ياء.

على أنه يباح في ضرورة الشعر أن تظهر حركتا الرفع والجر على الواو والياء، على الرغم من الثقل، وذلك لإقامة الوزن، كما في قول جرير: فيوماً يجازين الهوى غير ماضي فيوماً ترى فيهن غولاً تقول

الإعراب المحلي

أما هنا فلا يقوى العامل على أن يؤثر في الكلمة التي بعده، لأنها مبنية لا تتأثر بالعوامل، ولكنها نزلت منزلاً لو نزلت فيه كلمة معربة لأثر فيها العامل السابق لها، أو المتأخر عنها، انظر إلى المثال الآتي: ادفع عنه الأذى.. فالضمير المتصل بحرف الجر: عن، مبني على الضم، لم يتأثر بالعامل الجار قبله، ولو تأثر لوجب أن يقال: عنه. ولكن لو نزل في موضع اسم معرب مثل: الوطن، لجر متأثراً بالعامل، فنقول: عن الوطن. ولهذا نقول في إعراب الضمير: مبني على الضم في محل جر بحرف الجر.

ويكون الإعراب محلياً فيما يلي:

١ — الكلمات المبنية: وهي الأسماء التي بنيت لمشابتها الحرف، مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، والشرط، والضمائر، و... وسنتحدث عنها في قسم خاص، وقد مثلنا لها في المثال السابق بالضمير المتصل.

ومن الكلمات المبنية الفعل الماضي، إذ يكون إعرابه محلياً حين يسبق بعامل الجزم، تقول: إن عمل أخوك ربح. فـ: إن، تجزم فعلين مضارعين معربين،

ولكنها هنا صادفت فعلين ماضيين، هما: عمل، وربح، وكلاهما مبني لا تتأثر فيه العوامل، ولذلك يكون الإعراب محلياً، نقول في إعراب الأول: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، لأنه فعل الشرط، وكذلك نقول في إعراب الآخر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، جواب الشرط.

ومثله الفعل المضارع حين يبني لاتصاله بنون النسوة أو بإحدى نونسي التوكيد، تقول: لا تحسبن العمل سهلاً، فـ: لا، ناهية، وهي تجزم الفعل المضارع المعرب، إلا أنها هنا صادفت فعلاً مضارعاً مبنيّاً على الفتح، ولا يتأثر بعملها، ولهذا نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية، وكذلك إذا قلت: الطالبات يكتبن. تقول في إعراب: يكتبن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، لتجرده من الناصب والجازم.

٢ — الجمل: وإعراب الجمل محلي أيضاً، لأن العوامل لا تؤثر فيها تأثيراً لفظياً، إلا أن بعضها ينزل منازل للمفردات المعربة، تقول: هذا عمل يفيد. فجملة: يفيد، فعلية في محل رفع، صفة لـ: عمل. وهكذا بقية الجمل ذات المحل الإعرابي.

٣ — المصدر المؤول: وهو — وإن كان من المفردات — يشبه الجملة في خفاء أثر العامل فيه، تقول: أحب أن تتجح، فالفعل أحب متعد ينصب مفعولاً به، ومفعوله هنا هو المصدر المؤول، ولكنه لا يقدر أن يؤثر فيه تأثيراً لفظياً، ولذلك نقول: والمصدر المؤول من "أن والفعل تتجح" في محل نصب، مفعول به للفعل: أحب.

٤ — الاسم الذي عمل فيه عامل زائد: كالاسم المجرور بحرف زائد، مثل: لست بذاهب. فالباء حرف جر زائد، وذاهب: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً إلى أنه خبر (ليس)

الكلمة المبنية:

تحدثنا عن الكلمات المبنية في فقرة "الإعراب المحلي"، ولا بد لنا هنا من أن نقول فيها شيئاً لتوضيحها.

^١ بين النحاة في هذا خلاف. فبعضهم يعد القسم الأخير من الإعراب التقديري، ويعرب: بذاهب، على الشكل التالي: الباء حرف جر زائد، وذاهب: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة التي جلبتها الباء الزائدة.

الأسماء المبنية

الأسماء في الأصل معربة، لأنها هي التي تتسلط عليها العوامل لتؤدي وظائف معنوية في تركيب الكلام، فالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والحال والتمييز، والمضاف إليه والمنادى، كلها أسماء يكشف فيها الإعراب عن المعنى المقصود.

إلا أن بعض الأسماء — على الرغم من تسلط العوامل على معظمها — تخالف هذا الأصل، فلا تكون معربة، لأنها تختلف عن الأسماء المعربة في وضعها اللفظي، أو في طبيعة استعمالها، أو في أداء المعنى، وتكون في هذا كله أقرب إلى الحرف، فبعضها — كالضمائر المتصلة — لا يزيد على حرف أو حرفين، وبعضها الآخر — كأسماء الشرط والاستفهام — يتضمن معنى الحرف، وقسم آخر، كأسماء الموصولة — لا يظهر معناه إلا بغيره، وبعضها أيضاً تشبه الحرف في أنها تعمل في غيرها، ولكن غيرها لا يعمل فيها، وهي أسماء الأفعال.

والمبني نوعان: سماعي، وقياسي.

أما الأول: فهو الذي استعملته العرب مبنياً، وتلقاه العلماء عنهم ودونوه، فلا يخضع لقاعدة، كالضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الاستفهام والشرط والإشارة، والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، مثل: إذا، إذ الآن، حيث، منذ، مذ، .. وقد علل النحاة بناء هذه الأسماء بشبهها بالحروف، كما بينا.

أما الأسماء المبنية قياساً ما يبنى على الفتح، ومنها ما يبنى على الضم، ومنها ما يبنى على الكسر.

ما يبنى على الفتح قياساً

يطرد البناء على الفتح في الأسماء الآتية:

أ — المركبة تركيباً مزجياً:

وهي ما تألفت من كلمتين كانتا في الأصل مستقلتين، كقول عبيد بن الأبرص:

أما الضمائر المنفصلة التي تزيد على حرفين فتلحق بالضمائر المتصلة من حيث البناء.

فالمبنيات هي: الأحرف والأفعال ما عدا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد، وبعض الأسماء، كأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والظروف، والأحوال المركبة، و..

والأصل في المبنيات أن تكون مسكنة مثل: كم، ومن، ومتى، إلا أن بعضها أتى مبنياً على الفتح مثل: كيف، وأين، وأيان: وأتى بعضها الآخر مبنياً على الضم، مثل منذ، وقبل، وبعد، وبني آخر على الكسر مثل: سيوييه، حذار، حذام، وأمس. قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ: كَمْ

الأسماء المبنية

الأسماء في الأصل معربة، لأنها هي التي تتسلط عليها العوامل لتؤدي وظائف معنوية في تركيب الكلام، فالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والحال والتمييز، والمضاف إليه والمنادى، كلها أسماء يكشف فيها الإعراب عن المعنى المقصود.

إلا أن بعض الأسماء — على الرغم من تسلط العوامل على معظمها — تخالف هذا الأصل، فلا تكون معربة، لأنها تختلف عن الأسماء المعربة في وضعها اللفظي، أو في طبيعة استعمالها، أو في أداء المعنى، وتكون في هذا كله أقرب إلى الحرف، فبعضها — كالضمائر المتصلة — لا يزيد على حرف أو حرفين، وبعضها الآخر — كأسماء الشرط والاستفهام — يتضمن معنى الحرف، وقسم آخر، كأسماء الموصولة — لا يظهر معناه إلا بغيره، وبعضها أيضاً تشبه الحرف في أنها تعمل في غيرها، ولكن غيرها لا يعمل فيها، وهي أسماء الأفعال.

والمبني نوعان: سماعي، وقياسي.

أما الأول: فهو الذي استعملته العرب مبنياً، وتلقاه العلماء عنهم ودونوه، فلا يخضع لقاعدة، كالضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الاستفهام والشرط والإشارة، والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، مثل: إذا، إذ الآن، حيث، منذ، مذ، .. وقد علل النحاة بناء هذه الأسماء بشبهها بالحروف، كما بينا.

أما الأسماء المبنية قياساً ما يبنى على الفتح، ومنها ما يبنى على الضم، ومنها ما يبنى على الكسر.

ما يبنى على الفتح قياساً

يطرد البناء على الفتح في الأسماء الآتية:

أ — المركبة تركيباً مزجياً:

وهي ما تألفت من كلمتين كانتا في الأصل مستقلتين، كقول عبيد بن الأبرص:

أما الضمائر المنفصلة التي تزيد على حرفين فتلحق بالضمائر المتصلة من حيث البناء.

فالمبنيات هي: الأحرف والأفعال ما عدا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد، وبعض الأسماء، كأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والظروف، والأحوال المركبة، و..

والأصل في المبنيات أن تكون مسكنة مثل: كم، ومن، ومتى، إلا أن بعضها أتى مبنياً على الفتح مثل: كيف، وأين، وأيان: وأتى بعضها الآخر مبنياً على الضم، مثل منذ، وقبل، وبعد، وبني آخر على الكسر مثل: سيوييه، حذار، حذام، وأمس. قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن: كم

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنًا
وكقولك: ظهر أحد عشر كوكباً. فأنت ترى قول الشاعر: بين بين، مبنياً في
جزأيه على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وكذلك ترى "أحد عشر"
مبنياً في جزأيه على الفتح في محل رفع، لأنه فاعل للفعل: ظهر، وهذا كثير،
كقولك: أعمل صباح مساء، وهو جاري ببيت بيت.

ومن المركبات ما يبنى جزؤه الأول، ويعامل جزؤه الآخر معاملة الممنوع
من الصرف، وهو ما كان اسم علم، تقول: بدت لنا حضرموت، وهذه بعلبك.

ب - أسماء الزمان المبهمة:

أسماء الزمان المبهمة هي التي لا تحدد وقتاً معيناً، مثل: يوم، وعام، وحين،
و.. فهذه جميعاً تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى جملة، ولكن بناءها جائز لا واجب،
ومعنى هذا أنه يجوز فيها الإعراب والبناء، غير أن كلاً منهما يرجح على صاحبه
في موضع دون آخر، وذلك على الشكل التالي:

١ - يرجح البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً، وذلك إذا كان
فعلاً ماضياً كقول النابغة الجعدي:
أَتَتْ مِئَةَ لَعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرَ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَتَانِ
وقول النابغة الذبياني:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألمّا تصنح والشيب وازع
ففي البيت الأول أضيف اسم الزمان المبهم "عام" إلى جملة صدرها مبني لأنه
فعل ماض، وكذلك أضيف في البيت الثاني "حين" إلى جملة: عاتبت المشيب. ومن
هنا رجح البناء على الفتح، فلم يؤثر في كل منهما حرف الجر السابق له، وظل
ملازماً لحركة الفتح لأنها حركة بناء.

٢ - ويرجح الإعراب على البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها معرباً،
كما في قول الفرزدق:

على حين لم أترك على الأرض حية ولا نابحاً إلا استسراً عقورها^١
وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقُهُمْ﴾ (المائدة ١٢٢) ففي هذين

^١ استسر: استخفى. العقور: كل سبع جارح. يريد أنه لم يدع أحداً من الشعراء إلا جعله يستخفي من مخافته.

الشاهدين تجد غير ما وجدته هناك، فاسما الزمان المبهمان: حين، ويوم، معربان
تأثر الأول بعامل الجر "على" فجر، وتأثر الثاني بعامل الرفع، وهو المبتدأ، فرفع،
لأن كلاً منهما أضيف إلى جملة صدرها فعل مضارع معرب.

ولكن هذا - كما قلنا - جواز لا وجوب، أي أنك تستطيع أن تبني اسم
الزمان المبهم في قول الفرزدق وفي الآية القرآنية، وأن تعربه في قول النابغتين:
الذبياني والجعدي، ولكنك إن فعلت ذلك تركت أرجح المذهبين، وأصح اللغتين.

ج - الأسماء المبهمة عامة:

الاسم المبهم كلمة ليس لها دلالة واضحة إذا كانت مفردة، فلو قلت: هذا
الرجل مثل. كان تشبيهك غير واضح، لأن كلمة "مثل" مبهمة لا تدل على معنى
محدد إلا إذا أضفتها إلى شيء، كأن تقول مثلاً: هذا الرجل مثل أخيك. فكل اسم لا
يتضح معناه إلا بما يضاف إليه يكون اسماً مبهماً من قبيل "مثل".

على أننا هنا لانخص هذا الضرب من الأسماء بالبحث، بل نتحدث عن
الأسماء المبهمة عامة، سواء أكانت ظروفًا أم غير ظروف، والفرق بين هذه الفقرة
والتي سبقتها هو أن المضاف إليه هنا كلمة مفردة، لا جملة كما كان هناك.

فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى كلمة مبنية بنيت جوازاً على الفتح، كما ترى في
قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ، وَمَنَا دُونَ ذَلِكَ﴾ (الجن ١١) فقوله: دون: مبتدأ،
مبني على الفتح في محل رفع. وعلة بنائه أنه اسم مبهم أضيف إلى اسم الإشارة
المبني.

ولكن الاسم نفسه لم يبن في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ
وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ (الفرقان ٥٥) لأنه أضيف إلى اسم معرب. وبذلك على هذا قول
جرير:

رددنا لشعنا الرسول ولا أرى كيومئذ شيئاً ترد رسائله
فقوله: يوم، بني على الفتح، ولم يتأثر بعامل الجر الكاف، لأنه أضيف إلى
"إذ" وهي مبنية.

على أن البناء هنا - كما قلنا - ليس واجباً، فقد جاء في النصوص الفصيحة
إعراب بعض هذه الأسماء المبهمة، على الرغم من استيفائها لشروط البناء، كما

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنًا
وكقولك: ظهر أحد عشر كوكباً. فأنت ترى قول الشاعر: بين بين، مبنياً في
جزأيه على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وكذلك ترى "أحد عشر"
مبنياً في جزأيه على الفتح في محل رفع، لأنه فاعل للفعل: ظهر، وهذا كثير،
كقولك: أعمل صباح مساء، وهو جاري ببيت بيت.

ومن المركبات ما يبنى جزؤه الأول، ويعامل جزؤه الآخر معاملة الممنوع
من الصرف، وهو ما كان اسم علم، تقول: بدت لنا حضرموت، وهذه بعلبك.

ب - أسماء الزمان المبهمة:

أسماء الزمان المبهمة هي التي لا تحدد وقتاً معيناً، مثل: يوم، وعام، وحين،
و.. فهذه جميعاً تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى جملة، ولكن بناءها جائز لا واجب،
ومعنى هذا أنه يجوز فيها الإعراب والبناء، غير أن كلاً منهما يرجح على صاحبه
في موضع دون آخر، وذلك على الشكل التالي:

١ - يرجح البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً، وذلك إذا كان
فعلاً ماضياً كقول النابغة الجعدي:
أَتَتْ مِئَةَ لَعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرَ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَتَانِ
وقول النابغة الذبياني:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألمّا تصنح والشيب وازع
ففي البيت الأول أضيف اسم الزمان المبهم "عام" إلى جملة صدرها مبني لأنه
فعل ماض، وكذلك أضيف في البيت الثاني "حين" إلى جملة: عاتبت المشيب. ومن
هنا رجح البناء على الفتح، فلم يؤثر في كل منهما حرف الجر السابق له، وظل
ملازماً لحركة الفتح لأنها حركة بناء.

٢ - ويرجح الإعراب على البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها معرباً،
كما في قول الفرزدق:

على حين لم أترك على الأرض حية ولا نابحاً إلا استسراً عقورها^١
وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة ١٢٢) ففي هذين

^١ استسر: استخفى. العقور: كل سبع جارح. يريد أنه لم يدع أحداً من الشعراء إلا جعله يستخفي من مخافته.

الشاهدين تجد غير ما وجدته هناك، فاسما الزمان المبهمان: حين، ويوم، معربان
تأثر الأول بعامل الجر "على" فجر، وتأثر الثاني بعامل الرفع، وهو المبتدأ، فرفع،
لأن كلاً منهما أضيف إلى جملة صدرها فعل مضارع معرب.

ولكن هذا - كما قلنا - جواز لا وجوب، أي أنك تستطيع أن تبني اسم
الزمان المبهم في قول الفرزدق وفي الآية القرآنية، وأن تعربه في قول النابغتين:
الذبياني والجعدي، ولكنك إن فعلت ذلك تركت أرجح المذهبين، وأفصح اللغتين.

ج - الأسماء المبهمة عامة:

الاسم المبهم كلمة ليس لها دلالة واضحة إذا كانت مفردة، فلو قلت: هذا
الرجل مثل. كان تشبيهك غير واضح، لأن كلمة "مثل" مبهمة لا تدل على معنى
محدد إلا إذا أضفتها إلى شيء، كأن تقول مثلاً: هذا الرجل مثل أخيك. فكل اسم لا
يتضح معناه إلا بما يضاف إليه يكون اسماً مبهماً من قبيل "مثل".

على أننا هنا لانخص هذا الضرب من الأسماء بالبحث، بل نتحدث عن
الأسماء المبهمة عامة، سواء أكانت ظروفًا أم غير ظروف، والفرق بين هذه الفقرة
والتي سبقتها هو أن المضاف إليه هنا كلمة مفردة، لا جملة كما كان هناك.

فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى كلمة مبنية بنيت جوازاً على الفتح، كما ترى في
قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ﴾ (الجن ١١) فقوله: دون: مبتدأ،
مبني على الفتح في محل رفع. وعلة بنائه أنه اسم مبهم أضيف إلى اسم الإشارة
المبني.

ولكن الاسم نفسه لم يبن في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ
وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ (الفرقان ٥٥) لأنه أضيف إلى اسم معرب. وبذلك على هذا قول
جرير:

رددنا لشعنا الرسول ولا أرى كيومئذ شيئاً ترد رسائله
فقوله: يوم، بني على الفتح، ولم يتأثر بعامل الجر الكاف، لأنه أضيف إلى
"إذ" وهي مبنية.

على أن البناء هنا - كما قلنا - ليس واجباً، فقد جاء في النصوص الفصيحة
إعراب بعض هذه الأسماء المبهمة، على الرغم من استيفائها لشروط البناء، كما

تري في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ، فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ (البقرة ١٣٧) فإن "مثل" هنا أضيفت إلى مبني وهو "ما" الموصولة، ومع هذا أعربت ولم تبين على الفتح.

د - اسم "لا" النافية للجنس:

ومما يبني على الفتح قياساً في لغة العرب اسم "لا" النافية للجنس، إذا كان مفرداً أي غير مضاف أو شبيه بالمضاف، ولم يسبقها عامل من عوامل الجر، ولم يفصل بينه وبينها فاصل ما، وذلك كقول تأبط شراً:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عُذْرٍ وذا جناحٍ بجنبِ الرّيدِ خفاقٍ
وإذا كان مثني أو جمعاً بني على ما ينصب به، مثل: لا رجلين في الدار، ولا قائمين فيها، ولا قائمات هناك .

ما يبني على الضم قياساً

ويبنى على الضم قياساً الأسماء الآتية:

أ - ما قطع من المبهمات عن الإضافة:

سواء أكانت ظرفاً أم غير ظروف، وهي أسماء لا تستعمل إلا مضافة، منها: غير، وبعد، وقبل، وقدام، وتحت وأول. كقوله تعالى: ﴿أَهْذَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة ٦-٥) ومن قول نصيب بن رباح:

أهيمُ بدعدٍ ما حييتُ فإن أمتُ فيا ليت شعري من يهيمُ بها بعدي
وهذا كثير.

إلا أنه قد يحذف الاسم الذي أضيفت إليه حذفاً لفظياً، دون أن يزول معناه في التركيب، وهذا يشبه إضمار الفاعل في الفعل، ويعني هذا أن المضاف إليه مقدر بعدها، ومن أجل ذلك تبنى المبهمات على الضم لتدل على هذه النكتة اللغوية المعنوية، تأمل قوله تعالى: ﴿سَنَةِ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ (الأحزاب ٦٢) فقوله: قبل، مقطوع عن الإضافة، والمعنى: من قبل هذا الزمان، أو من قبلكم.

يرى بعض النحويين أن يبنى جمع المؤنث السالم على الفتح، لا على ما ينصب به.

وكذلك يقال في لغة التجارة: المطلوبُ من فلان مئةُ ليرة، ليس غير^١. والتقدير: ليس المطلوبُ منه غير ذلك. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَمَا يَكْذِبُكَ بَعْدَ الْدِينِ﴾ (التين ٣) وقوله: ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم ٤)، ومنه قول رجل من تميم: لعنَ الإلهُ تعلَّةَ بنَ مسافرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ
وهناك كلمة سمعت مبنية على الضم، هي "عل" كما ترى في قول الفرزدق: ولقد سددتُ عليكِ كلَّ ثَنِيَّةٍ وأتيتُ نحو بني كليبٍ مِنْ عِلٍ
وفي قول عدي بن زيد:

ففي كناسٍ ظاهرٍ يسترهُ مِنْ عِلٍ الشَّفَانِ هَدَابُ الْفَنِّ^٢
وفي هذه الحال تكون محدودة المعنى، فالتقدير في بيت الفرزدق: وأتيت بني كليب من فوقهم. وفي بيت عدي: من فوقه. وعلى هذا تكون مقطوعة عن الإضافة، أما إذا لم تقطع فتكون معربة مجرورة بـ (من)، كقول امرئ القيس: مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مَدْبِرٌ مَعَاً كجلمود صخر حطه السيل من علٍ
إذ التقدير: حطه السيل من مكان عال. ومثله قول جرير: إني انصببتُ من السماء عليكم حتى اختطفتك يا فرزدقُ مِنْ عِلٍ
وعلى هذا تكون في إعرابها نكرة لا معرفة .

^١ هم يستعملون: لا غير، وهذا من الأخطاء الشائعة.

^٢ الكناس: بيت الظبية في الشجر. الشفان: الريح الباردة مع المطر، وهي في البيت منصوبة على نزع الخافض. يصف فتاة فيشبهها بظبية دخلت بيتها الذي تستره الأغصان من فوقه، فتحميه من الريح الباردة المبللة بالمطر.

هذا ما يفهم من كلام النحاة، إلا أن واقع اللغة المسموعة يشير إلى اضطراب في استعمال هذه الكلمة، فحيناً يؤكد المعنى ألما معرفة، ومع ذلك تراها مجرورة معربة، كقول أبي النجم يصف الحصان:

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عِلٍ

فقوله: عِلٍ، معرفة، لأنه مردود على: تحت، والمعنى أن الحصان ضامر من تحته عريض من فوقه، أي ضامر البطن عريض الظهر، ومن أجل ذلك رواه النحويون: من علٍ: حتى يستقيم لهم الأصل.

وليس هذا فحسب بل هناك ما هو أكثر من ذلك، فالعرب تقول: من علٍ، ومن علَوٌ، ومن علَوٌ، ومن علٍ، ومن علَوٌ، ومن علِي، ومن علِي، ومن علا، قال أبو النجم:

بَاتَتْ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عِلَا

وأكبر الظن أن هذا لا يرجع إلى الضرورة الشعرية فحسب، وإنما كان يُسمع من الفصحاء في بواديهم.

ومن الواضح البين أن هذه المبهمات إذا لم تقطع عن الإضافة تكون معربة، كقولك: عرفت هذا قبل ذلك. وكقوله تعالى ﴿وَمَا تَفَرِّقُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة ٤).

ب — المنادى:

ويبنى المنادى على الضم إذا كان اسم علم مفرداً، أو نكرة مقصودة، مثل: يا خالد، يا سعيد، يا علي، يا رجل، يا نائم.

ج — أي الموصولة:

ومن المبنيات على الضم الأسم الموصول "أي" ولكن يشترط في ذلك أن يكون مضافاً إلى ضمير، ومحدوفاً صدر صلتته، كما ترى في قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَنَزَعْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلُهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم ٦٩)، فالتقدير، لنزعن الذي هو أشد على الرحمن.

ومثله قول غسان بن وائلة:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ
فَأَنْتَ تَرَى "أَي" فِي الْآيَةِ لَمْ تَنْصَبْ مُتَأَثِّرَةً بِالْعَامِلِ "تَنْزَع"، وَلَمْ تَجِرْ فِي الْبَيْتِ
بِعَامِلِ الْجَرِّ، "عَلَى" بَلْ لَزِمَتْ حَرَكَةُ الضَّمِّ لِأَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ لَا حَرَكَةَ إِعْرَابٍ.

ما يبنى على الكسر قياساً

وفي اللغة أسماء تبنى على الكسر بناء قياسياً، وذلك ضمن شروط إذا استوفتها بنيت، وإلا كان لها حكم آخر، وهي:

آ — العلم المختوم بـ: ويه:

كذلك الأسماء التي كثر استعمالها بعد اختلاط العرب بالفرس خاصة، مثل: سيبيويه، ودرستويه، ويفطويه.

هذا الذي ذهبنا إليه هو مذهب سيبيويه، وقد خالف فيه شيخه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وقد عدّه بعض من تأخر من نحاة البصرة من أخطاء سيبيويه، كأبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، إلا أن المذهب — مع هذا كله انتشر، ولم يؤخذ بآراء الآخرين، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة، ولعل ذلك كان بفضل أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي انظر في هذه كتابنا: الخلاف النحوي ٢٦٧ — ٢٦٩.

يبيز بعض النحاة وجهاً آخر هو أن تعرب وتعامل معاملة الممنوع من الصرف.

ب — ما كان على وزن فعال:

وتستعمل هذه الصيغة علماً للأنتى مثل: حذام، أو شتماً لها مثل: يا خبثا، ومنه قول الخليفة عمر بن الخطاب للأمة التي تقنعت: ألقى عنك الخمار يا دفسار. أي: يا دفرة، والدفرة المنتنة. وتستعمل كذلك اسم فعل أمر، مثل: حذار.

والعرب — ماعدا بني تميم — تبنونها على الكسر، فتقول: جاءت حذام، ومن هذا قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُواهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ
أما تميم فلا تبنى على الكسر من هذه الأسماء إلا ما انتهى براء، أما غير ذلك فتعربه وتجعله ممنوعاً من الصرف، وعليه قول الفرزدق التميمي:

مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارَ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَ
فقد بنى "سفار" على الكسر لأنها تنتهي براء، وهذا لحن قومه، أما غير تميم فيبنون على الكسر كل ما كان على وزن: فعال، مهما يكن الحرف الأخير، كما مر بك في الشاهد الشعري السابق، وكما ترى في قول النمر بن تولب العُكَلِي:

تَأْبُدُ مِنْ أَطْلَالِ جُمُرَةٍ مَأْسَلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا شَرَاءُ فَيَذْبُلُ
إذ بنى "شراء" على الكسر ومحلها الرفع، لأنها على هذه الصيغة.

ج — بناء أمس:

وتبنى هذه الكلمة على الكسر قياساً إذا أريد بها يوم معين، ولم تصغر أو تجمع أو تنثن أو تضاف أو تعرف بأل، مثل: رأيتك أمس، ومنه قول حاتم الطائي:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا الْيَوْمُ أَوْ أَمْسٍ أَوْ غَدٍ كَذَلِكَ الزَّمَانُ بَيْنَنَا يَسْتَرِدُّ
فالواضح البين أن الشاعر هنا يريد بكلمة "أمس" اليوم الذي سبق يومه الذي هو فيه، ولذلك بناها على الكسر، وهي في محل رفع، لأنها معطوفة على كلمة: اليوم.

وهناك قبيلة عربية هي تميم كانت تجعل هذه الكلمة معربة ممنوعة من الصرف، كقول أحد الشعراء:

^١ سفار: اسم بئر، والمستجيز المستقي. والمعور: المردود عن الماء. وأديهم: أحد بني كعب، كان يحمي سفار، ولا يسمح للناس بالاستسقاء.

ومن الواضح البين أن هذه المبهمات إذا لم تقطع عن الإضافة تكون معربة، كقولك: عرفت هذا قبل ذلك. وكقوله تعالى ﴿وَمَا تَفَرِّقُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة ٤).

ب — المنادى:

ويبنى المنادى على الضم إذا كان اسم علم مفرداً، أو نكرة مقصودة، مثل: يا خالد، يا سعيد، يا علي، يا رجل، يا نائم.

ج — أي الموصولة:

ومن المبنيات على الضم الأسم الموصول "أي" ولكن يشترط في ذلك أن يكون مضافاً إلى ضمير، ومحدوفاً صدر صلتته، كما ترى في قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَنَزَعْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلُهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم ٦٩)، فالتقدير، لنزعن الذي هو أشد على الرحمن.

ومثله قول غسان بن وائلة:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ
فَأَنْتَ تَرَى "أَي" فِي الْآيَةِ لَمْ تَنْصَبْ مُتَأَثِّرَةً بِالْعَامِلِ "تَنْزَع"، وَلَمْ تَجِرْ فِي الْبَيْتِ
بِعَامِلِ الْجَرِّ، "عَلَى" بَلْ لَزِمَتْ حَرَكَةُ الضَّمِّ لِأَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ لَا حَرَكَةَ إِعْرَابٍ.

ما يبنى على الكسر قياساً

وفي اللغة أسماء تبنى على الكسر بناء قياسياً، وذلك ضمن شروط إذا استوفتها بنيت، وإلا كان لها حكم آخر، وهي:

آ — العلم المختوم بـ: ويه:

كذلك الأسماء التي كثر استعمالها بعد اختلاط العرب بالفرس خاصة، مثل: سيبيويه، ودرستويه، ويفطويه.

هذا الذي ذهبنا إليه هو مذهب سيبيويه، وقد خالف فيه شيخه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وقد عدّه بعض من تأخر من نحاة البصرة من أخطاء سيبيويه، كأبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، إلا أن المذهب — مع هذا كله انتشر، ولم يؤخذ بآراء الآخرين، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة، ولعل ذلك كان بفضل أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي انظر في هذه كتابنا: الخلاف النحوي ٢٦٧ — ٢٦٩.

يمييز بعض النحاة وجهاً آخر هو أن تعرب وتعامل معاملة الممنوع من الصرف.

ب — ما كان على وزن فعال:

وتستعمل هذه الصيغة علماً للأنتى مثل: حذام، أو شتماً لها مثل: يا خبثاً، ومنه قول الخليفة عمر بن الخطاب للأمة التي تقنعت: ألقى عنك الخمار يا دفسار. أي: يا دفرة، والدفرة المنتنة. وتستعمل كذلك اسم فعل أمر، مثل: حذار.

والعرب — ماعدا بني تميم — تبنونها على الكسر، فتقول: جاءت حذام، ومن هذا قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُواهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ
أما تميم فلا تبنى على الكسر من هذه الأسماء إلا ما انتهى براء، أما غير ذلك فتعربه وتجعله ممنوعاً من الصرف، وعليه قول الفرزدق التميمي:

مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارَ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَ
فقد بنى "سفار" على الكسر لأنها تنتهي براء، وهذا لحن قومه، أما غير تميم فيبنون على الكسر كل ما كان على وزن: فعال، مهما يكن الحرف الأخير، كما مر بك في الشاهد الشعري السابق، وكما ترى في قول النمر بن تولب العُكَلِي:

تَأْبُدُ مِنْ أَطْلَالِ جُمُرَةٍ مَأْسَلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا شِرَاءٌ فَيَذْبُلُ
إذ بنى "شراء" على الكسر ومحلها الرفع، لأنها على هذه الصيغة.

ج — بناء أمس:

وتبنى هذه الكلمة على الكسر قياساً إذا أريد بها يوم معين، ولم تصغر أو تجمع أو تنثن أو تضاف أو تعرف بأل، مثل: رأيتك أمس، ومنه قول حاتم الطائي:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا الْيَوْمُ أَوْ أَمْسٍ أَوْ غَدٍ كَذَلِكَ الزَّمَانُ بَيْنَنَا يَسْتَرِدُّ
فالواضح البين أن الشاعر هنا يريد بكلمة "أمس" اليوم الذي سبق يومه الذي هو فيه، ولذلك بناها على الكسر، وهي في محل رفع، لأنها معطوفة على كلمة: اليوم.

وهناك قبيلة عربية هي تميم كانت تجعل هذه الكلمة معربة ممنوعة من الصرف، كقول أحد الشعراء:

^١ سفار: اسم بئر، والمستجيز المستقي. والمعور: المردود عن الماء. وأديهم: أحد بني كعب، كان يحمي سفار، ولا يسمح للناس بالاستسقاء.

إنني رأيتُ عجباً مذْ أَمْسَا

فكلمة "أَمْسَا" هنا محلها الجر، وعلامة جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف في هذه اللغة.

شواهد للتدريب

١ - ﴿فلما نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا، ومن خزي يومئذٍ﴾
(هود ٦٦)

٢ - قال الراعي النميري:

على حينَ ضمِّ الليلُ من كلِّ جانبٍ جناحيه وانقضَّ النجومُ الطوالِغُ
٣ - قال أوس بن حجر:

فمأك بالليط الذي تحت قشرها كغرقية بيض كنة القيض من عل
٤ - قال معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإنني لأوجلُّ على أينما تعدو المنية أولُّ

الممنوع من الصرف

إلى جانب الأسماء المبنية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، نرى في العربية أسماء أخرى معربة تتأثر بالعوامل النحوية، ولكنها تختلف عن غيرها من الأسماء المعربة بشيئين اثنين، هما:

١ - أنها لا تتون.

٢ - وأنها لا تلحقها الكسرة في حال الجر، بل تكون الفتحة فيها نائبة عن الكسرة، ويتضح لك هذا في قول الأخطل:

لعمرك ما أدري وإنني لسائل امرأة أم أعمامُ مرةً أظلمُ
فالاسم: مرة، ممنوع من الصرف، ولهذا رأيتُه حين وقع مرفوعاً بالابتداء لحقته الضمة، كما تلحق الأسماء المعربة، ولكنه لم ينون، وحين وقع مجروراً بالإضافة لم تلحقه الكسرة كما تلحق غيره من الأسماء في حال الجر، بل نابت عنها الفتحة لتكون هي العلامة.

وعلى هذا يكون الاسم الممنوع من الصرف يشبه الاسم المصروف ويختلف عنه، يشبهه في قبوله علامتي الرفع والنصب، وهما الضمة والفتحة، ويختلف عنه في أنه - كما رأينا - لا يقبل التثنية ولا الكسرة، نقول: هذه مساجدٌ وكنائسٌ جميلةٌ. ورأيت مساجدٌ وكنائسٌ جميلةً، ومررت بمساجدٍ وكنائسٍ جميلةٍ.

غير أن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى حظيرة الأسماء المصروفة، وذلك بحالين:

١ - أولاهما: إذا دخلت عليه "أل" العهدية أو الجنسية.

٢ - والثانية: إذا وقع مضافاً.

نقول: مررت بالمساجدِ والكنائسِ الجميلة. ومررت بمساجدِ المدينة وكنائسها. فأنت ترى هنا أن الاسم الممنوع من الصرف صُرف بعد أن لحقته (أل) في الجملة الأولى، وبعد أن أضيف في الجملة الثانية.

إنني رأيتُ عجباً مذْ أَمْسَا

فكلمة "أَمْسَا" هنا محلها الجر، وعلامة جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف في هذه اللغة.

شواهد للتدريب

١ - ﴿فلما نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا، ومن خزي يومئذٍ﴾
(هود ٦٦)

٢ - قال الراعي النميري:

على حينَ ضمِّ الليلُ من كلِّ جانبٍ جناحيه وانقضَّ النجومُ الطوالِغُ
٣ - قال أوس بن حجر:

فمأك بالليط الذي تحت قشرها كغرقية بيض كنة القيض من عل
٤ - قال معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإنني لأوجلُّ على أينما تعدو المنية أولُّ

الممنوع من الصرف

إلى جانب الأسماء المبنية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، نرى في العربية أسماء أخرى معربة تتأثر بالعوامل النحوية، ولكنها تختلف عن غيرها من الأسماء المعربة بشيئين اثنين، هما:

١ - أنها لا تتون.

٢ - وأنها لا تلحقها الكسرة في حال الجر، بل تكون الفتحة فيها نائبة عن الكسرة، ويتضح لك هذا في قول الأخطل:

لعمرك ما أدري وإنني لسائل امرأة أم أعمامُ مرةً أظلمُ
فالاسم: مرة، ممنوع من الصرف، ولهذا رأيتُه حين وقع مرفوعاً بالابتداء لحقته الضمة، كما تلحق الأسماء المعربة، ولكنه لم ينون، وحين وقع مجروراً بالإضافة لم تلحقه الكسرة كما تلحق غيره من الأسماء في حال الجر، بل نابت عنها الفتحة لتكون هي العلامة.

وعلى هذا يكون الاسم ممنوع من الصرف يشبه الاسم المصروف ويختلف عنه، يشبهه في قبوله علامتي الرفع والنصب، وهما الضمة والفتحة، ويختلف عنه في أنه - كما رأينا - لا يقبل التثنية ولا الكسرة، نقول: هذه مساجدُ وكنائسُ جميلةٌ. ورأيت مساجدَ وكنائسَ جميلةً، ومررتُ بمساجدَ وكنائسَ جميلةً.

غير أن الاسم ممنوع من الصرف يعود إلى حظيرة الأسماء المصروفة، وذلك بحالين:

١ - أولاهما: إذا دخلت عليه "أل" العهدية أو الجنسية.

٢ - والثانية: إذا وقع مضافاً.

نقول: مررت بالمساجدِ والكنائسِ الجميلة. ومررت بمساجدِ المدينة وكنائسها. فأنت ترى هنا أن الاسم ممنوع من الصرف صُرف بعد أن لحقته (أل) في الجملة الأولى، وبعد أن أضيف في الجملة الثانية.

ومن الطبيعي أن يجوز في ضرورة الشعر صرف الاسم غير المصروف، كما ترى في قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخذر خذر عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مُرجلي
فقد نون: عنيزة، وألحق بها الكسرة، وهذا في لغة الشعر جائز، ولكنه خطأ في لغة النثر.

ونؤثر هنا أن نقسم الاسم الممنوع من الصرف ثلاثة أقسام: العلم، والصفة، وما ليس بعلم ولا صفة.

العلم الممنوع من الصرف

١ - العلم المؤنث:

اسم العلم المؤنث قسمان: قسم سميت به الأنثى، مثل: زينب، ودعد، وفاطمة، وليلي، ويسمى: المؤنث الحقيقي، وقسم آخر سمي به المذكر، ولكن لحقت بلفظه علامة التأنيث، مثل: حمزة، وطلحة، وعنترة، ومعاوية، ورضوى - اسم جبل - ويسمى المؤنث اللفظي.

ومهما يكن نوع التأنيث في العلم فإنه علة لمنعه من الصرف، قال جميل بثينة:

وإنني لأرضى من بثينة بالذي لو أبصره الواشي لقرت بلابله
لقد منع العلم: بثينة، من الصرف فلم تلحق به الكسرة، بل نابت فيه الفتحة عنها، لأنه مؤنث حقيقي. وقال قيس بن زهير العبسي:

شفيت النفس من حمل بن بدر وسيفي من خذيفة قد شفاني
قوله: خذيفة ممنوع من الصرف، لأنه مؤنث تأنيثاً لفظياً.

ومن الأسماء ما يقصد به المؤنث حيناً، والمذكر طوراً، كأسماء القبائل، مثل: قريش، وتميم، و.. فقد يراد بها: القبيلة، وعند ذلك تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، نحو قول عدي بن الرقاع:

غلب المساميح الوليدُ سماحةً وكفى قريش المعضلات وسادها
وقد يقصد بها الجد، وعند ذلك تصرف، كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم حَسِبْتَ الناسَ كلُّهم غضاباً
ومما يشبه أسماء القبائل في منعه تارة، وصرفه تارة أخرى أسماء المواضع والبلدان، فحيناً يراد منها البقعة أو البلدة أو المحلة، فيجتمع فيها العلمية والتأنيث، فتمنع، وطوراً يراد منها الموضع أو القطر، فتزول عنها صفة التأنيث، فتصرف، انظر قول جرير:

أبحثُ حمي تهامة بعد نجد وما شيءٌ حميت بمُسْتَباح
فقد منع (تهامة) من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك ترى (هجر) ممنوعة في قول الفرزدق:

منهنَّ أيامُ صدقٍ قد عُرِفَتْ بها أيامُ فارسَ والأيامُ من هجرا
وفي المثل العربي القديم: "كمستبضع التمر إلى هجر"
ومثل ذلك منع (وجرة) في قول امرئ القيس:

تصد وتبدي عن أسيل وتتقي بناظرة من وحشٍ وجرة مُطْفِل
ولكن تأمل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا أَعَجِبْتُمْ كِثْرَتَكُمْ فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾ (التوبة ٢٥)، فإنه قد صرف "حنين" على الرغم من أنه اسم موضع، وعلة ذلك أنه أراد به الوادي الذي بين مكة والطائف، وبذلك زالت عنه صفة التأنيث، أما حسان بن ثابت فقد منع الاسم نفسه في قوله:

نصروا نبيهم وشدتوا أزره بخين يوم تواكل الأبطال
لأنه أراد به المعركة، فأنته فمنعه.

وفي بعض الأحيان يجتمع مع العلمية والتأنيث صفة ثالثة هي العجمة، مثل: مصر، وحمص، ودمشق، ولندن، وفي هذه الحال لا يجوز إلا المنع، سواء أكان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، أم لم يكن، تقول: عدت من مصر إلى دمشق، ثم انتقلت إلى حمص فحلب. فلما كانت هذه الأسماء كلها أعجمية لم يجز فيها إلا المنع^٢.

المثل في الميدان ١٥٢/٢ برقم ٣٠٨١.

^٢ جاء في موضع واحد من القرآن الكريم اسم: مصر، مصروقاً، وهو قوله تعالى: "اهبطوا مصرًا فإن لكم ما سألتم" (البقرة ٦١) فذهب فريق من التحويين إلى أن المقصود بها مصر من الأمصار، لا مصر بعينها، وعلى هذا تكون نكرة

ومن الطبيعي أن يجوز في ضرورة الشعر صرف الاسم غير المصروف، كما ترى في قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخذر خذر عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مُرجلي
فقد نون: عنيزة، وألحق بها الكسرة، وهذا في لغة الشعر جائز، ولكنه خطأ في لغة النثر.

ونؤثر هنا أن نقسم الاسم الممنوع من الصرف ثلاثة أقسام: العلم، والصفة، وما ليس بعلم ولا صفة.

العلم الممنوع من الصرف

١ - العلم المؤنث:

اسم العلم المؤنث قسمان: قسم سميت به الأنثى، مثل: زينب، ودعد، وفاطمة، وليلي، ويسمى: المؤنث الحقيقي، وقسم آخر سمي به المذكر، ولكن لحقت بلفظه علامة التأنيث، مثل: حمزة، وطلحة، وعنترة، ومعاوية، ورضوى - اسم جبل - ويسمى المؤنث اللفظي.

ومهما يكن نوع التأنيث في العلم فإنه علة لمنعه من الصرف، قال جميل بثينة:

وإنني لأرضى من بثينة بالذي لو أبصره الواشي لقرت بلابله
لقد منع العلم: بثينة، من الصرف فلم تلحق به الكسرة، بل نابت فيه الفتحة عنها، لأنه مؤنث حقيقي. وقال قيس بن زهير العبسي:

شفيت النفس من حمل بن بدر وسيفي من خذيفة قد شفاني
قوله: خذيفة ممنوع من الصرف، لأنه مؤنث تأنيثاً لفظياً.

ومن الأسماء ما يقصد به المؤنث حيناً، والمذكر طوراً، كأسماء القبائل، مثل: قريش، وتميم، و.. فقد يراد بها: القبيلة، وعند ذلك تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، نحو قول عدي بن الرقاع:

غلب المساميح الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها
وقد يقصد بها الجد، وعند ذلك تصرف، كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم حَسبتَ الناسَ كلهم غضاباً
ومما يشبه أسماء القبائل في منعه تارة، وصرفه تارة أخرى أسماء المواضع والبلدان، فحيناً يراد منها البقعة أو البلدة أو المحلة، فيجتمع فيها العلمية والتأنيث، فتمنع، وطوراً يراد منها الموضع أو القطر، فتزول عنها صفة التأنيث، فتصرف، انظر قول جرير:

أبحثَ حمي تهامة بعد نجد وما شيءٌ حميتَ بمُسْتَباح
فقد منع (تهامة) من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك ترى (هجر) ممنوعة في قول الفرزدق:

منهنَّ أيامُ صدقٍ قد عُرِفَتْ بها أيامُ فارسَ والأيامُ من هجرا
وفي المثل العربي القديم: "كمستبضع التمر إلى هجر"
ومثل ذلك منع (وجرة) في قول امرئ القيس:

تصد وتبدي عن أسيل وتتقي بناظرة من وحشٍ وجرة مُطْفِل
ولكن تأمل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا أَعَجِبْتُمْ كِثْرَتَكُمْ فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾ (التوبة ٢٥)، فإنه قد صرف "حنين" على الرغم من أنه اسم موضع، وعلة ذلك أنه أراد به الوادي الذي بين مكة والطائف، وبذلك زالت عنه صفة التأنيث، أما حسان بن ثابت فقد منع الاسم نفسه في قوله:

نصروا نبيهم وشدتوا أزره بخين يوم تواكل الأبطال
لأنه أراد به المعركة، فأنته فمنعه.

وفي بعض الأحيان يجتمع مع العلمية والتأنيث صفة ثالثة هي العجمة، مثل: مصر، وحمص، ودمشق، ولندن، وفي هذه الحال لا يجوز إلا المنع، سواء أكان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، أم لم يكن، تقول: عدت من مصر إلى دمشق، ثم انتقلت إلى حمص فحلب. فلما كانت هذه الأسماء كلها أعجمية لم يجز فيها إلا المنع^٢.

المثل في الميدان ١٥٢/٢ برقم ٣٠٨١.

^٢ جاء في موضع واحد من القرآن الكريم اسم: مصر، مصروقاً، وهو قوله تعالى: "اهبطوا مصرًا فإن لكم ما سألتم" (البقرة ٦١) فذهب فريق من النحويين إلى أن المقصود بها مصر من الأمصار، لا مصر بعينها، وعلى هذا تكون نكرة

وإذا كان اسم العلم ثلاثياً ساكن الوسط جاز منعه، وجاز صرفه، ولا سيما إذا كان مما تسمى به النساء، كصرف (هند) في قول قيس بن جريرة الطائي:
أبوعدني والرميل بيني وبينه تبين رويداً ما أمامه من هند
ومنع (دعد) وصرفه في قول جرير:

لم تتلفغ بفضل مئزرها دعد ولم تغتد دعد في الغلب
٢ - العلم الأعجمي:

وهو الاسم الذي دخل في لغة العرب من لغة أخرى، سواء أكانت لغة سامية أم غير سامية، ويشترط فيه أن يكون علماً في اللغة المنقول عنها، مثل: إبراهيم، يوسف، دمشق، بغداد، تقول: أقمت في بغداد سنة دراسية، اتصلت فيها بإبراهيم وغيره، ثم عدت إلى دمشق لأنهل من مكتباتها.

أما إذا لم يكن علماً في اللغة المنقول عنها فلا يمنع، فلو سميت مذكراً ب: فرنذ، وهو فارسي غير علم، صرفته، وقلت رأيت فرنذاً، وجاء فرنذ، ومررت بفرنذ. وعلة هذا أن العرب عاملت مثل هذه الكلمات معاملة النكرات، وصرفتها وصرفها.

والأعجمي كالمؤنث إن كان ثلاثياً ساكن الوسط، إذ يجوز صرفه إلا إذا سمي به المؤنث، كقوله تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ (النساء ١٦٣).

والعرب تمنع الاسم الذي لا نظير له في أسمائها، تشبهاً بالأعجمي، مثل: إبليس، ووزنه إفعيل، من أبلس، وأيوب، وزنه: فيعول، من آب يؤوب، وإسحاق، من اسحق^١.

٣ - العلم الذي على وزن فعل:

في العربية أوزان خاصة بالأفعال، لاتأتي عليه الأسماء، مثل: فعل، وتفاعل، وافتعل، ويفتعل، ويفعل، الخ..

لا علماً، وذهب فريق آخر إلى أن المقصود مصر بعينها، والألف فيها للوقف لا للتنوين، ورأى فريق ثالث أنها صرفت لأنه أريد بها المكان، وقاسها آخرون على مثل هند، ودعد، مما تسمى به النساء، انظر فيها: سيبويه ٢٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ٧٠/١، والبحر المحيط ٢٣٤/١.

^١ هذا مذهب بعضهم، ويرى آخرون أنها أسماء أعجمية، انظر: تفسير الطبري (شاك) ٥١٠/١.

وفيهما أيضاً أوزان فيها الأفعال والأسماء، ولكنها في الأفعال أكثر، وذلك مثل: أفعِل، وافْعَل، وافْعَل، فأنت قادر على ذكر أمثلة من الأفعال كثيرة، مثل: اجلس، واصرف، واكتب، وادخل، واسبح، واسمع، و.. على حين لا تقدر أن تأتي بالكثير من الأسماء على هذه الأوزان.

وعلى هذا تكون أسماء العلم من هذين الضربين ممنوعة من الصرف، لأنها جمعت إلى العلمية وزناً يختص به الفعل، أو يغلب عليه، انظر قول جرير:

مُضِر أبي وأبو الملوك فهل لكم يا خزر تغلب من أب كأيينا
فهو لم يلحق الكسرة باسم العلم (تغلب) لأنه جمع العلمية ووزن الفعل، ومثله في قول جميل:

أبوك حباب سارق الضيف بُردَه وجدي يا حجاج فارس شمرًا
أما إن كان اسم العلم على وزن تتساوى فيه الأفعال والأسماء فلا يمنع من الصرف، فالعلم: حسن، يشبه في الوزن: ضرب، وجعفر، يشبه: دحرج، وصالح، يشبه: ناضل، إلا أن هذه الأوزان لا يغلب فيها الفعل، ولا يختص بها، ولذلك لا تمنع من الصرف، تقول: جاء حسن ومررت بجعفر، ورأيت صالحاً.

ومن الطبيعي بعد هذا أن تكون الأعلام التي جاءت على أوزان لا يجيء عليها الفعل مصروفة مثل: محمود، رياح، سهاد، بديع، و.. انظر إلى قول كثير عزة:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جراباً وملكوماً وبذراً والغمرا
فقوله: جراباً، اسم لموضع فيه ماء، لم يمنع من الصرف لأنه على وزن لا يشترك فيه الفعل البتة، ومثله: ملكوم، أما بذر: فهو على صيغة خاصة بالفعل، ولذلك منع من الصرف، فلم ينون كما نون الاسمان اللذان سبقاه.

٤ - العلم المعدول:

وهناك أسماء علم على وزن (فعل) وردت عن العرب ممنوعة من الصرف، فزعم النحاة أنها معدولة عن (فاعل)، منها: عمر، مضر، قزح، دلف، زحل، زفر،

وهناك علة ثالثة فيه، هي أنه اسم علم مؤنث، لأنه يعني القبيلة، وقوله: خزر، جمع مفردة: أخزر، وهو الذي في عينه حول.

وإذا كان اسم العلم ثلاثياً ساكن الوسط جاز منعه، وجاز صرفه، ولا سيما إذا كان مما تسمى به النساء، كصرف (هند) في قول قيس بن جريرة الطائي:
أبوعدني والرميل بيني وبينه تبين رويداً ما أمامه من هند
ومنع (دعد) وصرفه في قول جرير:

لم تتلفح بفضل مئزرها دعد ولم تغتد دعد في الغلب
٢ - العلم الأعجمي:

وهو الاسم الذي دخل في لغة العرب من لغة أخرى، سواء أكانت لغة سامية أم غير سامية، ويشترط فيه أن يكون علماً في اللغة المنقول عنها، مثل: إبراهيم، يوسف، دمشق، بغداد، تقول: أقمت في بغداد سنة دراسية، اتصلت فيها بإبراهيم وغيره، ثم عدت إلى دمشق لأنهل من مكتباتها.

أما إذا لم يكن علماً في اللغة المنقول عنها فلا يمنع، فلو سميت مذكراً بـ: فرنذ، وهو فارسي غير علم، صرفته، وقلت رأيت فرنذاً، وجاء فرنذ، ومررت بفرنذ. وعلة هذا أن العرب عاملت مثل هذه الكلمات معاملة النكرات، وصرفتها وصرفها.

والأعجمي كالمؤنث إن كان ثلاثياً ساكن الوسط، إذ يجوز صرفه إلا إذا سمي به المؤنث، كقوله تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ (النساء ١٦٣).

والعرب تمنع الاسم الذي لا نظير له في أسمائها، تشبهاً بالأعجمي، مثل: إبليس، ووزنه إفعيل، من أبلس، وأيوب، وزنه: فيعول، من آب يؤوب، وإسحاق، من اسحق^١.

٣ - العلم الذي على وزن فعل:

في العربية أوزان خاصة بالأفعال، لاتأتي عليه الأسماء، مثل: فعل، وتفاعل، وافتعل، ويفتعل، ويفعل، الخ..

لا علماً، وذهب فريق آخر إلى أن المقصود مصر بعينها، والألف فيها للوقف لا للتنوين، ورأى فريق ثالث أنها صرفت لأنه أريد بها المكان، وقاسها آخرون على مثل هند، ودعد، مما تسمى به النساء، انظر فيها: سيبويه ٢٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ٧٠/١، والبحر المحيط ٢٣٤/١.

^١ هذا مذهب بعضهم، ويرى آخرون أنها أسماء أعجمية، انظر: تفسير الطبري (شاكر) ٥١٠/١.

وفيهما أيضاً أوزان فيها الأفعال والأسماء، ولكنها في الأفعال أكثر، وذلك مثل: أفعِل، وافْعَل، وافْعَل، فأنت قادر على ذكر أمثلة من الأفعال كثيرة، مثل: اجلس، واصرف، واكتب، وادخل، واسبح، واسمع، و.. على حين لا تقدر أن تأتي بالكثير من الأسماء على هذه الأوزان.

وعلى هذا تكون أسماء العلم من هذين الضربين ممنوعة من الصرف، لأنها جمعت إلى العلمية وزناً يختص به الفعل، أو يغلب عليه، انظر قول جرير:

مُضِر أبي وأبو الملوك فهل لكم يا خُزَرَ تغلب من أب كأيينا
فهو لم يلحق الكسرة باسم العلم (تغلب) لأنه جمع العلمية ووزن الفعل، ومثله في قول جميل:

أبوك حُباب سارق الضيف بُردَه وجُدي يا حجاج فارس شَمراً
أما إن كان اسم العلم على وزن تتساوى فيه الأفعال والأسماء فلا يمنع من الصرف، فالعلم: حسن، يشبه في الوزن: ضرب، وجعفر، يشبه: دحرج، وصالح، يشبه: ناضل، إلا أن هذه الأوزان لا يغلب فيها الفعل، ولا يختص بها، ولذلك لا تمنع من الصرف، تقول: جاء حسن ومررت بجعفر، ورأيت صالحاً.

ومن الطبيعي بعد هذا أن تكون الأعلام التي جاءت على أوزان لا يجيء عليها الفعل مصروفة مثل: محمود، رياح، سهاد، بديع، و.. انظر إلى قول كثير عزة:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جُراباً وملكوماً وبذراً والغَمراً
فقوله: جُراباً، اسم لموضع فيه ماء، لم يمنع من الصرف لأنه على وزن لا يشترك فيه الفعل البتة، ومثله: ملكوم، أما بذر: فهو على صيغة خاصة بالفعل، ولذلك منع من الصرف، فلم ينون كما نون الاسمان اللذان سبقاه.

٤ - العلم المعدول:

وهناك أسماء علم على وزن (فعل) وردت عن العرب ممنوعة من الصرف، فزعم النحاة أنها معدولة عن (فاعل)، منها: عمر، مضر، قزح، دلف، زحل، زفر،

وهناك علة ثالثة فيه، هي أنه اسم علم مؤنث، لأنه يعني القبيلة، وقوله: خزر، جمع مفردة: أخزر، وهو الذي في عينه حول.

جشم، هبل، جُحى. أي أن (عمر) مثلاً أصله: عامر، فعدل به عن هذه الصيغة إلى صيغة (فعل) فقيل: عمر. ومثله سائر الأسماء المذكورة .

ومما سمع ممنوعاً من الصرف: سحر، علماً على وقت معين، غير معرف بـ (أل) وقد زعم النحاة أنه أريد به التعريف، وكان حقه أن يعرف بـ (أل)، فعدلوا عن ذلك وجعلوه معرفة بلا (أل) فهو عندهم معدول عن (السحر)، وإذا أريد به مطلق الوقت بلا تحديد صرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطَ نَجِينَاهُمْ بِسَحْرِ﴾ (القمر ٣٤).

ومثل (سحر) غُدوة، وبكرة، ورجب، وصفر، ويلحق بها عند بعض تميم: أمس.

٥ - العلم المركب تركيب مزج:

وإذا ركب العلم تركيب مزج منع من الصرف، وذلك أن تتركب كلمتان فتتصل الثانية بنهاية الأولى حتى تصيرا كالكلمة الواحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، يزدرج، قالي قلا، نحو قول قيس بن الملوح:

ولو أن واش باليمامة داره^١ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

٦ - العلم المزيد فيه ألف ونون:

من ذلك: عثمان، فأصله: عثُم، وهو فرخ الثعبان، ومروان، وأصله: مروء، وهو الصوان أو نوع من النبات، وغطفان، وأصله غطف، وهو قلة هذب العين، وهذا الضرب من الأعلام ممنوع من الصرف بعد زيادة الألف والنون، قال لبيد بن ربيعة:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً^٢ ودون معدٍ فلتزَعَكِ العوائلُ
وقالت الخنساء:

فإن تمس في قيسٍ وزيدٍ وعامرٍ^٣ وغسان، لم تسمع له الدهرَ لا حياً
فقد منع لبيد (عدنان) من الصرف، فلم ينونه ولم يلحق به الكسرة، كما فعل في العلم الآخر: معد، لأن عدنان مزيد بالألف والنون، وكذلك فعلت الخنساء في: غسان. للعلة نفسها، وكذلك فعل جرير في منع اسم العلم: عثمان، في قوله:

^١ ويلحق بها أسماء تؤكد تؤكد بها جموع المؤنث، وهي جُمع، كنع، بنع، بصع. إذ عدل بها من جمع المؤنث إلى جمع التكسير. وسمع أدد، علم قبيلة مصروفاً، فقال النحاة: إنه غير معلول.

يا أم عثمان إن الحب عن عَرَضٍ^٤ يصبي الحليم ويبكي العين أحياناً
وفي بعض الأسماء ما يشكّل، من ذلك قولهم: عفان، فإن كانت الألف والنون زائدتين، فأصله: عفّ، وعند ذلك يمنع من الصرف، وإن كانت النون أصلية، فأصله من العفن، ولعله مبالغة اسم الفاعل: عافن، وهو الذي يُصعّد في الجبل، وعلى هذا لا يمنع من الصرف لأن النون أصلية فيه لا زائدة. ومن هذا القبيل: حسان، فهي إما من: الحسن، وإما من الحُسن، فعلى الأول ممنوعة من الصرف، وعلى الثاني مصروفة. وكذلك: حيان، إن كانت من: حَيّ فهي ممنوعة وإن كانت من: الحَيْن، أي الهلاك، فهي مصروفة.

الصفة الممنوعة من الصرف

ويمنع من الصفات ما كان على وزن: أفعِل، أو فعلان، أو كان صفة معدولة.

١ - الصفة على وزن "أفعِل":

إذا كانت الصفة على وزن: أفعِل، ولا يلحق مؤنثها التاء منعت من الصرف، هي ومؤنثها كمنع (أشقر) في قول الجارث بن هشام المخزومي:

الله يعلم ما تركت قتالهم^٥ حتى علّوا فرسي بأشقر مزبد
لأن مؤنثها: شقراء، لا: أشقرة، وكمنع (بيضاء) في قول بشر أبي خازم:

فقد ألهو إذا ماشئت يوماً^٦ إلى بيضاء أنسة لعبوب
ويستوي في هذا ما كان صفة مشبهة، كما تقدم، وما كان اسم تفضيل، كمنع (أحسن) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَةٍ فَعِصُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (النساء ٨٦).

أما إذا كان المؤنث منها بالتاء فلا تمنع من الصرف، تقول: رأيت رجلاً أرملاً، ومررت برجل أرملاً، وعلة ذلك أن مؤنثها: أرملة، فلحقته التاء. وبهذا يكون المؤنث والمذكر مصروفين قال الشاعر:

جشم، هبل، جُحى. أي أن (عمر) مثلاً أصله: عامر، فعدل به عن هذه الصيغة إلى صيغة (فعل) فقيل: عمر. ومثله سائر الأسماء المذكورة .

ومما سمع ممنوعاً من الصرف: سحر، علماً على وقت معين، غير معرف بـ (أل) وقد زعم النحاة أنه أريد به التعريف، وكان حقه أن يعرف بـ (أل)، فعدلوا عن ذلك وجعلوه معرفة بلا (أل) فهو عندهم معدول عن (السحر)، وإذا أريد به مطلق الوقت بلا تحديد صرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطَ نَجِينَاهُمْ بِسَحْرِ﴾ (القمر ٣٤).

ومثل (سحر) غُدوة، وبكرة، ورجب، وصفر، ويلحق بها عند بعض تميم: أمس.

٥ - العلم المركب تركيب مزج:

وإذا ركب العلم تركيب مزج منع من الصرف، وذلك أن تتركب كلمتان فتتصل الثانية بنهاية الأولى حتى تصيرا كالكلمة الواحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، يزدرج، قالي قلا، نحو قول قيس بن الملوح:

ولو أن واش باليمامة داره^١ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

٦ - العلم المزيد فيه ألف ونون:

من ذلك: عثمان، فأصله: عثُم، وهو فرخ الثعبان، ومروان، وأصله: مروء، وهو الصوان أو نوع من النبات، وغطفان، وأصله غطف، وهو قلة هذب العين، وهذا الضرب من الأعلام ممنوع من الصرف بعد زيادة الألف والنون، قال لبيد بن ربيعة:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً^٢ ودون معد فلتزَعَكِ العوائلُ
وقالت الخنساء:

فإن تمس في قيس وزيد وعامر^٣ وغسان، لم تسمع له الدهر لا حيا
فقد منع لبيد (عدنان) من الصرف، فلم ينونه ولم يلحق به الكسرة، كما فعل في العلم الآخر: معد، لأن عدنان مزيد بالألف والنون، وكذلك فعلت الخنساء في: غسان. للعلة نفسها، وكذلك فعل جرير في منع اسم العلم: عثمان، في قوله:

^١ ويلحق بها أسماء تؤكد توكد بها جموع المؤنث، وهي جُمع، كنع، بنع، بصع. إذ عدل بها من جمع المؤنث إلى جمع التكسير. وسمع أدد، علم قبيلة مصروفاً، فقال النحاة: إنه غير معلول.

يا أم عثمان إن الحب عن عَرْضٍ يصبي الحليم ويبكي العين أحياناً
وفي بعض الأسماء ما يشكّل، من ذلك قولهم: عفان، فإن كانت الألف والنون زائدتين، فأصله: عفّ، وعند ذلك يمنع من الصرف، وإن كانت النون أصلية، فأصله من العفن، ولعله مبالغة اسم الفاعل: عافن، وهو الذي يُصعّد في الجبل، وعلى هذا لا يمنع من الصرف لأن النون أصلية فيه لا زائدة. ومن هذا القبيل: حسان، فهي إما من: الحسن، وإما من الحُسن، فعلى الأول ممنوعة من الصرف، وعلى الثاني مصروفة. وكذلك: حيان، إن كانت من: حَيّ فهي ممنوعة وإن كانت من: الحَيْن، أي الهلاك، فهي مصروفة.

الصفة الممنوعة من الصرف

ويمنع من الصفات ما كان على وزن: أفعِل، أو فعلان، أو كان صفة معدولة.

١ - الصفة على وزن "أفعِل":

إذا كانت الصفة على وزن: أفعِل، ولا يلحق مؤنثها التاء منعت من الصرف، هي ومؤنثها كمنع (أشقر) في قول الجارث بن هشام المخزومي:

الله يعلم ما تركت قتالهم^١ حتى علّوا فرسي بأشقر مزبد
لأن مؤنثها: شقراء، لا: أشقرة، وكمنع (بيضاء) في قول بشر أبي خازم:

فقد ألهو إذا ماشئت يوماً^٢ إلى بيضاء أنسة لعبوب
ويستوي في هذا ما كان صفة مشبهة، كما تقدم، وما كان اسم تفضيل، كمنع (أحسن) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَةٍ فَعْيُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (النساء ٨٦).

أما إذا كان المؤنث منها بالتاء فلا تمنع من الصرف، تقول: رأيت رجلاً أرملاً، ومررت برجل أرملاً، وعلة ذلك أن مؤنثها: أرملة، فلحقته التاء. وبهذا يكون المؤنث والمذكر مصروفين قال الشاعر:

ليباك على ملحان كل مدفع وأرملة تزجي مع الليل أرملا
٢ - الصفة على وزن "فعلان":

وإذا كانت الصفة على وزن: فعلان، ولا تؤنث بالتاء، منعت من الصرف هي ومؤنثها، كمنع (ريان) في قول الفرزدق:

إذا شئت عناتي من العاج قاصفاً على معصم ريان لم يتخذ
ومثله منع ظمأى في قول ذي الرمة يصف السراب:

يجري فيرقد أحياناً ويطرد^٣ نكباء ظمأى من القَيْظِية الهوج^٣
أما (ضحيان) فليس يمنع من الصرف، لأن مؤنثه: ضحيانة، ولذلك صرفه ساعدة بن جؤية الهذلي في قوله:

ولو أن الذي يُتقى عليه بضحيان أشم، به الوعول
وكذلك يصرف مؤنثه، كما في قول تأبط شراً:

وقلة كسينان الرمح بارزة ضحيانة في شهور الصيف مخراق
ومثله: ندمان وندمانه .

٣ - الصفة المعدولة:

وتمنع الصفة من الصرف إذا عدل بها عن مسلك التعبير المؤلف الذي تستعمل فيه، ويكون ذلك في الأعداد، وفي الصفة "آخر".

أما الأعداد فقد سمع من العرب العدل بها من لفظها المعروف إلى أحد الوزنين الآتيين:

١ - مفعّل: مثل مَوْحد، ومَثْنى، ومثْلث.

٢ - فَعَال: مثل ثلاث ورباع.

المدفع: الذي لم يجد من يضيفه.

العاج هنا الأساور التي تلبسها المغنية من العاج، ومعصم ريان: ناعم حسن المظهر.

^٣ نكباء ظمأى: يريد بها الريح الجافة الحارة.

جواب (لو) في أبيات بعد هذا البيت. والضحيان: البارز للشمس.

هناك صفات أخرى، معظمها من غريب اللغة، مثل: حبلان، لكبير البطن، وحبلانة، ودخنان لكثير الدخان،

ودخانة، وسيفان، للطويل، وسيفانة، وصوحان، للقوي، وصوحانة، وقشوان، للهزيل، وقشوانة، و..

والمسموع في اللغة الفصيحة الموثوق بها من واحد حتى أربعة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ (النساء ٣) وفي قول صخر أخي الخنساء:

ولقد قتلتهُم ثناء وموحداً وتركت مرة مثل أمس المذبر
فأنت ترى الشاعر منع: ثناء من الصرف، لأنه صفة معدولة، فبدلاً من أن يقول: قتلتهُم اثنين اثنين، قال: ثناء. ودليل منعه إياه من الصرف أنه لم ينونه، على أن الضرورة قد ألجأته إلى تتوين (موحد) وهذا - كما قلنا من قبل - لا يجوز إلا في لغة الشعر.

وقد قاس بعض الشعراء القدماء، وهو الكميث بن زيد، على ذلك ما زاد على الأربعة، فقال:

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً غشارا
وليس هذا القياس بعيداً عن الصواب، مادام صاحبه من الشعراء الفصحاء^١، ولهذا يكون النحاة الذين أجازوا القياس في هذه المسألة على مذهب صحيح.

وأما كلمة (آخر) فهي جمع مفردة (آخر) أو: أخرى، وهي جمع اسم تفضيل، فعُملَ بها معنى، واستعمالاً.

ففي المعنى خلت من معنى التفضيل، وصارت بمعنى "غير" كقولك: قرأت هذا الكتاب وكتباً آخر، ف: آخر، هنا لا يراد بها المفاضلة، بل تعني: كتباً غيره.

وفي الاستعمال تُكتب بها سبيل التعبير المؤلف في اسم التفضيل، وهو أن يلزم الإفراد والتذكير إذا جرد من: أل، والإضافة، وأن يذكر بعده المفضل عليه مجروراً بـ: من. مثل: أخوك أطول منك، وأختك أطول منك، وأخوتك وأخواتك أطول منك. ولكن (آخر) خالفت هذا الاستعمال فجاءت جمعاً مع الجمع، وهي مجردة من (أل) والإضافة.

^١ على الرغم من أن الأصمعي كان ينال من فصاحته.

لِيَبْكُ عَلَى مِلْحَانِ كِلْ مُدَّقِعٍ وَأَرْمَلَةٍ تَرْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا
٢ - الصفة على وزن "فعلان":

وإذا كانت الصفة على وزن: فعلان، ولا تؤنث بالتاء، منعت من الصرف هي ومؤنثها، كمنع (ريان) في قول الفرزدق:

إِذَا شَتَّ عَنَاتِي مِنَ الْعَاجِ قَاصِفٌ عَلَى مِعْصَمِ رِيَّانٍ لَمْ يَتَّخِذْ
ومثله منع ظمأى في قول ذي الرمة يصف السراب:

يَجْزِي فَيَرْقُدُ أَحْيَانًا وَيَطْرُدُهُ نَكْبَاءُ ظِمْأَى مِنَ الْقَيْظِيَّةِ الْهُوجِ^٣
أما (ضحيان) فليس يمنع من الصرف، لأن مؤنثه: ضحيانة، ولذلك صرفه ساعدة بن جؤية الهذلي في قوله:

وَلَوْ أَنَّ الَّذِي يُتَّقَى عَلَيْهِ بَضْحِيَانٍ أَشَمَّ، بِهِ الْوَعُولُ
وكذلك يصرف مؤنثه، كما في قول تأبط شراً:

وَقُلَّةِ كَسِينَانَ الرَّمَحِ بَارِزَةٍ ضَحْيَانَةٍ فِي شَهْوَرِ الصَّيْفِ مَخْرَاقٍ
ومثله: ندمان وندمانة .

٣ - الصفة المعدولة:

وتمنع الصفة من الصرف إذا عدل بها عن مسلك التعبير المؤلف الذي تستعمل فيه، ويكون ذلك في الأعداد، وفي الصفة "آخر".

أما الأعداد فقد سمع من العرب العدل بها من لفظها المعروف إلى أحد الوزنين الآتيين:

١ - مَفْعَل: مثل مَوْحَد، وَمَثْنَى، وَمَثْلَث.

٢ - فَعَال: مثل ثَلَاث وَرَبَاع.

المدَّقِع: الذي لم يجد من يُضَيِّفه.

العَاج هنا الأساور التي تلبسها المغنية من العَاج، ومعصم ريان: ناعم حسن المظهر.

^٣ نكبَاء ظمأى: يريد بها الريح الجافة الحارة.

جواب (لو) في أبيات بعد هذا البيت. والضحيان: البارز للشمس.

هناك صفات أخرى، معظمها من غريب اللغة، مثل: حبلان، لكبير البطن، وحبلانة، ودخنان لكثير الدخان،

ودخنانة، وسيفان، للطويل، وسيفانة، وصوحان، للقوي، وصوحانة، وقشوان، للهزيل، وقشوانة، و..

والمسموع في اللغة الفصيحة الموثوق بها من واحد حتى أربعة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء ٣) وفي قول صخر أخي الخنساء:

وَلَقَدْ قَتَلْتُهُمْ ثَنَاءً وَمَوْحَدًا وَتَرَكْتُ مُرَّةً مِثْلَ أَمْسِ الْمُذْبِرِ
فأنت ترى الشاعر منع: ثناء من الصرف، لأنه صفة معدولة، فبدلاً من أن يقول: قتلتهم اثنين اثنين، قال: ثناء. ودليل منعه إياه من الصرف أنه لم ينونه، على أن الضرورة قد ألجأته إلى تتوين (موحد) وهذا - كما قلنا من قبل - لا يجوز إلا في لغة الشعر.

وقد قاس بعض الشعراء القدماء، وهو الكميث بن زيد، على ذلك ما زاد على الأربعة، فقال:

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا غُشَارًا
وليس هذا القياس بعيداً عن الصواب، مادام صاحبه من الشعراء الفصحاء^١، ولهذا يكون النحاة الذين أجازوا القياس في هذه المسألة على مذهب صحيح.

وأما كلمة (أخر) فهي جمع مفردة (آخر) أو: أخرى، وهي جمع اسم تفضيل، فعُيِّلَ بها معنى، واستعمالاً.

ففي المعنى خلت من معنى التفضيل، وصارت بمعنى "غير" كقولك: قرأت هذا الكتاب وكتباً آخر، ف: آخر، هنا لا يراد بها المفاضلة، بل تعني: كتباً غيره.

وفي الاستعمال تُكَبَّ بها سبيل التعبير المؤلف في اسم التفضيل، وهو أن يلزم الإفراد والتذكير إذا جرد من: أل، والإضافة، وأن يذكر بعده المفضل عليه مجروراً بـ: من. مثل: أخوك أطول منك، وأختك أطول منك، وأخوتك وأخواتك أطول منك. ولكن (آخر) خالفت هذا الاستعمال فجاءت جمعاً مع الجمع، وهي مجردة من (أل) والإضافة.

^١ على الرغم من أن الأصمعي كان ينال من فصاحته.

ما ليس بعلم ولا صفة

وتمنع الأسماء الأخرى غير الأعلام والصفات في حالين:

١ - أن تكون فيها ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة:

وذلك مثل: صحراء، وكبرياء، وخنفساء، وأصدقاء، وشعراء، ومثل: جرحي، وذكرى، كقولك: تجاوز بنا الركبُ صحراءَ مخيفة، وقولك: نُسبت هذه القصيدة إلى شعراءٍ كثرٍ.

وسمع من العرب منع: أشياء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (المائدة ١٠١)، فتحدث عنها النحاة أحاديث طويلة، واختلفوا فيها اختلافًا واسعًا، فأخضعها بعضهم للأصل الذين نحن فيه، فزعم أن أصلها: شيءاء، على وزن: فعلاء، ثم فيها قلب مكاني، فتقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، إلى ما قبل الشين، التي هي فاؤها، فصار وزنها: لفعاء، وإنما فعل هذا كله ليبين أن الهمزة فيها زائدة لا أصلية، وبذلك تطرد القاعدة، ولا يعد صرف: أشياء، غير واضح العلة. والمهم أن هذه الكلمة ممنوعة سماعًا، ولا حاجة بنا إلى مثل هذا التأويل.

٢ - أن تكون على صيغة منتهى الجموع:

وتمنع الأسماء من الصرف إذا كانت جمعاً على صيغة منتهى الجموع، في ما كان بعد ألف الجمع فيها حرفان أو ثلاثة، مثل: مساجد، جنادل، مصابيح، دواوين، وهذا الجمع نادر المثال في أوزان الأسماء المفردة، قالت الخنساء: ماذا تضمن من جودٍ ومن كرمٍ ومن خلائقٍ ما فيهن مُقتَضِبٍ فأنت ترى كيف لحق التثوين والكسر قولها: جود، وكرم، على حين نابت الفتحة مناب الكسرة في قولها: خلائق، لأنها جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع.

* * *

هناك كلمة يتوهم بعض الناس فيها فيظنون أنها ممنوعة من الصرف لهذه العلة، هي كلمة: أسماء، جمع اسم، والحقيقة أنها غير ممنوعة لأن همزها أصلية، قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا لَوْ نَفِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ (الأعراف ٧١).

قلنا من قبل: إن صيغة منتهى الجموع نادرة المثال في الأسماء المفردة، فقد أحصى النحويون منها ما لا يزيد على خمسة، منها: ثمان، فهي مثل: جوار، وغواش، ولكنها ليست جمعاً مثلها، بل اسم عدد، والقياس أن تعامل معاملة الاسم المنقوص، نقول، اشتريتُ عشر طابات، فأبقيتُ لنفسِي اثنتين، ووزعتُ منها ثمانياً، فقد لحق التثوين بـ: ثمانيا، كما يلحق بـ: محلم، في قولك: رأيت محامياً.

غير أن أحد من يحتج به من شعراء العربية، وهو ابن ميادة، منع صرف: ثمان، في قوله يصف حماراً وحشياً شبه به ناقته:

يحدو ثمانني مولعاً بلفاقها حتى هممن بزيغة الإرتاج
فلم ينون: ثمانني، للضرورة الشعرية، لأن الكلمة تشبه في بنائها اللفظي بناء صيغة منتهى الجموع وإن لم تكن جمعاً.

ومثل: ثمان، في هذا الأسماء الآتية: شناح، للطويل، وحزاب، للغليظ، ورباع، للبعير أو الفرس، أو الحمار، الذي ألقى رباعيته، وهي إحدى أسنانه التي تلي الثنايا.

وهناك أيضاً: سراويل، إلا أنها كلمة أعجمية عربت، فمنعت من الصرف، وأجاز بعضهم صرفها.

شواهد للتثريب

١ - قال عروة بن حزام:

خليلي من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني
ألمّا على عفرأء، إنكما غداً بشحط النوى والبين معترفان

٢ - قال ابن الزبيرقان:

و إن يك من كعب بن يشكر منصبي فإن أبانا عامر ذو المجاسد

٣ - قال يزيد بن الخذاق:

وأردت خُطة حازم بطل حيران أوبقه الذي يُسدي

٤ - قال عمرو بن معد يكرب:

وكم من فتية أبناء حرب على جرد ضوامر كالقِداح

ما ليس بعلم ولا صفة

وتمنع الأسماء الأخرى غير الأعلام والصفات في حالين:

١ - أن تكون فيها ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة:

وذلك مثل: صحراء، وكبرياء، وخنفساء، وأصدقاء، وشعراء، ومثل: جرحي، وذكرى، كقولك: تجاوز بنا الركبُ صحراءَ مخيفة، وقولك: نُسبت هذه القصيدة إلى شعراءٍ كثرٍ.

وسمع من العرب منع: أشياء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (المائدة ١٠١)، فتحدث عنها النحاة أحاديث طويلة، واختلفوا فيها اختلافًا واسعًا، فأخضعها بعضهم للأصل الذين نحن فيه، فزعم أن أصلها: شيءاء، على وزن: فعلاء، ثم فيها قلب مكاني، فتقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، إلى ما قبل الشين، التي هي فاؤها، فصار وزنها: لفعاء، وإنما فعل هذا كله ليبين أن الهمزة فيها زائدة لا أصلية، وبذلك تطرد القاعدة، ولا يعد صرف: أشياء، غير واضح العلة. والمهم أن هذه الكلمة ممنوعة سماعًا، ولا حاجة بنا إلى مثل هذا التأويل.

٢ - أن تكون على صيغة منتهى الجموع:

وتمنع الأسماء من الصرف إذا كانت جمعاً على صيغة منتهى الجموع، في ما كان بعد ألف الجمع فيها حرفان أو ثلاثة، مثل: مساجد، جنادل، مصابيح، دواوين، وهذا الجمع نادر المثال في أوزان الأسماء المفردة، قالت الخنساء: ماذا تضمن من جودٍ ومن كرمٍ ومن خلائقٍ ما فيهن مُقتَضِبٍ فأنت ترى كيف لحق التثوين والكسر قولها: جود، وكرم، على حين نابت الفتحة مناب الكسرة في قولها: خلائق، لأنها جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع.

* * *

هناك كلمة يتوهم بعض الناس فيها فيظنون أنها ممنوعة من الصرف لهذه العلة، هي كلمة: أسماء، جمع اسم، والحقيقة أنها غير ممنوعة لأن همزها أصلية، قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا لَوْحِي فِي أَسْمَاءٍ سَمِيَّتُهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ (الأعراف ٧١).

قلنا من قبل: إن صيغة منتهى الجموع نادرة المثال في الأسماء المفردة، فقد أحصى النحويون منها ما لا يزيد على خمسة، منها: ثمان، فهي مثل: جوار، وغواش، ولكنها ليست جمعاً مثلهما، بل اسم عدد، والقياس أن تعامل معاملة الاسم المنقوص، نقول، اشتريتُ عشر طابات، فأبقيتُ لنفسِي اثنتين، ووزعتُ منها ثمانياً، فقد لحق التثوين بـ: ثمانيا، كما يلحق بـ: محلم، في قولك: رأيت محامياً.

غير أن أحد من يحتج به من شعراء العربية، وهو ابن ميادة، منع صرف: ثمان، في قوله يصف حماراً وحشياً شبه به ناقته:

يحدو ثمانني مولعاً بلفاقها حتى هممنَ بزيغَةِ الإرتاج
فلم ينون: ثمانني، للضرورة الشعرية، لأن الكلمة تشبه في بنائها اللفظي بناء صيغة منتهى الجموع وإن لم تكن جمعاً.

ومثل: ثمان، في هذا الأسماء الآتية: شناح، للطويل، وحزاب، للغليظ، ورباع، للبعير أو الفرس، أو الحمار، الذي ألقى رباعيته، وهي إحدى أسنانه التي تلي الثنايا.

وهناك أيضاً: سراويل، إلا أنها كلمة أعجمية عربت، فمنعت من الصرف، وأجاز بعضهم صرفها.

شواهد للتثريب

١ - قال عروة بن حزام:

خليلي من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني
ألمّا على عفرَاء، إنكما غداً بشحطِ النوى والبينِ معترفانِ

٢ - قال ابن الزبيرقان:

و إن يكُ من كعب بن يشكرٍ منصبي فإن أبانا عامر ذو المجاسد

٣ - قال يزيد بن الخذاق:

وأردتُ خُطّة حازمٍ بطلٍ حيران أوبقه الذي يُسدي

٤ - قال عمرو بن معد يكرب:

وكم من فتية أبناءِ حربٍ على جُردٍ ضوامر كالقِداحِ

مقدمة في دراسة الفعل في العربية

الفعل في العربية ثلاثة أقسام، ما دل على حدث تم ومضى زمنه، ويسمى الفعل الماضي، وما دل على حدث يجري في الزمن الحاضر، أو في المستقبل، ويقال له الفعل المضارع، وما دل على طلب عمل سيقع في المستقبل، وهو فعل الأمر.

والمقياس الزمني في دلالة الفعل عند نحاة العربية هو لحظة التكلم، فما وقع قبلها كان ماضياً، وما يقع فيها يكون حاضراً، وما يقع بعدها يعد مستقبلاً. ويتبين من هذا أن للفعل دالتين: أولاهما الدلالة على الحدث، والثانية الدلالة على الزمان.

١ - دلالة الفعل على الحدث

يُعرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث مقترن بزمان معين، فقولك: كتب خالد. يدل على عمل قام به خالد في زمن مضى، ويكتب خالد. يدل على عمل يقوم به في زمن التكلم، أو سيقوم به بعده، واكتب يا خالد. يدل على طلب القيام بحدث بعد زمن التكلم، أي في المستقبل.

ولا ينفك الفعل من هذه الدلالة المزدوجة: الحدث والزمان، إلا إذا استعمل استعمالاً خاصاً، فبعض الأفعال في أصل وضعها تدل على حدث وزمان، ولكنها أحياناً تسلب دلالة الحدث، وتبقى لها الدلالة الزمانية، كما في الأمثلة الآتية:

ظللنا قلقين حتى كان الامتحان

فالفعل "كان" هنا يدل على حدث وزمان، لأنه بمعنى "حصل"، ولكن تأمله في هذه الجملة:

كان سعيد أخاك

تجده لا يدل على حدث، بل على زمان فقط، فالجملة تخبر عن أخوة سعيد لك، ثم دخلت "كان" لتدل على أن هذه الأخوة كانت فيما مضى، ومثله الفعل (أمسى) في قولك:

تذكرت أخي حين أمسى

فإنه يدل على أن حدثاً وقع في زمن مضى، لأنه يعني: دخلت في المساء، أما إذا قلت:

أمسى الثوب نظيفاً

فإنك لا تعني إلا أنه صار نظيفاً بعد أن كان غير نظيف.

وهكذا نجد بعض الأفعال لا تدل على أحداث، وتبقى لها دلالتها على الزمان، ولذلك تسمى أفعالاً ناقصة، أما إذا دلت في بعض التراكيب على الحدث والزمان فإنها تكون تامة.

٢ - دلالة الفعل على الزمان

قسم النحاة القدماء - بعد استقراءهم الطويل - أفعال اللغة العربية من حيث الدلالة على الزمان ثلاثة أقسام:

١ - قسماً رأوه يدل على الزمن الماضي، مثل: كتب، وقرأ، وعلم.

٢ - وقسماً رأوه يدل على الزمن الحاضر حيناً، والمستقبل حيناً آخر، مثل: يكتب، ويقرأ، ويفهم.

٣ - وقسماً ثالثاً رأوه يدل على المستقبل دوماً، مثل: اكتب، واقرأ، وافهم.

على أن استقراءهم لكلام العرب، وتمرسمهم بالفصيح من القول، جعلهم يشيرون في بعض المواضع إلى أن هذه الدلالة ليست مطلقة، ولكنها عامة، وهذا والنحاة القدماء لم يهتموا بهذه الدلالة الزمنية اهتماماً تاماً، لأنهم شغلوا بقضايا الإعراب لحاجة الكتبة والناس إليها بعد فساد السليقة، وأحسبهم لو اهتموا بها لوصلوا في دراستها إلى ما لا يصل إليه لغوي معاصر، لقربهم من الفصحاء، وفهمهم لأساليبهم.

ولنحاول أن نبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل، ولذلك لن تكون له فقرة خاصة به.

مقدمة في دراسة الفعل في العربية

الفعل في العربية ثلاثة أقسام، ما دل على حدث تم ومضى زمنه، ويسمى الفعل الماضي، وما دل على حدث يجري في الزمن الحاضر، أو في المستقبل، ويقال له الفعل المضارع، وما دل على طلب عمل سيقع في المستقبل، وهو فعل الأمر.

والمقياس الزمني في دلالة الفعل عند نحاة العربية هو لحظة التكلم، فما وقع قبلها كان ماضياً، وما يقع فيها يكون حاضراً، وما يقع بعدها يعد مستقبلاً. ويتبين من هذا أن للفعل دالتين: أولاهما الدلالة على الحدث، والثانية الدلالة على الزمان.

١ - دلالة الفعل على الحدث

يُعرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث مقترن بزمان معين، فقولك: كتب خالد. يدل على عمل قام به خالد في زمن مضى، ويكتب خالد. يدل على عمل يقوم به في زمن التكلم، أو سيقوم به بعده، واكتب يا خالد. يدل على طلب القيام بحدث بعد زمن التكلم، أي في المستقبل.

ولا ينفك الفعل من هذه الدلالة المزدوجة: الحدث والزمان، إلا إذا استعمل استعمالاً خاصاً، فبعض الأفعال في أصل وضعها تدل على حدث وزمان، ولكنها أحياناً تسلب دلالة الحدث، وتبقى لها الدلالة الزمانية، كما في الأمثلة الآتية:

ظللنا قلقين حتى كان الامتحان

فالفعل "كان" هنا يدل على حدث وزمان، لأنه بمعنى "حصل"، ولكن تأمله في هذه الجملة:

كان سعيداً أخاك

تجده لا يدل على حدث، بل على زمان فقط، فالجملة تخبر عن أخوة سعيد لك، ثم دخلت "كان" لتدل على أن هذه الأخوة كانت فيما مضى، ومثله الفعل (أمسى) في قولك:

تذكرت أخي حين أمسى

فإنه يدل على أن حدثاً وقع في زمن مضى، لأنه يعني: دخلت في المساء، أما إذا قلت:

أمسى الثوب نظيفاً

فإنك لا تعني إلا أنه صار نظيفاً بعد أن كان غير نظيف.

وهكذا نجد بعض الأفعال لا تدل على أحداث، وتبقى لها دلالتها على الزمان، ولذلك تسمى أفعالاً ناقصة، أما إذا دلت في بعض التراكيب على الحدث والزمان فإنها تكون تامة.

٢ - دلالة الفعل على الزمان

قسم النحاة القدماء - بعد استقراءهم الطويل - أفعال اللغة العربية من حيث الدلالة على الزمان ثلاثة أقسام:

١ - قسماً رأوه يدل على الزمن الماضي، مثل: كتب، وقرأ، وعلم.

٢ - وقسماً رأوه يدل على الزمن الحاضر حيناً، والمستقبل حيناً آخر، مثل: يكتب، ويقرأ، ويفهم.

٣ - وقسماً ثالثاً رأوه يدل على المستقبل دوماً، مثل: اكتب، واقرأ، وافهم.

على أن استقراءهم لكلام العرب، وتمرسمهم بالفصيح من القول، جعلهم يشيرون في بعض المواضع إلى أن هذه الدلالة ليست مطلقة، ولكنها عامة، وهذا والنحاة القدماء لم يهتموا بهذه الدلالة الزمنية اهتماماً تاماً، لأنهم شغلوا بقضايا الإعراب لحاجة الكتبة والناس إليها بعد فساد السليقة، وأحسبهم لو اهتموا بها لوصلوا في دراستها إلى ما لا يصل إليه لغوي معاصر، لقربهم من الفصحاء، وفهمهم لأساليبهم.

ولنحاول أن نبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل، ولذلك لن تكون له فقرة خاصة به.

وصيغ الفعل في العربية لا تدل على الزمان دلالات دقيقة، لأن ظرف الزمان فيها يقوم بهذه المهمة قياماً كافياً، ويحدد أزمنة وقوع الأفعال، وبعض اللغات تعتمد في هذا على استعمال الأفعال المساعدة وأسماء المفعولين، كالإنكليزية، ولها صيغ كثيرة لا تخلو من صعوبة.

آ - صيغة "فعل" ودلالاتها:

نعني بهذه الصيغة ما يسمى في المصطلح النحوي (الفعل الماضي)، لأنها هي أساسية الأصل، وتدل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم. ولكن هذا الأصل العام لا يستقيم دوماً، فكثيراً ما تخرج هذه الصيغة عليه، لتدل على أزمنة أخرى، وذلك على الشكل التالي:

١ - قد تدل على الزمن الحاضر وقت التكلم، كقول الناس بعضهم لبعض في العقود: بعثك البضاعة، أو زوجتك ابنتي. وهي في حقيقة الأمر تدل على النية المعقودة للقيام بالحدث.

٢ - وقد تدل على المستقبل كما في جمل الدعاء، كقولنا: صحتك السلامة، وحفظك الله. وقد تدل عليه في غير الدعاء، كما في هذه الآية: «فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا، إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا» (مريم ٥٩ - ٦٠) وتقديره: إلا من يتوب. ومثله قوله: «ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض» (الزمر ٦٨) وقوله: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه» (النحل ١) ومثله قول الطرماح:

وإني لآتيكم تشكراً ما مضى من البر واستيجاب ما كان في غد أي: ما سيكون في غد.

٣ - وقد تدل على زمان مبهم غير محدد، كقولك: كرم فلان، وعظم، وسود الزنجي، وعرج زيد، وكحلت عينه، أو حورت أو غورت. فهذه الأفعال جميعاً إنما تدل على صفات ثابتة غير متحولة، لم تطرأ، ولا تزول، وإنما هي طبائع أو عاهات أو حلى، خلقت مع صاحبها، فكانت من أصل تكوينه النفسي أو الجسدي.

٤ - وقد تنجرد من الدلالة الزمنية البتة، وهذا كثير في الفعل "كان" حين يكون ناقصاً، كقوله تعالى «وكان الله عزيزاً حكيماً» (الفتح ٧، ١٩) «بل كان الله بما تعملون خبيراً» (الفتح ١١)، «وكان الله غفوراً رحيماً» (الفتح ١٤) «وكان الله

على كل شيء قديراً» (الفتح ٢١) «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً» (نوح ١٠) الخ.. فلا يفيد الفعل "كان" هنا غير معنى التوكيد، ولا يمكن أن يحدد عزة الله، وحكمته، وخبرته، وغفرانه، في زمن مضى وانتهى..

هذا إذا استعملت هذه الصيغة مجردة من أدوات ذات دلالة خاصة، وإذا صحبتها هذه الأدوات دلت على الأزمنة التالية:

١ - الماضي القريب:

وذلك إذا دخلت عليها "قد"، فإذا قلت: جاء أخوك، عبرت بالفعل: جاء، عن زمن مضى دون تحديد، قد يكون بعيداً جداً، وقد يكون قريباً، ولكنك إذا قلت: قد جاء أخوك، فإنما تعبر عن حدث وقع في زمن قريب من زمن التكلم.

٢ - الماضي البعيد:

وإذا تقدمت عليه "كان" أو إشارة زمنية أخرى، دل على حدث وقع قبل فعل آخر، وهذا واضح في الآية الكريمة: «وحملناه على ذات ألواح ودُسُر، تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر» (القمر ١٣ - ١٤) ومثله: «ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب، كما أتمها على أبويك من قبل» (يوسف ٦) ومثله أيضاً: «ولقد كانتوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأديار» (الأحزاب ١٥).

٣ - الدلالة على المستقبل:

وإذا وقع الفعل الماضي بعد "إذا" و "إن" الشرطيتين، دل على المستقبل في الجملة فعل الشرط وجوابه معاً، مثل: إذا ما جاء الشتاء جئتُ إلى بلدك، ومثل: إن جد أخوك وصل إلى ما يريد.

ب - دلالة "يفعل" على الزمان:

والفعل المضارع يدل في الغالب على الحاضر أو المستقبل، ولكنه كقسمية الماضي يخرج على الشيوع، وتكون له دلالة زمنية خاصة، وذلك كما يلي:

١ - قد يدل على حقيقة ثابتة غير محددة بزمان، كقولنا: إن الشمس تشرق من المشرق وتغرب من المغرب. إن الله حي ويميت. فهذه الأفعال المضارعة لم تدل على حدث يجري زمن التكلم، ولا على حدث سيقع بعدها، بل دلت حقائق

وصيغ الفعل في العربية لا تدل على الزمان دلالات دقيقة، لأن ظرف الزمان فيها يقوم بهذه المهمة قياماً كافياً، ويحدد أزمنة وقوع الأفعال، وبعض اللغات تعتمد في هذا على استعمال الأفعال المساعدة وأسماء المفعولين، كالإنكليزية، ولها صيغ كثيرة لا تخلو من صعوبة.

آ - صيغة "فعل" ودلالاتها:

نعني بهذه الصيغة ما يسمى في المصطلح النحوي (الفعل الماضي)، لأنها هي أساسية الأصل، وتدل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم. ولكن هذا الأصل العام لا يستقيم دوماً، فكثيراً ما تخرج هذه الصيغة عليه، لتدل على أزمنة أخرى، وذلك على الشكل التالي:

١ - قد تدل على الزمن الحاضر وقت التكلم، كقول الناس بعضهم لبعض في العقود: بعثك البضاعة، أو زوجتك ابنتي. وهي في حقيقة الأمر تدل على النية المعقودة للقيام بالحدث.

٢ - وقد تدل على المستقبل كما في جمل الدعاء، كقولنا: صحتك السلامة، وحفظك الله. وقد تدل عليه في غير الدعاء، كما في هذه الآية: «فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا، إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا» (مريم ٥٩ - ٦٠) وتقديره: إلا من يتوب. ومثله قوله: «ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض» (الزمر ٦٨) وقوله: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه» (النحل ١) ومثله قول الطرماح:

وإني لآتيكم تشكراً ما مضى من البرِّ واستيجاب ما كان في غدٍ أي: ما سيكون في غدٍ.

٣ - وقد تدل على زمان مبهم غير محدد، كقولك: كرم فلان، وعظم، وسود الزنجي، وعرج زيد، وكحلت عينه، أو حورت أو غورت. فهذه الأفعال جميعاً إنما تدل على صفات ثابتة غير متحولة، لم تطرأ، ولا تزول، وإنما هي طبائع أو عاهات أو حلى، خلقت مع صاحبها، فكانت من أصل تكوينه النفسي أو الجسدي.

٤ - وقد تنجرد من الدلالة الزمنية البتة، وهذا كثير في الفعل "كان" حين يكون ناقصاً، كقوله تعالى «وكان الله عزيزاً حكيماً» (الفتح ٧، ١٩) «إل كان الله بما تعملون خبيراً» (الفتح ١١)، «وكان الله غفوراً رحيماً» (الفتح ١٤) «وكان الله

على كل شيء قديراً» (الفتح ٢١) «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً» (نوح ١٠) الخ.. فلا يفيد الفعل "كان" هنا غير معنى التوكيد، ولا يمكن أن يحدد عزة الله، وحكمته، وخبرته، وغفرانه، في زمن مضى وانتهى..

هذا إذا استعملت هذه الصيغة مجردة من أدوات ذات دلالة خاصة، وإذا صحبتها هذه الأدوات دلت على الأزمنة التالية:

١ - الماضي القريب:

وذلك إذا دخلت عليها "قد"، فإذا قلت: جاء أخوك، عبرت بالفعل: جاء، عن زمن مضى دون تحديد، قد يكون بعيداً جداً، وقد يكون قريباً، ولكنك إذا قلت: قد جاء أخوك، فإنما تعبر عن حدث وقع في زمن قريب من زمن التكلم.

٢ - الماضي البعيد:

وإذا تقدمت عليه "كان" أو إشارة زمنية أخرى، دل على حدث وقع قبل فعل آخر، وهذا واضح في الآية الكريمة: «وحملناه على ذات ألواح ودُسُرٍ، تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر» (القمر ١٣ - ١٤) ومثله: «ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب، كما أتمها على أبويك من قبْل» (يوسف ٦) ومثله أيضاً: «ولقد كانتوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأديار» (الأحزاب ١٥).

٣ - الدلالة على المستقبل:

وإذا وقع الفعل الماضي بعد "إذا" و "إن" الشرطيتين، دل على المستقبل في الجملة فعل الشرط وجوابه معاً، مثل: إذا ما جاء الشتاء جئتُ إلى بلدك، ومثل: إن جد أخوك وصل إلى ما يريد.

ب - دلالة "يفعل" على الزمان:

والفعل المضارع يدل في الغالب على الحاضر أو المستقبل، ولكنه كقسمية الماضي يخرج على الشيوع، وتكون له دلالة زمنية خاصة، وذلك كما يلي:

١ - قد يدل على حقيقة ثابتة غير محددة بزمان، كقولنا: إن الشمس تشرق من المشرق وتغرب من المغرب. إن الله حي ويميت. فهذه الأفعال المضارعة لم تدل على حدث يجري زمن التكلم، ولا على حدث سيقع بعدها، بل دلت حقائق

جارية في كل زمان، مستمرة دائمة، ومثله: الشمس تنير الأرض، والبحر يدفع
الجو، والغيوم تهطل أمطاراً.

وكذلك قد تدل على عادة متبعة ذات قانون ثابت في كل زمان، كقول العرب
في مثلهم المشهور: قبل الرماء تملأ الكنائس.

٢ — وقد يدل على الزمن الماضي إذا صاحبه قرينة، كما في هذه الآية: ﴿لَمْ
تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (البقرة ٩١)، ومثله: ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ، وَفَرِيقًا
تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة ٨٧) والتقدير فيهما: قتلتم، ومثله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى
مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة ١٠٢) أي ما نلت، أو ما كانت تتلو، ومثله قول امرئ القيس:
لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ مَرَابِطٌ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّنَرِ^١
وتلحقه الزوائد من الأفعال الناقصة والأدوات فيؤدي بها دلالات زمنية أخرى
ثابتة فيه وذلك كما يلي:

١ — أدوات تخلص دلالاته للمستقبل:

بعض هذه الأدوات نافية، وبعضها مثبتة، فـ "لن" تخلص النفي في الفعل
المضارع للمستقبل، فإذا قلت: أن أكتب، أردت لن الكتابة لن تحدث في المستقبل،
وكذلك: لا، كقولك: أنا لا أبيت في مثل هذا المكان، وتقول: هذا صحيح لا يرتاب
فيه أحد.

أما السين وسوف فللمستقبل المثبت كقولك: سوف أزور دمشق في العام
الآتي، وكذلك "أن" المصدرية، كقولك: رغبت في أن أراك.

٢ — أداتان تخلصانه للماضي:

وهما: لم، ولما، أما الأولى فتجعله للماضي مطلقاً، نحو: لم أذهب إلى
الجامعة البارحة، أما "لما" فيمتد نفيها من الماضي إلى زمن التكلم، كقولك: لما
ينقطع السيل. فالسيل مستمر إلى زمن التكلم.

٣ — دلالاته على حدث مستمر في الماضي:

وذلك إذا سبق بالفعل "كان" كقولك: كنت أختلف إلى بيت أخي، وأجد فيه
الوداعة والأنس. فاختلافك إلى بيت أخيك كان مستمراً في الماضي. وكذلك وجدانك

فيه الوداعة والأنس. ومثله قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مَنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾
(المائدة ٧٩).

٣ — بناء الفعل وإعرابه

ويقسم الفعل من حيث إعرابه وبناءه قسمين، فعل مبني، كالماضي والأمر،
وفعل معرب في حال، ومبني في حال أخرى، وهو المضارع.

١ — بناء الفعل الماضي:

يرى بعض النحاة أن أصل بناء الماضي الفتح، ولكنه قد يعرض له عارض
صوتي فيتعذر ظهور الفتح عليه، مثل: كتب، كتباً، كتبت. فهو هنا مبني على فتح
ظاهر لعدم وجود العارض. أما في: كتبوا، كتبت، كتبت، كتبت، كتبت، فقد عرض
له ما أزال الفتح إزالة لفظية، فواو الجماعة في: كتبوا، لا يلائمها إلا الضم، ولذلك
حلت محل الفتح عرضاً، وأما: كتبت، وأخواتها فقد سكنت الباء تسكيناً عارضاً، لا
بناءً، لئلا يتوالى على أربعة أحرف متحركة فتثقل على اللسان.

ولم يكتب لهذا الرأي الشيوع، على الرغم من صحته ومجاراته لروح اللغة،
أما الرأي الذي شاع وانتشر في بناء الفعل الماضي فهو:

١ — يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء، غير تاء التانيث وألف الاثنين،
مثل: لعب، لعبت، لعباً.

٢ — ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: لعبوا.

٣ — ويبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الفاعل المتحركة، لعبت،
وأخواتها.

ولا يكون الإعراب محلياً في الفعل الماضي إلا إذا وقع فعلاً للشرط أو جواباً
له، مثل: إن جئت حملت إليك كتاباً. تقول في إعرابها:

جئت: حملت فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الفاعل
المتحرك، في محل جزم بـ "إن" لأنه فعل الشرط أو لأنه جواب الشرط، والتاء
ضمير متصل الخ..

^١ العكر: جماعات الإبل. والدثر: الكثير.

جارية في كل زمان، مستمرة دائمة، ومثله: الشمس تنير الأرض، والبحر يدفع
الجو، والغيوم تهطل أمطاراً.

وكذلك قد تدل على عادة متبعة ذات قانون ثابت في كل زمان، كقول العرب
في مثلهم المشهور: قبل الرماء تملأ الكنائن.

٢ — وقد يدل على الزمن الماضي إذا صاحبه قرينة، كما في هذه الآية: ﴿لَمْ
تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (البقرة ٩١)، ومثله: ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ فُتْرِيكُمْ كُفْرًا، وَفُرْقًا
تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة ٨٧) والتقدير فيهما: قتلتم، ومثله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى
مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة ١٠٢) أي ما نلت، أو ما كانت تتلو، ومثله قول امرئ القيس:
لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ مَرَابِطٌ لِلْأَمْهَارِ وَالْعُكْرِ الدُّثْرُ^١
وتلحقه الزوائد من الأفعال الناقصة والأدوات فيؤدي بها دلالات زمنية أخرى
ثابتة فيه وذلك كما يلي:

١ — أدوات تخلص دلالاته للمستقبل:

بعض هذه الأدوات نافية، وبعضها مثبتة، فـ "لن" تخلص النفي في الفعل
المضارع للمستقبل، فإذا قلت: أن أكتب، أردت لن الكتابة لن تحدث في المستقبل،
وكذلك: لا، كقولك: أنا لا أبيت في مثل هذا المكان، وتقول: هذا صحيح لا يرتاب
فيه أحد.

أما السين وسوف فللمستقبل المثبت كقولك: سوف أزور دمشق في العام
الآتي، وكذلك "أن" المصدرية، كقولك: رغبت في أن أراك.

٢ — أداتان تخلصانه للماضي:

وهما: لم، ولما، أما الأولى فتجعله للماضي مطلقاً، نحو: لم أذهب إلى
الجامعة البارحة، أما "لما" فيمتد نفيها من الماضي إلى زمن التكلم، كقولك: لما
ينقطع السيل. فالسيل مستمر إلى زمن التكلم.

٣ — دلالاته على حدث مستمر في الماضي:

وذلك إذا سبق بالفعل "كان" كقولك: كنت أختلف إلى بيت أخي، وأجد فيه
الوداعة والأنس. فاختلافك إلى بيت أخيك كان مستمراً في الماضي. وكذلك وجدانك

فيه الوداعة والأنس. ومثله قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مَنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾
(المائدة ٧٩).

٣ — بناء الفعل وإعرابه

ويقسم الفعل من حيث إعرابه وبناءه قسمين، فعل مبني، كالماضي والأمر،
وفعل معرب في حال، ومبني في حال أخرى، وهو المضارع.

١ — بناء الفعل الماضي:

يرى بعض النحاة أن أصل بناء الماضي الفتح، ولكنه قد يعرض له عارض
صوتي فيتعذر ظهور الفتح عليه، مثل: كتب، كتباً، كتبت. فهو هنا مبني على فتح
ظاهر لعدم وجود العارض. أما في: كتبوا، كتبت، كتبت، كتبت، كتبت، فقد عرض
له ما أزال الفتح إزالة لفظية، فواو الجماعة في: كتبوا، لا يلائمها إلا الضم، ولذلك
حلت محل الفتح عرضاً، وأما: كتبت، وأخواتها فقد سكنت الباء تسكيناً عارضاً، لا
بناءً، لئلا يتوالى على أربعة أحرف متحركة فتثقل على اللسان.

ولم يكتب لهذا الرأي الشيوع، على الرغم من صحته ومجاراته لروح اللغة،
أما الرأي الذي شاع وانتشر في بناء الفعل الماضي فهو:

١ — يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء، غير تاء التانيث وألف الاثنين،
مثل: لعب، لعبت، لعباً.

٢ — ويبني على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: لعبوا.

٣ — ويبني على السكون إذا اتصلت به ضمائر الفاعل المتحركة، لعبت،
وأخواتها.

ولا يكون الإعراب محلياً في الفعل الماضي إلا إذا وقع فعلاً للشرط أو جواباً
له، مثل: إن جئت حملت إليك كتاباً. تقول في إعرابها:

جئت: حملت فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الفاعل
المتحرك، في محل جزم بـ "إن" لأنه فعل الشرط أو لأنه جواب الشرط، والتاء
ضمير متصل الخ..

^١ العكر: جماعات الإبل. والدثر: الكثير.

٢ - بناء فعل الأمر:

القاعدة الأساسية هي أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وذلك على الشكل التالي:

— الفعل (يكتب) يجزم بالسكون، والأمر منه يبنى على السكون.

— يرمي، ويدعو، وينهي، تجزم بحذف حرف العلة، وأفعال الأمر تبنى على حذف حرف العلة، مثل: لم يرم، لم يدع، لم ينه. ارم، ادع، إنه.

— الفعل: يكتبون، يجزم، وتكون علامة الجزم فيه حذف النون، فيبنى الأمر منه على حذف النون، لم يكتبوا، اكتبوا.

— المضارع: يكتب، يبنى على الفتح، والأمر منه مبني على الفتح أيضاً: اكتب.

٣ - بناء الفعل المضارع:

أما الفعل المضارع فلا يبنى إلا في حالين:

١ - إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً، بني على الفتح، مثل: لا تلعبن، لا تجهلن. وفي هذه الحال يكون إعرابه محلياً، نقول مثلاً في إعراب: لا تكتبن: لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، والنون حرف توكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

أما إذا كان اتصال النون به غير مباشرة، كأن تقوم بينهما واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: لا تكتبن الله ما في نفوسكم. أو: لا تكتبن الله ما في نفسك. فإن الفعل في هذه الحال معرب لا مبني، ولكن يحذف الضميران لالتقاء الساكنين.

وإذا كان معرباً مرفوعاً مثل: هل تعلمن، تحذف نون الأفعال الخمسة لئلا يتوالى الأمثال. تقول في إعراب: لا تكتبن. لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والنون حرف توكيد لا محل له من الإعراب. وتقول في إعراب: هل تعلمن. فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجزم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وقد حذفت لئلا تتوالى ثلاث نونات، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير، الخ.

٢ - وإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون، مثل: يقرأن ويكتبن. وكذلك يكون إعرابه في هذه الحال محلياً، تقول: النساء يكتبن. وإعرابه: يكتبن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجزم. ونون النسوة الخ.

٤ - إعراب الفعل المضارع:

سمي هذا الفعل مضارعاً لأنه ضارع الاسم، أي شابهه، ويذكر النحاة وجوهاً كثيرة للشبه يمكن تصنيفها في نوعين:

أ - شبه معنوي: فالفعل المضارع والاسم يتخصصان بعد أن يكونا شائعين، تقول مثلاً: رجل، بالتكثير والشياع، ثم تخصص فتقول: رأيت الرجل. وتقول في الفعل المضارع: يكتب، فالدلالة هنا شائعة بين الحاضر والمستقبل، وتقول: لم يكتب، فتخصص الدلالة في الزمن الماضي، وتقول: سوف يكتب، ولن يكتب، ولا يكتب، فتخصص دلالاته بالمستقبل.

ب - شبه لفظي: وذلك أن اللام المزحلقة تدخل على كليهما، تقول: إن فلاناً لكاذب، كما تقول: إن فلاناً ليكتب. ثم إن الفعل المضارع يشبه في اللفظ اسم الفاعل من حيث الإيقاع اللفظي، فقولك: يضرب، يشبه: ضارب، من حيث الحركات والسكنات. هذا الشبه جعل الفعل المضارع معرباً كالأسماء، ومعنى هذا أن العوامل تؤثر في، وله حالات ثلاث، هي:

١ - الرفع: إذا لم يسبق بناصر أو جازم، مثل: يكتب، يكتبون، يرمي، فالأول علامة الرفع فيه الضمة الظاهرة، أما الثاني فعلمة رفعه ثبوت النون، والآخر علامة الرفع فيه الضمة المقننة على الياء للثقل.

٢ - النصب: إذا سبقته حرف من حروف النصب، وهي: أن، لن، كي، إذن، مثل: لن أكتب، ولن يكتبوا، فالأول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثاني علامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

٣ - الجزم: إذا سبقه حرف من الجوازم، وهي: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية، وأدوات الشرط، والطلب. مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم، الأول علامة جزمه السكون الظاهر والثاني حذف النون، والثالث حذف حرف العلة.

٢ - بناء فعل الأمر:

القاعدة الأساسية هي أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وذلك على الشكل التالي:

— الفعل (يكتب) يجزم بالسكون، والأمر منه يبنى على السكون.

— يرمي، ويدعو، وينهي، تجزم بحذف حرف العلة، وأفعال الأمر تبنى على حذف حرف العلة، مثل: لم يرم، لم يدع، لم ينه. ارم، ادع، إنه.

— الفعل: يكتبون، يجزم، وتكون علامة الجزم فيه حذف النون، فيبنى الأمر منه على حذف النون، لم يكتبوا، اكتبوا.

— المضارع: يكتب، يبنى على الفتح، والأمر منه مبني على الفتح أيضاً: اكتب.

٣ - بناء الفعل المضارع:

أما الفعل المضارع فلا يبنى إلا في حالين:

١ - إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً، بني على الفتح، مثل: لا تلعبن، لا تجهلن. وفي هذه الحال يكون إعرابه محلياً، نقول مثلاً في إعراب: لا تكتبن: لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، والنون حرف توكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

أما إذا كان اتصال النون به غير مباشرة، كأن تقوم بينهما واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: لا تكتبن الله ما في نفوسكم. أو: لا تكتبن الله ما في نفسك. فإن الفعل في هذه الحال معرب لا مبني، ولكن يحذف الضميران لالتقاء الساكنين.

وإذا كان معرباً مرفوعاً مثل: هل تعلمن، تحذف نون الأفعال الخمسة لئلا يتوالى الأمثال. تقول في إعراب: لا تكتبن. لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والنون حرف توكيد لا محل له من الإعراب. وتقول في إعراب: هل تعلمن. فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجزم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وقد حذفت لئلا تتوالى ثلاث نونات، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير، الخ.

٢ - وإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون، مثل: يقرأن ويكتبن. وكذلك يكون إعرابه في هذه الحال محلياً، تقول: النساء يكتبن. وإعرابه: يكتبن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجزم. ونون النسوة الخ.

٤ - إعراب الفعل المضارع:

سمي هذا الفعل مضارعاً لأنه ضارع الاسم، أي شابهه، ويذكر النحاة وجوهاً كثيرة للشبه يمكن تصنيفها في نوعين:

أ - شبه معنوي: فالفعل المضارع والاسم يتخصصان بعد أن يكونا شائعين، تقول مثلاً: رجل، بالتكثير والشياع، ثم تخصص فتقول: رأيت الرجل. وتقول في الفعل المضارع: يكتب، فالدلالة هنا شائعة بين الحاضر والمستقبل، وتقول: لم يكتب، فتخصص الدلالة في الزمن الماضي، وتقول: سوف يكتب، ولن يكتب، ولا يكتب، فتخصص دلالاته بالمستقبل.

ب - شبه لفظي: وذلك أن اللام المزحلقة تدخل على كليهما، تقول: إن فلاناً لكاذب، كما تقول: إن فلاناً ليكتب. ثم إن الفعل المضارع يشبه في اللفظ اسم الفاعل من حيث الإيقاع اللفظي، فقولك: يضرب، يشبه: ضارب، من حيث الحركات والسكنات. هذا الشبه جعل الفعل المضارع معرباً كالأسماء، ومعنى هذا أن العوامل تؤثر في، وله حالات ثلاث، هي:

١ - الرفع: إذا لم يسبق بناصر أو جازم، مثل: يكتب، يكتبون، يرمي، فالأول علامة الرفع فيه الضمة الظاهرة، أما الثاني فعلمة رفعه ثبوت النون، والآخر علامة الرفع فيه الضمة المقننة على الياء للثقل.

٢ - النصب: إذا سبقته حرف من حروف النصب، وهي: أن، لن، كي، إذن، مثل: لن أكتب، ولن يكتبوا، فالأول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثاني علامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

٣ - الجزم: إذا سبقه حرف من الجوازم، وهي: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية، وأدوات الشرط، والطلب. مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم، الأول علامة جزمه السكون الظاهر والثاني حذف النون، والثالث حذف حرف العلة.

٤ - اللازم والمتعدي من الأفعال

الأفعال من حيث العمل نوعان، نوع يكفي بفاعله، ولا يتعداه إلى مفعول به، وآخر لا يكفي بالفاعل، ويتعداه إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة. والنوعان كلاهما سواء في نصب المفعولات الأخرى، وفي نصب الحال كما يظهر لك في هذين المثالين.

١ - ذهبت البارحة إلى البيت إثارة للراحة، معتمداً على ما أملكه في بيتي من وسائلها، فالفعل: ذهبت، لازم، لم ينصب في المثال مفعولاً به، ولكنه نصب مفعولاً فيه، وهو: البارحة، ومفعولاً له، هو: إثارة، وحالاً، وهي: معتمداً. وهو قادر لو غيرنا الجملة على أن ينصب غير ذلك من المنصوبات ما خلا المفعول به.

٢ - كتبت الوظيفة البارحة إثارة للنجاح معتمداً على العمل والدأب. الفعل: كتبت، هنا متعدٍ نصب ما نصبه الفعل السابق، وزاد عليه في نصبه مفعولاً به، هو: الوظيفة.

وعلى هذا يكون الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولاً به، أما المتعدي فهو ما نصب مفعولاً به واحداً، أو اثنين، ثلاثة.

١ - الفعل اللازم

يكون الفعل لازماً إذا اجتمعت له الصفات الآتية:

أ - أن يكون من باب: فعلٌ يفعلٌ، وهو الذي يدل على سجية وغيرة، مثل: كرم الرجل، وعظم الأمر، وقصر الثوب.

ب - أن يكون من باب: فعل يفعل، وهو الذي يدل على لون، أو عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، أو حال لها ثبوت طويل، مثل: خضرت الأرض، وعورت عين فلان، أو كحلت، وسمن الغلام، وفرح الولد، ووسخ بدنة.

ج - ما دل على مطاوعة فعل متعدٍ لواحد، مثل: انكسر الزجاج، واجتمع الناس، وتباعد الأقرباء.

د - ما كان على وزن: افعَل، مثل: اغبرت الشوارع، أو افعَلَل، مثل: اقشعرَّ بدنه، أو: افعنل، مثل: أحر نجمت الإبل، (أي اجتمعت).

الفعل اللازم إذا لا يقوى على أن يوصل أثره إلى المفعول به مباشرة، بل توصله إليه واسطة تقوم بينه وبينه، هي حرف الجر، تقول: ذهبت إلى المدرسة. ولا تقول: ذهبت المدرسة. وتقول: اضطررت إلى العمل، ولا تقول: اضطررت العمل.

على أن حرف الجر يسقط أحياناً بعد الفعل اللازم، وذلك على ضربين:

١ - سقوطه سماعاً:

فقد يسقط حرف الجر في بعض التراكيب، كما ترى في قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام

فالأصل: تمرن بالديار، ولكن سقطت الباء، ومثله قوله تعالى:

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (الأعراف ١٥٥)، والأصل فيه: اختار من قومه سبعين رجلاً. وفي هذه الحال ينصب ما بعد الفعل اللازم، كما هو واضح في الشاهدين، أما نصبه فعلى نزع الخافض، لا على أنه مفعول به.

وهذا الضرب من سقوط حرف الجر سماعي لا يقاس عليه، إذ جاء في نصوص فصيحة محدودة وليس بمطلق.

٢ - سقوطه قياساً:

ويجوز في القياس أن يسقط حرف الجر إذا كان مجروره مصدراً مؤولاً من "أن" أو "أن" تقول: اضطررت أن أعمل، والأصل: اضطررت إلى أن أعمل. وتقولك عجبت أنك شاعر، والأصل: عجبت من أنك شاعر. ويكون محل المصدر المؤول هنا جراً بحرف الجر المحذوف^١.

* * *

وهنا ظاهرة أخرى تلحق بهذا، فما دام الاسم المجرور يلحقه أثر الفعل بوساطة حرف الجر، فلماذا لا يكون هو ومجروره في محل نصب؟

^١ يرى بعضهم أنه في محل نصب على نزع الخافض، وما ذهبنا إليه أقرب إلى الصحة.

٤ - اللازم والمتعدي من الأفعال

الأفعال من حيث العمل نوعان، نوع يكفي بفاعله، ولا يتعداه إلى مفعول به، وآخر لا يكفي بالفاعل، ويتعداه إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة. والنوعان كلاهما سواء في نصب المفعولات الأخرى، وفي نصب الحال كما يظهر لك في هذين المثالين.

١ - ذهبت البارحة إلى البيت إثارة للراحة، معتمداً على ما أملكه في بيتي من وسائلها، فالفعل: ذهبت، لازم، لم ينصب في المثال مفعولاً به، ولكنه نصب مفعولاً فيه، وهو: البارحة، ومفعولاً له، هو: إثارة، وحالاً، وهي: معتمداً. وهو قادر لو غيرنا الجملة على أن ينصب غير ذلك من المنصوبات ما خلا المفعول به.

٢ - كتبت الوظيفة البارحة إثارة للنجاح معتمداً على العمل والدأب. الفعل: كتبت، هنا متعدٍ نصب ما نصبه الفعل السابق، وزاد عليه في نصبه مفعولاً به، هو: الوظيفة.

وعلى هذا يكون الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولاً به، أما المتعدي فهو ما نصب مفعولاً به واحداً، أو اثنين، ثلاثة.

١ - الفعل اللازم

يكون الفعل لازماً إذا اجتمعت له الصفات الآتية:

أ - أن يكون من باب: فعلٌ يفعلٌ، وهو الذي يدل على سجية وغيرة، مثل: كرم الرجل، وعظم الأمر، وقصر الثوب.

ب - أن يكون من باب: فعل يفعل، وهو الذي يدل على لون، أو عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، أو حال لها ثبوت طويل، مثل: خضرت الأرض، وعورت عين فلان، أو كحلت، وسمن الغلام، وفرح الولد، ووسخ بدنة.

ج - ما دل على مطاوعة فعل متعدٍ لواحد، مثل: انكسر الزجاج، واجتمع الناس، وتباعد الأقرباء.

د - ما كان على وزن: افعَل، مثل: اغبرت الشوارع، أو افعَلَل، مثل: اقشعرَّ بدنه، أو: افعنل، مثل: أحر نجمت الإبل، (أي اجتمعت).

الفعل اللازم إذا لا يقوى على أن يوصل أثره إلى المفعول به مباشرة، بل توصله إليه واسطة تقوم بينه وبينه، هي حرف الجر، تقول: ذهبت إلى المدرسة. ولا تقول: ذهبت المدرسة. وتقول: اضطررت إلى العمل، ولا تقول: اضطررت العمل.

على أن حرف الجر يسقط أحياناً بعد الفعل اللازم، وذلك على ضربين:

١ - سقوطه سماعاً:

فقد يسقط حرف الجر في بعض التراكيب، كما ترى في قول جرير: تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام فالأصل: تمرون بالديار، ولكن سقطت الباء، ومثله قوله تعالى:

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (الأعراف ١٥٥)، والأصل فيه: اختار من قومه سبعين رجلاً. وفي هذه الحال ينصب ما بعد الفعل اللازم، كما هو واضح في الشاهدين، أما نصبه فعلى نزع الخافض، لا على أنه مفعول به.

وهذا الضرب من سقوط حرف الجر سماعي لا يقاس عليه، إذ جاء في نصوص فصيحة محدودة وليس بمطلق.

٢ - سقوطه قياساً:

ويجوز في القياس أن يسقط حرف الجر إذا كان مجروره مصدراً مؤولاً من "أن" أو "أن" تقول: اضطررت أن أعمل، والأصل: اضطررت إلى أن أعمل. وتقولك عجبت أنك شاعر، والأصل: عجبت من أنك شاعر. ويكون محل المصدر المؤول هنا جراً بحرف الجر المحذوف^١.

* * *

وهنا ظاهرة أخرى تلحق بهذا، فما دام الاسم المجرور يلحقه أثر الفعل بوساطة حرف الجر، فلماذا لا يكون هو ومجروره في محل نصب؟

^١ يرى بعضهم أنه في محل نصب على نزع الخافض، وما ذهبنا إليه أقرب إلى الصحة.

لقد ذهب إلى هذا نحوي كبير في القرن الرابع للهجرة ، فأجاز أن يعطف على الجار والمجرور بالنصب، وتمثل بقوله: مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفرأ.

إلا أن هذا المذهب غير مسلم به، ولم يُسمع في الكلام الفصيح مثله، وإنما هو محض قياس ذهني حُمِلَتْ عليه اللغة، أضف إلى ذلك أن بعض النحويين يوده، ويقصر العطف بالنصب على محل المجرور بحرف جر زائد .

٢ - الفعل المتعدي

تنقسم الأفعال المتعدية بحسب تعدّيها إلى ثلاثة أقسام، فمنها ما ينصب مفعولاً به واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة.

أ - ما يتعدى إلى مفعول واحد:

يصعب حصر الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وعلامتها أن تقبل ضميراً متصلاً للغيبة أو للمخاطب أو للمتكلم، مثل: ضرب، متعد، لأنه يقبل ضمير الغيبة، فيقال: ضربة، وضمير المخاطب، ضربك، ومثله كسر، وفهم، وقرأ، وكتب. ويشترط في هذا الضمير ألا يكون ضمير المصدر، مثل انهزم العدو انهزاماً لم ينهزمه من قبل. ولا ضمير الظرف مثل: رمضان صُمْتُه.

ب - ما يتعدى إلى مفعولين:

وهذا نوعان: أولهما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كالأفعال: أعطى، ومنح، وألبس، وكسا، وسأل، مثل: أعطيت الرجل ليرة، وكسوت الفقير ثوباً. وثانيهما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو يشمل أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

فما أفعال القلوب:

قيل لها ذلك لأن معانيها نفسية، إلا أنها تختلف من حيث الدلالة المعنوية، فمنها ما يدل على اليقين، وهي: وجد، درى، ألقى، تعلّم (بمعنى: اعلم)

فهذه الأفعال تدل على معنى الاعتقاد، والتثبت من الأمر، نحو: وجدت عملي سهلاً. ونحو قول خدّاش بن زهير:

رأيتُ الله أكبرَ كل شيءٍ محـاولَةً وأكثـرهم جنوداً
وقول زياد بن سيار:

تعلّم شفاء النفس قَهَرَ عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ومنها ما يدل على الرجحان كالأفعال: جعل، حجا، عدّ، زعم، هبّ. كقوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ (الزخرف ١٩)، وقول تميم بن أبي بن مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقةٍ حتى أملت بنا يوماً ملّامات
ومثل: أعذك أخي، وهبني أخاك.

ومنها ما يدل على اليقين حيناً، والرجحان حيناً آخر، مثل: رأى، علم، إلا أن اليقين أغلبُ فيهما، وقد تحدثنا عن "رأى"، وأثبتنا لها شاهداً دلت فيه على اليقين، أما ما دلت فيه على الظن الراجح، فكقوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ (المعارج ٧).

ومن هذه الأفعال: ظن، وجسب، وخال، إلا أن دلالتها على الظن والرجحان أكثر من دلالتها على اليقين، كقوله تعالى: ﴿وما نرى لكم علينا من فضل، بل نظنكم كاذبين﴾ (هود ٢٧)، وكقول زفر ابن الحارث الكلابي:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمةً عشيّة لا قينا جُذامَ وحميراً
ومما دلت فيه على اليقين قول القطامي:

وحسبنا نزع الكتيبة غداةً فيغيثون ونرجع السرّعانا^١
على أن هذه الأفعال تتغير معانيها بحسب السياق، فالفعل (علم) قد يأتي بمعنى

(عرف)، ويأتي الفعل: ظن، بمعنى: اتهم. وحجا، بمعنى: قصد، وحينئذ لا تنصب إلا مفعولاً واحداً، مثل: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾ (النحل ٧٨) أي: لا تعرفون شيئاً، ونحو: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ (التكوير ٢٤) أي: بمتهم. ونحو: حجوت الجامعة، إذا قصدتها.

^١ نزع: نكف، يغيثون: ينهزمون، السرعان: أوائل الخيل.

لقد ذهب إلى هذا نحوي كبير في القرن الرابع للهجرة ، فأجاز أن يعطف على الجار والمجرور بالنصب، وتمثل بقوله: مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفرأ.

إلا أن هذا المذهب غير مسلم به، ولم يُسمع في الكلام الفصيح مثله، وإنما هو محض قياس ذهني حُمِلَتْ عليه اللغة، أضف إلى ذلك أن بعض النحويين يوده، ويقصر العطف بالنصب على محل المجرور بحرف جر زائد .

٢ - الفعل المتعدي

تنقسم الأفعال المتعدية بحسب تعدّيها إلى ثلاثة أقسام، فمنها ما ينصب مفعولاً به واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة.

أ - ما يتعدى إلى مفعول واحد:

يصعب حصر الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وعلامتها أن تقبل ضميراً متصلاً للغيبة أو للمخاطب أو للمتكلم، مثل: ضرب، متعد، لأنه يقبل ضمير الغيبة، فيقال: ضربة، وضمير المخاطب، ضربك، ومثله كسر، وفهم، وقرأ، وكتب. ويشترط في هذا الضمير ألا يكون ضمير المصدر، مثل انهزم العدو انهزاماً لم ينهزمه من قبل. ولا ضمير الظرف مثل: رمضان صُمْتُه.

ب - ما يتعدى إلى مفعولين:

وهذا نوعان: أولهما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كالأفعال: أعطى، ومنح، وألبس، وكسا، وسأل، مثل: أعطيت الرجل ليرة، وكسوت الفقير ثوباً. وثانيهما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو يشمل أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

فما أفعال القلوب:

قيل لها ذلك لأن معانيها نفسية، إلا أنها تختلف من حيث الدلالة المعنوية، فمنها ما يدل على اليقين، وهي: وجد، درى، ألقى، تعلّم (بمعنى: اعلم)

فهذه الأفعال تدل على معنى الاعتقاد، والتثبت من الأمر، نحو: وجدت عملي سهلاً. ونحو قول خدّاش بن زهير:

رأيتُ الله أكبرَ كل شيءٍ محـاولَةً وأكثـرهم جنوداً
وقول زياد بن سيار:

تعلّم شفاء النفس قَهَرَ عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ومنها ما يدل على الرجحان كالأفعال: جعل، حجا، عدّ، زعم، هبّ. كقوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ (الزخرف ١٩)، وقول تميم بن أبي بن مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقةٍ حتى أملت بنا يوماً ملـمات
ومثل: أعذك أخي، وهبني أخاك.

ومنها ما يدل على اليقين حيناً، والرجحان حيناً آخر، مثل: رأى، علم، إلا أن اليقين أغلبُ فيهما، وقد تحدثنا عن "رأى"، وأثبتنا لها شاهداً دلت فيه على اليقين، أما ما دلت فيه على الظن الراجح، فكقوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ (المعارج ٧).

ومن هذه الأفعال: ظن، وجسب، وخال، إلا أن دلالتها على الظن والرجحان أكثر من دلالتها على اليقين، كقوله تعالى: ﴿وما نرى لكم علينا من فضل، بل نظنكم كاذبين﴾ (هود ٢٧)، وكقول زفر ابن الحارث الكلابي:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشيّة لا قينا جُذامَ وحميراً
ومما دلت فيه على اليقين قول القطامي:

وحسبنا نزع الكتيبة غداة فيغيثون ونرجع السرّعانا^١
على أن هذه الأفعال تتغير معانيها بحسب السياق، فالفعل (علم) قد يأتي بمعنى

(عرف)، ويأتي الفعل: ظن، بمعنى: اتهم. وحجا، بمعنى: قصد، وحينئذ لا تنصب إلا مفعولاً واحداً، مثل: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾ (النحل ٧٨) أي: لا تعرفون شيئاً، ونحو: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ (التكوير ٢٤) أي: بمتهم. ونحو: حجوت الجامعة، إذا قصدتها.

^١ نزع: فكف، يغيثون: ينهزمون، السرعان: أوائل الخيل.

أما أفعال التحويل فهي: صير، وما في معناه، مثل: جعل، ورد، وترك، واتخذ. مثل: «وجعلناه هباءً منثوراً» (الفرقان ٢٣)، أي صيرناه. ونحو: «وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض» (الكهف ٩٩)، ونحو «واتخذ الله إبراهيم خليلاً» (النساء ١٢٥)، ومنه قول هبيرة بن عبد مناف:

فإن تنج منها يا حزيم بن طارق فقد تركت ما خلف ظهرك بلقعا

* * *

ويجوز في هذه الأفعال جميعاً حذف المفعولين، أو حذف أحدهما، إذا دل على ذلك دليل، فما حذف فيه أحدهما قول عنتره:

ولقد نزلت فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحبِّ المكرم
أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً، ومما حذف فيه المفعولان قوله تعالى: «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» (القصص ٧٤)، أي: تزعمونهم شركاء لي.

ومما يذكر في هذا الباب أن الفعل "تقول" قد يأتي بمعنى: تظن، فينصب مفعولين، ويشترط فيه:

١ - أن يكون مضارعاً.

٢ - مسنداً إلى المخاطب.

٣ - متصلاً باستفهام.

وهذه الشروط الثلاثة مستوفاة في قول عمرو بن معد يكرب:

سلام تقول الرمح يتقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

أما الرجيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعتنا
ج - ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات:

وهي الأفعال: أرى، وأعلم وأنبأ، وما تضمن معانيها، مثل أخبر، وخبر، ونبأ كقوله تعالى: «كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم» (البقرة ١٦٧) وغالباً ما يكون المفعول الأول في: أنبأ ونبأ وخبر، نائباً عن الفاعل، كقول النابغة الذبياني:

فاعل تركت: ضمير مستتر يرجع إلى الفرس. والبلقع: الأجرد. أي صيرت ما تملكه هباءً.

^٢ يقال إن قبيلة سليم كانت تجرى فعل القول بجرى الظن من دون هذه الشروط.

أنبتت نغماً على الهجران عاتبة سقياً ورغياً لذاك العاتب الزاري
وقول العوام ابن عقبة:

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
كما قد يأتي الفعل مبنياً للمعلوم، ويكون مفعوله الأول اسماً ظاهراً، ثم يسد المصدر المؤول مسد المفعولين الآخرين، كقول عبد الله بن مسلم:

يخبّر الناس أن الأجر همتة وما أتى طالباً للأجر محتسباً
د - تنزيل المتعدي منزلة اللازم:

وقد ينزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، لغرض معنوي، هو ألا يكون لذكر المفعول قيمة، بل قد يكون ذكره أو تقديره مضجعاً للمعنى، كقوله تعالى: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (الزمر ٩) فجعل الفعل "يعلمون" لازماً فيه تعميم، فإذا قدرت له مفعولاً نقلته إلى التخصيص، إذ المعنى المراد: هل يستوي من لديهم علم، ومن ليس لديهم علم. وبهذا يكون المهم حصول الفعل ووقوعه، لا تعلقه بمفعول، ومثله قول أبي كبير الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
وهذا كثير في اللغة العربية.

شواهد للتدريب

١ - قال عمر بن أبي ربيعة:

غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنني مررن الطريقاً
٢ - قال عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إليّ، ولا دين بها أنا طالبة
٣ - قال الأعشى:

وأنبتت قيساً - ولم أبلة كما زعموا - خير أهل اليمن

أما أفعال التحويل فهي: صير، وما في معناه، مثل: جعل، ورد، وترك، واتخذ. مثل: «وجعلناه هباءً منثوراً» (الفرقان ٢٣)، أي صيرناه. ونحو: «وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض» (الكهف ٩٩)، ونحو «واتخذ الله إبراهيم خليلاً» (النساء ١٢٥)، ومنه قول هبيرة بن عبد مناف:

فإن تنج منها يا حزيماً بن طارق فقد تركت ما خلف ظهرك بلقعا

* * *

ويجوز في هذه الأفعال جميعاً حذف المفعولين، أو حذف أحدهما، إذا دل على ذلك دليل، فما حذف فيه أحدهما قول عنتره:

ولقد نزلت فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحبِّ المكرم
أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً، ومما حذف فيه المفعولان قوله تعالى: «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» (القصص ٧٤)، أي: تزعمونهم شركاء لي.

ومما يذكر في هذا الباب أن الفعل "تقول" قد يأتي بمعنى: تظن، فينصب مفعولين، ويشترط فيه:

١ - أن يكون مضارعاً.

٢ - مسنداً إلى المخاطب.

٣ - متصلاً باستفهام.

وهذه الشروط الثلاثة مستوفاة في قول عمرو بن معد يكرب:

سلام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

أما الرجيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعتنا
ج - ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات:

وهي الأفعال: أرى، وأعلم وأنبأ، وما تضمن معانيها، مثل أخبر، وخبر، ونبأ كقوله تعالى: «كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم» (البقرة ١٦٧) وغالباً ما يكون المفعول الأول في: أنبأ ونبأ وخبر، نائباً عن الفاعل، كقول النابغة الذبياني:

فاعل تركت: ضمير مستتر يرجع إلى الفرس. والبلقع: الأجرد. أي صيرت ما تملكه هباءً.

^٢ يقال إن قبيلة سليم كانت تجرى فعل القول بجرى الظن من دون هذه الشروط.

أنبتت نغماً على الهجران عاتبة سقياً ورغياً لذاك العاتب الزاري
وقول العوام ابن عقبة:

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
كما قد يأتي الفعل مبنياً للمعلوم، ويكون مفعوله الأول اسماً ظاهراً، ثم يسد المصدر المؤول مسد المفعولين الآخرين، كقول عبد الله بن مسلم:

يخبر الناس أن الأجر همة وما أتى طالباً للأجر محتسباً
د - تنزيل المتعدي منزلة اللازم:

وقد ينزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، لغرض معنوي، هو ألا يكون لذكر المفعول قيمة، بل قد يكون ذكره أو تقديره مضجعاً للمعنى، كقوله تعالى: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (الزمر ٩) فجعل الفعل "يعلمون" لازماً فيه تعميم، فإذا قدرت له مفعولاً نقلته إلى التخصيص، إذ المعنى المراد: هل يستوي من لديهم علم، ومن ليس لديهم علم. وبهذا يكون المهم حصول الفعل ووقوعه، لا تعلقه بمفعول، ومثله قول أبي كبير الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
وهذا كثير في اللغة العربية.

شواهد للتدريب

١ - قال عمر بن أبي ربيعة:

غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنني مررن الطريقاً
٢ - قال عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي، ولا دين بها أنا طالبة
٣ - قال الأعشى:

وأنبتت قيساً - ولم أبلة كما زعموا - خير أهل اليمن

٥ - جزم الفعل المضارع

رأينا فيما سبق أن الفعل المضارع معرب لمضارعه الاسم، ومشابهته له في الاستعمال، ووقوعه موقعه، إذ يجتمع هو واسم الزمان في الدلالة الزمانية، ولحاق الزوائد الدالة على معانٍ، تقول: سعيد يكتب، وسعيد كاتب، والقاضي يحكم، والقاضي حاكم، وإن الرجل ليصدق، وأن الرجل لصادق.

ورأينا أيضاً أن له حالات ثلاثاً في الإعراب، الرفع، والنصب، والجزم، وقد تحدثنا عن الرفع، فقلنا: يرفع إذا لم يتقدمه حرف جازم أو حرف ناصب، وسنتحدث الآن عن جزمه، ثم عن نصبيه.

١ - جوازم المضارع

ينجزم الفعل المضارع بنوعين من الأدوات، فبعضها لا يحمل معنى الشرط، ولا يجزم إلا فعلاً مضارعاً واحداً، وبعضها الآخر فيه معنى الشرط ويجزم فعلين مضارعين.

١ - ما يجزم فعلاً واحداً:

الأدوات التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً هي: لم، ولمأ، ولام الأمر، ولا الناهية. فهي تجزمه لفظاً أو محلاً، فالأول مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم. والثاني: لاترمين، وقد عرفنا هذا في البحث السابق.

أما "لم" فهي حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تفيد النفي، وتعمل في المضارع جزماً، ولأنها تقلب دلالاته الزمانية فتخلصه للماضي، فقولك: لم أكن هنا البارحة، مثل: ما كنت هنا البارحة.

وتختلف عنها "لما" في أن نفيها متصل بالحال، ويتوقع حصول منفيها وينتظر، كقولنا: لما يأت خالد. فخالد لم يأت في الماضي، ولم يأت زمن التكلم، إلا أننا ننتظر مجيئه، ونتوقع حصوله.

ولام الأمر، لا يزيد معناها على طلب أحداث أمر ما، تقول: ليذهب سعيد، وليأت خالد، والاستعمال العام لها أن يؤمر بها الغائب، كما مر، وقليلاً ما يأمر بها

المتكلم نفسه عن طريق المجاز، كما في هذه الآية: ﴿وَاتَّبِعُوا سُبُلَنَا، وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت ١٢) ومثله في القلة أن يؤمر بها المخاطب، من ذلك قراءة النبي وكبار صحابته، ﴿فَبِذَلِكَ فَتَفْرَحُوا، هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^١ (يونس ٥٨)، وقد استطاع بعض النحاة أن يجمع لهذه الظاهرة بعض الشواهد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، وبعض الأبيات الشعرية.

وقد تكون هذه اللام للدعاء لا للأمر، كقولنا: ليحفظك الله، لتصحبك السلامة، كما تكون للتهديد، كقوله تعالى: ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون﴾ (العنكبوت ٦٦) وهذا يحدده السياق العام.

وهذه اللام مكسورة، إلا إذا سبقت بالواو أو الفاء، مثل: ليكتب، وليكتب، فليكتب. وهذا حدث صوتي كان العرب يتخفون فيه من توالي الحركات.

ولا، الناهية، تحمل معنى مضاداً للأمر، إذ يطلب بها ترك أمر ما، وتقتضي جزم المضارع، واستقباله، سواء أكان المطلوب منه ذلك مخاطباً أم متكلماً، فالأول كثير جداً، كقولك لا تكتب، ولا تقرأ، أما الغائب فنهيه مجازي، يراد منه نهي المخاطب بطريقة غير مباشرة، كقول الأخطل مخاطباً بني أمية:

بني أمية إني ناصح لكم فلا يبيتن فيكم أمناً زفر
كأنه قال: فلا تجعلن بيت فيكم أمناً.

وقد يكون نهي الغائب صريحاً، كقوله تعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء﴾ (آل عمران ٢٨) وقول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
ومثله نهي الإنسان نفسه، تقول: لا أرينك هنا، فالنهي في الجملة لا يوجه إلى المتكلم حقاً، ولكنه يوجه إلى المخاطب في أسلوب مجازي يدل على سمة العربية في الأداء، فكأنك تقول: لا تكن سبباً في رؤيتي لك هنا، أي: لاتأت إلى هنا فيكون ذلك سبباً في رؤيتي لك.

^١ أما قراءتنا اليوم: فليفرحوا.

هي في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف للأبياري، المسألة ٧٢ ص ٢٧٣ وما بعدها.

يريد: زفر بن الحارث الكلابي.

٥ - جزم الفعل المضارع

رأينا فيما سبق أن الفعل المضارع معرب لمضارعه الاسم، ومشابهته له في الاستعمال، ووقوعه موقعه، إذ يجتمع هو واسم الزمان في الدلالة الزمانية، ولحاق الزوائد الدالة على معانٍ، تقول: سعيد يكتب، وسعيد كاتب، والقاضي يحكم، والقاضي حاكم، وإن الرجل ليصدق، وأن الرجل لصادق.

ورأينا أيضاً أن له حالات ثلاثاً في الإعراب، الرفع، والنصب، والجزم، وقد تحدثنا عن الرفع، فقلنا: يرفع إذا لم يتقدمه حرف جازم أو حرف ناصب، وسنتحدث الآن عن جزمه، ثم عن نصبيه.

١ - جوازم المضارع

ينجزم الفعل المضارع بنوعين من الأدوات، فبعضها لا يحمل معنى الشرط، ولا يجزم إلا فعلاً مضارعاً واحداً، وبعضها الآخر فيه معنى الشرط ويجزم فعلين مضارعين.

١ - ما يجزم فعلاً واحداً:

الأدوات التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً هي: لم، ولمأ، ولام الأمر، ولا الناهية. فهي تجزمه لفظاً أو محلاً، فالأول مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم. والثاني: لاترمين، وقد عرفنا هذا في البحث السابق.

أما "لم" فهي حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تفيد النفي، وتعمل في المضارع جزماً، ولأنها تقلب دلالاته الزمانية فتخلصه للماضي، فقولك: لم أكن هنا البارحة، مثل: ما كنت هنا البارحة.

وتختلف عنها "لما" في أن نفيها متصل بالحال، ويتوقع حصول منفيها وينتظر، كقولنا: لما يأت خالد. فخالد لم يأت في الماضي، ولم يأت زمن التكلم، إلا أننا ننتظر مجيئه، ونتوقع حصوله.

ولام الأمر، لا يزيد معناها على طلب أحداث أمر ما، تقول: ليذهب سعيد، وليأت خالد، والاستعمال العام لها أن يؤمر بها الغائب، كما مر، وقليلاً ما يأمر بها

المتكلم نفسه عن طريق المجاز، كما في هذه الآية: ﴿وَاتَّبِعُوا سُبُلَنَا، وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت ١٢) ومثله في القلة أن يؤمر بها المخاطب، من ذلك قراءة النبي وكبار صحابته، ﴿فَبِذَلِكَ فَتَفْرَحُوا، هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^١ (يونس ٥٨)، وقد استطاع بعض النحاة أن يجمع لهذه الظاهرة بعض الشواهد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، وبعض الأبيات الشعرية.

وقد تكون هذه اللام للدعاء لا للأمر، كقولنا: ليحفظك الله، لتصحبك السلامة، كما تكون للتهديد، كقوله تعالى: ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون﴾ (العنكبوت ٦٦) وهذا يحدده السياق العام.

وهذه اللام مكسورة، إلا إذا سبقت بالواو أو الفاء، مثل: ليكتب، وليكتب، فليكتب. وهذا حدث صوتي كان العرب يتخفون فيه من توالي الحركات.

ولا، الناهية، تحمل معنى مضاداً للام الأمر، إذ يطلب بها ترك أمر ما، وتقتضي جزم المضارع، واستقباله، سواء أكان المطلوب منه ذلك مخاطباً أم متكلماً، فالأول كثير جداً، كقولك لا تكتب، ولا تقرأ، أما الغائب فنهيه مجازي، يراد منه نهي المخاطب بطريقة غير مباشرة، كقول الأخطل مخاطباً بني أمية:

بني أمية إني ناصح لكم فلا يبيتن فيكم أمناً زفر
كأنه قال: فلا تجعلن بيت فيكم أمناً.

وقد يكون نهي الغائب صريحاً، كقوله تعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء﴾ (آل عمران ٢٨) وقول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
ومثله نهي الإنسان نفسه، تقول: لا أرينك هنا، فالنهي في الجملة لا يوجه إلى المتكلم حقاً، ولكنه يوجه إلى المخاطب في أسلوب مجازي يدل على سمة العربية في الأداء، فكأنك تقول: لا تكن سبباً في رؤيتي لك هنا، أي: لاتأت إلى هنا فيكون ذلك سبباً في رؤيتي لك.

^١ أما قراءتنا اليوم: فليفرحوا.

هي في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف للأبياري، المسألة ٧٢ ص ٢٧٣ وما بعدها.

يريد: زفر بن الحارث الكلابي.

وكثيراً ما تكون "لا" الجازمة هذه للدعاء، ولها شواهد لا تحصى في آيات القرآن الكريم من نحو: «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به» (البقرة ٢٨٦) «ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا» (آل عمران ٨).

٢ - ما يجزم فعلين:

وثمة أداة تجزم الفعل المضارع وهي: "إن" التي تفيد معنى الشرط، ويلحق بها أدوات أخرى ليس لها في الجزم أصالتها وقدرتها، لأن "إن" الشرطية لا تفرق معنى الشرط كيفما استعملت، أما الأدوات اللواحق بها فتكون للاستفهام تارة، والشرط تارة أخرى، وبعضها ظروف، وهذه الأدوات هي: إنما، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنى، كيفما، أي.

وتفصيل ذلك كما يلي:

١ - إن، إنما:

هما حرفان جازمان شرطيان، لا محل لهما من الإعراب، كغيرهما من الحروف.

٢ - من، ما، مهما:

وهذه أسماء مبهمة، تكون في معظم استعمالاتها في محل رفع مبتدأ، مثل: من يعمل بجد يصل إلى ما يتمنى. وقد تكون مفعولاً به مقدماً، وذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم يأت مفعوله بعده، كقوله تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها» (البقرة ١٠٦) وقوله: «وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله» (البقرة ١١٠)، وكقول زهير:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصبب تمته، ومن تخطيء يُعْمَر فيهم
وقد تكون في محل جر بالإضافة، مثل: كتاب مَنْ تقرأ أقرأ.

* * *

وحين تكون مبتدأ يكون فعل الشرط هو الخبر على أيسر الآراء، ويشبهها قوم بالأسماء الموصولة، ولذلك يرون جملة الجواب هي الخبر، وهذا يوقعهم في كثير من التناقض، كما في الجملة الآتية: من يعمل يربح. فجملة (يربح) في زعمهم

هي الخبر، ثم هي في الوقت نفسه غير مقترنة بالفاء، فلا محل لها من الإعراب. وعلى هذا تكون الجملة ذات محل، ولا محل لها، في وقت واحد.

ومما يدل على فساد ما يذهبون إليه أن جملة الجواب قد تكون إنشائية طلبية، وجمهورهم ينكر أن تكون جملة الخبر طلبية، مثل: من يأتنا فليحمل إلينا ما يشاء، ومن يلق سعيداً فلا يسلم عليه.

وهناك دليل آخر تستأنس به هنا، فمن أساليب العربية في الشرط والجواب أنها في بعض الأحيان تأتي بجواب يخلو من ضمير يعود إلى اسم الشرط الذي هو مبتدأ، وتقيمه مقام جواب مفهوم من سياق الكلام، كقولنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني ذاهب إليه. فالجواب: إني ذاهب إليه. ليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ: من، وكأننا قلنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني لن أجاريه في ذلك. ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في القرآن والشعر، مثل: «ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب» (الحشر ٤)، «ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب» (آل عمران ١٩)، «ومن عصاني فإنك غفور رحيم» (إبراهيم ٣٦). أما ما جاء في الشعر فمنه قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحُ
وقول ضابئ البرجمي:
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْطَةً فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبُ
وقول النابغة الجعدي:
فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبُّ الرَّاغِبَاتِ لِأَثَرِ
وقوله الآخر، وهو من إنشاد أبي علي الفارسي:

قدر الأخفش في مثل هذا: له، قال عند قوله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) (المائدة ٣): "كأنه قال: فإن الله له غفور رحيم، كما تقول: عبد الله ضربت، تريد: ضربته" معاني القرآن. اللوحة ٢/١٠٢، وليس القياس دقيقاً، لأن حذف ضمير النصب يختلف عن حذف الجار ومجروره، كما أن مثل هذا التقدير لا يستقيم فيما سبقه من شواهد.

٢ قوله: لا ثارا. أصله: لا ثارن، بنون التوكيد الخفيفة.

وكثيراً ما تكون "لا" الجازمة هذه للدعاء، ولها شواهد لا تحصى في آيات القرآن الكريم من نحو: «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به» (البقرة ٢٨٦) «ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا» (آل عمران ٨).

٢ - ما يجزم فعلين:

وثمة أداة تجزم الفعل المضارع وهي: "إن" التي تفيد معنى الشرط، ويلحق بها أدوات أخرى ليس لها في الجزم أصالتها وقدرتها، لأن "إن" الشرطية لا تفرق معنى الشرط كيفما استعملت، أما الأدوات اللواحق بها فتكون للاستفهام تارة، والشرط تارة أخرى، وبعضها ظروف، وهذه الأدوات هي: إنما، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنى، كيفما، أي.

وتفصيل ذلك كما يلي:

١ - إن، إنما:

هما حرفان جازمان شرطيان، لا محل لهما من الإعراب، كغيرهما من الحروف.

٢ - من، ما، مهما:

وهذه أسماء مبهمة، تكون في معظم استعمالاتها في محل رفع مبتدأ، مثل: من يعمل بجد يصل إلى ما يتمنى. وقد تكون مفعولاً به مقدماً، وذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم يأت مفعوله بعده، كقوله تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها» (البقرة ١٠٦) وقوله: «وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله» (البقرة ١١٠)، وكقول زهير:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصبب تمته، ومن تخطىء يُعَمَّر فيهم
وقد تكون في محل جر بالإضافة، مثل: كتاب مَنْ تقرأ أقرأ.

* * *

وحين تكون مبتدأ يكون فعل الشرط هو الخبر على أيسر الآراء، ويشبهها قوم بالأسماء الموصولة، ولذلك يرون جملة الجواب هي الخبر، وهذا يوقعهم في كثير من التناقض، كما في الجملة الآتية: من يعمل يربح. فجملة (يربح) في زعمهم

هي الخبر، ثم هي في الوقت نفسه غير مقترنة بالفاء، فلا محل لها من الإعراب. وعلى هذا تكون الجملة ذات محل، ولا محل لها، في وقت واحد.

ومما يدل على فساد ما يذهبون إليه أن جملة الجواب قد تكون إنشائية طلبية، وجمهورهم ينكر أن تكون جملة الخبر طلبية، مثل: من يأتنا فليحمل إلينا ما يشاء، ومن يلق سعيداً فلا يسلم عليه.

وهناك دليل آخر تستأنس به هنا، فمن أساليب العربية في الشرط والجواب أنها في بعض الأحيان تأتي بجواب يخلو من ضمير يعود إلى اسم الشرط الذي هو مبتدأ، وتقيمه مقام جواب مفهوم من سياق الكلام، كقولنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني ذاهب إليه. فالجواب: إني ذاهب إليه. ليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ: من، وكأننا قلنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني لن أجاريه في ذلك. ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في القرآن والشعر، مثل: «ومن يُشاق الله فإن الله شديد العقاب» (الحشر ٤)، «ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب» (آل عمران ١٩)، «ومن عصاني فإنك غفور رحيم» (إبراهيم ٣٦). أما ما جاء في الشعر فمنه قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحُ

وقول ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْطُ فَاِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقول النابغة الجعدي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَاِنِّي وَرَبُّ الرَّاغِبَاتِ لِأَثَرِ

وقوله الآخر، وهو من إنشاد أبي علي الفارسي:

قدر الأخفش في مثل هذا: له، قال عند قوله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم)

(المائدة ٣): "كأنه قال: فإن الله له غفور رحيم، كما تقول: عبد الله ضربت، تريد: ضربته" معاني القرآن. اللوحة

٢/١٠٢، وليس القياس دقيقاً، لأن حذف ضمير النصب يختلف عن حذف الجار ومجروره، كما أن مثل هذا التقدير

لا يستقيم فيما سبقه من شواهد.

٢ قوله: لا ثارا. أصله: لا ثارن، بنون التوكيد الخفيفة.

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب وإذا تبين لنا فساد هذا المذهب وجب أن نأخذ بالمذهب الآخر لأنه أقل اضطراباً منه^١.

والحقيقة أن هذه الأسماء الثلاثة يجب أن تقاس إلى أسماء الاستفهام لا إلى الأسماء الموصولة ولذلك غير دليل:

آ — فعل الشرط يعمل في اسم الشرط باتفاق النحاة جميعاً في مثل قولنا، من تلق فسلم عليه. فـ "من" مفعول به لفعل الشرط، لأنه لم يأت مفعوله بعده، فإذا استوفى مفعولاً به بعده رفع اسم الشرط على الابتداء، مثل: من تلقه فسلم عليه. ومن هذا يتبين أن العمل متبادل بين فعل الشرط والأداة، أما الجواب فلا يؤثر فيها، كما رأينا في المثال السابق، وهذا يشبه ما حصل بين اسم الاستفهام والفعل الذي بعده، نقول مثلاً: ما تحمل في يدك؟ فـ "ما" هنا مفعول به للفعل: تحمل، لأنه لم يأخذ مفعولاً به بعده. ولكن إذا قلنا: ما تحمله في يدك؟ صارت مبتدأ. وهذا أيضاً يشبه ما يجري للاسم المعرب، نقول: محمداً رأيت. ونقول: محمداً رأيت. فحين أثبت مفعول (رأى) جعلت (محمداً) مبتدأ، والجملة بعده خبره، وحين حذفنا المفعول به جعلت (محمداً) مفعولاً مقدماً للفعل: رأيت، وهذا واضح للدلالة على أن جملة فعل الشرط هي الخبر.

ب — لا يهم أن يكون المعنى غير تام من فعل الشرط والأداة، لأن جواب الشرط جزء متمم للكلام، ولهذا نظير في إعراب الاسم الموصول خبراً في مثل قول الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم مع أن المعنى لا يتم عند "الذي" لأنه يتم بالصلة بعده. وكذلك هناك، يتم فعل الشرط بجوابه.

ج — وإذا ادعى مدح أن جملة فعل الشرط لا تقدر بالمفرد، فلا يصح وقوعها خبراً، قلنا: إن جواب الشرط لا يقدر بالمفرد أيضاً، على أن هذا الأصل —

^١ الواقع أن أسلوب الشرط والجواب في هذه المسألة من المشكلات التي لا تطمئن النفس إلى حلها وفق قواعد النحو المرسومة، ولذلك يكون الأخذ بأقل الراين اضطراباً أسلم من الأخذ بغيره.

وإن كان يبحث في إعراب الجمل — يدل على ضيق الأصول الإعرابية التي وضعت للعربية الكثيرة الاقتتان في أساليب التعبير، ولا يدل على أن جملة الجواب هي خبر المبتدأ.

٣ — متى، أيان:

هما ظرفا زمان محلها النصب، تضمنا معنى "إن" الشرطية، فحملاً عليها، كقول بشر بن أبي خازم:

وينصرنا قوم غضابٍ عليكم من ندعهم يوماً إلى النصر يركبوا وتقول: أيان ما تنزل أنزل.

٤ — أين (أينما) حيثما، أئى:

وهذه ظروف مكان تضمنت معنى "إن"، فجزمت مثلها فعلين مضارعين.

* * *

والعامل الذي تتعلق به هذه الظروف الخمسة، هو فعل الشرط، على رأي جمهور النحويين، ويذهب آخرون إلى أنه جواب الشرط، ويتمسكون بالمعنى، فيزعمون أن (متى) في قولك: متى تأتني أكرمك. هي الزمان الذي يقع فيه الإكرام، ويتأولونه على هذه الصورة: أكرمك وقت مجيئك.

والحقيقة أن هذا التأويل مصطنع، والصواب أن تقول: إن متى وأحوالها ظروف تضمنت معنى (إن) فصارت تدل على زمان أو مكان مبهم، غير محدد، وما دامت مبهمة في تضمنها معنى الشرط، فينبغي ألا تكون مضافة، لأن الإضافة تعريف أو تخصيص، والحدث الذي يدل عليه فعل الشرط واقع فيها، وعلى هذا يكون تأويل الجملة السابقة: إن تأتني في أي وقت أكرمك. ومثله قولك: حيثما تقعد أقعد. فهو: إن تقعد في أي مكان أقعد فيه. وإذا أولنا الكلام على ما أولوه، جعلنا الإكرام خاصاً في زمن معين، وبهذا يزول الإبهام.

وهناك دليل أكثر إقناعاً من هذا، وهو أن "أي" إذا دخلها حرف الجر تعلقت بفعل الشرط لا بالجواب، كما في قولك: إلى أي مكان تذهب أذهب، ومثله: في أي نحو يميلوا دينه يمل. وهذا يعني أن أداة الشرط إذا كانت شبه جملة كان العامل فيها فعل الشرط لا جوابه، فلا داعي يدعو إلى أن نجعله جواب الشرط، أما ما يتمسك

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب وإذا تبين لنا فساد هذا المذهب وجب أن نأخذ بالمذهب الآخر لأنه أقل اضطراباً منه^١.

والحقيقة أن هذه الأسماء الثلاثة يجب أن تقاس إلى أسماء الاستفهام لا إلى الأسماء الموصولة ولذلك غير دليل:

آ — فعل الشرط يعمل في اسم الشرط باتفاق النحاة جميعاً في مثل قولنا، من تلق فسلم عليه. فـ "من" مفعول به لفعل الشرط، لأنه لم يأت مفعوله بعده، فإذا استوفى مفعولاً به بعده رفع اسم الشرط على الابتداء، مثل: من تلقه فسلم عليه. ومن هذا يتبين أن العمل متبادل بين فعل الشرط والأداة، أما الجواب فلا يؤثر فيها، كما رأينا في المثال السابق، وهذا يشبه ما حصل بين اسم الاستفهام والفعل الذي بعده، نقول مثلاً: ما تحمل في يدك؟ فـ "ما" هنا مفعول به للفعل: تحمل، لأنه لم يأخذ مفعولاً به بعده. ولكن إذا قلنا: ما تحمله في يدك؟ صارت مبتدأ. وهذا أيضاً يشبه ما يجري للاسم المعرب، نقول: محمداً رأيت. ونقول: محمداً رأيت. فحين أثبت مفعول (رأى) جعلت (محمداً) مبتدأ، والجملة بعده خبره، وحين حذف المفعول به جعلت (محمداً) مفعولاً مقدماً للفعل: رأيت، وهذا واضح للدلالة على أن جملة فعل الشرط هي الخبر.

ب — لا يهم أن يكون المعنى غير تام من فعل الشرط والأداة، لأن جواب الشرط جزء متمم للكلام، ولهذا نظير في إعراب الاسم الموصول خبراً في مثل قول الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم مع أن المعنى لا يتم عند "الذي" لأنه يتم بالصلة بعده. وكذلك هناك، يتم فعل الشرط بجوابه.

ج — وإذا ادعى مدح أن جملة فعل الشرط لا تقدر بالمفرد، فلا يصح وقوعها خبراً، قلنا: إن جواب الشرط لا يقدر بالمفرد أيضاً، على أن هذا الأصل —

^١ الواقع أن أسلوب الشرط والجواب في هذه المسألة من المشكلات التي لا تطمئن النفس إلى حلها وفق قواعد النحو المرسومة، ولذلك يكون الأخذ بأقل الراين اضطراباً أسلم من الأخذ بغيره.

وإن كان يبحث في إعراب الجمل — يدل على ضيق الأصول الإعرابية التي وضعت للعربية الكثيرة الاقتتان في أساليب التعبير، ولا يدل على أن جملة الجواب هي خبر المبتدأ.

٣ — متى، أيان:

هما ظرفا زمان محلها النصب، تضمنا معنى "إن" الشرطية، فحملاً عليها، كقول بشر بن أبي خازم:

وينصرنا قوم غضابٍ عليكم من ندعهم يوماً إلى النصر يركبوا وتقول: أيان ما تنزل أنزل.

٤ — أين (أينما) حيثما، أئى:

وهذه ظروف مكان تضمنت معنى "إن"، فجزمت مثلها فعلين مضارعين.

* * *

والعامل الذي تتعلق به هذه الظروف الخمسة، هو فعل الشرط، على رأي جمهور النحويين، ويذهب آخرون إلى أنه جواب الشرط، ويتمسكون بالمعنى، فيزعمون أن (متى) في قولك: متى تأتني أكرمك. هي الزمان الذي يقع فيه الإكرام، ويتأولونه على هذه الصورة: أكرمك وقت مجيئك.

والحقيقة أن هذا التأويل مصطنع، والصواب أن تقول: إن متى وأحواتها ظروف تضمنت معنى (إن) فصارت تدل على زمان أو مكان مبهم، غير محدد، وما دامت مبهمة في تضمنها معنى الشرط، فينبغي ألا تكون مضافة، لأن الإضافة تعريف أو تخصيص، والحدث الذي يدل عليه فعل الشرط واقع فيها، وعلى هذا يكون تأويل الجملة السابقة: إن تأتني في أي وقت أكرمك. ومثله قولك: حيثما تقعد أقعد. فهو: إن تقعد في أي مكان أقعد فيه. وإذا أولنا الكلام على ما أولوه، جعلنا الإكرام خاصاً في زمن معين، وبهذا يزول الإبهام.

وهناك دليل أكثر إقناعاً من هذا، وهو أن "أي" إذا دخلها حرف الجر تعلقت بفعل الشرط لا بالجواب، كما في قولك: إلى أي مكان تذهب أذهب، ومثله: في أي نحو يميلوا دينه يمل. وهذا يعني أن أداة الشرط إذا كانت شبه جملة كان العامل فيها فعل الشرط لا جوابه، فلا داعي يدعو إلى أن نجعله جواب الشرط، أما ما يتمسك

به أصحاب الرأي الثاني من المعنى، فيبدو أنه يحتاج إلى مزيد من التروي والدقة في فهم التركيب.

٥ - كيفما:

هي دوماً حال من فاعل فعل الشرط.

٦ - أي:

تعرب هذه الأدوات بحسب ما تضاف إليه، وهي معربة، وتعرب بحسب موقعها من الجملة، كما في الأمثلة الآتية:

— أي كتاب تقرأه تستفد منه. مبتدأ، لأن فعل الشرط نصب مفعولاً به، وهو ضمير المتصل به.

— أي كتاب تقرأ تستفد منه. مفعول به مقدم لأن فعل الشرط لم يشغل بمفعول به بعده.

— أي وقت تأت تجدني. ظرف زمان يتعلق بفعل الشرط (تأت).

— أي جهة تسير أسير. ظرف مكان يتعلق بفعل الشرط (تسير).

— أي كتابة تكتب تعجبني. مفعول مطلق لأنها أضيفت إلى مصدر فعل الشرط.

— في أي نحو يميلوا دينه يمل. مجرورة بحرف الجر، ويتعلقان بفعل الشرط.

٢ - جملتا الشرط والجواب

١ - جملة الشرط:

أ - يشترط في جملة الشرط أن يكون فعلها خبرياً، متصرفاً، غير مقترن بـ: قد، أو، لن، أو: ما، أو التسويف.

ب - على أنه لا يشترط فيه أن يكون مضارعاً مجزوماً، فكثيراً ما يأتي ماضياً، وفي هذه الحال يكون جزمه محلياً، مثل: إن عُنْتُمْ عُنَّا.

ح - قد يحذف فعل الشرط ويفسره فعل مذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ (التوبة ٦)، وقد يحذف لدلالة السياق عليه، كقول الأحوص:

فطلقها فلسفت لها بكفء وإلا يغل مفريقك الخسام أي: وإلا تطلقها يغل.

٢ - جملة جواب الشرط:

أ - الأصل في جملة الجواب أن يكون فعلها خبرياً متصرفاً كفعل الشرط، سواء أكان مضارعاً مجزوماً لفظاً، أم ماضياً مجزوماً محلاً.

ب - وإذا لم يكن على هذه الصورة وجب ربطه بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية، كما في هذه الأمثلة:

١ - إن تعمل فأنت رابح جملة الجواب اسمية فوجب ربطها بالفاء.

٢ - إن تجده فسلم عليه. جملة الجواب طلبية فوجب ربطها بالفاء.

٣ - إن أفقده فليست بجازع عليه. جملة الجواب فعلية جامدة فوجب ربطها بالفاء.

٤ - إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل.

جملة الجواب مصدرية بـ: قد، فوجب

بالفاء

جملة الجواب مصدرية بـ: ما فوجب ربطها

بالفاء

جملة الجواب مصدرية بـ: لن، فوجب

ربطها بالفاء

٧ - من يقرأ فسوف يرى نتيجة قراءته جملة الجواب مصدرية بالتسويف فوجب

ربطها بالفاء

٨ - ومن أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعاً جملة الجواب مصدرية بالتسويف فوجب

ربطها بالفاء

٩ - إن ينجح الآن فربما ينجح غداً جملة الجواب مصدرية بك كأنما فوجب

ربطها بالفاء

١٠ - ويقترن جواب الشرط بالفاء إذا كانت جملة شرطاً جديداً، كما في قوله

تعالى: ﴿وإن كان كبير عليك إعراضهم، فإن استطعت أن تبغي نفقاً في

الأرض أو سُلماً في السماء فتأتيهم بآية..﴾ (الأنعام ٣٥).

به أصحاب الرأي الثاني من المعنى، فيبدو أنه يحتاج إلى مزيد من التروي والدقة في فهم التركيب.

٥ - كيفما:

هي دوماً حال من فاعل فعل الشرط.

٦ - أي:

تعرب هذه الأدوات بحسب ما تضاف إليه، وهي معربة، وتعرب بحسب موقعها من الجملة، كما في الأمثلة الآتية:

— أي كتاب تقرأه تستفد منه. مبتدأ، لأن فعل الشرط نصب مفعولاً به، وهو ضمير المتصل به.

— أي كتاب تقرأ تستفد منه. مفعول به مقدم لأن فعل الشرط لم يشغل بمفعول به بعده.

— أي وقت تأت تجدني. ظرف زمان يتعلق بفعل الشرط (تأت).

— أي جهة تسير أسير. ظرف مكان يتعلق بفعل الشرط (تسير).

— أي كتابة تكتب تعجبني. مفعول مطلق لأنها أضيفت إلى مصدر فعل الشرط.

— في أي نحو يميلوا دينه يمل. مجرورة بحرف الجر، ويتعلقان بفعل الشرط.

٢ - جملتا الشرط والجواب

١ - جملة الشرط:

أ - يشترط في جملة الشرط أن يكون فعلها خبرياً، متصرفاً، غير مقترن بـ: قد، أو، لن، أو: ما، أو التسوييف.

ب - على أنه لا يشترط فيه أن يكون مضارعاً مجزوماً، فكثيراً ما يأتي ماضياً، وفي هذه الحال يكون جزمه محلياً، مثل: إن عُنْتُمْ عُنَّا.

ح - قد يحذف فعل الشرط ويفسره فعل مذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ (التوبة ٦)، وقد يحذف لدلالة السياق عليه، كقول الأحوص:

فطلقها فلسفت لها بكفء وإلا يغل مفريقك الخسام أي: وإلا تطلقها يعل.

٢ - جملة جواب الشرط:

أ - الأصل في جملة الجواب أن يكون فعلها خبرياً متصرفاً كفعل الشرط، سواء أكان مضارعاً مجزوماً لفظاً، أم ماضياً مجزوماً محلاً.

ب - وإذا لم يكن على هذه الصورة وجب ربطه بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية، كما في هذه الأمثلة:

١ - إن تعمل فأنت رابح جملة الجواب اسمية فوجب ربطها بالفاء.

٢ - إن تجده فسلم عليه. جملة الجواب طلبية فوجب ربطها بالفاء.

٣ - إن أفقده فليست بجازع عليه. جملة الجواب فعلية جامدة فوجب ربطها بالفاء.

٤ - إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل.

جملة الجواب مصدرية بـ: قد، فوجب

بالفاء

جملة الجواب مصدرية بـ: ما فوجب ربطها

بالفاء

جملة الجواب مصدرية بـ: لن، فوجب

ربطها بالفاء

٧ - من يقرأ فسوف يرى نتيجة قراءته جملة الجواب مصدرية بالتسوييف فوجب

ربطها بالفاء

٨ - ومن أحيها فكأنما أحيها الناس جميعاً. جملة الجواب مصدرية بالتسوييف فوجب

ربطها بالفاء

٩ - إن ينجح الآن فربما ينجح غداً. جملة الجواب مصدرية بك كأنما فوجب

ربطها بالفاء

١٠ - ويقترن جواب الشرط بالفاء إذا كانت جملة شرطاً جديداً، كما في قوله

تعالى: ﴿وإن كان كبير عليك إعراضهم، فإن استطعت أن تبغني نفقاً في

الأرض أو سُلماً في السماء فتأتيهم بأية..﴾ (الأنعام ٣٥).

وقد يحذف صدر جملة الجواب، وتدخل الفاء على ما يبقى منها: كقوله تعالى "ومن كفر فأمتعه قليلاً" (البقرة ١٢٦)، أي: فأنا أمتعه. وقوله: "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً" (الجن ١٤) أي: فهو لا يخاف.

وقد تحذف الفاء من جملة الجواب مع استيفائها الشروط لضرورة الشعر، كما ترى في قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثـلان
والتقدير: فـالله يشكرها.

* * *

ج - وقد يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، كقولك لصديقك: إن استطعت أن تزورني. أو: إن رأيت أن تسافر معي. أي: فافعل.

ويغني عن جواب الشرط شيئان، فيحذف لدلالة السياق عليه:

أ - إذا تقدم على أداة الشرط ما فيه معنى الجواب، مثل: ستجح إن درست.

ب - جواب القسم، وذلك إذا اجتمع هو والشرط في العبارة، مثل قول النابغة:

لئن كنت قد بلغت عني وشاية لمبلغك الواشي أغش وأكذب
فقوله: لمبلغك أغش. جواب القسم، أغنى عن ذكر جواب الشرط. ومثله قول ابن الزبير لمعاوية في مروان بن الحكم: "ولئن ملك أعنة خيل تنقاد له ليركبني منك طبقاً تخافه" وقوله بعد هلاك أخيه مصعب: "ولئن هلك مصعب، إن في آل الزبير منه خلفاً" ففي القول الأول أغنى جواب القسم (اليركبني) عن جواب الشرط، ولهذا لحقته نون التوكيد، وفي الثاني أتى قوله: إن في آل الزبير منه خلفاً. جوابه للقسم، ولهذا لم تقترن جملة بالفاء، ولو كان جوابه للشرط لوجب الاقتران، لأنها جملة اسمية.

د - قد يحذف الشرط والجواب معاً، مثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر. ومثل ذلك قول عامر بن الطفيل:

فإن سلمياً بني حرب فسلم وإن حرباً فقد شفي الغليل
٣ - فعلا الشرط والجواب:

لاحظنا في الأمثلة والشواهد السابقة أن جملة الشرط قد يكون فعلها مضارعاً، وقد يكون ماضياً، وكذلك جملة الجواب.

على أن ثمة تركيباً قليل الاستعمال في لغة العرب، وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لفظاً، وفعل الجواب ماضياً مجزوماً محلاً، كقول نهشل بن ضمرة:

ومدرك التل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من تلبهم منعاً
ومثله قول أعشى قيس:

وما يرد من جميع بعد فرقه وما يرد بعد من ذي فرقة جمعاً
وفي الأحاديث النبوية المروية ما يحمل هذه الظاهرة، كقوله (ص): "من يقيم ليلة القدر غفر له" وقول عائشة: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق".

وتركيب الجملة الشرطية يؤثر في إعرابهما أحياناً، فالأصل أن تكون الأداة الجازمة عاملة في فعلي الشرط والجواب، كما مر بنا في الشواهد والأمثلة، إلا أن هناك لغة قليلة جاء فيها فعل الشرط ماضياً، ولم يجزم المضارع الذي هو فعل الجواب، كقول زهير بن أبي سلمى.

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول: لا غائب مالي ولا حرم
ولكن اللغة الفصيحة الصحيحة هي جزم الجواب في مثل هذا التركيب، لأن معظم ما نجده من النصوص القديمة يحمل هذه الظاهرة، من ذلك قوله تعالى: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ» (الشورى ٢٠). وقوله: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا» (هود ١٥) ومن لغة الشعر قول الفرزدق:

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير

وقد يحذف صدر جملة الجواب، وتدخل الفاء على ما يبقى منها: كقوله تعالى "ومن كفر فأمتعه قليلاً" (البقرة ١٢٦)، أي: فأنا أمتعه. وقوله: "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً" (الجن ١٤) أي: فهو لا يخاف.

وقد تحذف الفاء من جملة الجواب مع استيفائها الشروط لضرورة الشعر، كما ترى في قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلالن والتقدير: فالحمد يشكرها.

* * *

ج - وقد يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، كقولك لصديقك: إن استطعت أن تزورني. أو: إن رأيت أن تسافر معي. أي: فافعل.

ويغني عن جواب الشرط شيئان، فيحذف لدلالة السياق عليه:

أ - إذا تقدم على أداة الشرط ما فيه معنى الجواب، مثل: ستجح إن درست.

ب - جواب القسم، وذلك إذا اجتمع هو والشرط في العبارة، مثل قول النابغة:

لئن كنت قد بلغت عني وشاية لمبلغك الواشي أغش وأكذب فقله: لمبلغك أغش. جواب القسم، أغنى عن ذكر جواب الشرط. ومثله قول ابن الزبير لمعاوية في مروان بن الحكم: "ولئن ملك أعنة خيل تنقاد له ليركبك منك طبقاً تخافه" وقوله بعد هلاك أخيه مصعب: "ولئن هلك مصعب، إن في آل الزبير منه خلفاً" ففي القول الأول أغنى جواب القسم (اليركب) عن جواب الشرط، ولهذا لحقته نون التوكيد، وفي الثاني أتى قوله: إن في آل الزبير منه خلفاً. جوابه للقسم، ولهذا لم تقترن جملة بالفاء، ولو كان جوابه للشرط لوجب الاقتران، لأنها جملة اسمية.

د - قد يحذف الشرط والجواب معاً، مثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر. ومثل ذلك قول عامر بن الطفيل:

فإن سلمياً بنى حرب فسلم وإن حرباً فقد شفي الغليل
٣ - فعلا الشرط والجواب:

لاحظنا في الأمثلة والشواهد السابقة أن جملة الشرط قد يكون فعلها مضارعاً، وقد يكون ماضياً، وكذلك جملة الجواب.

على أن ثمة تركيباً قليل الاستعمال في لغة العرب، وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لفظاً، وفعل الجواب ماضياً مجزوماً محلاً، كقول نهشل بن ضمرة:

ومدرك التل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من تلبهم منعاً
ومثله قول أعشى قيس:

وما يُرد من جميع بعد فرقه وما يُرد بعد من ذي فرقة جمعاً
وفي الأحاديث النبوية المروية ما يحمل هذه الظاهرة، كقوله (ص): "من يقيم ليلة القدر غفر له" وقول عائشة: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق".

وتركيب الجملة الشرطية يؤثر في إعرابهما أحياناً، فالأصل أن تكون الأداة الجازمة عاملة في فعلي الشرط والجواب، كما مر بنا في الشواهد والأمثلة، إلا أن هناك لغة قليلة جاء فيها فعل الشرط ماضياً، ولم يجزم المضارع الذي هو فعل الجواب، كقول زهير بن أبي سلمى.

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول: لا غائب مالي ولا حرم
ولكن اللغة الفصيحة الصحيحة هي جزم الجواب في مثل هذا التركيب، لأن معظم ما نجده من النصوص القديمة يحمل هذه الظاهرة، من ذلك قوله تعالى: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ» (الشورى ٢٠). وقوله: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا» (هود ١٥) ومن لغة الشعر قول الفرزدق:

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير

٣ - توابع فعلي الشرط والجواب

١ - تابع فعل الشرط:

يأتي فعل الشرط أحياناً متبوعاً، كأن يكون ما بعده تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو معطوفاً عليه، نقول: **إِنْ تَزُرَّنِي تَزُرَّنِي أَزُرُّكَ**. فالفعل **تَزُرَّنِي**، الثاني، تأكيد لفظي لفعل الشرط، ويجب جزمه، أما قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيَا تَلْمِمْ فِي دِيَارِنَا تَجْزُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجاً
ففيه قوله: **تَلْمِمْ**، بدل من فعل الشرط: **تَأْتِيَا**، ولهذا جُزِمَ تابعاً له. وانظر قول زهير:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيُخَلِّ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنِ عَنْهُ وَيُذَمِّمُ
فإنه جزم الفعل: **يُخَلِّ**، لأنه معطوف على فعل الشرط: **يَكُ**.

غير أنه يجوز نصب الفعل الواقع بعد الواو والفاء^١ في مثل هذا التركيب، وذلك بتقدير "أن"، وهذا على قلته وورد في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوهٍ وَلَا يَخْشَى ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْماً
فالفعل: **يَخْضَعُ**، هنا نصب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وبهذا يكون المعطوف مصدراً مؤولاً منه، ويكون المعطوف عليه مصدراً منتزِعاً من فعل الشرط، وتقديره: ومن يكن منه اقتراب وخضوع نُؤُوه.

أما العطف بـ **أو**، وثم، فلا يجوز فيه النصب، وإنما يصح بعدهما الجزم فقط، كقوله تعالى: **﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾** (البقرة ٢٨٥) فقد جزم الفعل: **تَخَفُوهُ**، كما رأيت. ونقول: **إِنْ تَأْتِيَا ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِيكَ**.

٣ - تابع جواب الشرط:

وكذلك الأمر في تابع الجواب، فإن كان تأكيداً لفظياً، أو بدلاً، فليس إلا الجزم كما في قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾** (الفرقان ٦٨).

^١ وزاد بعضهم: **أو**، وثم.

وعلى هذا يكون قول رويشد بن كثير الطائي ضرورة:

إِنْ تَذَنَّبُوا ثُمَّ يَأْتِيَنِي يَقِينُكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتَ

لأنه رفع الفعل المعطوف ولم يجزمه.

أما **إِنْ** كان التابع معطوفاً بالواو، أو الفاء، ففيه ثلاثة أوجه، هي: الجزم، والنصب، والرفع، أما الجزم فليس فيه ما يحتاج إلى توضيح، لأنه هو الوجه الذي يوافق مألوف اللغة وأصولها، كما في قول الحارث بن هشام المخزومي:

وَعَلِمْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ وَاحِداً أَقْتُلُ وَلَا يَضُرُّ عَدُوِي مَشْهَدِي
فأنت تراه جزم الفعل: **يَضُرُّ**، لأنه معطوف على جواب الشرط: **أَقْتُلُ**.

أما النصب والرفع فأقل منه، جاء في القرآن الكريم: **﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ..﴾** (البقرة ٢٨٥) فنحن نقرأ اليوم: **يَغْفِرْ**، بالرفع على الاستئناف، إلا أن بعض المقرئين قرأ بالنصب على إضمار "أن" وقرأ آخرون بالجزم عطفاً على جواب الشرط.

ومما روي مجزوماً ومرفوعاً ومنصوباً قول النابغة الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُوقَابُوسَ يَهْلِكُ رَيْيْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَمْسِيكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
وتأمل قوله تعالى: **﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ، فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ، إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ، أَوْ يُوقِنَ بِمَا كَسَبُوا، وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا، مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾** (الشورى ٣٣ - ٣٥) فقد عطف الفعل: **يُوقِنَ** بـ: **أو**، على جواب الشرط **فَجَزِمَ**، بالواو، فجزم أيضاً، ثم انتصب الفعل: **يَعْلَمَ**، بأن مضمرة بعد الواو.

٤ - الجزم بالطلب

قد يفهم معنى الشرط من سياق الكلام، وإن كان خالياً من أداة الشرط، ويظهر لك هذا في نوعين من الكلام:

١ - طلبي.

٢ - ما يشبه الطلبي.

أما الأول فما كان أمراً أو نهياً أو حضاً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً، كما في قوله تعالى: **﴿أَرْسِلْهُ مَعَا غَدَاً يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾** (يوسف ١٢)، فالفعل: **يَرْتَعُ** وقع

٣ - توابع فعلي الشرط والجواب

١ - تابع فعل الشرط:

يأتي فعل الشرط أحياناً متبوعاً، كأن يكون ما بعده تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو معطوفاً عليه، نقول: **إِنْ تَزُرَّنِي تَزُرَّنِي أَزُرُّكَ**. فالفعل **تَزُرَّنِي**، الثاني، تأكيد لفظي لفعل الشرط، ويجب جزمه، أما قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيَا تَلْمِمْ فِي دِيَارِنَا تَجْزُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجاً
ففيه قوله: **تَلْمِمْ**، بدل من فعل الشرط: **تَأْتِيَا**، ولهذا جُزِمَ تابعاً له. وانظر قول زهير:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيُخَلِّ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَنْغَنَ عَنْهُ وَيُذَمَّ
فإنه جزم. الفعل: **يُخَلِّ**، لأنه معطوف على فعل الشرط: **يَكُ**.

غير أنه يجوز نصب الفعل الواقع بعد الواو والفاء^١ في مثل هذا التركيب، وذلك بتقدير "أن"، وهذا على قلته وورد في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوهٍ وَلَا يَخْشَى ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْماً
فالفعل: **يَخْضَعُ**، هنا نصب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وبهذا يكون المعطوف مصدراً مؤولاً منه، ويكون المعطوف عليه مصدراً منتزِعاً من فعل الشرط، وتقديره: ومن يكن منه اقتراب وخضوع نُؤُوه.

أما العطف بـ **أو**، وثم، فلا يجوز فيه النصب، وإنما يصح بعدهما الجزم فقط، كقوله تعالى: **﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾** (البقرة ٢٨٥) فقد جزم الفعل: **تَخَفُوهُ**، كما رأيت. ونقول: **إِنْ تَأْتِيَا تَلْمِمْ** أعطيك.

٣ - تابع جواب الشرط:

وكذلك الأمر في تابع الجواب، فإن كان تأكيداً لفظياً، أو بدلاً، فليس إلا الجزم كما في قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾** (الفرقان ٦٨).

^١ وزاد بعضهم: **أو**، وثم.

وعلى هذا يكون قول رويشد بن كثير الطائي ضرورة:

إِنْ تَذَنَّبُوا ثُمَّ يَأْتِيَنِي يَفِيَّتُكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتَ

لأنه رفع الفعل المعطوف ولم يجزمه.

أما إن كان التابع معطوفاً بالواو، أو الفاء، ففيه ثلاثة أوجه، هي: الجزم، والنصب، والرفع، أما الجزم فليس فيه ما يحتاج إلى توضيح، لأنه هو الوجه الذي يوافق مألوف اللغة وأصولها، كما في قول الحارث بن هشام المخزومي:

وَعَلِمْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ وَاحِداً أَقَاتِلُ وَلَا يَضُرُّ عَدُوِي مَشْهَدِي
فأنت تراه جزم الفعل: **يَضُرُّ**، لأنه معطوف على جواب الشرط: **أَقَاتِلُ**.

أما النصب والرفع فأقل منه، جاء في القرآن الكريم: **﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ..﴾** (البقرة ٢٨٥) فنحن نقرأ اليوم: **يَغْفِرْ**، بالرفع على الاستئناف، إلا أن بعض المقرئين قرأ بالنصب على إضمار "أن" وقرأ آخرون بالجزم عطفاً على جواب الشرط.

ومما روي مجزوماً ومرفوعاً ومنصوباً قول النابغة الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُوقَابُوسَ يَهْلِكُ رَيْيْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَمْسِيكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
وتأمل قوله تعالى: **﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ، فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ، إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ، أَوْ يُوقِنُ بِمَا كَسَبُوا، وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا، مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾** (الشورى ٣٣ - ٣٥) فقد عطف الفعل: **يُوقِنُ** بـ: **أو**، على جواب الشرط **فَجَزِمَ**، بالواو، فجزم أيضاً، ثم انتصب الفعل: **يَعْلَمَ**، بأن مضمرة بعد الواو.

٤ - الجزم بالطلب

قد يفهم معنى الشرط من سياق الكلام، وإن كان خالياً من أداة الشرط، ويظهر لك هذا في نوعين من الكلام:

١ - طلبي.

٢ - ما يشبه الطلبي.

أما الأول فما كان أمراً أو نهياً أو حضاً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً، كما في قوله تعالى: **﴿أَرْسِلْهُ مَعَا غَدَاً يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾** (يوسف ١٢)، فالفعل: **يَرْتَعُ** وقع

بعد الأمر، وفي السياق معنى الشرط، فكأنه قال: إن ترسله معنا غداً يرتع ويلعب. ونقول: لا تؤذ الناس يحبوك. والمعنى: إلا تؤذ الناس يحبوك. ومن ذلك هذه الجمل: هلا سألته يُجِبْك. أين بيتك أُرُك. ليتة عندنا يحدثنا. ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً.

على أن هذا يكثر مع الأمر خاصة، وشواهد الفصيحة فوق أن يحاط بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم﴾ (يوسف ٩) وقوله: ﴿قاتلوهم يعذبهم الله﴾ (التوبة ١٤) وقوله: ﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾ (آل عمران ٣١)، وقول الأحنف بن قيس: (يا بني تميم تحابوا تجتمع كلمتكم، وتبادلوا تعتدل أموالكم).

وما ورد مع غير الأمر قليل جداً في شواهد اللغة الفصيحة، كقول عنتر:

هلا سألت الخيل يابنة مالك
إن كنت جاهلة بما لم تعلمي
يُخْبِرْك من شهد الواقعة أنني
أغشى الوغى وأعف عند المغنم
فقد جزم الفعل (يخبرك) لأنه جواب الطلب، وهو التحضيض: هلا سألت.

وواضح من هذه الشواهد أن معنى الشرط يجب أن يكون ظاهراً في العبارة، وإلا فإن الجزم غير واقع، نقول مثلاً: قل شعراً تصف به المعركة. فأنت هنا لا تشترط، إذ ليس قول الشعر شرطاً لوصف المعركة، ولذلك رفع المضارع: تصف.

أما الكلام الذي يشبه الطلبي فهو الذي يكون في ظاهره خبراً لا إنشَاء، ولكن معناه معنى الإنشاء، كقولهم: (اتقى الله امرؤ، وفعل خيراً، يُثَبْ عليه) فالفعل: اتقى، في ظاهره، خبري، أما معناه فإنشائي، فكأنه قال: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً يثب عليه.

* * *

تنبيهات:

الأول: قد يجزم الفعل المضارع لأن فيه معنى الأمر، كما ترى في قوله تعالى: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾ (الجاتية ١٤)، فالفعل: يغفروا، ليس جواباً للطلب، لأن الكلام يخلو من معنى الشرط، ولأن (يغفروا) مقول

القول: فكأنه قال: ليغفروا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ (إبراهيم ٣١)، والمعنى: ليقيموا الصلاة. ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقوله: نبك، ليس جواباً للطلب، لأن البكاء ليس متوقفاً على الوقوف، ولكن المعنى: لنبك^١.

الثاني: ورد في بعض النصوص أفعال مضارعة مجزومة بـ: إذا، الظرفية الشرطية، ولكن ذلك قليل لا يعدو الشواهد النادرة، ومن أجل ذلك لا يعتد بها ولا تبنى عليها قاعدة ما، من ذلك قول النمر بن تولب:

وإذا تُصَبِّك خصاصة فارحُ الغنى
وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب
وقول أُرطاة بن سُهية:

إذا لم تجده تنصرف لطياتها
من الأرض أو تأتي بألف فترتعي
ففي البيت الأول جزم فعل الشرط صراحة، وفي الثاني جزم جواب الشرط، ولكن الشاعر عاد فعطف عليه بالرفع: أو تأتي.

الثالث: قد تسبق (إن) الشرطية بواو، كقول أشجع السلمي:

وما أنا من رزء، وإن جل جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارح
ويعرب النحاة الواو في مثل هذا البيت معترضة، وإن، شرطية، ويعربها بعضهم عاطفة، ويقدرُون كلاماً معطوفاً عليه على هذا الشكل: ما أنا جازع من رزء إن لم يجل وإن جل.

أما البلاغيون فيزعمون أن الواو جالية، وإن، وصلية زائدة، وقد أخذ برأيهم المعاصرون، والصحيح ما ذهب إليه النحاة من حيث الصنعة النحوية، إذ لا تكون (إن) زائدة في مثل هذا الموضع، كما أنها هنا ذات معنى واضح، والزائد لا معنى له غير التوكيد^٢.

شواهد للتدريب

^١ قدر بعض النحاة في هذا لام الأمر، وجعله آخرون مجزوماً بالطلب.

^٢ انظر تفصيل ذلك في كتابنا: المنهل من علوم العربية ص ١٤٢ حاشية رقم ١.

بعد الأمر، وفي السياق معنى الشرط، فكأنه قال: إن ترسله معنا غداً يرتع ويلعب. ونقول: لا تؤذ الناس يحبوك. والمعنى: إلا تؤذ الناس يحبوك. ومن ذلك هذه الجمل: هلا سألته يُجِبْك. أين بيتك أُرُك. ليتة عندنا يحدثنا. ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً.

على أن هذا يكثر مع الأمر خاصة، وشواهد الفصيحة فوق أن يحاط بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم﴾ (يوسف ٩) وقوله: ﴿قاتلوهم يعذبهم الله﴾ (التوبة ١٤) وقوله: ﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾ (آل عمران ٣١)، وقول الأحنف بن قيس: (يا بني تميم تحابوا تجتمع كلمتكم، وتبادلوا تعتدل أموالكم).

وما ورد مع غير الأمر قليل جداً في شواهد اللغة الفصيحة، كقول عنتر:

هلا سألت الخيل يابنة مالك
إن كنت جاهلة بما لم تعلمي
يُخْبِرْك من شهد الواقعة أنني
أغشى الوغى وأعف عند المغنم
فقد جزم الفعل (يخبرك) لأنه جواب الطلب، وهو التحضيض: هلا سألت.

وواضح من هذه الشواهد أن معنى الشرط يجب أن يكون ظاهراً في العبارة، وإلا فإن الجزم غير واقع، نقول مثلاً: قل شعراً تصف به المعركة. فأنت هنا لاتشترط، إذ ليس قول الشعر شرطاً لوصف المعركة، ولذلك رفع المضارع: تصف.

أما الكلام الذي يشبه الطلبي فهو الذي يكون في ظاهره خبراً لا إنشاء، ولكن معناه معنى الإنشاء، كقولهم: (اتقى الله امرؤ، وفعل خيراً، يُثَبَّ عليه) فالفعل: اتقى، في ظاهره، خبري، أما معناه فإنشائي، فكأنه قال: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً يثب عليه.

* * *

تنبيهات:

الأول: قد يجزم الفعل المضارع لأن فيه معنى الأمر، كما ترى في قوله تعالى: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾ (الجاتية ١٤)، فالفعل: يغفروا، ليس جواباً للطلب، لأن الكلام يخلو من معنى الشرط، ولأن (يغفروا) مقول

القول: فكأنه قال: ليغفروا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ (إبراهيم ٣١)، والمعنى: ليقيموا الصلاة. ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقوله: نبك، ليس جواباً للطلب، لأن البكاء ليس متوقفاً على الوقوف، ولكن المعنى: لنبك^١.

الثاني: ورد في بعض النصوص أفعال مضارعة مجزومة بـ: إذا، الظرفية الشرطية، ولكن ذلك قليل لا يعدو الشواهد النادرة، ومن أجل ذلك لا يعتد بها ولا تبنى عليها قاعدة ما، من ذلك قول النمر بن تولى:

وإذا تُصَبِّك خصاصة فارحُ الغنى
وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب
وقول أُرطاة بن سُهية:

إذا لم تجده تنصرف لطياتها
من الأرض أو تأتي بألف فترتعي
ففي البيت الأول جزم فعل الشرط صراحة، وفي الثاني جزم جواب الشرط، ولكن الشاعر عاد فعطف عليه بالرفع: أو تأتي.

الثالث: قد تسبق (إن) الشرطية بـ: أو، كقول أشجع السلمي:

وما أنا من رزء، وإن جل جازعٌ
ولا بسرور بعد موتك فارح
ويعرب النحاة الواو في مثل هذا البيت معترضة، وإن، شرطية، ويعربها بعضهم عاطفة، ويقدرُون كلاماً معطوفاً عليه على هذا الشكل: ما أنا جازع من رزء إن لم يجل وإن جل.

أما البلاغيون فيزعمون أن الواو جالية، وإن، وصلية زائدة، وقد أخذ برأيهم المعاصرون، والصحيح ما ذهب إليه النحاة من حيث الصنعة النحوية، إذ لا تكون (إن) زائدة في مثل هذا الموضع، كما أنها هنا ذات معنى واضح، والزائد لا معنى له غير التوكيد^٢.

شواهد للتدريب

^١ قدر بعض النحاة في هذا لام الأمر، وجعله آخرون مجزوماً بالطلب.

^٢ انظر تفصيل ذلك في كتابنا: المنهل من علوم العربية ص ١٤٢ حاشية رقم ١.

١ - «إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح، وإن تنتهوا فهو خير لكم، وإن تعودوا نعد» (الأنفال: ١٢٩)

٢ - «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه» (آل عمران ١١٥).

٣ - قال العباس بن مرداس:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس
٤ - قال لبيد بن ربيعة:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلاً مركبها تحت رجلك شاجر
٥ - قال جرير:

إما ثويت مقيماً فوق رابية فقد مضت لك أيام لها غرر

نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع لفظاً أو تقديرًا بواحدة من أدوات أربع، هي: أن، وكي، ولن، وإذن. نحو: لن يذهب الحر، وأميل إلى أن تغادري المدينة، ويجب أن نبذل ما نستطيع كي يبقى العلم في مأمن من الابتذال. فعلامة النصب في: يذهب، ظاهرة، وهي الفتحة، والعلامة في: تغادري، حذف النون، أما في الفعل: يبقى، فعلامة النصب مقدرة على الألف، لأنها يتعذر ظهورها نطقاً.

١ - الكلام على أدوات النصب

١ - أن:

هي أهم الأدوات الناصبة، وتبدو أهميتها في قدرتها على نصب المضارع ظاهرة ومضمرة ولذلك يسميها النحاة أم الباب.

وهي حرف مصدري يسبك منه ومن الفعل بعده مصدر ذو محل إعرابي، قد يكون رفعا، مثل: «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله» (الحديد ١٦) فالمصدر، هنا فاعل والتقدير: ألم يأن لهم خشوع قلوبهم. ومثله قول العرب: "أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه" أي سماعك، فهو هنا مبتدأ، وقد يكون المحل نصبا، كقوله تعالى: «نخشى أن تصيبنا دائرة» (المائدة ٥٢) أي نخشى إصابة دائرة إيانا. وقد يكون جراً، مثل: أميل إلى أن أذهب. أي: إلى الذهاب.

وتدل (أن) على المستقبل، ولذلك تشير إلى أن الفعل بعدها لم يثبت، ولم يقع، وعلى هذا لا تجدها مسبوقة بأفعال تدل على اليقين، لئلا يتناقض القول، وأكثر ما تقع بعد أفعال تدل على الرجاء، والخوف، والرغبة، وما شابهها، كما مر في الأمثلة المتقدمة، وقد تقع - وهذا قليل - بعد أفعال الظن والرجحان حين ترجع إلى معان

يزعم بعض النحاة أنها قد تجزم المضارع ويحتجون بقول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب

ونقلوا ذلك عن بني صباح من ضبة، وزعم آخرون أنه قد يرفع المضارع بعدما واحتجوا بقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة) البقرة ٢٣٣.

١ - «إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح، وإن تنتهوا فهو خير لكم، وإن تعودوا نعد» (الأنفال: ١٢٩)

٢ - «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه» (آل عمران ١١٥).

٣ - قال العباس بن مرداس:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس
٤ - قال لبيد بن ربيعة:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلاً مركبها تحت رجلك شاجر
٥ - قال جرير:

إما ثويت مقيماً فوق رابية فقد مضت لك أيام لها غرر

نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع لفظاً أو تقديرًا بواحدة من أدوات أربع، هي: أن، وكي، ولن، وإذن. نحو: لن يذهب الحر، وأميل إلى أن تغادري المدينة، ويجب أن نبذل ما نستطيع كي يبقى العلم في مأمن من الابتذال. فعلامة النصب في: يذهب، ظاهرة، وهي الفتحة، والعلامة في: تغادري، حذف النون، أما في الفعل: يبقى، فعلامة النصب مقدرة على الألف، لأنها يتعذر ظهورها نطقاً.

١ - الكلام على أدوات النصب

١ - أن:

هي أهم الأدوات الناصبة، وتبدو أهميتها في قدرتها على نصب المضارع ظاهرة ومضمرة ولذلك يسميها النحاة أم الباب.

وهي حرف مصدري يسبك منه ومن الفعل بعده مصدر ذو محل إعرابي، قد يكون رفعا، مثل: «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله» (الحديد ١٦) فالمصدر، هنا فاعل والتقدير: ألم يأن لهم خشوع قلوبهم. ومثله قول العرب: "أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه" أي سماعك، فهو هنا مبتدأ، وقد يكون المحل نصبا، كقوله تعالى: «نخشى أن تصيبنا دائرة» (المائدة ٥٢) أي نخشى إصابة دائرة إيانا. وقد يكون جراً، مثل: أميل إلى أن أذهب. أي: إلى الذهاب.

وتدل (أن) على المستقبل، ولذلك تشير إلى أن الفعل بعدها لم يثبت، ولم يقع، وعلى هذا لا تجدها مسبوقة بأفعال تدل على اليقين، لئلا يتناقض القول، وأكثر ما تقع بعد أفعال تدل على الرجاء، والخوف، والرغبة، وما شابهها، كما مر في الأمثلة المتقدمة، وقد تقع - وهذا قليل - بعد أفعال الظن والرجحان حين ترجع إلى معان

يزعم بعض النحاة أنها قد تجزم المضارع ويحتجون بقول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب

ونقلوا ذلك عن بني صباح من ضبة، وزعم آخرون أنه قد يرفع المضارع بعدما واحتجوا بقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة) البقرة ٢٣٣.

الخوف والرجاء، كقوله تعالى: ﴿أَحْسِبْ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ (العنكبوت ٢)، وقوله: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ (القيامة ٢٥)، وقوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة ٧١).

وقد تقع في أول الكلام غير مسبوقه بشيء، كالمثل المشهور: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ١٨٤) وقوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة ٢٣٧).

٢ - كي:

وهذا حرف مصدري أيضاً، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للمستقبل، ولكنه في بعض الأحيان يقع في تراكيب شعرية لا يعرب فيها إلا حرف جر، كاللام، وذلك إذا ذكرت بعده "أن" الناصبة، كقول جميل بثينة أو حسان: فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا أو ذكرت بعده اللام التي للتعليل، كقول ابن قيس الرقيات:

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ
وحين تكون حرف نصب - وهو الكثير الشائع - يكون المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها في محل جر باللام، ظاهرة أو مقدره، مثل: جئت لكي أراك. والتقدير: جئت لرؤيتك. وكذلك يكون التقدير إذا قلت: جئت كي أراك.

٣ - لن:

هي حرف نفي ونصب واستقبال، وقد مر بنا الحديث عنها في أزمنة الفعل، ومن شواهدا ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِسْيَا﴾ (مريم ٢٦)، ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ (البقرة ٩٥).^١

٤ - إذن:

هي حرف جواب وجزاء واستقبال، ولكنها ليست أصلية في نصب المضارع، لأنها حرف غير مختص، إذ تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، ومن أجل ذلك لا تقوى على نصب المضارع إلا بشروط ثلاثة:

١ - أن تكون في صدر الجملة. وهذا يعني أنها لا تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط، أو بقسم، يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، ولا يعني أنها يجب أن تقع في بداية كلام جديد غير مسبوق بشيء، وهذا يوضحه لك ما يلي من أمثلة:

١ - سأزورك. إذن أفرح بلقائك

فالكلام هنا محاوره بين اثنين، قال الأول: سأزورك، فأجابه الثاني: إذن أفرح بلقائك. وبهذا وقعت "إذن" في صدر الجملة، ولم تسبق بشيء يطلب ما بعدها جزءاً منه.

٢ - لئن عدت إلي إذا لا أستاذ من عودتك

"إذن" هنا لم تعمل، لأنها سبقت بقسم: "لئن عدت" وهو يطلب ما بعدها جواباً له، ومن أجل ذلك رفع المضارع ولم ينصب.

٣ - إن تتخل عن العمل، فأنت إذا لا تشعر بالتبعة.

وكذلك لم تعمل هنا، لأنها سبقت بمبتدأ، وما بعدها خبره.

٢ - والشرط الثاني لعمل إذن هو أن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وهذا واضح في الأمثلة السابقة.

٣ - أما الشرط الثالث فهو ألا يفصل بينها وبين الفعل المضارع إلا ما يلي:

- القسم: مثل: إذن والله أفرح بلقائك.

- النداء: مثل: إذن ياخالد أفرح بلقائك.

- لا: مثل: إذن لا أخرج من البيت.

٢ - نصب المضارع بـ "أن" مضمرة

قلنا: إن "أن" أم أدوات النصب، وتفوقهن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، وقد استوفينا الحديث عنها فيما سبق، والكلام هنا على الأدوات التي تضمّر بعدها "أن"، وتنصب المضارع، غير أن إضمارها جائز مرة، وواجب مرة أخرى.

^١ وقد جزم بما بعض الشعراء مضطرين كقول كثير عزة:

أباي سبا يا عز ما كنتُ عنديكم فلن يحلّ للعيتين بعدك منظرٌ

وزاد أحدهم جواز الفضل بشبه الجملة، أي بالظرف، والجار والمجرور.

الخوف والرجاء، كقوله تعالى: ﴿أَحْسِبْ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ (العنكبوت ٢)، وقوله: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ (القيامة ٢٥)، وقوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة ٧١).

وقد تقع في أول الكلام غير مسبوقه بشيء، كالمثل المشهور: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ١٨٤) وقوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة ٢٣٧).

٢ - كي:

وهذا حرف مصدري أيضاً، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للمستقبل، ولكنه في بعض الأحيان يقع في تراكيب شعرية لا يعرب فيها إلا حرف جر، كاللام، وذلك إذا ذكرت بعده "أن" الناصبة، كقول جميل بثينة أو حسان: فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا أو ذكرت بعده اللام التي للتعليل، كقول ابن قيس الرقيات:

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ
وحين تكون حرف نصب - وهو الكثير الشائع - يكون المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها في محل جر باللام، ظاهرة أو مقدره، مثل: جئت لكي أراك. والتقدير: جئت لرؤيتك. وكذلك يكون التقدير إذا قلت: جئت كي أراك.

٣ - لن:

هي حرف نفي ونصب واستقبال، وقد مر بنا الحديث عنها في أزمنة الفعل، ومن شواهدا ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِسْيَا﴾ (مريم ٢٦)، ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ (البقرة ٩٥).^١

٤ - إذن:

هي حرف جواب وجزاء واستقبال، ولكنها ليست أصلية في نصب المضارع، لأنها حرف غير مختص، إذ تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، ومن أجل ذلك لا تقوى على نصب المضارع إلا بشروط ثلاثة:

١ - أن تكون في صدر الجملة. وهذا يعني أنها لا تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط، أو بقسم، يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، ولا يعني أنها يجب أن تقع في بداية كلام جديد غير مسبوق بشيء، وهذا يوضحه لك ما يلي من أمثلة:

١ - سأزورك. إذن أفرح بلقائك

فالكلام هنا محاورة بين اثنين، قال الأول: سأزورك، فأجابه الثاني: إذن أفرح بلقائك. وبهذا وقعت "إذن" في صدر الجملة، ولم تسبق بشيء يطلب ما بعدها جزءاً منه.

٢ - لئن عدت إلي إذا لا أستاذ من عودتك

"إذن" هنا لم تعمل، لأنها سبقت بقسم: "لئن عدت" وهو يطلب ما بعدها جواباً له، ومن أجل ذلك رفع المضارع ولم ينصب.

٣ - إن تتخل عن العمل، فأنت إذا لا تشعر بالتبعة.

وكذلك لم تعمل هنا، لأنها سبقت بمبتدأ، وما بعدها خبره.

٢ - والشرط الثاني لعمل إذن هو أن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وهذا واضح في الأمثلة السابقة.

٣ - أما الشرط الثالث فهو ألا يفصل بينها وبين الفعل المضارع إلا ما يلي:

- القسم: مثل: إذن والله أفرح بلقائك.

- النداء: مثل: إذن ياخالد أفرح بلقائك.

- لا: مثل: إذن لا أخرج من البيت.

٢ - نصب المضارع بـ "أن" مضمرة

قلنا: إن "أن" أم أدوات النصب، وتفوقهن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، وقد استوفينا الحديث عنها فيما سبق، والكلام هنا على الأدوات التي تضمّر بعدها "أن"، وتنصب المضارع، غير أن إضمارها جائز مرة، وواجب مرة أخرى.

^١ وقد جزم بما بعض الشعراء مضطرين كقول كثير عزة:

أباي سبا يا عز ما كنتُ عندكم فلن يحلّ للعيتين بعدك منظرٌ

وزاد أحدهم جواز الفضل بشبه الجملة، أي بالظرف، والجار والمجرور.

أ - نصبه بـ " أن " مضمرة جوازاً:

— بعد لام التعليل:

وتسمى أحياناً لام (كي)، ولام العاقبة، كقولك: دخلت الحانوت لأشتري ما يلزمي. فاللام هنا لام التعليل، أو لام كي، لأنها تعلل الحدث الذي سبقها، وقد أضمرت بعدها "أن" جوازاً، ولنا أن نظهرها إذا شئنا، كما تجد في قوله تعالى: «وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ» (الزمر ١٢)، إلا أن هذا نادر جداً، حتى إن بعض النحويين ظن أنه لم يأت في القرآن^١، هذا إذا كان الفعل غير مقرون بـ "لا" النافية أو الزائدة، أما إذا قرن بها فمن الواجب إظهار (أن) وفي قوله تعالى: «لَئِنْ يَكُنْ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ» صوتية، كما ترى في قوله تعالى: «لَئِنْ يَكُنْ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ» (الحديد ٢٩) فـ "لا" في الآية الأولى نافية، وهي في الثانية زائدة.

أما قوله تعالى «فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» (القصص ٨)، فاللام فيه ليست للتعليل، لأن آل فرعون لم يلتقطوه من أجل أن يكون لهم عدو، ولكنه صار كذلك بعد التقاطهم إياه ونتيجة له، وهذه تسمى لام العاقبة، ومثلها قولك: دخل البيت ليرى ثعباناً هائلاً، أي رأى الثعبان بعد دخوله البيت.

ولام التعليل، أو العاقبة، حرف جر، ومجروره هو المصدر المؤول الذي يسبك من "أن" والفعل الذي بعدها، ويتعلق الجار والمجرور بالفعل الذي يعلله، نحو: جئت لأراك. فاللام حرف جر وتعليل، والمصدر المؤول في محل جر باللام، يتعلق بالفعل: جئت وجملة "أراك" صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

— بعد أحرف العطف:

وهي الواو والفاء وثم وأو، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعدها، وكان العطف على اسم جامد غير مشتق، وغالباً ما يكون مصدرأ صريحاً، وقد يكون غير ذلك، كقول ميسون:

ولبسُ عباءةٍ وتقرُّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ
فالفعل: تقر، وقع بعد حرف العطف، وهو الواو، والعطف على اسم جامد هو

المصدر: لبس. ولذلك انتصب بأن مضمرة جوازاً، أما المعطوف فهو المصدر المؤول منها ومن الفعل، والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني أحب إلي..

ومثله قول أنس بن مذركة الخثعمي:

إنني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضربُ لما عافتِ البقرُ
فكأنه قال: قتلي سليكاً ثم عقلي إياه. ومثله أيضاً قول الشاعر:

لولا توقُّعُ معترٍ فأرضيةٌ ما كنتُ أوثرُ إتراباً على تربِ
أي لولا توقع معتر فأرضاه. ومنه قوله تعالى: «وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولاً» (الشورى ٥١)، فالفعل: يرسل، منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد (أو) لأن المصدر المؤول بعدها معطوف على المصدر الصريح: وحياً.

في هذه الشواهد كان المعطوف عليه اسماً جامداً، هو المصدر الصريح، وفي بعض الأحيان نجد المعطوف عليه غير مصدر، كما ترى في قول الشاعر:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزّةٍ وألٌ سبيحٍ، أو أسوءك علقماً
فالفعل: أسوءك، منصوب بأن مضمرة، والمعطوف عليه هو: رجال، والتقدير: ولولا رجال والإساءة إليك، لفعلت كذا وكذا.

والاستتار هنا جائز — كما قلنا — لا واجب، فقد ظهرت (أن) في بعض النصوص، على غرار ما تجد في قول أبي ذؤيب:

وقال ما شيهمُ سيّانٍ سيركمُ وأن تقيموا به واغبرتِ السوحُ
وفي قول جرير:

أباهل ما أحببتُ قتلَ ابنِ مسلمٍ ولا أن تروعوا قومكم بالمظالم
ب — نصبه بـ "أن" مضمرة وجوباً:

تضمّر "أن" وجوباً بعد خمسة أحرف، اثنتان منها جاران، هما: لام الجسود، وحتى، وثلاثة عاطفة، هي: فاء السببية، وواو المعية، وأو.

المعتر: الفقير الذي يطلب المعروف. والإتراب: مصدر للفعل: أترب، أي استغنى، والترب: العوز والفقر.

^١ هو ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٢٨٧

أ - نصبه بـ " أن " مضمرة جوازاً:

— بعد لام التعليل:

وتسمى أحياناً لام (كي)، ولام العاقبة، كقولك: دخلت الحانوت لأشتري ما يلزمي. فاللام هنا لام التعليل، أو لام كي، لأنها تعلل الحدث الذي سبقها، وقد أضمرت بعدها "أن" جوازاً، ولنا أن نظهرها إذا شئنا، كما تجد في قوله تعالى: «وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ» (الزمر ١٢)، إلا أن هذا نادر جداً، حتى إن بعض النحويين ظن أنه لم يأت في القرآن^١، هذا إذا كان الفعل غير مقرون بـ "لا" النافية أو الزائدة، أما إذا قرن بها فمن الواجب إظهار (أن) وفي قوله تعالى: «لَئِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ» صوتية، كما ترى في قوله تعالى: «لَئِلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ» (الحديد ٢٩) فـ "لا" في الآية الأولى نافية، وهي في الثانية زائدة.

أما قوله تعالى «فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» (القصص ٨)، فاللام فيه ليست للتعليل، لأن آل فرعون لم يلتقطوه من أجل أن يكون لهم عدواً، ولكنه صار كذلك بعد التقاطهم إياه ونتيجة له، وهذه تسمى لام العاقبة، ومثلها قولك: دخل البيت ليرى ثعباناً هائلاً، أي رأى الثعبان بعد دخوله البيت.

ولام التعليل، أو العاقبة، حرف جر، ومجروره هو المصدر المؤول الذي يسبك من "أن" والفعل الذي بعدها، ويتعلق الجار والمجرور بالفعل الذي يعلله، نحو: جئت لأراك. فاللام حرف جر وتعليل، والمصدر المؤول في محل جر باللام، يتعلق بالفعل: جئت وجملة "أراك" صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

— بعد أحرف العطف:

وهي الواو والفاء وثم وأو، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعدها، وكان العطف على اسم جامد غير مشتق، وغالباً ما يكون مصدرأ صريحاً، وقد يكون غير ذلك، كقول ميسون:

ولبسُ عباءةٍ وتقرُّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ
فالفعل: تقر، وقع بعد حرف العطف، وهو الواو، والعطف على اسم جامد هو

المصدر: لبس. ولذلك انتصب بأن مضمرة جوازاً، أما المعطوف فهو المصدر المؤول منها ومن الفعل، والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني أحب إلي..

ومثله قول أنس بن مذركة الخثعمي:

إنني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضربُ لما عافتِ البقرُ
فكأنه قال: قتلي سليكاً ثم عقلي إياه. ومثله أيضاً قول الشاعر:

لولا توقُّعُ معترٍ فأرضيةٌ ما كنتُ أوثرُ إتراباً على تربِ
أي لولا توقع معتر فأرضاه. ومنه قوله تعالى: «وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولاً» (الشورى ٥١)، فالفعل: يرسل، منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد (أو) لأن المصدر المؤول بعدها معطوف على المصدر الصريح: وحياً.

في هذه الشواهد كان المعطوف عليه اسماً جامداً، هو المصدر الصريح، وفي بعض الأحيان نجد المعطوف عليه غير مصدر، كما ترى في قول الشاعر:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزّةٍ وألٌ سبيعٍ، أو أسوءك علقماً
فالفعل: أسوءك، منصوب بأن مضمرة، والمعطوف عليه هو: رجال، والتقدير: ولولا رجال والإساءة إليك، لفعلت كذا وكذا.

والاستتار هنا جائز — كما قلنا — لا واجب، فقد ظهرت (أن) في بعض النصوص، على غرار ما تجد في قول أبي ذؤيب:

وقال ما شيهمُ سيّانٍ سيركمُ وأن تقيموا به واغبرتِ السوحُ
وفي قول جرير:

أباهل ما أحببتُ قتلَ ابنِ مسلمٍ ولا أن تروعوا قومكم بالمظالم
ب — نصبه بـ "أن" مضمرة وجوباً:

تضمّر "أن" وجوباً بعد خمسة أحرف، اثنتان منها جاران، هما: لام الجسود، وحتى، وثلاثة عاطفة، هي: فاء السببية، وواو المعية، وأو.

المعتر: الفقير الذي يطلب المعروف. والإتراب: مصدر للفعل: أترب، أي استغنى، والترب: العوز والفقر.

^١ هو ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٢٨٧

١ - بعد لام الجحود:

هي حرف جر، مجروره المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة وجوباً والفعل بعدها، ويسبق بفعل كون منفي بـ : "ما"، أو "لم"، مثل: ما كنت لأكذب، ولم يكن سعيد ليخون. والجار والمجرور يعلقان بخبر الفعل الناقص، والجملة صلة موصول حرفي، كما مر بنا في لام التعليل .

٢ - حتى:

و "حتى" في هذا الموضع حرف جر، ومجرورها المصدر المؤول، وتتعلق بالفعل الذي تكون غاية له، ولها هنا أجد معان ثلاثة:

— إلى أن: نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه ٩١) وقول تأبط شراً:

سَدَّدْ خَلَاكَ مِنْ مَالٍ تَجْمَعُ حَتَّى تَلْقَى الَّذِي كُلُّ امْرِئٍ لاقى — إلا أن: كما ترى في قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً حَتَّى تجودَ وما لديك قليل أي: إلا أن تجود.

— التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُوكُمْ حَتَّى يَرُدَّكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ (البقرة ٢١٧)، أي: ليردوكم.

ويشترط في الفعل المضارع بعدها أن يكون للمستقبل، كما هو واضح في الأمثلة المتقدمة، وإذا فقد هذه الدلالة رفع ولم ينصب، نحو قول حسان بن ثابت:

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كَلْبُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
فالفعل: تهر، إنما يعبر عن عادة ألفها كلاب هؤلاء الكرماء، وليس حدثاً طارئاً سيقع في المستقبل، ولهذا رفع، ولم تنصبه (أن) مضمرة وجوباً. ومثله قول ذي الرمة:

لَمَنْ طَلَلْ عَافٍ بُوْهَبِينَ رَاوَحَتْ بِهِ الْهَوَجُ حَتَّى مَا تَبَيَّنَ دَوَائِرُهُ
فقوله: تبين، لم ينصب بأن مضمرة، لأن الطلل الذي راوحته هوج الرياح بدا للشاعر في زمن التكلم خافية دوائره، وإذا، فالفعل المضارع "تبين" لا يدل على المستقبل، بل على الحال، ولهذا كانت "حتى" حرف ابتداء، وليست حرف جر.

على أنه قد يكون الفعل دالاً على المستقبل إذا قرن إلى حدث مذكور، لا إلى زمن التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرُّسُلُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ...﴾ (البقرة ٢١٤). فالفعل: يقول، وقع بعد حصول البأساء والضراء والزلزلة، ولكنه لم يقع بعد زمن التكلم، أو في زمنه. وفي هذه الحال يجوز رفع المضارع، ونصبه.

٣ - بعد فاء السببية:

فاء السببية حرف عطف، تعطف المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة والفعل بعدها، على مصدر منتزع من الفعل الذي قبلها، نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه ٨١)، وتقدير الكلام: لا يكن منكم طغيان فحل غضب مني.

وفاء السببية تدخل على جواب الطلب الذي تحدثنا عنه في الجوازم، فتنصبه، ولو حذفت لجزم الفعل، لاحظ الأمثلة الآتية:

— لا تتكاسل فتتجح لا تتكاسل تتجح إلا تتكاسل تتجح.

— ليت هنا فيحدثنا ليت هنا يحدثنا إن يكن هنا يحدثنا.

— هل تدرس فتتجح هل تدرس تتجح إن تدرس تتجح.

وهكذا بقية أنواع الطلب، كالأمر والحض والعرض، إلى جانب ما مثلنا به من ضروب الطلب الأخرى، كالنهي والتمني والاستفهام.

ويزيد هنا النفي مع الجملة الخبرية، كقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي الرُّؤُوسِ الْأَعَاظِمِ

وكقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ (فاطر ٣٦).

^١ قد يحذف فعل الكون للضرورة الشعرية، للدلالة السياق عليه، كقول عمرو بن معد يكرب:

فَمَا جَمَعَ لِيغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مَقَاوِمَةً، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

والتقدير: ما كان جمع ليغلب.

١ - بعد لام الجحود:

هي حرف جر، مجروره المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة وجوباً والفعل بعدها، ويسبق بفعل كون منفي بـ : "ما"، أو "لم"، مثل: ما كنت لأكذب، ولم يكن سعيد ليخون. والجار والمجرور يعلقان بخبر الفعل الناقص، والجملة صلة موصول حرفي، كما مر بنا في لام التعليل .

٢ - حتى:

و "حتى" في هذا الموضع حرف جر، ومجرورها المصدر المؤول، وتتعلق بالفعل الذي تكون غاية له، ولها هنا أجد معان ثلاثة:

— إلى أن: نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه ٩١) وقول تأبط شراً:

سَدَّدْ خَلَاكَ مِنْ مَالٍ تَجْمَعُ حَتَّى تَلْقَى الَّذِي كُلُّ امْرِئٍ لاقى — إلا أن: كما ترى في قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً حَتَّى تجودَ وما لديك قليل أي: إلا أن تجود.

— التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُوكُمْ حَتَّى يَرُدَّكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ (البقرة ٢١٧)، أي: ليردوكم.

ويشترط في الفعل المضارع بعدها أن يكون للمستقبل، كما هو واضح في الأمثلة المتقدمة، وإذا فقد هذه الدلالة رفع ولم ينصب، نحو قول حسان بن ثابت:

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كَلْبُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
فالفعل: تهر، إنما يعبر عن عادة ألفها كلاب هؤلاء الكرماء، وليس حدثاً طارئاً سيقع في المستقبل، ولهذا رفع، ولم تنصبه (أن) مضمرة وجوباً. ومثله قول ذي الرمة:

لمن طلل عاف بوهبين راوحت به الهوج حتى ما تبين دوائره
فقوله: تبين، لم ينصب بأن مضمرة، لأن الطلل الذي راوحته هوج الرياح بدا للشاعر في زمن التكلم خافية دوائره، وإذا، فالفعل المضارع "تبين" لا يدل على المستقبل، بل على الحال، ولهذا كانت "حتى" حرف ابتداء، وليست حرف جر.

على أنه قد يكون الفعل دالاً على المستقبل إذا قرن إلى حدث مذكور، لا إلى زمن التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرُّسُلُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ...﴾ (البقرة ٢١٤). فالفعل: يقول، وقع بعد حصول البأساء والضراء والزلزلة، ولكنه لم يقع بعد زمن التكلم، أو في زمنه. وفي هذه الحال يجوز رفع المضارع، ونصبه.

٣ - بعد فاء السببية:

فاء السببية حرف عطف، تعطف المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة والفعل بعدها، على مصدر منتزع من الفعل الذي قبلها، نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه ٨١)، وتقدير الكلام: لا يكن منكم طغيان فحل غضب مني.

وفاء السببية تدخل على جواب الطلب الذي تحدثنا عنه في الجوازم، فتنصبه، ولو حذفت لجزم الفعل، لاحظ الأمثلة الآتية:

— لا تتكاسل فتتجح لا تتكاسل تتجح إلا تتكاسل تتجح.

— ليت هنا فيحدثنا ليت هنا يحدثنا إن يكن هنا يحدثنا.

— هل تدرس فتتجح هل تدرس تتجح إن تدرس تتجح.

وهكذا بقية أنواع الطلب، كالأمر والحض والعرض، إلى جانب ما مثلنا به من ضروب الطلب الأخرى، كالنهي والتمني والاستفهام.

ويزيد هنا النفي مع الجملة الخبرية، كقول الفرزدق:

ما أنت من قيس فتتجح دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم

وكقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ (فاطر ٣٦).

^١ قد يحذف فعل الكون للضرورة الشعرية، للدلالة السياق عليه، كقول عمرو بن معد يكرب:

فَمَا جَمَعَ لِيغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مَقَاوِمَةً، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

والتقدير: ما كان جمع ليغلب.

وإذا خلا الكلام من معنى الشرط والطلب — كما وضعنا — كانت الفاء استئنافية ، والمضارع بعدها مرفوعاً على الاستئناف، كقول جميل بثينة:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق^١
فالفعل: ينطق، هنا مرفوع، لأن الشاعر لا يجعل نطق الربع متوقفاً على السؤال، ولا نستطيع أن نجعل العبارة شرطاً وجواباً، أو طلباً وجواب طلب، أي لا يمكن أن نصوغ الجملة على الشكل الآتي:

إن تسأله ينطق أسأله ينطق

ولو فعلنا هذا لخرجنا بالكلام عن المعنى الذي يريده الشاعر، فهو يحث نفسه على سؤال الربع، ولكنه صاغ الكلام بجملة استفهامية، ثم أخبر نفسه بأن الربع مما ينطق ويتكلم، ففي بقاياه ما يوحي بالحديث الذي تريد.

وعلى هذا قرئت الآية: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾ (النساء ٧٣) بنصب الفعل: أفوز، ورفع، ولكل معنى مختلف، أما قراءة الرفع فتجعل الفوز معطوفاً على (الكون) معهم، فكأنه قال: يا ليتني كنت معهم، ويا ليتني أفوز فوزاً عظيماً. أما قراءة النصب فإنها تجعل الفوز متوقفاً على كون المتكلم معهم، ويمكن أن تصاغ على الشكل الشرطي الآتي: إن أكن معهم أفوز.

٤ — بعد واو المعية:

وهذه أيضاً حرف عطفن كفاء السببية، ويشترط فيها ما اشترط في مثلتها من تقدم جملة طلبية أو منفية عليها، ولكنها تختلف عنها من حيث المعنى، فإذا قلت: لا تدرس وتستمع إلى المذيع. فأنت لا تطلب من المخاطب هنا أن يكف عن الدرس، أو أن يكف عن الاستماع، وإنما تطلب منه ألا يقوم بالعملين في وقت واحد، وكذلك لو قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. فأنت لا تنهيه عن أكل السمك ولا عن شرب اللبن، ولكنك تنهيه عن الجمع بينهما في وقت واحد، ومثل هذا قول الأخطل:

لا تنه عنه خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

٥ — بعد أو:

هي حرف عطف كأختيها السابقتين، وهي مثلها تعطف المصدر المؤول على مصدر منتزع من الفعل السابق، أما معناها فقد يكون (إلى أن)، أو: حتى، كقول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر
وقد يكون: إلا أن، كقول يزيد بن الخدق:

لن تجمعوا ودي ومعتبتي أو يجمع السيفان في غمد
وقول زياد الأعجم:

وكنيت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما^١
٣ — إضمار "أن" في غير هذه المواضع

قد تضر (أن) من غير أن تكون مسبوقة بحرف عطف، أو حرف جر، وفي هذه الحال يرفع الفعل المضارع، كما في الأمثلة الآتية:

مره أن يحفر البئر. مره يحفر البئر.

خذه قبل أن يأخذك. خذه قبل يأخذك.

أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

ومن الفصيح الذي يؤيد هذا ما جاء في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللاتمي أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
برفع: أحضر، لسقوط (أن) قبلها، ووجه الآية القرآنية الآتية مثل هذا التوجيه: ﴿قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾ (الزمر ٦٤). أي: تأمروني بأن أعبد. ثم حذفت: أن، فرفع بعدها.

على أنه روي بيت طرفة بنصب: أحضر، وكذلك روي المثل العربي بنصب: تسمع، بيد أن الرواية الصحيحة الثابتة هي الرفع.

شواهد للتدريب

^١ كذا روى النحويون البيت، بنصب: تستقيم، وهو من قصيدة مضمومة الروي يكثر فيها الأقواء، انظر: شرح أبيات اللغدادى ٧١/٢

وقد تكون عاطفة كما سترى بعد قليل في الآية: ليتني كنت معهم.. السملق: الأرض التي لا تبت شيعاً، أو المستوية الخالية.

وإذا خلا الكلام من معنى الشرط والطلب — كما وضعنا — كانت الفاء استئنافية ، والمضارع بعدها مرفوعاً على الاستئناف، كقول جميل بثينة:

ألم تسأل الربيع القوَّاءَ فينطقُ وهل تخبرنك اليومَ ببداء سملقُ
فالفعل: ينطق، هنا مرفوع، لأن الشاعر لا يجعل نطق الربيع متوقفاً على السؤال، ولا نستطيع أن نجعل العبارة شرطاً وجواباً، أو طلباً وجواب طلب، أي لا يمكن أن نصوغ الجملة على الشكل الآتي:

إن تسأله ينطقُ أسأله ينطقُ

ولو فعلنا هذا لخرجنا بالكلام عن المعنى الذي يريده الشاعر، فهو يحث نفسه على سؤال الربيع، ولكنه صاغ الكلام بجملة استفهامية، ثم أخبر نفسه بأن الربيع مما ينطق ويتكلم، ففي بقاياه ما يوحي بالحديث الذي تريد.

وعلى هذا قرئت الآية: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾ (النساء ٧٣) بنصب الفعل: أفوز، ورفع، ولكل معنى مختلف، أما قراءة الرفع فتجعل الفوز معطوفاً على (الكون) معهم، فكأنه قال: يا ليتني كنت معهم، ويا ليتني أفوز فوزاً عظيماً. أما قراءة النصب فإنها تجعل الفوز متوقفاً على كون المتكلم معهم، ويمكن أن تصاغ على الشكل الشرطي الآتي: إن أكن معهم أفوز.

٤ — بعد واو المعية:

وهذه أيضاً حرف عطفن كفاء السببية، ويشترط فيها ما اشترط في مثلتها من تقدم جملة طلبية أو منفية عليها، ولكنها تختلف عنها من حيث المعنى، فإذا قلت: لا تدرس وتستمع إلى المذيع. فأنت لا تطلب من المخاطب هنا أن يكف عن الدرس، أو أن يكف عن الاستماع، وإنما تطلب منه ألا يقوم بالعملين في وقت واحد، وكذلك لو قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. فأنت لا تنهيه عن أكل السمك ولا عن شرب اللبن، ولكنك تنهيه عن الجمع بينهما في وقت واحد، ومثل هذا قول الأخطل:

لا تنه عنه خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

٥ — بعد أو:

هي حرف عطف كأختيها السابقتين، وهي مثلها تعطف المصدر المؤول على مصدر منتزع من الفعل السابق، أما معناها فقد يكون (إلى أن)، أو: حتى، كقول الشاعر:

لأستسهلن الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرٍ
وقد يكون: إلا أن، كقول يزيد بن الخدّاق:

لن تجمعوا ودي ومعتبتي أو يجمع السيفان في غمدٍ
وقول زياد الأعجم:

وكنيت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما^١
٣ — إضمار "أن" في غير هذه المواضع

قد تضمّر (أن) من غير أن تكون مسبوقة بحرف عطف، أو حرف جر، وفي هذه الحال يرفع الفعل المضارع، كما في الأمثلة الآتية:

مره أن يحفرَ البئر. مره يحفرُ البئر.

خذَه قبل أن يأخذك. خذَه قبل يأخذك.

أن تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه.

تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه.

ومن الفصيح الذي يؤيد هذا ما جاء في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللاتمي أحضرُ الوغي وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلصي

برفع: أحضر، لسقوط (أن) قبلها، ووجهت الآية القرآنية الآتية مثل هذا

التوجيه: ﴿قل أغير الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون﴾ (الزمر ٦٤). أي: تأمروني

بأن أعبد. ثم حذفت: أن، فرفع بعدها.

على أنه روي بيت طرفة بنصب: أحضر، وكذلك روي المثل العربي

بنصب: تسمع، بيد أن الرواية الصحيحة الثابتة هي الرفع.

شواهد للتدريب

^١ كذا روى النحويون البيت، بنصب: تستقيم، وهو من قصيدة مضمومة الروي يكثر فيها الأقواء، انظر: شرح أبيات

وقد تكون عاطفة كما سنرى بعد قليل في الآية: ليتني كنت معهم..

السملق: الأرض التي لا تبت شيعاً، أو المستوية الخالية.

سريت بهم حتى تكلد مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

٢ - قال النابغة الذبياني:

أتاك بقول لم أكن لأقوله ولو كُبلت في ساعدي المجامع

٣ - قال الأبيرد اليربوعي:

فتى لا يعد الرسل يقضي ذمامه إذا نزل الأضياف أو تحرر الجزر

٤ - قال أبو محجن الثقفي:

ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أدوقها

الأفعال الناقصة

للفعل التام دالتان، فهو يدل على حدث ويدل على زمان، فإذا قلنا: كتب، دل الفعل على حدوث عمل في زمن مضى، وإذا قلنا: يكتب، دل على حدوث عمل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

وهناك بعض الأفعال لا تدل إلا على الزمان، أما الحدث فلا تدل عليه، ولذلك سميت أفعالاً ناقصة، وهي: كان وأخواتها، فإذا قلت: كان عبد الله صديقك، لم ترد إلا أن تخبر عن صداقة عبد الله للمخاطب في زمن مضى، كأنك قلت: عبد الله صديقك فيما مضى، وليس في "كان" دلالة على حدث ما.

وكثيراً ما تأتي "كان" خاصة لتدل على الاستمرار أو الثبوت، وذلك في شواهد كثيرة، مثل: «كنتم خير أمة أخرجت للناس» (آل عمران ١١٠)، «وإن الله كان عليكم رقيباً» (النساء ١)، «وإن الله كان عليماً حكيماً» (النساء ٢٤)، «وكان الله غفوراً رحيماً» (النساء ٢٣).

أ - كان وأخواتها

١ - أقسامها:

أ - قسم منها يتصرف تصرفاً تاماً، وهو: كان، أصبح، أضحى، بات، ظل، صار، تقول: كان الحر شديداً، وسيصبح معتدلاً عند المساء، فكن مستعداً له.

ب - وقسم آخر يتصرف تصرفاً غير تام، فلا يأتي منه إلا الماضي والمضارع، وهو: ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتىء.

ج - وقسم جامد لا يتصرف ألبتة، وهو: ليس، ودام.

أما برح، وانفك، وزال، وفتىء، فلا تكون ناقصة إلا إذا تقدمها نفي، أي كان، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، أو إذا تقدمها نهي أو دعاء، مثل: ما برح الشتاء قارساً، لا

هذا أرجح الرأيين في المسألة، وعليه سيويه والمبرد والفارسي وابن جني والرماني وابن برهان والعكبري وابن يعيش، وينهب آخرون إلى أنها تدل على حدث مطلق ثم يخصه الخبر، وعلى هذا متأخرو النحاة، ويقول هؤلاء إنما سميت ناقصة لأنها لا تكفي عرفوها.

سريت بهم حتى تكلد مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

٢ - قال النابغة الذبياني:

أتاك بقول لم أكن لأقوله ولو كُبلت في ساعدي المجامع

٣ - قال الأبيرد اليربوعي:

فتى لا يعد الرسل يقضي ذمامه إذا نزل الأضياف أو تحرر الجزر

٤ - قال أبو محجن الثقفي:

ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أدوقها

الأفعال الناقصة

للفعل التام دالتان، فهو يدل على حدث ويدل على زمان، فإذا قلنا: كتب، دل الفعل على حدوث عمل في زمن مضى، وإذا قلنا: يكتب، دل على حدوث عمل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

وهناك بعض الأفعال لا تدل إلا على الزمان، أما الحدث فلا تدل عليه، ولذلك سميت أفعالاً ناقصة، وهي: كان وأخواتها، فإذا قلت: كان عبد الله صديقك، لم ترد إلا أن تخبر عن صداقة عبد الله للمخاطب في زمن مضى، كأنك قلت: عبد الله صديقك فيما مضى، وليس في "كان" دلالة على حدث ما.

وكثيراً ما تأتي "كان" خاصة لتدل على الاستمرار أو الثبوت، وذلك في شواهد كثيرة، مثل: «كنتم خير أمة أخرجت للناس» (آل عمران ١١٠)، «وإن الله كان عليكم رقيباً» (النساء ١)، «وإن الله كان عليماً حكيماً» (النساء ٢٤)، «وكان الله غفوراً رحيماً» (النساء ٢٣).

أ - كان وأخواتها

١ - أقسامها:

أ - قسم منها يتصرف تصرفاً تاماً، وهو: كان، أصبح، أضحى، بات، ظل، صار، تقول: كان الحر شديداً، وسيصبح معتدلاً عند المساء، فكن مستعداً له.

ب - وقسم آخر يتصرف تصرفاً غير تام، فلا يأتي منه إلا الماضي والمضارع، وهو: ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتىء.

ج - وقسم جامد لا يتصرف ألبتة، وهو: ليس، ودام.

أما برح، وانفك، وزال، وفتىء، فلا تكون ناقصة إلا إذا تقدمها نفي، أي كان، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، أو إذا تقدمها نهي أو دعاء، مثل: ما برح الشتاء قارساً، لا

هذا أرجح الرأيين في المسألة، وعليه سيويه والمبرد والفارسي وابن جني والرماني وابن برهان والعكبري وابن يعيش، وينهب آخرون إلى أنها تدل على حدث مطلق ثم يخصه الخبر، وعلى هذا متأخرو النحاة، ويقول هؤلاء إنما سميت ناقصة لأنها لا تكفي عرفوها.

تبرح مكباً على عملك، ولست تبرح ميالاً إلى العمل الجاد، ومن ذلك قول الحسين بن مطير:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمضاً وقد يحذف النفي ويقدر بعد القسم، كقول امرئ القيس المشهور:

فقلت: يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي ويسبق: دام، (ما) المصدرية الزمانية، مثل: ما دمت حياً، في قول المتوكل

الليثي:

فلست بزائل ما دمت حياً مسراً من تذكرها هيأماً
٢ - خصائص كان:

أ - تزداد غالباً بلفظ الماضي بعد "ما" التي للتعجب، مثل: ما كان أجمل السماء! وما كان ابهج أنوارها! وتزداد بين شيئين متلازمين، مثل: لم يوجد كان أعدل من عمر، وإن من أفضلهم كان زيدا، ورأيت ديار قوم كان كرام. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهب شمال بليـل
ب - يجوز حذفها وبقاء عملها، ولذلك صور ثلاث:

١ - حذفها وحدها:

قد تحذف "كان" كان من الكلام لفظاً، ويبقى عملها في الاسم والخبر، كقولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت معك.

وهذه الجملة في الحقيقة محمولة على كلام سمع من فصحاء العرب، وتحدث عنه أبو عمرو، ويونس، والخليل بن أحمد، وسيبويه^١، وليس شيئاً استحدثه النحاة - كما يزعم بعض من الدارسين - إلا أنه مما مسه التطور، إذا كان في الأصل: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك.

وتقديره: انطلقت معك لكونك منطلقاً. ثم حذفت اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياساً، وحذفت "كان" دون اسمها، وعوض عنها بـ "ما" الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة:

إن مات منطلقاً انطلقت معك.

ثم أدغمت النون بالميم، كما تقتضي قواعد الإدغام، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل، حتى يمكن لفظه، فصار الكلام:

أما أنت منطلقاً انطلقت معك.

وقد جاء منه في الشعر قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبُع
٢ - حذفها مع أحد معموليها:

وغالباً ما يكون الاسم هو المحذوف، وذلك بعد "لو" و "إن"، مثل: التمس ولو خاتماً من حديد، أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، ومثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أي: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت شراً فجزاؤهم شر، ويجوز أن تقول: إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرأ، أي: إن كان فيها خير، فإنهم يجزون خيراً..

٣ - حذفها مع معموليها كليهما:

يقال: اقرأ هذا إما لا، والأصل: اقرأ هذا إن كنت لا تقرأ غيره.

ج - يجوز حذف النون من مضارعها: وذلك إن كان مجزوماً وتلاه متحرك ليس ضميراً متصلاً، مثل قوله تعالى: ﴿إنها إن تك مثقال ذرة من خردل﴾ (لقمان ١٦)، وقول بشر بن أبي خازم:

فمن يك لم يلق البيان فإنه سيأتيه بالأنباء من لا يكذب^٢

سيمر بك هذا في بحث المجرور بالحرف.

^١ أحاز يونس بن حبيب وابن مالك حذف النون وإن وليها ساكن، تمسكاً بقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جهة ضيغم

وبقراءة شاذة: "لم يك الذين كفروا." (البينة ١)

^١ انظر: كتابه: ٤٥٣/١.

تبرح مكباً على عملك، ولست تبرح ميالاً إلى العمل الجاد، ومن ذلك قول الحسين بن مطير:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبكي حتى يغمض الجفن مغمضاً وقد يحذف النفي ويقدر بعد القسم، كقول امرئ القيس المشهور:

فقلت: يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي ويسبق: دام، (ما) المصدرية الزمانية، مثل: ما دمت حياً، في قول المتوكل

الليثي:

فلست بزائل ما دمت حياً مسراً من تذكرها هيأماً
٢ - خصائص كان:

أ - تزداد غالباً بلفظ الماضي بعد "ما" التي للتعجب، مثل: ما كان أجمل السماء! وما كان ابهج أنوارها! وتزداد بين شيئين متلازمين، مثل: لم يوجد كان أعدل من عمر، وإن من أفضلهم كان زيدا، ورأيت ديار قوم كان كرام. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهب شمال بليـل
ب - يجوز حذفها وبقاء عملها، ولذلك صور ثلاث:

١ - حذفها وحدها:

قد تحذف "كان" كان من الكلام لفظاً، ويبقى عملها في الاسم والخبر، كقولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت معك.

وهذه الجملة في الحقيقة محمولة على كلام سمع من فصحاء العرب، وتحدث عنه أبو عمرو، ويونس، والخليل بن أحمد، وسيبويه^١، وليس شيئاً استحدثه النحاة - كما يزعم بعض من الدارسين - إلا أنه مما مسه التطور، إذا كان في الأصل: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك.

وتقديره: انطلقت معك لكونك منطلقاً. ثم حذفت اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياساً، وحذفت "كان" دون اسمها، وعوض عنها بـ "ما" الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة:

إن مات منطلقاً انطلقت معك.

ثم أدغمت النون بالميم، كما تقتضي قواعد الإدغام، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل، حتى يمكن لفظه، فصار الكلام:

أما أنت منطلقاً انطلقت معك.

وقد جاء منه في الشعر قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ
٢ - حذفها مع أحد معموليها:

وغالباً ما يكون الاسم هو المحذوف، وذلك بعد "لو" و "إن"، مثل: التمس ولو خاتماً من حديد، أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، ومثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أي: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت شراً فجزاؤهم شر، ويجوز أن تقول: إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرأ، أي: إن كان فيها خير، فإنهم يجزون خيراً..

٣ - حذفها مع معموليها كليهما:

يقال: اقرأ هذا إما لا، والأصل: اقرأ هذا إن كنت لا تقرأ غيره.

ج - يجوز حذف النون من مضارعها: وذلك إن كان مجزوماً وتلاه متحرك ليس ضميراً متصلاً، مثل قوله تعالى: ﴿إنها إن تك مثقال ذرة من خردل﴾ (لقمان ١٦)، وقول بشر بن أبي خازم:

فمن يك لم يلق البيان فإنه سيأتيه بالأنباء من لا يكذب^٢

سيمر بك هذا في بحث المجرور بالحرف.

^١ أحاز يونس بن حبيب وابن مالك حذف النون وإن وليها ساكن، تمسكاً بقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جهة ضيغم

وبقراءة شاذة: "لم يك الذين كفروا." (البينة ١)

^١ انظر: كتابه: ٤٥٣/١.

٣ - متى تكون هذه الأفعال تامة:

وحين تدل هذه الأفعال على حدث وزمان تصوير أفعالاً تامة فـ "كان" تعني: جرى، أو: حصل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ، فَيَكُونُ﴾ (يس ٨٢)، وأمسي، تعني: دخل في المساء، وأصبح، دخل في الصباح، وأضحى دخل في الضحى، ويات نزل ليلاً، أو أدركه الليل، كقول الشنفرى: بعيني ما أمست فباتت فأصبحت فقضت أموراً فاستقلت فولت ومثله قول جرير:

تبیت ليلك ذا وجد تخامرُه كأن في القلب أطراف المسامير
وكذلك إذا عني الفعل: صار، وصل إلى، أو انتهى إلى، كان تاماً، كما تجد في قول أبي الأبيض العنسي:

وذي أمل يرجو تراثي وإن ما يصير له مني غداً لقليل
وإذا عني الفعل: برح، غادر، كان تاماً، تقول: لا أبرح هذه الأرض، ومنه قول أبي ذؤيب:

فتاك التي لا يبرح القلب حبُّها ولا ذكرها ما أرزمت أم حائل^١
٤ - أفعال تامة تستعمل ناقصة:

وهناك أفعال تامة تستعمل في بعض الأحيان ناقصة، وذلك إذا تحولت من المعنى الذي وضعت له؛ إلى معنى الفعل الناقص: صار، كقولك: عاد الدرس سهلاً، فالفعل: عاد، لا يعني الرجوع، بل اتخذ معنى الفعل الناقص الذي ذكرناه، ومثله قول قيس بن رفاعه:

لترجعن أحاديثاً ملعنة لهو المقيم، ولهو المدالج الساري
فلم يكونوا أحاديث ملعنة من قبل حتى يرجعوا إلى ما كانوا عليه، ولكنه عني أنهم سيصبحون كذلك، وبهذا يكون الفعل "ترجعن" ناقصاً لا تاماً.

^١ أرزمت: حنت. ويريد بقوله: أم حائل، الناقة.

ب - أفعال المقاربة

١ - دلالتها:

تدل على قرب وقوع خبرها، وهي: كاد، وأوشك، وكرب، مثل: كاد المطر يهطل. فالمطر لم يهطل، ولكن هطولُه بات قريباً متوقعاً، وكذلك: أوشك المطر أن يهطل، وكرب المطر يهطل.

٢ - خبرها:

خبر هذه الأفعال يختلف عن خبر (كان) وأخواتها، فهو لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها، كما في المثال السابق. ويغلب أن يقترن المضارع بـ "أن"، في خبر (أوشك)، مثل: أوشك المطر أن يهطل. ولا يقترن في خبر "كاد" و "كرب" إلا في ضرورة الشعر، ويراه بعضهم قليلاً شاذاً، وأكثر منه شذوذاً أن يأتي الخبر اسماً صريحاً، كقول تأبط شراً: فأبت إلى فهم وما كنت أثباً^٢ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

ج - أفعال الرجاء

١ - دلالتها:

تدل هذه الأفعال على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى، واخولق، وهي أفعال جامدة، ماضية اللفظ، إلا أنها تدل على المستقبل في سياقها، كقولك: عسى الله بعد النأي أن يقرّبنا. فالرجاء كان وقت التكلم، والتقريب سيحدث في المستقبل^٣.

المصدر المؤول مفرد لا جملة، ولذلك وقع النحاة في حيرة أمام هذا التركيب، فذهب بعضهم إلى أنها ليست (أن) المصدرية التي تقول مع الفعل بمصدر، لئلا يكون الخبر مفرداً، ولئلا يخبر بالمعنى عن اسم ذات، فـ "أن" عندهم حرف ناصب يجعل زمن المضارع للمستقبل، وقبل آخرون أن تكون مصدرية، وقدرها مضافاً محذوفاً قبل المصدر المؤول، مثل: أوشك المطر أن يهطل. أوشك المطر ذا هطول، وفي العربية غير هذه من الخبرات. رواية الحماسة: ولم أكُ آيياً. (المرزوقي ٨٣/١). والرواية التي أثبتناها أرجح في المعنى.

^٢ ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) حرف لجمودها، ودلالتها، فهي عندهم لا تختلف عن: لعل، ويرد آخرون بأن الضمائر تلحقها كما تلحق الأفعال مثل: عسى، ويرجح كثير منهم كونها حرفاً إذا وليها ضمير نصب، كقول الشاعر: فقلت عساها نار كاسٍ وعلاها تكشى فأتى نحوها فأزورها

٣ - متى تكون هذه الأفعال تامة:

وحين تدل هذه الأفعال على حدث وزمان تصوير أفعالاً تامة فـ "كان" تعني: جرى، أو: حصل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ، فَيَكُونُ﴾ (يس ٨٢)، وأمسي، تعني: دخل في المساء، وأصبح، دخل في الصباح، وأضحى دخل في الضحى، ويات نزل ليلاً، أو أدركه الليل، كقول الشنفرى: بعيني ما أمست فباتت فأصبحت فقضت أموراً فاستقلت فولت ومثله قول جرير:

تبیت ليلك ذا وجد تخامرُه كأن في القلب أطراف المسامير
وكذلك إذا عني الفعل: صار، وصل إلى، أو انتهى إلى، كان تاماً، كما تجد في قول أبي الأبيض العنسي:

وذي أمل يرجو تراثي وإن ما يصير له مني غداً لقليل
وإذا عني الفعل: برح، غادر، كان تاماً، نقول: لا أبرح هذه الأرض، ومنه قول أبي ذؤيب:

فتاك التي لا يبرح القلب حبُّها ولا نكرها ما أرزمت أم حائل^١
٤ - أفعال تامة تستعمل ناقصة:

وهناك أفعال تامة تستعمل في بعض الأحيان ناقصة، وذلك إذا تحولت من المعنى الذي وضعت له؛ إلى معنى الفعل الناقص: صار، كقولك: عاد الدرس سهلاً، فالفعل: عاد، لا يعني الرجوع، بل اتخذ معنى الفعل الناقص الذي ذكرناه، ومثله قول قيس بن رفاعه:

لترجعن أحاديثاً ملعنة لهو المقيم، ولهو المدالج الساري
فلم يكونوا أحاديث ملعنة من قبل حتى يرجعوا إلى ما كانوا عليه، ولكنه عني أنهم سيصبحون كذلك، وبهذا يكون الفعل "ترجعن" ناقصاً لا تاماً.

^١ أرزمت: حنت. ويريد بقوله: أم حائل، الناقة.

ب - أفعال المقاربة

١ - دلالتها:

تدل على قرب وقوع خبرها، وهي: كاد، وأوشك، وكرب، مثل: كاد المطر يهطل. فالمطر لم يهطل، ولكن هطولُه بات قريباً متوقعاً، وكذلك: أوشك المطر أن يهطل، وكرب المطر يهطل.

٢ - خبرها:

خبر هذه الأفعال يختلف عن خبر (كان) وأخواتها، فهو لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها، كما في المثال السابق. ويغلب أن يقترن المضارع بـ "أن"، في خبر (أوشك)، مثل: أوشك المطر أن يهطل. ولا يقترن في خبر "كاد" و "كرب" إلا في ضرورة الشعر، ويراه بعضهم قليلاً شاذاً، وأكثر منه شذوذاً أن يأتي الخبر اسماً صريحاً، كقول تأبط شراً: فأبت إلى فهم وما كنت أثباً^٢ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

ج - أفعال الرجاء

١ - دلالتها:

تدل هذه الأفعال على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى، واخولق، وهي أفعال جامدة، ماضية اللفظ، إلا أنها تدل على المستقبل في سياقها، كقولك: عسى الله بعد النأي أن يقرّبنا. فالرجاء كان وقت التكلم، والتقريب سيحدث في المستقبل^٣.

المصدر المؤول مفرد لا جملة، ولذلك وقع النحاة في حيرة أمام هذا التركيب، فذهب بعضهم إلى أنها ليست (أن) المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر، لئلا يكون الخير مفرداً، ولئلا يغير بالمعنى عن اسم ذات، فـ "أن" عندهم حرف ناصب يجعل زمن المضارع للمستقبل، وقبل آخرون أن تكون مصدرية، وقدرها مضافاً محذوفاً قبل المصدر المؤول، مثل: أوشك المطر أن يهطل. أوشك المطر ذا هطول، وفي العربية غير هذه من الخبرات.

رواية الحماسة: ولم أك أياً. (المرزوقي ٨٣/١). والرواية التي أثبتناها أرجح في المعنى.

^٢ ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) حرف لجمودها، ودلالاتها، فهي عندهم لا تختلف عن: لعل، ويرد آخرون بأن الضمائر تلحقها كما تلحق الأفعال مثل: عسى، ويرجح كثير منهم كونها حرفاً إذا وليها ضمير نصب، كقول الشاعر:

قللت عساها نار كاسٍ وعلاها تكشى فأتى نحوها فأزورها

٢ - أخبارها:

إنها كأخبار أفعال المقاربة، ولكن يقترب المضارع فيها بأن وجوباً بعد: حرى، واخلولق وغالباً بعد (عسى)، مثل: حرى المطر أن يهطل، واخلولق، الغم أن ينكشف. و«عسى الله أن يرحمكم» (الإسراء ٨)، هذا هو الفصيح المستقرى من لغة العرب، إلا أنهم نقلوا ما يخالف ذلك، كقول بعض العرب: عسى الغوير أبوساء، إذ جاء الخبر مفرداً فعدوا ذلك شاذاً^١.

د - أفعال الشروع

١ - دلالتها:

هي أفعال كثيرة تدل على الشروع في الفعل والبدء به، أشهرها: شرع، وأنشأ، وأخذ، وهب، وجعل، وطفق، وقام، وانبرى، و..الخ. وهي في الأصل أفعال تامة ذات معان خاصة، يختلف بعضها عن بعض، ولكنها تركت معانيها الخاصة، وصارت ذات دلالة معنوية واحدة هي الشروع والبدء، مثل: أخذ البحر يزيد، فطفق البحارة يعودون إلى الساحل.

٢ - أخبارها:

هي كأخبار أفعال المقاربة والرجاء، ولكنها لا تقترب بـ "أن" البتة، كقوله تعالى: «وظفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة» (الأعراف ٢٢). ومثل ذلك قول عمرو بن أحمز الباهلي: وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي، فانهض نهض الشارب الثمّل

شواهد للتدريب

١ - «لن نبرح عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» (طه ٩١)

٢ - «أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم» (يونس ٢)

٣ - قال أبو الأسود الدؤلي:

فلإلا يكنها أو تـكـنـه فإنـه أخوها غـذتـه أمـه بلبانـها

٤ - قال النابغة الذبياني:

فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته وإن تك ذا عتبي فمثلك يعتب

٥ - قال أحد الأعراب:

عسى الله بعد النأي أن يصقب النوى ويجمع شمل بعدها وسرور

قد تأتي (عسى واخلولق) تامتين، وذلك إذا وليهما مصدر مؤول، كقوله: (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) (البقرة ٢١٦) والمصدر المؤول فاعل.

٢ - أخبارها:

إنها كأخبار أفعال المقاربة، ولكن يقترب المضارع فيها بأن وجوباً بعد: حرى، واخلولق وغالباً بعد (عسى)، مثل: حرى المطر أن يهطل، واخلولق، الغم أن ينكشف. و«عسى الله أن يرحمكم» (الإسراء ٨)، هذا هو الفصيح المستقرى من لغة العرب، إلا أنهم نقلوا ما يخالف ذلك، كقول بعض العرب: عسى الغوير أبوساء، إذ جاء الخبر مفرداً فعدوا ذلك شاذاً^١.

د - أفعال الشروع

١ - دلالتها:

هي أفعال كثيرة تدل على الشروع في الفعل والبدء به، أشهرها: شرع، وأنشأ، وأخذ، وهب، وجعل، وطفق، وقام، وانبرى، و..الخ. وهي في الأصل أفعال تامة ذات معان خاصة، يختلف بعضها عن بعض، ولكنها تركت معانيها الخاصة، وصارت ذات دلالة معنوية واحدة هي الشروع والبدء، مثل: أخذ البحر يزيد، فطفق البحارة يعودون إلى الساحل.

٢ - أخبارها:

هي كأخبار أفعال المقاربة والرجاء، ولكنها لا تقترب بـ "أن" البتة، كقوله تعالى: «وظفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة» (الأعراف ٢٢). ومثل ذلك قول عمرو بن أحمز الباهلي: وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي، فانهض نهض الشارب الثمّل

شواهد للتدريب

١ - «لن نبرح عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» (طه ٩١)

٢ - «أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم» (يونس ٢)

٣ - قال أبو الأسود الدؤلي:

فلإلا يكنها أو تكـنه فإنه أخوها غـذته أمـة بلبانها

٤ - قال النابغة الذبياني:

فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته وإن تك ذا عتبي فمثلك يعتب

٥ - قال أحد الأعراب:

عسى الله بعد النأي أن يصقب النوى ويجمع شمل بعدها وسرور

قد تأتي (عسى واخلولق) تامتين، وذلك إذا وليهما مصدر مؤول، كقوله: (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) (البقرة ٢١٦) والمصدر المؤول فاعل.

أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة

هذا الجزء لا بد منه في بحث الأفعال الناقصة، لأنه متمم له، على الرغم من أنه لا يتعلق بالفعل عامة. فهناك أربعة أحرف تعمل عمل الفعل الناقص "ليس"، هي: ما، وإن، ولا، ولات. ودونك تفصيل الحديث عن كل منها.

١ - ما:

تشبه "ما" ليس، في المعنى، فهي مثلها من حيث النفي، ومن حيث الدلالة على الحال، والكثير الشائع في استعمالها أن تقع الباء الجارة زائدة في الخبر الذي يليها "إذا لم ينتقض نفيها بـ"إلا" كقوله تعالى: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ (التكوير ٢٢). وقوله: "وما ربك بظلام للعبيد" (فصلت ٤٦). وكقول امرئ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل وفي تراكيب قليلة جداً سقطت الباء من الخبر، فاختلقت في إعرابه لهجات العرب، إذ رفعه سكان نجد، ونصبه سكان الحجاز، فمن اللهجة الأولى قول أشجع السلمي:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موئك فارح
وقول الآخر، وهو مما رواه النحويون الثقات:

لشتان ما أنوي وبنوي بنو أبي جميعاً فما هذان مستويان
ومن اللهجة الحجازية قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف ٣١) وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة ٢)، وقول الشاعر:

أبناؤهما متكنفون أباهم حنقو صدور وما هم أولادها^١
أما اللغة النجدية فليس فيها شيء يحتاج إلى تفصيل، ولا تدخل في بحث الأفعال الناقصة، ولذلك تحدث النحاة عن اللغة الحجازية، واستقرؤوها، فوجدوا أن

"ما" فيها تعمل عمل "ليس"، ولكنها لم تبلغ مبلغها من القوة، ومن أجل هذا لا بد لها من شروط تستوفيها الجملة الاسمية بعدها حتى تتمكن من العمل، فما هي؟

١ - ألا يتقدم الخبر على الاسم:

كما رأيت في الآيتين السابقتين، أما إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم، فإن "ما" لا تقوى على العمل، كقولك: ما بخيل أخوك، وما صعب عملك. وما مسيء من أعتب.

والمقصود بالتقديم والتأخير ما كان فيه الخبر المقدم اسماً ظاهراً، كما رأيت فيما مثلنا لك به، أما إذا كان الخبر كوناً عاماً محذوفاً، يعلق به ظرف أو جار ومجرور، كما في قول عبد الله بن كعب العميري:

وما لي شيء منكما غير أنني أمني الصدى ظليكما فأطيل
فالحاجة فيه على خلاف، فالأكثر والأصح أن "ما" مهمة، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر، ويجوز بعضهم عملها، فيقدر الخبر المحذوف منصوباً.

وهنا ظاهرة أخرى يحسن بنا أن نتحدث عنها، ففي بعض النصوص تقدم على اسم "ما" معمول خبرها، كما ترى في قول مزاحم العقيلي:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
وكقولك: ما بي أنت مهتماً. فإن كان معمول شبة جملة جاز العمل، كما رأيت في المثال النثري، وإن كان اسماً ظاهراً بطل العمل كما رأيت في البيت الشعري.

٢ - والشرط الثاني ألا ينتقض نفيها بـ "إلا":

وذلك واضح في الأمثلة المتقدمة التي عملت فيها، وإذا انتقض نفيها بطل عملها، كما هو واضح في قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله﴾ (الرسول) (آل عمران ١٤٤) وقوله: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ (يس ١٥).

٣ - والشرط الثالث ألا تقع بعدها "إن" الزائدة خاصة:

دون غيرها من الزوائد، فإذا وقعت بطل عملها، كما ترى في قول الشاعر:

وقيل: تهامة أيضاً. انظر القرطبي ٢٧٩/١٧

^٢ الضمير في (أبناؤها) يرجع إلى الكنية. والأب هنا: القائد.

^١ هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الخبر نصب على إسقاط الباء الجارة. انظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢

أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة

هذا الجزء لا بد منه في بحث الأفعال الناقصة، لأنه متمم له، على الرغم من أنه لا يتعلق بالفعل عامة. فهناك أربعة أحرف تعمل عمل الفعل الناقص "ليس"، هي: ما، وإن، ولا، ولات. ودونك تفصيل الحديث عن كل منها.

١ - ما:

تشبه "ما" ليس، في المعنى، فهي مثلها من حيث النفي، ومن حيث الدلالة على الحال، والكثير الشائع في استعمالها أن تقع الباء الجارة زائدة في الخبر الذي يليها "إذا لم ينتقض نفيها بـ"إلا" كقوله تعالى: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ (التكوير ٢٢). وقوله: "وما ربك بظلام للعبيد" (فصلت ٤٦). وكقول امرئ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل وفي تراكيب قليلة جداً سقطت الباء من الخبر، فاختلقت في إعرابه لهجات العرب، إذ رفعه سكان نجد، ونصبه سكان الحجاز، فمن اللهجة الأولى قول أشجع السلمي:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موئك فارح
وقول الآخر، وهو مما رواه النحويون الثقات:

لشتان ما أنوي وبنوي بنو أبي جميعاً فما هذان مستويان
ومن اللهجة الحجازية قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف ٣١) وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة ٢)، وقول الشاعر:

أبناءؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادها^١
أما اللغة النجدية فليس فيها شيء يحتاج إلى تفصيل، ولا تدخل في بحث الأفعال الناقصة، ولذلك تحدث النحاة عن اللغة الحجازية، واستقرؤوها، فوجدوا أن

"ما" فيها تعمل عمل "ليس"، ولكنها لم تبلغ مبلغها من القوة، ومن أجل هذا لا بد لها من شروط تستوفيها الجملة الاسمية بعدها حتى تتمكن من العمل، فما هي؟

١ - ألا يتقدم الخبر على الاسم:

كما رأيت في الآيتين السابقتين، أما إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم، فإن "ما" لا تقوى على العمل، كقولك: ما بخيل أخوك، وما صعب عملك. وما مسيء من أعتب.

والمقصود بالتقديم والتأخير ما كان فيه الخبر المقدم اسماً ظاهراً، كما رأيت فيما مثلنا لك به، أما إذا كان الخبر كوناً عاماً محذوفاً، يعلق به ظرف أو جار ومجرور، كما في قول عبد الله بن كعب العميري:

وما لي شيء منكما غير أنني أمني الصدى ظليكما فأطيل
فالحاجة فيه على خلاف، فالأكثر والأصح أن "ما" مهمة، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر، ويجوز بعضهم عملها، فيقدر الخبر المحذوف منصوباً.

وهنا ظاهرة أخرى يحسن بنا أن نتحدث عنها، ففي بعض النصوص تقدم على اسم "ما" معمول خبرها، كما ترى في قول مزاحم العقيلي:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
وكقولك: ما بي أنت مهتماً. فإن كان معمول شبة جملة جاز العمل، كما رأيت في المثال النثري، وإن كان اسماً ظاهراً بطل العمل كما رأيت في البيت الشعري.

٢ - والشرط الثاني ألا ينتقض نفيها بـ "إلا":

وذلك واضح في الأمثلة المتقدمة التي عملت فيها، وإذا انتقض نفيها بطل عملها، كما هو واضح في قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله﴾ (الرسول) (آل عمران ١٤٤) وقوله: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ (يس ١٥).

٣ - والشرط الثالث ألا تقع بعدها "إن" الزائدة خاصة:

دون غيرها من الزوائد، فإذا وقعت بطل عملها، كما ترى في قول الشاعر:

وقيل: تهامة أيضاً. انظر القرطبي ٢٧٩/١٧

^٢ الضمير في (أبناؤها) يرجع إلى الكنية. والأب هنا: القائد.

^١ هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الخبر نصب على إسقاط الباء الجارة. انظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ
أما إن كان الحرف الزائد "من" الجارة مثلاً، فلا يبطل عملها، كقول الراجز:
لا ينسك الأسى تأسيًا فما ما من حمام أحدٍ معتصماً
وقوله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ (الحاقة ٤٧)

* * *

واختلف النحويون في عمل "ما" حين يكون الخبر بعدها مجروراً بالباء الزائدة، وهو الغالب عليه، كما قلنا، فذهب بعضهم، كأبي علي الفارسي، والزمخشري، إلى أنها في هذه الحال عاملة عمل "ليس" وجوباً، لأن الباء - في زعمهما - لا تزداد في خبر "ما" المهيمة، وذهب آخرون إلى أن زيادة الباء في الخبر جائزة بعد "ما" المهيمة، والعاملة.

وما ذهب إليه الفريق الأول ليس بشيء، وعلّة ذلك أن الباء تزداد في الخبر المنفي لا الخبر المنصوب، ويوضح لك ما يلي هذه الظاهرة:

١ - نجد الباء في النصوص المنقولة عن لغة نجد - وهي التي لا تعمل "ما" - زائدة في الخبر، كقول الفرزدق التميمي:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسىٍّ معنٌ ولا متيسر
٢ - ونجد الباء كذلك زائدة في خبر "ما" التي بطل عملها، كزيادتها في الخبر المتقدم على الاسم، نحو قول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أننت ولا العتيق
وكزيادتها بعد (ما) التي زيدت بعدها "إن" كما في قول المتنخل الهذلي:

لعمرك ما إن أبو مالكٍ بـواهٍ ولا بـضعيفٍ قـواه
٣ - وأقوى من هذه الأدلة أن الباء تزداد في الخبر المنفي، بعد أداة غير عاملة بإجماع النحويين، كالأداة "هل حين تتضمن معنى النفي، وهذا واضح في قول الفرزدق:

حاجزين: خبر "ما"، وقد نصب بها، وأحد: اسمها، جر لفظاً بـ: من، الزائدة، وأحد: مفرد لفظاً وجمع معنى، لذلك جمع الخبر (حاجزين) وهذا مثل قوله تعالى: "لا تفرق بين أحد من رسله". هذا وبعض النحويين جعل: حاجزين، صفة لأحد، الوجه الأول أصح معنى.

يقول إذا أقولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم^١
من هذا كله يتبين لنا أن الباء لا تجزم بعمل "ما" لأنها تزداد - كما قلنا - في الخبر المنفي لا في الخبر المنصوب.

وثمة ظاهرة أخرى لا بد من الإلمام بها، وهي أن الشروط الثلاثة التي أوردتها النحاة ليست مما أجمع عليها، فقد ذكر بعضهم أن "ما" تعمل وإن تقدم في جملتها الخبر على المبتدأ، وأنشدوا هذا البيت نصباً للفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ
ونسبوا إلى يونس بن حبيب أنه كان يجيز إعمالها وإن نقص نفيها بأداة الحصر "إلا"، وساقوا شاهداً على ذلك قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً
وكذلك ذكر بعضهم أنهم تعمل وإن زيدت بعدها "إن"، ونسبوا إلى يعقوب بن السكيت - أحد اللغويين القدماء - أنه أنشد هذا البيت نصباً:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ
غير أن النحويين الذين أوجبوا الشروط الثلاثة المتقدمة، تأولوا الأبيات، وأنكروا أن تكون دليلاً على بطلانها، فمنها ما يرتد إلى قاعدة أخرى، كبيت الفرزدق: فأصبحوا.. إذ إن كلمة "مثل" ليست منصوبة لأنها خبر "ما" بل هي مبنية على الفتح، لأنها اسم مبهم أضيف إلى مبني.

ومنها ما يرتد إلى رواية أخرى نقلها الرواة، كالبيتين الآخرين، إذ يروى الأول:

أرى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله

ويروى الثاني: ما أنتم ذهبٌ، كما مر بنا.

كما أنهم - عند التسليم بالرواية المخالفة للشروط - قدموا بعض التوجيهات التي من شأنها أن تسلك بالقاعدة والشروط مسلك الاطراد.

^١ الضمير المستتر في "يقول" يرجع إلى الرجل الكبي، وأقول: علا ظهر الأتان. أقردت: لصقت بالأرض. المنجنون: الدولاب.

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ
أما إن كان الحرف الزائد "من" الجارة مثلاً، فلا يبطل عملها، كقول الراجز:
لا ينسك الأسى تأسيًا فما ما من حمام أحدٍ معتصماً
وقوله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ (الحاقة ٤٧)

* * *

واختلف النحويون في عمل "ما" حين يكون الخبر بعدها مجروراً بالباء الزائدة، وهو الغالب عليه، كما قلنا، فذهب بعضهم، كأبي علي الفارسي، والزمخشري، إلى أنها في هذه الحال عاملة عمل "ليس" وجوباً، لأن الباء - في زعمهما - لا تزداد في خبر "ما" المهيمة، وذهب آخرون إلى أن زيادة الباء في الخبر جائزة بعد "ما" المهيمة، والعاملة.

وما ذهب إليه الفريق الأول ليس بشيء، وعلّة ذلك أن الباء تزداد في الخبر المنفي لا الخبر المنصوب، ويوضح لك ما يلي هذه الظاهرة:

١ - نجد الباء في النصوص المنقولة عن لغة نجد - وهي التي لا تعمل "ما" - زائدة في الخبر، كقول الفرزدق التميمي:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسىً معنٌ ولا متيسر
٢ - ونجد الباء كذلك زائدة في خبر "ما" التي بطل عملها، كزيادتها في الخبر المتقدم على الاسم، نحو قول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أننت ولا العتيق
وكزيادتها بعد (ما) التي زيدت بعدها "إن" كما في قول المتنخل الهذلي:

لعمرك ما إن أبو مالكٍ بـواهٍ ولا بـضعيفٍ قـواه
٣ - وأقوى من هذه الأدلة أن الباء تزداد في الخبر المنفي، بعد أداة غير عاملة بإجماع النحويين، كالأداة "هل حين تتضمن معنى النفي، وهذا واضح في قول الفرزدق:

حاجزين: خبر "ما"، وقد نصب بها، وأحد: اسمها، جر لفظاً بـ: من، الزائدة، وأحد: مفرد لفظاً وجمع معنى، لذلك جمع الخبر (حاجزين) وهذا مثل قوله تعالى: "لا تفرق بين أحد من رسله". هذا وبعض النحويين جعل: حاجزين، صفة لأحد، الوجه الأول أصح معنى.

يقول إذا أقولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم^١
من هذا كله يتبين لنا أن الباء لا تجزم بعمل "ما" لأنها تزداد - كما قلنا - في الخبر المنفي لا في الخبر المنصوب.

وثمة ظاهرة أخرى لا بد من الإلمام بها، وهي أن الشروط الثلاثة التي أوردتها النحاة ليست مما أجمع عليها، فقد ذكر بعضهم أن "ما" تعمل وإن تقدم في جملتها الخبر على المبتدأ، وأنشدوا هذا البيت نصباً للفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ
ونسبوا إلى يونس بن حبيب أنه كان يجيز إعمالها وإن نقص نفيها بأداة الحصر "إلا"، وساقوا شاهداً على ذلك قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً
وكذلك ذكر بعضهم أنهم تعمل وإن زيدت بعدها "إن"، ونسبوا إلى يعقوب بن السكيت - أحد اللغويين القدماء - أنه أنشد هذا البيت نصباً:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ
غير أن النحويين الذين أوجبوا الشروط الثلاثة المتقدمة، تأولوا الأبيات، وأنكروا أن تكون دليلاً على بطلانها، فمنها ما يرتد إلى قاعدة أخرى، كبيت الفرزدق: فأصبحوا.. إذ إن كلمة "مثل" ليست منصوبة لأنها خبر "ما" بل هي مبنية على الفتح، لأنها اسم مبهم أضيف إلى مبني.

ومنها ما يرتد إلى رواية أخرى نقلها الرواة، كالبيتين الآخرين، إذ يروى الأول:

أرى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله

ويروى الثاني: ما أنتم ذهبٌ، كما مر بنا.

كما أنهم - عند التسليم بالرواية المخالفة للشروط - قدموا بعض التوجيهات التي من شأنها أن تسلك بالقاعدة والشروط مسلك الاطراد.

^١ الضمير المستتر في "يقول" يرجع إلى الرجل الكبي، وأقول: علا ظهر الأتان. أقردت: لصقت بالأرض. المنجنون: الدولاب.

وتحدث النحويون عن المفاضلة بين اللهجتين: النجدية، والحجازية، فاجمعوا على أن الأولى منهما أكثر مجازة للقياس، وإن كانت الثانية عريقة في الفصاحة، واعتمدوا في ذلك على علة ذهنية ترجع إلى نظرية العامل التي تحدثنا عنها في الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ذلك أن "ما" حرف غير مختص، وينبغي له ألا يعمل، مثله في ذلك مثل: هل، فأعماله في لغة الحجاز خروج على قياس العربية، وإعماله في لغة نجد هو القياس المطرد.

وقد رأينا من قبل أن مسألة الاختصاص في الحروف العاملة لا تخرج عليها "ما" وحدها وإنما هناك أحرف أخرى لا تختلف عنها في ذلك، هي: لا، وإن، النافيان، وإذن، وكى، ومعنى هذا أن ظاهرة مجازة القياس في لغة نجد، والخروج عليه في لغة الحجاز، ليست قاصرة على "ما" وإنما تلتبس في غير ما حرف من حروف العربية، وبهذا يكون بحث المفاضلة من هذا المنطلق لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة.

٢ - "إن" النافية:

الاستعمال الكثير لهذا الحرف أن يأتي منتقضا نفيه بـ "إلا"، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف ٣١)، وقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم ١٠)، ولكن جاءت في تراكيب قليلة من دون أن ينتقض نفيها، فعملت عمل "ليس"، لأنها تشبهها في نفي الحال على غرار ما وجدنا في "ما".

ولا بد لها من أن تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التي مرت بنا في بحث "ما" حتى تقوى على العمل، هما:

١ - ألا يتقدم الاسم على الخبر.

٢ - ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

وكلاهما مستوفى في قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتاً بَانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وفي قول العرب: إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ.

نقلوا قراءة قرآنية نسبوها إلى سعيد بن جبير تحمل هذه الظاهرة، هي قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ" (الأعراف ١٩٤).

٣ - "لا" النافية:

وهذا حرف ثالث يعمل عمل "ليس" ولكن بقلّة وندرة بالغتين، ولم يسمع إلا في الشعر، على حين سمع عمل الحرفين السابقين في الشعر والنثر، وقد يرجع ذلك إلى أن شبه "لا" بـ "ليس" ضعيف، لأنها للنفي مطلقاً، وليست لنفي الحال فحسب، ولم يسمع عملها في الخبر صراحةً إلا في بيت واحد لشاعر غير معروف، هو قوله:

تَعَزَّ فَلَاشِيٍّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا
ولكنهم قدروا خبراً منصوباً في قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بِرَاحٍ
ولا بدّ من استيفائها ثلاثة شروط حتى يصح عملها على قلتها، هي:

١ - ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

٢ - ألا يختل ترتيب الاسم والخبر بعدها.

٣ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا لم يشترط في عمل "ما" و "إن"، كما رأيت، إلا أنهم سمعوا ما يخالف هذا الشرط، كقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا
ولهذا نزع طائفة من النحويين إلى إلغاء شرط التكرير، لأنهم رأوا تساوي المسموع في تعريف الاسم وتكريره، أما القياس الذي عاذ به دعاة الشرط الثالث فلا يكفي وحده في بناء قواعد اللغة.

٣ - "لات" النافية:

وهذا حرف رابع يختلف النحاة في طبيعته، ويشترط فيه ما لم يشترط في الأحرف السابقة، إذ لا بد أن يكون اسمه وخبره من أسماء الأحيان، نحو: حين،

ذهب بعضهم إلى أنها مركبة من "لا" العاملة عمل "ليس"، وتاء التانيث، إجراء لها مجرى "ليست"، أو لحقتها عند بعضهم التاء إجراء لها مجرى: ثمة، وقال الأخفش: هي النافية للجنس، تعمل عمل "إن" وقال آخرون: لات، فعل، وقال آخرون: التاء أصل، وكتابتها، لا تحين، وقد قرئت الآية بنصب: حين، ورفعها، وتكلم النحاة عليها واختلفوا، وقد يمر ما بعدها، كقول أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

وتحدث النحويون عن المفاضلة بين اللهجتين: النجدية، والحجازية، فاجمعوا على أن الأولى منهما أكثر مجازة للقياس، وإن كانت الثانية عريقة في الفصاحة، واعتمدوا في ذلك على علة ذهنية ترجع إلى نظرية العامل التي تحدثنا عنها في الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ذلك أن "ما" حرف غير مختص، وينبغي له ألا يعمل، مثله في ذلك مثل: هل، فأعماله في لغة الحجاز خروج على قياس العربية، وإعماله في لغة نجد هو القياس المطرد.

وقد رأينا من قبل أن مسألة الاختصاص في الحروف العاملة لا تخرج عليها "ما" وحدها وإنما هناك أحرف أخرى لا تختلف عنها في ذلك، هي: لا، وإن، النافيان، وإذن، وكى، ومعنى هذا أن ظاهرة مجازة القياس في لغة نجد، والخروج عليه في لغة الحجاز، ليست قاصرة على "ما" وإنما تلتبس في غير ما حرف من حروف العربية، وبهذا يكون بحث المفاضلة من هذا المنطلق لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة.

٢ - "إن" النافية:

الاستعمال الكثير لهذا الحرف أن يأتي منتقضا نفيه بـ "إلا"، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف ٣١)، وقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم ١٠)، ولكن جاءت في تراكيب قليلة من دون أن ينتقض نفيها، فعملت عمل "ليس"، لأنها تشبهها في نفي الحال على غرار ما وجدنا في "ما".

ولا بد لها من أن تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التي مرت بنا في بحث "ما" حتى تقوى على العمل، هما:

١ - ألا يتقدم الاسم على الخبر.

٢ - ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

وكلاهما مستوفى في قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتاً بَانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وفي قول العرب: إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ.

نقلوا قراءة قرآنية نسبوها إلى سعيد بن جبير تحمل هذه الظاهرة، هي قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ" (الأعراف ١٩٤).

٣ - "لا" النافية:

وهذا حرف ثالث يعمل عمل "ليس" ولكن بقلّة وندرة بالغتين، ولم يسمع إلا في الشعر، على حين سمع عمل الحرفين السابقين في الشعر والنثر، وقد يرجع ذلك إلى أن شبه "لا" بـ "ليس" ضعيف، لأنها للنفي مطلقاً، وليست لنفي الحال فحسب، ولم يسمع عملها في الخبر صراحةً إلا في بيت واحد لشاعر غير معروف، هو قوله:

تَعَزَّ فَلَاشِيٍّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا
ولكنهم قدروا خبراً منصوباً في قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بِرَاحٍ
ولا بدّ من استيفائها ثلاثة شروط حتى يصح عملها على قلتها، هي:

١ - ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

٢ - ألا يختل ترتيب الاسم والخبر بعدها.

٣ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا لم يشترط في عمل "ما" و "إن"، كما رأيت، إلا أنهم سمعوا ما يخالف هذا الشرط، كقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا
ولهذا نزع طائفة من النحويين إلى إلغاء شرط التكرير، لأنهم رأوا تساوي المسموع في تعريف الاسم وتكريره، أما القياس الذي عاذ به دعاء الشرط الثالث فلا يكفي وحده في بناء قواعد اللغة.

٣ - "لات" النافية:

وهذا حرف رابع يختلف النحاة في طبيعته، ويشترط فيه ما لم يشترط في الأحرف السابقة، إذ لا بد أن يكون اسمه وخبره من أسماء الأحيان، نحو: حين،

ذهب بعضهم إلى أنها مركبة من "لا" العاملة عمل "ليس"، وتاء التانيث، إجراء لها مجرى "ليست"، أو لحقتها عند بعضهم التاء إجراء لها مجرى: ثمة، وقال الأخفش: هي النافية للجنس، تعمل عمل "إن" وقال آخرون: لات، فعل، وقال آخرون: التاء أصل، وكتابتها، لا تحين، وقد قرئت الآية بنصب: حين، ورفعها، وتكلم النحاة عليها واختلفوا، وقد يمر ما بعدها، كقول أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

فعل التعجب

التعجب هو أن يظهر المتكلم استعظامه لشيء فتن به وأعجبه، ولا يعبر عنه بكلمات لغوية فقط، بل يرققها بحركاته، وتقاطيعه، ونظراته، وانخفاض صوته أو ارتفاعه، وطريقة نبره للحروف حتى يفهم السامع، وينقل إليه ما يحس به من استعظام.

وعلى هذا كانت عباراته كثيرة ومتنوعة، فأحياناً تنتقل الصيغة الاستفهامية إلى التعجب بلهجة المتكلم، من ذلك قول الأعشى:

بأنت لتحزننا عفارہ يا جارتا، ما أنت جاره!
ومثله قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾، (البقرة ٢٨).
وأحياناً أخرى تنتقل الجملة الإخبارية إلى التعجب، كقول العرب: لله دره! والله أنت!
إلا أن العربية تحوي صيغتين قياسيتين تستعملان في التعجب، إلى جانب ما ذكرناه من عبارات سماعية، دل على معنى التعجب فيها السياق، وهما:

١ - ما أفعله، مثل: ما أعظم البحر، وما أجمله.

٢ - أفعل به، مثل: أعظم بالبحر واجمل به.

١ - شروط صياغتهما

ويصاغ هذان الفعلان من الأفعال على أن تجتمع فيها الشروط التالية:

١ - أن تكون ثلاثية: فمن الفعل "كرّم" نقول: ما أكرم فلاناً، أو أكرم به.
ومن عظم: ما أعظمه، أو أعظم به. أما الفعل: دحرج، فلا يصاغ منه فعلا التعجب، لأنه ليس بثلاثي. ويستوي هنا الرباعي المجرد، والثلاثي المزيد فيه، فلا يصاغ التعجب من: اقشعر، وانطلق، واستغفر، و..

٢ - أن تكون متصرفة: كالفعل: كرّم، فهو في المضارع: يكرم، وفي الأمر: أكرم، ومثله: عظم يعظم اعظم، أما الفعل: ليس، فلا يأتي منه التعجب، لأنه جامد، لا يأتي منه المضارع والأمر، ومثله: نغم، وبئس، وعسى.

وساعة، وأوان، كقوله تعالى: ﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص﴾ (ص ٣)، وكقول محمد بن عيسى التميمي، أو المهلهل بن مالك الكنائي:
ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
أي: وليس الحين حين مناص، وليست الساعة ساعة مندم. ومن ذلك بيت يروى للأعشى:

لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بنطائف الأهوال

* * *

^١ هنا: حين، والمعنى: ليس الوقت وقت ذكر جبيرة.

فعل التعجب

التعجب هو أن يظهر المتكلم استعظامه لشيء فتن به وأعجبه، ولا يعبر عنه بكلمات لغوية فقط، بل يرققها بحركاته، وتقاطيعه، ونظراته، وانخفاض صوته أو ارتفاعه، وطريقة نبره للحروف حتى يفهم السامع، وينقل إليه ما يحس به من استعظام.

وعلى هذا كانت عباراته كثيرة ومتنوعة، فأحياناً تنتقل الصيغة الاستفهامية إلى التعجب بلهجة المتكلم، من ذلك قول الأعشى:

بأنت لتحزننا عفارہ يا جارتا، ما أنت جاره!
ومثله قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾، (البقرة ٢٨).
وأحياناً أخرى تنتقل الجملة الإخبارية إلى التعجب، كقول العرب: لله دره! والله أنت!
إلا أن العربية تحوي صيغتين قياسيتين تستعملان في التعجب، إلى جانب ما ذكرناه من عبارات سماعية، دل على معنى التعجب فيها السياق، وهما:

١ - ما أفعله، مثل: ما أعظم البحر، وما أجمله.

٢ - أفعل به، مثل: أعظم بالبحر واجمل به.

١ - شروط صياغتهما

ويصاغ هذان الفعلان من الأفعال على أن تجتمع فيها الشروط التالية:

١ - أن تكون ثلاثية: فمن الفعل "كرُم" نقول: ما أكرم فلاناً، أو أكرم به.
ومن عظم: ما أعظمه، أو أعظم به. أما الفعل: دحرج، فلا يصاغ منه فعلا التعجب، لأنه ليس بثلاثي. ويستوي هنا الرباعي المجرد، والثلاثي المزيد فيه، فلا يصاغ التعجب من: اقشعر، وانطلق، واستغفر، و..

٢ - أن تكون متصرفة: كالفعل: كرم، فهو في المضارع: يكرم، وفي الأمر: أكرم، ومثله: عظم يعظم اعظم، أما الفعل: ليس، فلا يأتي منه التعجب، لأنه جامد، لا يأتي منه المضارع والأمر، ومثله: نغم، وبئس، وعسى.

وساعة، وأوان، كقوله تعالى: ﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص﴾ (ص ٣)، وكقول محمد بن عيسى التميمي، أو المهلهل بن مالك الكنائي:
ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
أي: وليس الحين حين مناص، وليست الساعة ساعة مندم. ومن ذلك بيت يروى للأعشى:

لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بنطائف الأهوال

* * *

^١ هنا: حين، والمعنى: ليس الوقت وقت ذكر جبيرة.

٣ — أن تكون تامة: أي ليست من الأفعال الناقصة، فلا يصاغ فعلا التعجب من: كان، وأصبح، وظل، وكاد، وأوشك، و..

٤ — أن تكون مثبتة: فلا يبينان من الأفعال المنفية، مثل: ما كرم فلان. لأن النفي لا يبين في الصيغتين التعجيبيتين، إذا صيغتا من الفعل صياغة مباشرة.

٥ — أن تكون مبنية للمعلوم: فالأفعال: ضُربَ، تُوقَى، عُلِمَ، مبنية للمجهول، ولذلك لا يصاغ منها فعلا التعجب.

٦ — أن تكون معانيها قابلة للتفاوت: فالفعل "مات" لا تفاوت فيه، ومثله "فني"، فلا يصاغ منهما فعلا التعجب. أما الفعل: كرم، فقابل للتفاوت، فهناك كريم، ومن هو أكرم منه، ومثله: عظم، وحسن، وعلم، و..

٧ — ألا تكون الصفة منها على وزن أفعل: فلا تجوز صياغتهما من الفعل "عرج" لأننا أردنا أن نصف إنساناً بالعرج قلنا: أعرج، ومثله: عمي، لأن الوصف منه: أعمى، وخور، لأن الوصف: أحور.

أما الفعل: كرم، فالصفة منه: كريم، ليست على وزن أفعل، ولذلك جاز أن نقول: ما أكرم به، وأكرم به، ولم يجر أن نقول: ما أعماه وأعم به، وما أعرجه وأعرج به.

٢ — التعجب مما خالف الشروط

على أن اللغة العربية تستعمل للتوصل إلى التعجب مما خالف الشروط أسلوباً آخر يؤدي المعنى المطلوب، وذلك كما يلي:

١ — إذا كان الفعل غير ثلاثي، أو كان الوصف منه على وزن "أفعل" نأتى بمصدره، ونصبه بعد صيغة تعجب نصوغها من فعل تمت له الشروط، وغالباً ما تكون إحدى هذه الصيغ: ما أشد، ما أكثر، ما أعظم. فالفعل دحرج، مثلاً، رباعي مجرد، وللتعجب منه نقول: ما أكثر دحرجته. والفعل: عرج، الوصف منه على "أعرج" نقول في التعجب منه: ما أشدَّ عَرَجَ فلان. وهكذا نفعل في: انطلق، عمي، استنفر، حَمِر.

٢ — وإذا كان الفعل منفيّاً، أو ناقصاً، أو مبنياً للمجهول، تسلك معه الطريقة نفسها، إلا أن المصدر هنا يجب أن يكون مؤولاً لا صريحاً، مثل: ما أصعب ألا يأتي فلان، ما أجمل أن يكون سعيد بيننا، وما أكثر ما يُضرب المؤذي.

٣ — أما إذا كان الفعل جامداً، أو غير قابل للتفاوت، فلا يتعجب منه الـبـتة.

٣ — صيغة: ما أفعله

تتألف هذه الصيغة من ثلاث كلمات، هي:

١ — ما: وهي أداة التعجب، وتعرب: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

٢ — أفعل: وهو فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله يستتر فيه وجوباً، وتقديره "هو" على غير القياس المعروف، وجملته الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ "ما".

وسمع تصغيره لأنه أشبه الأسماء بجموده، قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلاً نأ شدن لنا من هولياء بين الضال والسلم
٣ — الاسم المنصوب: وهو مفعول به لفعل التعجب، مثل: ما أكرم فلاناً. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: ما أجمل أن نلتقي، وتأويله: ما أجمل التقاءنا، وقد يحذف للعلم به، كقول امرئ القيس:

أرى أم عمرو معها قد تحذرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا
أي: ما أصبرها.

٤ — صيغة أفعل به

تتألف هذه من:

١ — أفعل: هي فعل ماض جامد جاء على صيغة فعل الأمر.

٢ — الباء: وهي حرف جر زائد.

٣ — والمجرور بها: وهو اسم أو ضمير، ويكون جره لفظاً فقط، أما محله فالرفع، على أنه فاعل لفعل التعجب، كقول ذي الرمة:

٣ — أن تكون تامة: أي ليست من الأفعال الناقصة، فلا يصاغ فعلا التعجب من: كان، وأصبح، وظل، وكاد، وأوشك، و..

٤ — أن تكون مثبتة: فلا يبينان من الأفعال المنفية، مثل: ما كرم فلان. لأن النفي لا يبين في الصيغتين التعجيبيتين، إذا صيغتا من الفعل صياغة مباشرة.

٥ — أن تكون مبنية للمعلوم: فالأفعال: ضُربَ، تُوقَى، عُلِمَ، مبنية للمجهول، ولذلك لا يصاغ منها فعلا التعجب.

٦ — أن تكون معانيها قابلة للتفاوت: فالفعل "مات" لا تفاوت فيه، ومثله "فني"، فلا يصاغ منهما فعلا التعجب. أما الفعل: كرم، فقابل للتفاوت، فهناك كريم، ومن هو أكرم منه، ومثله: عظم، وحسن، وعلم، و..

٧ — ألا تكون الصفة منها على وزن أفعال: فلا تجوز صياغتهما من الفعل "عرج" لأننا أردنا أن نصف إنساناً بالعرج قلنا: أعرج، ومثله: عمي، لأن الوصف منه: أعمى، وخور، لأن الوصف: أحور.

أما الفعل: كرمَ، فالصفة منه: كريم، ليست على وزن أفعال، ولذلك جاز أن نقول: ما أكرم به، وأكرم به، ولم يجر أن نقول: ما أعماه وأعم به، وما أعرجه وأعرج به.

٢ — التعجب مما خالف الشروط

على أن اللغة العربية تستعمل للتوصل إلى التعجب مما خالف الشروط أسلوباً آخر يؤدي المعنى المطلوب، وذلك كما يلي:

١ — إذا كان الفعل غير ثلاثي، أو كان الوصف منه على وزن "أفعل" نأتى بمصدره، وننصبه بعد صيغة تعجب نصوغها من فعل تمت له الشروط، وغالباً ما تكون إحدى هذه الصيغ: ما أشد، ما أكثر، ما أعظم. فالفعل دحرج، مثلاً، رباعي مجرد، وللتعجب منه نقول: ما أكثر دحرجته. والفعل: عرج، الوصف منه على "أعرج" نقول في التعجب منه: ما أشدَّ عَرَجَ فلان. وهكذا نفعل في: انطلق، عمي، استنفر، حَمِر.

٢ — وإذا كان الفعل منفيّاً، أو ناقصاً، أو مبنياً للمجهول، تسلك معه الطريقة نفسها، إلا أن المصدر هنا يجب أن يكون مؤولاً لا صريحاً، مثل: ما أصعب ألا يأتي فلان، ما أجمل أن يكون سعيد بيننا، وما أكثر ما يُضرب المؤذي.

٣ — أما إذا كان الفعل جامداً، أو غير قابل للتفاوت، فلا يتعجب منه الـبـتة.

٣ — صيغة: ما أفعله

تتألف هذه الصيغة من ثلاث كلمات، هي:

١ — ما: وهي أداة التعجب، وتعرب: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

٢ — أفعل: وهو فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله يستتر فيه وجوباً، وتقديره "هو" على غير القياس المعروف، وجملته الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ "ما".

وسمع تصغيره لأنه أشبه الأسماء بجموده، قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلاً نأ شدن لنا من هولياء بين الضال والسلم
٣ — الاسم المنصوب: وهو مفعول به لفعل التعجب، مثل: ما أكرم فلاناً. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: ما أجمل أن نلتقي، وتأويله: ما أجمل التقاءنا، وقد يحذف للعلم به، كقول امرئ القيس:

أرى أم عمرو معها قد تحذرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا
أي: ما أصبرها.

٤ — صيغة أفعل به

تتألف هذه من:

١ — أفعل: هي فعل ماض جامد جاء على صيغة فعل الأمر.

٢ — الباء: وهي حرف جر زائد.

٣ — والمجرور بها: وهو اسم أو ضمير، ويكون جره لفظاً فقط، أما محله فالرفع، على أنه فاعل لفعل التعجب، كقول ذي الرمة:

شواهد للتدريب

١ - «أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، فما أصبرهم على النار» (البقرة ١٧٥).

٢ - قال عمرو بن معد يكرب:

"لله درّ بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها".

٣ - قال شقران مولى سلمان:

أولئك قومي بارك الله فيهم على كل حالٍ ما أعف وأكرما

سرت تخبط الظلماء من جانبي قساً فأحيب بها من خابط الليل زائر
ف فعل التعجب فيه "أحبيب"، و "بها" الباء زائدة، و "ها" في محل رفع، فاعل
لفعل التعجب. وقد جاءت كما ترى ضميراً متصلاً من ضمائر النصب والجر،.
وإذا قلت: أكرم بفلان، أدى قولك معنى: ما أكرم فلاناً. على أن الفاعل للمجرور
بالباء الزائدة يجوز حذفه إذا عطف عامله على نظير له، كما في قوله تعالى:
«أسمع بهم وأبصر» (مريم ٣٨) أي: وأبصر بهم، وجاء محذوفاً في الشعر من
غير أن يكون عامله معطوفاً على نظيره، فعده النحاة شاذاً، كما في قول عروة بن
الورد:

فذلك إن يلق المنيّة يلقها حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر
وتقديره: فأجدر به.

٥ - أحكام فعلي التعجب

١ - يشترط أن يكون المتعجب منه معرفة، أو نكرة مختصة، نحو ما أكرم
سعيداً، وأكرم بسعيد، وما أحسن رجلاً ينفع غيره. وأحسن برجل ينفع غيره. ولا
يجوز أن تقول: ما أعظم رجلاً، وأعظم برجل.

٢ - لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، فلا يقال: سعيداً ما أكرم، وبسعيد
أكرم.

٣ - لا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغير
شبه الجملة التي تتعلق بفعل العجب نفسه، كقولك: ما أقبح بالرجل أن يكذب، ومنه
قول أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر إذا حسالت بأن أتحوّلا
٤ - لا يجوز تصرف فعلي التعجب، لأنهما جامدان، وعلة الجمود تضمنها
معنى حرف التعجب.

شواهد للتدريب

١ - «أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، فما أصبرهم على النار» (البقرة ١٧٥).

٢ - قال عمرو بن معد يكرب:

"لله درّ بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها".

٣ - قال شقران مولى سلمان:

أولئك قومي بارك الله فيهم على كل حالٍ ما أعف وأكرما

سرت تخبط الظلماء من جانبي قساً فأحيب بها من خابط الليل زائر
ف فعل التعجب فيه "أحبيب"، و "بها" الباء زائدة، و "ها" في محل رفع، فاعل
لفعل التعجب. وقد جاءت كما ترى ضميراً متصلاً من ضمائر النصب والجر،.
وإذا قلت: أكرم بفلان، أدى قولك معنى: ما أكرم فلاناً. على أن الفاعل للمجرور
بالباء الزائدة يجوز حذفه إذا عطف عامله على نظير له، كما في قوله تعالى:
﴿اسمع بهم وأبصر﴾ (مريم ٣٨) أي: وأبصر بهم، وجاء محذوفاً في الشعر من
غير أن يكون عامله معطوفاً على نظيره، فعده النحاة شاذاً، كما في قول عروة بن
الورد:

فذلك إن يلق المنيّة يلقها حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر
وتقديره: فأجدر به.

٥ - أحكام فعلي التعجب

١ - يشترط أن يكون المتعجب منه معرفة، أو نكرة مختصة، نحو ما أكرم
سعيداً، وأكرم بسعيد، وما أحسن رجلاً ينفع غيره. وأحسن برجل ينفع غيره. ولا
يجوز أن تقول: ما أعظم رجلاً، وأعظم برجل.
٢ - لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، فلا يقال: سعيداً ما أكرم، وبسعيد
أكرم.

٣ - لا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغير
شبه الجملة التي تتعلق بفعل العجب نفسه، كقولك: ما أقبح بالرجل أن يكذب، ومنه
قول أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر إذا حسالت بأن أتحوّلا
٤ - لا يجوز تصرف فعلي التعجب، لأنهما جامدان، وعلة الجمود تضمنها
معنى حرف التعجب.

أفعال المدح والذم

هي أفعال جامدة لا تكون إلا بصيغة الماضي، يستعملها العربي إذا أراد أن يمدح شيئاً أو يذمه، وهي: نَعَمْ، وَبَيْسَ، وَحَبَّ، من قولنا: حبذا. وإذا دخلت "لا" النافية على الفعل الأخير كان للذم.

١ - نعم وبئس

تتألف جملة المدح أو الذم التي يدخل فيها هذان الفعلان من عناصر ثلاثة، هي: الفعل، والفاعل، والمخصوص بالمدح أو بالذم. نحو: بئس العمل عملك. ونعم الرجل أنت. فالعمل والرجل فاعلان، وعملك، مخصوص بالذم، وأنت، مخصوص بالمدح. ولنتحدث الآن عن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

أ - الفعل:

اشتق الفعل: نعم، من النعمة، وبئس، من البؤس، وكانا في الأصل: نَعِمَ يَنعِمُ، وَبَيْسَ يَبْأَسُ. إذ أنهما نقلتا من هذا المعنى إلى مجرد المدح أو الذم، فصارعا بذلك الحروف، فجعدا وتغير لفظهما، فسكنت العين والهمزة بعد كسر، فصارا: نَعِمَ، وَبَيْسَ. ويستخدمان متصرفين فلا يكونان للمدح أو الذم، فيقال: نعم فلان ينعم، وانعم بما قسم لك. وبئس فلان يبأس. ويقال: أبأس.

والفعلان كلاهما لا يدلان على الزمان والحدث، إذا كانا لإنشاء المدح والذم، ولكنهما سُميا ماضيين لثلاثة أدلة، الأول: إنهما على صيغة الماضي، والثاني: إنهما مبنيان على الفتح مثله، والثالث: إنهما يقبلان تاء التأنيث، كما في الحديث: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت".

ب - الفاعل:

وفاعل هذين الفعلين له صفات خاصة لا تُشترط في فاعل الفعل الطبيعي، وهذه الشروط هي:

١ - يجب أن يكون مُحلى بـ "أل" الجنسية، مثل: نعم الرجل أنت. فقولنا: الرجل، ليس معرفة، لأننا لم نقصد به رجلاً معيناً، فكأننا قلنا: أنت ممدوح من جنس الرجال. وكذلك. لو قلنا: نعم التلميذ خالد. وتحدث النحاة عن إتباع هذا الفاعل، أيجوز وصفه وتوكيده والبدل منه وعطف البيان؟ فاتفقوا على منع توكيده توكيداً معنوياً، وعلى جواز توكيده توكيداً لفظياً. فلا يقال: نعم الرجل نفسه زيد، ويقال: نعم الرجل الرجل زيد. لأن "أل" الجنسية تفيد مجموع الجنس، فإذا قلت، نفسه، خالفت معنى الجمع المقصود. وإذا قلت. وإذا قلت: أنفسهم أو كلهم، خالفت اللفظ الذي جاء بصيغة المفرد. أما البدل وعطف البيان فأجازهما بعضهم بشرط أن يكونا معرفين بأل أو مضافين إلى ما عرف بها، واختلفوا في الصفة، فمنع بعضهم أن يوصف الفاعل، وأجازة آخرون، واحتجوا بقول يزيد بن فنانة العدوي. لعمرى، وما عمري عليّ بهين لبأس الفتى المدعو بالليل حاتم ويقول زهير:

نعم الفتى المرىء أنت إذا همُ حضروا لدى الحجرات نارَ الموقدِ
٢ - أو أن يكون مضافاً إلى اسم محل بأل الجنسية، كقول تعالى: ﴿وَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل ٣٠) ﴿فَلْيَبْئَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (النحل ٣٩).

٣ - أو أن يكون مضافاً إلى ما أضيف إلى معرف بها كقول أبي طالب: فَنَعِمَ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مَكْذُوبٍ زَهِيرٌ، حساماً مفرداً من حمائل
٤ - ويجوز أن يُضمَر ويُفسر بتمييز، كقوله تعالى: ﴿بَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف ٥٠) ومنه قول زهير:

نعم امرأ هرم لم تغرُ نائبةً إلا وكان لمرتاع لها وزراً
وقد يجتمع الفاعل والتمييز، كما في قول جرير:
تَزُودُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
وسُمع قولهم في النثر: نعم القتل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب.

وجاء في قصيدة لكثير بن عبد الله المعروف بابن الغيرة، أو لغيره ممن يحتج به لقدم عهده، في مقتل عثمان بن عفان:
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان
فأضيف فاعل "نعم" إلى نكرة.

^١ يدعى جمهور المتأخرين من النحاة أن القراء يذهب إلى أن: نعم وبئس، اسمان، لا فعلان، وهذا وهم سرى إليهم من عدم قراءتهم كتيبه، ونقلهم بعضهم عن بعض، فقد صرح غير مرة بأنهما فعلان في كتابه: معاني القرآن، انظر إذا شئت: ٥٦/١ - ٥٧، ١٤١/٢ - ١٤٢.

أفعال المدح والذم

هي أفعال جامدة لا تكون إلا بصيغة الماضي، يستعملها العربي إذا أراد أن يمدح شيئاً أو يذمه، وهي: نَعَمْ، وَبَيْسَ، وَحَبَّ، من قولنا: حبذا. وإذا دخلت "لا" النافية على الفعل الأخير كان للذم.

١ - نعم وبئس

تتألف جملة المدح أو الذم التي يدخل فيها هذان الفعلان من عناصر ثلاثة، هي: الفعل، والفاعل، والمخصوص بالمدح أو بالذم. نحو: بئس العمل عملك. ونعم الرجل أنت. فالعمل والرجل فاعلان، وعملك، مخصوص بالذم، وأنت، مخصوص بالمدح. ولنتحدث الآن عن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

أ - الفعل:

اشتق الفعل: نعم، من النعمة، وبئس، من البؤس، وكانا في الأصل: نَعِمَ يَنعُمُ، وَبَيْسَ يَبْأَسُ. إذ أنهما نقلتا من هذا المعنى إلى مجرد المدح أو الذم، فصارعا بذلك الحروف، فجمدا وتغير لفظهما، فسكنت العين والهمزة بعد كسر، فصارا: نَعِمَ، وَبَيْسَ. ويُستعملان متصرفين فلا يكونان للمدح أو الذم، فيقال: نعم فلان ينعم، وإنعم بما قسم لك. وبئس فلان يبأس. ويقال: أبأس.

والفعلان كلاهما لا يدلان على الزمان والحدث، إذا كانا لإنشاء المدح والذم، ولكنهما سُميا ماضيين لثلاثة أدلة، الأول: إنهما على صيغة الماضي، والثاني: إنهما مبنيان على الفتح مثله، والثالث: إنهما يقبلان تاء التأنيث، كما في الحديث: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت".

ب - الفاعل:

وفاعل هذين الفعلين له صفات خاصة لا تُشترط في فاعل الفعل الطبيعي، وهذه الشروط هي:

١ - يجب أن يكون مُحلى بـ "أل" الجنسية، مثل: نعم الرجل أنت. فقولنا: الرجل، ليس معرفة، لأننا لم نقصد به رجلاً معيناً، فكأننا قلنا: أنت ممدوح من جنس الرجال. وكذلك. لو قلنا: نعم التلميذ خالد. وتحدث النحاة عن إتباع هذا الفاعل، أيجوز وصفه وتوكيده والبدل منه وعطف البيان؟ فاتفقوا على منع توكيده توكيداً معنوياً، وعلى جواز توكيده توكيداً لفظياً. فلا يقال: نعم الرجل نفسه زيد، ويقال: نعم الرجل الرجل زيد. لأن "أل" الجنسية تفيد مجموع الجنس، فإذا قلت، نفسه، خالفت معنى الجمع المقصود. وإذا قلت. وإذا قلت: أنفسهم أو كلهم، خالفت اللفظ الذي جاء بصيغة المفرد. أما البدل وعطف البيان فأجازهما بعضهم بشرط أن يكونا معرفين بأل أو مضافين إلى ما عرف بها، واختلفوا في الصفة، فمنع بعضهم أن يوصف الفاعل، وأجازه آخرون، واحتجوا بقول يزيد بن فنانة العدوي. لعمرى، وما عمري علي بهين لبأس الفتى المدعو بالليل حاتم ويقول زهير:

نعم الفتى المرىء أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نارَ الموقد
٢ - أو أن يكون مضافاً إلى اسم محل بأل الجنسية، كقول تعالى: ﴿وَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل ٣٠) ﴿فَلْيَبْئَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (النحل ٣٩).

٣ - أو أن يكون مضافاً إلى ما أضيف إلى معرف بها كقول أبي طالب: فَنَعِمَ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مَكْذُوبٍ زَهِيرٌ، حساماً مفرداً من حمائل
٤ - ويجوز أن يُضمَر ويُفسر بتمييز، كقوله تعالى: ﴿بَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف ٥٠) ومنه قول زهير:

نعم امرأ هرم لم تغرُ نائبةً إلا وكان لمرتاع لها وزراً
وقد يجتمع الفاعل والتمييز، كما في قول جرير:
تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
وسُمع قولهم في النثر: نعم القتل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب.

وجاء في قصيدة لكثير بن عبد الله المعروف بابن الغيرة، أو لغيره ممن يحتج به لقدم عهده، في مقتل عثمان بن عفان:
فَنَعِمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكَبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
فأضيف فاعل "نعم" إلى نكرة.

^١ يدعى جمهور المتأخرين من النحاة أن القراء يذهب إلى أن: نعم وبئس، اسمان، لا فعلان، وهذا وهم سرى إليهم من عدم قراءتهم كتيبه، ونقلهم بعضهم عن بعض، فقد صرح غير مرة بأنهما فعلان في كتابه: معاني القرآن، انظر إذا شئت: ٥٦/١ - ٥٧، ١٤١/٢ - ١٤٢.

■ - وقد يكون التفسير بـ "ما" وهي نكرة بمعنى شيء، في موضع نصب لأنها تمييز، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة ٢٧١) والتقدير: فَنِعَمَ شَيْئاً هِيَ . وقد يحذف بعدها المخصوص، كقوله: ﴿نِعْمَا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (النساء ٥٨) والتقدير: نِعَمَ شَيْئاً مَا يَعِظُكُمْ بِهِ.

ج - المخصوص بالمدح أو الذم:

وهو الممدوح أو المذموم، كقولنا: نعم الرجل زهير، فزهير هو الممدوح، ومثل: بُئس العمل هذا، فاسم الإشارة هو المذموم.

ولك في إعرابه أحد وجهين، الأول: مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره، والثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوح زهير، أو المذموم هذا. ورجح ابن الشجري في أماليه الوجه الأول، لكثرة حذفه في الكلام، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والواقع أنه لم يرد في آيات القرآن كلها ذكر فيها المخصوص بالمدح أو الذم.

٢ - ما يلحق بنعم وبئس

ويلحق بهذين الفعلين الفعل: ساء فيفيد الذم، ويكون فاعله في هذه الحال كفاعليهما، والمخصوص فيه مخصوصيهما، نقول: ساء الرجل خالد. وساء رجلاً خالدًا.

وكذلك يمكن أن يُحوّل كل فعل ثلاثي صالح للتعجب إلى صيغة: فعل، فيكون ملحقاً بهما، وتطبق عليه أحكامها، مثل: عظم الرجل زيد، وخُبث الإنسان خالد. ونقول: عظم رجلاً زيد، وخُبث إنساناً خالد.

٣ - حبذا

وهذا فعل يستعمل للمدح، إلا إذا دخلت عليه "لا" النافية، فحينئذٍ يتحول إلى معنى الذم، قالت أم شملة المنقري:

ألا حبذا أهل الملا، غير أنه إذ ذكرت مَيَّ، فلا حبذا هيا
ففي الشطر الأول مدحت أهل الملا، وفي الشطر الثاني نمت مَيَّا.

^١ يعربها بعضهم فاعلاً، ويقدرها بالشيء.

وتتألف جملة هذا الفعل من: الفعل "حَبَّ" والفاعل "ذا" والمخصوص بالمدح أو الذم . والمخصوص مبتدأ مؤخر، خبره جملة المدح أو الذم قبله.
وذا فيه اسم إشارة، يلزم الإفراد والتذكير مهما يكن المخصوص، عدداً وجنساً، نقول: حبذا هندٌ وحبذا الطالبات، وحبذا الطلاب، وحبذا الطالبان.
وقد يأتي في جملة المدح أو الذم اسم منصوب، مثل: حبذا الصبر، شيمة، فيعرب تمييزاً .

شواهد للتدريب

١ - ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد ٢٣ - ٢٤).

٢ - قال زهير بن أبي سلمى:

يَمِيناً لِنَعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

٣ - قال زياد بن حمل أو غيره:

لَا حَبْذَا أَنْتَ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بِلَادٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مَنِي وَلَا نَقْمٌ

ذهب المبرد وتلميذه ابن السراج والسيرائي إلى أن: حبذا، كلها اسم واحد مرفوع على الابتداء وما بعده خبره.

يرى بعض النحويين أنه إذا كان مشتقاً أعرب حالاً.

شعوب ونقم: موضعان في اليمن.

■ — وقد يكون التفسير بـ "ما" وهي نكرة بمعنى شيء، في موضع نصب لأنها تمييز، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة ٢٧١) والتقدير: فَنِعَمَ شَيْئاً هِيَ . وقد يحذف بعدها المخصوص، كقوله: ﴿نِعْمَا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (النساء ٥٨) والتقدير: نِعَمَ شَيْئاً مَا يَعِظُكُمْ بِهِ.

ج — المخصوص بالمدح أو الذم:

وهو الممدوح أو المذموم، كقولنا: نعم الرجل زهير، فزهير هو الممدوح، ومثل: بُئس العمل هذا، فاسم الإشارة هو المذموم.

ولك في إعرابه أحد وجهين، الأول: مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره، والثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوح زهير، أو المذموم هذا. ورجح ابن الشجري في أماليه الوجه الأول، لكثرة حذفه في الكلام، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والواقع أنه لم يرد في آيات القرآن كلها ذكر فيها المخصوص بالمدح أو الذم.

٢ — ما يلحق بنعم وبئس

ويلحق بهذين الفعلين الفعل: ساء فيفيد الذم، ويكون فاعله في هذه الحال كفاعليهما، والمخصوص فيه مخصوصيهما، نقول: ساء الرجل خالد. وساء رجلاً خالدًا.

وكذلك يمكن أن يُحوّل كل فعل ثلاثي صالح للتعجب إلى صيغة: فَعَلْ، فيكون ملحقاً بهما، وتطبق عليه أحكامها، مثل: عَظُمَ الرجل زيد، وخُبِثَ الإنسان خالد. ونقول: عَظُمَ رجلاً زيد، وخُبِثَ إنساناً خالد.

٣ — حبذا

وهذا فعل يستعمل للمدح، إلا إذا دخلت عليه "لا" النافية، فحينئذٍ يتحول إلى معنى الذم، قالت أم شملة المنقري:

ألا حبذا أهل الملا، غير أنه إذ ذكرت مَيٍّ، فلا حبذا هيا
ففي الشطر الأول مدحت أهل الملا، وفي الشطر الثاني نمت مَيّا.

^١ يعربها بعضهم فاعلاً، ويقدرها بالشيء.

وتتألف جملة هذا الفعل من: الفعل "حَبَّ" والفاعل "ذا" والمخصوص بالمدح أو الذم . والمخصوص مبتدأ مؤخر، خبره جملة المدح أو الذم قبله.
وذا فيه اسم إشارة، يلزم الإفراد والتذكير مهما يكن المخصوص، عدداً وجنساً، نقول: حبذا هندٌ وحبذا الطالبات، وحبذا الطلاب، وحبذا الطالبان.
وقد يأتي في جملة المدح أو الذم اسم منصوب، مثل: حبذا الصبر، شيمة، فيعرب تمييزاً .

شواهد للتدريب

١ — ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد ٢٣ — ٢٤).

٢ — قال زهير بن أبي سلمى:

يَمِيناً لَنَعَمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

٣ — قال زياد بن حمل أو غيره:

لَا حَبْذَا أَنْتَ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بِلَادٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مَنِي وَلَا نَقْمٌ

ذهب المبرد وتلميذه ابن السراج والسيرائي إلى أن: حبذا، كلها اسم واحد مرفوع على الابتداء وما بعده خبره.

يرى بعض النحويين أنه إذا كان مشتقاً أعرب حالاً.

شعوب ونقم: موضعان في اليمن.

أسماء الأفعال

هي أسماء سميت بها الأفعال، فدلّت على معانيها، وشابهت بعضها — كالأمر والماضي — في أنها تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

وهي مع ذلك أسماء، لأنها تحمل بعض علامات الاسم، فمنها ما ينون، كتكوين "أف" في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ وَلَا تَهْزُمَا﴾ (الإسراء ٢٣)، وتكوين "واها" في قول الراجز:

واهاً لسلمي ثم واهاً واهاً هي المنى لو أننا نلناها
ومنها ما يصغر، كتصغير "رويد" في قول المعطل الهذلي:
رويداً علياً، جُذْ ما ثدي أمهم إيلنا، ولكن ودهم متماين^١
ومنها ما تدخله "أل" كقولهم: النجاءك، أي: انج.

١ — نوعها

١ — اسم الفعل المرتجل:

وهو الذي استعمل في أضل وضعه اسم فعل، ولم ينقل عن شيء آخر، مثل: آه وأف، فهذان مثلاً لا يستعملان إلا اسمين لفعلين مضارعين هما: أتوجع، وأتضجر، أما قولهم: دونك، حين يكون بمعنى خذ، فمنقول — كما سيمر بنا — عن ظرف مكان.

وأسماء الأفعال المرتجلة ثلاثة أصناف، هي:

أ — اسم فعل أمر:

مثل: صنة، اسم للفعل: اسكت، ومّة، اسم للفعل: اكفف، وهلم، أي ائت كقوله تعالى: ﴿وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانَهُمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب ١٨). وحي، بمعنى: أقبل، ومنه قول المؤذن: حيّ على الفلاح، وقد تلحق بها "هل" التي للحث والعجلة، كقول لبيد:

^١ ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أبي النجم، وإلى أبي الغول اليميني.

^٢ علي: هو ابن مسعود الأزدي، ينسب إليه ولد عبد مناة، وجُد / قطع. و"ما" زائدة، وقوله: جُدْ ثدي أمهم إيلنا، يعني: أن صلة الرحم بيننا وبينهم مقطوعة عندنا. وقوله: متماين، مأخوذ من: التَّيْن، وهو الكذب.

يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي: حيّ هل
ومن هذا الضرب: إيه، أي زد في حديثك. ويس، اكتف، وكذلك: قدك، وقطك،
ويّند، اتند. وويها، أغر.

ب — اسم فعل مضارع:

مثل: آه، أتوجع، وأف، أتضجر، وأخ أكره، وواهاً أتعجب، ومثلها: وا،
كقول الراجز التميمي:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذرّ عليه الزرنب
ومنه: وي، بمعنى: أتعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيَ، كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (القصاص ٨٢)، وكقول زيد بن عمرو بن نفيل القرشي:

ويّ كأن من يكن له نشب يحبب، ومن يفتقر يعيش عيش ضرّ
وقد تلحق بها كاف الخطاب، كقول عنتر:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم
ومنه: بجّل، بمعنى يكفي:

ج — اسم فعل ماض:

مثل: هيهات، بمعنى: بعُد. كقول جرير:

فهيها هيهات العقيق ومن به وهيهاات خل بالعقيق نواصلة
وشتان، بمعنى: افترق، كقول الأعشى:

شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر
وسرعان، بمعنى: سرّع، فإذا قلت: سرعان ما انفعلت. أي: ما أسرع ما

انفعلت: قال بشر ابن أبي خازم:

أتخطب فيهم بعد قتل رجالهم لسرعان هذا، والدماء تصبّب
ومن أمثلة العرب المشهورة: سرعان ذا إهالة.

هذه لهجة الحجاز، ولهجة تميم: هلم، للمفرد والمذكر، وهلماء، للمثنى وهلموا للجمع، وهلمي للأشئ، ...

القم الأشنب: الذي عذب ماؤه، ورقته، أسنانه. والزرنب: نبت في البادية طيب الرائحة.

^٢ رسمها في القرآن: ويكان. ورسمناها في المتن كما ترى لتوضيح موضع الشاهد، على أن أحد النحاة، وهو أبو الحسن الأخفش، يرى أنها هنا مركبة من: ويك، و"أن".

أسماء الأفعال

هي أسماء سميت بها الأفعال، فدلّت على معانيها، وشابهت بعضها — كالأمر والماضي — في أنها تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

وهي مع ذلك أسماء، لأنها تحمل بعض علامات الاسم، فمنها ما ينون، كتكوين "أف" في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ وَلَا تَهْزُمَا﴾ (الإسراء ٢٣)، وتكوين "واها" في قول الراجز:

واهاً لسلمي ثم واهاً واهاً هي المنى لو أننا نلناها
ومنها ما يصغر، كتصغير "رويد" في قول المعطل الهذلي:
رويداً علياً، جُذْ ما ثدي أمهم إيلنا، ولكن ودهم متماين^١
ومنها ما تدخله "أل" كقولهم: النجاءك، أي: انج.

١ — نوعها

١ — اسم الفعل المرتجل:

وهو الذي استعمل في أضل وضعه اسم فعل، ولم ينقل عن شيء آخر، مثل: آه وأف، فهذان مثلاً لا يستعملان إلا اسمين لفعلين مضارعين هما: أتوجع، وأتضجر، أما قولهم: دونك، حين يكون بمعنى خذ، فمنقول — كما سيمر بنا — عن ظرف مكان.

وأسماء الأفعال المرتجلة ثلاثة أصناف، هي:

أ — اسم فعل أمر:

مثل: صنة، اسم للفعل: اسكت، ومّة، اسم للفعل: اكفف، وهلم، أي ائت كقوله تعالى: ﴿وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانَهُمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب ١٨). وحي، بمعنى: أقبل، ومنه قول المؤذن: حيّ على الفلاح، وقد تلحق بها "هل" التي للحث والعجلة، كقول لبيد:

^١ ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أبي النجم، وإلى أبي الغول اليميني.

^٢ علي: هو ابن مسعود الأزدي، ينسب إليه ولد عبد مناة، وجُد / قطع. و"ما" زائدة، وقوله: جُدْ ثدي أمهم إيلنا، يعني: أن صلة الرحم بيننا وبينهم مقطوعة عندنا. وقوله: متماين، مأخوذ من: التَّيْن، وهو الكذب.

يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي: حيّ هل
ومن هذا الضرب: إيه، أي زد في حديثك. ويس، اكتف، وكذلك: قدك، وقطك،
ويّئد، اتّدد. وويها، أغر.

ب — اسم فعل مضارع:

مثل: آه، أتوجع، وأف، أتضجر، وأخ أكره، وواهاً أتعجب، ومثلها: وا، كقول الراجز التميمي:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذرّ عليه الزرنب
ومنه: وي، بمعنى: أتعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيَ، كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (القصاص ٨٢)، وكقول زيد بن عمرو بن نفيل القرشي:

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخْ بَبْ، ومن يفتقر يعيش عيش ضرّ
وقد تلحق بها كاف الخطاب، كقول عنتر:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم
ومنه: بجل، بمعنى يكفي:

ج — اسم فعل ماض:

مثل: هيهات، بمعنى: بَعُد. كقول جرير:

فهيها هيهات العقيق وَمَنْ بِهِ وهيها خِل بالعقيق نواصلة
وشتان، بمعنى: افترق، كقول الأعشى:

شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر
وسرعان، بمعنى: سرّع، فإذا قلت: سرعان ما انفعلت. أي: ما أسرع ما

انفعلت: قال بشر ابن أبي خازم:

أتخطب فيهم بعد قتل رجالهم لسرعان هذا، والدماء تصبّب
ومن أمثلة العرب المشهورة: سرعان ذا إهالة.

هذه لهجة الحجاز، ولهجة تميم: هلم، للمفرد والمذكر، وهلماء، للمثنى وهلموا للجمع، وهلمي للأشئ، ...

القم الأشنب: الذي عذب ماؤه، ورقته، أسنانه. والزرنب: نبت في البادية طيب الرائحة.

^٢ رسمها في القرآن: ويكان. ورسمناها في المتن كما ترى لتوضيح موضع الشاهد، على أن أحد النحاة، وهو أبو الحسن الأخفش، يرى أنها هنا مركبة من: ويك، و"أن".

ومثله: وشكان، فهو اسم للفعل: وشك، ويطآن، اسم للفعل: بطؤ.

٢ - اسم الفعل المنقول:

وهناك أسماء أفعال لم تكن في أصل وضعها أسماء أفعال، ولكنها نقلت عن:

أ - جار ومجرور: مثل إليك عني، أي تتح، وعليك الرجل، أي: الزمه.

ب - أو ظرف: مثل: دونك الكتاب، أي خذه، ومثله: عندك الكتاب، ونحو: وراءك. أي: تتح، ومكانك. أي أثبت، قال عمرو بن الأطنابة:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي^٢
ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ﴾ (يونس ٢٨).

ج - أو عن مصدر: مثل: بله، بمعنى: دع، قال كعب بن مالك يصف ما تفعله سيوفهم في الحرب:

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هامأتها بلة الأكف، كأنها لم تخلق
وهو منقول عن مصدر لم يسمع فعله، فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، وإذا لم تنونه، فهو اسم فعل أمر منقول عن مصدر، نحو بلها الأمر، أي: دعه. فهو هنا مفعول مطلق أهمل فعله وناب عنه، لأنه منون، ولكنه في بيت كعب اسم فعل أمر، لأنه لم ينون.

ومثله هذا: رويد، فهو منقول عن مصدر للفعل: أرود، وكان يجب أن يكون: إروداً، إلا أنه رُخم وصُغّر، فصار: رويداً. فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، كما في قول ودجلك بن ثميل المازني:

رويداً بني شيبان، بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان
د - أو عن حرف: كقولهم: هاك الليرة، أي خذها، فأصله هنا "ها" وهي حرف تنبيه. وتطابق المخاطب، فتقول للمخاطب المذكر: هاء أو هاك الليرة، وللمخاطبة المؤنثة: هاء أو هاك الليرة، وللاتين: هاؤما أو هاكما الليرة، ولجماعة

^١ ويروى: سرعان ذي إهالة. والإهالة الدسم. و "ذا" اسم إشارة فاعل لاسم الفعل، وإهالة: تميز. وللمثل حكاية يمكن الرجوع إليها في جبهة أمثال العرب للعسكري ٥١٩/١، رقم للمثل ٩٤٢/.

^٢ جشأت: ارتفعت من شدة الفزع. وفاعل: جشأت وجاشت، نفسه.

الذكور: هاؤم أو هاكم الليرة، ومنه قوله تعالى: ﴿هاؤم أقرأوا كتابية﴾ (الحاقة ١٩)، وتقول لجماعة الأنثى: هاؤن، أو هاكن الليرة.

وهذه المنقولات جميعاً لا تكون إلا أسماء أفعال للأمر: بخلاف المرتجلة التي تكون للأمر والمضارع والماضي.

٣ - اسم الفعل القياسي:

أسماء الأفعال كلها سماعية، ما خلا نوعاً واحداً قياسياً يأتي على وزن "فعال" من الفعل الثلاثي، مثل: حذار، ونزال، كقول ربيعة بن مقروم الضبي.

فدعوا: نزال، فكنت أول نازل وعلام أركبته إذا لم أنزل
وجاء شاذاً من غير الثلاثي قولهم: بدار، من بادر، ودرأك، من أدرك.

٢ - أحكام أسماء الأفعال

١ - بناؤها:

اسم الفعل مبني لأنه تضمن معنى حرف الأمر، وهو اللام، فقولنا: ضة، يعني: لتسكت. ومة، يعني: لتكفف، فلما كان معنى اللام سارياً فيها بنيت. ثم لحقت بها أسماء الأفعال الماضية والمضارعة وحملت عليها، وإن لم يكن فيها معنى لام الأمر.

٢ - عملها:

أ - وتعمل هذه الأسماء عمل الأفعال، فترفع الفاعل، كقول جرير السابق: فهبها العقيق، وقول الأعشى السابق: شتان ما يومي على كورها ويوم حيان. وتتصب المفعول به كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾ (المائدة ١٠٥).

هذا رأي بعضهم، أما غيره فيقول: إنما بنيت لأنها وقعت موقع الأفعال المبينة. وهو خلاف لا قيمة له.

ينكر الأصمعي من القدماء أن يقال: شتان ما بين فلان وفلان، وهذا تحجر لا داعي له إلا قلصة استقرائه لكلام الفصحاء، فقد جاء هذا في كلام لحسان بن ثابت، والأحوص، وأبي الأسود، والبعيث، وجميل بثينة، وغيرهم. انظر لسان العرب (شتت).

ومثله: وشكان، فهو اسم للفعل: وشك، ويطآن، اسم للفعل: بطؤ.

٢ - اسم الفعل المنقول:

وهناك أسماء أفعال لم تكن في أصل وضعها أسماء أفعال، ولكنها نقلت عن:

أ - جار ومجرور: مثل إليك عني، أي تتح، وعليك الرجل، أي: الزمه.

ب - أو ظرف: مثل: دونك الكتاب، أي خذه، ومثله: عندك الكتاب، ونحو: وراءك. أي: تتح، ومكانك. أي أثبت، قال عمرو بن الأطنابة:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي^٢
ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ﴾ (يونس ٢٨).

ج - أو عن مصدر: مثل: بلة، بمعنى: دع، قال كعب بن مالك يصف ما تفعله سيوفهم في الحرب:

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هامأتها بلة الأكف، كأنها لم تخلق
وهو منقول عن مصدر لم يسمع فعله، فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، وإذا لم تنونه، فهو اسم فعل أمر منقول عن مصدر، نحو بلها الأمر، أي: دعه. فهو هنا مفعول مطلق أهمل فعله وناب عنه، لأنه منون، ولكنه في بيت كعب اسم فعل أمر، لأنه لم ينون.

ومثله هذا: رويد، فهو منقول عن مصدر للفعل: أرود، وكان يجب أن يكون: إروداً، إلا أنه رُخم وصُغّر، فصار: رويداً. فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، كما في قول ودجلك بن ثميل المازني:

رويداً بني شيبان، بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان
د - أو عن حرف: كقولهم: هاك الليرة، أي خذها، فأصله هنا "ها" وهي حرف تنبيه. وتطابق المخاطب، فتقول للمخاطب المذكر: هاء أو هاك الليرة، وللمخاطبة المؤنثة: هاء أو هاك الليرة، وللاتين: هاؤما أو هاكما الليرة، ولجماعة

الذكور: هاؤم أو هاكم الليرة، ومنه قوله تعالى: ﴿هاؤم أقرأوا كتابي﴾ (الحاقة ١٩)، وتقول لجماعة الأنثى: هاؤن، أو هاكن الليرة.

وهذه المنقولات جميعاً لا تكون إلا أسماء أفعال للأمر: بخلاف المرتجلة التي تكون للأمر والمضارع والماضي.

٣ - اسم الفعل القياسي:

أسماء الأفعال كلها سماعية، ما خلا نوعاً واحداً قياسياً يأتي على وزن "فعال" من الفعل الثلاثي، مثل: حذار، ونزال، كقول ربيعة بن مقروم الضبي.
فدعوا: نزال، فكنت أول نازل وعالم أركبته إذا لم أنزل
وجاء شاذاً من غير الثلاثي قولهم: بدار، من بادر، ودرأك، من أدرك.

٢ - أحكام أسماء الأفعال

١ - بناؤها:

اسم الفعل مبني لأنه تضمن معنى حرف الأمر، وهو اللام، فقولنا: ضة، يعني: لتسكت. ومة، يعني: لتكفف، فلما كان معنى اللام سارياً فيها بنيت.
ثم لحقت بها أسماء الأفعال الماضية والمضارعة وحملت عليها، وإن لم يكن فيها معنى لام الأمر.

٢ - عملها:

أ - وتعمل هذه الأسماء عمل الأفعال، فترفع الفاعل، كقول جرير السابق: فهبها العقيق، وقول الأعشى السابق: شتان ما يومي على كورها ويوم حيان.
وتتصب المفعول به كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾ (المائدة ١٠٥).

هذا رأي بعضهم، أما غيره فيقول: إنما بنيت لأنها وقعت موقع الأفعال المبنية. وهو خلاف لا قيمة له.
ينكر الأصمعي من القدماء أن يقال: شتان ما بين فلان وفلان، وهذا تحجر لا داعي له إلا قلعة استقرائه لكلام الفصحاء، فقد جاء هذا في كلام لحسان بن ثابت، والأحوص، وأبي الأسود، والبعيث، وجميل بثينة، وغيرهم. انظر لسان العرب (شتت).

^١ ويروى: سرعان ذي إهالة. وإهالة الدسم. و "ذا" اسم إشارة فاعل لاسم الفعل، وإهالة: تميز. وللمثل حكاية يمكن الرجوع إليها في جبهة أمثال العرب للعسكري ٥١٩/١، رقم للمثل ٩٤٢/١.
^٢ جشأت: ارتفعت من شدة الفزع. وفاعل: جشأت وجاشت، نفسه.

وكقول الكميت بن زيد^١:

نَعَاءُ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ولكن فراقاً للدعائم والأصل
ب - ويجزم المضارع إذا وقع جواباً لطلبها: كقولك: صَنَ تَسْلَمُ، وَمَ تَسْتَرِحُ،
ومثله ما مرَّ بنا في قول عمر بن الاطنابة وهو قوله: .. مكانك تحمدي.

ج - على أن المضارع لا ينصب إذا وقع جواباً لطلبها معطوفاً مصدره بفاء
السببية، فلا يقال: صَنَ فَتَسْلَمُ، وَلَا: مَ فَتَسْتَرِحُ، لأن هذه الفاء - كما علمت -
تعطف مصدرًا مؤولاً بعدها على مصدر منتزع من فعل قبلها، وأسماء الأفعال
ليست بذات مصادر، ولذلك لا يجوز العطف، ولا يجوز النصب.

د - وهي في عملها أضعف من الفعل، ولذلك لا يجوز أن يتقدم عليها
مفعولها، فلا يقال: الكتابُ دونك، إلا في ضرورة الشعر: كقول الراجز الجاهلي،
وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم:

يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلُويْ دُونَكُمْ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكُمْ
فقوله: دلوي، مفعول به مقدم لاسم فعل الأمر "دونك" وقد ذهب بعض النحاة
في تأويلي إعراب "دلوي" مذهباً بعيداً لا يوافق منطق اللغة، ولا أساليب الشعر.

٣ - تنوينها:

ينون بعضها وجوباً لأنه نكرة، مثل: واهأ، وويها. وبعضها لا ينون البتة،
كتلك التي تبني قياساً على "فَعَالٍ" ويجوز في بعضها الآخر التنوين وعدمه، مثل:
صه، ومه، وأف، وإيه.

٤ - مطابقتها:

وهي تلازم حالاً واحدة في الأفراد والجمع والتذكير، تقول: إيه يا فلان، وإيه
يا رجلان، وإيه يا قوم، وإيه يا فلانة، وهكذا. إلا "هأ" التي رأيناها قبل قليل تطابق
المخاطب، وما اتصلت به كاف الخطاب، مثل: إليك عني، وإليكم عني.

شواهد للتدريب

١ - قال البعيث المجاشمي:

وشتانَ ما بيني وبين ابنِ خالدٍ أميةً في الرزق الذي يتَقَسَّمُ

٢ - قال نجبة بن جنادة العذري:

وقد تراخت بنا عنها نوى قذفٍ هيهاتُ مُصْبَحُها من بعد مُمَسَاها

٣ - قال ذو الرمة:

إذا قال حادينَا لتشبيهه نبأه صهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دويَّ المِسامعِ

٤ - قال ابن هرمة:

تمشي القطوفُ إذا غنى الحداةُ بها مشيَ الجوادِ، فبَلَّهَ الجَلَّةُ النُجُبا

وكقول الكميت بن زيد^١:

نَعَاءُ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ولكن فراقاً للدعائم والأصل
ب - ويجزم المضارع إذا وقع جواباً لطلبها: كقولك: صَنَ تَسْلَمُ، وَمَ تَسْتَرِحُ،
ومثله ما مرَّ بنا في قول عمر بن الاطنابة وهو قوله: .. مكانك تحمدي.

ج - على أن المضارع لا ينصب إذا وقع جواباً لطلبها معطوفاً مصدره بقاء
السببية، فلا يقال: صَنَ فَتَسْلَمُ، ولا: مَ فَتَسْتَرِحُ، لأن هذه الفاء - كما علمت -
تعطف مصدرًا مؤولاً بعدها على مصدر منتزع من فعل قبلها، وأسماء الأفعال
ليست بذات مصادر، ولذلك لا يجوز العطف، ولا يجوز النصب.

د - وهي في عملها أضعف من الفعل، ولذلك لا يجوز أن يتقدم عليها
مفعولها، فلا يقال: الكتابُ دونك، إلا في ضرورة الشعر: كقول الراجز الجاهلي،
وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم:

يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلُويْ دُونَكُمْ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكُمْ
فقوله: دلوي، مفعول به مقدم لاسم فعل الأمر "دونك" وقد ذهب بعض النحاة
في تأويلي إعراب "دلوي" مذهباً بعيداً لا يوافق منطق اللغة، ولا أساليب الشعر.

٣ - تنوينها:

ينون بعضها وجوباً لأنه نكرة، مثل: واهأ، وويها. وبعضها لا ينون البتة،
كذلك التي تبني قياساً على "فَعَالٍ" ويجوز في بعضها الآخر التنوين وعدمه، مثل:
صه، ومه، وأف، وإيه.

٤ - مطابقتها:

وهي تلازم حالاً واحدة في الأفراد والجمع والتذكير، تقول: إيه يا فلان، وإيه
يا رجلان، وإيه يا قوم، وإيه يا فلانة، وهكذا. إلا "هأ" التي رأيناها قبل قليل تطابق
المخاطب، وما اتصلت به كاف الخطاب، مثل: إليك عني، وإليكم عني.

شواهد للتدريب

١ - قال البعيث المجاشمي:

وشتانَ ما بيني وبين ابنِ خالدٍ أميةً في الرزق الذي يتَقَسَّمُ

٢ - قال نجبة بن جنادة العذري:

وقد تراخت بنا عنها نوى قذفٍ هيهاتُ مُصْبَحُها من بعد مُنْساها

٣ - قال ذو الرمة:

إذا قال حادينا لتشبيهه نبأه صهِ لَمْ يَكُنْ إلا دويَّ المسامع

٤ - قال ابن هرمة:

تمشي القطوفُ إذا غنى الحداةُ بها مشيَ الجوادِ، فبَلَّهَ الجَلَّةُ النُّجُبا

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء

مر بنا في بحث العامل النحوي أن هناك أسماء تحمل على الفعل في العمل، لأنها تشبهه في دلالته على الحدث، أو في دلالته على الحدث والزمان معاً، وهذه الأسماء هي:

- ١ - اسم الفعل: وقد مر بنا الكلام عليه.
- ٢ - المصدر:
- ٣ - المشتقات: وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

ودونك تفصيل الحديث عن المصدر والمشتقات.

١ - عمل المصدر واسمه

المصدر اسم يدل على حدث كالفعل، ولكنه يختلف عنه في أنه لا يحدد زماناً معيناً في الدلالة، فنحو: ضرب، ونجاح، وكتابة، يدل على حدث واقع، ولكن لا يعرف متى وقع.

وهو يعمل لأنه أصل الفعل وفيه حروفه ودلالته على الحدث، إذ ينصب مفعولاً به، كقول أبي الأسود الدؤلي:

نظرتُ إلى عنوانه فنبتتُ كنبذك نعلًا أخلقتُ من نعالكا
فكأنه قال: كما تنبتُ نعلًا أخلقت. وينصب بعض الفضلات الأخرى، كالمفعول لأجله، مثل: مجيئك رغبة في العلم يعود عليك بجليل الفوائد. والمفعول المطلق، مثل: تعليمك الأطفال تعليماً حسناً جهاداً وبطولة. والحال، مثل: خروجك من البيت مبكراً يدل على نشاطك. وقد يرفع الفاعل، كما في قول الفرزدق:

تتفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
أي: كما ينفي الدراهم تنقاد الصياريف. ومثله قول الأفيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعتُ من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
أي: أفنى تلادي ونشبي أن تقرر القواقيز أفواه الأباريق.

والخلاصة أن المصدر يعمل عمل فعله، ولكنه دونه في ذلك، ولا بد له من أن يستوفي أحد شرطين، حتى يقوى على العمل:

١ - الأول: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، وذلك في الجملة الإنشائية التي تكون للأمر أو للدعاء، كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب^١
فبدلاً من أن يقول: أندل يا زريق المال، قال: ندلاً يا زريق المال.

٢ - الثاني: أن يصح تقديره بفعله مع أحد الأحرف المصدرية الثلاثة: أن، الناصبة للمضارع، وماء، المصدرية، وأن، المخففة من الثقيلة. كما توضح لك الأمثلة التالية:

— أعجبنى فهمك الدرس.

التقدير هنا: أعجبنى أن تفهم الدرس.

— نبذت عنوانه كنبذك نعلًا أخلقت.

التقدير: نبذته كما تنبت نعلًا أخلقت.

— علمت ضربك زيداً.

والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً. ومثله قول القطامي:

فلما بدا حرماتها الضيف لم يكن علي مناخ السوء ضربة لازب
أي: فلما بدا أن ستحرم الضيف.

فإذا استوفى المصدر أحد هذين الشرطين عمل، سواء أكان مفرداً أم جمعاً، معرفاً بـ أن مجرداً منها، إلا أنه — كما بدا في الأمثلة والشواهد — يغلب عليه أن يكون مضافاً، وهو الكثير الشائع، وقد يكون منوناً، كما في قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة﴾ (البلد ١٤ - ١٥)، وأقل منه أن يكون معرفاً بـ أن، كقول المرار الأسدي:

^١ التلاد: المال القديم، الموروث وغيره، والنشب: المال الثابت، كالدار والقواقيز: جمع مفردة قاقوزة، وهي قذح الحمر.

^٢ الندل: الاختلاس.

^١ يداها: أي يدا الناقة. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند الظهيرة.

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء

مر بنا في بحث العامل النحوي أن هناك أسماء تحمل على الفعل في العمل، لأنها تشبهه في دلالته على الحدث، أو في دلالته على الحدث والزمان معاً، وهذه الأسماء هي:

١ - اسم الفعل: وقد مر بنا الكلام عليه.

٢ - المصدر:

٣ - المشتقات: وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

ودونك تفصيل الحديث عن المصدر والمشتقات.

١ - عمل المصدر واسمه

المصدر اسم يدل على حدث كالفعل، ولكنه يختلف عنه في أنه لا يحدد زماناً معيناً في الدلالة، فنحو: ضرب، ونجاح، وكتابة، يدل على حدث واقع، ولكن لا يعرف متى وقع.

وهو يعمل لأنه أصل الفعل وفيه حروفه ودلالته على الحدث، إذ ينصب مفعولاً به، كقول أبي الأسود الدؤلي:

نظرت إلى عنوانه فنبتت كنبذك نعلأ أخلقت من نعالكا
فكأنه قال: كما تنبت نعلأ أخلقت. وينصب بعض الفضلات الأخرى، كالمفعول لأجله، مثل: مجيئك رغبة في العلم يعود عليك بجليل الفوائد. والمفعول المطلق، مثل: تعليمك الأطفال تعليماً حسناً جهاداً وبطولة. والحال، مثل: خروجك من البيت مبكراً يدل على نشاطك. وقد يرفع الفاعل، كما في قول الفرزدق:

تفني يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
أي: كما ينفي الدراهم تنقاد الصياريف. ومثله قول الأفيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
أي: أفنى تلادي ونشبي أن تقرر القواقيز أفواه الأباريق.

والخلاصة أن المصدر يعمل عمل فعله، ولكنه دونه في ذلك، ولا بد له من أن يستوفي أحد شرطين، حتى يقوى على العمل:

١ - الأول: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، وذلك في الجملة الإنشائية التي تكون للأمر أو للدعاء، كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب^١
فبدلاً من أن يقول: أندل يا زريق المال، قال: ندلاً يا زريق المال.

٢ - الثاني: أن يصح تقديره بفعله مع أحد الأحرف المصدرية الثلاثة: أن، الناصبة للمضارع، وماء، المصدرية، وأن، المخففة من الثقيلة. كما توضح لك الأمثلة التالية:

— أعجبنى فهمك الدرس.

التقدير هنا: أعجبنى أن تفهم الدرس.

— نبذت عنوانه كنبذك نعلأ أخلقت.

التقدير: نبذته كما تنبت نعلأ أخلقت.

— علمت ضربك زيداً.

والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً. ومثله قول القطامي:

فلما بدا حرماتها الضيف لم يكن علي مناخ السوء ضربة لازب
أي: فلما بدا أن ستحرم الضيف.

فإذا استوفى المصدر أحد هذين الشرطين عمل، سواء أكان مفرداً أم جمعاً، معرفاً بـأل أم مجرداً منها، إلا أنه — كما بدا في الأمثلة والشواهد — يغلب عليه أن يكون مضافاً، وهو الكثير الشائع، وقد يكون منوناً، كما في قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة﴾ (البلد ١٤ - ١٥)، وأقل منه أن يكون معرفاً بـأل، كقول المرار الأسدي:

^١ التلاد: المال القديم، الموروث وغيره، والنشب: المال الثابت، كالدار والقواقيز: جمع مفردة قاقوزة، وهي قذح الحمر.

^٢ الندل: الاختلاس.

^١ يداها: أي يدا الناقة. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند الظهيرة.

لقد علمت أولى المغيرة أنني ضربت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً أي فلم أنكل عن أن اضرب مسمعاً. أو أن يكون جمعاً. كما في قول الشماخ: وواعدتني ما لا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه يبترب هذا هو عمل المصدر، وهناك ما يسمى في مصطلح النحاة اسم المصدر، وهو ما كانت له دلالة المصدر، إلا إنه أقل أحرفاً منه، فقولك: تسليم، مصدر للفعل: سلم، أما قولك: سلام، فهو اسم له.

والمصدر واسمه سواء في العمل، وكذلك في استيفاء الشرطين السابقين، وله من الشواهد الفصاح ما يشهد بذلك: كقول القطامي:

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعاً
فقوله: عطاء، اسم للمصدر، إعطاء، وقد عمل عمل الفعل، لأنه يصح تقديره بالفعل مسبوقاً بحرف مصدري، تقول: وبعد أن أعطيتني المئة الرتاع. ومثله قول ذي الرمة:

أطاعت بك الواشين حتى كأنما كلامك إياها عليك حرام
فالكلام اسم للمصدر: تكليم. وقد عمل عمل الفعل.

* * *

تنبيه:

يرى بعض النحويين أن الشرطين اللذين ذكرا لعمل المصدر، ليسا بلازمين، ولكنهما غالبان على المصدر العامل، واستدل على ذلك بأنه يعمل أحياناً دون أن يستوفيها، نحو: ضربي زيداً قائماً. وأكلي الحلوى واقفاً. وإن تعظيمك غيرك حسن. وكان إكرامك أخاك مبرة. ففي هذه المواضع لا تقع الأحرف المصدرية الثلاثة والفعل.

والحق إنه لا يقال: أن اضرب زيداً قائماً، لأن ذلك غير مسموع ولكن الذي مثّل به في العبارتين الأخيرتين يحتاج إلى مزيد من التوضيح، فالأصل فيهما مبتدأ وخبر، إذ كانت الأولى قبل دخول: إن، تعظيمك غيرك حسن. وكانت الثانية قبل: كان، إكرامك أخاك مبرة.

وهذا الأصل يبيح لك أن تقيم مقامهما مصدرأ مؤولاً، فتقول: أن تعظم أخاك حسن، وأن تكرمه مبرة، فلما دخلت "إن" و "كان" صار التقدير في الظاهر ممتنعاً.

٢ - عمل اسم الفاعل

اسم الفاعل أقوى على العمل من المصدر، لأنه يشبه الفعل المضارع في اللفظ، وفي المعنى، أما شبهه إياه في اللفظ فيتجلى في أنه يكون على وزن "فاعل" في الثلاثي، وهذه الصيغة تشبه "يفعل" في الحركات والإيقاع. ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن مضارعه نفسه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، فقولك: مُخرج، يشبه في لفظه: يُخرج.

وأما الشبه المعنوي فيظهر في دلالة اسم الفاعل على الحدث، والفاعل، والزمان الحاضر، أو المستقبل، أو الدائم.

هذا الشبه الكبير سبب في قدرة اسم الفاعل على العمل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، وبعض الفضلات الأخرى، ويعمل في شبه الجملة.

ولكنه مع هذا كله لا يبلغ مرتبة الفعل في ذلك، لأنه — كما رأينا من قبل — فرع عليه، ولا بد له من شروط يستوفيها حتى يكون قادراً على العمل، فما هذه الشروط؟

أ - عمله موصولاً بأل:

ويرى النحاة أنه يعمل بلا شروط إذ وصل بأل، لأنه يؤول معها بالفعل صراحة، ولأنها تقوم مقام الاسم الموصول، كما ترى في قول ذي الرمة:
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحتة عن يديه المقادر
فاسم الفاعل: باخع، رفع فاعلاً هو الوجد، ونصب مفعولاً به هو: نفسه، لأنه وصل بأل، فكأنه قال: أيهذا الذي يبخع الوجد نفسه. ومن ذلك قول القطامي:
الضاربون عميراً عن ديارهم بالئل، يوم عمير ظالم عادي
كأنه قال: الذين ضربوا عميراً. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر الله﴾ (الزمر ٢٢) فكأنه قال: ويل للذين قست قلوبهم.

ب - عمله مجرداً من "أل":

وإذا لم يكن موصولاً بها وجب أن يستوفي أربعة شروط مجتمعة، هي:

لقد علمت أولى المغيرة أنني ضربت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً أي فلم أنكل عن أن اضرب مسمعاً. أو أن يكون جمعاً. كما في قول الشماخ: وواعدتني ما لا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه يبتزب هذا هو عمل المصدر، وهناك ما يسمى في مصطلح النحاة اسم المصدر، وهو ما كانت له دلالة المصدر، إلا إنه أقل أحرفاً منه، فقولك: تسليم، مصدر للفعل: سلم، أما قولك: سلام، فهو اسم له.

والمصدر واسمه سواء في العمل، وكذلك في استيفاء الشرطين السابقين، وله من الشواهد الفصاح ما يشهد بذلك: كقول القطامي:

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعاً
فقوله: عطاء، اسم للمصدر، إعطاء، وقد عمل عمل الفعل، لأنه يصح تقديره بالفعل مسبوقاً بحرف مصدري، تقول: وبعد أن أعطيتني المئة الرتاع. ومثله قول ذي الرمة:

أطاعت بك الواشين حتى كأنما كلامك إياها عليك حرام
فالكلام اسم للمصدر: تكليم. وقد عمل عمل الفعل.

* * *

تنبيه:

يرى بعض النحويين أن الشرطين اللذين ذكرا لعمل المصدر، ليسا بلازمين، ولكنهما غالبان على المصدر العامل، واستدل على ذلك بأنه يعمل أحياناً دون أن يستوفيها، نحو: ضربي زيداً قائماً. وأكلي الحلوى واقفاً. وإن تعظيمك غيرك حسن. وكان إكرامك أخاك مبرة. ففي هذه المواضع لا تقع الأحرف المصدرية الثلاثة والفعل.

والحق إنه لا يقال: أن اضرب زيداً قائماً، لأن ذلك غير مسموع ولكن الذي مثّل به في العبارتين الأخيرتين يحتاج إلى مزيد من التوضيح، فالأصل فيهما مبتدأ وخبر، إذ كانت الأولى قبل دخول: إن، تعظيمك غيرك حسن. وكانت الثانية قبل: كان، إكرامك أخاك مبرة.

وهذا الأصل يبيح لك أن تقيم مقامهما مصدرأ مؤولاً، فتقول: أن تعظم أخاك حسن، وأن تكرمه مبرة، فلما دخلت "إن" و "كان" صار التقدير في الظاهر ممتنعاً.

٢ - عمل اسم الفاعل

اسم الفاعل أقوى على العمل من المصدر، لأنه يشبه الفعل المضارع في اللفظ، وفي المعنى، أما شبهه إياه في اللفظ فيتجلى في أنه يكون على وزن "فاعل" في الثلاثي، وهذه الصيغة تشبه "يفعل" في الحركات والإيقاع. ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن مضارعه نفسه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، فقولك: مُخرج، يشبه في لفظه: يُخرج.

وأما الشبه المعنوي فيظهر في دلالة اسم الفاعل على الحدث، والفاعل، والزمان الحاضر، أو المستقبل، أو الدائم.

هذا الشبه الكبير سبب في قدرة اسم الفاعل على العمل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، وبعض الفضلات الأخرى، ويعمل في شبه الجملة.

ولكنه مع هذا كله لا يبلغ مرتبة الفعل في ذلك، لأنه - كما رأينا من قبل - فرع عليه، ولا بد له من شروط يستوفيها حتى يكون قادراً على العمل، فما هذه الشروط؟

أ - عمله موصولاً بأل:

ويرى النحاة أنه يعمل بلا شروط إذ وصل بأل، لأنه يؤول معها بالفعل صراحة، ولأنها تقوم مقام الاسم الموصول، كما ترى في قول ذي الرمة:
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحتة عن يديه المقادر
فاسم الفاعل: باخع، رفع فاعلاً هو الوجد، ونصب مفعولاً به هو: نفسه، لأنه وصل بأل، فكأنه قال: أيهذا الذي يبخع الوجد نفسه. ومن ذلك قول القطامي:
الضاربون عميراً عن ديارهم بالثل، يوم عمير ظالم عادي
كأنه قال: الذين ضربوا عميراً. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر الله﴾ (الزمر ٢٢) فكأنه قال: ويل للذين قست قلوبهم.

ب - عمله مجرداً من "أل":

وإذا لم يكن موصولاً بها وجب أن يستوفي أربعة شروط مجتمعة، هي:

١ - أن يدل على الحال، أو الاستقبال، أو الاستمرار :

وهي الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها الفعل المضارع، فإذا قلت: مالك تمشي صاحباً ذيولَ الفخار. جاء اسم الفاعل: صاحباً، دالاً على الزمن الحاضر، ولذلك حق له أن ينصب مفعولاً به، وهو ذيول، وتأمل قوله تعالى: ﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك، وضائقُ به صدرك﴾ (هود ١٢)، تجد اسم الفاعل: تارك، يدل على الاستقبال، فكأنه قال: ستترك ومثله: ضائق، ولهذا نصب الأول مفعولاً به، ورفع الثاني فاعلاً.

٢ - أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال:

ويعني هذا أن يسبق اسم الفاعل باستفهام أو نفي، أو يقع في الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً، كما في هذه الأمثلة:

قال ذو الرمة:

أحادرة دموعك دارُ مِيٍّ وهائجةٌ صبابتك الرسومُ
فقد نصب اسم الفاعل "حادرة" مفعولاً به، هو دموعك، ورفع فاعلاً هو: دار، ومثله: هائجة، في العمل، لأنهما اعتمدا على الاستفهام.

قال الأبيرد الرياحي:

أحقاً عباد الله أن لست لاقياً بُريداً طوال الدهر ما لألا العفرُ
فاسم الفاعل "لاقياً". نصب مفعولاً به هو: بريداً، لأنه اعتمد على نفي. ومثله أن تقول: ما ضائر أخاك رفع الحجاب بيننا.

- وإذا عدت إلى قوله تعالى: ﴿لعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك﴾ وجدت اسم الفاعل وقع خبراً، وسبق بما يشبه المبتدأ، وهو اسم: لعل. ومثله قولك: إنه لحامل أعباء الآخرين.. أو: هو حامل أعباء الآخرين.

قال سحيم عبد بني الحساس:

وجدتُهما يوماً - وللصيد غرة - تدقان مسكاً مائلاً برقعاهما

فاسم الفاعل "مائلاً" رفع فاعلاً، هو: برقعاهما، لأنه اعتمد على صاحب حال، وهو الضمير في الفعل "تدقان" الذي يعود إلى الفتاتين اللتين يصفهما.

على أنه قد يحذف الموصوف، ولكن حذفه لا يعدو اللفظ، لأن معناه يظل قائماً في الكلام، انظر إلى قوله تعالى: ﴿والذين يدعون من دونه، لا يستجيبون لهم بشيء، إلا كباسطٍ كفيه إلى الماء ليبلغ فاه﴾ (الرعد ١٤)، فقوله: باسط كفيه، اعتمد على موصوف محذوف، هو: رجل، والتقدير: إلا كرجل باسط كفيه، ومثله قول الأعشى:

كفأطح صخرة يوماً ليوهنَها قلم يضرها وأوهى قرنة الوعلُ
والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

والمعطوف على ما اعتمد شيئاً مما تقدم ينصب أو يرفع مثله، كما ترى في قوله تعالى: ﴿ثم إنكم أيها الضالون المكذبون، لأكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون﴾ (الواقعة ٥١ - ٥٢) فقوله "مالئون" معطوف على اسم الفاعل: آكلون، وهو خبر (إن)، أي اعتمد ما أصله المبتدأ، ولذلك نصب المعطوف عليه مفعولاً به، هو: البطون.

٣ - ألا يكون مصغراً:

لأنه إذا صغر فقد الصلة بينه وبين الفعل المضارع، لأن التصغير كما هو معروف - من خصائص الأسماء، فلا يجوز أن تقول: أخوك كويتبَ وظيفته.

٤ - ألا يكون موصوفاً تحول الصفة بينه وبين معموله:

لأن الفصل بين اسم الفاعل ومعموله مما يضعفه عن العمل، وعلى هذا لا يقال: أنت كاتب جيد وظيفتك. إلا أنهم نقلوا بيتاً لبشر بن أبي خازم يخالف هذا الأصل، وهو قوله:

^١ لا يشترط هذا إلا في نصب المفعول به، عند بعض النحاة.
هو فاعل سد مسد خبر المبتدأ: حادرة.

١ - أن يدل على الحال، أو الاستقبال، أو الاستمرار :

وهي الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها الفعل المضارع، فإذا قلت: مالك تمشي صاحباً ذيولَ الفخار. جاء اسم الفاعل: صاحباً، دالاً على الزمن الحاضر، ولذلك حق له أن ينصب مفعولاً به، وهو ذيول، وتأمل قوله تعالى: ﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك، وضائقُ به صدرك﴾ (هود ١٢)، تجد اسم الفاعل: تارك، يدل على الاستقبال، فكأنه قال: ستترك ومثله: ضائق، ولهذا نصب الأول مفعولاً به، ورفع الثاني فاعلاً.

٢ - أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال:

ويعني هذا أن يسبق اسم الفاعل باستفهام أو نفي، أو يقع في الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً، كما في هذه الأمثلة:

قال ذو الرمة:

أحادرة دموعك دارُ مَيِّ وهائجة صبابتك الرسومُ
فقد نصب اسم الفاعل "حادرة" مفعولاً به، هو دموعك، ورفع فاعلاً هو: دار، ومثله: هائجة، في العمل، لأنهما اعتمدا على الاستفهام.

قال الأبيرد الرياحي:

أحقاً عباد الله أن لست لاقياً بُريداً طوال الدهر ما لألا العفرُ
فاسم الفاعل "لاقياً". نصب مفعولاً به هو: بريداً، لأنه اعتمد على نفي. ومثله أن تقول: ما ضائر أخاك رفع الحجاب بيننا.

- وإذا عدت إلى قوله تعالى: ﴿لعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك﴾ وجدت اسم الفاعل وقع خبراً، وسبق بما يشبه المبتدأ، وهو اسم: لعل. ومثله قولك: إنه لحامل أعباء الآخرين.. أو: هو حامل أعباء الآخرين.

قال سحيم عبد بني الحسحاس:

وجدتُهما يوماً - وللصيد غرة - تدقان مسكاً مائلاً برقعاهما

فاسم الفاعل "مائلاً" رفع فاعلاً، هو: برقعاهما، لأنه اعتمد على صاحب حال، وهو الضمير في الفعل "تدقان" الذي يعود إلى الفتاتين اللتين يصفهما.

على أنه قد يحذف الموصوف، ولكن حذفه لا يعدو اللفظ، لأن معناه يظل قائماً في الكلام، انظر إلى قوله تعالى: ﴿والذين يدعون من دونه، لا يستجيبون لهم بشيء، إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه﴾ (الرعد ١٤)، فقوله: باسط كفيه، اعتمد على موصوف محذوف، هو: رجل، والتقدير: إلا كرجل باسط كفيه، ومثله قول الأعشى:

كفأطح صخرة يوماً ليوهنَها قلم يضرها وأوهى قرنة الوعلُ
والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

والمعطوف على ما اعتمد شيئاً مما تقدم ينصب أو يرفع مثله، كما ترى في قوله تعالى: ﴿ثم إنكم أيها الضالون المكذبون، لأكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون﴾ (الواقعة ٥١ - ٥٢) فقوله "مالئون" معطوف على اسم الفاعل: آكلون، وهو خبر (إن)، أي اعتمد ما أصله المبتدأ، ولذلك نصب المعطوف عليه مفعولاً به، هو: البطون.

٣ - ألا يكون مصغراً:

لأنه إذا صغر فقد الصلة بينه وبين الفعل المضارع، لأن التصغير كما هو معروف - من خصائص الأسماء، فلا يجوز أن تقول: أخوك كويتب وظيفته.

٤ - ألا يكون موصوفاً تحول الصفة بينه وبين معموله:

لأن الفصل بين اسم الفاعل ومعموله مما يضعفه عن العمل، وعلى هذا لا يقال: أنت كاتب جيد وظيفتك. إلا أنهم نقلوا بيتاً لبشر بن أبي خازم يخالف هذا الأصل، وهو قوله:

^١ لا يشترط هذا إلا في نصب المفعول به، عند بعض النحاة.
هو فاعل سد مسد خبر المبتدأ: حادرة.

٣ - عمل اسم المفعول

ويعمل اسم المفعول عمل المبني للمجهول، فيرفع نائب فاعل، وينصب مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول واحد، كما ينصب الفضلات التي ينصبها اسم الفاعل، تقول: هذا رجلٌ محمودٌ سيرته. فترفع "سيرته" على أنها نائب فاعل، عمل فيها اسم المفعول: محمود. وتقول أيضاً: هذا فقيرٌ مكسوءٌ ثوباً. فتتنصب "ثوباً" على أنه مفعول به لاسم المفعول: مكسو. وتقول: إنك لمقصودٌ رغبةً في نوالك مرغوب فيه رغبةً بالغة. وهكذا.. فاسم المفعول نصب مفعولاً لأجله في العبارة الأولى، ومفعولاً مطلقاً في الثانية.

ولا بد له من أن يستوفي الشروط التي عرفناها في اسم الفاعل، كما توضح لك الشواهد التالية:
قال جرير:

أصبحت للمنبر المعمور مجلسه زيناً وزين قباب الملك والحجر
اسم المفعول هنا هو قوله "المعمور" وقد وصل بأل، ولذلك رفع نائب فاعل هو: مجلسه، فكانه قال: للمنبر الذي عُمر مجلسه.

وقال تعالى: ﴿ذلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لِهَ النَّاسِ﴾ (هود ١٠٣).

أما اسم المفعول هنا، وهو: مجموع، فلم يوصل بأل، ولكنه اعتمد على موصوف، هو قوله: يوم. ولذلك رفع نائب فاعل هو: الناس.

وقال النابغة الذبياني:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام
وهنا اعتمد على: استفهام: أمحمول. ورفع نائب فاعل: الهمام.

وقد يتحول نائب الفاعل إلى تمييز، كما في قول الشاعر:

ولني جلساء ما أمل حديثهم الباء مأمونون غيباً ومشهداً
فقوله: غيباً، تمييز محول عن نائب فاعل، لأن الأصل: مأمونٌ غيبهم. كما يمكن أن

إذا فاقذ خطباء فرخين رجعت ذكرتُ سليمي في الخليط المزابل
فزعموا أن "فرخين" مفعول به لفعل محذوف، تقديره: فقدت وليس مفعولاً به لاسم الفاعل: (فاقد)، لأنه وصف بـ: خطباء.

واسم الفاعل كالمصدر يعمل جمعاً ومثنىً ومفرداً، كقوله تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾ (الأحزاب ٣٥)، ومثله قول عنتره:

الشائمي عرضي ولم أشتمها والناذرين إذا لم ألقهما دمي
ولاسم الفاعل صيغ تقييد المبالغة سنلم بها في قسم الصرف، تعمل مثله، لأنها تدل على الحدث، وعلى الزمن المستمر، كما يدل الفعل المضارع في بعض الأحيان، انظر قول سعد بن ناشب:

فيا لرزام رشحوا بي مقدماً إلى الحرب خواضاً إليها الكتائب
فقوله: خواضاً. صيغة مبالغة لاسم الفاعل: خائض، وقد نصبت مفعولاً به "الكتائب"، لأنها اعتمدت موصوفاً محذوفاً، والتقدير: رشحوا بي رجلاً مقدماً خواضاً الكتائب. ومن هذا قول أبي طالب يرثي أبا أمية المخزومي:
ضروبٌ ينصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ
تابع مفعول اسم الفاعل:

يجوز أن يأتي المفعول به لاسم الفاعل مضافاً إليه، تقول مثلاً: هذا قاتل أخيك. والأصل هذا قاتل أخاك. فإذا أضيف جاز لنا في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، تقول: هذا قاتل أخيك البائس أو البائس. وهذا قاتل أخيك وأبيك أو وأباك. وعلى هذا قول الفرزدق:

قعودٌ لدى الأبواب طلابٌ حاجةٍ عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكرراً
فقد عطف "حاجة"، ونصبها على المعنى.

الفاقد: المرأة التي فقدت ولدها. الخطباء: المصابة بالخطب. رجعت الحمامة: صدر عنها أصوات تدل على أسى

وحزن، أو قالت — إذا كانت امرأة —: إنا لله وأنا إليه راجعون.

^١ كذلك لا يشترط فيه أن يدل على الحال أو الاستقبال في حال رفعه نائب فاعل.

٣ - عمل اسم المفعول

ويعمل اسم المفعول عمل المبني للمجهول، فيرفع نائب فاعل، وينصب مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول واحد، كما ينصب الفضلات التي ينصبها اسم الفاعل، تقول: هذا رجلٌ محمودٌ سيرته. فترفع "سيرته" على أنها نائب فاعل، عمل فيها اسم المفعول: محمود. وتقول أيضاً: هذا فقيرٌ مكسوءٌ ثوباً. فتتنصب "ثوباً" على أنه مفعول به لاسم المفعول: مكسو. وتقول: إنك لمقصودٌ رغبةً في نوالك مرغوب فيه رغبةً بالغة. وهكذا.. فاسم المفعول نصب مفعولاً لأجله في العبارة الأولى، ومفعولاً مطلقاً في الثانية.

ولا بد له من أن يستوفي الشروط التي عرفناها في اسم الفاعل، كما توضح لك الشواهد التالية:

قال جرير:

أصبحت للمنبر المعمور مجلسه زيناً وزين قباب الملك والحجر
اسم المفعول هنا هو قوله "المعمور" وقد وصل بـأل، ولذلك رفع نائب فاعل هو: مجلسه، فكانه قال: للمنبر الذي عُمر مجلسه.

وقال تعالى: ﴿ذلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لِهَ النَّاسِ﴾ (هود ١٠٣).

أما اسم المفعول هنا، وهو: مجموع، فلم يوصل بـأل، ولكنه اعتمد على موصوف، هو قوله: يوم. ولذلك رفع نائب فاعل هو: الناس.

وقال النابغة الذبياني:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام
وهنا اعتمد على: استفهام: أمحمول. ورفع نائب فاعل: الهمام.

وقد يتحول نائب الفاعل إلى تمييز، كما في قول الشاعر:

ولني جلساء ما أمل حديثهم الباء مأمونون غيباً ومشهداً
فقوله: غيباً، تمييز محول عن نائب فاعل، لأن الأصل: مأمونٌ غيبهم. كما يمكن أن

إذا فاقذ خطباء فرخين رجعت ذكرتُ سليمي في الخليط المزابل
فزعموا أن "فرخين" مفعول به لفعل محذوف، تقديره: فقدت وليس مفعولاً به لاسم الفاعل: (فاقد)، لأنه وصف بـ: خطباء.

واسم الفاعل كالمصدر يعمل جمعاً ومثنىً ومفرداً، كقوله تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾ (الأحزاب ٣٥)، ومثله قول عنتره:

الشائمي عرضي ولم أشتمها والناذرين إذا لم ألقهما دمي
ولاسم الفاعل صيغ تقييد المبالغة سنلم بها في قسم الصرف، تعمل مثله، لأنها تدل على الحدث، وعلى الزمن المستمر، كما يدل الفعل المضارع في بعض الأحيان، انظر قول سعد بن ناشب:

فيا لرزام رشحوا بي مقدماً إلى الحرب خواضاً إليها الكتائب
فقوله: خواضاً. صيغة مبالغة لاسم الفاعل: خائض، وقد نصبت مفعولاً به "الكتائب"، لأنها اعتمدت موصوفاً محذوفاً، والتقدير: رشحوا بي رجلاً مقدماً خواضاً الكتائب. ومن هذا قول أبي طالب يرثي أبا أمية المخزومي:

ضروبٌ ينصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ
تابع مفعول اسم الفاعل:

يجوز أن يأتي المفعول به لاسم الفاعل مضافاً إليه، تقول مثلاً: هذا قاتل أخيك. والأصل هذا قاتل أخاك. فإذا أضيف جاز لنا في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، تقول: هذا قاتل أخيك البائس أو البائس. وهذا قاتل أخيك وأبيك أو وأباك. وعلى هذا قول الفرزدق:

قعودٌ لدى الأبواب طلابٌ حاجةٍ عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكرراً
فقد عطف "حاجة"، ونصبها على المعنى.

الفاقد: المرأة التي فقدت ولدها. الخطباء: المصابة بالخطب. رجعت الحمامة: صدر عنها أصوات تدل على أسى

وحزن، أو قالت — إذا كانت امرأة —: إنا لله وأنا إليه راجعون.

^١ كذلك لا يشترط فيه أن يدل على الحال أو الاستقبال في حال رفعه نائب فاعل.

يتحول إلى مضاف إليه، كقولك: فلان محمود السيرة، مأمون الجانب، والأصل: محمود سيرته، مأمون جانبه. وهذا كثير جداً.

٤ - عمل الصفة المشبهة

تحمل الصفة المشبهة في العمل على اسم الفاعل، لأنها تشبه في الدلالة على الحدث وفاعله، أما صلتها بالفعل المضارع فغير بينة، لأن أوزانها تختلف لفظاً عن صيغته، ولكنها مع ذلك تشبه في الدلالة على الاستمرار، ومن أجل ذلك اقتصر عملها على رفع الفاعل، وكثر انتقاله إلى التمييز، والمضاف إليه. تقول: فلان كريم طبعه، حسن خلقه، طيب قلبه فكانك قلت: فلان كرم خلقه، وحسن طبعه، وطاب قلبه. وانظر إلى عملها في قول النابغة الذبياني:

وهبَّ الرِّيحُ من تلقاء ذي أرلٍ تزجي سحاباً قليلاً ماؤه شيباً
فكانه قال: قل ماؤه. وفي قول حسان:

بيضُ الوجوه كريمه أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأول
أي: كرمت أحسابهم.

وقد يتحول فاعلها - كما قلنا - إلى تمييز، كما يتحول فاعل الفعل أحياناً، تقول: فلان كريم خلقاً، حسن طبعاً، طيب قلباً. فهذا يشبه قولك: كرم خلقاً، وحسن طبعاً، وطاب قلباً.

وكثيراً ما يضاف معمولها إليها، فيكون في الإعراب مضافاً إليه، وفي المعنى فاعلاً، تقول: فلان طيب القلب، حسن الطبع، كريم الخلق.

* * *

وتحدث النحاة فأطالوا عن ظاهرة نادرة الوقوع، وهي مجيء معمولها معرفاً بال، ومنصوباً، كما في قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشعر الرقابا
فقوله: الشعر، جمع مفردة: أشعر، كأحمر، وخمر، وقوله: الرقاب، منصوب

في اللفظ بعد الصفة المشبهة، وهو في المعنى فاعل، لأنه يقدر بقولك: ولا بفزارة الشعر رقابهم، أي الذين كثر شعر رقابهم. فعلام نصب؟

أقول: إنه تمييز؟ لا يصح هذا لأن التمييز يجب أن يكون نكرة لا معرفة، أهو إذاً مفعول به؟ لا يصح أيضاً لأن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل اللازم الذي لا ينصب مفعولاً به.

ومن أجل هذا قال النحاة: إنه شبه المفعول به، لأنهم قاسوه على عمل اسم الفاعل في مثل قولك: الضارب الرجل.

ولا تعمل الصفة المشبهة إلا إذا اعتمدت على ما ذكرناه في اسمي الفاعل والمفعول، أو كانت محالة بال، ولا يشترط فيها أن تدل على الحال أو الاستقبال، لأنها تدل على ثبوت واستمرار، وهذا من دلالة الفعل المضارع أحياناً، إلا أنها يشترط فيها ما لم يشترط في اسم الفاعل، فلا بد أن يكون فاعلها غير أجنبي، على حين قد يكون أجنبياً في اسم الفاعل، تأمل العبارتين التاليتين:

— سعيد ضارب سميراً.

— سعيد كريم طبعه.

فطبع سعيد ليس أجنبياً منفصلاً عنه، ولكن سميراً ليس سعيداً نفسه، وإنما هو أجنبي منفصل عنه.

٥ - عمل اسم التفضيل

واسم التفضيل يرفع فاعلاً ظاهراً بشروط:

١ - أن يسبق بنفي أو ما يشبه النفي.

٢ - أن يكون مرفوعه أجنبياً.

٣ - أن يكون مفضلاً على نفسه.

وقد اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في قولك: لا نرى في الناس رقيقاً أولى به الفضل من الصديق.. فقوله "الفضل" هو الفاعل، والعامل فيه اسم التفضيل "أولى" والفضل الذي هو الفاعل مفضل على نفسه، وهو أجنبي عن الصديق والرقيق، ومثل هذا قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عيني سعيد. ولا

يتحول إلى مضاف إليه، كقولك: فلان محمود السيرة، مأمون الجانب، والأصل: محمود سيرته، مأمون جانبه. وهذا كثير جداً.

٤ - عمل الصفة المشبهة

تحمل الصفة المشبهة في العمل على اسم الفاعل، لأنها تشبه في الدلالة على الحدث وفاعله، أما صلتها بالفعل المضارع فغير بينة، لأن أوزانها تختلف لفظاً عن صيغته، ولكنها مع ذلك تشبه في الدلالة على الاستمرار، ومن أجل ذلك اقتصر عملها على رفع الفاعل، وكثر انتقاله إلى التمييز، والمضاف إليه. تقول: فلان كريم طبعه، حسن خلقه، طيب قلبه فكانك قلت: فلان كرم خلقه، وحسن طبعه، وطاب قلبه. وانظر إلى عملها في قول النابغة الذبياني:

وهبَّ الرِّيحُ من تلقاء ذي أرلٍ تزجي سحاباً قليلاً ماؤه شيباً
فكانه قال: قل ماؤه. وفي قول حسان:

بيضُ الوجوه كريمه أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأول
أي: كرمت أحسابهم.

وقد يتحول فاعلها - كما قلنا - إلى تمييز، كما يتحول فاعل الفعل أحياناً، تقول: فلان كريم خلقاً، حسن طبعاً، طيب قلباً. فهذا يشبه قولك: كرم خلقاً، وحسن طبعاً، وطاب قلباً.

وكثيراً ما يضاف معمولها إليها، فيكون في الإعراب مضافاً إليه، وفي المعنى فاعلاً، تقول: فلان طيب القلب، حسن الطبع، كريم الخلق.

* * *

وتحدث النحاة فأطالوا عن ظاهرة نادرة الوقوع، وهي مجيء معمولها معرفاً بأل، ومنصوباً، كما في قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشعر الرقابا
فقوله: الشعر، جمع مفردة: أشعر، كأحمر، وخمر، وقوله: الرقاب، منصوب

في اللفظ بعد الصفة المشبهة، وهو في المعنى فاعل، لأنه يقدر بقولك: ولا بفزارة الشعر رقابهم. أي الذين كثر شعر رقابهم. فعلام نصب؟

أقول: إنه تمييز؟ لا يصح هذا لأن التمييز يجب أن يكون نكرة لا معرفة، أهو إذاً مفعول به؟ لا يصح أيضاً لأن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل اللازم الذي لا ينصب مفعولاً به.

ومن أجل هذا قال النحاة: إنه شبه المفعول به، لأنهم قاسوه على عمل اسم الفاعل في مثل قولك: الضارب الرجل.

ولا تعمل الصفة المشبهة إلا إذا اعتمدت على ما ذكرناه في اسمي الفاعل والمفعول، أو كانت محالة بأل، ولا يشترط فيها أن تدل على الحال أو الاستقبال، لأنها تدل على ثبوت واستمرار، وهذا من دلالة الفعل المضارع أحياناً، إلا أنها يشترط فيها ما لم يشترط في اسم الفاعل، فلا بد أن يكون فاعلها غير أجنبي، على حين قد يكون أجنبياً في اسم الفاعل، تأمل العبارتين التاليتين:

— سعيد ضاربٌ سميراً.

— سعيد كريمٌ طبعه.

فطبع سعيد ليس أجنبياً منفصلاً عنه، ولكن سميراً ليس سعيداً نفسه، وإنما هو أجنبي منفصل عنه.

٥ - عمل اسم التفضيل

واسم التفضيل يرفع فاعلاً ظاهراً بشروط:

١ - أن يسبق بنفي أو ما يشبه النفي.

٢ - أن يكون مرفوعه أجنبياً.

٣ - أن يكون مفضلاً على نفسه.

وقد اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في قولك: لا نرى في الناس رفيقاً أولى به الفضل من الصديق.. فقوله "الفضل" هو الفاعل، والعامل فيه اسم التفضيل "أولى" والفضل الذي هو الفاعل مفضل على نفسه، وهو أجنبي عن الصديق والرفيق، ومثل هذا قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عيني سعيد. ولا

يجوز أن تقول: رأيت رجلاً أكرم منه أبوه ، لأن اسم التفضيل هنا لم يستوف شروط العمل.

* * *

ويرى النحويون أن اسم التفضيل ضعيف الشبه بالفعل، ولهذا كان عمله ضعيفاً، فهو لا يرفع الفاعل إلا بالشروط التي ألمنا بها قبل قليل، وإذا اختل شرط واحد منها بطل عمله، ثم إنهم متفقون جميعاً على أنه لا ينصب مفعولاً به.

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة، كقول العباس بن مرداس:

فلم أرَ مثلاً الحيّ حياً مصباحاً ولا مثلنا يومَ التقينا فوارسا
أكرم وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيف القوانسا

فالظاهر من البيتين أن: القوانس، مفعول به لاسم التفضيل: اضرب منا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام ١١٧)، فقله "من" يبدو مفعولاً به لاسم التفضيل: أعلم.

ولكن النحاة ينكرون هذا تمسكاً بالقاعدة التي وصلوا إليها، ويذهبون إلى أن كلاً من "القوانس" في قول الشاعر، "من" في الآية، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: نضرب، وفي الثاني: يعلم.

ولم تكن بهم حاجة إلى مثل هذا، لأن المعنى يشير بصراحة إلى أن اسم التفضيل هو الذي يعمل فيما قدروا له فعلاً غير مستعمل.

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لام التقوية معمول اسم التفضيل، ويمثلون لذلك بقولهم: أنا اضرب منك لزيد، ويبيحون أن تلحق الباء الزائدة بعده بمعمول يكون مفعولاً به للفعل منه، مثل: أنا أعلم به منك. كما يقولون: فلان يعلم بالنبأ.

والمعروف أن لام التقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر، تقول هذا ضارب لأخيه، وتقول: ضربي لأخيك شديد. وذلك يدل على أن عمل اسم التفضيل

^١ إلا إذا جعلنا: أبوه، مبتدأ مؤخرًا، وأكرم: بالرفع، تخيراً له.

في المفعول به يشبه عمل اسم الفاعل والمصدر، إلا أنه أقل منهما في ذلك، لأن النصوص الفصيحة المستقرة توضح ذلك وتبينه.

أما الشروط التي يسوقونها في رفع اسم التفضيل للفاعل، فيبدو أنها غير صارمة، إذ أن أحد شيوخ سيبويه ، نقل عن بعض العرب أنهم يقولون: رأيت رجلاً أفضل منه أبوه. فيرفعون به فاعلاً غير أجني، ولا يسبق بنفي، ولا يفضل على نفسه في حالين، ويؤيد هذا قول الشاعر منصور النمري، يصف قطيع الإبل: فجال قليلاً واتقاني بخيره سناماً وأملاه من النني كاهله فقله: كاهله، فاعل لاسم التفضيل: أملاه، المعطوف على: خيره. ولكن النحاة يقدرون له فعلاً محذوفاً هو: امتلاً.

شواهد للتدريب

١ - قال النابغة الذبياني:

واهجرهم هجرَ الصديق صديقةً حتى تلاقى بهم عليك شاحاً

٢ - قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتها قيلك: أسلمي طوتُ حزناً وأرفضٌ منها المدامعُ

٣ - قال الحارث بن خالد المخزومي:

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلم

٤ - قال أحد الشعراء:

السالك الثغر مخشياً موارده في كل إنني قضاه الله ينتعل

٥ - قال لقيط بن يعمر:

بل أيها الراكب المزجي مطيته إلى الجزيرة مرتاداً ومتجعا

٦ - قال كثير عزة:

و كنت إذا لاقيتهن كأنني مخالطةً عقلي سلاف شمول

يجوز أن تقول: رأيت رجلاً أكرم منه أبوه ، لأن اسم التفضيل هنا لم يستوف شروط العمل.

* * *

ويرى النحويون أن اسم التفضيل ضعيف الشبه بالفعل، ولهذا كان عمله ضعيفاً، فهو لا يرفع الفاعل إلا بالشروط التي ألمنا بها قبل قليل، وإذا اختل شرط واحد منها بطل عمله، ثم إنهم متفقون جميعاً على أنه لا ينصب مفعولاً به.

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة، كقول العباس بن مرداس:

فلم أرَ مثلاً الحيّ حياً مصباحاً ولا مثلنا يومَ التقينا فوارسا
أكرم وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

فالظاهر من البيتين أن: القوانس، مفعول به لاسم التفضيل: اضرب منا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام ١١٧)، فقله "من" يبدو مفعولاً به لاسم التفضيل: أعلم.

ولكن النحاة ينكرون هذا تمسكاً بالقاعدة التي وصلوا إليها، ويذهبون إلى أن كلاً من "القوانس" في قول الشاعر، "من" في الآية، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: نضرب، وفي الثاني: يعلم.

ولم تكن بهم حاجة إلى مثل هذا، لأن المعنى يشير بصراحة إلى أن اسم التفضيل هو الذي يعمل فيما قدروا له فعلاً غير مستعمل.

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لام التقوية معمول اسم التفضيل، ويمثلون لذلك بقولهم: أنا اضرب منك لزيد، ويبيحون أن تلحق الباء الزائدة بعده بمعمول يكون مفعولاً به للفعل منه، مثل: أنا أعلم به منك. كما يقولون: فلان يعلم بالنبأ.

والمعروف أن لام التقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر، تقول هذا ضارب لأخيه، وتقول: ضربي لأخيك شديد. وذلك يدل على أن عمل اسم التفضيل

^١ إلا إذا جعلنا: أبوه، مبتدأ مؤخرًا، وأكرم: بالرفع، تخيراً له.

في المفعول به يشبه عمل اسم الفاعل والمصدر، إلا أنه أقل منهما في ذلك، لأن النصوص الفصيحة المستقرة توضح ذلك وتبينه.

أما الشروط التي يسوقونها في رفع اسم التفضيل للفاعل، فيبدو أنها غير صارمة، إذ أن أحد شيوخ سيبويه ، نقل عن بعض العرب أنهم يقولون: رأيت رجلاً أفضل منه أبوه. فيرفعون به فاعلاً غير أجنبي، ولا يسبق بنفي، ولا يفضل على نفسه في حالين، ويؤيد هذا قول الشاعرة منصور النمري، يصف قطيع الإبل: فجال قليلاً واتقاني بخيره سناماً وأملاه من النني كاهله فقله: كاهله، فاعل لاسم التفضيل: أملاه، المعطوف على: خيره. ولكن النحاة يقدرون له فعلاً محذوفاً هو: امتلاً.

شواهد للتدريب

١ - قال النابغة الذبياني:

واهجرهم هجرَ الصديق صديقةً حتى تلاقى بهم عليك شاحاً

٢ - قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتها قبلك: أسلمي طوتُ حزناً وأرفضٌ منها المدامعُ

٣ - قال الحارث بن خالد المخزومي:

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلم

٤ - قال أحد الشعراء:

السالك الثغر مخشياً موارده في كل إنني قضاه الله ينتعل

٥ - قال لقيط بن يعمر:

بل أيها الراكب المزجي مطيته إلى الجزيرة مرتاداً ومتجعا

٦ - قال كثير عزة:

و كنت إذا لاقيتهن كأنني مخالطةً عقلي سلاف شمول

٧ - قال كعب بن سعد الغنوي:

جموعٌ خلالَ الخيرِ من كلِّ جانبٍ إذا جاءَ جيَّاءُ بهنِ ذهبٍ
٨ - قال امرؤ القيس:

وأنازلُ البطلَ الكريهَ نزالهً وإذا أناضلُ لا تطيشُ سهامي
٩ - قال كثير عزة:

فلو كان ما بي جبال لهدما وإن كان في الدنيا شديداً هذوها
١٠ - «ولا تكتموا الشهادة، ومن يكتمها فاتته آثمٌ قلبه» (البقرة ٢٨٣).

الاسم المرفوع - الفاعل

هو اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم متقدم عليه، نحو: ذهب الصيف، وجاء الخريف. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: راقني أن تنجح، أي: نجاحك، أو ضميراً بارزاً، مثل: كتبت، كتبت، كتبت، كتب، اكتب. أو ضميراً مستتراً، مثل: اكتب، ومثل: خالد ذهب.

والضمير المستتر يعود إلى اسم مذكور قبله، على أنه قد يدل على هذا الاسم من غير أن يكون مذكوراً، كقول حاتم الطائي:

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر
فالفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل: حشرجت لا يعود إلى اسم مذكور، لأن المقام العام يدل على أنه يريد: حشرجت النفس. وهذا كثير في النصوص الفصيحة المنقولة، كقوله تعالى: «فلولا إذا بلغت الحلقوم، وأنتم حينئذ تنظرون» (الواقعة ٨٣، ٨٤) أي النفس. ومثله قوله أيضاً: «كلا إذا بلغت التراقي» (القيامة ٢٦). ومن ذلك قوله:

"حتى توارت في الحجاب" (ص ٣٢) أي الشمس.

وقد يكون العامل فيه ما يشبه بالفعل، كالمصدر، من ذلك قول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القوافيز أفواه الأباريق
أي: أن قرع القوافيز أفواه الأباريق، وقد يكون اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: «ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه» (فاطر ٢) أو الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: هذا شاعر جيد شعره، طيعة قوافيه. أو اسم التفضيل مثل: ما رأيت رجلاً ابغض إليه الشر منه إلى أخيك. أو اسم الفعل، نحو: هيهات المكان، وشتان ما فلان وفلان.

٧ - قال كعب بن سعد الغنوي:

جموعٌ خلالَ الخيرِ من كلِّ جانبٍ إذا جاءَ جيَّاءُ بهنِ ذهبٍ
٨ - قال امرؤ القيس:

وأنازلُ البطلَ الكريهَ نزالهً وإذا أناضلُ لا تطيشُ سهامي
٩ - قال كثير عزة:

فلو كان ما بي جبال لهدما وإن كان في الدنيا شديداً هذوها
١٠ - «ولا تكتموا الشهادة، ومن يكتمها فاتته آثمٌ قلبه» (البقرة ٢٨٣).

الاسم المرفوع - الفاعل

هو اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم متقدم عليه، نحو: ذهب الصيف، وجاء الخريف. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: راقني أن تنجح، أي: نجاحك، أو ضميراً بارزاً، مثل: كتبت، كتبت، كتبت، كتب، اكتب. أو ضميراً مستتراً، مثل: اكتب، ومثل: خالد ذهب.

والضمير المستتر يعود إلى اسم مذكور قبله، على أنه قد يدل على هذا الاسم من غير أن يكون مذكوراً، كقول حاتم الطائي:

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر
فالفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل: حشرجت لا يعود إلى اسم مذكور، لأن المقام العام يدل على أنه يريد: حشرجت النفس. وهذا كثير في النصوص الفصيحة المنقولة، كقوله تعالى: «فلولا إذا بلغت الحلقوم، وأنتم حينئذ تنظرون» (الواقعة ٨٣، ٨٤) أي النفس. ومثله قوله أيضاً: «كلا إذا بلغت التراقي» (القيامة ٢٦). ومن ذلك قوله:

"حتى توارت في الحجاب" (ص ٣٢) أي الشمس.

وقد يكون العامل فيه ما يشبه بالفعل، كالمصدر، من ذلك قول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القوافيز أفواه الأباريق
أي: أن قرع القوافيز أفواه الأباريق، وقد يكون اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: «ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه» (فاطر ٢) أو الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: هذا شاعر جيد شعره، طيعة قوافيه. أو اسم التفضيل مثل: ما رأيت رجلاً ابغض إليه الشر منه إلى أخيك. أو اسم الفعل، نحو: هيهات المكان، وشتان ما فلان وفلان.

وقد يحذف العامل إذا دل عليه دليل، كقولك: خالد. إن سألك: من جاء؟ أي جاء خالد. على أنه قد يحذف وجوباً بعد أداة الشرط إذا فسرته عامل بعده، ولا سيما بعد: إذا، وإن، ولو، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر فالمرء، فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره ما بعده، وكذلك قول السموع:

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل فقوله: هو، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو: يحمل، وقد حذف العامل وجوباً بعد "إن" الشرطية. ومن ذلك قول المتنميس:

ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرائين ميسماً^١ ومنه أيضاً قول حاتم الطائي في المثل المشهور: لو ذات سوار لطمتني^٢.

١ - إعراب الفاعل

الفاعل في الأصل مرفوع، كما هو في الأمثلة المتقدمة، والشواهد التي مرت بك، إلا أن له حالات يجر فيها لفظه، ويبقى محله الرفع، وذلك إذا تقدم عليه عامل جر زائد، كما أنه في بعض التراكيب يقع في صورة المضاف إليه، وفي هذه الحال لا يكون مرفوع المحل، ودونك بيان ذلك وتفصيله:

١ - جره بـ "من" الزائدة:

^١ هو، نفسها الفاعل، فلما حذف الفعل وحده برز الضمير المستتر. ومثله إذا قلت: إذا أنت جئت أكرمك. فأنت هو الفاعل، وليس تأكيداً للفاعل المستتر، لأنه لما حذف الفعل بقي الضمير وحده، ولا يمكن النطق به متصلاً، ففصل، وهذا واضح.

^٢ وجاء بعد "من" الشرطية، كما في قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يئس وهو آمن ومن لا نجره يئس منا مفرعا

وبعد "مئ" كقول عدي بن زيد:

فمئ واغل ينهم يحيوه وعطف عليه كأس الساقبي

وبعد "أينما" كقول أحدهم:

صغدة ثابتة في حائر أينما الريح تميئها تمل

ذات سوار: أي امرأة حرة، لأن العرب لا تلبس إماءها السوار، ويروى المثل رواية أخرى، انظر فيه: جمع الأمثال ١٧٤ \ ٢ برقم ٣٢٢٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٣ \ ٢، برقم ١٥١٦ وكتاب الفاضل للميرد ٤٢.

قد يجر الفاعل بحرف الجر "من"، حين يكون زائداً، كما ترى في قول جرير:

وقد زعموا أن الفرزدق حية وما قتل الحيات من أحد قبلي على أنه لا بد لذلك من شرطين اثنين، الأول: أن تكون الجملة مبدوءة بنفي أو نهي أو استفهام أداته "هل" والثاني: أن يكون الفاعل المجرور نكرة لا معرفة، كما رأيت في بيت جرير السابق، وكما ترى في قولهم: هل جاء من أحد، أو قولهم: لا يذهب من أحد. أما قولك: ما شربت من الماء. فإن "من" فيه ليست زائدة، لأن مجرورها معرفة لا نكرة.

٢ - الباء الزائدة:

تجره جوازاً إذا كان فعله "كفى" اللازم، وهو الذي يكون بمعنى: حسب، أو يكفي. كما في قوله تعالى: ﴿كفى بالله بيني وبينكم شهيداً﴾ (العنكبوت ٥٢) ﴿كفى بالله وكيلاً﴾ (النساء ٨١).

وكما في قول بشر بن أبي خازم:

ثوى في ملحد لا بد منه كفى بالموت نأياً واغتراباً أما إذا كان "كفى" متعدياً إلى مفعولين فلا تزد الباء في فاعله، كقوله تعالى: ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ (الأحزاب ٢٥) المستهزئين (الحجر ٩٥).

وزيادة الباء هنا جائزة لا واجبة، يدل على ذلك قول سحيم عبد بني الحساس:

عميرة ودع إن تجهزت غازياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً فلم يزد الباء في قوله: الشيب، الذي هو فاعل للفعل "كفى" ومثله قول عدي بن زيد:

كفى زاجراً للمرء أيام دهره تروح له بالواعظات وتغثدي وتجره وجوباً إذا كان العامل فيه فعل التعجب الذي يكون على صورة الأمر، مثل: أكرم بخالد وقد مر بنا هذا.

٣ - اللام الزائدة:

وقد يحذف العامل إذا دل عليه دليل، كقولك: خالد. إن سألك: من جاء؟ أي جاء خالد. على أنه قد يحذف وجوباً بعد أداة الشرط إذا فسرته عامل بعده، ولا سيما بعد: إذا، وإن، ولو، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر فالمرء، فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره ما بعده، وكذلك قول السموع:

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل فقوله: هو، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو: يحمل، وقد حذف العامل وجوباً بعد "إن" الشرطية. ومن ذلك قول المتنميس:

ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرائين ميسماً^١ ومنه أيضاً قول حاتم الطائي في المثل المشهور: لو ذات سوار لطمتني^٢.

١ - إعراب الفاعل

الفاعل في الأصل مرفوع، كما هو في الأمثلة المتقدمة، والشواهد التي مرت بك، إلا أن له حالات يجر فيها لفظه، ويبقى محله الرفع، وذلك إذا تقدم عليه عامل جر زائد، كما أنه في بعض التراكيب يقع في صورة المضاف إليه، وفي هذه الحال لا يكون مرفوع المحل، ودونك بيان ذلك وتفصيله:

١ - جره بـ "من" الزائدة:

^١ هو، نفسها الفاعل، فلما حذف الفعل وحده برز الضمير المستتر. ومثله إذا قلت: إذا أنت جئت أكرمك. فأنت هو الفاعل، وليس تأكيداً للفاعل المستتر، لأنه لما حذف الفعل بقي الضمير وحده، ولا يمكن النطق به متصلاً، ففصل، وهذا واضح.

^٢ وجاء بعد "من" الشرطية، كما في قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يئس وهو آمن ومن لا نجره يئس منا مفرعا

وبعد "مئ" كقول عدي بن زيد:

فمئ واغل ينهم يحيوه وعطف عليه كأس الساقبي

وبعد "أينما" كقول أحدهم:

صغدة ثابتة في حائر أينما الريح تميئها تمل

ذات سوار: أي امرأة حرة، لأن العرب لا تلبس إماءها السوار، ويروى المثل رواية أخرى، انظر فيه: جمع الأمثال ١٧٤ \ ٢ برقم ٣٢٢٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٣ \ ٢، برقم ١٥١٦ وكتاب الفاضل للميرد ٤٢.

قد يجر الفاعل بحرف الجر "من"، حين يكون زائداً، كما ترى في قول جرير:

وقد زعموا أن الفرزدق حية وما قتل الحيات من أحد قبلي على أنه لا بد لذلك من شرطين اثنين، الأول: أن تكون الجملة مبدوءة بنفي أو نهي أو استفهام أداته "هل" والثاني: أن يكون الفاعل المجرور نكرة لا معرفة، كما رأيت في بيت جرير السابق، وكما ترى في قولهم: هل جاء من أحد، أو قولهم: لا يذهب من أحد. أما قولك: ما شربت من الماء. فإن "من" فيه ليست زائدة، لأن مجرورها معرفة لا نكرة.

٢ - الباء الزائدة:

تجره جوازاً إذا كان فعله "كفى" اللازم، وهو الذي يكون بمعنى: حسب، أو يكفي. كما في قوله تعالى: ﴿كفى بالله بيني وبينكم شهيداً﴾ (العنكبوت ٥٢) ﴿كفى بالله وكيلاً﴾ (النساء ٨١).

وكما في قول بشر بن أبي خازم:

ثوى في ملحد لا بد منه كفى بالموت نأياً واغتراباً أما إذا كان "كفى" متعدياً إلى مفعولين فلا تزد الباء في فاعله، كقوله تعالى: ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ (الأحزاب ٢٥) المستهزئين (الحجر ٩٥).

وزيادة الباء هنا جائزة لا واجبة، يدل على ذلك قول سحيم عبد بني الحساس:

عميرة ودع إن تجهزت غازياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً فلم يزد الباء في قوله: الشيب، الذي هو فاعل للفعل "كفى" ومثله قول عدي بن زيد:

كفى زاجراً للمرء أيام دهره تروح له بالواعظات وتغثدي وتجره وجوباً إذا كان العامل فيه فعل التعجب الذي يكون على صورة الأمر، مثل: أكرم بخالد وقد مر بنا هذا.

٣ - اللام الزائدة:

كما في قوله تعالى: «هيهات هيهات لما توعدون» (المؤمنون ٢٣)، أي: بعد ما توعدون.

٤ — الإضافة:

وقد يأتي الفاعل مجروراً بالإضافة، كقولك: كتابتك الوظيفة حسنة فالكتاب في: كتابتك، ضمير متصل، أضيف إليه المصدر، وهو في المعنى فاعل، ومثله قولك: ضربك المذنب قد يجذبه.

٢ — موضعه في الجملة

يقع الفاعل بعد الفعل، وقبل المفعول، وهذا هو الأصل العام في نظم الجملة العربية، ويجوز تقديم المفعول عليه في اختيار الكلام، نثره وشعره، كقول الشاعر: ألهى بني تغلب عن كل مكرمة قصيدة قالها عمرو بن كلثوم إلا أنه أحياناً يتقدم على المفعول وجوباً، وأحياناً يتأخر عنه وجوباً.

١ — متى يجب تقديمه على مفعوله:

— إذا لم تظهر على أواخرها علامات الإعراب، مثل: أعان أخي أبي، وأكرم مصطفى موسى. فالمتقدم هنا فاعل، والمتأخر مفعول.

— أن يكونا ضميرين ولا حصر في أحدهما، مثل: قابلته وحدته.

— أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسماً ظاهراً، مثل: قابلت أخاك.

— أن يحصر الفعل في المفعول به، نحو: ما لقي زيداً إلا خالداً، وإنما لقي زيداً خالداً.

٢ — متى يجب تأخيره عن مفعوله:

— إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول، نحو: أخذ القوس باريها، ولهذا أخطأ سليل بن سعد في قوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنيماً لأنه أعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وكان يجب أن يقول — لولا

قيود الشعر — : جزى أبا الغيلان بنوه..

— إذا كان اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً، نحو: راعه تلاطم الأمواج.

— أن يحصر الفعل في الفاعل، مثل: ما أكرم خالداً إلا سعيد.

وكقول ذي الرمة:

ألا طرقتنا مية بنوة منذر فما أرق النوام إلا سلامها
ومثله قوله تعالى: «وما يعلم تأويله إلا الله» (آل عمران ١٧).

٣ — مطابقة الفعل للفاعل جنساً

يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث عادة، تقول: ذهب سمير، وجاءت فاطمة، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية دوماً، فيجوز مثلاً أن تقول: طلع الشمس، واجتمعت العرب. فقد ذكرت الفعل في المثال الأول وفاعله مؤنث، وأنته في الثاني وفاعله مذكر.

ولهذه المطابقة ثلاث حالات، هي:

١ — وجوب تذكير الفعل:

— يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، ويستوي هنا أن يكون مفرداً، مثل: درس التلميذ. وأن يكون مثنى، مثل: سهر التلميذان، وأن يكون جمع مذكر سالماً، مثل: نام المراهقون.

— ويجب تذكيره إذا كان الفاعل مؤنثاً، حقيقةً أو مجازاً، وفصل بينهما أداة الحصر "إلا"، تقول: ما جاء إلا أمك، ولا ذهب إلا أختك، أما في الشعر فقد جاء الفعل مؤنثاً مع المؤنث، فحمل على الضرورة، قال ذو الرمة: كأنه جمل هم وما بقيت إلا النخيزة والألواح والعصب ويدور في كتب النحو القديمة رجز يحمل على الضرورة أيضاً، هو قول الشاعر:

ما برئت من ربيّة ونمّ في حربنا إلاء بنات العم
وكان على الأول أن يقول: وما بقي إلا النخيزة، وكان على الثاني أن يقول: ما برىء إلا بنات العم.

وينشد البيت: فما أرق النيام: انظر: التصريف الملوكي ٨٧ — ٨٨.

النخيزة: الطبيعة. والهم من الجمال وغيرها: الكبير الفاني.

٢ قرأ الحسن البصري: "فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم"، (الأحقاف ٢٥). أما القراء الآخرون فقرأوا: "لا يرى إلا مساكنهم"، وفي القراءة الأولى ما يخالف الفصح من كلام العرب.

كما في قوله تعالى: «هيهات هيهات لما توعدون» (المؤمنون ٢٣)، أي: بعد ما توعدون.

٤ — الإضافة:

وقد يأتي الفاعل مجروراً بالإضافة، كقولك: كتابتك الوظيفة حسنة فالكاف في: كتابتك، ضمير متصل، أضيف إليه المصدر، وهو في المعنى فاعل، ومثله قولك: ضربك المذنب قد يجذبه.

٢ — موضعه في الجملة

يقع الفاعل بعد الفعل، وقبل المفعول، هذا هو الأصل العام في نظم الجملة العربية، ويجوز تقديم المفعول عليه في اختيار الكلام، نثره وشعره، كقول الشاعر: ألهى بني تغلب عن كل مكرمة قصيدة قالها عمرو بن كلثوم إلا أنه أحياناً يتقدم على المفعول وجوباً، وأحياناً يتأخر عنه وجوباً.

١ — متى يجب تقديمه على مفعوله:

— إذا لم تظهر على أواخرها علامات الإعراب، مثل: أعان أخي أبي، وأكرم مصطفى موسى. فالمتقدم هنا فاعل، والمتأخر مفعول.

— أن يكونا ضميرين ولا حصر في أحدهما، مثل: قابلته وحدته.

— أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسماً ظاهراً، مثل: قابلت أخاك.

— أن يحصر الفعل في المفعول به، نحو: ما لقي زيداً إلا خالداً، وإنما لقي زيداً خالداً.

٢ — متى يجب تأخيره عن مفعوله:

— إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول، نحو: أخذ القوس باريها، ولهذا أخطأ سليط بن سعد في قوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنيماً
لأنه أعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وكان يجب أن يقول — لولا

قيود الشعر — : جزى أبا الغيلان بنوه..

— إذا كان اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً، نحو: راعه تلاطم الأمواج.

— أن يحصر الفعل في الفاعل، مثل: ما أكرم خالداً إلا سعيد.

وكقول ذي الرمة:

ألا طرقتنا مية بنوة منذر فما أرق النوام إلا سلامها
ومثله قوله تعالى: «وما يعلم تأويله إلا الله» (آل عمران ١٧).

٣ — مطابقة الفعل للفاعل جنساً

يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث عادة، تقول: ذهب سمير، وجاءت فاطمة، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية دوماً، فيجوز مثلاً أن تقول: طلع الشمس، واجتمعت العرب. فقد ذكرت الفعل في المثال الأول وفاعله مؤنث، وأنته في الثاني وفاعله مذكر.

ولهذه المطابقة ثلاث حالات، هي:

١ — وجوب تذكير الفعل:

— يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، ويستوي هنا أن يكون مفرداً، مثل: درس التلميذ. وأن يكون مثنى، مثل: سهر التلميذان، وأن يكون جمع مذكر سالماً، مثل: نام المراهقون.

— ويجب تذكيره إذا كان الفاعل مؤنثاً، حقيقةً أو مجازاً، وفصل بينهما أداة الحصر "إلا"، تقول: ما جاء إلا أمك، ولا ذهب إلا أختك، أما في الشعر فقد جاء الفعل مؤنثاً مع المؤنث، فحمل على الضرورة، قال ذو الرمة:
كأنه جمل هم وما بقيت إلا النخيزة والألواح والعصب
ويدور في كتب النحو القديمة رجز يحمل على الضرورة أيضاً، هو قول الشاعر:

ما برئت من ربيّة ونمّ في حربنا إلاء بنات العم
وكان على الأول أن يقول: وما بقي إلا النخيزة، وكان على الثاني أن يقول: ما برىء إلا بنات العم.

وينشد البيت: فما أرق النيام: انظر: التصريف الملوكي ٨٧ — ٨٨.

النخيزة: الطبيعة. والهم من الجمال وغيرها: الكبير الفاني.

٢ قرأ الحسن البصري: "فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم"، (الأحقاف ٢٥). أما القراء الآخرون فقرأوا: "لا يرى إلا مساكنهم"، وفي القراءة الأولى ما يخالف الفصح من كلام العرب.

٢ - وجوب تأنيثه:

— ويؤنث وجوباً إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً، وظاهراً متصلاً به، سواء أكان مفرداً مثل: ذهبت دعداً، أم مثنى، مثل: ذهبت الطالبان. أم جمع مؤنثٍ سالمًا، مثل: ذهبت الطالبات.

— ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يرجع إلى مؤنث حقيقة أو مجازاً، نحو: دعدٌ ذهبت، والشمس طلعت.

— ويجب تأنيثه كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو متصلاً يرجع إلى جمع مؤنثٍ سالمٍ أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر لغير العقلاء، مثل: الطالبات جاءت، أو جئن، والجمال سارت أو سرن.

٣ - جواز المطابقة وغيرها:

وهناك حالات يجوز لنا فيها أن نجعل الفعل والفاعل متطابقين في الجنس، كما يجوز أن نخالف بينهما فيها، وذلك كما يلي:

— إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً غير حقيقي، نحو: طلعت الشمس. فالشمس، مؤنث مجازي، ولذلك جاز أن يكون فعلها مذكراً، وأن يكون مؤنثاً مثلها، فنقول: طلعت الشمس. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة ٢٧٥).

ويجوز أن نقول: جاءت الطلحات، وجاء الطلحات. لأن "الطلحات" مؤنث لفظي لا حقيقي، وعلى هذا جاز أن يطابق الفعل فاعله جنساً وأن يخالفه.

— إذا كان بين الفعل والفاعل المؤنث فاصل ما، نحو: جاء عند الماء الطالبات. ومنه: ﴿وَأَخْذُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (هود ٦٧) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بِيَابِعِنَكَ﴾ (الممتحنة ١٢).

— إذا كان الفاعل جمع تكسير، مثل: حضرت الرجال، وجاءت الطالبات، ويجوز أن يقال أيضاً: حضر الرجال، وجاء الطالبات.

— ويجوز تذكر فعل المدح أو اللوم وتأنيثه إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً أو مجازاً، نحو، نعم المرأة هنداً، ونعم الدار دارك، ونعمت الدار دارك.

— وكذلك إذا كان الفاعل ملحقاً بأحد الجمعين السالمين. المذكر والمؤنث،

نقول: جاء البنون، وجاءت البنون. وجاء البنات، وجاءت البنات، وعليه قول النابغة الذبياني:

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوامٍ
وقول عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتِي شَجَوَهُنَّ وزوجتي والظاعنون إليَّ ثم تصدَّعوا
— إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس جمعي، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ﴾ (الشعراء ١٠٥) وقوله: ﴿كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (الأنعام ٦٦)، فقوله: قوم، اسم جمع. أما مثال اسم الجنس الجمعي، فكقولهم: تأبى العرب الضيم، ويأبى العرب الضيم.

٤ - مطابقة الفعل للفاعل عدداً:

اللغة الشائعة أن يكون الفعل مفرداً مهما يكن الفاعل من حيث العدد، نقول: جاء الطالب، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب.

على أن بعض القبائل اليمنية القديمة، كالحارث بن كعب، وأزد شنوءة، كانت تطابق بين الفعل وفاعله في العدد، نقول مثلاً: جاء الفارس، وجاء الفارسان، وجاؤوا الفارسان، ولهذه اللغة شواهد فصيحة يحتج بها، من ذلك قول أحيحة بن الجلاح الأنصاري:

يلومونني في اشتراء النخيل قومِي، فكلهم يغذلُ
وقول الفرزدق التميمي:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يغصرن السليط أقاربُه
وقول عبدة بن قيس الرقيات القرشي:

تولسى قتال المارقين بنفسه وقد أسلمناه مبغذٌ وحميمٌ
وليست هذه اللغة مقصورة على الشعر حتى يقال إنها ضرورة، فقد سمع بعض الأعراب يقول: أكلوني البراغيث. كما جاء منها في القرآن قوله تعالى:

^١ دياي: نسبة إلى "دياف" وهي قرية شامية. والسليط: الزيت. هجا رجلاً فجعله ممن يعملون ليكسبوا قوتهم، ونفى أن يكون كالعرب الذين يعيشون على الانتجاع والغزو.

٢ - وجوب تأنيثه:

— ويؤنث وجوباً إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً، وظاهراً متصلاً به، سواء أكان مفرداً مثل: ذهبت دعداً، أم مثنى، مثل: ذهبت الطالبان. أم جمع مؤنثٍ سالمًا، مثل: ذهبت الطالبات.

— ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يرجع إلى مؤنث حقيقة أو مجازاً، نحو: دعدٌ ذهبت، والشمس طلعت.

— ويجب تأنيثه كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو متصلاً يرجع إلى جمع مؤنث سالم. أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر لغير العقلاء، مثل: الطالبات جاءت، أو جئن، والجمال سارت أو سرن.

٣ - جواز المطابقة وغيرها:

وهناك حالات يجوز لنا فيها أن نجعل الفعل والفاعل متطابقين في الجنس، كما يجوز أن نخالف بينهما فيها، وذلك كما يلي:

— إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً غير حقيقي، نحو: طلعت الشمس. فالشمس، مؤنث مجازي، ولذلك جاز أن يكون فعلها مذكراً، وأن يكون مؤنثاً مثلها، فنقول: طلعت الشمس. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة ٢٧٥).

ويجوز أن نقول: جاءت الطلحات، وجاء الطلحات. لأن "الطلحات" مؤنث لفظي لا حقيقي، وعلى هذا جاز أن يطابق الفعل فاعله جنساً وأن يخالفه.

— إذا كان بين الفعل والفاعل المؤنث فاصل ما، نحو: جاء عند الماء الطالبات. ومنه: ﴿وَأَخْذُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (هود ٦٧) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بِيَابِعِنَكَ﴾ (الممتحنة ١٢).

— إذا كان الفاعل جمع تكسير، مثل: حضرت الرجال، وجاءت الطالبات، ويجوز أن يقال أيضاً: حضر الرجال، وجاء الطالبات.

— ويجوز تذكر فعل المدح أو اللوم وتأنيثه إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً أو مجازاً، نحو، نعم المرأة هنداً، ونعم الدار دارك، ونعمت الدار دارك.

— وكذلك إذا كان الفاعل ملحقاً بأحد الجمعين السالمين. المذكر والمؤنث،

نقول: جاء البنون، وجاءت البنون. وجاء البنات، وجاءت البنات، وعليه قول النابغة الذبياني:

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوامٍ
وقول عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتِي شَجَوَهُنَّ وزوجتي والظاعنون إليَّ ثم تصدَّعوا
— إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس جمعي، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ﴾ (الشعراء ١٠٥) وقوله: ﴿كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (الأنعام ٦٦)، فقوله: قوم، اسم جمع. أما مثال اسم الجنس الجمعي، فكقولهم: تأبى العرب الضيم، ويأبى العرب الضيم.

٤ - مطابقة الفعل للفاعل عدداً:

اللغة الشائعة أن يكون الفعل مفرداً مهما يكن الفاعل من حيث العدد، نقول: جاء الطالب، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب.

على أن بعض القبائل اليمنية القديمة، كالحارث بن كعب، وأزد شنوءة، كانت تطابق بين الفعل وفاعله في العدد، نقول مثلاً: جاء الفارس، وجاء الفارسان، وجاؤوا الفارسان، ولهذه اللغة شواهد فصيحة يحتج بها، من ذلك قول أحيحة بن الجلاح الأنصاري:

يلومونني في اشتراء النخيل قومِي، فكلهم يغذلُ
وقول الفرزدق التميمي:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يغصرن السليط أقاربُه
وقول عبدة بن قيس الرقيات القرشي:

تولسى قتال المارقين بنفسه وقد أسلمناه مبغذٌ وحميمٌ
وليست هذه اللغة مقصورة على الشعر حتى يقال إنها ضرورة، فقد سمع بعض الأعراب يقول: أكلوني البراغيث. كما جاء منها في القرآن قوله تعالى:

^١ دياي: نسبة إلى "دياف" وهي قرية شامية. والسليط: الزيت. هجا رجلاً فجعله ممن يعملون ليكسبوا قوتهم، ونفى أن يكون كالعرب الذين يعيشون على الانتجاع والغزو.

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (الأنبياء ٣) وقوله: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ (المائدة ٧١).

على أن نحاة كثيرين قد خاضوا في تأويل الآيتين، ولهم في ذلك آراء وتخريجات لا تخرج عن إطار الآراء الظنية، يفرون بها من وقوع هذه اللغة في القرآن الكريم^١.

ونقل حديث شريف اكتسب بين النحاة شهرة واسعة، وهو: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"، فقد رواه على هذه اللغة مالك، ومسلم، والبخاري، والنسائي^٢. وسمى ابن مالك اللغة كلها باسم: لغة يتعاقبون فيكم، بدل قولهم: لغة أكلوني البراغيث، ولعلها أعم من أن تكون لغة يمنية خاصة. على أنها انقرضت، ولا يجوز استعمالها في الفصحى المعاصرة.

نائب الفاعل

هو ما أسند إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه متقدم عليه. مثل: كسر الزجاج، علم أخوك نائماً، وشبه الفعل المبني له للمجهول إما اسم مفعول، وإما اسم منسوب، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وذلك يوم مجموع له الناس﴾ (هود ١٠٣)، ومثال الثاني قولك: هذا رجل دمشقي أبوه. أي ينسب أبوه إلى دمشق.

والغرض من هذا الأسلوب أن يعلم ما وقع به الفعل، ولا يهم ذكر من أوقعه، على أنه لا يلزم منه إخفاء الفاعل عن السامع، أو أن المتكلم يجهله، فهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ (الأنبياء ٣٧) وقوله: ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء ٢٨)، لأن الفاعل هنا معلوم للسامع العربي وهو الله.

ما ينوب عن الفاعل

١ - المفعول به:

هو أولى ما في الجملة أن ينوب عن الفاعل، فإذا كان فيها فلا ينوب غيره، مثل: أكل سمير تفاحة صباحاً = أكلت تفاحة صباحاً. ضربت المذنب بالعصا = ضرب المذنب بالعصا. ناضلنا العدو مناضلة شديدة = ناضل العدو مناضلة شديدة، ففي كل من هذه الجمل مفعول به، وظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، ولم ينوب عن الفاعل فيها غير المفعول به.

وإذا كان في الجملة أكثر من مفعول به، ناب الأول عن الفاعل، لأنه في معناه، وبقي الثاني، والثالث، كما كانوا، مثل: ظن الثعلب أسداً، نبئ الناس الثعلب أسداً، والأصل: ظننت الثعلب أسداً. ونبأت الناس الثعلب أسداً، ومنه قول عنتره في معلقته:

نُبئتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي والكفرُ مخبأةٌ لنفسٍ المنعمِ
ويباح للشاعر في الضرورة أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، كقول أحدهم:

انظر آراءهم في الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١/٢٦٨، والبحر المحيط، لأبي حيان ٦/٢٩٦.

^٢ انظر: الموطأ ١٢٣، السفر ٨٥، وصحيح مسلم ٥/١٣٣، والتجريد الصريح ١/٥، وستن النسائي ١/٢٤٠.

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (الأنبياء ٣) وقوله: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ (المائدة ٧١).

على أن نحاة كثيرين قد خاضوا في تأويل الآيتين، ولهم في ذلك آراء وتخريجات لا تخرج عن إطار الآراء الظنية، يفرون بها من وقوع هذه اللغة في القرآن الكريم^١.

ونقل حديث شريف اكتسب بين النحاة شهرة واسعة، وهو: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"، فقد رواه على هذه اللغة مالك، ومسلم، والبخاري، والنسائي^٢. وسمى ابن مالك اللغة كلها باسم: لغة يتعاقبون فيكم، بدل قولهم: لغة أكلوني البراغيث، ولعلها أعم من أن تكون لغة يمنية خاصة. على أنها انقرضت، ولا يجوز استعمالها في الفصحى المعاصرة.

نائب الفاعل

هو ما أسند إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه متقدم عليه. مثل: كسر الزجاج، علم أخوك نائماً، وشبه الفعل المبني له للمجهول إما اسم مفعول، وإما اسم منسوب، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وذلك يوم مجموع له الناس﴾ (هود ١٠٣)، ومثال الثاني قولك: هذا رجل دمشقي أبوه. أي ينسب أبوه إلى دمشق.

والغرض من هذا الأسلوب أن يعلم ما وقع به الفعل، ولا يهم ذكر من أوقعه، على أنه لا يلزم منه إخفاء الفاعل عن السامع، أو أن المتكلم يجهله، فهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ (الأنبياء ٣٧) وقوله: ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء ٢٨)، لأن الفاعل هنا معلوم للسامع العربي وهو الله.

ما ينوب عن الفاعل

١ - المفعول به:

هو أولى ما في الجملة أن ينوب عن الفاعل، فإذا كان فيها فلا ينوب غيره، مثل: أكل سمير تفاحة صباحاً = أكلت تفاحة صباحاً. ضربت المذنب بالعصا = ضرب المذنب بالعصا. ناضلنا العدو مناضلة شديدة = ناضل العدو مناضلة شديدة، ففي كل من هذه الجمل مفعول به، وظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، ولم ينوب عن الفاعل فيها غير المفعول به.

وإذا كان في الجملة أكثر من مفعول به، ناب الأول عن الفاعل، لأنه في معناه، وبقي الثاني، والثالث، كما كانوا، مثل: ظن الثعلب أسداً، نبئ الناس الثعلب أسداً، والأصل: ظننت الثعلب أسداً. ونبأت الناس الثعلب أسداً، ومنه قول عنتره في معلقته:

نُبئتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي والكفرُ مخبأةٌ لنفسٍ المنعمِ
ويباح للشاعر في الضرورة أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، كقول أحدهم:

انظر آراءهم في الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١/٢٦٨، والبحر المحيط، لأبي حيان ٦/٢٩٦.

^٢ انظر: الموطأ ١٢٣، السفر ٨٥، وصحيح مسلم ٥/١٣٣، والتجريد الصريح ١/٥، وستن النسائي ١/٢٤٠.

أَتِيحَ لِي مِنَ الْعَدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيَتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا
فقد أناب الشاعر الجار والمجرور "من العدا" عن الفاعل، مع وجود المفعول
به "نذيراً" وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

وفي القراءات ما يؤيد هذا: إذا جاز أن نحتج بها جميعاً ، فمن ذلك قراءة أبي
جعفر وشيبة: «لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» (الجاثية ١٤).

٢ - الجار والمجرور:

وإذا كان الفاعل لازماً ينوب الجار والمجرور أو غيره - كما سنرى - عن
الفاعل، ويشترط في حرف الجر ألا يكون للتعليل، نحو قولك: قُعِدَ عَلَى الْأَرْضِ.
أما إذا كان للتعليل كقولك: فُرِحَ لِقُدُومِكَ. فيكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود
على مصدر الفعل، والتقدير هنا: فُرِحَ الْفَرَحُ لِقُدُومِكَ. ومثله هذا البيت الذي ينسب
إلى الفرزدق:

يَغْضِي حِيَاءً، وَيَغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
وتقديره: يغضي الاغضاء.

ومما استوفى شرط النيابة عن الفاعل قوله تعالى: «وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ
وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا، قَالُوا: لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»
(الأعراب ١٤٩)، ومنه قول الفرزدق، وقد جاء عامل الرفع فيه اسم مفعول لا فعلاً
مبنيّاً للمجهول:

^١ يثبت بعض النحاة بيتاً لجرير هو:

«وَلَوْ وَلَدْتُ قَفِيرَةً كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجُرُوشِ الْكَلَابَا

ويزعمون أن الشاعر أناب الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل، وأبقى للمفعول به "الكلاب" على ما هو عليه، وهذا
مخالف لأصولهم، لأن الجار في البيت للتعليل، وما كان كذلك لا ينوب مع مجروره عن الفاعل أصلاً، فكيف إذا كان
في الكلام مفعول به. وقد تأول الزجاج وغيره هذا البيت فلم يأتوا بحقن، لأنهم أرادوا أن يدفعوا اللحن عن جرير،
وهو واقع.

يرى بعض المتأخرين كالسيوطي أن القراءات القرآنية كلها حجة، سواء أكانت متواترة أم أحادية أما شاذة. (انظر
الاقتراح ١٥) وعلى مذهبهم يجوز نصب نائب الفاعل، وفي هذا كثير من التطرف.

انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦/١٦٢، و ١١/٣٣٤.

غلاماً أبوه المستجارُ بقبره وصَغَصَعَةُ الْفَكَالُكَ مَنْ كَانَ عَانِيَا
فالمستجار، اسم مفعول، مشتق من مصدر الفعل اللازم: استجار. وشبه
الجملة "بقبره" في محل رفع نائب الفاعل.

٣ - الظرف:

ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل: جيء يوم السبت، ووقف أمام
الجمهور، ومعنى كونه متصرفاً، أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فكلمة "يوم" تكون
ظرفاً في مثل: جئت يوم السبت. وتكون غير ذلك مثل: كان يوم السبت غائماً،
وهذا يوم أفضل من يوم السبت. أما كونه مختصاً فإن يدل على معين، كما في
المثال، ولا يجوز أن يقال: جيء يوم، لأنه غير معين.

٤ - المصدر:

ويشترط فيه ما اشترط في الظرف، أي يجب أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل:
قعد القعود الطويل، ونيم نوم الهادئين. وتصرف المصدر أن يستعمل مفعولاً مطلقاً
وغيره، وما لم يكن كذلك لا ينوب عن الفاعل، كالمصادر: سبحان الله، معاذ الله،
حنانيك.. أما اختصاصه بأن يكون مقيداً بصفة ونحوها. كما في المثالين السابقين .

شواهد للتدريب

- ١ - «وَلئن سَأَلْتَهُمْ: مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ، فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ» (الزخرف ٨٧)
- ٢ - «قُلْ: لو أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ»
(الإسراء ١٠٠)

٣ - قال زياد الأعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضَمْنَا قَبْرًا يَمُرُّ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٤ - قال كثير عزة:

كَفَى حَزْناً لِلْعَيْنِ أَنْ رَدَّ طَرْفَهَا لِعِزَّةٍ عَيْرٍ أَذْنَتْ بِرَحِيلِ

٥ - وقال كثير أيضاً:

وَمَا مَرَّ مِنْ يَوْمٍ عَلَيَّ كَيَوْمِهَا وَإِنْ عَظُمَتْ أَيَّامٌ أُخْرَى وَجَلَّتْ

٦ - مساور بن هند:

أَوْلَيْتُكَ أُرْمَنُوا جَوْعاً وَخَوْفاً وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

لم نذكر هنا مطابقة الفعل ونائب الفاعل لأنها لا تختلف عما تقدم في بحث الفاعل.

أَتِيحَ لِي مِنَ الْعَدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيَتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا
فقد أناب الشاعر الجار والمجرور "من العدا" عن الفاعل، مع وجود المفعول
به "نذيراً" وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

وفي القراءات ما يؤيد هذا: إذا جاز أن نحتج بها جميعاً ، فمن ذلك قراءة أبي
جعفر وشيبة: «لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» (الجاثية ١٤).

٢ - الجار والمجرور:

وإذا كان الفاعل لازماً ينوب الجار والمجرور أو غيره - كما سنرى - عن
الفاعل، ويشترط في حرف الجر ألا يكون للتعليل، نحو قولك: قُعِدَ عَلَى الْأَرْضِ.
أما إذا كان للتعليل كقولك: فُرِحَ لِقُدُومِكَ. فيكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود
على مصدر الفعل، والتقدير هنا: فُرِحَ الْفَرَحُ لِقُدُومِكَ. ومثله هذا البيت الذي ينسب
إلى الفرزدق:

يَغْضِي حِيَاءً، وَيَغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
وتقديره: يغضي الاغضاء.

ومما استوفى شرط النيابة عن الفاعل قوله تعالى: «وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ
وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا، قَالُوا: لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»
(الأعراب ١٤٩)، ومنه قول الفرزدق، وقد جاء عامل الرفع فيه اسم مفعول لا فعلاً
مبنيّاً للمجهول:

^١ يثبت بعض النحاة بيتاً لجرير هو:

«وَلَوْ وَلَدْتُ قَفِيرَةً كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجُرُوشِ الْكَلَابَا

ويزعمون أن الشاعر أناب الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل، وأبقى للمفعول به "الكلاب" على ما هو عليه، وهذا
مخالف لأصولهم، لأن الجار في البيت للتعليل، وما كان كذلك لا ينوب مع مجروره عن الفاعل أصلاً، فكيف إذا كان
في الكلام مفعول به. وقد تأول الزجاج وغيره هذا البيت فلم يأتوا بحقن، لأنهم أرادوا أن يدفعوا اللحن عن جرير،
وهو واقع.

يرى بعض المتأخرين كالسيوطي أن القراءات القرآنية كلها حجة، سواء أكانت متواترة أم أحادية أما شاذة. (انظر
الاقتراح ١٥) وعلى مذهبهم يجوز نصب نائب الفاعل، وفي هذا كثير من التطرف.

انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦/١٦٢، و ١١/٣٣٤.

غلاماً أبوه المستجارُ بقبره وصَغَصَعَةُ الْفَكَالِكُ مَنْ كَانَ عَانِيَا
فالمستجار، اسم مفعول، مشتق من مصدر الفعل اللازم: استجار. وشبه
الجملة "بقبره" في محل رفع نائب الفاعل.

٣ - الظرف:

ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل: جيء يوم السبت، ووقف أمام
الجمهور، ومعنى كونه متصرفاً، أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فكلمة "يوم" تكون
ظرفاً في مثل: جئت يوم السبت. وتكون غير ذلك مثل: كان يوم السبت غائماً،
وهذا يوم أفضل من يوم السبت. أما كونه مختصاً فإن يدل على معين، كما في
المثال، ولا يجوز أن يقال: جيء يوم، لأنه غير معين.

٤ - المصدر:

ويشترط فيه ما اشترط في الظرف، أي يجب أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل:
قعد القعود الطويل، ونيم نوم الهادئين. وتصرف المصدر أن يستعمل مفعولاً مطلقاً
وغيره، وما لم يكن كذلك لا ينوب عن الفاعل، كالمصادر: سبحان الله، معاذ الله،
حنانيك.. أما اختصاصه بأن يكون مقيداً بصفة ونحوها. كما في المثالين السابقين .

شواهد للتدريب

- ١ - «وَلئن سَأَلْتَهُمْ: مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ، فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ» (الزخرف ٨٧)
- ٢ - «قُلْ: لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ»
(الإسراء ١٠٠)

٣ - قال زياد الأعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضَمْنًا قَبْرًا يَمُرُّ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٤ - قال كثير عزة:

كَفَى حَزْناً لِلْعَيْنِ أَنْ رَدَّ طَرْفَهَا لِعِزَّةٍ عَيْرٍ أَذْنَتْ بِرَحِيلِ

٥ - وقال كثير أيضاً:

وَمَا مَرَّ مِنْ يَوْمٍ عَلَيَّ كَيَوْمِهَا وَإِنْ عَظُمَتْ أَيَّامٌ أُخْرَى وَجَلَّتْ

٦ - مساور بن هند:

أَوْلَيْتُكَ أُرْمَنُوا جَوْعاً وَخَوْفاً وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

لم نذكر هنا مطابقة الفعل ونائب الفاعل لأنها لا تختلف عما تقدم في بحث الفاعل.

المبتدأ والخبر

١ - المبتدأ

هو اسم أسند إليه خبر يقع بعده لفظاً أو تقديرأ، مثل: البحر هائج. وأنت ذاهب وأخوك. فخير "أخوك" مقدر، وهو: ذاهب.

والمبتدأ اسم ظاهر كما تقدم، ولكنه قد يكون ضميراً منفصلاً نحو: أنت كريم. وهو عزيز، أو مصدرأ مؤولأ مثل: «وأن تصبروا خير لكم» (النساء ٢٥). «وأن تعفوا أقرب للتقوى» (البقرة ٢٣٧) أي: صبركم خير لكم، وعفوكم أقرب للتقوى. وقد تحذف "أن" المصدرية لفظاً، وتندمج تقديرأ، كالمثل العربي المشهور: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وتقديره: سماعك.

وقد يكون المبتدأ جملة محكية، كقول العرب: زعموا مطية الكذب. أي قولهم: زعموا، مطية الكذب.

إعراب المبتدأ

المبتدأ في الأصل مرفوع، كما تبين في الأمثلة، ورافعه كونه في ابتداء الكلام، لم يسبقه عامل لفظي يؤثر فيه، غير أنه يأتي أحياناً مجروراً لفظاً بحرف جر زائد أو شبيهه بالزائد، وذلك كما يلي:

١ - جره بـ "من" الزائدة:

وذلك إذا سبقت "من" بنفي مثل: ما في الدار من أحد. أي: ما فيها أحد، أو سبقت باستفهام أداته "هل" كقوله «هل من خالق غير الله يرزقكم». (فاطر ٣)، ويشترط هنا أن يكون نكرة.

٢ - جره بالباء الزائدة:

وذلك إذا كان كلمة "حسب" كقول الأشعر الأسدي:

يَحْسَبُكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقد تزداد الباء في الكلمة التي بعد "حسب" فتكون هي المبتدأ، و"حسب" خبره، كقول عمران بن حطان:

فاعمل فإنك منعي بواحدة حسبُ اللبيب بهذا الشيب من ناع
٣ - جره بـ "رب":

و "رب" حرف جر شبيهة بالزائد، يجر المبتدأ لفظاً، كما في الحديث: "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة". وقد تحذف "رب" بعد الواو غالباً، كقول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدولة علي بأنواع الهموم ليبتلى
موضعه في الجملة

تتميز الجملة العربية بالمرانة، إذ يجوز فيها تأخير ما حقه التقديم، وتقديم ما حقه التأخير، لغرض معنوي بلاغي، فالمبتدأ في أصل الوضع مقدم على خبره، ولكن يجوز تأخيره عنه، نحو: تعب كلها الحياة، وسامية رسالتك. والأصل: الحياة كلها تعب ورسالتك سامية.

وهناك مواضع لا يجوز فيها تأخير البتة وهي:

١ - أن يكون من أسماء الصدارة: كالشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية. مثل: من يعمل يلق جزاء عمله. وما في يمينك؟ وما أطيب الربأ!! وكم شهيد هوى على الأرض ميتاً.

٢ - أن يكون مقترناً بلام الابتداء، نحو: لعبت مؤمن خير من مشرك.

٣ - إذا أحدث تأخير له لسياً بينه وبين خبره، فيقدم ليزول اللبس، كقولك: أخوك علي. أو: علي أخوك.

٤ - أن يكون محصوراً في الخبر، مثل: «وما محمد إلا رسول» (آل عمران ١٤٤) «إنما أنت نذير» (الرعد ٧).

تعريفه وتكريره

المبتدأ في الأصل معرفة، لأن الأخبار يكون عن معروف، وثمة حالات يصح فيها أن يكون نكرة، وهي كثيرة نكتفي منها بالمواضع الآتية:

١ - إذا كان نكرة مضافة إلى نكرة لفظاً أو تقديرأ: رجل علم زارني، «كل يعمل على شاكلته» (الإسراء ٨٤) أي: كل مخلوق.

المبتدأ والخبر

١ - المبتدأ

هو اسم أسند إليه خبر يقع بعده لفظاً أو تقديرأ، مثل: البحر هائج. وأنت ذاهب وأخوك. فخير "أخوك" مقدر، وهو: ذاهب.

والمبتدأ اسم ظاهر كما تقدم، ولكنه قد يكون ضميراً منفصلاً نحو: أنت كريم. وهو عزيز، أو مصدرأ مؤولاً مثل: «وأن تصبروا خير لكم» (النساء ٢٥). «وأن تعفوا أقرب للتقوى» (البقرة ٢٣٧) أي: صبركم خير لكم، وعفوكم أقرب للتقوى. وقد تحذف "أن" المصدرية لفظاً، وتندمج تقديرأ، كالمثل العربي المشهور: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وتقديره: سماعك.

وقد يكون المبتدأ جملة محكية، كقول العرب: زعموا مطية الكذب. أي قولهم: زعموا، مطية الكذب.

إعراب المبتدأ

المبتدأ في الأصل مرفوع، كما تبين في الأمثلة، ورافعه كونه في ابتداء الكلام، لم يسبقه عامل لفظي يؤثر فيه، غير أنه يأتي أحياناً مجروراً لفظاً بحرف جر زائد أو شبيهه بالزائد، وذلك كما يلي:

١ - جره بـ "من" الزائدة:

وذلك إذا سبقت "من" بنفي مثل: ما في الدار من أحد. أي: ما فيها أحد، أو سبقت باستفهام أداته "هل" كقوله «هل من خالق غير الله يرزقكم». (فاطر ٣)، ويشترط هنا أن يكون نكرة.

٢ - جره بالباء الزائدة:

وذلك إذا كان كلمة "حسب" كقول الأشعر الأسدي:

يَحْسَبُكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقد تزداد الباء في الكلمة التي بعد "حسب" فتكون هي المبتدأ، و"حسب" خبره، كقول عمران بن حطان:

فاعمل فإنك منعي بواحدة حسبُ اللبيب بهذا الشيب من ناع
٣ - جره بـ "رب":

و "رب" حرف جر شبيه بالزائد، يجر المبتدأ لفظاً، كما في الحديث: "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة". وقد تحذف "رب" بعد الواو غالباً، كقول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدولة علي بأنواع الهموم ليبتلى
موضعه في الجملة

تتميز الجملة العربية بالمرانة، إذ يجوز فيها تأخير ما حقه التقديم، وتقديم ما حقه التأخير، لغرض معنوي بلاغي، فالمبتدأ في أصل الوضع مقدم على خبره، ولكن يجوز تأخيره عنه، نحو: تعب كلها الحياة، وسامية رسالتك. والأصل: الحياة كلها تعب ورسالتك سامية.

وهناك مواضع لا يجوز فيها تأخير البتة وهي:

١ - أن يكون من أسماء الصدارة: كالشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية. مثل: من يعمل يلق جزاء عمله. وما في يمينك؟ وما أطيب الرؤيا!! وكم شهيد هوى على الأرض ميتاً.

٢ - أن يكون مقترناً بلام الابتداء، نحو: لعبت مؤمن خير من مشرك.

٣ - إذا أحدث تأخير له لسياً بينه وبين خبره، فيقدم ليزول اللبس، كقولك: أخوك علي. أو: علي أخوك.

٤ - أن يكون محصوراً في الخبر، مثل: «وما محمد إلا رسول» (آل عمران ١٤٤) «إنما أنت نذير» (الرعد ٧).

تعريفه وتكريره

المبتدأ في الأصل معرفة، لأن الأخبار يكون عن معروف، وثمة حالات يصح فيها أن يكون نكرة، وهي كثيرة نكتفي منها بالمواضع الآتية:

١ - إذا كان نكرة مضافة إلى نكرة لفظاً أو تقديرأ: رجل علم زارني، «كل يعمل على شاكلته» (الإسراء ٨٤) أي: كل مخلوق.

٢ — إذا وصفت النكرة لفظاً أو تقديرًا مثل: لعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك، الحليبُ ليتَر بليرة، أي: ليتَر منه. ومثله قوله تعالى: «وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم» (آل عمران ١٥٤). أي وطائفة من غيركم.

٣ — إذا كان الخبر شبه جملة متقدمة على النكرة، مثل: «فوق كل ذي علم عليم» (يوسف ٨٦) «لكل أجل كتاب» (الرعد ٣٨).

٤ — إذا وقعت النكرة بعد نفي، أو استفهام، أو بعد: لولا ولوما، أو إذا الفجائية، نحو: ما أحد في الدار. و «إله مع الله» (النمل ٦٠ — ٦٤) وقول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقيةٍ لما استقلت مطاياهنَّ للظعنِ
ومثل: خرجت فإذا أسدٌ رابض.

٥ — إذا كانت النكرة من الأسماء المبهمة التي مر ذكرها، كأسماء الشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكـم الخبرية، وقد سبقت الأمثلة لها.

٦ — إذا كانت النكرة مفيدة للدعاء مثل: سلامٌ عليكم، ويلٌ لكم.

٧ — إذا كانت مجرورة لفظاً بـ: من، أو رب، كما مرَّ من قبل.

حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ جوازاً، وجوباً:

أ — حذفه جوازاً:

يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، كما هي الحال في المواضع الآتية:

١ — في جواب السؤال: وذلك أن يذكر في جملة السؤال، فيحذف جوازاً في جوابه، كقول القطامي:

فلما تنازعنا الحديثَ سألتها من الحي؟ قالت: معشرٌ من محارب
أي: الحي معشرٌ من محارب.

ومثله قول تميم بن أبي مقبل:

إذا الناس قالوا: كيف أنت؟ وقد بدا ضمير الذي بي، قلت للناس: صالحٌ
أي: أنا صالحٌ.

٢ — ويجوز حذفه في غير جواب السؤال إذا كان لفظه مذكوراً في كلام سابق، كما في قول أعشى طرود:

يا دارَ أسماءَ بين السفح فالرُحْبُ أقوت وعفي عليها ذاهبُ الحَقْبِ
دارٌ لأسماءَ إذ قلبي بها كَلِفٌ وإذ أقربُ منها غيرَ مقترِبِ
فقوله: دارٌ، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي دارٌ. أو: هذه دارٌ. وإنما ساغ حذف المبتدأ جوازاً لوجود الدليل عليه، وهو ذكره في البيت السابق.

٣ — ويجوز حذف المبتدأ أيضاً. وإن لم يكن له ذكر سابق في الكلام، إن كان للمخاطب، أو المتكلم، ولا يجوز حذفه إن كان للغائب، من ذلك قول العرب في مثلٍ لهم: محسنةٌ فهيلي. أي: أنت محسنةٌ فهيلي. ومثله ما جاء في الحديث النبوي للراجع من السفر: "تائبون آتبون لربنا حامدون" أي: نحن تائبون، ومثله قوله الشاعر:

تقولُ ابنهُ الكعبي يومَ لقيتُها أمْطلقٌ في الجيشِ أمْ متثاقِلُ
والتقدير: ألأنت منطلق.

٤ — ومن أساليب حذف المبتدأ في اللغة العربية قولهم: ما منهم مات حتف أنفه، وقولهم، منا يفعل كذا، ومنا لا يفعله. أي: ما منهم أحدٌ مات حتف أنفه، ومنا من يفعل، ومنا من لا يفعل.. ومن ذلك قول ذي الرمة:

فظلوا ومنهم دَمْعَةٌ سابقٌ له وآخرُ يثنِّي دَمْعَةَ العينِ بالهملِ
وقول حكيم بن معية:

لو قلت: ما في قومها لم تبثم بفضلها في حسب وميسم
فتقدير الأول: ومنهم من دَمْعَةٌ.. والثاني: ما في قومها أحدٌ يفضلها.

ب — حذفه وجوباً:

ويحذف المبتدأ وجوباً في المواضع التالية:

١ — إذا كان خبره مشعراً بالقسم نحو: في ذمتي لأفعلن كذا أي في ذمتي عهدٌ.

^١ انظر المثل في جمهرة أمثال العرب للعسكري ٢/٢٥٥.

٢ — إذا وصفت النكرة لفظاً أو تقديرًا مثل: لعبت مؤمن خيرٌ من مشرك، الحبيبُ ليتر بليرة، أي: ليتر منه. ومثله قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (آل عمران ١٥٤). أي وطائفة من غيركم.

٣ — إذا كان الخبر شبه جملة متقدمة على النكرة، مثل: ﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾ (يوسف ٨٦) ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرعد ٣٨).

٤ — إذا وقعت النكرة بعد نفي، أو استفهام، أو بعد: لولا ولوما، أو إذا الفجائية، نحو: ما أحد في الدار. و ﴿إِلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ (النمل ٦٠ — ٦٤) وقول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقيةٍ لما استقلت مطاياهنَّ للظعنِ
ومثل: خرجت فإذا أسدٌ رابض.

٥ — إذا كانت النكرة من الأسماء المبهمة التي مر ذكرها، كأسماء الشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكـم الخبرية، وقد سبقت الأمثلة لها.

٦ — إذا كانت النكرة مفيدة للدعاء مثل: سلامٌ عليكم، ويلٌ لكم.

٧ — إذا كانت مجرورة لفظاً بـ: من، أو رب، كما مر من قبل.

حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ جوازاً، وجوباً:

أ — حذفه جوازاً:

يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، كما هي الحال في المواضع الآتية:

١ — في جواب السؤال: وذلك أن يذكر في جملة السؤال، فيحذف جوازاً في جوابه، كقول القطامي:

فلما تنازعنا الحديثَ سألتها من الحي؟ قالت: معشرٌ من محاربٍ
أي: الحي معشرٌ من محارب.

ومثله قول تميم بن أبي مقبل:

إذا الناس قالوا: كيف أنت؟ وقد بدا ضمير الذي بي، قلت للناس: صالحٌ
أي: أنا صالح.

٢ — ويجوز حذفه في غير جواب السؤال إذا كان لفظه مذكوراً في كلام سابق، كما في قول أعشى طرود:

يا دارَ أسماءَ بين السفح فالرُحْبُ أقوت وعفي عليها ذاهبُ الحَقْبِ
دارَ لأسماءَ إذ قلبي بها كَلِفٌ وإذ أقربُ منها غيرَ مقترِبِ
فقوله: دار، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي دار. أو: هذه دار. وإنما ساغ حذف المبتدأ جوازاً لوجود الدليل عليه، وهو ذكره في البيت السابق.

٣ — ويجوز حذف المبتدأ أيضاً. وإن لم يكن له ذكر سابق في الكلام، إن كان للمخاطب، أو المتكلم، ولا يجوز حذفه إن كان للغائب، من ذلك قول العرب في مثلٍ لهم: محسنةٌ فهيلي. أي: أنت محسنةٌ فهيلي. ومثله ما جاء في الحديث النبوي للراجع من السفر: "تائبون آتبون لربنا حامدون" أي: نحن تائبون، ومثله قوله الشاعر:

تقولُ ابنهُ الكعبي يومَ لقيتُها أنطلقَ في الجيشِ أم متثاقِلُ
والتقدير: ألأت متثاقِل.

٤ — ومن أساليب حذف المبتدأ في اللغة العربية قولهم: ما منهم مات حتفَ أنفه، وقولهم، منا يفعل كذا، ومنا لا يفعله. أي: ما منهم أحدٌ مات حتفَ أنفه، ومنا من يفعل، ومنا من لا يفعل.. ومن ذلك قول ذي الرمة:

فظلوا ومنهم دَمْعَةٌ سابقٌ له وآخرُ يثنِّي دَمْعَةَ العينِ بالهملِ
وقول حكيم بن معية:

لو قلت: ما في قومها لم تبثم بفضلُها في حسبٍ وميسمٍ
فتقدير الأول: ومنهم من دَمْعَةٌ.. والثاني: ما في قومها أحدٌ يفضلها.

ب — حذفه وجوباً:

ويحذف المبتدأ وجوباً في المواضع التالية:

١ — إذا كان خبره مشعراً بالقسم نحو: في ذمتي لأفعلن كذا أي في ذمتي عهد.

^١ انظر المثل في جمهرة أمثال العرب للعسكري ٢/٢٥٥.

٢ — إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله كقول الشاعر منذر بن درهم.
فقلت: حنان، ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارف
أي: أمري حنان

٣ — إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو بالذم نحو: نعم الشاعر زهير^١. أي:
الممدوح زهير.

٤ — إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحو: الحمد لله
الحميد، انظر العدو للعين. مررت بخادمك المسكين.

٢ — الخبر

وهو الذي يسند إلى المبتدأ، ويخبر عنه، ويكون اسماً ظاهراً مشتقاً نحو:
أنت نبيل، وأخلاقك محمودة. وقد يكون اسماً جامداً مؤولاً بمشتق مثل: أخوك أسد.
أي: شجاع، وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: موعداً أن تظهر النجوم. وتأويله:
ظهور النجوم.

وكثيراً ما يكون الخبر جملة فعلية مثل: الرئيس سيزور المدينة أو اسمية مثل
«الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» (النور ٣٩)، وفي هذه الحال تحتاج الجملة
الخبرية إلى رابط، وقد يكون:

١ — ضميراً ظاهراً مثل: سعيدٌ يحمل كتابه. «والذين كفروا أعمالهم
كسراب».

٢ — أو ضميراً مستتراً مثل: الكتاب يقدم فوائد كثيرة.

٣ — ضميراً مقدراً مثل: الحليب اللبتر بليرة. أي: اللبتر منه.

٤ — أو إشارة إلى المبتدأ مثل: «ولباس التقوى ذلك خير» (الأعراف ٢٦).

٥ — أو إعادة المبتدأ بلفظه: «الحاقة ما الحاقة، القارعة ما القارعة» أو
بلفظ أعم منه مثل: سعيد نعم الرجل.

وإذا كانت الجملة هي المبتدأ نفسه مثل: هو الله أحد، ومثل: علمي أنت في
الدار. فإنها لا تحتاج إلى رابط.

هذا إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أما إذا جعل مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبراً له، فلا شيء فيه.

وكما يكون اسماً ظاهراً أو جملة يكون شبه جملة، والصحيح أن الخبر هنا
مقدر، وشبه الجملة تتعلق به، كقولك: أنت في الدار، وأخوك عند الباب.

وحين تكون شبه الجملة ظرف زمان يكون المبتدأ اسماً من أسماء المعاني،
مثل: العمل هذا اليوم. والجد وقت الدراسة، وظرف المكان يخبر به — كما يقول
النحاة — عن الجثث، أي عن الذوات التي تشغل مكاناً، نحو: الكتاب فوق الطاولة،
وأنت أمام أبيك. ويخبر به أحياناً عن أسماء المعاني، نحو: العمل عندك.

إعرابه

الرفع أصل في خبر المبتدأ، إلا إنه قد يجر بباء زائدة إذا كان في سياق
النفي، نحو: ما أنت ببخيل.

موضعه في الجملة

يأتي عادة بعد المبتدأ، ويجوز تقديمه، هذا هو الأصل العام فيه، إلا أنه أحياناً
يقدم على المبتدأ وجوباً، وذلك فيما يلي:

١ — إذا كان من أسماء الصدارة، نحو: كيف أنت؟

٢ — إذا كان في المبتدأ ضمير يعود إليه، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً
ورتبة، نحو: «أم على قلوب أفاها» (محمد ٢٤) ونحو قول نصيب أو المجنون:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيبها
٣ — إذا حصر الخبر في المبتدأ: ما شاعر إلا أخوك.

٤ — إذا كان نكرة غير مفيدة مخبراً عنه بظرف أو جار ومجرور مثل: في
يدي كتاب، وعندي مال.

نكره وحذفه

يجوز حذف الخبر إذا دل عليه دليل نحو: أنت عالم وأبوك. أي: وأبوك
عالم. إلا أنه لم يحذف وجوباً في بعض المواضع، وهي:

^١ بين النحاة خلاف في جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، كأسماء الأفعال الناقصة والأحرف
المشبهة بالأفعال، وثمة شواهد ترجح — على قلتها — ذلك، كقول الجميح:

ولو أصابت لقالت وهي صادقة إن الرياضة لا تشمينك للشيب

٢ — إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله كقول الشاعر منذر بن درهم.
فقلت: حنان، ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارف
أي: أمري حنان

٣ — إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو بالذم نحو: نعم الشاعر زهير^١. أي:
الممدوح زهير.

٤ — إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحو: الحمد لله
الحميد، انظر العدو اللعين. مررت بخادمك المسكين.

٢ — الخبر

وهو الذي يسند إلى المبتدأ، ويخبر عنه، ويكون اسماً ظاهراً مشتقاً نحو:
أنت نبيل، وأخلاقك محمودة. وقد يكون اسماً جامداً مؤولاً بمشتق مثل: أخوك أسد.
أي: شجاع، وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: موعداً أن تظهر النجوم. وتأويله:
ظهور النجوم.

وكثيراً ما يكون الخبر جملة فعلية مثل: الرئيس سيزور المدينة أو اسمية مثل
«الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» (النور ٣٩)، وفي هذه الحال تحتاج الجملة
الخبرية إلى رابط، وقد يكون:

١ — ضميراً ظاهراً مثل: سعيدٌ يحمل كتابه. «والذين كفروا أعمالهم
كسراب».

٢ — أو ضميراً مستتراً مثل: الكتاب يقدم فوائد كثيرة.

٣ — ضميراً مقدراً مثل: الحليب اللين بليرة. أي: اللين منه.

٤ — أو إشارة إلى المبتدأ مثل: «ولباس التقوى ذلك خير» (الأعراف ٢٦).

٥ — أو إعادة المبتدأ بلفظه: «الحاقة ما الحاقة، القارعة ما القارعة» أو
بلفظ أعم منه مثل: سعيد نعم الرجل.

وإذا كانت الجملة هي المبتدأ نفسه مثل: هو الله أحد، ومثل: علمي أنت في
الدار. فإنها لا تحتاج إلى رابط.

هذا إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أما إذا جعل مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبراً له، فلا شيء فيه.

وكما يكون اسماً ظاهراً أو جملة يكون شبه جملة، والصحيح أن الخبر هنا
مقدر، وشبه الجملة تتعلق به، كقولك: أنت في الدار، وأخوك عند الباب.

وحين تكون شبه الجملة ظرف زمان يكون المبتدأ اسماً من أسماء المعاني،
مثل: العمل هذا اليوم. والجد وقت الدراسة، وظرف المكان يخبر به — كما يقول
النحاة — عن الجثث، أي عن الذوات التي تشغل مكاناً، نحو: الكتاب فوق الطاولة،
وأنت أمام أبيك. ويخبر به أحياناً عن أسماء المعاني، نحو: العمل عندك.

إعرابه

الرفع أصل في خبر المبتدأ، إلا إنه قد يجر بباء زائدة إذا كان في سياق
النفي، نحو: ما أنت ببخيل.

موضعه في الجملة

يأتي عادة بعد المبتدأ، ويجوز تقديمه، هذا هو الأصل العام فيه، إلا أنه أحياناً
يقدم على المبتدأ وجوباً، وذلك فيما يلي:

١ — إذا كان من أسماء الصدارة، نحو: كيف أنت؟

٢ — إذا كان في المبتدأ ضمير يعود إليه، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً
ورتبة، نحو: «أم على قلوب أفاها» (محمد ٢٤) ونحو قول نصيب أو المجنون:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيبها
٣ — إذا حصر الخبر في المبتدأ: ما شاعر إلا أخوك.

٤ — إذا كان نكرة غير مفيدة مخبراً عنه بظرف أو جار ومجرور مثل: في
يدي كتاب، وعندي مال.

نكره وحذفه

يجوز حذف الخبر إذا دل عليه دليل نحو: أنت عالم وأبوك. أي: وأبوك
عالم. إلا أنه لم يحذف وجوباً في بعض المواضع، وهي:

^١ بين النحاة خلاف في جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، كأسماء الأفعال الناقصة والأحرف
المشبهة بالأفعال، وثمة شواهد ترجح — على قلتها — ذلك، كقول الجميح:

ولو أصابت لقالت وهي صادقة إن الرياضة لا تشمينك للشيب

١ - إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ القسم الصريحة مثل: لعمرك لأزورك.
أي: لعمرك قسمي.

٢ - إذا كان الخبر كونا عاماً مثل: لولا أنت لم أبلغ ما أتمنى، أما إذا كان كونا خاصاً فيذكر، فقد ورد في الحديث: لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم^١.

٣ - أن يقع بعد اسم مسبوقٍ بواو بمعنى "مع" مثل: أنت وشأنك.
أي: متروكان.

٤ - أن تغني عنه حال لا تصلح أن تكون خبراً، مثل: أكلي الحلوى واقفاً، وأخطب ما يكون الأمير واقفاً. والمبتدأ هنا يكون إما مصدرأ مضافاً إلى معموله، كما في المثال الأول، وإما اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر صريح أو مؤول كما في المثال الثاني.

الفاعل أو نائب الفاعل الساد مسد الخبر

وقد يغني عن الخبر غير الحال، وهو الفاعل أو نائبه، إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، تقول: أقائم أخواك؟ فـ: قائم مبتدأ، وهو وصف، لأنه مشتق، وقد سبق بهزمة الاستفهام، و "أخوك" فاعل له، سد مسد الخبر، ومثله قولك: ما قائم أخواك. ومن الشواهد الفصيحة قول عمر بن أبي ربيعة:

أباكرة في الظاعنين رميمٌ ولم يشف متبول الفؤاد سقيمٌ
ف: رميم، فاعل سد مسد الخبر. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نوا ظعنأ إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنأ
ف: قوم، فاعل سد مسد الخبر.

أما ما جاء فيه نائب الفاعل ساداً مسد الخبر فمنه قول النابغة الذبياني:
ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام
ف: الهمام: نائب عن الفاعل ساد مسد الخبر.

جعل منه ابن الشجري في أماليه (٢١١/٢) قوله تعالى: "ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان" وقوله:
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمحت طائفة منهم أن يظلوكم.

على أنه إذا كان المبتدأ مفرداً وفاعله أو نائبه الذي يسد مسد خبره مفرداً أيضاً، جاز وجه آخر من الإعراب، هو أن يكون المبتدأ خبراً مقدماً، وفاعله أو نائبه مبتدأ مؤخراً، كما في قول عمر وقول النابغة السابقين، أما إذا كان المبتدأ مفرداً وخبره غير مطابق له في العدد فليس إلا الإعراب الذي ذكرنا.

شواهد للتدريب

«من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربك بظلام للعبيد» (فصلت ٤٦).

«ويقول الذي كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه، إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد» (الرعد ٧).

٣ - قال عروة بن حزام:

يقول لي الأصحاب إذ يعذلونني أشوق عراقي وأنت يمانني؟
٤ - وقال عروة أيضاً:

أناسية عفراء ذكرني وإنما تركت لها ذكراً بكل مكان؟

١ - إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ القسم الصريحة مثل: لعمرك لأزورك.
أي: لعمرك قسمي.

٢ - إذا كان الخبر كونا عاماً مثل: لولا أنت لم أبلغ ما أتمنى، أما إذا كان كونا خاصاً فيذكر، فقد ورد في الحديث: لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم^١.

٣ - أن يقع بعد اسم مسبوقٍ بواو بمعنى "مع" مثل: أنت وشأنك.
أي: متروكان.

٤ - أن تغني عنه حال لا تصلح أن تكون خبراً، مثل: أكلي الحلوى واقفاً، وأخطب ما يكون الأمير واقفاً. والمبتدأ هنا يكون إما مصدرأ مضافاً إلى معموله، كما في المثال الأول، وإما اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر صريح أو مؤول كما في المثال الثاني.

الفاعل أو نائب الفاعل الساد مسد الخبر

وقد يغني عن الخبر غير الحال، وهو الفاعل أو نائبه، إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، تقول: أقائم أخواك؟ فـ: قائم مبتدأ، وهو وصف، لأنه مشتق، وقد سبق بهزمة الاستفهام، و "أخوك" فاعل له، سد مسد الخبر، ومثله قولك: ما قائم أخواك. ومن الشواهد الفصيحة قول عمر بن أبي ربيعة:

أباكرة في الظاعنين رميمٌ ولم يشف متبول الفؤاد سقيمٌ
ف: رميم، فاعل سد مسد الخبر. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنأ إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنأ
ف: قوم، فاعل سد مسد الخبر.

أما ما جاء فيه نائب الفاعل ساداً مسد الخبر فمنه قول النابغة الذبياني:
ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام
ف: الهمام: نائب عن الفاعل ساد مسد الخبر.

جعل منه ابن الشجري في أماليه (٢١١/٢) قوله تعالى: "ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان" وقوله: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمحت طائفة منهم أن يظلوكم.

على أنه إذا كان المبتدأ مفرداً وفاعله أو نائبه الذي يسد مسد خبره مفرداً أيضاً، جاز وجه آخر من الإعراب، هو أن يكون المبتدأ خبراً مقدماً، وفاعله أو نائبه مبتدأ مؤخراً، كما في قول عمر وقول النابغة السابقين، أما إذا كان المبتدأ مفرداً وخبره غير مطابق له في العدد فليس إلا الإعراب الذي ذكرنا.

شواهد للتدريب

«من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربك بظلام للعبيد» (فصلت ٤٦).

«ويقول الذي كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه، إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد» (الرعد ٧).

٣ - قال عروة بن حزام:

يقول لي الأصحاب إذ يعزلونني أشوق عراقي وأنت يمانني؟
٤ - وقال عروة أيضاً:

أناسية عفراء ذكرى وإنما تركت لها ذكراً بكل مكان؟

الأحرف المشبهة بالفعل

في العربية أدوات تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، فتتصب أولهما، وترفع الثاني، هي: إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل، لا.

وقد شبهها النحاة بالفعل، للأسباب الآتية:

١ — عملها: فكما إن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع، فكل أداة منها تعمل في الاسم عملياً: نصب والرفع، وكذلك الفعل.

٢ — بناؤها: وتبنى هذه الأدوات — ما عدا "لا" — على الفتح، كما يبنى الفعل الماضي تماماً.

٣ — أصولها: ويتألف كل منها من ثلاثة أحرف — ما عدا "لا" أيضاً — كالفعل الثلاثي.

٤ — معانيها: وتؤدي خمسة معانٍ يؤديها في العربية الفعل عادةً، وهي: التوكيد، الذي تؤديه "إن، وأن" والتشبيه في "كأن" والاستدراك في "لكن" والتمني في "ليت" والترجي في "لعل".

٥ — دخول نون الوقاية عليها: وتدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال: إنني، أنني، كأنني، لكنني، ليتني، لعلني، ويكثر في الأخيرة أن تأتي بغيرها، كقول الشاعر:

وإنني لمهد نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها
ومثلها: إن، وأن، وكأن، ولكن.

١ — عملها

١ — عملها العام:

قلنا: إن هذه الأحرف تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، كقولك: إن خالدًا سيفُ الله. والمعطوفات على أسمائها تنصب مثلها، مثل: ليت أخاك وأباك يلتقيان في دمشق.

^١ يرى بعض النحاة أن عملها مقتصر على نصب المبتدأ، أما الخبر فيبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل أن تدخل في الكلام، والخلاف هنا صناعي نظري.

على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم: إن، أو أن، أو لكن، بعد مجيء الخبر، تقول: إن سعيداً هنا وأخوه. أي: وأخوه هنا وتكون الواو عاطفة جملة على جملة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿.. أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (براءة ٣) أي: ورسوله بريء أيضاً.

وكذلك يجوز النصب والرفع في المعطوف على اسم إحدى هذه الأدوات الثلاث قبل مجيء الخبر. تقول: إن أخاك وأبوك هنا. ومنه قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون، والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (المائدة ٦٩) فقوله: الصابئون، معطوف على محل اسم "إن" وهو الرفع.

ومن هذا قول ضابيء البرجمي في إحدى روايته:

فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
ويروي: وقياراً.

٢ — تخفيفها وعملها:

وإذا خفت: إن، وأن، وكأن، ولكن، يكون عملها على الشكل التالي:

أ — عمل "إن" المخففة:

إذا خفت فالأكثر إهمالها، وتلحق بخبرها اللام الفارقة، نحو: إن سعيداً لكرم. ويجوز إعمالها فلا تلزمها اللام، مثل: إن سعيداً كريم.

ويكثر دخول "إن" المهملة على النواسخ من الأفعال: كان، كاد، ظن، وأخواتها، وتلحق اللام الفارقة المعمول الثاني لهذه الأفعال، مثل: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾ (البقرة ١٤٣) ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ (القلم ٥١) ﴿إن وجدنا أكثرهم لفاستقن﴾ (الأعراف ١٠٢) ﴿وما أنت إلا بشر مثلنا، وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ (الشعراء ١٨٦).

ويقل دخولها على غير النواسخ، كقول العرب: إن يزيناك لنفسك، وإن يشينك لهية. وكقول عائكة بنت زيد، زوج الزبير، لقاتل زوجها:

وللنحاة رأي آخر، وهو أن تكون الواو اعتراضية، وما بعدها مبتدأ، وخبره مقدر، والجملة معترضة. سميت هذه اللام فارقة لأنها تفرق بين "إن" النافية التي تعمل عمل "ليس"، و "إن" المخففة.

الأحرف المشبهة بالفعل

في العربية أدوات تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، فتتصب أولهما، وترفع الثاني، هي: إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل، لا.

وقد شبهها النحاة بالفعل، للأسباب الآتية:

١ — عملها: فكما إن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع، فكل أداة منها تعمل في الاسم عملياً: نصب والرفع، وكذلك الفعل.

٢ — بناؤها: وتبنى هذه الأدوات — ما عدا "لا" — على الفتح، كما يبنى الفعل الماضي تماماً.

٣ — أصولها: ويتألف كل منها من ثلاثة أحرف — ما عدا "لا" أيضاً — كالفعل الثلاثي.

٤ — معانيها: وتؤدي خمسة معانٍ يؤديها في العربية الفعل عادةً، وهي: التوكيد، الذي تؤديه "إن، وأن" والتشبيه في "كأن" والاستدراك في "لكن" والتمني في "ليت" والترجي في "لعل".

٥ — دخول نون الوقاية عليها: وتدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال: إنني، أنني، كأنني، لكنني، ليتني، لعلني، ويكثر في الأخيرة أن تأتي بغيرها، كقول الشاعر:

وإني لمهد نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها
ومثلها: إن، وأن، وكأن، ولكن.

١ — عملها

١ — عملها العام:

قلنا: إن هذه الأحرف تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، كقولك: إن خالدًا سيفُ الله. والمعطوفات على أسمائها تنصب مثلها، مثل: ليت أخاك وأباك يلتقيان في دمشق.

^١ يرى بعض النحاة أن عملها مقتصر على نصب المبتدأ، أما الخبر فيبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل أن تدخل في الكلام، والخلاف هنا صناعي نظري.

على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم: إن، أو أن، أو لكن، بعد مجيء الخبر، تقول: إن سعيداً هنا وأخوه. أي: وأخوه هنا وتكون الواو عاطفة جملة على جملة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿.. أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (براءة ٣) أي: ورسوله بريء أيضاً.

وكذلك يجوز النصب والرفع في المعطوف على اسم إحدى هذه الأدوات الثلاث قبل مجيء الخبر. تقول: إن أخاك وأبوك هنا. ومنه قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون، والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (المائدة ٦٩) فقوله: الصابئون، معطوف على محل اسم "إن" وهو الرفع.

ومن هذا قول ضابيء البرجمي في إحدى روايتيه:

فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
ويروي: وقياراً.

٢ — تخفيفها وعملها:

وإذا خففت: إن، وأن، وكأن، ولكن، يكون عملها على الشكل التالي:

أ — عمل "إن" المخففة:

إذا خففت فالأكثر إهمالها، وتلحق بخبرها اللام الفارقة، نحو: إن سعيداً لكرم. ويجوز إعمالها فلا تلزمها اللام، مثل: إن سعيداً كريم.

ويكثر دخول "إن" المهملة على النواسخ من الأفعال: كان، كاد، ظن، وأخواتها، وتلحق اللام الفارقة المعمول الثاني لهذه الأفعال، مثل: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾ (البقرة ١٤٣) ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ (القلم ٥١) ﴿إن وجدنا أكثرهم لفاستقن﴾ (الأعراف ١٠٢) ﴿وما أنت إلا بشر مثلنا، وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ (الشعراء ١٨٦).

ويقل دخولها على غير النواسخ، كقول العرب: إن يزيناك لنفسك، وإن يشينك لهية. وكقول عائكة بنت زيد، زوج الزبير، لقاتل زوجها:

وللنحاة رأي آخر، وهو أن تكون الواو اعتراضية، وما بعدها مبتدأ، وخبره مقدر، والجملة معترضة. سميت هذه اللام فارقة لأنها تفرق بين "إن" النافية التي تعمل عمل "ليس"، و "إن" المخففة.

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
وقد تحذف اللام الفارقة في الشعر، إن كان الكلام يدل على أن "إن" فيه
مخففة لا نافية، كقول الطرماح بن حكيم:
أنا ابن أبا الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعلن
ب - عمل "إن" المخففة:

إذا خففت "إن" بقي عملها، إلا أن اسمها يكون ضمير شأن، أو ضميراً ليس
للشأن، وخبرها جملة، نحو قولك: علمت أن سعيداً كريماً. والتقدير: علمت إنه سعيد
كريم. أي أن الشأن أو الحقيقة، سعيد كريم، ومثل قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ
صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة ١١٣) أي أنك قد صدقتنا. ومثله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ
كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (سبا ١٤) أي إنهم لو كانوا.. ففي
المثال الأول جاء اسمها ضمير شأن، وفي الآيتين جاء ضميراً لغير الشأن.

وقد ورد في كلام العرب شواهد ظهر فيها اسم "أن" المخففة ضميراً بارزاً،
كقول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها:
لقد علم الضيف والمرمولون إذا أغبر أفق وهبت شمالات
بأنك ربيع غيث مريع وأن هناك تكون الثمالات
وتسبق "أن" المخففة بفعل من أفعال اليقين، كما ترى في قول جنوب السابق
وفي قول الأعشى الآتي:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل
ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألم تعلمي أن لا يذم فجاءتي دخيلي إذا أغبر العضاه المجلج^١
أما الجملة التي تكون خبراً لـ "أن" فلا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية، فإن
كانت اسمية لم تحتج إلى كلام وتفصيل، أما إن كانت فعلية فمن الواجب أن يكون
بينها وبين "أن" فاصل من إحدى هذه الأدوات: قد، التسويف، للنفي، لو. إلا إذا كان
الفعل جامداً أو للدعاء، فإنه لا يحتاج إلى فاصل. انظر إلى هذه الشواهد: ﴿وَنَعْلَمُ

^١ الدخيل: هنا خاصة الرجل وصحبه. والعضاه: شجر ذو شوك. والمجلج: الذي أكل حتى لم يترك منه شيء، واغبراره
وأكله كناية عن القحط. يمدح نفسه بأن صديقه إذا فاجأه وقت القحط يجد عنده ما يريد.

أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة ١١٣) ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (المزمل ٢٠) وقال
جرير:

زعم الفرزدق أن سيقتل مريعاً أبشر بطول سلامة يا مريع
﴿أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عَظَامَهُ﴾ (القيامة ٣) ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾
(البلد ٧) ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ
بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأعراف ١٠٠) ففي هذه الشواهد جاءت الفواصل بين "أن" والجملة
الفعلية، لأن أفعالها متصرفة، وليست للدعاء، أما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ
إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم ٣٩) فلم يَمِ فاصل بينها وبين الجملة الفعلية، لأن "ليس" فعل
جامد. ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تالله قد علمت سراة بني نبيان عام الحبس والأصر
أن ناعم معترك الجياح إذا خب السفير وسابيء الخمر
ج - عمل "كأن" المخففة:

وهذه الأداة في تخفيفها تشبه "أن" من حيث بقاء عملها، ويكون اسمها
ضميراً، للشأن أو لغيره، فإن كان الشأن وجب أن يكون خبرها جملة، لأن
ضمير الشأن لا يفسر - على الأكثر - إلا بجملة، مثل: كأن أخوك يثق بك. أي:
كأن الشأن..

وإن لم يكن ضمير شأن جاز أن يكون الخبر جملة، وجاز أن يكون مفرداً،
فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس ٢٤)،
والتقدير: كأنها لم تغن. ومن الثاني قول باغت بن صريم اليشكري:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
أي: كأنها ظبية.

مريع: لقب لراوي جرير، واسمه وعوعة بن سعيد.

^٢ السفير: الورق تطيره الريح. وخب: أسرع في المشي. وسابيء الخمر: مشربها.

نسبه صاحب الإنصاف إلى زيد بن أرقم اليشكري، ونسبه صاحب الدرر اللوامع إلى علباء بن أرقم اليشكري، أنظر

الإنصاف المسألة ٢٤، والدر اللوامع ١/١٢١.

تعطو: تتناول. والسلم: شجر معروف بالبادية.

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
وقد تحذف اللام الفارقة في الشعر، إن كان الكلام يدل على أن "إن" فيه
مخففة لا نافية، كقول الطرماح بن حكيم:
أنا ابن أبا الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعلن
ب - عمل "إن" المخففة:

إذا خففت "إن" بقي عملها، إلا أن اسمها يكون ضمير شأن، أو ضميراً ليس
للشأن، وخبرها جملة، نحو قولك: علمت أن سعيداً كريماً. والتقدير: علمت إنه سعيد
كريم. أي أن الشأن أو الحقيقة، سعيد كريم، ومثل قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ
صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة ١١٣) أي أنك قد صدقتنا. ومثله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ
كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (سبا ١٤) أي إنهم لو كانوا.. ففي
المثال الأول جاء اسمها ضمير شأن، وفي الآيتين جاء ضميراً لغير الشأن.

وقد ورد في كلام العرب شواهد ظهر فيها اسم "أن" المخففة ضميراً بارزاً،
كقول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها:
لقد علم الضيف والمرمولون إذا أغبر أفق وهبت شمالات
بأنك ربيع غيث مريع وأن هناك تكون الثمالات
وتسبق "أن" المخففة بفعل من أفعال اليقين، كما ترى في قول جنوب السابق
وفي قول الأعشى الآتي:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل
ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألم تعلمي أن لا يذم فجاءتي دخيلي إذا أغبر العضاه المجلج^١
أما الجملة التي تكون خبراً لـ "أن" فلا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية، فإن
كانت اسمية لم تحتج إلى كلام وتفصيل، أما إن كانت فعلية فمن الواجب أن يكون
بينها وبين "أن" فاصل من إحدى هذه الأدوات: قد، التسويف، للنفي، لو. إلا إذا كان
الفعل جامداً أو للدعاء، فإنه لا يحتاج إلى فاصل. انظر إلى هذه الشواهد: ﴿وَنَعْلَمُ

^١ الدخيل: هنا خاصة الرجل وصحبه. والعضاه: شجر ذو شوك. والمجلج: الذي أكل حتى لم يترك منه شيء، واغمراره
وأكله كناية عن القحط. يمدح نفسه بأن صديقه إذا فاجأه وقت القحط يجد عنده ما يريد.

أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة ١١٣) ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (المزمل ٢٠) وقال
جرير:

زعم الفرزدق أن سيقتل مريعاً أبشر بطول سلامة يا مريع
﴿أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عَظَامَهُ﴾ (القيامة ٣) ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾
(البلد ٧) ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ
بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأعراف ١٠٠) ففي هذه الشواهد جاءت الفواصل بين "أن" والجملة
الفعلية، لأن أفعالها متصرفة، وليست للدعاء، أما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ
إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم ٣٩) فلم يَمِ فاصل بينها وبين الجملة الفعلية، لأن "ليس" فعل
جامد. ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تالله قد علمت سراة بني نبيان عام الحبس والأصر
أن ناعم معترك الجياح إذا خب السفير وسابيء الخمر
ج - عمل "كأن" المخففة:

وهذه الأداة في تخفيفها تشبه "أن" من حيث بقاء عملها، ويكون اسمها
ضميراً، للشأن أو لغيره، فإن كان الشأن وجب أن يكون خبرها جملة، لأن
ضمير الشأن لا يفسر - على الأكثر - إلا بجملة، مثل: كأن أخوك يثق بك. أي:
كأن الشأن..

وإن لم يكن ضمير شأن جاز أن يكون الخبر جملة، وجاز أن يكون مفرداً،
فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس ٢٤)،
والتقدير: كأنها لم تغن. ومن الثاني قول باغت بن صريم اليشكري:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
أي: كأنها ظبية.

مريع: لقب لراوي جرير، واسمه وعوعة بن سعيد.

^٢ السفير: الورق تطيره الريح. وخب: أسرع في المشي. وسابيء الخمر: مشربها.

نسبه صاحب الإنصاف إلى زيد بن أرقم اليشكري، ونسبه صاحب الدرر اللوامع إلى علباء بن أرقم اليشكري، أنظر

الإنصاف المسألة ٢٤، والدرر اللوامع ١/١٢١.

تعطو: تتناول. والسلم: شجر معروف بالبادية.

د - عمل "لكن" المخففة:

إذا خففت بطل عملها، ودخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: الحديقة جميلة لكن أشجارها صغيرة. وذهبوا لكن بقي سعيداً. ومنه قول زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بؤادره لكن وقائعته في الحرب تتنظر

٣ - اتصال "ما" بها وعملها:

ومما يتعلق بعمل الأحرف المشبهة اتصال "ما" غير الموصولة بها، فإذا اتصلت كفتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالأسماء، إلا "ليت"، فإنها يجوز فيها الأعمال والإهمال، مثل: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ (الحجرات ١٠) ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (فاطر ٢٨) ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ (الأنفال ٦) ﴿يوحى إليّ إنما إلهكم إله واحد﴾ (الكهف ١١٠)، وقال امرؤ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
فهذه الأدوات دخلت في الشواهد على الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وبطل عملها، لاتصال "ما" بها. أما "ليت" فيجوز إعمالها إذا اتصلت بها "ما"، ويجوز إهمالها، كقول النابغة:

قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
وقد ذكر سيبويه أن رؤية بن العجاج - وهو أحد من يحتج بهم من الفصحاء - كان ينشد هذا البيت رفعا، ولذلك عدّ إهمال "ليت" حسنا.

٢ - أخبارها

الكلام على أخبار هذه الأدوات لا يختلف كثيراً عما مرّ بنا في خبر المبتدأ وإليك بيانه:

١ - نوع الخبر:

قد يكون مفرداً، مثل: إن سعيداً كريماً، أو جملة نحو: ليت سعيداً يزورنا، وكقول زهير:

إن الخليط أجّد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ما علقا
وقد يكون محذوفاً تتعلق به شبه جملة مثل: إن سعيداً في الدار، وإن القمر بين الغيوم. وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: إن الرجولة إن تقوم بالواجب، والتقدير: إن الرجولة قيامك بالواجب.

٢ - حذف الخبر جوازاً:

ويحذف جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: أتذهب معنا؟ ليتني، أو لعلّي، ومنه قول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً
والتقدير: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً. ومثله قول الأخطل:

خلا أن حياً من قريش تفضلوا على الناس، أو أن الأكارم نهشلا
أي: إن الأكارم نهشلاً تفضلوا كذلك.

وكثيراً ما يحذف خبر "لا" النافية للجنس كقولهم: لا بأس، لا ضير، لا بدّ منه. لا إله إلا الله.

٣ - حذف الخبر وجوباً:

ويحذف الخبر وجوباً إذا كان كوناً عاماً، كما رأينا في خبر المبتدأ، نحو: إن الأرض في الفضاء، وإن السعادة في القناعة. ويحذف وجوباً أيضاً في العبارة المسموعة: ليت شعري، كقول مالك بن الرّيب:

ألا ليت شعري هل أبين ليلةً بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا
وتقديره: ليت علمي بمبيتي حاصل.

٤ - تأخير الخبر:

^١ وبعض العرب يظهر اسم "كان" المخففة، كقول الشاعر:

وجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان

فقد روى سيبويه البيت على وجهين، مرة: كأن ثدياه حقان (الكتاب ١ / ٢٨١)، ومرة: كأن ثدييه حقان، (نفسه ٤٨٣ / ١) وقاس عليه كلاماً نقل إليه عن العرب في إعمال "إن" حين تحذف.

والتقدير: لا إله موجود إلا الله. ولفظ الجلالة بدل من محل "لا" واسمها، أو من الضمير المستتر في الخبر المقدّر.

د - عمل "لكن" المخففة:

إذا خففت بطل عملها، ودخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: الحديقة جميلة لكن أشجارها صغيرة. وذهبوا لكن بقي سعيداً. ومنه قول زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بؤادره لكن وقائعته في الحرب تتنظر

٣ - اتصال "ما" بها وعملها:

ومما يتعلق بعمل الأحرف المشبهة اتصال "ما" غير الموصولة بها، فإذا اتصلت كفتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالأسماء، إلا "ليت"، فإنها يجوز فيها الأعمال والإهمال، مثل: «إنما المؤمنون إخوة» (الحجرات ١٠) «إنما يخشى الله من عباده العلماء» (فاطر ٢٨) «كأنما يساقون إلى الموت» (الأنفال ٦) «يوحى إلي أنما إليهم إله واحد» (الكهف ١١٠)، وقال امرؤ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي
فهذه الأدوات دخلت في الشواهد على الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وبطل عملها، لاتصال "ما" بها. أما "ليت" فيجوز إعمالها إذا اتصلت بها "ما"، ويجوز إهمالها، كقول النابغة:

قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
وقد ذكر سيبويه أن رؤية بن العجاج - وهو أحد من يحتج بهم من الفصحاء - كان ينشد هذا البيت رفعا، ولذلك عدّ إهمال "ليت" حسنا.

٢ - أخبارها

الكلام على أخبار هذه الأدوات لا يختلف كثيراً عما مرّ بنا في خبر المبتدأ وإليك بيانه:

١ - نوع الخبر:

قد يكون مفرداً، مثل: إن سعيداً كريماً، أو جملة نحو: ليت سعيداً يزورنا، وكقول زهير:

إن الخليط أجّد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ما علقا
وقد يكون محذوفاً تتعلق به شبه جملة مثل: إن سعيداً في الدار، وإن القمر بين الغيوم. وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: إن الرجولة إن تقوم بالواجب، والتقدير: إن الرجولة قيامك بالواجب.

٢ - حذف الخبر جوازاً:

ويحذف جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: أتذهب معنا؟ ليتني، أو لعلّي، ومنه قول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً
والتقدير: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً. ومثله قول الأخطل:

خلا أن حياً من قريش تفضلوا على الناس، أو أن الأكارم نهشلا
أي: إن الأكارم نهشلاً تفضلوا كذلك.

وكثيراً ما يحذف خبر "لا" النافية للجنس كقولهم: لا بأس، لا ضير، لا بدّ منه. لا إله إلا الله.

٣ - حذف الخبر وجوباً:

ويحذف الخبر وجوباً إذا كان كوناً عاماً، كما رأينا في خبر المبتدأ، نحو: إن الأرض في الفضاء، وإن السعادة في القناعة. ويحذف وجوباً أيضاً في العبارة المسموعة: ليت شعري، كقول مالك بن الرّيب:

ألا ليت شعري هل أبين ليلةً بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا
وتقديره: ليت علمي بمبيتي حاصل.

٤ - تأخير الخبر:

^١ وبعض العرب يظهر اسم "كان" المخففة، كقول الشاعر:

وجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان

فقد روى سيبويه البيت على وجهين، مرة: كأن ثدياه حقان (الكتاب ١ / ٢٨١)، ومرة: كأن ثدييه حقان، (نفسه ٤٨٣ / ١) وقاس عليه كلاماً نقل إليه عن العرب في إعمال "إن" حين تحذف.

والتقدير: لا إله موجود إلا الله. ولفظ الجلالة بدل من محل "لا" واسمها، أو من الضمير المستتر في الخبر المقدّر.

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، إلا إذا كان كوناً عاماً تتعلق به شبه جملة نحو: إن في القناعة كنزاً، وإن في البيان سحراً.

٣ - كسر همزة إن وفتحها

تستعمل "إن" مكسورة الهمزة حيناً، ومفتوحة حيناً آخر، ولذلك ثلاث حالات: ففي مواضع من الكلام لا تكون إلا مكسورة، وفي أخرى لا تكون إلا مفتوحة، وفي غيرها يجوز الكسر والفتح، وذلك على الشكل التالي:

أ - متى يجب كسر همزة "إن":

تكسر همزة "إن" وجوباً في المواضع الآتية:

١ - إذا وقعت في أول الكلام، مبتدأ بها أصلاً أو مستأنفاً بها كلام جديد، مثل: إن أخاك قادم. «ألا إنهم هم السفهاء» (البقرة ١٣) مرض حتى إنهم لا يرجونه. جاء سعيداً بل إنه لم يجيء، وقال الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
ففي الجملة الأولى وقعت في ابتداء الكلام، وكذلك في الآية، حيث وقعت بعد أداة تنبيه، وفي المثال الثالث وقعت بعد "حتى"، وهي هنا حرف ابتداء، ومعنى هذا أن الكلام بعدها مستأنف، وكذلك وقوعها في المثال الرابع بعد "بل" التي هي هنا حرف ابتداء يفيد الإضراب الإبطالي، أما في بيت الحطيئة فقد وقعت بعد الفاء التعليلية المستأنفة.

٢ - إذا تصدرت جملة محكية بعد القول، نحو: قال: إنه يقول: «إنها بقرة صفراء فاقع لونها» (البقرة ٦٦).

٣ - إذا تصدرت جملة جواب القسم، مثل: والله إنني لذهاب، ومثل: «لئن أكله الذئب ونحن عصبة، إنا إذا لخاسرون» (يوسف ١٤).

٤ - إذا تصدرت جملة صلة الموصول، كقوله تعالى: «وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة أولي القوة» (القصص ٧٦).

٥ - إذا وقعت بعد واو الحال مباشرة إياها، كقوله تعالى: «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون» (الأنفال ٥).

٦ - إذا وقعت في خبرها اللام المؤكدة، وهي التي تسمى اللام المزحلقة، نحو: «والله يعلم إنك لرسول الله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون» (المنافقون ١).

٧ - بعد "حيث" كقولك: قعدت حيث إن أخاك قاعد.

ب - متى يجب فتح همزتها:

ويجب فتح الهمزة إذا سبقت منها ومما يليها مصدر، وقد يكون هذا المصدر رفعاً، أو نصباً، أو جراً.

١ - يكون رفعاً إذا كان فاعلاً مثل: «أولم يكفهم أنا أنزلناه» (العنكبوت ٥)، أي: أولم يكفهم إنزالنا إياه. أو كان نائباً عن الفاعل: مثل: «قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن» (الجن ١) أي: أوحى إلي استماع نفر من الجن. أو مبتدأ، مثل: «ومن آياته أنك ترى الأرض..» (فصلت)، وتقديره: ومن آياته رؤيتك الأرض. أو خبراً عن اسم معنى، مثل: ظني أنك مسافر.

٢ - ويكون نصباً إذا وقع مفعولاً به، مثل: عرفت أنك مسافر، أي: عرفت سفرك. أو خبراً لفعل ناقص إذا كان اسمه اسم معنى، مثل: كان ظني أنك مسافر. أو إذا عطف المصدر المسبوك على اسم منصوب، مثل: «اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، وأني فضلتكم على العالمين» (البقرة ٤٧)، أي: اذكروا نعمتي وتقضيلي إياكم. أو كان بدلاً من اسم منصوب مثل: «وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم» (الأنفال ٧) وتقديره: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم.

٣ - ويكون جراً إذا سبق بحرف جر، مثل: «ذلك بأن الله هو الحق» (الحج ٦٢) أو وقع مضافاً إليه مثل: «إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» (الذاريات ٢٣)، أي: مثل نطقكم.

ج - متى يجوز الكسر والفتح:

وهناك مواضع فيها كسر الهمزة وفتحها، وهي:

١ - إذا وقعت بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، مثل: من يعمل بجد فإنه يصل إلى ما يريد. فالكسر على معنى: فهو يصل. والفتح على تقدير: فوصله حاصل، ومما جاءت فيه مفتوحة الهمزة قوله تعالى: «ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها» (التوبة ٦٣).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، إلا إذا كان كوناً عاماً تتعلق به شبه جملة نحو: إن في القناعة كنزاً، وإن في البيان سحراً.

٣ - كسر همزة إن وفتحها

تستعمل "إن" مكسورة الهمزة حيناً، ومفتوحة حيناً آخر، ولذلك ثلاث حالات: ففي مواضع من الكلام لا تكون إلا مكسورة، وفي أخرى لا تكون إلا مفتوحة، وفي غيرها يجوز الكسر والفتح، وذلك على الشكل التالي:

أ - متى يجب كسر همزة "إن":

تكسر همزة "إن" وجوباً في المواضع الآتية:

١ - إذا وقعت في أول الكلام، مبتدأ بها أصلاً أو مستأنفاً بها كلام جديد، مثل: إن أخاك قادم. «ألا إنهم هم السفهاء» (البقرة ١٣) مرض حتى إنهم لا يرجونه. جاء سعيداً بل إنه لم يجيء، وقال الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
ففي الجملة الأولى وقعت في ابتداء الكلام، وكذلك في الآية، حيث وقعت بعد أداة تنبيه، وفي المثال الثالث وقعت بعد "حتى"، وهي هنا حرف ابتداء، ومعنى هذا أن الكلام بعدها مستأنف، وكذلك وقوعها في المثال الرابع بعد "بل" التي هي هنا حرف ابتداء يفيد الإضراب الإبطالي، أما في بيت الحطيئة فقد وقعت بعد الفاء التعليلية المستأنفة.

٢ - إذا تصدرت جملة محكية بعد القول، نحو: قال: إنه يقول: «إنها بقرة صفراء فاقع لونها» (البقرة ٦٦).

٣ - إذا تصدرت جملة جواب القسم، مثل: والله إنني لذهاب، ومثل: «لئن أكله الذئب ونحن عصبة، إنا إذا لخاسرون» (يوسف ١٤).

٤ - إذا تصدرت جملة صلة الموصول، كقوله تعالى: «وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوءم بالعصبة أولي القوة» (القصص ٧٦).

٥ - إذا وقعت بعد واو الحال مباشرة إياها، كقوله تعالى: «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون» (الأنفال ٥).

٦ - إذا وقعت في خبرها اللام المؤكدة، وهي التي تسمى اللام المزحلقة، نحو: «والله يعلم إنك لرسول الله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون» (المنافقون ١).

٧ - بعد "حيث" كقولك: قعدت حيث إن أخاك قاعد.

ب - متى يجب فتح همزتها:

ويجب فتح الهمزة إذا سبقت منها ومما يليها مصدر، وقد يكون هذا المصدر رفعاً، أو نصباً، أو جراً.

١ - يكون رفعاً إذا كان فاعلاً مثل: «أولم يكفهم أنا أنزلناه» (العنكبوت ٥)، أي: أولم يكفهم إنزالنا إياه. أو كان نائباً عن الفاعل: مثل: «قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن» (الجن ١) أي: أوحى إلي استماع نفر من الجن. أو مبتدأ، مثل: «ومن آياته أنك ترى الأرض..» (فصلت)، وتقديره: ومن آياته رؤيتك الأرض. أو خبراً عن اسم معنى، مثل: ظني أنك مسافر.

٢ - ويكون نصباً إذا وقع مفعولاً به، مثل: عرفت أنك مسافر، أي: عرفت سفرك. أو خبراً لفعل ناقص إذا كان اسمه اسم معنى، مثل: كان ظني أنك مسافر. أو إذا عطف المصدر المسبوك على اسم منصوب، مثل: «اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، وأني فضلتكم على العالمين» (البقرة ٤٧)، أي: اذكروا نعمتي وتقضيلي إياكم. أو كان بدلاً من اسم منصوب مثل: «وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم» (الأنفال ٧) وتقديره: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم.

٣ - ويكون جراً إذا سبق بحرف جر، مثل: «ذلك بأن الله هو الحق» (الحج ٦٢) أو وقع مضافاً إليه مثل: «إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» (الذاريات ٢٣)، أي: مثل نطقكم.

ج - متى يجوز الكسر والفتح:

وهناك مواضع فيها كسر الهمزة وفتحها، وهي:

١ - إذا وقعت بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، مثل: من يعمل بجد فإنه يصل إلى ما يريد. فالكسر على معنى: فهو يصل. والفتح على تقدير: فوصله حاصل، ومما جاءت فيه مفتوحة الهمزة قوله تعالى: «ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها» (التوبة ٦٣).

٢ - بعد "إذا" الفجائية كهذا البيت الذي سمعه سيبويه من بعض الأعراب:
وكننت أرى زيدا - كما قيل - سيداً إذا إنه عبدُ القفا واللهـازم
فقد أنشده الإعرابي بكسر همزة "إن"، وتقديره على هذا: إذا هو عبد القفا.
ويجوز فتح الهمزة، ويكون التقدير: إذا عبوديته ظاهرة.

٣ - أن تقع في صدر جملة للتعليل غير مسبقة بقاء، كقوله: «إنا كنا من قبل ندعوه، أنه هو البر الرحيم» (الطور ٢٨)، فالفتح على تقدير: لبره ورحمته. والكسر على تقدير: فهو البر الرحيم.

٤ - أن تقع في صدر جواب القسم، على أن يكون لفظ القسم: حلفت، أو أقسمت، أو ما شابههما وليس في خبرها اللام المزحقة، مثل: حلفت أني آت، فالكسر على أن الجملة جواب القسم، والفتح على تقدير حرف الجر "على".

٤ - وقوع اللام في خبر "إن" أو اسمها

يجوز أن تدخل لام الابتداء على خبر "إن" المكسورة الهمزة، كقولك: إن البحر لهائج. والأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلما دخلته "إن" التقى مؤكداً، فبقيت فيه "إن" وزحقت اللام إلى الخبر، ولذلك سميت المزحقة. ويشترط لدخولها عليه أن يكون الخبر مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماض. مثل: «إن ربي لسميع الدعاء» (إبراهيم ٣٩). «إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة» (النحل ١٢٤) «إنك لعلى خلق عظيم» (القلم ٤).

وقد تدخل هذه اللام على اسم "إن" إذا تأخر على الخبر، مثل: «إن من البيان لسحراً» «إن في ذلك لعبرة» (النازعات ٢٦)، وتدخل على ضمير الفصل مثل: «إن هذا لهو القصص الحق» (آل عمران ٦٢).

^١ قراءة الجمهور بالكسر، وقرأ نافع والكسائي بالفتح.

لا يرى بعض النحاة غير هذا المذهب ويمنع غيره.

^٢ أجاز بعضهم دخول اللام على الخبر إذا كان ماضياً جامداً، مثل: إن زيدا نعم الرجل. وأجاز آخرون دخولها على الماضي المقرون بـ (قد) مثل: إن زيدا لقد قام.

^٣ أجاز بعض النحاة دخول اللام على أخبار بعض أخوات "إن" ولديهم شواهد قليلة، منها قراءة سعيد بن جبير: "ألا أنهم ليأكلون الطعام." (الفرقان ٢٠) والقراءة اليوم بكسر همزة "إن" ومنها قول الراجز أبي حزام العكلي:

٥ - الكلام على "لا" النافية للجنس

١ - معناها:

إذا قلت: لا رجل في الدار. دلت "لا" على استغراق نفي جنس الرجال، أي ليس في الدار أحد يتصف بأنه رجل، ولكن قد يوجد فيها أولاد ونساء و... وإذا قلت: لا كتاب على الطاولة. دل ذلك على أنه لا يوجد شيء من جنس الكتب على الطاولة، وقد يكون عليها دفاتر أو أقلام.

"لا" إذا تنفي الجنس، وتقيد استغراق نفيه، ولذلك لا يقال: لا كتاب على الطاولة بل كتابان، ولا رجل في الدار بل رجلان، أو رجال كثيرون.

٢ - عملها وشروطه:

وهي محمولة في العمل على "إن" كما يحمل الضد على ضده، فتتصب المبتدأ، وترفع الخبر، ولكن على وفق شروط خاصة، هي:

أ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، مثل قول الفرزدق:

فلا قوم شرٌّ منهم غير أنهم تظنهم أمثال تُرك وكابل
وقد يكون خبرها في ظاهره مضافاً إلى معرفة، ولكنه نكرة على الرغم من ذلك، كأن يكون اسماً مغرقاً في التثنية، فلا تكسبه الإضافة حينئذ تعريفاً، كقول الفرزدق: شامية غبراء لا غول غيرها... إليها من الدنيا الغرور انصرامها فقوله: غيرها خبر "لا"، وهو كما ترى مضاف إلى الضمير، ومع ذلك لم يكتسب منه التعريف، لأن "غير" اسم مغرق في التثنية.

وكذلك قد يكون اسمها من هذا الضرب، قال ذو الرمة:

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليها
فقوله: أمثالهن. اسم "لا"، وهو نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير، لأن "مثل" وجمعها، مغرقان في التثنية.

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطايك لمن خير المطي
وقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد

٢ - بعد "إذا" الفجائية كهذا البيت الذي سمعه سيبويه من بعض الأعراب:
وكننت أرى زيدا - كما قيل - سيداً إذا إنه عبدُ القفا واللهـازم
فقد أنشده الإعرابي بكسر همزة "إن"، وتقديره على هذا: إذا هو عبد القفا.
ويجوز فتح الهمزة، ويكون التقدير: إذا عبوديته ظاهرة.

٣ - أن تقع في صدر جملة للتعليل غير مسبقة بقاء، كقوله: «إنا كنا من
قبل ندعوه، أنه هو البر الرحيم» (الطور ٢٨)، فالفتح على تقدير: لبره ورحمته.
والكسر على تقدير: فهو البر الرحيم.

٤ - أن تقع في صدر جواب القسم، على أن يكون لفظ القسم: حلفت، أو
أقسمت، أو ما شابههما وليس في خبرها اللام المزحقة، مثل: حلفت أني آت،
فالكسر على أن الجملة جواب القسم، والفتح على تقدير حرف الجر "على".

٤ - وقوع اللام في خبر "إن" أو اسمها

يجوز أن تدخل لام الابتداء على خبر "إن" المكسورة الهمزة، كقولك: إن
البحر لهائج. والأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلما دخلته "إن" التقى
مؤكدان، فبقيت فيه "إن" وزحقت اللام إلى الخبر، ولذلك سميت المزحقة.
ويشترط لدخولها عليه أن يكون الخبر مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماض. مثل:
«إن ربي لسميع الدعاء» (إبراهيم ٣٩). «إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة»
(النحل ١٢٤) «إنك لعلى خلق عظيم» (القلم ٤).

وقد تدخل هذه اللام على اسم "إن" إذا تأخر على الخبر، مثل: «إن من البيان
لسحراً» «إن في ذلك لعبرة» (النازعات ٢٦)، وتدخل على ضمير الفصل مثل:
«إن هذا لهو القصص الحق» (آل عمران ٦٢).

^١ قراءة الجمهور بالكسر، وقرأ نافع والكسائي بالفتح.

لا يرى بعض النحاة غير هذا المذهب ويمنع غيره.

^٢ أجاز بعضهم دخول اللام على الخبر إذا كان ماضياً جامداً، مثل: إن زيدا نعم الرجل. وأجاز آخرون دخولها على
الماضي المقرون بـ (قد) مثل: إن زيدا لقد قام.

^٣ أجاز بعض النحاة دخول اللام على أخبار بعض أخوات "إن" ولديهم شواهد قليلة، منها قراءة سعيد بن جبير: "ألا
أنهم ليأكلون الطعام." (الفرقان ٢٠) والقراءة اليوم بكسر همزة "إن" ومنها قول الراجز أبي حزام العكلي:

٥ - الكلام على "لا" النافية للجنس

١ - معناها:

إذا قلت: لا رجل في الدار. دلت "لا" على استغراق نفي جنس الرجال، أي
ليس في الدار أحد يتصف بأنه رجل، ولكن قد يوجد فيها أولاد ونساء و... وإذا
قلت: لا كتاب على الطاولة. دل ذلك على أنه لا يوجد شيء من جنس الكتب على
الطاولة، وقد يكون عليها دفاتر أو أقلام.

"لا" إذا تنفي الجنس، وتقيد استغراق نفيه، ولذلك لا يقال: لا كتاب على
الطاولة بل كتابان، ولا رجل في الدار بل رجلان، أو رجال كثيرون.

٢ - عملها وشروطه:

وهي محمولة في العمل على "إن" كما يحمل الضد على ضده، فتتصب
المبتدأ، وترفع الخبر، ولكن على وفق شروط خاصة، هي:

أ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، مثل قول الفرزدق:

فلا قوم شرٌّ منهم غير أنهم تظنهم أمثال تُرك وكابل
وقد يكون خبرها في ظاهره مضافاً إلى معرفة، ولكنه نكرة على الرغم من ذلك،
كأن يكون اسماً مغرقاً في التثنية، فلا تكسبه الإضافة حينئذ تعريفاً، كقول الفرزدق:
شامية غبراء لا غول غيرها .. إليها من الدنيا الغرور انصرامها
فقوله: غيرها خبر "لا"، وهو كما ترى مضاف إلى الضمير، ومع ذلك لم يكتسب
منه التعريف، لأن "غير" اسم مغرق في التثنية.

وكذلك قد يكون اسمها من هذا الضرب، قال ذو الرمة:

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليها
فقوله: أمثالهن. اسم "لا"، وهو نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير، لأن "مثل"
وجمعها، مغرقان في التثنية.

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطايك لمن خير السطي
وقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد

ب — أن يكون اسمها معرفة مؤولة بنكرة: وذلك أن يكون اسم علم، لم يرد منه مسمى معين محدد، بل يقصد منه كل من يشبه المسمى به في الصفات، وذلك كقول الرسول (ص). "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده". فالعلمان: كسرى، وقيصر، الواردان بعد "لا" لا يعينان واحداً، وإنما أريد منهما الشيوخ، فكأنه قال: فلا ملك بعدهما يسمى قيصر أو كسرى.

وقد ورد اسم "لا" في بعض النصوص كالمعرفة في الظاهر، من ذلك ما قاله الخليفة عمر (ر): قضية ولا أبا حسن لها. وقال أبو سفيان: "لا قريش بعد اليوم. وقيل: لا بصرة لكم. وقال الفرزدق:

لتمنعه قيس ولا قيس عنده إذا ما دعا أو يرتقي في السلام
وقال عبد الله بن الزبير:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد
ففي هذه النصوص نجد الأعلام كأنها معارف، لأنها توهم الإشارة إلى معين محدد، إلا أن أسماء العلم في بعض الأحيان تخرج عن هذا إلى الشيوخ، فإذا قلت: مررت بعدنان وعدنان آخر، فتأني العلمين هنا ليس معرفة، لأنك أردت: مررت بعدنان وبرجل يشبهه. وكذلك في النصوص السابقة، فقول عمر السابق لا يعني أنه يريد الإمام علياً نفسه، ولكنه نفى أن يكون لهذه القضية رجل يقدر على حلها، وإن كانت له صفات علي، فكأنه قال: قضية لا يحلها علي ولا غيره من المتفقهين الأفاضل. وكذلك يمكن أن يؤول قول أبي سفيان: لا مثل قريش بعد اليوم. وهكذا الأمثلة الأخرى.

ج — والشرط الثالث لعمل "لا" ألا يفصل بينها وبين اسمها بفصل، فهناك أحرف تلازم ما تعمل فيه، ولا تتفصل عنه، منها "لا" للنافية للجنس، و "من" الزائدة، و "رب"، وهي جميعاً تلازم النكرات، فلا يقال: لا فيها رجل. ولا: ما من فيها رجل، ولا: رب فيها رجل. وإذا فصل بين "لا" واسمها رفع الابتداء وكررت في الجملة بعد العطف، كقول تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصافات ٤٧).

— وآخر هذه الشروط ألا يدخل عليها حرف الجر، فإذا دخل أبطل عملها، وجر اسمها الذي كان مبنياً على الفتح، أو منصوباً، كما في قول ابن ميادة: وارتن حنين أردن أن يرميننا نبلاً بلا ريش ولا بقـداح فالأصل: نبلاً لا ريش لها. فلما دخلت الباء بطل عمل "لا" وبقي العمل للباء. وكذلك تقول: غضب فلان من لا شيء.

هـ — إذا تكررت "لا" جاز إعمالها، وجاز إعمال الأولى وإهمال الثانية، والعكس، قال مجنون ليلى:

أظن هواها تاركي بمضلة من الأرض لا مال لدي ولا أهل
فقد أهمل "لا" فرقع ما بعدها على الابتداء. وقال أنس بن العباس بن مرداس:
لا نسب اليوم ولا خلة إتسع الخرق على الراقع
فقد أعمل الأولى وأهمل الثانية، و "خلة" معطوف على اسم "لا" فانتصب بالعطف عليه، لأن محله النصب. وقال همام بن مرة:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
أعمل الأولى وأهمل الثانية كذلك، وأب: مرفوع لأنه مبتدأ، وخبره مضمّر وجوباً لأنه كون عام، والتقدير: ولا أب كائن لي. وقال أمية بن أبي الصلت:
فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين، ولا فيهما مليم
أهمل الأولى وأعمل الثانية، وعلى هذا يكون "لغو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر "الثانية".

٣ — أحوال اسمها وخبرها:

— إعراب اسمها وبنائها: يكون اسمها معرباً منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، مثل: لا غلام رجل حاضر. ويكوم مبنياً على ما تكون علامة النصب فيه إذا كان غير مضاف أو شبيهاً بالمضاف. تأمل هذه العبارة: لا كتاب

ارتاح السهم: ركب عليه الريش، ويقصد بالنبل أعينهن.

و لك أن تعرب "أب" اسماً معطوفاً على محل "لا" واسمها: ومحلها الرفع على الابتداء كما مر من قبل.

ب — أن يكون اسمها معرفة مؤولة بنكرة: وذلك أن يكون اسم علم، لم يرد منه مسمى معين محدد، بل يقصد منه كل من يشبه المسمى به في الصفات، وذلك كقول الرسول (ص). "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده". فالعلمان: كسرى، وقيصر، الواردان بعد "لا" لا يعينان واحداً، وإنما أريد منهما الشيوخ، فكأنه قال: فلا ملك بعدهما يسمى قيصر أو كسرى.

وقد ورد اسم "لا" في بعض النصوص كالمعرفة في الظاهر، من ذلك ما قاله الخليفة عمر (ر): قضية ولا أبا حسن لها. وقال أبو سفيان: "لا قريش بعد اليوم. وقيل: لا بصرة لكم. وقال الفرزدق:

لتمنعه قيس ولا قيس عنده إذا ما دعا أو يرتقي في السلام
وقال عبد الله بن الزبير:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد
ففي هذه النصوص نجد الأعلام كأنها معارف، لأنها توهم الإشارة إلى معين محدد، إلا أن أسماء العلم في بعض الأحيان تخرج عن هذا إلى الشيوخ، فإذا قلت: مررت بعدنان وعدنان آخر، فتأني العلمين هنا ليس معرفة، لأنك أردت: مررت بعدنان وبرجل يشبهه. وكذلك في النصوص السابقة، فقول عمر السابق لا يعني أنه يريد الإمام علياً نفسه، ولكنه نفى أن يكون لهذه القضية رجل يقدر على حلها، وإن كانت له صفات علي، فكأنه قال: قضية لا يحلها علي ولا غيره من المتفقهين الأفاضل. وكذلك يمكن أن يؤول قول أبي سفيان: لا مثل قريش بعد اليوم. وهكذا الأمثلة الأخرى.

ج — والشرط الثالث لعمل "لا" ألا يفصل بينها وبين اسمها بفصل، فهناك أحرف تلازم ما تعمل فيه، ولا تتفصل عنه، منها "لا" للنافية للجنس، و "من" الزائدة، و "رب"، وهي جميعاً تلازم النكرات، فلا يقال: لا فيها رجل. ولا: ما من فيها رجل، ولا: رب فيها رجل. وإذا فصل بين "لا" واسمها رفع الابتداء وكررت في الجملة بعد العطف، كقول تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصافات ٤٧).

— وآخر هذه الشروط ألا يدخل عليها حرف الجر، فإذا دخل أبطل عملها، وجر اسمها الذي كان مبنياً على الفتح، أو منصوباً، كما في قول ابن ميادة:
وارتشن حنين أردن أن يرميننا نبلاً بلا ريش ولا بقـداح
فالأصل: نبلاً لا ريش لها. فلما دخلت الباء بطل عمل "لا" وبقي العمل للباء. وكذلك تقول: غضب فلان من لا شيء.

هـ — إذا تكررت "لا" جاز إعمالها، وجاز إعمال الأولى وإهمال الثانية، والعكس، قال مجنون ليلى:

أظن هواها تاركي بمضلة من الأرض لا مال لدي ولا أهل
فقد أهمل "لا" فرقع ما بعدها على الابتداء. وقال أنس بن العباس بن مرداس:
لا نسب اليوم ولا خلعة إتسع الخرق على الراقع
فقد أعمل الأولى وأهمل الثانية، و "خلعة" معطوف على اسم "لا" فانتصب بالعطف عليه، لأن محله النصب. وقال همام بن مرة:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
أعمل الأولى وأهمل الثانية كذلك، وأب: مرفوع لأنه مبتدأ، وخبره مضمّر وجوباً لأنه كون عام، والتقدير: ولا أب كائن لي. وقال أمية بن أبي الصلت:
فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين، ولا فيهما مليم
أهمل الأولى وأعمل الثانية، وعلى هذا يكون "لغو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر "الثانية".

٣ — أحوال اسمها وخبرها:

— إعراب اسمها وبنائها: يكون اسمها معرباً منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، مثل: لا غلام رجل حاضر. ويكوم مبنياً على ما تكون علامة النصب فيه إذا كان غير مضاف أو شبيهاً بالمضاف. تأمل هذه العبارة: لا كتاب

ارتاش السهم: ركب عليه الريش، ويقصد بالنيل أعينهن.

و لك أن تعرب "أب" اسماً معطوفاً على محل "لا" واسمها: ومحلها الرفع على الابتداء كما مر من قبل.

على الطاولة. تجذ كلمة: كتاب، مبنية على الفتح، لأنها اسم معرب علامة النصب فيه الفتحة. وانظر إلى ما قال جرير:

بأي بلاء يا نميرُ بن عامرٍ وأنتم ذُنابِي، لا يَتَيْنِ ولا صَدْرُ
فقد بنيت فيه الكلمة "يدين" على الياء، لأنها متنى، علامة النصب فيها الياء، وانظر أيضاً إلى قول الشاعر:

يُخْشِرُ النَّاسَ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ
فقوله: بنين، ملحق بجمع المذكر السالم، وعلامة النصب فيه الياء، ولذلك تراه هنا مبنياً عليها بعد "لا".

أما جمع المؤنث السالم فعلمة النصب فيه كسرة تنوب عن الفتحة، فإذا وقع اسماً "لـ" النافية للجنس، كان لك فيه وجهان: أولهما أن تبنيه على الكسر، والثاني أن تبنيه على الفتح. وقد سمع بيتاً للشاعر سلامة ابن جندل بالوجهين كليهما، وهو قوله:

أودى الشبابُ الذي مجدَّ عواقِيه^١ فيه نلذ، ولا لذاتٍ للشبيب^٢
تابع اسمها: إذا نعت اسمها المبني أو عطف عليه جاز في التابع النصب على اللفظ، والرفع على محل "لا" واسمها، لأن محلها الرفع على الابتداء، نحو: لا رجل في الدارِ وامرأة، ولا رجل سفيهاً عندنا، أو لا رجل في الدارِ وامرأة، ولا رجل سفيه عندنا، وعلى الوجه الأول قول الشاعر:

فلا أب وابنأ مثل مروان وابنهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً
ويجوز فيه وجه ثالث وهو البناء على الفتح إذا كان متصلاً به غير منفصل عنه بفواصل، نحو: لا رجل سفيه عندنا.

أما إذا كان معرباً فليس فيه إلا الوجهان: الأول والثاني، نحو: لا طالب علم كسولاً عندنا. ويجوز: كسول. ولا طالباً علماً كسولاً أو كسول عندنا. على أن نصب النعت بعد اسمها المعرب أقوى، وأصح قياساً.

^١ يرى المترد أن المثني والجمع السالم لا يبينان مع "لا"، بل هما معربان، لأنهما لا يكونان مع ما قبلهما اسماً واحداً. وهناك من يرى أن اسم "لا" معرب، مفرداً أو غير مفرد. انظر المقتضب ٣٦٦/٤، وابن يعيش ١٠٦/٢.

— حذف خبرها: وكثيراً ما يحذف خبرها إذا دل عليه دليل، وقد مر بنا هذا قبل قليل، أما إذا لم يدل عليه دليل فلا بد من ذكره، كالحديث: لا أحدٌ أغيرُ من الله، والحديث: لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعز من العقل، ولا وحشة أشد من العجب.

— حذف اسمها: أما اسمها فحذفه نادر، كقولهم: لا عليك أي: لا بأس عليك. ملاحظة:

من مشكلات تراكيبها قولهم: لا أبا لك، ولا أخاً لك، كقول الشاعر:
وتترك أخرى فردة لا أخا لها

فقد جرى هذا في كلامهم مجرى المثل لكثرة، ولم يتفق النحاة على رأي في تعليل هذا التركيب، فقال بعضهم:

١ — أب: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، والألف بعدها زائدة لإشباع الحركة. ولك: معلقان بخبر محذوف، وهو أرجح الآراء.

٢ — وقال آخرون: أبا: اسم "لا" منصوب معرب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة. واللام في (لك) زائدة. والكاف، مضاف إليه. واستدل هذا الفريق بقول العرب أحياناً: لا أباك، كقول أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بد أني ملاقٍ لا أباك تخويفني
٣ — وذهب فريق ثالث إلى أن (أبا) اسم (لا) مبني على فتح مقدر على الألف، وعومل هنا معاملة الاسم المقصور، وهو لهجة بعض القبائل، وعليه قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتها

ولك: معلقان بالخبر:

شواهد للتدريب

١ — قال النمر بن تولب:

وأعلم أن ستكركني المنايا فإلا أتبعها تتبعني

٢ — قال الأبيرد يرثي أخاه بريداً:

على الطاولة. تجذ كلمة: كتاب، مبنية على الفتح، لأنها اسم معرب علامة النصب فيه الفتحة. وانظر إلى ما قال جرير:

بأي بلاء يا نميرُ بن عامرٍ وأنتم ذُنابِي، لا يَتَيْنِ ولا صَدْرُ
فقد بنيت فيه الكلمة "يدين" على الياء، لأنها متنى، علامة النصب فيها الياء، وانظر أيضاً إلى قول الشاعر:

يُخْشِرُ النَّاسَ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ
فقوله: بنين، ملحق بجمع المذكر السالم، وعلامة النصب فيه الياء، ولذلك تراه هنا مبنياً عليها بعد "لا".

أما جمع المؤنث السالم فعلمة النصب فيه كسرة تنوب عن الفتحة، فإذا وقع اسماً "لـ" النافية للجنس، كان لك فيه وجهان: أولهما أن تبنيه على الكسر، والثاني أن تبنيه على الفتح. وقد سمع بيتاً للشاعر سلامة ابن جندل بالوجهين كليهما، وهو قوله:

أودى الشبابُ الذي مجدَّ عواقِيه^١ فيه نلذ، ولا لذاتٍ للشبيب^٢
تابع اسمها: إذا نعت اسمها المبني أو عطف عليه جاز في التابع النصب على اللفظ، والرفع على محل "لا" واسمها، لأن محلها الرفع على الابتداء، نحو: لا رجل في الدارِ وامرأة، ولا رجل سفيهاً عندنا، أو لا رجل في الدارِ وامرأة، ولا رجل سفيه عندنا، وعلى الوجه الأول قول الشاعر:

فلا أب وابنأ مثل مروان وابنهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً
ويجوز فيه وجه ثالث وهو البناء على الفتح إذا كان متصلاً به غير منفصل عنه بفصل، نحو: لا رجل سفيه عندنا.

أما إذا كان معرباً فليس فيه إلا الوجهان: الأول والثاني، نحو: لا طالب علم كسولاً عندنا. ويجوز: كسول. ولا طالباً علماً كسولاً أو كسول عندنا. على أن نصب النعت بعد اسمها المعرب أقوى، وأصح قياساً.

^١ يرى المترد أن المثني والجمع السالم لا يبينان مع "لا"، بل هما معربان، لأنهما لا يكونان مع ما قبلهما اسماً واحداً. وهناك من يرى أن اسم "لا" معرب، مفرداً أو غير مفرد. انظر المقتضب ٣٦٦/٤، وابن يعيش ١٠٦/٢.

— حذف خبرها: وكثيراً ما يحذف خبرها إذا دل عليه دليل، وقد مر بنا هذا قبل قليل، أما إذا لم يدل عليه دليل فلا بد من ذكره، كالحديث: لا أحدٌ أغيرُ من الله، والحديث: لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعز من العقل، ولا وحشة أشد من العجب.

— حذف اسمها: أما اسمها فحذفه نادر، كقولهم: لا عليك أي: لا بأس عليك. ملاحظة:

من مشكلات تراكيبها قولهم: لا أبا لك، ولا أخاً لك، كقول الشاعر:
وتترك أخرى فردة لا أخا لها

فقد جرى هذا في كلامهم مجرى المثل لكثرة، ولم يتفق النحاة على رأي في تعليل هذا التركيب، فقال بعضهم:

١ — أب: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، والألف بعدها زائدة لإشباع الحركة. ولك: معلقان بخبر محذوف، وهو أرجح الآراء.

٢ — وقال آخرون: أبا: اسم "لا" منصوب معرب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة. واللام في (لك) زائدة. والكاف، مضاف إليه. واستدل هذا الفريق بقول العرب أحياناً: لا أباك، كقول أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بد أني ملاقٍ لا أباك تخويفني
٣ — وذهب فريق ثالث إلى أن (أبا) اسم (لا) مبني على فتح مقدر على الألف، وعومل هنا معاملة الاسم المقصور، وهو لهجة بعض القبائل، وعليه قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتها

ولك: معلقان بالخبر:

شواهد للتدريب

١ — قال النمر بن تولب:

وأعلم أن ستكركني المنايا فإلا أتبعها تتبعني

٢ — قال الأبيرد يرثي أخاه بريداً:

كَأَن لَّمْ يَصَاحِبْنَا بَرِيدٌ بَغِطَةٌ
٣ - قال عروة بن حزام:

وَيَا لَيْتَ أَنَا الدَّهْرَ فِي غَيْرِ رَبِيبَةٍ
٤ - وقال:

فِيَا لَيْتَ مَحْيَانَا جَمِيعاً وَلَيْتَنَا
٥ - قال عمر بن أبي ربيعة:

وَفِي الصَّبْرِ عَمَّنْ لَا يُؤَاتِيكَ رَاحَةً
وَلَكِنَّهُ لَا صَبْرَ عِنْدِي وَلَا لَبْءَ

الاسم المنصوب - المفعول المطلق

هو مصدر منصوب، يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه ويكون من لفظه، مثل: سمعت الخبر سماعاً صحيحاً، وجاء أخوك راكضاً راكضاً مرهقاً، وجأؤوا به محمولاً على الأيدي حملاً، وإن الإعجاب بالنفس إعجاباً زائداً يمنع الإنسان من رؤية عيوبه.

ففي المثال الأول نُصِبَ المفعول المطلق "سماعاً" بالفعل "سمع"، وفي الثاني نصب باسم الفاعل "راكضاً"، وفي الثالث باسم المفعول "محمولاً"، وفي الرابع بالمصدر "الإعجاب".

على أنه قد يكون غير مصدر صريح للعامل فيه، فهناك ألفاظ تنوب مناب المصدر - كما ستري - وتتصب على أنها مفعولات مطلق.

ويتنوع المفعول المطلق، فيكون نكرة كالأمثلة الأربعة المتقدمة، ويكون معرباً بـ "أل" نحو: ﴿فِيْعَذِبُهُ اللّهُ الْعَذَابَ الْاَكْبَرَ﴾ (الغاشية ٢٤)، ويكون معرباً بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكْرُواْ مَكْرَهُمْ، وَعِنْدَ اللّهِ مَكْرَهُمْ﴾ (إبراهيم ٤٦) وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا..﴾ (الإسراء ١٩).

١ - أغراضه

ويستعمل المفعول المطلق لمعنى يؤديه في سياق الكلام، ولا يخرج هذا المعنى عن أحد ثلاثة أغراض، هي:

أ - بيان النوع:

ويعني هذا أن يكون المصدر مختصاً بالوصف، كقولك: عمل أخوك عملاً جيداً، فالصفة "جيداً" خصصت المصدر "عملاً" وجعلته يؤدي المعنى المطلوب، وهو بيان نوع الفعل الذي نصبه.

وقد يكون مضافاً نحو: مشى أخوك مشياً الأمير. ويرجع هذا في أصله إلى الموصوف، لأن تقديره: مشى أخوك مشياً مثل مشى الأمير. ومن هذا النوع قولهم: رجع القهقري، وقعد القرقصاء، ونجح في عمله أي نجاح،

كَأَنَّ لَمْ يَصَاحِبَنَا بَرِيدٌ بِغُبْطَةٍ
٣ - قَالَ عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ:
وَلَمْ تَأْتِنَا يَوْمًا بِأَخْبَارِهِ الْبُشْرُ

وَيَا لَيْتَ أَنَا الدَّهْرَ فِي غَيْرِ رَبِيبَةٍ
٤ - وَقَالَ:
خَلِيَّانِ نَرَعَى الْفَقْرَ مُؤْتَلِفَانِ

فِيَا لَيْتَ مَحْيَانَا جَمِيعًا وَلَيْتَنَا
٥ - قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:
إِذَا نَحْنُ مَتَنَا ضَمْنَا كَفْنَا

وَفِي الصَّبْرِ عَمَّنْ لَا يُؤَاتِيكَ رَاحَةً
وَلَكِنَّهُ لَا صَبْرَ عِنْدِي وَلَا لَبًّا

الاسم المنصوب - المفعول المطلق

هو مصدر منصوب، يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه ويكون من لفظه، مثل: سمعت الخبر سماعاً صحيحاً، وجاء أخوك راكضاً ركضاً مرهقاً، وجأؤوا به محمولاً على الأيدي حملاً، وإن الإعجاب بالنفس إعجاباً زائداً يمنع الإنسان من رؤية عيوبه.

ففي المثال الأول نُصِبَ المفعول المطلق "سماعاً" بالفعل "سمع"، وفي الثاني نصب باسم الفاعل "راكضاً"، وفي الثالث باسم المفعول "محمولاً"، وفي الرابع بالمصدر "الإعجاب".

على أنه قد يكون غير مصدر صريح للعامل فيه، فهناك ألفاظ تنوب مناب المصدر - كما ستري - وتتصب على أنها مفعولات مطلق.

ويتنوع المفعول المطلق، فيكون نكرة كالأمثلة الأربعة المتقدمة، ويكون معرباً بـ "أل" نحو: ﴿فِيْعَذِبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية ٢٤)؛ ويكون معرباً بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ، وَعِنْدَ اللهِ مَكْرَهُمْ﴾ (إبراهيم ٤٦) وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا..﴾ (الإسراء ١٩).

١ - أغراضه

ويستعمل المفعول المطلق لمعنى يؤديه في سياق الكلام، ولا يخرج هذا المعنى عن أحد ثلاثة أغراض، هي:

أ - بيان النوع:

ويعني هذا أن يكون المصدر مختصاً بالوصف، كقولك: عمل أخوك عملاً جيداً، فالصفة "جيداً" خصصت المصدر "عملاً" وجعلته يؤدي المعنى المطلوب، وهو بيان نوع الفعل الذي نصبه.

وقد يكون مضافاً نحو: مشى أخوك مشياً الأمير. ويرجع هذا في أصله إلى الموصوف، لأن تقديره: مشى أخوك مشياً مثل مشى الأمير. ومن هذا النوع قولهم: رجع القهقري، وقعد القرقصاء، ونجح في عمله أي نجاح،

فالقهقري، والقرفصاء، وأي: ليست مصادر، ولكنها نابت عن المصدر، فصار كل منها مفعولاً مطلقاً لبيان النوع.

ب - بيان العدد:

وهذا مصدر مختص أيضاً، إلا أن وظيفته هنا أن يبين عدد الفعل، كقولك: ضربته ضربتين، فالمصدر "ضربتين" مفعول مطلق بين عدد وقوع فعل الضرب. ومن ذلك قولك: زرتك مرة، وجئت إلى بيتك ثلاثاً. فـ "مرة، وثلاثاً" نابتا مناب المصدر، فكان كل منهما مفعولاً مطلقاً لبيان العدد.

ج - تأكيد حصول الفعل:

وأحياناً يخلو المصدر من معنى خاص يؤديه، فيكون مبهماً لا يعني غير تأكيد وقوع الفعل مثل: ضحك أخوك ضحكاً، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً﴾ (نوح ١٨) فالمصدران: ضحكاً، وإخراجاً، لم يبينا نوعاً ولا عدداً، بل أكدا حدوث الفعل ليس غير، وهذا الضرب من المصادر لا يثنى ولا يجمع.

٢ - ما ينوب عن المصدر

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ العامل فيه، إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدراً، وينوب عنه فيها مايلي:

١ - اسم المصدر: وهو ما دل على معنى المصدر الأصيل، وكان أقلّ أحرفاً منه مثل: سلمت سلاماً، فـ "سلاماً" ليس مصدراً للفعل "سلم" لأن مصدره "تسليم" ومثل: أرضيته رضاً. إذ نابت "رضاً" وهو اسم مصدر، عن "إرضاء" وهو المصدر الأصيل للفعل "أرضى". ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ (نوح ١٧)، فقد حل فيه اسم المصدر "نباتاً" محل المصدر "إنباتاً" ومنه أيضاً قول شقران مولى سلمان يمدح قومه:

يَقَالُ الْجَفَانُ وَالْحُلُومُ رَحَاهُمْ رَحَى الْمَاءِ يَكْتَالُونَ كَيْلَا غَذَ مَتْمَا
أَي يَكْتَالُونَ إِكْتِيَالاً كَثِيراً بِلَا حِسَابٍ.

— مرادفه أو مقاربه: وذلك كقولك: ضحكت ابتساماً. فالابتسام مرادف للضحك، وقد حل محل المصدر "ضحكاً"، ومنه: إني لأكرهه بغضاً، وكقوله تعالى:

﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رَوْيَدًا﴾ (الطارق ١٧). أما قولك: قعدت جلوساً، فالجلوس فيه مقارب للعود لا مرادف له، لأن القعود يكون من قيام، أما الجلوس فيكون من انكاء، ومن المقارب للمصدر قول الراجز:

يَعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالسَّرُودُ وَالتَّمَرُ حَبّاً مَا لَهُ مَزِيدُ
٣ - ملاقيه في الاشتقاق: وهذا يختلف عن اسم المصدر، لأنه قد يكون أكثر أحرفاً من المصدر الأصيل، فالفعل "تبتل" مصدره "تبتل"، ولذلك كان "تبتلاً" في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ (المزمل ٨) ملاقياً للمصدر بالاشتقاق. ومثله قول امرئ القيس:

فَصِيرْنَا إِلَى الْحَسَنِ وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرَضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالٍ
فقد نابت "إذلال" مناب "ذل".

٤ - صفته: مثل أكلت كثيراً، والأصل أكلت أكلاً كثيراً، فلما حذف المصدر نابت عنه صفته، ومن هذا قول ذي الرمة:

تَبَسَّمَ إِيْمَاضَ الْغَمَامَةِ جَنِّهَا رَوَاقٌ مِنَ الظُّلُمَاءِ فِي مَغْطَقِ نَزْرِ
والأصل: تبسّم تبسماً مثل إيماض الغمامة. فحذف المصدر "تبسماً"، فصارت صفته مفعولاً مطلقاً نيابة عنه، وصار الكلام: تبسّم مثل إيماض الغمامة، ثم حذف المضاف "مثل" وحل محله المضاف إليه، وهذا كثير في العربية، كقولك: أسأل الجامعة. أي طلاب الجامعة، وسيمر بك هذا في بحث المضاف إليه.

٥ - كل، وبعض، وأي، وحق: إذا أضيفت إلى مصدر الفعل المذكور أو شبهه، كقول المجنون:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنُّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وكبيت امرئ القيس السابق.. أي إذلال. وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة ١٢١).

٦ - نوعه: كقولك: رجع القهقري، وقعد القرفصاء، فالقهقري، ليست مصدر الفعل رجع، ولكنها نابت عنه، وبينت نوعه، وكذلك القرفصاء، ومثل ذلك كله "الهويني" في قول الأعشى:

يري بعض النحاة أن "تبتلاً" وأشباهه منصوب بفعل محذوف من لفظه.

فالقهقري، والقرفصاء، وأي: ليست مصادر، ولكنها نابت عن المصدر، فصار كل منها مفعولاً مطلقاً لبيان النوع.

ب - بيان العدد:

وهذا مصدر مختص أيضاً، إلا أن وظيفته هنا أن يبين عدد الفعل، كقولك: ضربته ضربتين، فالمصدر "ضربتين" مفعول مطلق بين عدد وقوع فعل الضرب. ومن ذلك قولك: زرتك مرة، وجئت إلى بيتك ثلاثاً. فـ "مرة، وثلاثاً" نابا مناب المصدر، فكان كل منهما مفعولاً مطلقاً لبيان العدد.

ج - تأكيد حصول الفعل:

وأحياناً يخلو المصدر من معنى خاص يؤديه، فيكون مبهماً لا يعني غير تأكيد وقوع الفعل مثل: ضحك أخوك ضحكاً، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً﴾ (نوح ١٨) فالمصدران: ضحكاً، وإخراجاً، لم يبينا نوعاً ولا عدداً، بل أكدا حدوث الفعل ليس غير، وهذا الضرب من المصادر لا يثنى ولا يجمع.

٢ - ما ينوب عن المصدر

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ العامل فيه، إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدراً، وينوب عنه فيها مايلي:

١ - اسم المصدر: وهو ما دل على معنى المصدر الأصيل، وكان أقلّ أحرفاً منه مثل: سلّمت سلاماً، فـ "سلاماً" ليس مصدراً للفعل "سلم" لأن مصدره "تسليم" ومثل: أرضيته رضاً. إذ ناب "رضاً" وهو اسم مصدر، عن "إرضاء" وهو المصدر الأصيل للفعل "أرضى". ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ (نوح ١٧)، فقد حل فيه اسم المصدر "نباتاً" محل المصدر "إنباتاً" ومنه أيضاً قول شقران مولى سلمان يمدح قومه:

يَقَالُ الْجَفَانُ وَالْحُلُومُ رَحَاهُمُ رَحَى الْمَاءِ يَكْتَالُونَ كَيْلَا غَذَ مَتْمَا
أَي يَكْتَالُونَ إِكْتِيَالاً كَثِيراً بِلَا حِسَابٍ.

— مرادفه أو مقاربه: وذلك كقولك: ضحكت ابتساماً. فالابتسام مرادف للضحك، وقد حل محل المصدر "ضحكاً"، ومنه: إني لأكرهه بغضاً، وكقوله تعالى:

﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رَوِيداً﴾ (الطارق ١٧). أما قولك: قعدت جلوساً، فالجلوس فيه مقارب للعود لا مرادف له، لأن القعود يكون من قيام، أما الجلوس فيكون من انكاء، ومن المقارب للمصدر قول الراجز:

يَعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالسَّرُودُ وَالتَّمَرُ حَبّاً مَا لِهْ مَزِيدُ
٣ - ملاقيه في الاشتقاق: وهذا يختلف عن اسم المصدر، لأنه قد يكون أكثر أحرفاً من المصدر الأصيل، فالفعل "تَبَتَّلَ" مصدره "تَبَتَّلَ"، ولذلك كان "تَبَتُّلاً" في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ (المزمل ٨) ملاقياً للمصدر بالاشتقاق. ومثله قول امرئ القيس:

فَصِيرْنَا إِلَى الْحَسَنِ وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرَضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالٍ
فقد ناب "إذلال" مناب "ذل".

٤ - صفته: مثل أكلت كثيراً، والأصل أكلت أكلاً كثيراً، فلما حذف المصدر نابت عنه صفته، ومن هذا قول ذي الرمة:

تَبَسَّمَ إِيْمَاضَ الْغَمَامَةِ جَنِّهَا رَوَاقٌ مِنَ الظُّلْمَاءِ فِي مَغْطِقِ نَزْرِ
والأصل: تبسّم تبسّماً مثل إيماض الغمامة. فحذف المصدر "تبسّماً"، فصارت صفته مفعولاً مطلقاً نيابة عنه، وصار الكلام: تبسّم مثل إيماض الغمامة، ثم حذف المضاف "مثل" وحل محله المضاف إليه، وهذا كثير في العربية، كقولك: أسأل الجامعة. أي طلاب الجامعة، وسيمر بك هذا في بحث المضاف إليه.

٥ - كل، وبعض، وأي، وحق: إذا أضيفت إلى مصدر الفعل المذكور أو شبهه، كقول المجنون:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنُّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وكبيت امرئ القيس السابق.. أي إذلال. وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة ١٢١).

٦ - نوعه: كقولك: رجع القهقري، وقعد القرفصاء، فالقهقري، ليست مصدر الفعل رجع، ولكنها نابت عنه، وبينت نوعه، وكذلك القرفصاء، ومثل ذلك كله "الهويني" في قول الأعشى:

يري بعض النحاة أن "تبتتلاً" وأشباهه منصوب بفعل محذوف من لفظه.

غراءُ فرعاء مصقولٌ عوارضها تمشي الهوينى كما يمشي الوجي الوحلُ
٧ - عدده: مثل: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (التوبة ٨٠)
وجئتُ إلى بيتك ثلاثاً.

٨ - آله: وهي التي يستعان بها على الحدث، كقولك: رميتهُ سهماً، وضربته سوطاً، وأصله، رميته رمياً بالسهم، وضربته ضرباً بالسوط.

٩ - ضميره: وذلك أن يعودَ الضمير إلى مصدرٍ أو اسم مصدرٍ متقدم عليه، قد يكون مفعولاً مطلقاً في إعرابه، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ، فإني أعذِّبه عذاباً لا أعذِّبه أحداً من العالمين﴾ (المائدة ١١٥) فالضمير في "لا أعذِّبه" يعود إلى اسم المصدر "عذاباً".

وهو من حيث الموقع الإعرابي مفعولٌ مطلق، ولكن انظر قول مجنون ليلى:
وكم قائل قد قال تَبَّ فعصيتهُ وتلك لعمري توبة لا أتوبها
فالضمير في "لا أتوبها" يعود إلى "توبة" وهي مصدرٌ وقع خبراً لاسم الإشارة، ومع هذا يعرب الضمير "ها" مفعولاً مطلقاً، وكأنه قال: لا أتوب توبةً مثلها.

١٠ - الإشارة إليه: مثل: أترفضُ هذا الرفض؟ وتأبى ذاك الإباء؟ فأسماء الإشارة "هذا" و"ذاك" يشيران إلى مصدرين بعدهما، والأصل: أترفضُ الرفضَ هذا؟ وتأبى الإباء ذاك؟

١١ - بعض أسماء الشرط والاستفهام: فمن أسماء الشرط: ما، مهماً، أي، ومن أسماء الاستفهام: ما، أي. وذلك إذا دلت هذه الأسماء على حدث، مثل: أي عمل تعملُ تربح. ما تعملُ تربح. مهما تعملُ تربح. "ما" و"مهما" هنا معناهما كمعنى "أي" وتقول مستفهماً: أي ضربٍ ضربته؟ أو ما ضربته؟ وكلاهما بمعنى واحد.

٣ - حذف عامله

النحاة متفقون على أنه يجوز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد إذا دل عليه دليل، فإذا قيل لك: أما نمت؟ تقول: بلى، نوماً هائلاً. أي: نمت نوماً هائلاً، كما تقول للقادم من الحج: حجاً مبروراً. أي حجبت حجاً مبروراً.

ولكنهم مختلفون في جواز حذف عامله حين يكون مؤكداً، فالذين منعوا الحذف قالوا: لا يجوز حذفه لأن المفعول المطلق إنما ذكر لتوكيده وتقرير معناه، والحذف لا يجتمع مع التوكيد، وهذه حجة ذهنية لا لغوية، فقد جاء المجيزون بأمثلة مسموعة مثل: إنما أنت سيرا، وأنت رحيلاً رحيلاً، وسقياً ورعياً.

على أن هناك مواضع يجب فيها حذف العامل، وذلك كما يلي:

١ - في الطلب:

إذا ناب المصدر عن فعله، وكان إنشائياً طلبياً وجب حذف عامله، كأن يكون للأمر، مثل: صبراً على الشدائد. وإقداماً في سبيل النجاح. أي: اصبر على الشدائد. وأقدم في سبيل النجاح. أو أن يكون نهياً كقولك: لا توانياً ولا تقاعساً. أو دعاءً مثل: سقياً لك.

ومن أنواع الإنشاء الطلبي الاستفهام، ويشترط فيه هنا أن يدل على توبيخ أو تعجب أو توجع. مثال الأول: أكسلاً وقد جدَّ الناس؟ ومثال الثاني: أبوساً وضعف جسد. ومثال الثالث قول سحيم عبد بني الحسحاس:

أشوقاً ولما يمض لي غيرُ ليلةٍ فكيف إذا خبَّ المطيُّ بنا عشراً؟
٢ - في المصادر السماعية:

وهناك مصادر كثيرة سمعت من العرب، ولم تسمع أفعالها التي عملت فيها، وهي كثيرة: مثل: معاذ الله، سبحان الله، لبيك، سعديك، حنانيك، دواليك، وسمع منهم مثل هذه العبارات: سمعاً وطاعةً، أفعله وكرامةً ومسرةً، لا أفعله ولا كيدهاً ولا هما. أي: لا أفعله ولا أكاد أفعله، ولا أهم بفعله. وسمع: اغتديت ولا اغتداء الغراب، واهتديت ولا اهتداء القطا. وإنما حذف الفعل هنا - أي في المعطوفات - لدلالة الحال على الفعل المقدر، وإغنائها عنه.

٣ - في التفصيل:

وإذا جاء المصدر مفصلاً لمجمل قبله حذف مصدره وجوباً، كقوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاقَ فإِما منا بعدُ وإِما فداء﴾ (محمد ٤). فقوله: منا تفصيل لقوله: شدوا الوثاق.

غراءُ فرعاء مصقولٌ عوارضها تمشي الهوينى كما يمشي الوجي الوحلُ
٧ — عدده: مثل: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفَرَ لَهُمْ﴾ (التوبة ٨٠)
وجئت إلى بيتك ثلاثاً.

٨ — آله: وهي التي يستعان بها على الحدث، كقولك: رميته سهماً، وضربته سوطاً، وأصله، رميته رمياً بالسهم، وضربته ضرباً بالسوط.

٩ — ضميره: وذلك أن يعود الضمير إلى مصدر أو اسم مصدر متقدم عليه، قد يكون مفعولاً مطلقاً في إعرابه، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ، فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحدًا من العالمين﴾ (المائدة ١١٥) فالضمير في "لا أعذبه" يعود إلى اسم المصدر "عذاباً".

وهو من حيث الموقع الإعرابي مفعولٌ مطلق، ولكن انظر قول مجنون ليلى:
وكم قائل قد قال تَبَّ فعصيته وتلك لعمري توبة لا أتوبها
فالضمير في "لا أتوبها" يعود إلى "توبة" وهي مصدر وقع خبراً لاسم الإشارة، ومع هذا يعرب الضمير "ها" مفعولاً مطلقاً، وكأنه قال: لا أتوب توبةً مثلها.

١٠ — الإشارة إليه: مثل: أترفض هذا الرفض؟ وتأبى ذاك الإباء؟ فأسماء الإشارة "هذا" و"ذاك" يشيران إلى مصدرين بعدهما، والأصل: أترفض الرفض هذا؟ وتأبى الإباء ذاك؟

١١ — بعض أسماء الشرط والاستفهام: فمن أسماء الشرط: ما، مهماً، أي، ومن أسماء الاستفهام: ما، أي. وذلك إذا دلت هذه الأسماء على حدث، مثل: أي عمل تعمل تريح. ما تعمل تريح. مهما تعمل تريح. "ما" و"مهما" هنا معناهما كمعنى "أي" وتقول مستفهماً: أي ضرب ضربته؟ أو ما ضربته؟ وكلاهما بمعنى واحد.

٣ — حذف عامله

النحاة متفقون على أنه يجوز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد إذا دل عليه دليل، فإذا قيل لك: أما نمت؟ تقول: بلى، نوماً هائلاً. أي: نمت نوماً هائلاً، كما تقول للقادم من الحج: حجاً مبروراً. أي حجبت حجاً مبروراً.

ولكنهم مختلفون في جواز حذف عامله حين يكون مؤكداً، فالذين منعوا الحذف قالوا: لا يجوز حذفه لأن المفعول المطلق إنما ذكر لتوكيده وتقرير معناه، والحذف لا يجتمع مع التوكيد، وهذه حجة ذهنية لا لغوية، فقد جاء المجيزون بأمثلة مسموعة مثل: إنما أنت سيرا، وأنت رحيلاً رحيلاً، وسقياً ورعياً.

على أن هناك مواضع يجب فيها حذف العامل، وذلك كما يلي:

١ — في الطلب:

إذا ناب المصدر عن فعله، وكان إنشائياً طلبياً وجب حذف عامله، كأن يكون للأمر، مثل: صبراً على الشدائد. وإقداماً في سبيل النجاح. أي: اصبر على الشدائد. وأقدم في سبيل النجاح. أو أن يكون نهياً كقولك: لا توانياً ولا تقاعساً. أو دعاءً مثل: سقياً لك.

ومن أنواع الإنشاء الطلبي الاستفهام، ويشترط فيه هنا أن يدل على توبيخ أو تعجب أو توجع. مثال الأول: أكسلاً وقد جدّ الناس؟ ومثال الثاني: أبوساً وضعف جسد. ومثال الثالث قول سحيم عبد بني الحسحاس:

أشوقاً ولما يمض لي غير ليلة فكيف إذا خبّ المطي بنا عشراً؟
٢ — في المصادر السماعية:

وهناك مصادر كثيرة سمعت من العرب، ولم تسمع أفعالها التي عملت فيها، وهي كثيرة: مثل: معاذ الله، سبحان الله، لبيك، سعديك، حنانيك، دواليك، وسمع منهم مثل هذه العبارات: سمعاً وطاعة، أفعله وكرامة ومسرة، لا أفعله ولا كيده ولا هما. أي: لا أفعله ولا أكاد أفعله، ولا أهم بفعله. وسمع: اغتديت ولا اغتداء الغراب، واهتديت ولا اهتداء القطا. وإنما حذف الفعل هنا — أي في المعطوفات — لدلالة الحال على الفعل المقدر، وإغنائها عنه.

٣ — في التفصيل:

وإذا جاء المصدر مفصلاً لمجمل قبله حذف مصدره وجوباً، كقوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾ (محمد ٤). فقوله: منا تفصيل لقوله: شدوا الوثاق.

٤ - في توكيد مضمون جملة:

من مصادر التوكيد قولهم: حقاً، عرفاً، البتة، مثل: هذا عمل عظيم حقاً. وكقوله تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾ (مريم ٣٤) ومثل: لا أراه البتة ولا ألتقي به.

وتستعمل هذه المصادر لتأكيد مدلول الجملة إذا كان المتكلم يشك في تصديق المخاطب، أو كان يعرف أن المخاطب ينكر عليه ما يقول، فيزيل شكه أو إنكاره بالمصدر المؤكد.

٥ - إذا كان المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو مستقهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين: مثل: أنت سيراً سيراً. ما أنت إلا سيراً. إنما أنت سيراً. أنت سيراً.

وإنما نصبت هذه المصادر لأنها لا تصلح أن تكون أخباراً لما قبلها، إلا على سبيل المجاز، فلا يقال على وجه الحقيقة: أنت سيرٌ سيرٌ، أو ما أنت إلا سيرٌ، لأن المخاطب ليس "السير" نفسه، بل هو صاحبه. ولكن إذا أريدت المبالغة في الإخبار قيل: أنت سيرٌ، كقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت^١ فإنما هي إقبال وإدبار^٢
٦ - إذا كان المصدر فعلاً علاجياً تشبهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه:

وهذه تحتاج إلى شرح وتوضيح لغموضها في كتب النحو:

معنى: فعل علاجي، أن يكون الحدث عملاً حسياً ظاهراً، وأن يكون طارئاً غير ثابت، كالضرب، والصياح، والشتم، الخ... ويقابله المعنوي الذي ليس بعمل ظاهر.

والمثل الذي يدور في كتب النحو على هذه الظاهرة هو: مررت به فإذا له بكاءً بكاءً ثكلى، فالمصدر العلاجي: بكاءً، وهو تشبيهي لأنه أضيف إلى التكلسى، والجملة التي سبقتها هي: له بكاءً، وقد اشتملت على لفظ المصدر ومعناه، كما اشتملت على صاحبه، أي على الذي أوقع الحدث، وهو الضمير المستتر في المصدر الذي وقع مبتدأ: بكاءً، وهو يعود إلى ضمير الغائب في قوله: له. وتقدر الجملة: مررت به فإذا هو يبكي بكاءً ثكلى.

فإذا قلت: بكأوه بكاءً ثكلى. لا تنصب المصدر على أنه مفعول مطلق، لأنه يفتقر إلى جملة تسبقه وتشتمل على لفظه ومعناه. وإذا قلت: في الدار بكاءً بكاءً ثكلى. لا تنصبه أيضاً، لأن الجملة التي قبله لا تشتمل على صاحبه، إذ لا يعرف من الباكي. وإذا قلت: ألممت به فإذا له ذكاءً ذكاءً الفلاسفة. فإنك لا تنصب "ذكاءً" على أنه مفعول مطلق، لأنه معنوي لا علاجي.

وهذا التركيب عربي فصيح، قال النابغة الذبياني:

مقذوفة بدخيس النحض بآزلها^١ له صريف صريف القغو بالمسد^٢
ومن الطبيعي أن يحذف عامل المفعول المطلق في مثل هذا التركيب، لأن الجملة التي سبقتها تدل عليه دلالة كاملة، فهي تغني عنه، وتوجب حذفه، لأنها بمعناه.

شواهد للتدريب

١ - «قال: اذهب، فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً»
(الإسراء ٦٢)

٢ - قال شقيق بن جزة:

بما لم تشكروا المعروف عندي ولو شئنا تعاودنا عوادا
٣ - قال جرير:

أعبدأ حل في شعبي غريباً^١ البؤماً لا أبالك واغترابا
٤ - قال سحيم عبد بني الحساس:

إذا شق برد شق بالبرد برقع^٢ دواليك حتى كننا غير لابس
٥ - قال كثير عزة:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكم^٣ ومال بنا الواشون كل مميل

^١ يصف ناقه. النحض: اللحم. ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: سن تخرج في العام التاسع من عمر الناقة. والصريف: صوت أنيابها إذا حك بعضها ببعض، نشاطاً أو إعياء. والقغو: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب. والمسد: جبل من ليف أو جلد. وصفها بالقوة والنشاط، حتى كأنها قذفت باللحم قذفاً لتراكمه عليها. ويجوز فيما تمت شروطه نصبه الرفع على البذل.

٤ - في توكيد مضمون جملة:

من مصادر التوكيد قولهم: حقاً، عرفاً، البتة، مثل: هذا عمل عظيم حقاً. وكقوله تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾ (مريم ٣٤) ومثل: لا أراه البتة ولا ألتقي به.

وتستعمل هذه المصادر لتأكيد مدلول الجملة إذا كان المتكلم يشك في تصديق المخاطب، أو كان يعرف أن المخاطب ينكر عليه ما يقول، فيزيل شكه أو إنكاره بالمصدر المؤكد.

٥ - إذا كان المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو مستقهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين: مثل: أنت سيراً سيراً. ما أنت إلا سيراً. إنما أنت سيراً. أنت سيراً.

وإنما نصبت هذه المصادر لأنها لا تصلح أن تكون أخباراً لما قبلها، إلا على سبيل المجاز، فلا يقال على وجه الحقيقة: أنت سيرٌ سيرٌ، أو ما أنت إلا سيرٌ، لأن المخاطب ليس "السير" نفسه، بل هو صاحبه. ولكن إذا أريدت المبالغة في الإخبار قيل: أنت سيرٌ، كقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت^١ فإنما هي إقبال وإدبار^٢
٦ - إذا كان المصدر فعلاً علاجياً تشبهيًا بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه:

وهذه تحتاج إلى شرح وتوضيح لغموضها في كتب النحو:

معنى: فعل علاجي، أن يكون الحدث عملاً حسياً ظاهراً، وأن يكون طارئاً غير ثابت، كالضرب، والصياح، والشتم، الخ... ويقابله المعنوي الذي ليس بعمل ظاهر.

والمثل الذي يدور في كتب النحو على هذه الظاهرة هو: مررت به فإذا له بكاءً بكاءً ثكلى، فالمصدر العلاجي: بكاءً، وهو تشبيهي لأنه أضيف إلى الثكلى، والجملة التي سبقتها هي: له بكاءً، وقد اشتملت على لفظ المصدر ومعناه، كما اشتملت على صاحبه، أي على الذي أوقع الحدث، وهو الضمير المستتر في المصدر الذي وقع مبتدأ: بكاءً، وهو يعود إلى ضمير الغائب في قوله: له. وتقدر الجملة: مررت به فإذا هو يبكي بكاءً ثكلى.

فإذا قلت: بكأوه بكاءً ثكلى. لا تنصب المصدر على أنه مفعول مطلق، لأنه يفتقر إلى جملة تسبقه وتشتمل على لفظه ومعناه. وإذا قلت: في الدار بكاءً بكاءً ثكلى. لا تنصبه أيضاً، لأن الجملة التي قبله لا تشتمل على صاحبه، إذ لا يعرف من الباكي. وإذا قلت: ألممت به فإذا له ذكاءً ذكاءً الفلاسفة. فإنك لا تنصب "ذكاءً" على أنه مفعول مطلق، لأنه معنوي لا علاجي.

وهذا التركيب عربي فصيح، قال النابغة الذبياني:

مقذوفة بدخيس النحض بازلها^١ له صريف صريف القغو بالمسد^٢
ومن الطبيعي أن يحذف عامل المفعول المطلق في مثل هذا التركيب، لأن الجملة التي سبقتها تدل عليه دلالة كاملة، فهي تغني عنه، وتوجب حذفه، لأنها بمعناه.

شواهد للتدريب

١ - «قال: اذهب، فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً»
(الإسراء ٦٢)

٢ - قال شقيق بن جزة:

بما لم تشكروا المعروف عندي ولو شئنا تعاودنا عوادا^٣
٣ - قال جرير:

أعبدأ حل في شعبي غريباً^٤ البؤماً لا أبالك واغترابا^٥
٤ - قال سحيم عبد بني الحساس:

إذا شق برد شق بالبرد برقع^٦ دوايك حتى كننا غير لابس^٧
٥ - قال كثير عزة:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكم^٨ ومال بنا الواشون كل مميل^٩

^١ يصف ناقة. النحض: اللحم. ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: سن تخرج في العام التاسع من عمر الناقة. والصريف: صوت أياها إذا حك بعضها ببعض، نشاطاً أو إعياء. والقغو: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب. والمسد: جبل من ليف أو جلد. وصفها بالقوة والنشاط، حتى كأنها قذفت باللحم قذفاً لتراكمه عليها. ويجوز فيما تمت شروطه نصبه الرفع على البدل.

المفعول به

هو اسم يدل على ما يقع عليه الحدث، مثل: أكل سمير تفاحةً، وأغلق الرجل عينيه، وقد يكون اسماً ظاهراً كالتفاحة، والعينين، في المثالين السابقين، وقد يكون ضميراً متصلاً، مثل: هذا هو الطفل الذي أحببته. أو يكون ضميراً منفصلاً مثل: إياك نعبد. أو مصدراً مؤولاً كقولك: أحببت أن أراك، وأردت أن تتجج، أي: أحببت رؤيتك، وأردت نجاحك. وقد يكون جملة فعلية أو اسمية، مثل: قال الحكماء: ليس كل ما يلمع ذهباً. وقال علي: إن أخاك قادم. وظننت سميراً يحضر.

١ - إعرابه

أ - يعمل في المفعول به الفعل وبعض ما يشبهه، كاسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر. والأمثلة المتقدمة كلها تبين عمل الفعل فيه، أما ما عمل فيه اسم فكقولك: دونك الكتاب، وكقول كعب بن مالك في أجد توجيهاته:

بله الأكف كأنها لم تخلق

أما عمل اسم الفاعل ومبالغاته فيه فله أمثلة كثيرة من فصيح كلام العرب: شعره ونثره مرت بك في بحث خاص، من ذلك قول القطامي:

الضاربون عميراً عن ديارهم
بالتل يوم عمير ظالم عادي
وكذلك المصدر في كثرته وشيوعه في الفصيح، كقول الحارث بن خالد المخزومي:

أظلم إن مصابكم رجلاً
أهدى السلام تحية ظلم

ب - والمفعول به منصوب في الأصل، إلا أنه قد يجر بحرف جر زائد، كقولك: ما رأيت من أحد، ولا تضرب من أحد، وهل رأيت من أحد. وسمعت بالنبأ. وعلمت بالخبر، وكقول عروة بن حزام:

فما تركنا من رقية يعلمانها
ولا سلوة إلا وقد سقياني
أي: ما تركنا رقية ولا سلوة.

٢ - تعدده

أ - بعض الأفعال ينصب مفعولاً واحداً، كما في الأمثلة المتقدمة.

ب - وبعضها ينصب مفعولين، وهذا ضربان:

- ضرب يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً، وهي أفعال القلوب، وأفعال التصيير، مثل: ظننت أخاك كريماً، وعلمت النبأ مرهقاً، ونحو قول خدش بن زهير:

رأيت الله أكبر كل شيء
محاولاً وأكثرهم جناداً
وكقولك: جعلت الورقة سوداء، فإذا حذف الأفعال من هذه الأمثلة صار المفعولان مبتدأ وخبراً: أخوك كريم، النبأ مرهق، الله أكبر كل شيء، الورقة سوداء.

- وضرب آخر ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كقولك: أعطيت المحتاج مالاً، وكسوت الفقير ثوباً.

ج - ومن الأفعال ما ينصب مفعولات ثلاثة، مثل: أنبأ، وأعلم، وأرى.. مثل: أعلمت أخاك زيداً فاضلاً، أي صيرته يعلم زيداً فاضلاً. ومثل: (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) (البقرة ١٦٧).

د - ويجوز تنوع المفعولات المتعددة، وذلك أن يكون أحدهما جملة، والآخر مفرداً، مثل: ظننتك تحب أخاك. فالمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة "تحب أخاك".

هـ - قد يأتي المفعولان مغنياً عنهما مصدر مؤول. مثل: ظننت أنك مسافر.

قد يأتي الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وحيث يتعدى إلى مفعول به واحد، كقوله تعالى: "وأخبرين من دونهم لا تعلموهم، الله يعلمهم." (الأنفال ٦٢) أي: لا تعرفوهم، الله يعرفهم.

^x يستعمل الفعل (رأى) على ثلاثة أوجه:

أ - رأى: البصرية، مثل: رأيت أخاك يلعب.

ب - رأى: القلبية، وهي التي تكون بمعنى "علم" أو "زعم" كما في بيت خدش ولها مفعولان.

ج - رأى: بمعنى "اعتقد"، وهي مشتقة من الرأي، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج. وهذه تنصب مفعولاً واحداً.

المفعول به

هو اسم يدل على ما يقع عليه الحدث، مثل: أكل سمير تفاحةً، وأغلق الرجل عينيه، وقد يكون اسماً ظاهراً كالتفاحة، والعينين، في المثالين السابقين، وقد يكون ضميراً متصلاً، مثل: هذا هو الطفل الذي أحببته. أو يكون ضميراً منفصلاً مثل: إياك نعبد. أو مصدرأ مؤولاً كقولك: أحببت أن أراك، وأردت أن تتجج، أي: أحببت رؤيتك، وأردت نجاحك. وقد يكون جملة فعلية أو اسمية، مثل: قال الحكماء: ليس كل ما يلمع ذهباً. وقال علي: إن أخاك قادم. وظننت سميراً يحضر.

١ - إعرابه

أ - يعمل في المفعول به الفعل وبعض ما يشبهه، كاسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر. والأمثلة المتقدمة كلها تبين عمل الفعل فيه، أما ما عمل فيه اسم فكقولك: دونك الكتاب، وكقول كعب بن مالك في أجد توجيهاته:

بله الأكف كأنها لم تخلق

أما عمل اسم الفاعل ومبالغاته فيه فله أمثلة كثيرة من فصيح كلام العرب: شعره ونثره مرت بك في بحث خاص، من ذلك قول القطامي:

الضاربون عميراً عن ديارهم
بالتل يوم عمير ظالم عادي
وكذلك المصدر في كثرته وشيوعه في الفصيح، كقول الحارث بن خالد المخزومي:

أظلم إن مصابكم رجلاً
أهدى السلام تحية ظلم

ب - والمفعول به منصوب في الأصل، إلا أنه قد يجر بحرف جر زائد، كقولك: ما رأيت من أحد، ولا تضرب من أحد، وهل رأيت من أحد. وسمعت بالنبأ. وعلمت بالخبر، وكقول عروة بن حزام:

فما تركنا من رقية يعلمانها
ولا سلوة إلا وقد سقياني
أي: ما تركنا رقية ولا سلوة.

٢ - تعدده

أ - بعض الأفعال ينصب مفعولاً واحداً، كما في الأمثلة المتقدمة.

ب - وبعضها ينصب مفعولين، وهذا ضربان:

- ضرب يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً، وهي أفعال القلوب، وأفعال التصيير، مثل: ظننت أخاك كريماً، وعلمت النبأ مرهقاً، ونحو قول خدش بن زهير:

رأيت الله أكبر كل شيء
محاولاً وأكثرهم جناداً
وكقولك: جعلت الورقة سوداء، فإذا حذف الأفعال من هذه الأمثلة صار المفعولان مبتدأ وخبراً: أخوك كريم، النبأ مرهق، الله أكبر كل شيء، الورقة سوداء.

- وضرب آخر ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كقولك: أعطيت المحتاج مالاً، وكسوت الفقير ثوباً.

ج - ومن الأفعال ما ينصب مفعولات ثلاثة، مثل: أنبأ، وأعلم، وأرى.. مثل: أعلمت أخاك زيداً فاضلاً، أي صيرته يعلم زيداً فاضلاً. ومثل: (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) (البقرة ١٦٧).

د - ويجوز تنوع المفعولات المتعددة، وذلك أن يكون أحدهما جملة، والآخر مفرداً، مثل: ظننتك تحب أخاك. فالمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة "تحب أخاك".

هـ - قد يأتي المفعولان مغنياً عنهما مصدر مؤول. مثل: ظننت أنك مسافر.

قد يأتي الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وحيث يتعدى إلى مفعول به واحد، كقوله تعالى: "وأخبرين من دونهم لا تعلموهم، الله يعلمهم." (الأنفال ٦٢) أي: لا تعرفوهم، الله يعرفهم.

^x يستعمل الفعل (رأى) على ثلاثة أوجه:

أ - رأى: البصرية، مثل: رأيت أخاك يلعب.

ب - رأى: القلبية، وهي التي تكون بمعنى "علم" أو "زعم" كما في بيت خدش ولها مفعولان.

ج - رأى: بمعنى "اعتقد"، وهي مشتقة من الرأي، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج. وهذه تنصب مفعولاً واحداً.

٣ - موقعه في الجملة

يقع المفعول به بعد الفاعل في الجملة، ولكن يجوز تقديمه عليه وعلى فعله مثل: كسر الولد الزجاج، وكسر الزجاج الولد، والزجاج كسر الولد. وهناك حالات يجب فيها تقديمه على فعله وفاعله، وحالات أخر يجب فيها تقديمه على الفاعل وحده، وفي مواضع غيرها يجب تأخيرها عنه، وذلك على الشكل الآتي:

أ - وجوب تقديمه على الفعل والفاعل:

يجب تقديمه على فعله إذا كان:

— من أسماء الصدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و "كم" الخبرية، مثل: من رأيت؟ وماذا فعلت؟ وما تأكل يذلك. وكم قتيل قتلنا من العدو في المعركة!!

— أو كان معمولاً لجواب "أما" ولا يفصل بينها وبين الجواب فاصل غيره كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ لَا تَفْهَرْ﴾ وكقولك: أما أخاك فأكرم، ومثله قول كثير عزة:

فما أنصفتُ أما النساءَ فبغضتُ إليَّ، وأما بالنوال فضننتُ

ب - وجوب تقديمه على الفاعل وتأخيرها عنه:

مر ذلك في بحث الفاعل، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

ج - تقديم المفعولات بعضها على بعض:

رأينا قبل قليل أن المفعولين إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، وإما ألا يكونا كذلك، وفي أصل الجملة العربية يتقدم المفعول الذي أصله المبتدأ على الذي أصله الخبر، مثل: ظننتُ خالداً ذا مال. وعلمتُ الدرس سهلاً.

وإذا لم يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً قُدِّمَ المفعول الذي يكون في المعنى فاعلاً، مثل: كسوتُ الفقيرَ ثوباً، وأعطيتُ المحتاجَ مالاً. فالفقير والمحتاج فاعلان في المعنى. لأن الأول اكتسب الثوب، ولأن الثاني أخذ المال.

هذا هو الأصل، ومن الجائز تقديم أحدهما على الآخر، كأن تقول: ظننتُ كريماً أخاك. وكسوتُ ثوباً الفقير. إلا إذا:

— كان أحدهما ضميراً والآخر اسماً ظاهراً، مثل: ظننتُ أخاك. فيجب تقديم الضمير على الاسم الظاهر.

— أو كان أحدهما يحمل ضميراً يعود إلى الآخر، فيجب تقديمه لئلا يعود الضمير إلى متأخر، مثل: منحتُ الجائزةَ صاحبها.

— أو إذا حدث لبس فيهما، فإذا قلت: ظننتُ الأميرَ أباك. وجب تقديم "الأمير" لأنه هو المظنون، أما إذا كان الأب هو المظنون فالوجه أن تقول: ظننتُ أباك الأميرَ.

— أو إذا حصر الفعل في أحدهما، وحينئذ يجب تقديم الآخر مثل: ما ظننتُ الأميرَ إلا أباك. ما أعطيتُ المالَ إلا خالداً.

٤ - حذفه من الكلام

كثيراً ما يحذف المفعول به لفظاً، ويبقى في النية والتقدير، وذلك إذا دل عليه دليل، مثل: ما رأيتُ شيئاً ولا سمعت. أي ولا سمعت شيئاً. وكقوله تعالى: ما ودعك ربك وما قلاك.

ويحذف أيضاً بلا تقدير إذا لم يكن لذكره غرضٌ معنوي، فإذا سألك طالب عن علاج يقوي به أسلوبه التعبيري، وقلت له: يجب أن تقرأ وتطالع بكثرة. فأنت لم تذكر المفعول به، لأن ذكره غير مهم، ولا يؤدي معنى مطلوباً، لأنك تريد منه أن يكثر من القراءة والمطالعة، مهما كان الكتاب المقروء، وبهذا نزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر ٩) ففيه حذف المفعول به للفعل "يعلمون" المكرر، — وقد جاء بمعنى يعرفون — وعلة حذفه أنه لا يؤدي معنى ذا شأن، لأن المعنى في الآية: هل يتساوى ذوو المعرفة وذو الجهل.

وفي حذف المفعول به مبالغة معنوية، لأنها تحمل الذهن على الاستيعاء، ويصير الفعل المتعدي غير محصور في مفعول محدد، مما يتيح التخيل، ويثير في النفس معاني كثيرة، وهذا واضح جلي في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة ٢٤٥)، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النور ١٩).

٣ - موقعه في الجملة

يقع المفعول به بعد الفاعل في الجملة، ولكن يجوز تقديمه عليه وعلى فعله مثل: كسر الولد الزجاج، وكسر الزجاج الولد، والزجاج كسر الولد. وهناك حالات يجب فيها تقديمه على فعله وفاعله، وحالات أخر يجب فيها تقديمه على الفاعل وحده، وفي مواضع غيرها يجب تأخيرها عنه، وذلك على الشكل الآتي:

أ - وجوب تقديمه على الفعل والفاعل:

يجب تقديمه على فعله إذا كان:

— من أسماء الصدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و "كم" الخبرية، مثل: من رأيت؟ وماذا فعلت؟ وما تأكل يذلك. وكم قتيل قتلنا من العدو في المعركة!!

— أو كان معمولاً لجواب "أما" ولا يفصل بينها وبين الجواب فاصل غيره كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ لَا تَفْهَرْ﴾ وكقولك: أما أخاك فأكرم، ومثله قول كثير عزة:

فما أنصفتُ أما النساءَ فبغضتُ إليَّ، وأما بالنوال فضننتُ

ب - وجوب تقديمه على الفاعل وتأخيرها عنه:

مر ذلك في بحث الفاعل، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

ج - تقديم المفعولات بعضها على بعض:

رأينا قبل قليل أن المفعولين إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، وإما ألا يكونا كذلك، وفي أصل الجملة العربية يتقدم المفعول الذي أصله المبتدأ على الذي أصله الخبر، مثل: ظننتُ خالداً ذا مال. وعلمتُ الدرس سهلاً.

وإذا لم يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً قُدِّمَ المفعول الذي يكون في المعنى فاعلاً، مثل: كسوتُ الفقيرَ ثوباً، وأعطيتُ المحتاجَ مالاً. فالفقير والمحتاج فاعلان في المعنى. لأن الأول اكتسب الثوب، ولأن الثاني أخذ المال.

هذا هو الأصل، ومن الجائز تقديم أحدهما على الآخر، كأن تقول: ظننتُ كريماً أخاك. وكسوتُ ثوباً الفقير. إلا إذا:

— كان أحدهما ضميراً والآخر اسماً ظاهراً، مثل: ظننتُ أخاك. فيجب تقديم الضمير على الاسم الظاهر.

— أو كان أحدهما يحمل ضميراً يعود إلى الآخر، فيجب تقديمه لئلا يعود الضمير إلى متأخر، مثل: منحتُ الجائزةَ صاحبها.

— أو إذا حدث لبس فيهما، فإذا قلت: ظننتُ الأميرَ أباك. وجب تقديم "الأمير" لأنه هو المظنون، أما إذا كان الأب هو المظنون فالوجه أن تقول: ظننتُ أباك الأميرَ.

— أو إذا حصر الفعل في أحدهما، وحينئذ يجب تقديم الآخر مثل: ما ظننتُ الأميرَ إلا أباك. ما أعطيتُ المالَ إلا خالداً.

٤ - حذفه من الكلام

كثيراً ما يحذف المفعول به لفظاً، ويبقى في النية والتقدير، وذلك إذا دل عليه دليل، مثل: ما رأيتُ شيئاً ولا سمعت. أي ولا سمعت شيئاً. وكقوله تعالى: ما ودعك ربك وما قلاك.

ويحذف أيضاً بلا تقدير إذا لم يكن لذكره غرضٌ معنوي، فإذا سألك طالب عن علاج يقوي به أسلوبه التعبيري، وقلت له: يجب أن تقرأ وتطالع بكثرة. فأنت لم تذكر المفعول به، لأن ذكره غير مهم، ولا يؤدي معنى مطلوباً، لأنك تريد منه أن يكثر من القراءة والمطالعة، مهما كان الكتاب المقروء، وبهذا نزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (الزمر ٩) ففيه حذف المفعول به للفعل "يعلمون" المكرر، — وقد جاء بمعنى يعرفون — وعلة حذفه أنه لا يؤدي معنى ذا شأن، لأن المعنى في الآية: هل يتساوى ذوو المعرفة وذو الجهل.

وفي حذف المفعول به مبالغة معنوية، لأنها تحمل الذهن على الاستيعاء، ويصير الفعل المتعدي غير محصور في مفعول محدد، مما يتيح التخيل، ويثير في النفس معاني كثيرة، وهذا واضح جلي في قوله تعالى: ﴿والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾ (البقرة ٢٤٥)، وقوله: ﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (النور ١٩).

والفعل المتعدي إلى مفعولين، كالمتعدي إلى واحد في هذا، إذ يجوز أن يحذف المفعول الثاني، أو المفعول الأول، إذا دل عليه دليل، كقول عنتره: ولقد نزلت فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحب المكرم أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً.

٥ - الإلغاء والتعليق

هناك مصطلحان في الدرس النحوي، أولهما الإلغاء، والثاني التعليق. ففي بعض المواضع يفرغ الفعل من القدرة على العمل، فيلغى عمله، وأحياناً يصادف من الكلمات ما يحول بينه وبين التأثير في لفظ ما بعده، فلا يعمل في لفظه، ولكنه لا يبطل عمله بطلاناً تاماً، بل ينصب على المحل. فيقال للظاهرة آنذاك: تعليق.

وعلى هذا يكون التعليق وقف عمل الفعل في ظاهر اللفظ وبقائه في المحل، ولا يعلق إلا أفعال القلوب، أما الإلغاء فهو إبطال العمل في اللفظ وفي المحل. وإليك مواضع كل منهما:

أ - الإلغاء:

— يلغى عمل الفعل القلبي إذا توسط معموليه مثل: زيدٌ — ظننتُ — كريم. ويجوز بل يرجح الإعمال، فيقال: زيداً ظننتُ كريماً. — ويلغى أيضاً إذا تأخر عنهما مثل: زيدٌ كريمٌ ظننتُ. والرفع هنا أرجح، ويجوز النصب.

ب - التعليق:

— ويعلق الفعل القلبي عن العمل في اللفظ إذا وليه ماله الصدارة كأسماء الاستفهام، واللام المشعرة بالقسم، ولام الابتداء. نحو: علمتُ كيف تكتب. علمتُ لتتجحنَّ في مسعاك. علمتُ لطالبٌ جادٌ خير من طالب مهمل^١، ومنه قول عنتره:

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكي وكان لو علم الكلامَ مكلّمي
— ويعلق أيضاً إذا وليه أدوات النفي مثل: إن، ما، لا. نحو قوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ (الأنبياء ٦٥).

ولما كان التعليق لا يمنع الفعل القلبي من العمل في المحل جاز أن يعطف بالنصب على المحل الذي عمل فيه، كقول كثير عزة: وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تـولتُ
فقد عطف: موجعات، على موضع الجملة: ما البكا.

شواهد للتدريب

- ١ — قال لبيد بن ربيعة: ولقد علمتُ لتأتين منيتي إن المـنايا لا تطيشُ سهامها
- ٢ — قال عمرو بن معد يكرب: علامَ تقولُ الرمحُ يتقل عاتقي إذا أنا لم أطعن الخيلُ كـرتِ
- ٣ — قال زهير بن أبي سلمى: وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومُ آل حصنٍ أم نساءُ
- ٤ — قال كثير عزة: يودُّ بأن يمسي سقيماً لعلها إذا سمعتُ عنه بشكوى تراسله
- ٥ — قال كعب بن سعد الغنوي: و علمتُ ما أنا صانعٌ ثم انتهى عمري، وذلك غايةُ الفيتانِ
- ٦ — قال قيس بن زريح: وإنك لو أبلغتها قـيالك اسلمي طوتُ حزناً وأرفض منها المدامعُ

^١ حملوا "لعل" على الاستفهام في تعليق الفعل، كقوله تعالى: "وما يدريك لعله يزكى" (عيسى ٣) قوله: "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" (الطلاق ١).

والفعل المتعدي إلى مفعولين، كالمتعدي إلى واحد في هذا، إذ يجوز أن يحذف المفعول الثاني، أو المفعول الأول، إذا دل عليه دليل، كقول عنتره: ولقد نزلت فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحب المكرم أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً.

٥ - الإلغاء والتعليق

هناك مصطلحان في الدرس النحوي، أولهما الإلغاء، والثاني التعليق. ففي بعض المواضع يفرغ الفعل من القدرة على العمل، فيلغى عمله، وأحياناً يصادف من الكلمات ما يحول بينه وبين التأثير في لفظ ما بعده، فلا يعمل في لفظه، ولكنه لا يبطل عمله بطلاناً تاماً، بل ينصب على المحل. فيقال للظاهرة آنذاك: تعليق.

وعلى هذا يكون التعليق وقف عمل الفعل في ظاهر اللفظ وبقائه في المحل، ولا يعلق إلا أفعال القلوب، أما الإلغاء فهو إبطال العمل في اللفظ وفي المحل. وإليك مواضع كل منهما:

أ - الإلغاء:

— يلغى عمل الفعل القلبي إذا توسط معموليه مثل: زيدٌ — ظننتُ — كريم. ويجوز بل يرجح الإعمال، فيقال: زيداً ظننتُ كريماً. — ويلغى أيضاً إذا تأخر عنهما مثل: زيدٌ كريمٌ ظننتُ. والرفع هنا أرجح، ويجوز النصب.

ب - التعليق:

— ويعلق الفعل القلبي عن العمل في اللفظ إذا وليه ماله الصدارة كأسماء الاستفهام، واللام المشعرة بالقسم، ولام الابتداء. نحو: علمتُ كيف تكتب. علمتُ لتتجحنَّ في مسعاك. علمتُ لطالبٌ جادٌ خير من طالب مهمل^١، ومنه قول عنتره:

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكي وكان لو علم الكلامَ مكلّمي
— ويعلق أيضاً إذا وليه أدوات النفي مثل: إن، ما، لا. نحو قوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ (الأنبياء ٦٥).

ولما كان التعليق لا يمنع الفعل القلبي من العمل في المحل جاز أن يعطف بالنصب على المحل الذي عمل فيه، كقول كثير عزة: وما كنت أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تـولّت
فقد عطف: موجعات، على موضع الجملة: ما البكا.

شواهد للتدريب

- ١ — قال لبيد بن ربيعة: ولقد علمتُ لتأتين منيتي إن المـنايا لا تطيشُ سهامها
- ٢ — قال عمرو بن معد يكرب: علامَ تقولُ الرمحُ يتقل عاتقي إذا أنا لم أطعن الخيلُ كـرتِ
- ٣ — قال زهير بن أبي سلمى: وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومُ آل حصنٍ أم يساءُ
- ٤ — قال كثير عزة: يودُّ بأن يمسي سقيماً لعلها إذا سمعتُ عنه بشكوى تراسله
- ٥ — قال كعب بن سعد الغنوي: و علمتُ ما أنا صانعٌ ثم انتهى عمري، وذلك غايةُ الفيتانِ
- ٦ — قال قيس بن زريح: وإنك لو أبلغتها قـيالك اسلمي طوتُ حزناً وأرفض منها المدامعُ

^١ حملوا "لعل" على الاستفهام في تعليق الفعل، كقوله تعالى: "وما يدريك لعله يزكى" (عيسى ٣) قوله: "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" (الطلاق ١).

من أساليب المفعول به

المفعول به ركن مهم من أركان الكلام، ووظيفته في الجملة العربية — من حيث أداء المعنى — لا تقل أهمية عن وظائف الفاعل والمبتدأ والخبر، وقد أدت كثرة استعماله على ألسنة العرب إلى التخفف من لفظ عامله أحياناً، لانحصار المعنى في المفعول نفسه، فإذا قلت: الحفرة. كان اهتمامك منحصراً في إنقاذ المخاطب أو تنبيهه من الوقوع في الحفرة، وتقديره: احذر الحفرة. والفعل "احذر" يعرف من السياق العام، وإن لم يذكر.

وهذه الأساليب التي يحذف فيها عامل المفعول به نوعان: سماعي، وقياسي، والقياسي ينحصر في أبواب الإغراء والتحذير، والاختصاص، والاستئغال.

١ — حذف عامل المفعول به سماعاً

هناك أقوال أثرت عن العرب، وسمعت عنهم، لا تستعمل الآن، ولكنها تفيد اللغويين والأدباء في القياس عليها، واستحداث أساليب جديدة على غرارها، وهي إما مثل شاع بين العرب، وإما قول لم يجر مجرى المثل، ويحذف العامل وجوباً فيها جميعاً.

فمن أمثالهم: الكلاب على البقر، أي أرسل الكلاب على البقر ومنها: كل شيء ولا شتيمة حر. أي: انت كل شيء ولا تأت شتيمة حر. ومنها: كليهما وتمراً، أي: أريد كليهما وأريد تمراً. ومنها: أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك. أي الزمي. وأهلك والليل، أي أذكر أهلك وبعدهم عنك، وأحذر الليل وظلمته، وهذا ولا زعماتك. أي هذا هو الحق، ولا أتوهم زعماتك. وقد يستعمل الشعراء هذه الأمثال، كما قد تكون هي نفسها قطعاً من بيت شعر، قال ذو الرمة:

لسقد خط رومي ولا زعماته لعتبة خطاً لم تطبق مفاصلة
ومن أقوالهم في غير الأمثال: أهلاً وسهلاً. أي لقيت أهلاً ونزلت سهلاً.

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٩/٢، والميداني ١٤٣/٢ برقم ٣٠٣٧.

الميداني ١٥١/٢ برقم ٣٠٨٠

ويكثر في الشعر العربي قولهم: عذيرك من فلان. وهي مفعول به لفعل مضمّر تقديره: هات من يعذرك، كقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أريد حباًه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد
٢ — أساليب الإغراء والتحذير

وهذا أسلوب عربي فصيح يراد منه الإغراء حيناً، والتحذير طوراً، فإذا قلت: المطالعة المطالعة. أردت من المخاطب أن يلزم المطالعة ويعني بها، فأنت هنا تغريه بشيء وتحببه إليه، وإذا قلت: الحفرة. أردت منه أن يحذر الحفرة وأن يتجنبها.

والمغرى به والمحذر منه كلاهما مفعول به لفعل مضمّر، تقديره:

الزم، أو احذر. إلا أن هذا الفعل يضمّر وجوباً في ثلاثة وجوه:

١ — إذا تكرر المفعول به، مثل: العمل العمل، أو: الكسل الكسل.

٢ — إذا عطف عليه، مثل: العمل والنجاح، أو الكسل والرسوب.

٣ — إذا كان ضميراً مثل: إياك من الكسل.

وفي غير هذه الوجوه يجوز إظهاره، مثل: احذر الحفرة، والزم العمل. الخ..

٣ — أسلوب الاختصاص

وسمي بالاختصاص لتقدير الفعل "أخص"، ويقدر أحياناً الفعل: أعني. وذلك بعد إسناد شيء إلى ضمير المتكلم: أنا، نحن، مثل: نحن — أبناء يعرب — أنضر الناس عوداً. وقد يكون بعد ضمير المخاطب، وهو قليل. أما ضمير الغائب فلا يجوز استعماله في هذا الأسلوب.

فالضمير "نحن" ينصرف معناه إلى غير محدد، ولذلك كان قولك: أبناء يعرب. محدداً له وموضحاً. فكأنك قلت: نحن — أعني أبناء يعرب — أنضر الناس عوداً. إلا أن الفعل لا يظهر ولا يستعمل، لعلم المخاطب به.

ويشترط في المفعول به هنا أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بها، أو علماً أو مضافاً إلى علم، مثل: نحن — الموقعين — نطلب إنصافنا ونحن — أصحاب التواقيع — نطلب إنصافنا. وكقول الراجز: بنا — تميماً — يكشف الضباب.

من أساليب المفعول به

المفعول به ركن مهم من أركان الكلام، ووظيفته في الجملة العربية — من حيث أداء المعنى — لا تقل أهمية عن وظائف الفاعل والمبتدأ والخبر، وقد أدت كثرة استعماله على ألسنة العرب إلى التخفف من لفظ عامله أحياناً، لانهصار المعنى في المفعول نفسه، فإذا قلت: الحفرة. كان اهتمامك منحصراً في إنقاذ المخاطب أو تنبيهه من الوقوع في الحفرة، وتقديره: احذر الحفرة. والفعل "احذر" يعرف من السياق العام، وإن لم يذكر.

وهذه الأساليب التي يحذف فيها عامل المفعول به نوعان: سماعي، وقياسي، والقياسي ينحصر في أبواب الإغراء والتحذير، والاختصاص، والاستئغال.

١ — حذف عامل المفعول به سماعاً

هناك أقوال أثرت عن العرب، وسمعت عنهم، لا تستعمل الآن، ولكنها تفيد اللغويين والأدباء في القياس عليها، واستحداث أساليب جديدة على غرارها، وهي إما مثل شاع بين العرب، وإما قول لم يجر مجرى المثل، ويحذف العامل وجوباً فيها جميعاً.

فمن أمثالهم: الكلاب على البقر، أي أرسل الكلاب على البقر ومنها: كل شيء ولا شتيمة حر. أي: انت كل شيء ولا تأت شتيمة حر. ومنها: كليهما وتمراً، أي: أريد كليهما وأريد تمراً. ومنها: أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك. أي الزمي. وأهلك والليل، أي أذكر أهلك وبعدهم عنك، وأحذر الليل وظلمته، وهذا ولا زعماتك. أي هذا هو الحق، ولا أتوهم زعماتك. وقد يستعمل الشعراء هذه الأمثال، كما قد تكون هي نفسها قطعاً من بيت شعر، قال ذو الرمة:

لسقد خط رومي ولا زعماته لعتبة خطاً لم تطبق مفاصلة
ومن أقوالهم في غير الأمثال: أهلاً وسهلاً. أي لقيت أهلاً ونزلت سهلاً.

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٩/٢، والميداني ١٤٣/٢ برقم ٣٠٣٧.

الميداني ١٥١/٢ برقم ٣٠٨٠

ويكثر في الشعر العربي قولهم: عذيرك من فلان. وهي مفعول به لفعل مضمّر تقديره: هات من يعذرك، كقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أريد حباًءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد
٢ — أساليب الإغراء والتحذير

وهذا أسلوب عربي فصيح يراد منه الإغراء حيناً، والتحذير طوراً، فإذا قلت: المطالعة المطالعة. أردت من المخاطب أن يلزم المطالعة ويعني بها، فأنت هنا تغريه بشيء وتحببه إليه، وإذا قلت: الحفرة. أردت منه أن يحذر الحفرة وأن يتجنبها.

والمغرى به والمحذر منه كلاهما مفعول به لفعل مضمّر، تقديره:

الزم، أو احذر. إلا أن هذا الفعل يضمّر وجوباً في ثلاثة وجوه:

١ — إذا تكرر المفعول به، مثل: العمل العمل، أو: الكسل الكسل.

٢ — إذا عطف عليه، مثل: العمل والنجاح، أو الكسل والرسوب.

٣ — إذا كان ضميراً مثل: إياك من الكسل.

وفي غير هذه الوجوه يجوز إظهاره، مثل: احذر الحفرة، والزم العمل. الخ..

٣ — أسلوب الاختصاص

وسمي بالاختصاص لتقدير الفعل "أخص"، ويقدر أحياناً الفعل: أعني. وذلك بعد إسناد شيء إلى ضمير المتكلم: أنا، نحن.. مثل: نحن — أبناء يعرب — أنضر الناس عوداً. وقد يكون بعد ضمير المخاطب، وهو قليل. أما ضمير الغائب فلا يجوز استعماله في هذا الأسلوب.

فالضمير "نحن" ينصرف معناه إلى غير محدد، ولذلك كان قولك: أبناء يعرب. محدداً له وموضحاً. فكأنك قلت: نحن — أعني أبناء يعرب — أنضر الناس عوداً. إلا أن الفعل لا يظهر ولا يستعمل، لعلم المخاطب به.

ويشترط في المفعول به هنا أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بها، أو علماً أو مضافاً إلى علم، مثل: نحن — الموقعين — نطلب إنصافنا ونحن — أصحاب التواقيع — نطلب إنصافنا. وكقول الراجز: بنا — تميماً — يكشف الضباب.

وكقول الآخر:

نحن - بني ضبّة - أصحابُ الجمل

والشكّان الأخيران قليلان في هذا الأسلوب.

وقد يكون لفظ: أيّها، أيّتها، مثل: إنّنا فعلنا ذلك أيّتها الجماعة. وتقدير الكلام، إنّنا فعلنا ذلك، وأعني أيّتها الجماعة. فـ "آية" مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني، مبني على الضم في محل نصب. و "ها" أداة تنبيه، و "الجماعة" صفة لـ "أي" مرفوعة على اللفظ.

وجملة الاختصاص معترضة إذا وقعت بين متلازمين، واستثنائية إذا وقعت في آخر الكلام. وكونها استثنائية قليل جداً.

٤ - الاشتغال

وسمي هذا الباب بالاشتغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير المفعول، أو بما يلبس ضميره، كقولنا: نفسك أكرمها. وثوبك نظّفه. فالفعل (أكرم) شغل بـ "ها"، وهي ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يعود على "نفسك"، نفسك في المعنى مفعول به، وكذلك شغل الفعل "نظف" بضمير الثوب، ولهذا لا يمكن لكل من الفعلين: أكرم، ونظف، أن يعمل في الاسم المتقدم عليه، فقدّر فعل آخر قبلهما يجب إضماره، ولو ظهر لقلنا: أكرم نفسك أكرمها. ونظف ثوبك نظّفه. وللاشتغال في كلام العرب شواهد فصيحة، كقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان ٣١) ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس ٣٩)، وكقول عمرو بن كلثوم:

ملأنا البرّ حتّى ضاقَ عُنّا ونحن البحرَ نملؤهُ سفيناً
وإذا قلنا: عدوك ألجم لسانه. شغلنا الفعل (ألجم) بما يلبس المفعول في المعنى، وهو "عدوك" ولهذا نقدر في مثل هذه الحال فعلاً يلائم المعنى فنقول: أخرج عدوك ألجم لسانه^١.

وللاشتغال تفرعات نوجزها فيما يلي:

^١ لنحاة الكوفة في هذا رأي جدير بالتقدير، ولست أدري لم يحجم المعاصرون عن الأخذ به، فهؤلاء يجعلون الاسم منصوباً بما عاد عليه من ذكره، أي لما كان ضميره الذي شغل به الفعل في محل نصب كان الاسم منصوباً، وهي نظرة لغوية جيدة، تخلص الباب من تقديرات قبيحة.

١ - وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد الأدوات التي تختص بالفعل، كأدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام باستثناء الهمزة، مثل: إنّ أخاك لقيته قبله تحياتي، هلا عيوبك سترتها. هل الدرس حفظته؟

٢ - ترجيح النصب:

ويجوز مع النصب الرفع على الابتداء، ولكن النصب يرجح، وذلك إذا كان الاسم المشتغل عنه واقعاً قبل فعل طلبى كالأمر والنهي والدعاء، أو بعد الهمزة خاصة من أدوات الاستفهام، مثل: ثوبك نظّفه. أخاك لا تؤذّه. سعيداً سامحه الله. أخاك لقيته؟

وإن كان في صدر الكلام فعل عمل النصب في غيره، فعطفت عليه فعلاً آخر، كان النصب في معموله أرجح وأوجه، نحو: رأيت أباك وأخاك أكرمته، ومن القصيح قوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ (الإنسان ٧٦) ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إن نفرا
والذئبُ أخشاهُ إن مررت به وحدي، وأخشى الرياحَ والمطرا
٣ - ترجيح الرفع:

وفي غير هذه الحالات يجوز رفع المفعول به في المعنى على الابتداء وتصير الجملة الفعلية خبره، مثل: عبد الله أكرمته، والماء شربته، والرفع هنا مرجح عند النحاة، ويجيزون النصب، مثل: محموداً رأيته، وسعيداً قابلته.

شواهد للتدريب

١ - قال مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إن من لا أخأله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

٢ - ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ، فِيهَا نَفَاءٌ وَمَنَافِعُ، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل ٥)

٣ - قال جرير:

أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهيّة والخشابة

٤ - قال عمرو بن الأهتم:

إنّا بنى منقر قوم نوو حسب فينا سراة بني سعد وناديهما

وكقول الآخر:

نحن - بني ضبّة - أصحابُ الجمل

والشكّان الأخيران قليلان في هذا الأسلوب.

وقد يكون لفظ: أيّها، أيّتها، مثل: إنّنا فعلنا ذلك أيّتها الجماعة. وتقدير الكلام، إنّنا فعلنا ذلك، وأعني أيّتها الجماعة. فـ "آية" مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني، مبني على الضم في محل نصب. و "ها" أداة تنبيه، و "الجماعة" صفة لـ "أي" مرفوعة على اللفظ.

وجملة الاختصاص معترضة إذا وقعت بين متلازمين، واستثنائية إذا وقعت في آخر الكلام. وكونها استثنائية قليل جداً.

٤ - الاشتغال

وسمي هذا الباب بالاشتغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير المفعول، أو بما يلبس ضميره، كقولنا: نفسك أكرمها. وثوبك نظّفه. فالفعل (أكرم) شغل بـ "ها"، وهي ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يعود على "نفسك"، نفسك في المعنى مفعول به، وكذلك شغل الفعل "نظف" بضمير الثوب، ولهذا لا يمكن لكل من الفعلين: أكرم، ونظف، أن يعمل في الاسم المتقدم عليه، فقدّر فعل آخر قبلهما يجب إضماره، ولو ظهر لقلنا: أكرم نفسك أكرمها. ونظف ثوبك نظّفه. وللاشتغال في كلام العرب شواهد فصيحة، كقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان ٣١) ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس ٣٩)، وكقول عمرو بن كلثوم:

ملأنا البرّ حتّى ضاقَ عُنّا ونحن البحرَ نملؤهُ سفيناً
وإذا قلنا: عدوك ألجم لسانه. شغلنا الفعل (ألجم) بما يلبس المفعول في المعنى، وهو "عدوك" ولهذا نقدر في مثل هذه الحال فعلاً يلائم المعنى فنقول: أخرج عدوك ألجم لسانه^١.

وللاشتغال تفرعات نوجزها فيما يلي:

^١ لنحاة الكوفة في هذا رأي جدير بالتقدير، ولست أدري لم يحجم المعاصرون عن الأخذ به، فهؤلاء يجعلون الاسم منصوباً بما عاد عليه من ذكره، أي لما كان ضميره الذي شغل به الفعل في محل نصب كان الاسم منصوباً، وهي نظرة لغوية جيدة، تخلص الباب من تقديرات قبيحة.

١ - وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد الأدوات التي تختص بالفعل، كأدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام باستثناء الهمزة، مثل: إنّ أخاك لقيته قبله تحياتي، هلا عيوبك سترتها. هل الدرس حفظته؟

٢ - ترجيح النصب:

ويجوز مع النصب الرفع على الابتداء، ولكن النصب يرجح، وذلك إذا كان الاسم المشتغل عنه واقعاً قبل فعل طلبى كالأمر والنهي والدعاء، أو بعد الهمزة خاصة من أدوات الاستفهام، مثل: ثوبك نظّفه. أخاك لا تؤذّه. سعيداً سامحه الله. أخاك لقيته؟

وإن كان في صدر الكلام فعل عمل النصب في غيره، فعطفت عليه فعلاً آخر، كان النصب في معموله أرجح وأوجه، نحو: رأيت أباك وأخاك أكرمته، ومن الفصيح قوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ (الإنسان ٧٦) ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إن نفرا
والذئبُ أخشاهُ إن مررت به وحدي، وأخشى الرياحَ والمطرا
٣ - ترجيح الرفع:

وفي غير هذه الحالات يجوز رفع المفعول به في المعنى على الابتداء وتصير الجملة الفعلية خبره، مثل: عبد الله أكرمته، والماء شربته، والرفع هنا مرجح عند النحاة، ويجيزون النصب، مثل: محموداً رأيته، وسعيداً قابلته.

شواهد للتدريب

١ - قال مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إن من لا أخأله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

٢ - ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ، فِيهَا نَفْعٌ وَمَنَافِعٌ، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل ٥)

٣ - قال جرير:

أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهيّة والخشابا

٤ - قال عمرو بن الأهتم:

إنّا بنى منقر قوم نوو حسب فينا سراة بني سعد وناديها

المفعول فيه

هو الاسم الذي يدل على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل، تقول: جئتُ صباحاً، وقعدتُ مكانَ أخي. فالصباح هو الزمان الذي جرى فيه الفعل "جئتُ"، ومكان الأخ، هو المكان الذي حصل فيه القعود. فما دل من الظروف على الزمان قيل له: ظرف زمان. وما دل على المكان قيل له: ظرف مكان.

ولا بد في الظرفين كليهما من تقدير "في"، إلا أن ذلك يختلف بين نوعين من الظروف، نوع تقدر فيه "في" تقديرًا مباشرًا، ونوع آخر تقدر تقديرًا غير مباشر.

أ - فالذي تقدر فيه مباشرة ظروف الزمان غير المبنية، وظروف المكان غير المقادير، تقول: جئتُ يومَ الأحد. أي: جئتُ في يوم الأحد. وقعدتُ قرب الشاطيء أي: في مكانٍ قرب الشاطيء.

ب - أما ظروف الزمان المبنية وظروف المكان الدالة على المقادير فلا تقدر فيها "في" مباشرة، بل بتأويل، فالظرف: إذا، مبني لتضمنه معنى الحرف "إن"، ولذلك يكون التقدير فيه غير مباشر، تقول: إذا رأيتك فرحت. وتقديره: إن رأيتك في أي وقت فرحت. وكذلك الأمر في الظروف المبنية الأخرى مثل: إذ، ومنذ، وإبان، ومتى، و... تقول مثلاً: ما رأيته منذ ذهب. أي: ما رأيته في زمن ما بعد ذهابه.

وظروف المكان الدالة على المقادير تقدر فيها مثل هذا التقدير، تقول: سرتُ ميلاً. وتقديره: سرتُ في مكان يقدر بميل، وهكذا.

وظرف الزمان نوعان: نوع يصلح جوابه لـ "كم"، كقولك: سرتُ يوماً وليلة. فكأنك تجيب لمن سألَكَ. كم سرت؟ ونوع آخر يصلح جوابه لـ "متى" نحو قولك: جئتُ يوم الجمعة، فكأنك أجبت من قال لك: متى جئت؟

أ - أنواع الظروف

وتتنوع الظروف في دلالتها الجزئية، وإن كانت تتحد في المعنى العام، وهو تحديد زمان العامل أو مكانه.

١ - الظرف المبهم:

من تلك الأنواع ما يطلق عليه مصطلح "ظرف مبهم"، ويكون ظرف زمان، أو ظرف مكان.

فالأول ما دل على زمان غير محدود، ليس له بدء معلوم، ولا نهاية معروفة، مثل: أقمتُ في اللانقية زمناً، وفي القاهرة حيناً، وفي بغداد أمداً. فـ: زمناً، وحيناً، وأمداً، أزمنة غير محدودة، فهي إذا ظروف زمانية مبهمة.

وأما ظرف المكان المبهم فهو الذي لا حدود له، ولا هيئة، ولا شكل، كالجهات الست وما يلحق بها من مبهمات الأمكنة. فالجهات: فوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف. كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾ (يوسف ٧٦) وقوله: ﴿وَكَانَ وِراءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف ١٨) وكقول عمرو بن كلثوم في المعلقة:

صَدَدَتِ الْكَاسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا
وَيَلْحَقُ بِالْجِهَاتِ السَّت: عند، لدى، بين، إزاء، بقعة، أرض، مكان، .. مثل، قعدتُ عند الشاطيء، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ عِنْدَ الشَّاطِئِ﴾، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ (يوسف ٩) ومنه أيضاً: ﴿وَإِذَا أَلْقَاوْا مِنْهَا مَكَاناً ضِيقاً مُقْرَبِينَ، دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ (الفرقان ١٣).

وألحق جمهور النحاة بها المقادير، كالفرسخ، والميل، والكيلو متر، و.. لأنها لا شكل لها ولا هيئة، وإن دلت على مقياس معلوم، نحو: مشيت ميلاً.

٢ - الظرف المختص:

وهو ما يقابل المبهم، فظرف الزمان المختص ما كان محدوداً، تعرف بدايته ونهايته، فقد يكون علماً مثل: صمتُ رمضان، وجئستُ غدوة، وذهبتُ بكرة.

هناك مبهمات مكانية لا تستعمل ظروفًا، كـ: جانب، خارج، داخل. فلا يقال: وقفتُ جانبك، بل: في جانبك، ولا: نمتُ خارج البيت، بل: في خارج البيت، ولا: قعدتُ داخلَ الحجرة، بل: في داخل الحجرة.

^٢ غدوة، وبكرة، اسمان معرفتان لا ينصرفان إلا إذا أريد بهما التكثير كقوله تعالى: "وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا"

المفعول فيه

هو الاسم الذي يدل على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل، تقول: جئتُ صباحاً، وقعدتُ مكانَ أخي. فالصباح هو الزمان الذي جرى فيه الفعل "جئتُ"، ومكان الأخ، هو المكان الذي حصل فيه القعود. فما دل من الظروف على الزمان قيل له: ظرف زمان. وما دل على المكان قيل له: ظرف مكان.

ولا بد في الظرفين كليهما من تقدير "في"، إلا أن ذلك يختلف بين نوعين من الظروف، نوع تقدر فيه "في" تقديرًا مباشرًا، ونوع آخر تقدر تقديرًا غير مباشر.

أ - فالذي تقدر فيه مباشرة ظروف الزمان غير المبنية، وظروف المكان غير المقادير، تقول: جئتُ يومَ الأحد. أي: جئتُ في يوم الأحد. وقعدتُ قرب الشاطيء أي: في مكانٍ قرب الشاطيء.

ب - أما ظروف الزمان المبنية وظروف المكان الدالة على المقادير فلا تقدر فيها "في" مباشرة، بل بتأويل، فالظرف: إذا، مبني لتضمنه معنى الحرف "إن"، ولذلك يكون التقدير فيه غير مباشر، تقول: إذا رأيتك فرحت. وتقديره: إن رأيتك في أي وقت فرحت. وكذلك الأمر في الظروف المبنية الأخرى مثل: إذ، ومنذ، وإبان، ومتى، و... تقول مثلاً: ما رأيته منذ ذهب. أي: ما رأيته في زمن ما بعد ذهابه.

وظروف المكان الدالة على المقادير تقدر فيها مثل هذا التقدير، تقول: سرتُ ميلاً. وتقديره: سرتُ في مكان يقدر بميل، وهكذا.

وظرف الزمان نوعان: نوع يصلح جوابه لـ "كم"، كقولك: سرتُ يوماً وليلة. فكأنك تجيب لمن سألَكَ. كم سرت؟ ونوع آخر يصلح جوابه لـ "متى" نحو قولك: جئتُ يوم الجمعة، فكأنك أجبت من قال لك: متى جئت؟

أ - أنواع الظروف

وتتنوع الظروف في دلالتها الجزئية، وإن كانت تتحد في المعنى العام، وهو تحديد زمان العامل أو مكانه.

١ - الظرف المبهم:

من تلك الأنواع ما يطلق عليه مصطلح "ظرف مبهم"، ويكون ظرف زمان، أو ظرف مكان.

فالأول ما دل على زمان غير محدود، ليس له بدء معلوم، ولا نهاية معروفة، مثل: أقمتُ في اللانقية زمناً، وفي القاهرة حيناً، وفي بغداد أمداً. فـ: زمناً، وحيناً، وأمداً، أزمنة غير محدودة، فهي إذا ظروف زمانية مبهمة.

وأما ظرف المكان المبهم فهو الذي لا حدود له، ولا هيئة، ولا شكل، كالجہات الست وما يلحق بها من مبهمات الأمكنة. فالجهات: فوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف. كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾ (يوسف ٧٦) وقوله: ﴿وَكَانَ وِراءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف ١٨) وكقول عمرو بن كلثوم في المعلقة:

صَدَدَتِ الْكَاسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا
وَيَلْحَقُ بِالْجِهَاتِ السَّت: عند، لدى، بين، إزاء، بقعة، أرض، مكان، .. مثل، قعدتُ عند الشاطيء، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ عِنْدَ الشَّاطِئِ﴾، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ (يوسف ٩) ومنه أيضاً: ﴿وَإِذَا أَلْقَاوْا مِنْهَا مَكَاناً ضِيقاً مُقْرَبِينَ، دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ (الفرقان ١٣).

وألحق جمهور النحاة بها المقادير، كالفرسخ، والميل، والكيلو متر، و.. لأنها لا شكل لها ولا هيئة، وإن دلت على مقياس معلوم، نحو: مشيت ميلاً.

٢ - الظرف المختص:

وهو ما يقابل المبهم، فظرف الزمان المختص ما كان محدوداً، تعرف بدايته ونهايته، فقد يكون علماً مثل: صمتُ رمضان، وجئستُ غدوة، وذهبتُ بكرة .

هناك مبهمات مكانية لا تستعمل ظرفاً، كـ: جانب، خارج، داخل. فلا يقال: وقفتُ جانبك، بل: في جانبك، ولا: نمتُ خارج البيت، بل: في خارج البيت، ولا: قعدتُ داخلَ الحجرة، بل: في داخل الحجرة.

^٢ غدوة، وبكرة، اسمان معرفتان لا ينصرفان إلا إذا أريد بهما التكثير كقوله تعالى: "وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا"

ويكون مضافاً مثل: أقمت هنا زمن الشتاء، أو معرفاً بأل مثل: قابلته اليوم كله، أو نكرة معدودة مثل: سرت يوماً واحداً، ومكثت في الفندق يومين.

أما المكان المختص فهو الذي عرفت حدوده، وتحدد شكله، مثل: بيت، غرفة، دار، دمشق، حلب" سورية، الخ.. وهذا لا ينصب على الظرفية، بل يقال: دخلت إلى البيت، وأقمت في الغرفة. ورحلت إلى العراق، وقعدت في الحديقة.

على أنه سمع من فصحاء العرب: ذهب الشأم، وتوجهت مكة، ودخلت البيت. ومثل هذه المسموعات — على فصاحتها — لا تدل على أنهم استعملوا المكان المختص منصوباً على الظرفية، لأنهم في الواقع نصبوها على نزع الخافض، إذ حذفوا حرف الجر الذي كان قبلها، لكثرة استعمالهم إياها.

٣ — الظرف المتصرف:

ومن الظروف ما يكون متصرفاً فينصب في موضع على الظرفية، ويستعمل في موضع آخر غير ظرف، كأن يكون مبتدأً أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو.. كاسم الزمان "يوم" الذي تؤثر فيه العوامل على الشكل التالي:

— جئت يوم الخميس. هو هنا ظرف زمان على تقدير "في".

— كان يوم الخميس حادثاً. اسم كان مرفوع.

— جاء يوم الخميس. فاعل مرفوع.

— أحببت يوم الخميس. مفعول به منصوب.

— أنكرت صباحك يا يوم الثلاثاء. منادى منصوب مضاف. الخ..

ومثله من ظروف المكان المتصرفة أمام، خلف، قدام، الميل، الفرسخ، قال

لبيد بن ربيعة في معلقته:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة، خلفها وأمامها
وقال ذو الرمة:

وصحراء يحمي خلفها ما أمامها ولا يختطبيها الدهر إلا مخاطر

٤ — الظرف غير المتصرف:

وهو الذي يلزم الظرفية، أو يجمع إليها أن يجز بحرف جر، كالظروف: قط" عوض، إذا، أيان، قبل، بعد، حيث. تقول: ما رأيته قط، ولا نتفرق عوض، وأيان جئت؟ والله الأمر من قبل ومن بعد.

ب — إعراب الظرف:

١ — العامل فيه:

يعمل في الظرف ما يعمل في المنصوبات عامة، كالفعل وشبهه، تقول: جئت صباحاً، وأنت ذاهباً مساءً، وخالدٌ شجاعٌ عند الشدة، وهو مرهقٌ هذا اليوم، وعملك صباحاً خيرٌ من عملك مساءً. فقد عمل فيه على التوالي: الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، والمصدر. وقد يتعلق بما يتأول بهذه العوامل من الجوامد، كقولك مثلاً: أنا أيوب عند الشدة، فعند معلقة ب: أيوب، لأنه مؤول بـ: صبور. ومثله قول الراجز:

أنا أبو بردة إذ جدّ الوهل

أي: أنا المجدي عند اشتداد الأمر. ومثله لو قلت: إنما أنا أخوك حين تحتاج إلى مساعدة الأخ، وأبوك حين تحتاج إلى حنان الأب، وكذلك يجيز جمهور النحاة أن يتعلق الظرف بحروف المعاني، فقد أجازوا — ما خلا المبرد — أن يتعلق الظرف في مثل قولك: أما اليوم فأنا منطلق. بـ "أما" نفسها، لأنها حرف معنى، وتقديرها عندهم: مهما يكن من شيء اليوم. و "يكن" هنا تامة، ومعناها: يقع، أو يحدث. أما المبرد فيرى تعليق الظرف هنا بما بعدها من الأفعال وأشباهاها.

والظرف يتعلق بعامله، سواء ألزمان كان أم للمكان.

ويجب أن نعرف أن عاملاً واحداً لا ينصب ظرفين متجانسين، فإذا قلت: جئت يوم الجمعة صباحاً. كان العامل "جئت" ناصباً للظرف "يوم" أما "صباحاً" فليس ظرف زمان يتعلق بـ "جئت"، بل هو بدل من الظرف "يوم" وكذلك قولك: قعدت عند الطاولة أمام المدفأة، أمام بدل من "عند".

أما إذا كان في الكلام ظرفان غير متجانسين فيمكن أن يعمل فيهما عامل واحد، مثل: قعدت صباحاً تحت شجرة وارفة الظلال، واتجهت عند المساء شرقاً.

ويكون مضافاً مثل: أقمت هنا زمن الشتاء، أو معرفاً بأل مثل: قابلته اليوم كله، أو نكرة معدودة مثل: سرت يوماً واحداً، ومكثت في الفندق يومين.

أما المكان المختص فهو الذي عرفت حدوده، وتحدد شكله، مثل: بيت، غرفة، دار، دمشق، حلب" سورية، الخ.. وهذا لا ينصب على الظرفية، بل يقال: دخلت إلى البيت، وأقمت في الغرفة. ورحلت إلى العراق، وقعدت في الحديقة.

على أنه سمع من فصحاء العرب: ذهب الشأم، وتوجهت مكة، ودخلت البيت. ومثل هذه المسموعات — على فصاحتها — لا تدل على أنهم استعملوا المكان المختص منصوباً على الظرفية، لأنهم في الواقع نصبوها على نزع الخافض، إذ حذفوا حرف الجر الذي كان قبلها، لكثرة استعمالهم إياها.

٣ — الظرف المتصرف:

ومن الظروف ما يكون متصرفاً فينصب في موضع على الظرفية، ويستعمل في موضع آخر غير ظرف، كأن يكون مبتدأً أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو.. كاسم الزمان "يوم" الذي تؤثر فيه العوامل على الشكل التالي:

— جئت يوم الخميس. هو هنا ظرف زمان على تقدير "في".

— كان يوم الخميس حادثاً. اسم كان مرفوع.

— جاء يوم الخميس. فاعل مرفوع.

— أحببت يوم الخميس. مفعول به منصوب.

— أنكرت صباحك يا يوم الثلاثاء. منادى منصوب مضاف. الخ..

ومثله من ظروف المكان المتصرفة أمام، خلف، قدام، الميل، الفرسخ، قال

لبيد بن ربيعة في معلقته:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة، خلفها وأمامها
وقال ذو الرمة:

وصحراء يحمي خلفها ما أمامها ولا يختطبيها الدهر إلا مخاطر

٤ — الظرف غير المتصرف:

وهو الذي يلزم الظرفية، أو يجمع إليها أن يجز بحرف جر، كالظروف: قط" عوض، إذا، أيان، قبل، بعد، حيث. تقول: ما رأيته قط، ولا نتفرق عوض، وأيان جئت؟ والله الأمر من قبل ومن بعد.

ب — إعراب الظرف:

١ — العامل فيه:

يعمل في الظرف ما يعمل في المنصوبات عامة، كالفعل وشبهه، تقول: جئت صباحاً، وأنت ذاهباً مساءً، وخالدٌ شجاعٌ عند الشدة، وهو مرهقٌ هذا اليوم، وعملك صباحاً خيرٌ من عملك مساءً. فقد عمل فيه على التوالي: الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، والمصدر. وقد يتعلق بما يتأول بهذه العوامل من الجوامد، كقولك مثلاً: أنا أيوب عند الشدة، فعند معلقة ب: أيوب، لأنه مؤول بـ: صبور. ومثله قول الراجز:

أنا أبو بردة إذ جدّ الوهل

أي: أنا المجدي عند اشتداد الأمر. ومثله لو قلت: إنما أنا أخوك حين تحتاج إلى مساعدة الأخ، وأبوك حين تحتاج إلى حنان الأب، وكذلك يجيز جمهور النحاة أن يتعلق الظرف بحروف المعاني، فقد أجازوا — ما خلا المبرد — أن يتعلق الظرف في مثل قولك: أما اليوم فأنا منطلق. بـ "أما" نفسها، لأنها حرف معنى، وتقديرها عندهم: مهما يكن من شيء اليوم. و "يكن" هنا تامة، ومعناها: يقع، أو يحدث. أما المبرد فيرى تعليق الظرف هنا بما بعدها من الأفعال وأشباهاها.

والظرف يتعلق بعامله، سواء أللزمان كان أم للمكان.

ويجب أن نعرف أن عاملاً واحداً لا ينصب ظرفين متجانسين، فإذا قلت: جئت يوم الجمعة صباحاً. كان العامل "جئت" ناصباً للظرف "يوم" أما "صباحاً" فليس ظرف زمان يتعلق بـ "جئت"، بل هو بدل من الظرف "يوم" وكذلك قولك: قعدت عند الطاولة أمام المدفأة، أمام بدل من "عند".

أما إذا كان في الكلام ظرفان غير متجانسين فيمكن أن يعمل فيهما عامل واحد، مثل: قعدت صباحاً تحت شجرة وارفة الظلال، واتجهت عند المساء شرقاً.

٢ - حذف العامل:

ويحذف العامل من الكلام جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: متى ذهبت؟ ظهراً. أي ذهبتُ ظهراً. ويحذف وجوباً فيما يلي:

* إذا كان كوناً عاماً:

أي إذا دل على مجرد الوجود دون أن يقيد بشيء، ولا يكون كذلك إلا في أحد أربعة مواضع، أولها أن يكون خبراً مثل: أنتَ أمامَ الحاكم. وثانيهما أن يكون صفة نحو: عصفورٌ فوقَ الشجرة خير من عصفور في اليد. والثالث أن يكون حالاً مثل: البطولة عند الشدة مفخرة لصاحبها. والرابع أن يكون صلة الموصول كقوله تعالى ﴿يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم﴾ (البقرة ٢٥٥).

أما إذا كان كوناً خاصاً فيجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، كقولك: الفلاح نائمٌ تحتَ الشجرة. فـ (نائم) كون خاص لا عام. لأنه لا يدل على مجرد الوجود، بل يقيد بالنوم، وتقول: لينم أخوك هنا، وأنت هناك. أي: ولنتم أنت هناك.

* في باب الاشتغال:

كقولك: يومَ الخميس عملت فيه، ويومَ الجمعة ركنت فيه إلى الراحة.

* في المسموع:

ويحذف وجوباً فيما رواه الرواة عن العرب الفحصاء، فإذا تحدث أحدهم عن أمر تقادم عهده، وجدَّ فيه أشياء لم يسمع بها، يقول له من يسمعه: حينئذ الآن. أي: كان هذا الذي تقوله حينئذ، واسمع الآن، ومن ذلك قولهم في المثل: أسائر اليوم وقد زال الظُّهر^١. أي أتسير سائر اليوم.

٣ - الظروف وظهور الإعراب:

وتختلف الظروف في هذا، فمنها المعرب، ومنها المبني، ومعظم ما جاء من الأمثلة يدل على أن الظروف المعرب منصوب، أما الظروف المبنية فليست سواء في البناء، فمنها ما يكون مبنياً على السكون مثل: إذا، إذ، مَدَّ، هنا،.. كقولك: إذا جئتَ لقيتني في انتظارك، فإذا: ظرف زمان للمستقبل، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

ومن الظروف ما يبني على الفتح مثل: أيانَ، ثمَّ، الآن، ومنها ما يبني على الضم مثل: حيث، قط، عوض، منذ. ومنها ما يبني على الكسر مثل: أمس.

٣ - ما ينوب عن الظرف

ينوب عن الظرف أحد ستة أشياء، وهي:

١ - المضاف إلى الظرف:

وهو الذي يدل على كلية أو بعضية نحو: مشيت بعض النهار، أو كَلَّه، أو جميعه، أو عامته. ومشيت بعض الفرسخ، أو كَلَّه، أو..

٢ - صفته:

كقولك: وقفت طويلاً، وقعدت شرقي المنزل، فتقدير الأول: وقفتُ زمناً طويلاً، والثاني: قعدت مكاناً شرقيَّ المنزل، ومنه قول الأعشى: فشكَّ غييراً طويلاً، ثم قال له: اقْتُلْ أسيرك إنني مانعٌ جاري فقوله: غير، نائب عن الظرف، وأصله: فشكَّ زمناً غير طويلاً.

٣ - الإشارة إليه:

مثل: لقيتُك هذا اليومَ، وأعجبنى العمل هذه الليلة.

٤ - العدد:

على أن يكون مميزاً بالظرف أو مضافاً إليه، مثل: سرتُ أربعين فرسخاً. وبت هناك ثلاث ليالٍ.

٥ - المصدر:

على أن يكون متضمناً معنى الظرف، وتقصيل ذلك أن يكون الظرف في الأصل مضافاً والمصدر مضافاً إليه، فيحذف المضاف ويحل محله المضاف إليه، كقولك: قدمتُ طلوعَ الشمسِ. فهي في الأصل: قدمت وقتَ طلوعِ الشمسِ. وروي عن العرب قولهم: لقيتُك مقدِّمَ الحاج. فمقدم مصدر ميمي، والتقدير: لقيتُك زمنَ قدومِ الحاج، ومثله: نمتُ خفوقَ النجم، أي وقتَ غيابه، وأجيتُك صلاةَ العصر، أي وقتها، وفي القرآن منه قوله تعالى: ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾ (الطور ٤٩) ومنه قول عنتره:

^١ انظر: شرح المفصل ٤٦/١ - ٤٧، وبيروى المثل بالرفع. انظر جمهرة الأمثال ٩٦/١

٢ - حذف العامل:

ويحذف العامل من الكلام جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: متى ذهبت؟ ظهراً. أي ذهبتُ ظهراً. ويحذف وجوباً فيما يلي:

* إذا كان كوناً عاماً:

أي إذا دل على مجرد الوجود دون أن يقيد بشيء، ولا يكون كذلك إلا في أحد أربعة مواضع، أولها أن يكون خبراً مثل: أنتَ أمامَ الحاكم. وثانيهما أن يكون صفة نحو: عصفورٌ فوقَ الشجرة خير من عصفور في اليد. والثالث أن يكون حالاً مثل: البطولة عند الشدة مفخرة لصاحبها. والرابع أن يكون صلة الموصول كقوله تعالى ﴿يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم﴾ (البقرة ٢٥٥).

أما إذا كان كوناً خاصاً فيجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، كقولك: الفلاح نائمٌ تحتَ الشجرة. فـ (نائم) كون خاص لا عام. لأنه لا يدل على مجرد الوجود، بل يقيد بالنوم، وتقول: لينم أخوك هنا، وأنت هناك. أي: ولنتم أنت هناك.

* في باب الاشتغال:

كقولك: يومَ الخميس عملت فيه، ويومَ الجمعة ركنت فيه إلى الراحة.

* في المسموع:

ويحذف وجوباً فيما رواه الرواة عن العرب الفحصاء، فإذا تحدث أحدهم عن أمر تقادم عهده، وجدَّ فيه أشياء لم يسمع بها، يقول له من يسمعه: حينئذ الآن. أي: كان هذا الذي تقوله حينئذ، واسمع الآن، ومن ذلك قولهم في المثل: أسائر اليوم وقد زال الظُّهر^١. أي أتسير سائر اليوم.

٣ - الظروف وظهور الإعراب:

وتختلف الظروف في هذا، فمنها المعرب، ومنها المبني، ومعظم ما جاء من الأمثلة يدل على أن الظروف المعرب منصوب، أما الظروف المبنية فليست سواء في البناء، فمنها ما يكون مبنياً على السكون مثل: إذا، إذ، مَدَّ، هنا،.. كقولك: إذا جئتَ لقيتني في انتظارك، فإذا: ظرف زمان للمستقبل، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

ومن الظروف ما يبني على الفتح مثل: أيانَ، ثمَّ، الآن، ومنها ما يبني على الضم مثل: حيث، قط، عوض، منذ. ومنها ما يبني على الكسر مثل: أمس.

٣ - ما ينوب عن الظرف

ينوب عن الظرف أحد ستة أشياء، وهي:

١ - المضاف إلى الظرف:

وهو الذي يدل على كلية أو بعضية نحو: مشيت بعض النهار، أو كَلَّه، أو جميعه، أو عامته. ومشيت بعض الفرسخ، أو كَلَّه، أو..

٢ - صفته:

كقولك: وقفت طويلاً، وقعدت شرقي المنزل، فتقدير الأول: وقفتُ زمناً طويلاً، والثاني: قعدت مكاناً شرقيَّ المنزل، ومنه قول الأعشى: فشكَّ غييراً طويلاً، ثم قال له: اقْتُلْ أسيرك إنني مانعٌ جاري فقوله: غير، نائب عن الظرف، وأصله: فشكَّ زمناً غير طويلاً.

٣ - الإشارة إليه:

مثل: لقيتُك هذا اليومَ، وأعجبنى العمل هذه الليلة.

٤ - العدد:

على أن يكون مميزاً بالظرف أو مضافاً إليه، مثل: سرتُ أربعين فرسخاً. وبت هناك ثلاث ليالٍ.

٥ - المصدر:

على أن يكون متضمناً معنى الظرف، وتقصيل ذلك أن يكون الظرف في الأصل مضافاً والمصدر مضافاً إليه، فيحذف المضاف ويحل محله المضاف إليه، كقولك: قدمتُ طلوعَ الشمسِ. فهي في الأصل: قدمت وقتَ طلوعِ الشمسِ. وروي عن العرب قولهم: لقيتُك مقدِّمَ الحاج. فمقدم مصدر ميمي، والتقدير: لقيتُك زمنَ قدومِ الحاج، ومثله: نمتُ خفوقَ النجم، أي وقتَ غيابه، وأجيتُك صلاةَ العصر، أي وقتها، وفي القرآن منه قوله تعالى: ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾ (الطور ٤٩) ومنه قول عنتره:

^١ انظر: شرح المفصل ٤٦/١ - ٤٧، وبيروى المثل بالرفع. انظر جمهرة الأمثال ٩٦/١

عهدي به مَدَ النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظم
أي: وقت مَدَ النهار. ومثله قول عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا
أي: مدة حياته. ومنه قولهم: ما فارقت طُرُقَةَ عَيْنٍ، أي مدة طرفة عين.

وقد يكون المصدر مؤولاً من "ما" المصدرية الزمانية، والفعل بعدها، نحو:
سأذكره ما حبيت، وتأويله: سأذكره حياتي، أي مُدَّة حياتي. وهذا في العربية كثير.

وقد يحذف المصدر الذي أضيف إليه الظرف، ويحل محله ما أضيف إليه،
كقول لبيد بن ربيعة في معلقته:

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ لِأَعْلَ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيَامُهَا
فَالدَّجَاجُ: نَائِبٌ عَنِ ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَالْأَصْلُ: وَقْتُ صِيَاكِ الدَّجَاجِ فَحُذِفَ
الظرف "وقت" وحُذِفَ المصدر "صياح" وناب المضاف إليه التالي عن الظرف.

٦ - ألفاظ مسموعة:

وهناك ألفاظ توسع العرب في استعمالها فنصبوها على الظرفية الزمانية،
كقول عبد يغوث:

أَحَقًّا، عِبَادَ اللَّهِ، أَنْ لَسْتُ سَامِعًا نَشِيدَ الرِّعَاءِ الْمُعْزِبِينَ الْمَتَالِيَا
والتقدير: أفي حق. ومنه قولهم: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّهُ سَيَأْتِي، أي: في جَهْدِ رَأْيِي.
وغير شك أنني سألافيك. أي في غير شك.

ملاحظة:

يلتبس الظرف بالمفعول المطلق، حين ينوب اسم الزمان عن المصدر، فإذا
قلت: كبرت عاماً. ناب "عاماً" عن المصدر، كبراً. والتقدير: كبرت كبراً مقداره
عام. أو: كبرت مقدار عام، ولا يمكن أن تكون: عاماً. ظرف زمان، لأن "في" غير
مقدرة.

ومثل هذا قول سيرة بن عمرو الفقيسي:

العظم: شجر يختضب بورقة.

ويجوز أن يكون "الدجاج جاج" مفعولاً به للفعل "باكرت".

و طَعْنَةُ مُسْتَبْسِلِ ثَائِرٍ تَرُدُّ الْكُتَيْبَةَ نَصْفَ النَّهَارِ
فالشاعر لا يريد أن الطعنة ترد الكتيبة في نصف النهار، بل أراد أنها ترد
الكتيبة مقدار نصف النهار، أي: مسيرة نصف النهار.

ومثله قول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرَمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا
فقوله: لَيْلَةَ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ اسْمُ زَمَانٍ نَابَ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَلَمْ
تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ اعْتِمَاضَ لَيْلَةِ رَجُلٍ أَرَمَدَ. وَلَا مَعْنَى لِلْكَلامِ إِذَا ذَهَبْنَا فِي
إِعْرَابِهَا إِلَى أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ.

شواهد للتدريب

١ - «وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم، قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا
يوماً أو بعض يوم»، (الكهف ١٩).

٢ - قال الأحوص:

وإن بني حرب كما قد علمتم منَاطَ الثريا قد تعلت نجومها
٣ - قال النابغة الجعدي:

ألا أبلغ بني خلف رسولاً أحقاً إن أخطلكم هجاني
٤ - من كلام العرب:

هو مني منزلة الشغاف، وهو مني مزجر الكلب، وهو مني درج السيل.

٥ - قال جرير:

أقام قليلاً ثم باح بحاجة إلينا ودمع العين بالماء واشيل

عهدي به مَدَ النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظم
أي: وقت مَدَ النهار. ومثله قول عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا
أي: مدة حياته. ومنه قولهم: ما فارقت طُرْقَةَ عَيْنٍ، أي مدة طرفة عين.

وقد يكون المصدر مؤولاً من "ما" المصدرية الزمانية، والفعل بعدها، نحو:
سأذكره ما حَيَّيتُ، وتأويله: سأذكره حياتي، أي مُدَّة حياتي. وهذا في العربية كثير.

وقد يحذف المصدر الذي أضيف إليه الظرف، ويحل محله ما أضيف إليه،
كقول لبيد بن ربيعة في معلقته:

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ لِأَعْلَ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيَامُهَا
فَالدَّجَاجُ: نائب عن ظرف الزمان، والأصل: وقت صياح الدجاج فحذف
الظرف "وقت" وحذف المصدر "صياح" وناب المضاف إليه التالي عن الظرف.

٦ - ألفاظ مسموعة:

وهناك ألفاظ توسع العرب في استعمالها فنصبوها على الظرفية الزمانية،
كقول عبد يغوث:

أَحَقًّا، عِبَادَ اللَّهِ، أَنْ لَسْتُ سَامِعًا نَشِيدَ الرِّعَاءِ الْمُعْزِبِينَ الْمَتَالِيَا
والتقدير: أفي حق. ومنه قولهم: جَهْدَ رَأْيِي أَنَّهُ سَيَأْتِي، أي: في جهد رأيي.
وغير شك أنني سألافيك. أي في غير شك.

ملاحظة:

يلتبس الظرف بالمفعول المطلق، حين ينوب اسم الزمان عن المصدر، فإذا
قلت: كبرتُ عاماً. ناب "عاماً" عن المصدر، كبراً. والتقدير: كبرتُ كبراً مقداره
عام. أو: كبرتُ مقدارَ عامٍ، ولا يمكن أن تكون: عاماً. ظرف زمان، لأن "في" غير
مقدرة.

ومثل هذا قول سيرة بن عمرو الفقيسي:

العظم: شجر يختضب بورقة.

ويجوز أن يكون "الدجاج جاج" مفعولاً به للفعل "باكرت".

و طَعْنَةُ مُسْتَبْسِلِ ثَائِرٍ تَرُدُّ الْكَتِيْبَةَ نَصْفَ النَّهَارِ
فالشاعر لا يريد أن الطعنة ترد الكتيبة في نصف النهار، بل أراد أنها ترد
الكتيبة مقدار نصف النهار، أي: مسيرة نصف النهار.

ومثله قول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسْهَدًا
فقوله: لَيْلَةَ، مفعول مطلق، وهو اسم زمان ناب عن المصدر، وتقديره: أَلَمْ
تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ اعْتِمَاضَ لَيْلَةِ رَجُلٍ أَرْمَدَ. ولا معنى للكلام إذا ذهبنا في
إعرابها إلى أنها ظرف زمان.

شواهد للتدريب

١ - «وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم، قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا
يوماً أو بعض يوم»، (الكهف ١٩).

٢ - قال الأحوص:

وإن بني حرب كما قد علمتم منَاطَ الثريا قد تعلت نجومها
٣ - قال النابغة الجعدي:

ألا أبلغ بني خلف رسولاً أحقاً إن أخطلكم هجاني
٤ - من كلام العرب:

هو مني منزلة الشغاف، وهو مني مزجر الكلب، وهو مني درج السيل.

٥ - قال جرير:

أقام قليلاً ثم باح بحاجة إلينا ودمع العين بالماء واشيل

المفعول لأجله

هو مصدر قلبي - غالباً - يُعْلَلُ به حدثٌ اتحد معه في الفاعل والزمان. نحو: ثبت الجنود في المعركة ثقةً بالنصر. فالثبات حدثٌ جرى بسبب الثقة، وفاعل الثبات والثقة واحد، هو الجنود، وهما متحدان في الزمان، إذ وقعا في وقت واحد.

ويكون المفعول لأجله مجرداً من "أل" والإضافة، كقولك: قمت إجلالاً لك، وذهبتُ إلى الشاطئ رغبةً في السباحة. وقد يعرف بـ "أل" على قلة، كما في قول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالى زمرُ الأعْداءِ
فـ "الجبن" مفعول لأجله، معرف بال، إلا أنه مؤول بنكرة، كأنه قال: لا أقعد عن الهيجاء جبناً.

ولكنه يأتي بكثرة كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة ١٩) وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُنْ لِلْإِسْرَاءِ ٣١﴾ وقوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء ١٠٠). وقول حاتم الطائي:

وأعفر عوراءَ الكريمِ ادخاره وأعرضُ عن شتمِ اللثيمِ تكرماً
فالمصادر: حذر، وخشية، وادخار، كلها مفعولات من هذا القبيل، جاءت مضافة إلى ما بعدها.

^١ ويسمى أيضاً المفعول من أجله، والمفعول له. وانكر الزجاج - أحد تلامذة المبرد - هذا الباب، ورده إلى المفعول المطلق المبين للنوع. كما رده قبله أبو عمر الجرمي - تلميذ سيويه والأخفش - إلى المصدر الذي ينصب على الحال.

^٢ يمنع الرياشي - أحد نحاة البصرة - تعريف المفعول له بال وإضافة، ويوجب تنكيره، لأنه عنده كالحال والتمييز.

إعراب المفعول لأجله

لا يختلف هذا المفعول عن المنصوبات التي يعمل فيها الفعل وشبهه، إلا أنه ينصب بشروط يجب استيفؤها، وإلا جر بحرف جر يحمل معنى التعليل، أي بواحد من هذه الأحرف: اللام، والباء، ومن، وفي. أما الشروط فهي:

١ - أن يكون مصدراً:

أي دالاً على حدث، مثل: جئتُ رغبةً في لقائك، وقمتُ إجلالاً لك. وإذا لم يكن مصدراً وجب جره بحرف جر للتعليل، كقول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب - قليلٌ من المالِ
فقوله: أدنى هو علة الحدث، ولكنه ليس بمصدر، ولذلك جر باللام.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة ١٩) إذ جرت الصواعق بمن، لأنها ليست بمصدر، و"من" للتعليل. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها.."، الهرة ليست بمصدر، و(في) للتعليل.

٢ - أن يكون قلبياً:

يعني هذا أن يكون عملاً نفسياً باطنياً غير حسي، كالرغبة، والخوف، والحب، والطمع، والإشفاق، و.. مثل: طلبتُ الكتاب رغبةً في القراءة، بكى الطفل طلباً للطعام، زرتك حباً في لقائك، وميلاً إلى حديثك، وكقوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (السجدة ١٦).

وبعض النحاة لا يرون وجوب هذا الشرط، وإن كانوا يقررون بغالبية، ويجيزون أن يقال: ضربته تأديباً له. وجنته إصلاحاً لشأنه.

٣ - أن يكون علة للعامل فيه:

أي أن يكون هو السبب في حدوث الفعل، كما هو واضح في الأمثلة السابقة جميعاً، سواء ما جر منها بالحرف، وما كان منصوباً.

يذكر الغلابي في "جامع الدروس" أن مثل هذا يكون مجروراً لفظاً، منصوباً عملاً، وليس بصواب، فهو جار ومجرور، وفي حرف الجر معنى التعليل.

المفعول لأجله

هو مصدر قلبي - غالباً - يُعْلَلُ به حدثٌ اتحد معه في الفاعل والزمان. نحو: ثبت الجنود في المعركة ثقةً بالنصر. فالثبات حدثٌ جرى بسبب الثقة، وفاعل الثبات والثقة واحد، هو الجنود، وهما متحدان في الزمان، إذ وقعا في وقت واحد.

ويكون المفعول لأجله مجرداً من "أل" والإضافة، كقولك: قمت إجلالاً لك، وذهبتُ إلى الشاطئ رغبةً في السباحة. وقد يعرف بـ "أل" على قلة، كما في قول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالى زمرُ الأعْداءِ
فـ "الجبن" مفعول لأجله، معرف بال، إلا أنه مؤول بنكرة، كأنه قال: لا أقعد عن الهيجاء جبناً.

ولكنه يأتي بكثرة كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة ١٩) وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُنْ لِلْإِسْرَاءِ ٣١﴾ وقوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء ١٠٠). وقول حاتم الطائي:

وأعفر عوراءَ الكريمِ ادخاره وأعرضُ عن شتمِ اللثيمِ تكرماً
فالمصادر: حذر، وخشية، وادخار، كلها مفعولات من هذا القبيل، جاءت مضافة إلى ما بعدها.

^١ ويسمى أيضاً المفعول من أجله، والمفعول له. وانكر الزجاج - أحد تلامذة المبرد - هذا الباب، ورده إلى المفعول المطلق المبين للنوع. كما رده قبله أبو عمر الجرمي - تلميذ سيويه والأخفش - إلى المصدر الذي ينصب على الحال.

^٢ يمنع الرياشي - أحد نحاة البصرة - تعريف المفعول له بال وإضافة، ويوجب تنكيره، لأنه عنده كالحال والتمييز.

إعراب المفعول لأجله

لا يختلف هذا المفعول عن المنصوبات التي يعمل فيها الفعل وشبهه، إلا أنه ينصب بشروط يجب استيفؤها، وإلا جر بحرف جر يحمل معنى التعليل، أي بواحد من هذه الأحرف: اللام، والباء، ومن، وفي. أما الشروط فهي:

١ - أن يكون مصدراً:

أي دالاً على حدث، مثل: جئتُ رغبةً في لقائك، وقمتُ إجلالاً لك. وإذا لم يكن مصدراً وجب جره بحرف جر للتعليل، كقول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب - قليلٌ من المالِ
فقوله: أدنى هو علة الحدث، ولكنه ليس بمصدر، ولذلك جر باللام.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة ١٩) إذ جرت الصواعق بمن، لأنها ليست بمصدر، و"من" للتعليل. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها.."، الهرة ليست بمصدر، و(في) للتعليل.

٢ - أن يكون قلبياً:

يعني هذا أن يكون عملاً نفسياً باطنياً غير حسي، كالرغبة، والخوف، والحب، والطمع، والإشفاق، و.. مثل: طلبتُ الكتاب رغبةً في القراءة، بكى الطفل طلباً للطعام، زرتك حباً في لقائك، وميلاً إلى حديثك، وكقوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (السجدة ١٦).

وبعض النحاة لا يرون وجوب هذا الشرط، وإن كانوا يقررون بغالبية، ويجيزون أن يقال: ضربته تأديباً له. وجنته إصلاحاً لشأنه.

٣ - أن يكون علة للعامل فيه:

أي أن يكون هو السبب في حدوث الفعل، كما هو واضح في الأمثلة السابقة جميعاً، سواء ما جر منها بالحرف، وما كان منصوباً.

يذكر الغلابي في "جامع الدروس" أن مثل هذا يكون مجروراً لفظاً، منصوباً عملاً، وليس بصواب، فهو جار ومجرور، وفي حرف الجر معنى التعليل.

٤ - أن يكون متحداً في الفعل مع الفاعل:

فإذا قلت: ذهبتُ إلى القاهرة رغبةً في العثور على مخطوطات نادرة. كان فاعل "الذهاب" وفاعل "الرغبة" واحداً، هو المتكلم.

هذا هو الغالب، غير أن بعض النحاة يجيزون أيضاً ألا يكونا متحدين في الفاعل، ويحتجون بقول الإمام علي في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبلية." فالحديث هنا عن إبليس، وهو فاعل الاستحقاق، أما فاعل الإعطاء فهو الله.

على أنه يغلب أن يجر بحرف تعليل ما لم يتحد مع الحدث قبله في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦).

٥ - أن يكون متحداً معه في الزمان:

وإذا عدنا إلى المثل السابق وجدنا زمن الذهاب إلى القاهرة وزمن الرغبة واحداً، وحين يتخالفان يجر المفعول بحرف جر، كقول امرئ القيس: فجئتُ وقد نضتُ لنوم ثيابها لدى السترِ إلا لبسة المتفضّل وكقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ فنضوا الثوب حدث قبل النوم، وظلم اليهود حدث قبل التحريم.

هذا ويجوز جر المفعول لأجله وإن استوفى شروط النصب، كقوله تعالى: ﴿وإنّ منها لما يهبط من خشية الله﴾ (البقرة ٧٤) وقول تأبط شراً: لتقرعن عليّ السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

شواهد للتدريب

١ - ﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاةِ الله، وتثبيتاً من أنفسهم، كمثل جنة بريوة﴾ (البقرة ٢٦٥).

٢ - قال أبو صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزةً كما انتفض العصفور بالله القطرُ
٣ - قال الحارث بن هشام:

فصفحت عنهم والأحبة فيهم طمعاً لهم بعقاب يوم مفسد
٤ - قال الفرزدق:

يغضي حياءً ويغضي من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

^١ ذهب الفارسي إلى أن هذا الحكم غير ضروري، واحتج بقوله تعالى: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم." (المائدة ١١٩) على أن (صدقهم) مفعول لأجله. انظر شرح الكافية ١٧٧١.

٤ - أن يكون متحداً في الفعل مع الفاعل:

فإذا قلت: ذهبتُ إلى القاهرة رغبةً في العثور على مخطوطات نادرة. كان فاعل "الذهاب" وفاعل "الرغبة" واحداً، هو المتكلم.

هذا هو الغالب، غير أن بعض النحاة يجيزون أيضاً ألا يكونا متحدين في الفاعل، ويحتجون بقول الإمام علي في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبلية." فالحديث هنا عن إبليس، وهو فاعل الاستحقاق، أما فاعل الإعطاء فهو الله.

على أنه يغلب أن يجر بحرف تعليل ما لم يتحد مع الحدث قبله في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦).

٥ - أن يكون متحداً معه في الزمان:

وإذا عدنا إلى المثل السابق وجدنا زمن الذهاب إلى القاهرة وزمن الرغبة واحداً، وحين يتخالفان يجر المفعول بحرف جر، كقول امرئ القيس: فجئتُ وقد نضتُ لنوم ثيابها لدى السترِ إلا لبسة المتفضّل وكقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ فنضوا الثوب حدث قبل النوم، وظلم اليهود حدث قبل التحريم.

هذا ويجوز جر المفعول لأجله وإن استوفى شروط النصب، كقوله تعالى: ﴿وإنّ منها لما يهبط من خشية الله﴾ (البقرة ٧٤) وقول تأبط شراً: لتقرعن عليّ السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

شواهد للتدريب

١ - ﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاةِ الله، وتثبيتاً من أنفسهم، كمثل جنة بريوة﴾ (البقرة ٢٦٥).

٢ - قال أبو صخر الهذلي:

و إني لتعروني لذكراك هزةً كما انتفض العصفور بالله القطرُ
٣ - قال الحارث بن هشام:

فصفحت عنهم والأحبة فيهم طمعاً لهم بعقاب يوم مفسد
٤ - قال الفرزدق:

يغضي حياءً ويغضي من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

^١ ذهب الفارسي إلى أن هذا الحكم غير ضروري، واحتج بقوله تعالى: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم." (المائدة ١١٩) على أن (صدقهم) مفعول لأجله. انظر شرح الكافية ١٧٧١.

المفعول معه

هو اسم فضلة يقع بعد واو بمعنى "مع"، تتقدمه جملة تامة، فيها فعل أو ما يشبه الفعل، مثل: سرتُ والنهر، إنه ماشٍ والجبل.

وهذه الواو في الأصل واو العطف — كما يرى جمهور النحويين — إلا أنها صارت تحمل معنى المصاحبة والمعية، ولا يقصد منها إفادة المشاركة قصداً، فإذا قلت: جئت وسعيداً، كان المعنى أنك جئت بصحبة سعيد. ولا شك أن سعيداً قد جاء واشترك في الحدث الذي هو المجيء، إلا أنك لم تقصد في قولك إلى الأخبار عن مجيئه، وإنما أردت أن تخبر أن مجيئك حدث بصحبته^١.

ومعنى اسم فضلة أنه يصح الكلام من دونه، فهو ليس عمدة في الكلام، فإذا قلت: تشارك خالدٌ وسعيدٌ، كان "سعيد" في الجملة عمدة لا يمكن أن يستغنى عنه، لأن الفعل "تشارك" لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، ولذلك لا يجوز نصبه على أنه مفعول به.

أما إذ قلت: جئت وسعيداً، فأنت قادر على أن تستغني عن "سعيد" دون أن يفسد المعنى، إلا أنه يفقد معنى المصاحبة الذي تحمله الواو.

أحكامه

ويشترط في المفعول معه عدة شروط، تلمح في حده السابق، منها:

يرى بعض النحاة أن واو المعية هذه تفيد التشريك قصداً، ولا يجوزون استعمالها، إلا في موضع تصح فيه واو العطف ذات التشريك الصريح، من هؤلاء أبو الحسن الأخفش، وهو صاحب الرأي — ثم تبعه فيه ابن الحاجب، والرضي، وابن يعيش، فهؤلاء لا يجوزون أن تقول: انتظرتك وطلوع الشمس.. لأن الواو هنا لا تكون عاطفة، فطلوع الشمس لا ينتظر أحداً. (انظر الخصائص ٣١٣/١ وشرح الكافية ١/١٧٧، وشرح المفصل ٤٨/٢).

ويرى نحاة آخرون أن هذه الواو تنصب ما بعدها على معنى المفعول به، لأنها مشربة عندهم معنى باء التعدية أو هزقا منهم ابن مالك في التسهيل (ص ٩٩) وابن عصفور في المقرب (١٥٨/١).

١ — أن تكون الواو بمعنى (مع):

أي أن تكون المعية أو المصاحبة مقصودة ظاهرة، كقولك: لا تهو رغد العيش والذل. فأنت هنا لاتتهى المخاطب أن يهوى الذل، ولكنك تنهيه أن يحب رغد العيش مع الذل.

٢ — أن تسبق الواو بفعل أو ما يشبهه:

ويجب أن يتقدمها فعل أو شبهه، وإلا كانت حرف عطف، نحو: أنت وشأنك، كل رجلٍ وماله. فالواو هنا عاطفة على المبتدأ، والخبر في الجملتين مضمرة، تقديره: متلازمان، أو: مقترنان.

أما التي تقدمها فعل فكقولهم: سرتُ والجبل، ومشيتُ والنهر. والتي تقدمها شبه الفعل فمثل: كنتُ سائراً والنهر. فاسم الفاعل هنا حل محل فعله، فنصب المفعول معه بوساطة الواو.

ومنه قولهم: حسبك وخالداً ليرتان. فـ "حسبك" فيها معنى الفعل، لأنها تقيّد معنى "كفاك" قال جرير:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ
ومنه قولهم: كيف أنت وخالداً؟ وما أنت وسعيداً؟ فالاستفهام هنا يحمل رائحة الفعل، فكأنه قال: ما تصنع وخالداً؟ وما كنت وسعيداً؟ قال الراعي النميري:

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً
أي: أزمان كان قومي والجماعة ..

٣ — أن يمنع العطف:

^١ إعراب: ما أنت وخالداً؟ ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر. وأنت فاعل لفعل محذوف هو "كان" التامة، والأصل: ما كنت وخالداً. فلما حذف الفعل، بقي الضمير المتصل وحده، فصار منفصلاً. (وبعض النحاة يجعل "كان" ناقصة، ويجعل "أنت" اسماً لها وعلى هذا تكون "ما" اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب، خيراً لكان الناقصة) وخالداً: الواو للمعية، وخالداً: مفعول معه.

وقد أخطأ الشيخ مصطفى العلايي في كتابه "جامع الدروس" في إعراب مثل هذه الجملة، فجعل "ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وأنت: خبراً له، ووجه الخطأ فيه أنه نصب المفعول معه دون أن يتقدمه فعل أو شبهه.

المفعول معه

هو اسم فضلة يقع بعد واو بمعنى "مع"، تتقدمه جملة تامة، فيها فعل أو ما يشبه الفعل، مثل: سرتُ والنهر، إنه ماشٍ والجبل.

وهذه الواو في الأصل واو العطف — كما يرى جمهور النحويين — إلا أنها صارت تحمل معنى المصاحبة والمعية، ولا يقصد منها إفادة المشاركة قصداً، فإذا قلت: جئت وسعيداً، كان المعنى أنك جئت بصحبة سعيد. ولا شك أن سعيداً قد جاء واشترك في الحدث الذي هو المجيء، إلا أنك لم تقصد في قولك إلى الأخبار عن مجيئه، وإنما أردت أن تخبر أن مجيئك حدث بصحبته^١.

ومعنى اسم فضلة أنه يصح الكلام من دونه، فهو ليس عمدة في الكلام، فإذا قلت: تشارك خالدٌ وسعيدٌ، كان "سعيد" في الجملة عمدة لا يمكن أن يستغنى عنه، لأن الفعل "تشارك" لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، ولذلك لا يجوز نصبه على أنه مفعول به.

أما إذ قلت: جئت وسعيداً، فأنت قادر على أن تستغني عن "سعيد" دون أن يفسد المعنى، إلا أنه يفقد معنى المصاحبة الذي تحمله الواو.

أحكامه

ويشترط في المفعول معه عدة شروط، تلمح في حده السابق، منها:

يرى بعض النحاة أن واو المعية هذه تفيد التشريك قصداً، ولا يجوزون استعمالها، إلا في موضع تصح فيه واو العطف ذات التشريك الصريح، من هؤلاء أبو الحسن الأخفش، وهو صاحب الرأي — ثم تبعه فيه ابن الحاجب، والرضي، وابن يعيش، فهؤلاء لا يجوزون أن تقول: انتظرتك وطلوع الشمس.. لأن الواو هنا لا تكون عاطفة، فطلوع الشمس لا ينتظر أحداً. (انظر الخصائص ٣١٣/١ وشرح الكافية ١/١٧٧، وشرح المفصل ٤٨/٢).

ويرى نحاة آخرون أن هذه الواو تنصب ما بعدها على معنى المفعول به، لأنها مشربة عندهم معنى باء التعدية أو هزقا منهم ابن مالك في التسهيل (ص ٩٩) وابن عصفور في المقرب (١٥٨/١).

١ — أن تكون الواو بمعنى (مع):

أي أن تكون المعية أو المصاحبة مقصودة ظاهرة، كقولك: لا تهو رغد العيش والذل. فأنت هنا لاتتهى المخاطب أن يهوى الذل، ولكنك تنهيه أن يحب رغد العيش مع الذل.

٢ — أن تسبق الواو بفعل أو ما يشبهه:

ويجب أن يتقدمها فعل أو شبهه، وإلا كانت حرف عطف، نحو: أنت وشأنك، كل رجلٍ وماله. فالواو هنا عاطفة على المبتدأ، والخبر في الجملتين مضمرة، تقديره: متلازمان، أو: مقترنان.

أما التي تقدمها فعل فكقولهم: سرتُ والجبل، ومشيتُ والنهر. والتي تقدمها شبه الفعل فمثل: كنتُ سائراً والنهر. فاسم الفاعل هنا حل محل فعله، فنصب المفعول معه بوساطة الواو.

ومنه قولهم: حسبك وخالداً ليرتان. فـ "حسبك" فيها معنى الفعل، لأنها تقيّد معنى "كفاك" قال جرير:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ
ومنه قولهم: كيف أنت وخالداً؟ وما أنت وسعيداً؟ فالاستفهام هنا يحمل رائحة الفعل، فكأنه قال: ما تصنع وخالداً؟ وما كنت وسعيداً؟ قال الراعي النميري:

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً
أي: أزمان كان قومي والجماعة ..

٣ — أن يمنع العطف:

^١ إعراب: ما أنت وخالداً؟ ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر. وأنت فاعل لفعل محذوف هو "كان" التامة، والأصل: ما كنت وخالداً. فلما حذف الفعل، بقي الضمير المتصل وحده، فصار منفصلاً. (وبعض النحاة يجعل "كان" ناقصة، ويجعل "أنت" اسماً لها وعلى هذا تكون "ما" اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب، خيراً لكان الناقصة) وخالداً: الواو للمعية، وخالداً: مفعول معه.

وقد أخطأ الشيخ مصطفى العلابي في كتابه "جامع الدروس" في إعراب مثل هذه الجملة، فجعل "ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وأنت: خيراً له، ووجه الخطأ فيه أنه نصب المفعول معه دون أن يتقدمه فعل أو شبهه.

الحال

تتألف الجملة التي تقع فيها الحال من ثلاثة أشياء لا بد منها، هي:

١ - الحال.

٢ - وصاحب الحال.

٣ - والعامل في الحال.

تأمل هذه الجملة: عاد الرجلُ مسرعاً. فـ "مسرعاً" هي الحال، و "الرجل" صاحبها، والفعل "عاد" هو العامل فيها.

١ - الوظيفة المعنوية للحال

ولا شك أن للحال في لغة العرب وظيفة معنوية، لأنها تبين هيئة صاحبها، ففي المثال السابق تجد "مسرعاً" تبين لك الهيئة التي جاء بها الرجل.

وليس هذا فحسب، بل قد تكون هي المقصودة في إنشاء التركيب اللغوي، ولا يمكن حذفها منه، تأمل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الدخان ٣٨) ففي هذه العبارة لا يراد الإخبار عن مجرد خلق السماوات والأرض، فذلك أمر مسلم به، وإنما الغرض من الجملة أن ينفي الله إرادة اللعب في عملية الخلق. ومثل هذا المعنى تجده في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ (النساء ١٤٢).

على أن هناك صورة مختلفة، فقد تأتي الحال غير مقصودة بالمعنى، بل تذكر توطئة لصفة لها، انظر قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف ٢) فـ "قرآنًا" هي الحال، ولكنها غير مرادة في المعنى وحدها، وإنما المقصودة كون القرآن عربياً، أي أن الصفة "عربياً" هي المقصودة.

والحال في تركيب الجملة العربية فضلة، لأنها لا تقع موقع المسند أو المسند إليه، وإذا لم تكن مقصودة في المعنى أو سادة مسد الخبر، سهل حذفها، كما ترى في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الرعد ٢٣).

وإذا كان العطف مفسداً للمعنى كانت الواو بمعنى "مع"، كقوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس ٧١) فالمعنى: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم. ولو كانت الواو هنا عاطفة لفسد هذا المعنى. ثم إن الفعل "أجمعوا" لا ينصب مفعولاً به من الأعيان، فلا يقال، أجمعوا الرجال، بل: اجمعوا الرجال، ولهذا كله وجب أن تكون الواو بمعنى "مع"، وأن يكون "شركاءكم" مفعولاً معه.

٤ - أن يقبح العطف:

ويرجح أن تكون الواو للمعية إذا كان العطف قبيحاً، كما في قولك: جئتُ وخالداً، فالعطف هنا قبيح، لأن العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يحسن إلا بتوكيده، بتوكيده، تقول: جئتُ أنا وخالداً، وذهبت أنت وسعيداً. فلما لم يؤكد صارت الواو للمعية، وانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه.

ومثله: حسبك وزيداً ليرتان. يقبح العطف هنا لأن المعطوف عليه ضمير جر متصل، وإنما يحسن عليه العطف إذا تكرر العامل، تقول: حسبك وحسب زيد ليرتان. وسألت عنك وعن أخيك. فلما لم يتكرر العامل كان من الأرجح أن تكون الواو للمعية، وأن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه.

الحال

تتألف الجملة التي تقع فيها الحال من ثلاثة أشياء لا بد منها، هي:

١ - الحال.

٢ - وصاحب الحال.

٣ - والعامل في الحال.

تأمل هذه الجملة: عاد الرجلُ مسرعاً. فـ "مسرعاً" هي الحال، و "الرجل" صاحبها، والفعل "عاد" هو العامل فيها.

١ - الوظيفة المعنوية للحال

ولا شك أن للحال في لغة العرب وظيفة معنوية، لأنها تبين هيئة صاحبها، ففي المثال السابق تجد "مسرعاً" تبين لك الهيئة التي جاء بها الرجل.

وليس هذا فحسب، بل قد تكون هي المقصودة في إنشاء التركيب اللغوي، ولا يمكن حذفها منه، تأمل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الدخان ٣٨) ففي هذه العبارة لا يراد الإخبار عن مجرد خلق السماوات والأرض، فذلك أمر مسلم به، وإنما الغرض من الجملة أن ينفي الله إرادة اللعب في عملية الخلق. ومثل هذا المعنى تجده في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ (النساء ١٤٢).

على أن هناك صورة مختلفة، فقد تأتي الحال غير مقصودة بالمعنى، بل تذكر توطئة لصفة لها، انظر قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف ٢) فـ "قرآنًا" هي الحال، ولكنها غير مرادة في المعنى وحدها، وإنما المقصودة كون القرآن عربياً، أي أن الصفة "عربياً" هي المقصودة.

والحال في تركيب الجملة العربية فضلة، لأنها لا تقع موقع المسند أو المسند إليه، وإذا لم تكن مقصودة في المعنى أو سادة مسد الخبر، سهل حذفها، كما ترى في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الرعد ٢٣).

وإذا كان العطف مفسداً للمعنى كانت الواو بمعنى "مع"، كقوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس ٧١) فالمعنى: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم. ولو كانت الواو هنا عاطفة لفسد هذا المعنى. ثم إن الفعل "أجمعوا" لا ينصب مفعولاً به من الأعيان، فلا يقال، أجمعوا الرجال، بل: اجمعوا الرجال، ولهذا كله وجب أن تكون الواو بمعنى "مع"، وأن يكون "شركاءكم" مفعولاً معه.

٤ - أن يقبح العطف:

ويرجح أن تكون الواو للمعية إذا كان العطف قبيحاً، كما في قولك: جئتُ وخالداً، فالعطف هنا قبيح، لأن العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يحسن إلا بتوكيده، بتوكيده، تقول: جئتُ أنا وخالداً، وذهبت أنت وسعيداً. فلما لم يؤكد صارت الواو للمعية، وانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه.

ومثله: حسبك وزيداً ليرتان. يقبح العطف هنا لأن المعطوف عليه ضمير جر متصل، وإنما يحسن عليه العطف إذا تكرر العامل، تقول: حسبك وحسب زيد ليرتان. وسألت عنك وعن أخيك. فلما لم يتكرر العامل كان من الأرجح أن تكون الواو للمعية، وأن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه.

ففي هذه الآية حال محذوفة، تقديرها: يدخلون عليهم من كل باب قائلين سلام عليكم.

ولكنها في بعض الأحيان تدل على كون عام، وحينئذ تحذف وجوباً من الكلام، وتعلق بها شبه جملة، كما ترى في هذه العبارة: العصفور فوق الغصن أجمل من العصفور في القفص. والتقدير: العصفور كائناً فوق الغصن أجمل من العصفور كائناً في القفص. وقلنا "كائناً أو موجوداً" يقدر تقديرأ، ولكن من الخطأ إظهاره في الجملة.

٢ - شكل الحال

وللحال شكلان: فقد تكون مفردة، وقد تكون جملة. مثال الأولى قول ابن هرمة:

بـالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالباب
ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وجاؤوا آباءهم عشاءً يبكون﴾ (يوسف ١٦) ولكل منهما حديث طويل.

أ - حين تكون مفردة:

والأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، كما رأيت في بعض الأمثلة المتقدمة، وأن تكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وأن تكون نكرة لا معرفة.

١ - أما كونها اسماً مشتقاً فهو ما دلت عليه نصوص العربية الفصيحة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾ (المدثر ٤٩) وفي قول الشاعر:

فهلا أعدوني لمثلي تفاسقدا وفي الأرض مبنوثاً شجاع وعقرب
وفي قول عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب
وفي مثل قولك: تبدو أطول من أبيك.. ففي الشاهد الأول جاءت الحال اسم فاعل "معرضين"، وفي الثاني جاءت اسم مفعول "مبنوثاً"، وجاءت في الثالث صفة مشبهة "هيمان" وفي المثال جاءت اسم تفضيل "أطول".

غير أن هناك مواضع قليلة تأتي فيها الحال غير مشتقة، ولكنها مؤولة بالمشتق، وذلك إذا دلت على تشبيه، مثل: خضت المعركة أسداً. أي: شجاعاً. أو دلت على "مفاعلة" مثل: قابلته وجهاً لوجه. أي: مواجهة. أو دلت على ترتيب مثل: نزلوا درجة درجة أي مرتين.

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الحال جامدة، ولا تؤول بمشتق، وذلك إذا وصفت بمشتق مثل: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾ (يوسف ٢) أو دلت على سعر، مثل: اشتريت الكتب كتاباً بليرتين. أو كانت عدداً مثل: جاؤوا أربعين رجلاً. أو دلت على طور مثل: أخوك جندياً خير منه طالباً. أو كانت نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً. أو كانت أصلاً، مثل: هذا خاتمك ذهباً.

٢ - وأما كونها نكرة فواضح لك في جميع الأمثلة والشواهد المتقدمة، إلا أن بعض العبارات المسموعة من فصحاء العرب جاءت فيها الحال معرفة كقولهم: ذهبت وحدي. أي: منفرداً. وفعلته جهدي. أي جاهدأ. وجاؤوا قضهم بقضيضهم، أي جميعاً، ورجع عوده على بدئه. أي عائدأ. ودخلوا الأول فالأول. أي مرتين.

٣ - وقد تتكرر الحال، كما ترى في قول الشاعر:

عهدتك ما تصبر وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صباً متيماً
وتقول: تبدو بين أقرانك نشيطاً، ذكياً متحمساً لواجباتك، قائماً عليها..

ب - حين تكون جملة:

١ - وفي مواضع كثيرة تقع الجملة موقع الحال المفردة، ويشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية، فإن كانت جملة فعلية كان الفعل فيها أما مضارعاً، وأما ماضياً. تأمل قول الحطيئة:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجذ خير نار عندها خير موقد
فقوله: تعشو، جملة جالية، فعلها مضارع، كأنه قال: متى تأتته عاشياً إلى ضوء ناره. وتأمل أيضاً قول النابغة:

وقفت بربيع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل
فقوله: قد غير البلى. هي الحال، وفعلها ماض، لا مضارع. وهي - كما ترى - مصدرية بـ "قد" وهذا شرط لا بد منه في الفعل الماضي، على حين

ففي هذه الآية حال محذوفة، تقديرها: يدخلون عليهم من كل باب قائلين سلام عليكم.

ولكنها في بعض الأحيان تدل على كون عام، وحينئذ تحذف وجوباً من الكلام، وتعلق بها شبه جملة، كما ترى في هذه العبارة: العصفور فوق الغصن أجمل من العصفور في القفص. والتقدير: العصفور كائناً فوق الغصن أجمل من العصفور كائناً في القفص. وقلنا "كائناً أو موجوداً" يقدر تقديرأ، ولكن من الخطأ إظهاره في الجملة.

٢ - شكل الحال

وللحال شكلان: فقد تكون مفردة، وقد تكون جملة. مثال الأولى قول ابن هرمة:

بـالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالباب
ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وجاؤوا آباءهم عشاءً يبكون﴾ (يوسف ١٦) ولكل منهما حديث طويل.

أ - حين تكون مفردة:

والأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، كما رأيت في بعض الأمثلة المتقدمة، وأن تكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وأن تكون نكرة لا معرفة.

١ - أما كونها اسماً مشتقاً فهو ما دلت عليه نصوص العربية الفصيحة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾ (المدثر ٤٩) وفي قول الشاعر:

فهلا أعدوني لمثلي تفاسقدا وفي الأرض مبنوثاً شجاع وعقرب
وفي قول عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب
وفي مثل قولك: تبدو أطول من أبيك.. ففي الشاهد الأول جاءت الحال اسم فاعل "معرضين"، وفي الثاني جاءت اسم مفعول "مبنوثاً"، وجاءت في الثالث صفة مشبهة "هيمان" وفي المثال جاءت اسم تفضيل "أطول".

غير أن هناك مواضع قليلة تأتي فيها الحال غير مشتقة، ولكنها مؤولة بالمشتق، وذلك إذا دلت على تشبيه، مثل: خضت المعركة أسداً. أي: شجاعاً. أو دلت على "مفاعلة" مثل: قابلته وجهاً لوجه. أي: مواجهة. أو دلت على ترتيب مثل: نزلوا درجة درجة أي مرتين.

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الحال جامدة، ولا تؤول بمشتق، وذلك إذا وصفت بمشتق مثل: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾ (يوسف ٢) أو دلت على سعر، مثل: اشتريت الكتب كتاباً بليرتين. أو كانت عدداً مثل: جاؤوا أربعين رجلاً. أو دلت على طور مثل: أخوك جندياً خير منه طالباً. أو كانت نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً. أو كانت أصلاً، مثل: هذا خاتمك ذهباً.

٢ - وأما كونها نكرة فواضح لك في جميع الأمثلة والشواهد المتقدمة، إلا أن بعض العبارات المسموعة من فصحاء العرب جاءت فيها الحال معرفة كقولهم: ذهبت وحدي. أي: منفرداً. وفعلته جهدي. أي جاهدأ. وجاؤوا قضهم بقضيضهم، أي جميعأ، ورجع عوده على بدئه. أي عائدأ. ودخلوا الأول فالأول. أي مرتين.

٣ - وقد تتكرر الحال، كما ترى في قول الشاعر:

عهدتك ما تصبر وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صباً متيمأ
وتقول: تبدو بين أقرانك نشيطاً، ذكياً متحمساً لواجباتك، قائماً عليها..

ب - حين تكون جملة:

١ - وفي مواضع كثيرة تقع الجملة موقع الحال المفردة، ويشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية، فإن كانت جملة فعلية كان الفعل فيها أما مضارعاً، وأما ماضياً. تأمل قول الحطيئة:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجذ خير نار عندها خير موقد
فقوله: تعشو، جملة جالية، فعلها مضارع، كأنه قال: متى تأتته عاشياً إلى ضوء ناره. وتأمل أيضاً قول النابغة:

وقفت بربيع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل
فقوله: قد غير البلى. هي الحال، وفعلها ماض، لا مضارع. وهي - كما ترى - مصدرية بـ "قد" وهذا شرط لا بد منه في الفعل الماضي، على حين

لا يشترط في الفعل المضارع. غير أن "قد" حذفت من الكلام لفظاً، وحينئذ لا بد من أن تكون مقدرة كما في قول الهذلي:
وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر
أي: قد بلله القطر.

ويكثر مجيء الحال جملة اسمية، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء ٤٣) ومثله: خرجت من البيت والناس نيام، ثم عدت إليه والشمس في المغرب.

٢ - ولا بد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها، وهو إما ضمير يرجع إلى صاحب الحال، وإما واو تسمى واو الحال أو واو الابتداء. ففي قول الهذلي: "بلله القطر" تجد ضميراً يعود إلى "العصفور" وفي قوله تعالى: "وأنتم سكارى" تجد واواً تنصدر الجملة الحالية، وقد يجتمع الاثنان معاً كما في الآية نفسها، فـ "أنتم" هو الضمير الرابط، وقد اجتمعت معه واو الحال.

٣ - صاحب الحال

١ - صاحب الحال هو الذي تبين الحال هيئته، وغالباً ما يكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، وأقل من ذلك أن يكون مفعولاً به، وقد يكون خبراً أو مجروراً بحرف جر، أو بالإضافة، ويندر أن يقع منادى أو مبتدأ. ودونك الأمثلة على ذلك:
— جاؤوا أباهم باكين.
— رأيت البحر هائجاً
— هذا بعلي شيخاً
— مررت بالحديقة مزهرة
— ﴿أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾
— أخوك جندياً خير منه طالباً
— يا يؤس للحرب ضراراً لأقوام
صاحب الحال فاعل
صاحب الحال مفعول به
صاحب الحال خبر
صاحب الحال مجرور بالحرف
صاحب الحال مضاف إليه
صاحب الحال مبتدأ
صاحب الحال منادى

٢ - وفي هذه الأمثلة جميعاً تجد صاحب الحال إما معرفاً بـ"أل"، وإما بالإضافة وتعريفه هو الأصل المستقرى من لغة العرب. ولكنه في بعض الأحيان يكون نكرة مفيدة، كأن تكون موصوفة أو مضافة إلى نكرة مثل: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ (الدخان ٤ - ٥) فـ "أمر" هنا نكرة، إلا أنه حين

وصف بـ "حكيم" صح أن يقع صاحباً للحال "أمراً". ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ففي أربعة أيام سواء للسائلين﴾ (فصلت ١٠) ففيه صاحب الحال "أربعة" نكرة مضافة إلى نكرة مثلها "أيام".

وانظر هذه الشواهد أيضاً:

— ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾ (الشعراء ٢٠٨) صاحب الحال "قرية" وهي نكرة، وإنما صح ذلك لأنها اعتمدت على النفي. وكذلك يصح إذا اعتمدت الاستفهام أو النهي.

— ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ (البقرة ٢٥٩) صاحب الحال "قرية"، وقد صح أن تكون نكرة لأن الحال جملة مقرونة بواو الحال. قال كثير عزة:

لمية موحشاً طللٌ يلوح كأنه خللٌ
صاحب الحال "طلل" وهو نكرة، وصح ذلك لأن الحال "موحشاً" كانت في الأصل صفة له: لمية طللٌ موحشٌ ولكن حين تقدمت على موصوفها صارت حالاً.

٣ - ويقع صاحب الحال في الجملة قبل الحال، وقد يتأخر عنها، كما رأيت في بيت كثير عزة، وفي بعض المواضع يجب تقديمه، وفي مواضع أخرى يجب تأخيرها، وستوضح لك الأمثلة ذلك:

— ما جاء سعيداً إلا راكباً وقعت الحال بعد أداة الحصر فوجب تقديم صاحبها.

— تمتعت بجمال الحديقة مزهرة جاء صاحب الحال مضافاً إليه فوجب تقديمه.
— جئت والصبح في بدايته وقعت الحال جملة مقرونة بالواو فوجب تقديم صاحبها.

— ما جاء راكباً إلا سعيد. هنا وقع صاحب الحال بعد أداة الحصر فوجب تأخيرها.

— لمية موحشاً طلل. هنا كان موصوفاً في الأصل فوجب تأخيرها.

— كيف استقبلت أخاك. الحال هنا اسم له الصدارة فوجب تأخير صاحبها.

لا يشترط في الفعل المضارع. غير أن "قد" حذفت من الكلام لفظاً، وحينئذ لا بد من أن تكون مقدرة كما في قول الهذلي:
وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر
أي: قد بلله القطر.

ويكثر مجيء الحال جملة اسمية، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء ٤٣) ومثله: خرجت من البيت والناس نيام، ثم عدت إليه والشمس في المغرب.

٢ - ولا بد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها، وهو إما ضمير يرجع إلى صاحب الحال، وإما واو تسمى واو الحال أو واو الابتداء. ففي قول الهذلي: "بلله القطر" تجد ضميراً يعود إلى "العصفور" وفي قوله تعالى: "وأنتم سكارى" تجد واواً تنصدر الجملة الحالية، وقد يجتمع الاثنان معاً كما في الآية نفسها، فـ "أنتم" هو الضمير الرابط، وقد اجتمعت معه واو الحال.

٣ - صاحب الحال

١ - صاحب الحال هو الذي تبين الحال هيئته، وغالباً ما يكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، وأقل من ذلك أن يكون مفعولاً به، وقد يكون خبراً أو مجروراً بحرف جر، أو بالإضافة، ويندر أن يقع منادى أو مبتدأ. ودونك الأمثلة على ذلك:
— جاؤوا أباهم باكين.
— رأيت البحر هائجاً
— هذا بعلي شيخاً
— مررت بالحديقة مزهرة
— ﴿أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾
— أخوك جندياً خير منه طالباً
— يا يؤس للحرب ضراراً لأقوام
صاحب الحال فاعل
صاحب الحال مفعول به
صاحب الحال خبر
صاحب الحال مجرور بالحرف
صاحب الحال مضاف إليه
صاحب الحال مبتدأ
صاحب الحال منادى

٢ - وفي هذه الأمثلة جميعاً تجد صاحب الحال إما معرفاً بـ"أل"، وإما بالإضافة وتعريفه هو الأصل المستقرى من لغة العرب. ولكنه في بعض الأحيان يكون نكرة مفيدة، كأن تكون موصوفة أو مضافة إلى نكرة مثل: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ (الدخان ٤ - ٥) فـ "أمر" هنا نكرة، إلا أنه حين

وصف بـ "حكيم" صح أن يقع صاحباً للحال "أمراً". ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ففي أربعة أيام سواء للسائلين﴾ (فصلت ١٠) ففيه صاحب الحال "أربعة" نكرة مضافة إلى نكرة مثلها "أيام".

وانظر هذه الشواهد أيضاً:

— ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾ (الشعراء ٢٠٨) صاحب الحال "قرية" وهي نكرة، وإنما صح ذلك لأنها اعتمدت على النفي. وكذلك يصح إذا اعتمدت الاستفهام أو النهي.

— ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ (البقرة ٢٥٩) صاحب الحال "قرية"، وقد صح أن تكون نكرة لأن الحال جملة مقرونة بواو الحال. قال كثير عزة:

لمية موحشاً طللٌ يلوح كأنه خللٌ
صاحب الحال "طلل" وهو نكرة، وصح ذلك لأن الحال "موحشاً" كانت في الأصل صفة له: لمية طللٌ موحشٌ ولكن حين تقدمت على موصوفها صارت حالاً.

٣ - ويقع صاحب الحال في الجملة قبل الحال، وقد يتأخر عنها، كما رأيت في بيت كثير عزة، وفي بعض المواضع يجب تقديمه، وفي مواضع أخرى يجب تأخيرها، وستوضح لك الأمثلة ذلك:

— ما جاء سعيداً إلا راكباً وقعت الحال بعد أداة الحصر فوجب تقديم صاحبها.

— تمتعت بجمال الحديقة مزهرة جاء صاحب الحال مضافاً إليه فوجب تقديمه.
— جئت والصبح في بدايته وقعت الحال جملة مقرونة بالواو فوجب تقديم صاحبها.

— ما جاء راكباً إلا سعيد. هنا وقع صاحب الحال بعد أداة الحصر فوجب تأخيرها.

— لمية موحشاً طلل. هنا كان موصوفاً في الأصل فوجب تأخيرها.

— كيف استقبلت أخاك. الحال هنا اسم له الصدارة فوجب تأخير صاحبها.

٤ — العامل في الحال

١ — يعمل في الحال ثلاثة أشياء: الفعل، وشبه الفعل، وما فيه معنى الفعل. أما عمل الفعل فيه فالأمثلة المتقدمة كلها شواهد عليه، وأما ما يشبه الفعل فمثل قولك: أذهب أنت راكباً. وأما معنى الفعل فنعني به ما يدل على معناه من الأدوات والأسماء، كما في قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفةً لو شئت ساقمُ إليّ قطينا
فاسم الإشارة "هذا" يحمل معنى الفعل، ولذلك نصب الحال "خليفة". ومن ذلك قول النابغة:

كانه خارجاً من جنب صفحته سفودُ شرب نسوه عند مقتاد
فالأداة "كان" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال "خارجاً" ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فمالكم في المنافيين فنتين﴾ (النساء ٨٨) وقوله: ﴿فمالهم عن التذكرة معرضين﴾ (المدرثر ٤٩) فأداة الاستفهام "ما" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال في الآيتين "فنتين" و"معرضين".

٢ — وقد يحذف العامل لقيام الدليل عليه، هب أن سائلاً سألك: كيف ترى البحر؟ فأجبت: هائجاً. فقولك: هائجاً. حال، عمل فيه فعل محذوف، تقديره: أراه هائجاً. وإنما حذفته لأن في جملة السؤال ما يدل عليه.

على أن هناك مواضع يحذف فيها عامل الحال وجوباً، كما ترى في الأمثلة التالية:

— أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي. الحال هنا مؤكدة لمضمون جملة، ولذلك وجب حذف العامل.

— يباع هذا بليرة فصاعداً. أي فيزيد السعر صاعداً.

— أمتوانياً وقد جد الناس؟ وقعت الحال بعد استفهام للتوبيخ.

٣ — وهناك مواضع يتقدم فيها العامل على الحال أو يتأخر عنها وجوباً، لا نرى موجباَ لعرضها، لأنها مما يعرف بالأمثلة والبدية.

شواهد للتدريب

١ — قال أنيف بن جبلة يصف حصاناً:

وإذا اعترضت به استوت أقطاره وكأنه مستدبراً متصوَّبُ
٢ — وقال سالم بن وابصة:

أحبُّ الفتى ينفي الفواحش سمعه كأن به عن كل فاحشة وقرا
٣ — قال إبراهيم بن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالباب
٥ — قال عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب

٤ — العامل في الحال

١ — يعمل في الحال ثلاثة أشياء: الفعل، وشبه الفعل، وما فيه معنى الفعل. أما عمل الفعل فيه فالأمثلة المتقدمة كلها شواهد عليه، وأما ما يشبه الفعل فمثل قولك: أذهب أنت راكباً. وأما معنى الفعل فنعني به ما يدل على معناه من الأدوات والأسماء، كما في قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفةً لو شئت ساقمُ إليّ قطينا
فاسم الإشارة "هذا" يحمل معنى الفعل، ولذلك نصب الحال "خليفة". ومن ذلك قول النابغة:

كانه خارجاً من جنب صفحته سفودُ شرب نسوه عند مقتاد
فالأداة "كان" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال "خارجاً" ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فمالكم في المنافيين فنتين﴾ (النساء ٨٨) وقوله: ﴿فمالهم عن التذكرة معرضين﴾ (المدرثر ٤٩) فأداة الاستفهام "ما" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال في الآيتين "فنتين" و"معرضين".

٢ — وقد يحذف العامل لقيام الدليل عليه، هب أن سائلاً سألك: كيف ترى البحر؟ فأجبت: هائجاً. فقولك: هائجاً. حال، عمل فيه فعل محذوف، تقديره: أراه هائجاً. وإنما حذفته لأن في جملة السؤال ما يدل عليه.

على أن هناك مواضع يحذف فيها عامل الحال وجوباً، كما ترى في الأمثلة التالية:

— أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي. الحال هنا مؤكدة لمضمون جملة، ولذلك وجب حذف العامل.

— يباع هذا بليرة فصاعداً. أي فيزيد السعر صاعداً.

— أمتوانياً وقد جد الناس؟ وقعت الحال بعد استفهام للتوبيخ.

٣ — وهناك مواضع يتقدم فيها العامل على الحال أو يتأخر عنها وجوباً، لا نرى موجباَ لعرضها، لأنها مما يعرف بالأمثلة والبدية.

شواهد للتدريب

١ — قال أنيف بن جبلة يصف حصاناً:

وإذا اعترضت به استوت أقطاره وكأنه مستدبراً متصوَّبُ
٢ — وقال سالم بن وابصة:

أحبُّ الفتى ينفي الفواحش سمعه كأن به عن كل فاحشة وقرا
٣ — قال إبراهيم بن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالباب
٥ — قال عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب

التمييز

هو اسم نكرة، وظيفته في الكلام أن يبين إيهاماً تقدمه لفظاً أو تقديرأ، فإذا قلت: عندي عشرون. لا يعرف السامع ماذا تعني بلفظ "عشرون"، لأنه مبهم غير محدد، فقد يكون كتباً أو أقلاماً أو دفاتر أو.. ولهذا يحتاج هذا اللفظ وأمثاله إلى ما يميزه ويبينه ويفسره، تقول: عندي عشرون كتاباً، وأنا أكثر من ذلك مالاً. فكلمتا "كتاباً، ومالاً" تميزان، لأن الأولى وضحت الإبهام في "عشرون"، والأخرى وضحت في "أكثر".

١ - نوع التمييز

آ - تمييز المفرد:

قد يكون الإبهام في المفرد، ويسمى التمييز الذي يوضحه: تمييز المفرد، وله في كتب النحو مصطلحات ثلاثة: تمييز الذات، لأن اللفظ المبهم يدل على ذات، وتمييز المفعول، لأن الإبهام وارد في كلمة مفعولة. ويقال له: تمييز المفرد، كما تقدم.

واللفظ المبهم أنواع:

١ - العدد وتمييزه:

والأعداد كلها ألفاظ مبهمة لا بد لها من كلمة توضحها وتميزها، وتحدد المقصود منها، أما تمييز فقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً بالإضافة أو بالحرف، وذلك على الشكل التالي:

- تمييز العدد المفرد وأشباهه:

تقول: عندي عشرة كتب، وثلاثة أقلام، وأمام المنزل سبع شجرات، وفي الطريق أربع فتيات، وخاض المعركة مئة جندي بل ألف بطل. وعند فلان بضعة أعمال، وعدة مهمات.

في هذه الأمثلة جاء العدد مفردأ، أي يتألف من لفظ واحد، وجاء بعده تمييز مجرور بالإضافة ليوضح إيهامه ويفسره، ويلاحظ أنه بصيغة الجمع، إلا ما جاء منه بعد المائة والألف.

وتقول: عندي عشرة من الكتب، وجاء ثلاثة من الجند، وغادرنا عشرة من الرجال، وفي القرآن ﴿فخذ أربعة من الطير﴾ (البقرة ٢٦٠) فالتمييز في هذه الأمثلة مجرور بمن.

فتمييز العدد المفرد إذا يجر بالإضافة أو بمن.

- تمييز العدد المركب تركيب مزج:

العدد المركب ما تألف من لفظين يدلان على العدد، ركب أحدهما مع صاحبه تركيباً مزجياً، مثل: أحد عشر، واثننا عشرة، وثلاثة عشر، الخ.

والتمييز بعده يأتي مفرداً منصوباً، كما في قوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾ (يوسف ٤)، ومثله قوله: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ (البقرة ٦١).

وقد يفصل بينه وبين التمييز بشبه جملة، فلا يتغير الحكم فيه، كما في قول جرير:

لي خمس عشرة من جمادى ليلة ما أستطيع على الفراش رقادي
- تمييز ألفاظ العقود:

أما ألفاظ العقود فهي: عشرون، ثلاثون، أربعون.. تسعون والتمييز بعدها مفرد منصوب، سواء أكان لفظ العقد مفرداً أم معطوفاً على عدد آخر، انظر قول زهير:

وقفت بها من بعد عشرين حجة فلأياً عرفت الدار بعد توهم
فقوله: حجة. تمييز وقع بعد "عشرين"، فجاء مفرداً منصوباً. وانظر أيضاً قوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ (ص ٢٣) وقول عنتر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم
في الآية القرآنية جاء التمييز "نعجة" بعد لفظ العقد "تسعون" مفرداً منصوباً، وكذلك جاء في قول عنتر "حلوبة" وكل من العقدين كما ترى معطوف على عدد مفرد قبله.

التمييز

هو اسم نكرة، وظيفته في الكلام أن يبين إيهاماً تقدمه لفظاً أو تقديرأ، فإذا قلت: عندي عشرون. لا يعرف السامع ماذا تعني بلفظ "عشرون"، لأنه مبهم غير محدد، فقد يكون كتباً أو أقلاماً أو دفاتر أو.. ولهذا يحتاج هذا اللفظ وأمثاله إلى ما يميزه ويبينه ويفسره، تقول: عندي عشرون كتاباً، وأنا أكثر من ذلك مالاً. فكلمتا "كتاباً، ومالاً" تميزان، لأن الأولى وضحت الإبهام في "عشرون"، والأخرى وضحت في "أكثر".

١ - نوع التمييز

آ - تمييز المفرد:

قد يكون الإبهام في المفرد، ويسمى التمييز الذي يوضحه: تمييز المفرد، وله في كتب النحو مصطلحات ثلاثة: تمييز الذات، لأن اللفظ المبهم يدل على ذات، وتمييز المفعول، لأن الإبهام وارد في كلمة مفعولة. ويقال له: تمييز المفرد، كما تقدم.

واللفظ المبهم أنواع:

١ - العدد وتمييزه:

والأعداد كلها ألفاظ مبهمة لا بد لها من كلمة توضحها وتميزها، وتحدد المقصود منها، أما تمييز فقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً بالإضافة أو بالحرف، وذلك على الشكل التالي:

- تمييز العدد المفرد وأشباهه:

تقول: عندي عشرة كتب، وثلاثة أقلام، وأمام المنزل سبع شجرات، وفي الطريق أربع فتيات، وخاض المعركة مئة جندي بل ألف بطل. وعند فلان بضعة أعمال، وعدة مهمات.

في هذه الأمثلة جاء العدد مفردأ، أي يتألف من لفظ واحد، وجاء بعده تمييز مجرور بالإضافة ليوضح إيهامه ويفسره، ويلاحظ أنه بصيغة الجمع، إلا ما جاء منه بعد المائة والألف.

وتقول: عندي عشرة من الكتب، وجاء ثلاثة من الجند، وغادرنا عشرة من الرجال، وفي القرآن ﴿فخذ أربعة من الطير﴾ (البقرة ٢٦٠) فالتمييز في هذه الأمثلة مجرور بمن.

فتمييز العدد المفرد إذا يجر بالإضافة أو بمن.

- تمييز العدد المركب تركيب مزج:

العدد المركب ما تألف من لفظين يدلان على العدد، ركب أحدهما مع صاحبه تركيباً مزجياً، مثل: أحد عشر، واثننا عشرة، وثلاثة عشر، الخ.

والتمييز بعده يأتي مفرداً منصوباً، كما في قوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾ (يوسف ٤)، ومثله قوله: ﴿فاتفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ (البقرة ٦١).

وقد يفصل بينه وبين التمييز بشبه جملة، فلا يتغير الحكم فيه، كما في قول جرير:

لي خمس عشرة من جمادى ليلة ما أستطيع على الفراش رقادي
- تمييز ألفاظ العقود:

أما ألفاظ العقود فهي: عشرون، ثلاثون، أربعون.. تسعون والتمييز بعدها مفرد منصوب، سواء أكان لفظ العقد مفرداً أم معطوفاً على عدد آخر، انظر قول زهير:

وقفت بها من بعد عشرين حجة فلأياً عرفت الدار بعد توهم
فقوله: حجة. تمييز وقع بعد "عشرين"، فجاء مفرداً منصوباً. وانظر أيضاً قوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ (ص ٢٣) وقول عنتر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم
في الآية القرآنية جاء التمييز "نعجة" بعد لفظ العقد "تسعون" مفرداً منصوباً، وكذلك جاء في قول عنتر "حلوبة" وكل من العقدين كما ترى معطوف على عدد مفرد قبله.

— كنايات العدد:

وللعدد ثلاث كنايات هي: كم، كآين، كذا. ولكل منها استعمال:
فأما "كم" فنوعان: خبرية، واستفهامية.

والخبرية ما دلت على كثرة مبهمة، مثل: كم شهيد هوى على الأرض!! فـ
"كم" هنا ليست للاستفهام، لأنها لا تحمل معنى السؤال، ولكنها تعني: كثير من
الشهداء هوى على الأرض. وتمييزها مجرور بالإضافة كما مرّ أو بمن، نحو
قول زهير:

جعلن القنان عن يمينٍ وحزنةٍ وكم بالقنان من محلٍ ومُخرمٍ
وأحياناً يفصل بينها وبين تمييزها بفواصل، فينصب أو يجر بمن، ولا يجوز
جره بالإضافة مثل: كم عند فلان دفترأ، أو: كم عنده من دفتر. وإنما امتنع أن
يكون مجروراً بالإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة،
والفصل بينهما قبيح.

أما "كم" الاستفهامية، فتمييزها لا يختلف عن تمييز ألفاظ العقود، فهو مفرد
منصوب، مثل: كم كتاباً عندك؟ وكم دفترأ اشتريت؟ وأجازوا جره بـ "من" مقدرة
إذا سبقت "كم" بحرف جر، مثل: بكم ليرة اشتريته؟ والنصب أقوى.

وقد يحذف تمييز "كم" بنوعيها: الخبرية والاستفهامية، تقول: كم سرت؟ أي:
كم ميلاً سرت؟ وكم شكوت البين!! أي: كم مرة شكوت البين.

ومن كنايات العدد "كآين" وفي لفظها أربع لغات: كآين، وكآين، وكائن،
وكنن. أما معناها فلا يختلف عن معنى "كم" الخبرية في دلالاته على الكثرة.
وتمييزها مفرد مجرور بمن، كقول زهير:

وكائن ترى من صامتٍ لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم
وقوله تعالى: ﴿وكآين من دابةٍ لا تحمل رزقها﴾ (العنكبوت ٦٠) وقوله:
﴿وكآين من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾ (آل عمران ١٤٦).

أما "كذا" فهي من كنايات العدد أيضاً، وتشبه "كم" الاستفهامية في المعنى،
لدلالاتها على الكثرة والقلة، وفي نصب تمييزها وإفراده، تقول: عندي كذا وكذا كتاباً
جاء كذا طالباً.

٢ — تمييز المقادير وأشباهاها:

والمقادير أيضاً أسماء مبهمة تحتاج إلى ما يفسرها ويوضحها من الكلمات،
وهي المساحة، والوزن، والكيل، والمقياس، وأشباهاها. تقول: سرت ميلاً أرضاً،
واشتريت رطلاً عسلاً، وليتراً حليباً، ومتراً قماشاً.

وتقول: ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً، وفي القرآن الكريم:

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ (الزلزلة ٧) ومن أمثلتهم: خبأت جرة
عسلاً، وبرميلاً دبساً، ووقعنا مديك عريضة.

وثمة ما يجري مجرى المقادير، ككلمتي: مثل، وغير، في قولك: عندي مثل
ما عندك كتاباً، ويملك فلان غير ما تملك ذهباً.

٣ — تمييز الذوات المبهمة:

وثمة كلمات تدل على ذوات مبهمة المادة، مثل: خاتم، ساعة، سوار، حلة،
فالخاتم يصنع من الذهب أو الفضة أو النحاس، وكذلك الساعة والسوار، والحلة قد
تكون جوخاً وغيره. فإذا قلت: عندي خاتم. لا يعرف ممّ صنع، فلازلة الإبهام
تقول: عندي خاتم ذهباً، أو فضة، أو نحاساً. ولبست فاطمة سواراً ذهباً أو فضة.
واشتريت حلة جوخاً.

ب — تمييز النسبة:

على أن الإبهام لا يكون في المفردات فقط، فقد يكون في نسبة شيء إلى
آخر، فإذا قلت: أعجبتني أشجار الحديقة، نسبت فعل الإعجاب إلى الأشجار لا إلى
الحديقة، فإذا تصرف في ذلك وقلت: أعجبتني الحديقة أشجاراً، نسبت فعل
الإعجاب هنا إلى الحديقة كلها، ولكنك عدت فميزتها بقولك: أشجاراً، لتحديد نسبة
الإعجاب تحديداً دقيقاً.

وهذا التمييز إما أن يكون محولاً، وإما أن يكون غير محول.

ورد في الشعر منصوباً على قلة.

— كنايات العدد:

وللعدد ثلاث كنايات هي: كم، كآين، كذا. ولكل منها استعمال:
فأما "كم" فنوعان: خبرية، واستفهامية.

والخبرية ما دلت على كثرة مبهمة، مثل: كم شهيد هوى على الأرض!! فـ
"كم" هنا ليست للاستفهام، لأنها لا تحمل معنى السؤال، ولكنها تعني: كثير من
الشهداء هؤوا على الأرض. وتمييزها مجرور بالإضافة كما مرّ أو بمن، نحو
قول زهير:

جعلن القنان عن يمينٍ وحزنةٍ وكم بالقنان من محلٍ ومُخْرِمٍ
وأحياناً يفصل بينها وبين تمييزها بفواصل، فينصب أو يجر بمن، ولا يجوز
جره بالإضافة مثل: كم عند فلان دفترأ، أو: كم عنده من دفتر. وإنما امتنع أن
يكون مجروراً بالإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة،
والفصل بينهما قبيح.

أما "كم" الاستفهامية، فتمييزها لا يختلف عن تمييز ألفاظ العقود، فهو مفرد
منصوب، مثل: كم كتاباً عندك؟ وكم دفترأ اشتريت؟ وأجازوا جره بـ "من" مقدرة
إذا سبقت "كم" بحرف جر، مثل: بكم ليرة اشتريته؟ والنصب أقوى.

وقد يحذف تمييز "كم" بنوعها: الخبرية والاستفهامية، تقول: كم سرت؟ أي:
كم ميلاً سرت؟ وكم شكوت البين!! أي: كم مرة شكوت البين.

ومن كنايات العدد "كآين" وفي لفظها أربع لغات: كآين، وكآين، وكائن،
وكنن. أما معناها فلا يختلف عن معنى "كم" الخبرية فهي دلالة على الكثرة.
وتمييزها مفرد مجرور بمن، كقول زهير:

وكائن ترى من صامتٍ لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم
وقوله تعالى: ﴿وكآين من دابةٍ لا تحمل رزقها﴾ (العنكبوت ٦٠) وقوله:
﴿وكآين من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾ (آل عمران ١٤٦).

أما "كذا" فهي من كنايات العدد أيضاً، وتشبه "كم" الاستفهامية في المعنى،
لدالتها على الكثرة والقلة، وفي نصب تمييزها وإفراده، تقول: عندي كذا وكذا كتاباً
جاء كذا طالباً.

٢ — تمييز المقادير وأشباهاها:

والمقادير أيضاً أسماء مبهمة تحتاج إلى ما يفسرها ويوضحها من الكلمات،
وهي المساحة، والوزن، والكيل، والمقياس، وأشباهاها. تقول: سرت ميلاً أرضاً،
واشتريت رطلاً عسلاً، وليتراً حليباً، ومتراً قماشاً.

وتقول: ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً، وفي القرآن الكريم:

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ (الزلزلة ٧) ومن أمثلتهم: خبأت جرة
عسلاً، وبرميلاً دبساً، ووقعنا مد يدك عريضة.

وثمة ما يجري مجرى المقادير، ككلمتي: مثل، وغير، في قولك: عندي مثل
ما عندك كتاباً، ويملك فلان غير ما تملك ذهباً.

٣ — تمييز الذوات المبهمة:

وثمة كلمات تدل على ذوات مبهمة المادة، مثل: خاتم، ساعة، سوار، حلة،
فالخاتم يصنع من الذهب أو الفضة أو النحاس، وكذلك الساعة والسوار، والحلة قد
تكون جوخاً وغيره. فإذا قلت: عندي خاتم. لا يعرف ممّ صنع، فلازلة الإبهام
تقول: عندي خاتم ذهباً، أو فضة، أو نحاساً. ولبست فاطمة سواراً ذهباً أو فضة.
واشتريت حلة جوخاً.

ب — تمييز النسبة:

على أن الإبهام لا يكون في المفردات فقط، فقد يكون في نسبة شيء إلى
آخر، فإذا قلت: أعجبتني أشجار الحديقة، نسبت فعل الإعجاب إلى الأشجار لا إلى
الحديقة، فإذا تصرف في ذلك وقلت: أعجبتني الحديقة أشجاراً، نسبت فعل
الإعجاب هنا إلى الحديقة كلها، ولكنك عدت فميزتها بقولك: أشجاراً، لتحديد نسبة
الإعجاب تحديداً دقيقاً.

وهذا التمييز إما أن يكون محولاً، وإما أن يكون غير محول.

ورد في الشعر منصوباً على قلة.

١ - التمييز المحول:

يحول التمييز عن أحد ثلاثة: عن فاعل، ومفعول به، ومبتدأ. وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

— اشتعل الرأس شيباً. أصله: اشتعل شيبُ الرأس، فتحول الإسناد ونسب إلى الرأس كله، ثم ذكر الشيب ليميز إيهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن فاعل ومثله: أعجبتني الجامعة بناءً، وراعني الكتاب طباعة.

— فجرنا الأرض عيوناً. أصله: فجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقع فعل التفجير على الأرض كلها، وذكرت العيون لتمييز إيهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن مفعول به.

— السيف أصدق إنباءً من الكتب. أصله: إنباء السيف أصدق من إنباء الكتب. ثم أسند الصديق إلى السيف كله، وذكر المصدر بعده (إنباء) ليحدد نسبة الإسناد بدقة. فهو تمييز محول عن مبتدأ.

٢ - التمييز غير المحول:

من صور هذا التمييز ما يأتي في صيغ التعجب، نحو: لله دره فارساً. ما أعظمه بطلاً، أكرم به رجلاً، وهو تمييز يبين إيهام النسبة، فبعد أن يكون التعجب منسوباً إلى المتعجب منه عامة، يخصص وتحدد النسبة فيه، بالفروسية، أو البطولة، أو الرجولة. وهو غير محول عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

٢ - أحكام التمييز

١ - إعرابه:

يعمل في تمييز المفرد المبهم قبله، أما تمييز الجملة فيعمل فيه الفعل وأشباهه نحو: طاب فلان نفساً. ونحو: فلان طيب قلباً. أو: معجب خلقاً. ويكون منصوباً طوراً، ومجروراً طوراً آخر، وذلك على الشكل التالي:

— يكون واجب النصب: إذا كان تمييزاً محولاً عن فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، كما تقدم في الأمثلة، وإذا وقع بعد العدد المركب أو بعد لفظ من ألفاظ العقود، أو بعد "كم" الاستفهامية التي لم تسبق بحرف جر.

^١ يرى بعض النحويين أن التمييز في مثل هذا التركيب محول عن فاعل، لأن ما بعد اسم التفضيل فاعل في المعنى.

أما قولك: اشتريت عشرين من الكتب. أو خمسة عشر من الكتب، فلا يدل على أن التمييز في هذا الموضع جائز الجر، لأنك عرفت أن التمييز بعد هذا النوع من الأعداد يجب أن يكون مفرداً منصوباً، وهو هنا كما ترى جمع، ولو أنك حاولت أن تأتي به مفرداً مجروراً لما أتيت بكلام عربي، إذ لا يقال: اشتريت عشرين من كتاب.

ولك في المثاليين السابقين، أعني: عشرين من الكتب، وخمسة عشر من الكتب، وجه لا يخلو من دقة، وهو أن يكون التمييز محذوفاً لأن شبه الجملة أغنت عنه، لأن "من" فيها بيانية، فكأنك قلت: اشتريت عشرين نسخة من الكتب، وهذا واضح جداً في قول الحارث بن حنظلة اليشكري:

وثمانون من تميم بأيديهم — هم رماح صدورهنَّ القضاء
فكأنه قال: وثمانون فارساً من تميم.

— ويكون واجب الجر: بعد الأعداد المفردة، وبعد "كم" الخبرية إذا لم يفصل بينهما بفاصل، وزعم ابن عصفور أن جره بعد "كأين" واجب، وقد ورد في الشعر منصوباً قليلاً. كقول الشاعر:

أطرد اليأس بالرجاء فكأين — ألاماً خُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِهِ
— يجوز فيه النصب والجر: في غير ما ذكر، مثل: عندي ليتراً حليماً، أو: ليتراً حليماً، أو ليتراً من حليب، الخ.. وكذلك تمييز "كم" الاستفهامية المسبوق بحرف جر، مثل: بكم ليرة أو ليرة اشتريت هذا.

٢ - تكثيره:

والتمييز اسم نكرة في الأصل، إلا أنه ورد في شواهد فصيحة قليلة معرفة لفظاً، نكرة معنى، كقوله تعالى: «ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه» (البقرة ١٣٠) والتقدير: سفه نفساً وقوله: «كم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها» (القصص ٥٨) والتقدير: بطرت معيشة وكقول رشيد اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهاً — صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
والتقدير: طبت نفساً.

٣ - جموده:

١ - التمييز المحول:

يحول التمييز عن أحد ثلاثة: عن فاعل، ومفعول به، ومبتدأ. وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

— اشتعل الرأس شيباً. أصله: اشتعل شيبُ الرأس، فتحول الإسناد ونسب إلى الرأس كله، ثم ذكر الشيب ليميز إيهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن فاعل ومثله: أعجبتني الجامعة بناءً، وراعني الكتاب طباعة.

— فجرنا الأرض عيوناً. أصله: فجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقع فعل التفجير على الأرض كلها، وذكرت العيون لتمييز إيهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن مفعول به.

— السيف أصدق إنباءً من الكتب. أصله: إنباء السيف أصدق من إنباء الكتب. ثم أسند الصديق إلى السيف كله، وذكر المصدر بعده (إنباء) ليحدد نسبة الإسناد بدقة. فهو تمييز محول عن مبتدأ.

٢ - التمييز غير المحول:

من صور هذا التمييز ما يأتي في صيغ التعجب، نحو: لله دره فارساً. ما أعظمه بطلاً، أكرم به رجلاً، وهو تمييز يبين إيهام النسبة، فبعد أن يكون التعجب منسوباً إلى المتعجب منه عامة، يخصص وتحدد النسبة فيه، بالفروسية، أو البطولة، أو الرجولة. وهو غير محول عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

٢ - أحكام التمييز

١ - إعرابه:

يعمل في تمييز المفرد المبهم قبله، أما تمييز الجملة فيعمل فيه الفعل وأشباهه نحو: طاب فلان نفساً. ونحو: فلان طيب قلباً. أو: معجب خلقاً. ويكون منصوباً طوراً، ومجروراً طوراً آخر، وذلك على الشكل التالي:

— يكون واجب النصب: إذا كان تمييزاً محولاً عن فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، كما تقدم في الأمثلة، وإذا وقع بعد العدد المركب أو بعد لفظ من ألفاظ العقود، أو بعد "كم" الاستفهامية التي لم تسبق بحرف جر.

^١ يرى بعض النحويين أن التمييز في مثل هذا التركيب محول عن فاعل، لأن ما بعد اسم التفضيل فاعل في المعنى.

أما قولك: اشتريت عشرين من الكتب. أو خمسة عشر من الكتب، فلا يدل على أن التمييز في هذا الموضع جائز الجر، لأنك عرفت أن التمييز بعد هذا النوع من الأعداد يجب أن يكون مفرداً منصوباً، وهو هنا كما ترى جمع، ولو أنك حاولت أن تأتي به مفرداً مجروراً لما أتيت بكلام عربي، إذ لا يقال: اشتريت عشرين من كتاب.

ولك في المثاليين السابقين، أعني: عشرين من الكتب، وخمسة عشر من الكتب، وجه لا يخلو من دقة، وهو أن يكون التمييز محذوفاً لأن شبه الجملة أغنت عنه، لأن "من" فيها بيانية، فكأنك قلت: اشتريت عشرين نسخة من الكتب، وهذا واضح جداً في قول الحارث بن حنظلة اليشكري:

وثمانون من تميم بأيديهم — هم رماح صدورهنَّ القضاء
فكأنه قال: وثمانون فارساً من تميم.

— ويكون واجب الجر: بعد الأعداد المفردة، وبعد "كم" الخبرية إذا لم يفصل بينهما بفاصل، وزعم ابن عصفور أن جره بعد "كأين" واجب، وقد ورد في الشعر منصوباً قليلاً. كقول الشاعر:

أطرد اليأس بالرجاء فكأين — ألمأخُم يُسرُهُ بعد عُسْرِ
— يجوز فيه النصب والجر: في غير ما ذكر، مثل: عندي ليتراً حليماً، أو: ليتراً حليماً، أو ليتراً من حليب، الخ.. وكذلك تمييز "كم" الاستفهامية المسبوق بحرف جر، مثل: بكم ليرة أو ليرة اشتريت هذا.

٢ - تكثيره:

والتمييز اسم نكرة في الأصل، إلا أنه ورد في شواهد فصيحة قليلة معرفة لفظاً، نكرة معنى، كقوله تعالى: «ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه» (البقرة ١٣٠) والتقدير: سفه نفساً وقوله: «كم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها» (القصص ٥٨) والتقدير: بطرت معيشة وكقول رشيد اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهاً — صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
والتقدير: طبت نفساً.

٣ - جموده:

الاستثناء

المستثنى هو الاسم الذي تسبقه أداة استثناء، ويخالف في الحكم ما قبلها، مثل: رجع الجندُ إلاً علياً. فالحكم هنا هو رجوع الجند، ولكن "علياً" لم يرجع فخالف الحكم الذي سري على الجند.

وفي جملة الاستثناء، مستثنى، وهو هنا "علي"، ومستثنى منه وهو "الجند" وأداة استثناء وهي "إلا" وحكمه وهو "الرجوع".

أ - أنواع الاستثناء

للاستثناء أنواع ثلاثة، يرجع اثنان منها إلى طبيعة الصلة بين المستثنى والمستثنى منه، ويرجع الآخر إلى طبيعة العامل النحوي، وإليك تفصيل ذلك:

١ - الاستثناء المتصل:

إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلاً، مثل: سافر أخوتك إلاً سميراً، فسميراً من أخوتك، وقد خالف في حكم السفر بقية الإخوة، ومثله، جاء الناس إلاً علياً. ونجح الطلاب إلاً خالداً، فعلي من جنس الناس، وخالد من جنس الطلاب.

٢ - الاستثناء المنقطع:

وهذا ضرب مقابل للاستثناء المتصل، وهو ما كان فيه جنس المستثنى مخالفاً لجنس المستثنى منه، تقول: خرج الطلاب من القاعة إلاً كتبهم. فالكتب - وهي المستثنى - ليست من جنس الطلاب، وهي المستثنى منه، وكقوله تعالى: ﴿مَالِهِمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ، إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء ١٥٧) فاتباع الظن مخالف في الجنس للعلم، ومثله قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاً كي أسألهَا عيتُ جواباً، وما بالربع من أحدٍ
إلا الأوراي لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
فالأوراي - وهي محابس الخيل - ليست من جنس المستثنى منه وهو: أحد.

والتمييز أيضاً اسم جامد، وبهذا يختلف عن الحال التي تتميز بأنها اسم مشتق. إلا أن للتمييز حالات يظهر فيها مشتقاً كما في قولهم: لله دره فارساً. والحق أن التمييز هنا محذوف حلت محله صفة، وكان التقدير: لله دره رجلاً فارساً. وهذا في العربية كثير، فكما تتوب الصفة عن موصوفها الفاعل والمفعول و.. مثل: جاء البطل، والتقدير: جاء الرجل البطل. كذلك تتوب عن موصوفها التمييز وتعرب إعرابه. ويكون هذا غالباً في تمييز الجملة.

٤ - تأخير:

ويقع التمييز متأخراً عن العامل فيه، فلا يقال: عسلاً اشتريت رطلاً، ولا كتاباً ابتعت عشرين، ولكن النحاة مختلفون في جواز تقديم التمييز حين يكون عامله فعلاً متصرفاً، فأجازه بعضهم محتجين بهذا البيت الذي ينسب إلى المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى:

أتعجز ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
ويقول شاعر من قبيلة طيء:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
وأكرر ذلك آخرون، وقالوا: إن في البيتين شذوذاً يخرج بهما عن سنن العربية، فلا يجوز لأحد أن يجعلهما أصلاً يقيس عليه.

شواهد للتدريب

١ - قال زهير:

وذاك أحزمهم رأياً إذا نبأ من الحوادث غادى الناس أو طرقا
٢ - وقال يصف قطاة يلاحقها الصقر:

لا شيء أسرع منها وهي طيبة نفساً بما سوف ينجيها وتتركُ
٣ - قال جرير:

لم تلق أخبت يا فرزدق منكم ليلاً، وأخبت بالنهار نهراً
٤ - وقال:

هلا تخرجت مما تفعلين بنا يا أطيّب الناس يوم الدجن أردانا

الاستثناء

المستثنى هو الاسم الذي تسبقه أداة استثناء، ويخالف في الحكم ما قبلها، مثل: رجع الجندُ إلاً علياً. فالحكم هنا هو رجوع الجند، ولكن "علياً" لم يرجع فخالف الحكم الذي سري على الجند.

وفي جملة الاستثناء، مستثنى، وهو هنا "علي"، ومستثنى منه وهو "الجند" وأداة استثناء وهي "إلا" وحكمه وهو "الرجوع".

أ - أنواع الاستثناء

للاستثناء أنواع ثلاثة، يرجع اثنان منها إلى طبيعة الصلة بين المستثنى والمستثنى منه، ويرجع الآخر إلى طبيعة العامل النحوي، وإليك تفصيل ذلك:

١ - الاستثناء المتصل:

إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلاً، مثل: سافر أخوتك إلاً سميراً، فسميراً من أخوتك، وقد خالف في حكم السفر بقية الإخوة، ومثله، جاء الناس إلاً علياً. ونجح الطلاب إلاً خالداً، فعلي من جنس الناس، وخالد من جنس الطلاب.

٢ - الاستثناء المنقطع:

وهذا ضرب مقابل للاستثناء المتصل، وهو ما كان فيه جنس المستثنى مخالفاً لجنس المستثنى منه، تقول: خرج الطلاب من القاعة إلاً كتبهم. فالكتب - وهي المستثنى - ليست من جنس الطلاب، وهي المستثنى منه، وكقوله تعالى: ﴿مَالِهِمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ، إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء ١٥٧) فاتباع الظن مخالف في الجنس للعلم، ومثله قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاً كي أسألهَا عيتُ جواباً، وما بالربع من أحدٍ
إلا الأوراي لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
فالأوراي - وهي محابس الخيل - ليست من جنس المستثنى منه وهو: أحد.

والتمييز أيضاً اسم جامد، وبهذا يختلف عن الحال التي تتميز بأنها اسم مشتق. إلا أن للتمييز حالات يظهر فيها مشتقاً كما في قولهم: لله دره فارساً. والحق أن التمييز هنا محذوف حلت محله صفته، وكان التقدير: لله دره رجلاً فارساً. وهذا في العربية كثير، فكما تتوب الصفة عن موصوفها الفاعل والمفعول و.. مثل: جاء البطل، والتقدير: جاء الرجل البطل. كذلك تتوب عن موصوفها التمييز وتعرب إعرابه. ويكون هذا غالباً في تمييز الجملة.

٤ - تأخير:

ويقع التمييز متأخراً عن العامل فيه، فلا يقال: عسلاً اشتريت رطلاً، ولا كتاباً ابتعت عشرين، ولكن النحاة مختلفون في جواز تقديم التمييز حين يكون عامله فعلاً متصرفاً، فأجازه بعضهم محتجين بهذا البيت الذي ينسب إلى المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى:

أتَهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
ويقول شاعر من قبيلة طيء:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
وأكرر ذلك آخرون، وقالوا: إن في البيتين شذوذاً يخرج بهما عن سنن العربية، فلا يجوز لأحد أن يجعلهما أصلاً يقيس عليه.

شواهد للتدريب

١ - قال زهير:

وذاك أحزمهم رأياً إذا نبأ من الحوادث غادى الناس أو طرقا
٢ - وقال يصف قطاة يلاحقها الصقر:

لا شيء أسرع منها وهي طيبة نفساً بما سوف ينجيها وتتركُ
٣ - قال جرير:

لم تلق أخبثَ يا فرزدقُ منكم ليلاً، وأخبثَ بالنهارِ نهراً
٤ - وقال:

هلا تخرجت مما تفعلين بنا يا أطيّب الناس يوم الدجن أردانا

٣ - الاستثناء المفرغ:

وهذا النوع يرجع إلى طبيعة العامل النحوي، إذ يحذف فيه المستثنى منه، ويتفرغ العامل قبل "إلا" ليعمل فيما بعدها. كما يوضحه لك المثال الآتي:

"ما جاء إلا المجد"

فالفاعل جاء لم يرفع فاعلاً قبل "إلا"، ولم يؤثر في اسم معرب، ولذلك تجاوز تأثيره الأداة، ووصل إلى الاسم بعدها وهو "المجد" فرفعه على أنه فاعل له. وعلى هذا يكون الاستثناء المفرغ ما جاء فيه العامل قبل "إلا" مؤثراً فيما بعدها، وذلك لحذف المستثنى منه. كما في الأمثلة الآتية:

— ما رأيت إلا علياً.

فالفاعل رأيت قبل "إلا" تفرغ للعمل في بعدها، فنصب علياً، على أنه مفعول به، وقد حذف المستثنى منه.

— ما هذا إلا كتاب. المبتدأ: هذا، رفع الخبر بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

— ما مررت إلا بأخيك. فالفعل "مررت" عمل في شبه الجملة: بأخيك، لأنها تعلق به، وقد حذف المستثنى منه.

— ما رأيته إلا باسماء. الفاعل "رأيت" نصب الحال بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

وأنت تلاحظ في الأمثلة السابقة أن الاستثناء المفرغ سبق بأداة النفي، وهو الأصل الكثير المستقرى من لغة العرب، إلا أنه في بعض الأحيان، يسبق بما يشبه النفي، وهو ثلاثة أشياء:

١ — النهي: تقول: لا تعط إلا الفقير، ولا تذهب إلا إلى السوق، ولا تتم إلا مطمئناً.

٢ — الاستفهام الذي خرج عن معناه إلى معنى النفي. وغالباً ما تكون أدواته "هل" مثل: «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» (الأحقاف ٣٥) أي لا يهلك إلا الفاسقون. وقد يكون بغير "هل"، كقوله تعالى: «مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ» (آل عمران ١٣٥). أي: لا يغفرها إلا الله.

٣ — الفعل الذي فيه معنى النفي، تقول: أبى أخوك إلا النجاح. فالفعل "أبى" فيه معنى النفي. فكأنك قلت: لم يرض أخوك إلا النجاح.

ب - أدوات الاستثناء

أدوات الاستثناء تسع، هي: إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشاً، ليس، لا يكون، بيد وهي كما ترى مختلفة، فبعضها حرف، وبعضها اسم وبعضها: فعل ولنتحدث عن كل منها.

١ - إلا:

هي أم أدوات الاستثناء، وأكثرها استعمالاً، إلا أنها في بعض الأحيان تخرج عن معنى الاستثناء إلى معنى آخر، ونحن مضطرون هنا إلى أن نذكر معانيها كلها لأنها تدخل في البحث.

— الاستثناء: وهو أهم معانيها. إذ يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها مثل: هرب الناس إلا أخاك.

— الحصر: وذلك إذا جعلت الحدث مقصوراً على ما بعدها، وفي هذه الحال يكون الاستثناء مفرغاً، وقد مرّت بك أمثله الكثيرة، وهي هنا تشبه أداة الاستثناء السابقة من حيث الدلالة، لأن ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، إلا أن هذا ليس هو المهم في استعمالها، فالغاية منها أن تجعل الحدث الذي يسبقها مقصوراً على ما بعدها، تأمل قول النابغة:

أبى الله إلا عدله ووفاءه فلا النكر معروف، ولا العرف ضائع فمعنى جملة الاستثناء هنا هو: أبى الله كل شيء إلا عدله، فالعدل يخرج من حكم ما قبله، ولكن ليس هذا هو المهم، بل المهم التعبير عن قصر نفي الإباء على العدل والوفاء.

وأحياناً يأتي بعد أداة الحصر جملة مؤولة بمفرد، كقول الأعشى:

لم تمش ميلاً، ولم تركب على جمل ولم تر الشمس إلا دونها الكَلَلُ وتأويلها هنا: أي لم تر الشمس إلا مظلة بالكلّة. ومثله قولهم: ما تكلم فلان إلا قال خيراً. أي: قائلاً خيراً، وكقوله تعالى: «وما أهلكنا من قرية إلا

٣ - الاستثناء المفرغ:

وهذا النوع يرجع إلى طبيعة العامل النحوي، إذ يحذف فيه المستثنى منه، ويتفرغ العامل قبل "إلا" ليعمل فيما بعدها. كما يوضحه لك المثال الآتي:

"ما جاء إلا المجد"

فالفاعل جاء لم يرفع فاعلاً قبل "إلا"، ولم يؤثر في اسم معرب، ولذلك تجاوز تأثيره الأداة، ووصل إلى الاسم بعدها وهو "المجد" فرفعه على أنه فاعل له. وعلى هذا يكون الاستثناء المفرغ ما جاء فيه العامل قبل "إلا" مؤثراً فيما بعدها، وذلك لحذف المستثنى منه. كما في الأمثلة الآتية:

— ما رأيت إلا علياً.

فالفاعل رأيت قبل "إلا" تفرغ للعمل في بعدها، فنصب علياً، على أنه مفعول به، وقد حذف المستثنى منه.

— ما هذا إلا كتاب. المبتدأ: هذا، رفع الخبر بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

— ما مررت إلا بأخيك. فالفعل "مررت" عمل في شبه الجملة: بأخيك، لأنها تعلق به، وقد حذف المستثنى منه.

— ما رأيته إلا باسماء. الفاعل "رأيت" نصب الحال بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

وأنت تلاحظ في الأمثلة السابقة أن الاستثناء المفرغ سبق بأداة النفي، وهو الأصل الكثير المستقرى من لغة العرب، إلا أنه في بعض الأحيان، يسبق بما يشبه النفي، وهو ثلاثة أشياء:

١ — النهي: تقول: لا تعط إلا الفقير، ولا تذهب إلا إلى السوق، ولا تتم إلا مطمئناً.

٢ — الاستفهام الذي خرج عن معناه إلى معنى النفي. وغالباً ما تكون أدواته "هل" مثل: «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» (الأحقاف ٣٥) أي لا يهلك إلا الفاسقون. وقد يكون بغير "هل"، كقوله تعالى: «مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ» (آل عمران ١٣٥). أي: لا يغفرها إلا الله.

٣ — الفعل الذي فيه معنى النفي، تقول: أبى أخوك إلا النجاح. فالفعل "أبى" فيه معنى النفي. فكأنك قلت: لم يرض أخوك إلا النجاح.

ب - أدوات الاستثناء

أدوات الاستثناء تسع، هي: إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون، بيد وهي كما ترى مختلفة، فبعضها حرف، وبعضها اسم وبعضها: فعل ولنتحدث عن كل منها.

١ - إلا:

هي أم أدوات الاستثناء، وأكثرها استعمالاً، إلا أنها في بعض الأحيان تخرج عن معنى الاستثناء إلى معنى آخر، ونحن مضطرون هنا إلى أن نذكر معانيها كلها لأنها تدخل في البحث.

— الاستثناء: وهو أهم معانيها. إذ يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها مثل: هرب الناس إلا أخاك.

— الحصر: وذلك إذا جعلت الحدث مقصوراً على ما بعدها، وفي هذه الحال يكون الاستثناء مفرغاً، وقد مررت بك أمثله الكثيرة، وهي هنا تشبه أداة الاستثناء السابقة من حيث الدلالة، لأن ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، إلا أن هذا ليس هو المهم في استعمالها، فالغاية منها أن تجعل الحدث الذي يسبقها مقصوراً على ما بعدها، تأمل قول النابغة:

أبى الله إلا عدله ووفاءه فلا النكر معروف، ولا العرف ضائع فمعنى جملة الاستثناء هنا هو: أبى الله كل شيء إلا عدله، فالعدل يخرج من حكم ما قبله، ولكن ليس هذا هو المهم، بل المهم التعبير عن قصر نفي الإباء على العدل والوفاء.

وأحياناً يأتي بعد أداة الحصر جملة مؤولة بمفرد، كقول الأعشى:

لم تمش ميلاً، ولم تركب على جمل ولم تر الشمس إلا دونها الكَلَلُ وتأويلها هنا: أي لم تر الشمس إلا مظلة بالكلية. ومثله قولهم: ما تكلم فلان إلا قال خيراً. أي: قائلاً خيراً، وكقوله تعالى: «وما أهلكنا من قرية إلا

لها منذرون» (الشعراء ٢٠٨). أي منذرين إياها، وإعراب الجملة في مثل هذا: في موضع نصب على الحال.

— الاستدراك: وهذا موضع آخر لا تكون فيه "إلا" أداة استثناء وإنما تكون فيه بمعنى لكن، ولا يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها، والكلام قبلها تام كامل المعنى، كما في قوله تعالى: «ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى» (طه ٣٠٢) أي ما أنزلناه لشقائك، لكن أنزلناه تذكرة .

— بمعنى "غير": وكذلك لا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها في هذه الحال ولكنها تؤدي معنى "غير" تأمل قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا». (الأنبياء ٢٢)، فهل يمكن أن يكون معنى "إلا" الاستثناء؟ لو كان كذلك لصار المعنى كما يلي: لو كان فيهما آلهة ليس الله معهم لفسدتا. وهذا يعني أن الفساد حصل لأن الله لم يكن مع الآلهة، ولو كان معهم لما حصل الفساد، وهذا معنى لا تؤديه الآية، لأن معناها: لو كان في السماء والأرض آلهة أخرى غير الله لفسدتا، وبهذا لا تكون "إلا" للاستثناء، بل بمعنى "غير".

وإعراب "إلا" هنا يختلف عن إعرابها في المواضع الأخرى، إذ تكون هي وما بعدها صفةً لجمع بصيغة التذكير، كما في الآية السابقة، فالموصوف فيها قوله: "آلهة" والصفة قوله: "إلا الله" وقد يبدو غريباً جداً وصف النكرة بالمعرفة، إلا أن هذا محض صناعة نحوية، وتفصيل ذلك أن "إلا" وحدها هي الصفة في المعنى، لأنها بمعنى "غير" ولكنها حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل إلى الكلمة بعدها، وهذا التعليل — وإن لم يذكره النحاة — هو الوجه الذي يقبل به، وهو الوجه الذي أرادوه.

٢ — غير، سوى:

وهذان اسمان، ولذلك يعربان إعراب الاسم الذي بعد "إلا"، نحو: جاء الناس غير خالد، فغير اسم منصوب على الاستثناء، و "خالد" الذي هو المستثنى في المعنى صار مضافاً إليه في اللفظ، وتستطيع فهم هذا إذا وازنت بين الجمل الآتية: رأيت الناس إلا خالداً = رأيت الناس غير خالدٍ = رأيت الناس سوى خالدٍ.

للنحاة في إعراب إلا تذكرة: كلام واختلاف. انظر تفسير القرطبي ١١/١٦٩، والبحر المحيط: ٢٢٥/٦، وانظر كتابنا: المختار من أبواب النحو ص ٣٣٢ وما بعدها.

حملت أمتعتي إلا الكتب = حملت أمتعتي غير الكتب = حملت أمتعتي سوى الكتب

ما جاء إلا خالدٌ = ما جاء غير خالدٍ = ما جاء سوى خالدٍ.
و "غير وسوى" في هذا التركيب اسمان معربان، تظهر فيه الحركات على "غير" وتقدر على "سوى".

وكثيراً ما يكون الاستثناء بـ "غير" منقطعاً، كقول النابغة الذبياني في مديح الغسانيين:

ولا عيبَ فيهم، غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب
فكون سيوفهم بهن فلول من القراع ليس من جنس العيب.

٣ — خلا، عدا، حاشا:

وهذه الأدوات تؤدي معنى الاستثناء، تقول: جاء القوم خلا زيداً، أو زيد، ومررت بهم عدا أخاك أو أخيك، وسرق الأولاد حاشا أخاك أو أخيك.

فمعنى هذه الأدوات كما ترى لا يختلف عن معنى "غير" و "إلا" ولكنها من حيث الإعراب لا تعرب أدوات استثناء، ولا أسماء منصوبة على الاستثناء وإنما تعرب كما يلي:

— جاء القوم عدا زيداً، أو خلا زيداً، أو: حاشا زيداً.

عدا أو خلا أو حاشا: فعل ماضٍ جامدٌ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره هو "على غير المؤلف" يعود إلى مصدر منتزع من الفعل المتقدم "جاء" والتقدير: عدا مجيئهم زيداً .

وزيداً: مفعول به منصوب.

وجملة: عدا زيداً: في محل نصب، حال .

^١ يرى جمهور البصريين أن "سوى" ظرف مكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً سواك. كان المعنى: لا أبتغي جاراً مكانك. ولهم في هذا كلام طويل.

هناك آراء أخرى ليست بذات شأن.

لم تلحق "قد" الجملة لأن فعلها جامد.

لها منذرون» (الشعراء ٢٠٨). أي منذرين إياها، وإعراب الجملة في مثل هذا: في موضع نصب على الحال.

— الاستدراك: وهذا موضع آخر لا تكون فيه "إلا" أداة استثناء وإنما تكون فيه بمعنى لكن، ولا يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها، والكلام قبلها تام كامل المعنى، كما في قوله تعالى: «ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى» (طه ٣٠٢) أي ما أنزلناه لشقائك، لكن أنزلناه تذكرة .

— بمعنى "غير": وكذلك لا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها في هذه الحال ولكنها تؤدي معنى "غير" تأمل قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا». (الأنبياء ٢٢)، فهل يمكن أن يكون معنى "إلا" الاستثناء؟ لو كان كذلك لصار المعنى كما يلي: لو كان فيهما آلهة ليس الله معهم لفسدتا. وهذا يعني أن الفساد حصل لأن الله لم يكن مع الآلهة، ولو كان معهم لما حصل الفساد، وهذا معنى لا تؤديه الآية، لأن معناها: لو كان في السماء والأرض آلهة أخرى غير الله لفسدتا، وبهذا لا تكون "إلا" للاستثناء، بل بمعنى "غير".

وإعراب "إلا" هنا يختلف عن إعرابها في المواضع الأخرى، إذ تكون هي وما بعدها صفةً لجمع بصيغة التذكير، كما في الآية السابقة، فالموصوف فيها قوله: "آلهة" والصفة قوله: "إلا الله" وقد يبدو غريباً جداً وصف النكرة بالمعرفة، إلا أن هذا محض صناعة نحوية، وتفصيل ذلك أن "إلا" وحدها هي الصفة في المعنى، لأنها بمعنى "غير" ولكنها حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل إلى الكلمة بعدها، وهذا التعليل — وإن لم يذكره النحاة — هو الوجه الذي يقبل به، وهو الوجه الذي أرادوه.

٢ — غير، سوى:

وهذان اسمان، ولذلك يعربان إعراب الاسم الذي بعد "إلا"، نحو: جاء الناس غير خالد، فغير اسم منصوب على الاستثناء، و "خالد" الذي هو المستثنى في المعنى صار مضافاً إليه في اللفظ، وتستطيع فهم هذا إذا وازنت بين الجمل الآتية: رأيت الناس إلا خالداً = رأيت الناس غير خالدٍ = رأيت الناس سوى خالدٍ.

للنحاة في إعراب "إلا" تذكرة: كلام واختلاف. انظر تفسير القرطبي ١١/١٦٩، والبحر المحيط: ٢٢٥/٦، وانظر كتابنا: المختار من أبواب النحو ص ٣٣٢ وما بعدها.

حملتُ أمتعتي إلا الكتب = حملت أمتعتي غير الكتب = حملت أمتعتي سوى الكتب

ما جاء إلا خالدٌ = ما جاء غير خالدٍ = ما جاء سوى خالدٍ.
و "غير وسوى" في هذا التركيب اسمان معربان، تظهر فيه الحركات على "غير" وتقدر على "سوى".

وكثيراً ما يكون الاستثناء بـ "غير" منقطعاً، كقول النابغة الذبياني في مديح الغسانيين:

ولا عيبَ فيهم، غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب
فكون سيوفهم بهن فلول من القراع ليس من جنس العيب.

٣ — خلا، عدا، حاشا:

وهذه الأدوات تؤدي معنى الاستثناء، تقول: جاء القوم خلا زيداً، أو زيد، ومررت بهم عدا أخاك أو أخيك، وسرق الأولاد حاشا أخاك أو أخيك.

فمعنى هذه الأدوات كما ترى لا يختلف عن معنى "غير" و "إلا" ولكنها من حيث الإعراب لا تعرب أدوات استثناء، ولا أسماء منصوبة على الاستثناء وإنما تعرب كما يلي:

— جاء القوم عدا زيداً، أو خلا زيداً، أو: حاشا زيداً.

عدا أو خلا أو حاشا: فعل ماضٍ جامدٌ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره هو "على غير المؤلف" يعود إلى مصدر منتزع من الفعل المتقدم "جاء" والتقدير: عدا مجيئهم زيداً .

وزيداً: مفعول به منصوب.

وجملة: عدا زيداً: في محل نصب، حال .

^١ يرى جمهور البصريين أن "سوى" ظرف مكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً سواك. كان المعنى: لا أبتغي جاراً مكانك. ولهم في هذا كلام طويل.

هناك آراء أخرى ليست بذات شأن.

لم تلحق "قد" الجملة لأن فعلها جامد.

وهناك صورة أخرى لهذه الأدوات، وهي أن يكون ما بعدها مجروراً، فتكون حروف جرٍّ، مثل: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ.
والجار والمجرور يتعلقان بالفعل المتقدم عليها .

وثمة صورة ثالثة لاستعمالها، وهي أن تدخل عليها "ما" المصدرية. وحينئذٍ لا تكون إلا أفعالاً تنصب ما بعدها، لأن "ما" المصدرية تكاد تختص بالدخول على الأفعال، نقول: جاء القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وما حاشا زيداً. وتعرب كما يلي:

ما: مصدرية:

خلا، عدا، حاشا: فعل ماضٍ جامد، والفاعل ضمير مستتر.. الخ.. والمصدر المؤول في محل نصب حال. والتقدير: جاء القوم مجاوزين زيداً، والجملة صلة الموصول الحرفي، لا محل لها من الإعراب. وقد قدر المصدر — كما ترى — اسم فاعل لأن الأفعال الجامدة ليس لها مصادر.

وقد يحذف الفعل وتبقى اختصاراً وتخفيفاً في النطق، كما في قول العرب: "كل شيء مهة — أي سهل — ما النساء، وذكر هن" والتقدير: ما خلا النساء وذكرهن.

٤ — ليس لا يكون:

وهذانعلان ناقصان، إلا أنهما في الاستثناء يستتر اسمهما وجوباً: نقول: جاء الناس ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، ومنه قول تأبط شراً:

لا شيء أسرع مني ليس ذا عذرٍ وذا جناحٍ بجنبِ الرِّيدِ خَفَّاقٍ^٢
٥ — بيّذ:

وهي ملحقة بأدوات الاستثناء، وليست أصيلة فيها، لأنها لا تنصرف كما تنصرف "غير، وسوى" مثلاً، إذ يشترط في استعمالها أن يكون الاستثناء منقطعاً،

يرى بعضهم أنها حروف جرٍ شبيهة بالزائدة، وما بعدها مجرور لفظاً، منصوب محلاً على الاستثناء، وليس ببعيد، لأنها لا توصل معنى الفعل إلى مجرورها، وهذا تشبه "رب". ولكن النحاة الثقات لا يقولون بذلك.

^٢ عذر: جمع عذرة، وهي ناصية الفرس. الرِّيد: أعلى الجبل.

وأن يأتي بعدها مصدرٌ مؤول مجرور بالإضافة مثل: ذهبت إلى الشاطئ بيّذ أني لم أطل الوقفة.

ج — إعراب المستثنى

النحاة مختلفون في ناصب المستثنى بـ "إلا" وخير آرائهم ما يذهب إلى أنه الفعل بوجود "إلا" أما "غير وسوى" فالعامل فيهما الفعل قبلهما. أما إعرابه فعلى الشكل التالي:

١ — واجب النصب:

— يجب نصب المستثنى حين يكون الكلام قبل "إلا" مثبتاً تاماً، كقوله تعالى: ﴿الْأَخْلَاءَ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ (الزخرف ٦٧).

— ويجب نصبه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه كقول كعب بن مالك: الناس ألبّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزرُ وقول الكميّ بن زيد:

وما لي إلا آل أحمد شيعةً وما لي إلا مذهب الحق مذهباً.
— ويجب نصبه في لهجة سكان الحجاز إذا كان منقطعاً، فقد كانوا ينشدون قول النابغة بنصب "الأواري":

وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها عيّت جواباً، وما بالربع من أحدٍ إلا الأواري.. الخ..

أما التميميون فقد كانوا يبدّلونه من المستثنى منه، وينشدون شعر النابغة بالرفع، بدلاً من محل "أحد".

٢ — جواز النصب وغيره:

ويجوز نصبه إذا كان الكلام قبل "إلا" تاماً منفيّاً مثل: ما جاء القوم إلا سعيداً، ويجوز هنا وجه آخر، وهو جعل الاسم بعد "إلا" بدلاً تابعاً في إعرابه للمستثنى منه، مثل: ما جاء القوم إلا سعيد، وما رأيت القوم إلا سعيداً.

^١ وتفصيل ذلك أن المستثنى إما أن يكون منصوباً على الاستثناء وإما أن يكون بدلاً من المستثنى منه وحين يتقدم على المستثنى منه لا يمكن أن يكون بدلاً منه، ولذلك وجب نصبه على الاستثناء.

وهناك صورة أخرى لهذه الأدوات، وهي أن يكون ما بعدها مجروراً، فتكون حروف جرٍّ، مثل: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ. والجار والمجرور يتعلقان بالفعل المتقدم عليها .

وثمة صورة ثالثة لاستعمالها، وهي أن تدخل عليها "ما" المصدرية. وحينئذٍ لا تكون إلا أفعالاً تنصب ما بعدها، لأن "ما" المصدرية تكاد تختص بالدخول على الأفعال، نقول: جاء القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وما حاشا زيداً. وتعرب كما يلي:

ما: مصدرية:

خلا، عدا، حاشا: فعل ماضٍ جامد، والفاعل ضمير مستتر.. الخ.. والمصدر المؤول في محل نصب حال. والتقدير: جاء القوم مجاوزين زيداً، والجملة صلة الموصول الحرفي، لا محل لها من الإعراب. وقد قدر المصدر — كما ترى — اسم فاعل لأن الأفعال الجامدة ليس لها مصادر.

وقد يحذف الفعل وتبقى اختصاراً وتخفيفاً في النطق، كما في قول العرب: "كل شيء مهة — أي سهل — ما النساء، وذكر هن" والتقدير: ما خلا النساء وذكرهن.

٤ — ليس لا يكون:

وهذانعلان ناقصان، إلا أنهما في الاستثناء يستتر اسمهما وجوباً: نقول: جاء الناس ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، ومنه قول تأبط شراً:

لا شيء أسرع مني ليس ذا عذرٍ وذا جناحٍ بجنبِ الرِّيدِ خَفَّاقٍ^٢
٥ — بيّذ:

وهي ملحقة بأدوات الاستثناء، وليست أصيلة فيها، لأنها لا تنصرف كما تنصرف "غير، وسوى" مثلاً، إذ يشترط في استعمالها أن يكون الاستثناء منقطعاً،

يرى بعضهم أنها حروف جرٍ شبيهة بالزائدة، وما بعدها مجرور لفظاً، منصوب محلاً على الاستثناء، وليس ببعيد، لأنها لا توصل معنى الفعل إلى مجرورها، وهذا تشبه "رب". ولكن النحاة الثقات لا يقولون بذلك.

^٢ عذر: جمع عذرة، وهي ناصية الفرس. الرِّيد: أعلى الجبل.

وأن يأتي بعدها مصدرٌ مؤول مجرور بالإضافة مثل: ذهبت إلى الشاطئ بيّذ أني لم أطل الوقفة.

ج — إعراب المستثنى

النحاة مختلفون في ناصب المستثنى بـ "إلا" وخير آرائهم ما يذهب إلى أنه الفعل بوجود "إلا" أما "غير وسوى" فالعامل فيهما الفعل قبلهما. أما إعرابه فعلى الشكل التالي:

١ — واجب النصب:

— يجب نصب المستثنى حين يكون الكلام قبل "إلا" مثبتاً تاماً، كقوله تعالى: ﴿الْأَخْلَاءَ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ (الزخرف ٦٧).

— ويجب نصبه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه كقول كعب بن مالك: الناس ألبّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزرُ وقول الكميّ بن زيد:

وما لي إلا آل أحمد شيعّة وما لي إلا مذهب الحق مذهب!.
— ويجب نصبه في لهجة سكان الحجاز إذا كان منقطعاً، فقد كانوا ينشدون قول النابغة بنصب "الأواري":

وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها عيّت جواباً، وما بالربع من أحد
إلا الأواري.. الخ..

أما التميميون فقد كانوا يبدّلونه من المستثنى منه، وينشدون شعر النابغة بالرفع، بدلاً من محل "أحد".

٢ — جواز النصب وغيره:

ويجوز نصبه إذا كان الكلام قبل "إلا" تاماً منفيّاً مثل: ما جاء القوم إلا سعيداً، ويجوز هنا وجه آخر، وهو جعل الاسم بعد "إلا" بدلاً تابعاً في إعرابه للمستثنى منه، مثل: ما جاء القوم إلا سعيد، وما رأيت القوم إلا سعيداً.

^١ وتفصيل ذلك أن المستثنى إما أن يكون منصوباً على الاستثناء وإما أن يكون بدلاً من المستثنى منه وحين يتقدم على المستثنى منه لا يمكن أن يكون بدلاً منه، ولذلك وجب نصبه على الاستثناء.

المنادى

النداء أسلوب من أساليب العربية يكثر استعماله في الكلام، ولذلك يحذف فيه ما لا يحذف في غيره من الأساليب، ولهذا كان القداء يقولون: النداء باب حذفٍ وتغيير.

آ - أدوات النداء:

١ - يا:

هذه أولى أدوات النداء، وأكثرها استعمالاً، ولذلك كانت أمّ الباب، كما يقول القدماء، نادى بها العربُ القريبَ والبعيدَ، واستعملوها في نداء الاستغاثة والتعجب والندبة، ولا ينادى لفظ الجلالة إلا بها، ولا يقدر من أدوات النداء غيرها مع المنادى الذي حذفت أدواته، ولم يستعمل القرآن الكريم غيرها من الأدوات.

ولا يجوز حذف "يا" إلا مع المنادى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف ٢٩). أي يا يوسف، وقول صخر بن عمرو يرثي أخاه معاوية: إذا ما امرؤ أهدى لميت تحيةً فحيّاك ربُّ العرشِ عني معاوية أي: يا معاوية.

ولا يجوز حذفها مع المنادى النكرة، لأن النكرة عامة شائعة، فإذا لم تذكر قبلها أداة النداء حدث اللبس، فلا تقول: رجلاً أقبل.

إلا أن النصوص المنقولة من الشعر والأمثال حملت هذه الظاهرة، إذ حذفت "يا" فيما أشبه المعرفة، كالنكرة المقصودة، يقول الأعشى:

وحتى يبيت القوم في الصف ليلةً يقولون: نور صبح، والليل عاتمٌ وتقديره: نور يا صبح، ويقول بشر بن أبي خازم:

فبات يقول: أصبح ليل، حتى تجلى عن صريمته الظلامُ أي: أصبح ياليل، ومن أمثالهم المسموعة: أصبح ليل، وأطرق كرا، واقتد

ويلحق بالنفي في هذا الأسلوب: النهي، والاستفهام الإنكاري، والفعل الذي فيه معنى النفي مثل: أبى.

ومرّ بنا أيضاً أن بني تميم يجعلون المستثنى في الاستثناء المنقطع بدلاً من المستثنى منه.

٣ - الاستثناء المفرغ:

أما في الاستثناء المفرغ فالاسم بعد "إلا" يخضع للعامل الذي قبلها، وقد مرّ بنا هذا فلا نعيده.

شواهد للتدريب

١ - «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار، بلاغ، فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» (الأحقاف ٣٥)

٢ - «وياأبى الله إلا أن يتمّ نوره، ولو كره الكافرون» (التوبة ٣٢)

٣ - قال ذو الرمة:

هل الناس إلا نحن أم هل لغيرنا بني خذفٍ إلا العواري منبرٌ
٤ - قال الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإننا نحنُ أفضلهم فعالاً
٥ - قال النابغة الذبياني:

فما وجدتُ بها شيئاً ألودُ به إلا الثمام، وإلا موقد النار
٦ - قال عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدان
٧ - قال زهير:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذُقتم وما هو عنها بالحديثِ المرجم

المنادى

النداء أسلوب من أساليب العربية يكثر استعماله في الكلام، ولذلك يحذف فيه ما لا يحذف في غيره من الأساليب، ولهذا كان القداء يقولون: النداء باب حذفٍ وتغيير.

آ - أدوات النداء:

١ - يا:

هذه أولى أدوات النداء، وأكثرها استعمالاً، ولذلك كانت أمّ الباب، كما يقول القدماء، نادى بها العربُ القريبَ والبعيدَ، واستعملوها في نداء الاستغاثة والتعجب والندبة، ولا ينادى لفظ الجلالة إلا بها، ولا يقدر من أدوات النداء غيرها مع المنادى الذي حذفت أدواته، ولم يستعمل القرآن الكريم غيرها من الأدوات.

ولا يجوز حذف "يا" إلا مع المنادى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف ٢٩). أي يا يوسف، وقول صخر بن عمرو يرثي أخاه معاوية: إذا ما امرؤ أهدى لميت تحيةً فحيّاك ربُّ العرشِ عني معاوية أي: يا معاوية.

ولا يجوز حذفها مع المنادى النكرة، لأن النكرة عامة شائعة، فإذا لم تذكر قبلها أداة النداء حدث اللبس، فلا تقول: رجلاً أقبل.

إلا أن النصوص المنقولة من الشعر والأمثال حملت هذه الظاهرة، إذ حذفت "يا" فيما أشبه المعرفة، كالنكرة المقصودة، يقول الأعشى:

وحتى يبيت القوم في الصف ليلةً يقولون: نور صبح، والليل عاتمٌ وتقديره: نور يا صبح، ويقول بشر بن أبي خازم:

فبات يقول: أصبح ليل، حتى تجلى عن صريمته الظلامُ أي: أصبح ليل، ومن أمثالهم المسموعة: أصبح ليل، وأطرق كرا، واقتد

ويلحق بالنفي في هذا الأسلوب: النهي، والاستفهام الإنكاري، والفعل الذي فيه معنى النفي مثل: أبى.

ومرّ بنا أيضاً أن بني تميم يجعلون المستثنى في الاستثناء المنقطع بدلاً من المستثنى منه.

٣ - الاستثناء المفرغ:

أما في الاستثناء المفرغ فالاسم بعد "إلا" يخضع للعامل الذي قبلها، وقد مرّ بنا هذا فلا نعيده.

شواهد للتدريب

١ - «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار، بلاغ، فهل يهلك إلا القوم الفاسقون» (الأحقاف ٣٥)

٢ - «وياأبى الله إلا أن يتمّ نوره، ولو كره الكافرون» (التوبة ٣٢)

٣ - قال ذو الرمة:

هل الناس إلا نحن أم هل لغيرنا بني خذفٍ إلا العواري منبرٌ
٤ - قال الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإننا نحنُ أفضلهم فعالاً
٥ - قال النابغة الذبياني:

فما وجدتُ بها شيئاً ألوذُ به إلا الثمام، وإلا موقد النار
٦ - قال عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدان
٧ - قال زهير:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذُقتم وما هو عنها بالحديثِ المرجم

مخنوق ، وتقديرها: "ياليل، ويا كروان، ويا مخنوق".

٢ - أ - أي:

وهاتان الأداتان لنداء القريب، لخلوهما من الصوت الممدود، كقولك: أخالذ
أقبل. أي بني وكقول كثير عزة:

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات، لهن هدير
وقول عبد يغوث الحارثي:

أقول وقد شذوا لساني بنسعة أمعشر تيم أطلقوا من لساني
٣ - آ، أيا، هيا:

وهذه الأدوات ينادي بها البعيد، لما فيها من اصوات المد التي تتبها المنادى،
كقول ذي الرمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلالٍ وبين النقا أنت أم أم سالم
وقول قيس بن الملوخ:

أيا جبلي نعمان بالله خيلاً نسيم الصبأ يخلص إلي نسيمها
وكقول الآخر:

هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم بغيبة أبصار العداة سبيل
٤ - وا:

وهذه أداة تستعمل غالباً في الندبة، وهو أسلوب من أساليب النداء سيمر بك
بعد قليل، كقولهم: وا عمراه. ويرى بعض النحويين أنها تستعمل أحياناً في النداء
الحقيقي، وبين أيديهم بعض الشواهد.

وتستعمل هذه الأدوات مع المنادى المجرد من "ال" فلا يقال: يا الرجل، ويا
الخادم، بل يؤتى بـ "أي" مع "ها" التي للتنبيه، وتجعل منادى، ثم بالمنادى الأصلي
ويجعل تابعاً لها مثل: يا أيها الرجل أو يؤتى باسم الإشارة، فينادى، ويجعل المنادى
تابعاً أيضاً، تقول: يا هذا الرجل.

هذا هو أسلوب العربية في نداء ما لحقته "ال"، ولكن هذا الأسلوب لا يتبع مع
لفظ الجلالة "الله" على الرغم من لحاقها به، فهو ينادى بأداة النداء "يا" مباشرة،
تقول: يا الله، وعلة هذا أنه اسم لزمته "أل" لزوماً دائماً، وكثر في كلام العرب،
فصارت "أل" كأنها من أصوله.

على أنه قد تحذف "يا"، ويعوض عنها بـ "ميم" مشددة في نهاية اللفظ،
فيصير: اللهم.

ب. - إعراب المنادى

وبين النحاة خلاف ليس بذى قيمة في عامل المنادى، فهم يجعلونه مفعولاً به
غير مباشر، وينصبه في زعم بعضهم فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، ويؤى
فريق آخر أنه منصوب بأداة النداء التي حلت محل الفعل المحذوف.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن المنادى في إعرابه نوعان:

١ - معرب منصوب:

وذلك في ثلاث حالات:

أ - أن يكون مضافاً: نحو قوله تعالى: ﴿يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ
سوء، وما كانت أمك بغيا﴾ (مريم ٢٨). ونحو قول عبد الله بن كعب العميري:

أيا نخلتي مران هل لي إليكما على غفلات الكاشحين سبيل
ب - أن يكون شبيهاً بالمضاف: وهو ما جاء بعده شيء متمم لمعناه، وذلك أن
يكون المنادى عاملاً فيه أو موصوفاً له، كما في الأمثلة الآتية:

- يا رافعاً علم البلاد، المنادى "رافعاً" اسم فاعل، جاء بعده اسم تتم معناه، إذ
خصص الرفع بعلم البلاد، وهو مفعول به للمنادى "رافعاً".

- يا محموداً ذكره: المنادى اسم مفعول، و "ذكره" نائب فاعل له.

- يا حسناً وجهه: المنادى صفة مشبهة، ووجهه فاعل له.

- يا أكرم من حاتم: المنادى اسم تفضيل، ومن حاتم، معلقان به.

- يا عشرين رجلاً: المنادى اسم مبهم، ورجلاً: تمييز موضح له.

ويلحق بهذا المنادى الموصوف، نحو: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" وكقول
ذي الرمة:

١ نفسه: ٧٨ / ٢ برقم: ٢٧٦٥.

مخنوق ، وتقديرها: "ياليل، ويا كروان، ويا مخنوق".

٢ - أ - أي:

وهاتان الأداتان لنداء القريب، لخلوهما من الصوت الممدود، كقولك: أخالذ
أقبل. أي بني وكقول كثير عزة:

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات، لهن هدير
وقول عبد يغوث الحارثي:

أقول وقد شذوا لساني بنسعة أمعشر تيم أطلقوا من لساني
٣ - آ، أيا، هيا:

وهذه الأدوات ينادي بها البعيد، لما فيها من اصوات المد التي تتبها المنادى،
كقول ذي الرمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلالٍ وبين النقا أنت أم أم سالم
وقول قيس بن الملوخ:

أيا جبلي نعمان بالله خيلاً نسيم الصبأ يخلص إلي نسيمها
وكقول الآخر:

هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم بغيبة أبصار العداة سبيل
٤ - وا:

وهذه أداة تستعمل غالباً في الندبة، وهو أسلوب من أساليب النداء سيمر بك
بعد قليل، كقولهم: وا عمراه. ويرى بعض النحويين أنها تستعمل أحياناً في النداء
الحقيقي، وبين أيديهم بعض الشواهد.

وتستعمل هذه الأدوات مع المنادى المجرد من "ال" فلا يقال: يا الرجل، ويا
الخادم، بل يؤتى بـ "أي" مع "ها" التي للتنبيه، وتجعل منادى، ثم بالمنادى الأصلي
ويجعل تابعاً لها مثل: يا أيها الرجل أو يؤتى باسم الإشارة، فينادى، ويجعل المنادى
تابعاً أيضاً، تقول: يا هذا الرجل.

هذا هو أسلوب العربية في نداء ما لحقته "ال"، ولكن هذا الأسلوب لا يتبع مع
لفظ الجلالة "الله" على الرغم من لحاقها به، فهو ينادى بأداة النداء "يا" مباشرة،
تقول: يا الله، وعلة هذا أنه اسم لزمته "ال" لزوماً دائماً، وكثر في كلام العرب،
فصارت "ال" كأنها من أصوله.

على أنه قد تحذف "يا"، ويعوض عنها بـ "ميم" مشددة في نهاية اللفظ،
فيصير: اللهم.

ب. - إعراب المنادى

وبين النحاة خلاف ليس بذى قيمة في عامل المنادى، فهم يجعلونه مفعولاً به
غير مباشر، وينصبه في زعم بعضهم فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، ويؤى
فريق آخر أنه منصوب بأداة النداء التي حلت محل الفعل المحذوف.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن المنادى في إعرابه نوعان:

١ - معرب منصوب:

وذلك في ثلاث حالات:

أ - أن يكون مضافاً: نحو قوله تعالى: ﴿يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ
سوء، وما كانت أمك بغياً﴾ (مريم ٢٨). ونحو قول عبد الله بن كعب العميري:

أيا نخلتي مران هل لي إليكما على غفلات الكاشحين سبيل
ب - أن يكون شبيهاً بالمضاف: وهو ما جاء بعده شيء متمم لمعناه، وذلك أن
يكون المنادى عاملاً فيه أو موصوفاً له، كما في الأمثلة الآتية:

- يا رافعاً علم البلاد، المنادى "رافعاً" اسم فاعل، جاء بعده اسم تتم معناه، إذ
خصص الرفع بعلم البلاد، وهو مفعول به للمنادى "رافعاً".

- يا محموداً ذكره: المنادى اسم مفعول، و "ذكره" نائب فاعل له.

- يا حسناً وجهه: المنادى صفة مشبهة، ووجهه فاعل له.

- يا أكرم من حاتم: المنادى اسم تفضيل، ومن حاتم، معلقان به.

- يا عشرين رجلاً: المنادى اسم مبهم، ورجلاً: تمييز موضح له.

ويلحق بهذا المنادى الموصوف، نحو: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" وكقول
ذي الرمة:

أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فمأء الهوى يرفض أو يترقرق
فجملته: يرجى، صفة للمنادى: عظيماً. وشبه الجملة: بحزوى: معلقة بصفة
محذوفة للمنادى: داراً. والصفة متممة لمعنى الموصوف .

ج — أن يكون نكرة غير مقصودة: النكرة ضربان، ضرب يكون معيناً
مقصوداً، وآخر لا يقصد منه تعيين، فإذا قال الرجل الجاهل: يا متعلماً هنيئاً لك،
فإنه لا يقصد إنساناً متعلماً خاصاً، يراه أمامه، أو يتخيله، وإنما يعني كل إنسان
تعلم، ومن ذلك قول عبد يغوث:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا
فالشاعر هنا لا ينادي راكباً خاصاً معيناً، بل يشمل بندائه كل راكب.

٢ — مبني على ما يرفع به:

وبيني على الضم في حالين:

آ — أن يكون علماً مفرداً: وذلك إذا كان المنادى اسم علم، لا يزيد على
لفظ واحد، كما لو نودي، أحمد، أو سمير، أو عدنان، أو زينب، أو.. كقول عروة
بن حزام:

أعفراء كم من زفرة قد أذقتني وحزن الج العين بالهملان
فقوله: أعفراء، منادى علم مفرد، مبني على الضم في محل نصب.

ب — أن يكون نكرة مقصودة: وذلك كقول الأعشى:

قالت هريرة لما جئت زائرهما ويلي عليك، ويلي منك يا رجل
ومثله قولك: يا قارئان، ويا سابحون، فالأول مبين على الألف في محل
نصب. والثاني: مبني على الواو في محل نصب.

* * *

وقد يكون المنادى مبنياً قبل النداء، كما لو ناديت: سيبيويه، أو حذام، أو اسم
الإشارة، وفي هذه الحال يكون البناء على الضم مقدراً تقديرًا، تقول مثلاً في نداء
اسم الإشارة: يا هذا، ما يلي: يا: أداة نداء، وهذا، منادى مبني على الضم
المقدر على آخره، منع ظهوره اشتغال المحل بالبناء السابق على السكون، ففي
محل نصب.

٣ — حالات خاصة في إعرابه:

يكثر نداء العلم المفرد في كلام العرب متبوعاً بـ: ابن، ابنة، مثل: يا خالد
بن الوليد، يا سعد بن معاذ، ولهذه الكثرة تسامحوا في إعرابه فكانوا ينصبونه تارة
إتباعاً لكلمة: ابن، وبينونه على الضم تارة أخرى. يقولون: يا خالد بن الوليد،
ويقولون: يا خالد بن الوليد.

ويفعلون مثل هذا في المنادى إذا كرر مثل: يا خالد خالد العرب.
قال جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقى بكم في سوء عمر
فكان العرب ينشدونه بنصب المنادى حيناً، وبينائه على الضم حيناً آخر.

وفي الشعر قد ينون المنادى، وهو علم مفرد، ومن حقه أن يكون مبنياً،
ويظهر أن العرب لم يكونوا يلتزمون في تنوينه إعراباً خاصاً. فمنهم من يلحق به
التنوين، وهو مبني على الضم كالأحوص في قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وبشر بن أبي خازم في رثاء أخيه "سمير":

يا سمير من للنساء إذا ما قحط الفقر أمهات العيال
ومنهم من ينونه، ويرده إلى النصب كما فعل المهلهل في قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً، لقد وقتك الأواقبي
وقد اختلف النحاة في أفصح الأسلوبين، ولم يصلوا إلى شيء، لأنهما
كليهما من كلامهم.

يرى بعض النحويين أن الشبيه بالمضاف يقتصر على ما كان فيه المنادى عاملاً أو معطوفاً عليه، ولا يلحقون به
المنادى الموصوف، ثم هم يقولون بترجيح نصب المنادى الموصوف دون أن يدخلوه بحال من الحالات الثلاث التي
ينصب فيها المنادى.

أداراً بحزوى هجت للعين عبزة فمأء الهوى يرفض أو يترقرق
فجملته: يرجى، صفة للمنادى: عظيماً. وشبه الجملة: بحزوى: معلقة بصفة
محذوفة للمنادى: داراً. والصفة متممة لمعنى الموصوف .

ج — أن يكون نكرة غير مقصودة: النكرة ضربان، ضرب يكون معيناً
مقصوداً، وآخر لا يقصد منه تعيين، فإذا قال الرجل الجاهل: يا متعلماً هنيئاً لك،
فإنه لا يقصد إنساناً متعلماً خاصاً، يراه أمامه، أو يتخيله، وإنما يعني كل إنسان
تعلم، ومن ذلك قول عبد يغوث:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا
فالشاعر هنا لا ينادي راكباً خاصاً معيناً، بل يشمل بندائه كل راكب.

٢ — مبني على ما يرفع به:

وبيني على الضم في حالين:

آ — أن يكون علماً مفرداً: وذلك إذا كان المنادى اسم علم، لا يزيد على
لفظ واحد، كما لو نودي، أحمد، أو سمير، أو عدنان، أو زينب، أو.. كقول عروة
بن حزام:

أعفراء كم من زفرة قد أذقتني وحزن الج العين بالهملان
فقوله: أعفراء، منادى علم مفرد، مبني على الضم في محل نصب.

ب — أن يكون نكرة مقصودة: وذلك كقول الأعشى:

قالت هريرة لما جئت زائرهما ويلي عليك، ويلي منك يا رجل
ومثله قولك: يا قارئان، ويا سابحون، فالأول مبين على الألف في محل
نصب. والثاني: مبني على الواو في محل نصب.

* * *

وقد يكون المنادى مبنياً قبل النداء، كما لو ناديت: سيبويه، أو حذام، أو اسم
الإشارة، وفي هذه الحال يكون البناء على الضم مقدراً تقديرًا، تقول مثلاً في نداء
اسم الإشارة: يا هذا، ما يلي: يا: أداة نداء، وهذا، منادى مبني على الضم
المقدر على آخره، منع ظهوره اشتغال المحل بالبناء السابق على السكون، ففي
محل نصب.

٣ — حالات خاصة في إعرابه:

يكثر نداء العلم المفرد في كلام العرب متبوعاً بـ: ابن، ابنة، مثل: يا خالد
بن الوليد، يا سعد بن معاذ، ولهذه الكثرة تسامحوا في إعرابه فكانوا ينصبونه تارة
إتباعاً لكلمة: ابن، وبينونه على الضم تارة أخرى. يقولون: يا خالد بن الوليد،
ويقولون: يا خالد بن الوليد.

ويفعلون مثل هذا في المنادى إذا كرر مثل: يا خالد خالد العرب.
قال جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقى بكم في سوء عمر
فكان العرب ينشدونه بنصب المنادى حيناً، وبينائه على الضم حيناً آخر.

وفي الشعر قد ينون المنادى، وهو علم مفرد، ومن حقه أن يكون مبنياً،
ويظهر أن العرب لم يكونوا يلتزمون في تنوينه إعراباً خاصاً. فمنهم من يلحق به
التنوين، وهو مبني على الضم كالأحوص في قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وبشر بن أبي خازم في رثاء أخيه "سمير":

يا سمير من للنساء إذا ما قحط الفقر أمهات العيال
ومنهم من ينونه، ويرده إلى النصب كما فعل المهلهل في قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً، لقد وقتك الأواقبي
وقد اختلف النحاة في أفصح الأسلوبين، ولم يصلوا إلى شيء، لأنهما
كليهما من كلامهم.

يرى بعض النحويين أن الشبيه بالمضاف يقتصر على ما كان فيه المنادى عاملاً أو معطوفاً عليه، ولا يلحقون به
المنادى الموصوف، ثم هم يقولون بترجيح نصب المنادى الموصوف دون أن يدخلوه بحال من الحالات الثلاث التي
ينصب فيها المنادى.

ج - أساليب النداء

وللنداء حالات، فقد يكون طلباً للمعونة، وقد يكون تعبيراً عن دهشة وتعجب، وقد يكون تفجعاً على مفقود، أو توجعاً من ألم، ولكل حالٍ من هذه الحالات، أسلوب من النداء يختلف عن الآخر.

١ - أسلوب نداء الاستغاثة:

وينوع - كما قلنا - معنى النداء، فأحياناً يهرع الإنسان إلى غيره، ويناديه مستغيثاً به، لينقذه من شدة، أو يعينه على مشقة، وتتألف الجملة في هذا الأسلوب من ثلاثة أشياء هي: الأداة، والمستغاث، والمستغاث له، كما في قول بشر بن أبي خازم:

فيا للناس للرجل المعنى طوال الدهر، إذ طال الحصارُ
فالأداة هي: يا، والمستغاث به هو: الناس، والمستغاث له، هو الرجل المعنى.
على أنه كثيراً ما يحل محل المستغاث له، مستغاث منه، كما في قول قيس بن ذريح:

تكفني الوشاة فأزعجوني فيا للناس للواشي المطاع
فهو يستغيث بالناس من الواشي.

ومن الواضح في البيتين أن المستغاث به جر بلام مفتوحة، على حين جر المستغاث له أو منه بلام مكسورة، وهذا هو الأصل المستقرى من كلام العرب، ومن الواضح أيضاً أن الأداة في البيتين "يا" وهي كذلك في أسلوب الاستغاثة لا يستعمل غيرها.

على أن الصورة التي يأتي عليها المستغاث به قد تتغير، فربما استغني عن اللام المفتوحة، بألف مدّ تلحق آخره، كما في قول الشاعر:

يا يزيدا لآمل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان
وقد يخلو منهما جميعاً كقوله:

أيا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب
أما الإعراب في هذا الأسلوب فعلى الشكل التالي:

١ - يا للأغنياء للفقراء:

يا: أداة نداء واستغاثة، للأغنياء: اللام: حرف جر، الأغنياء: منادى مستغاث به، مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور معلقان بفعل النداء المحذوف، أو بأداة النداء.^١

الفقراء: اللام حرف جر، الفقراء: مستغاث له، مجرور باللام، والجار والمجرور معلقان بحال محذوفة من المستغاث به، والتقدير: مدعويين للفقراء، أو بفعل محذوف تقديره أدعوكم للفقراء.

٢ - يا يزيدا لآمل:

يزيدا: منادى مستغاث به، مبني على الضم في محل نصب، وحركة البناء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف. والألف للاستغاثة.

٣ - يا قوم للعجب:

قوم: منادى مستغاث به، منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، و "ياء" المتكلم المحذوفة للتخفيف ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٢ - أسلوب نداء التعجب

وهناك أسلوب آخر، يدل على تعجب من شيء ما، وهو في تركيبه الأسلوبى يشبه الاستغاثة شبيهاً كبيراً، فإذا تعجبت من جمال النجوم قلت: يا للنجوم!! أو يا لجمال النجوم!!، وإذا استهواك منظر البحر قلت: يا للبحر!! أو يا لروعة البحر.

ومن هذه الأمثلة يتضح لك أن المنادى المتعجب منه، يجر بلام مفتوحة، كما يجر المستغاث به في أسلوب الاستغاثة، وأن الأداة المستعملة فيه هي "يا" دون غيرها.

^١ وهناك رأي ثالث يذهب إلى أن اللام زائدة، والمستغاث به منادى، منصوب أو مبني على الضم، بحسب ما تقتضيه القواعد الإعرابية وما أثبتناه في المتن أصح، وأجرى على الأصول.

ج - أساليب النداء

وللنداء حالات، فقد يكون طلباً للمعونة، وقد يكون تعبيراً عن دهشة وتعجب، وقد يكون تفجعاً على مفقود، أو توجعاً من ألم، ولكل حالٍ من هذه الحالات، أسلوب من النداء يختلف عن الآخر.

١ - أسلوب نداء الاستغاثة:

وينوع - كما قلنا - معنى النداء، فأحياناً يهرع الإنسان إلى غيره، ويناديه مستغيثاً به، لينقذه من شدة، أو يعينه على مشقة، وتتألف الجملة في هذا الأسلوب من ثلاثة أشياء هي: الأداة، والمستغاث، والمستغاث له، كما في قول بشر بن أبي خازم:

فيا للناس للرجل المعنى طوال الدهر، إذ طال الحصارُ
فالأداة هي: يا، والمستغاث به هو: الناس، والمستغاث له، هو الرجل المعنى.
على أنه كثيراً ما يحل محل المستغاث له، مستغاث منه، كما في قول قيس بن ذريح:

تكفني الوشاة فأزعجوني فيا للناس للواشي المطاع
فهو يستغيث بالناس من الواشي.

ومن الواضح في البيتين أن المستغاث به جر بلام مفتوحة، على حين جر المستغاث له أو منه بلام مكسورة، وهذا هو الأصل المستقرى من كلام العرب، ومن الواضح أيضاً أن الأداة في البيتين "يا" وهي كذلك في أسلوب الاستغاثة لا يستعمل غيرها.

على أن الصورة التي يأتي عليها المستغاث به قد تتغير، فربما استغني عن اللام المفتوحة، بألف مدّ تلحق آخره، كما في قول الشاعر:

يا يزيدا لآمل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان
وقد يخلو منهما جميعاً كقوله:

أيا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب
أما الإعراب في هذا الأسلوب فعلى الشكل التالي:

١ - يا للأغنياء للفقراء:

يا: أداة نداء واستغاثة، للأغنياء: اللام: حرف جر، الأغنياء: منادى مستغاث به، مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور معلقان بفعل النداء المحذوف، أو بأداة النداء.^١

الفقراء: اللام حرف جر، الفقراء: مستغاث له، مجرور باللام، والجار والمجرور معلقان بحال محذوفة من المستغاث به، والتقدير: مدعويين للفقراء، أو بفعل محذوف تقديره أدعوكم للفقراء.

٢ - يا يزيدا لآمل:

يزيدا: منادى مستغاث به، مبني على الضم في محل نصب، وحركة البناء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف. والألف للاستغاثة.

٣ - يا قوم للعجب:

قوم: منادى مستغاث به، منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، و "ياء" المتكلم المحذوفة للتخفيف ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٢ - أسلوب نداء التعجب

وهناك أسلوب آخر، يدل على تعجب من شيء ما، وهو في تركيبه الأسلوبى يشبه الاستغاثة شبيهاً كبيراً، فإذا تعجبت من جمال النجوم قلت: يا للنجوم!! أو يا لجمال النجوم!!، وإذا استهواك منظر البحر قلت: يا للبحر!! أو يا لروعة البحر.

ومن هذه الأمثلة يتضح لك أن المنادى المتعجب منه، يجر بلام مفتوحة، كما يجر المستغاث به في أسلوب الاستغاثة، وأن الأداة المستعملة فيه هي "يا" دون غيرها.

^١ وهناك رأي ثالث يذهب إلى أن اللام زائدة، والمستغاث به منادى، منصوب أو مبني على الضم، بحسب ما تقتضيه القواعد الإعرابية وما أثبتناه في المتن أصح، وأجرى على الأصول.

وهو مثله أيضاً في جواز الاستغناء عن اللام المفتوحة الجارة بألف تلحق آخره، تقول مثلاً: يا نجوماً، بدلاً من: يا للنجوم، ويا بحراً، ويا سماءاً... .

على أننا نجد في هذا الأسلوب — وهو قائم على المجاز — ظاهرة لا نجدها في أسلوب الاستغاثة هي: أنهم قد ينادون العجب نفسه، كما في قول امرئ القيس: ولما عقرت للعذارى مطيئتي فيا عجباً من رحلها المتحمّل ومثله قول كثير عزة:

فوا عجباً للقلب كيف اضطباره^١ وللنفس لماً وطئت كيف ذلت^٢
وفي نداء المتعجب منه ضرب من المبالغة والتعظيم، لأنه يشخصه، ويجعله ذا فهم وإدراك، ويثير في السامع تنبهاً، حتى وكأنه يقول له: انتبه للعجب.

والإعراب الذي قدمناه في أسلوب الاستغاثة هو نفسه الذي يقدم في إعراب المنادى المتعجب منه، فلا حاجة بنا للتمثيل.

٣ — أسلوب نداء الندبة

ويستعمل هذا الأسلوب للتفجع، أو للتوجع، وينادى به ما يلي:

١ — الفقيد: كقولهم مثلاً لفقيد اسمه أحمد: وا أحمداً.

٢ — من ينزل منزلة الفقيد: كقول الخليفة عمر، وقد نبىء بجذب أصاب بعض العرب، ومجاعة حلت بهم: وا عمراه. فكأنه أشار في هذا إلى أنه بمنزلة من مات لسماع هذا الخبر.

٣ — المتوجع له: كقولهم: وا كبداً.

٤ — المتوجع منه: نحو: وا مصيبتاه.

وفي هذا الأسلوب صوت مد في بدء النداء ونهايته، لأن ذلك أكثر تعبيراً عن التحسر وأقرب إلى أن يكون صورة بدائية عن اللغة العاطفية.

أما الصور التي يتشكل بها هذا الأسلوب فهي كما يلي:

١ — وا أحمداً

وا: أداة نداء وندبة. أحمداً: منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والألف للندبة، والهاء هاء السكت. وهاه السكت هذه تحرك بالضم في ضرورة الشعر. وفي المنادى المركب تلحق هاء السكت آخر الجزء الثاني، مثل: واحرّ قلباً.

٢ — وا أحمداً: استغني عن هاء السكت.

٣ — وا عمر: استغني عن ألف الندبة والهاء.

٤ — يا عمرا: حلت "يا" محل "وا" لأمن اللبس.

والمنادى المندوب يجب أن يكون معرفة غير مبهم، كما في الأمثلة السابقة، أما النكرات، والمعارف المبهمة فلا تندب، وكيف يندب الإنسان من لا يعرف؟ إذ لا يقال: وا رجلاً، وا هذا، وا من ذهب.. غير أنهم نادوا الاسم الموصول حين تكون صلته على شهرة، قالوا: وا من حفر زمزماه.

د — الترخيم في النداء

قلنا في بداية الكلام: إن النداء باب حذف وتغيير، والتخيم دليل من أدلة كثيرة على ذلك. وقد أخذ الترخيم من قولهم: امرأة رخيم الكلام. أي أن كلامها مرثل محذوف الفضول، أو أنها ناعمة النعمة، فسموا الحذف في المنادى ترخيماً، لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله. كقولهم في نداء فاطمة: يا فاطمة، وفي نداء، أسماء: يا أسماً، وفي نداء سليمان: يا سليم، وللتخيم شروط ثلاثة هي:

١ — أن يكون المنادى مفرداً علماً: ويعني هذا أنه لا ينادى ما ليس بعلم، كالنكرة المقصودة، وغير المقصودة، فلا يقال مثلاً: يا فلأ. أي: يا فلأح، أو: يا فلأحاً. على إنه سمع من العرب ترخيم النكرة المقصودة، ففي مثل لهم قالوا: أطرق كرا. أي يا كروان، وقالوا: يا صاح، أي: يا صاحب: قال امرؤ القيس:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه^١ كلمع اليدين في حبي مكلل^٢
وقالوا: يا شا أرجني أي: يا شاة أقيمي ولا تسرحي. وقالوا: يا ناق. أي: يا ناقة، قال أبو النجم العجلي:

^١ لمع اليدين حركتهما. الحي: السحاب الذي يجو في الفضاء. والمكلل: الذي يعلو بعضه بعضاً.

^٢ استعمل الأداة هنا "وا" وهو قليل جداً.

وهو مثله أيضاً في جواز الاستغناء عن اللام المفتوحة الجارة بألف تلحق
آخره، تقول مثلاً: يا نجوماً، بدلاً من: يا للنجوم، ويا بحراً، ويا سماءاً. ...

على أننا نجد في هذا الأسلوب — وهو قائم على المجاز — ظاهرة لا نجدها
في أسلوب الاستغاثة هي: أنهم قد ينادون العجب نفسه، كما في قول امرئ القيس:
ولما عقرت للعذارى مطيئتي فيا عجباً من رحلها المتحملي
ومثله قول كثير عزة:

فوا عجباً للقلب كيف اضطباره وللنفس لما وطئت كيف ذلت^١
وفي نداء المتعجب منه ضرب من المبالغة والتعظيم، لأنه يشخصه، ويجعله
ذا فهم وإدراك، ويثير في السامع تنبهاً، حتى وكأنه يقول له: انتبه للعجب.

والإعراب الذي قدمناه في أسلوب الاستغاثة هو نفسه الذي يقدم في إعراب
المنادى المتعجب منه، فلا حاجة بنا للتمثيل.

٣ — أسلوب نداء الندبة

ويستعمل هذا الأسلوب للتفجع، أو للتوجع، وينادى به ما يلي:

١ — الفقيد: كقولهم مثلاً لفقيد اسمه أحمد: وا أحمداه.

٢ — من ينزل منزلة الفقيد: كقول الخليفة عمر، وقد نبىء بجذب أصاب
بعض العرب، ومجاعة حلت بهم: وا عمراه. فكأنه أشار في هذا إلى أنه بمنزلة من
مات لسماع هذا الخبر.

٣ — المتوجع له: كقولهم: وا كبده.

٤ — المتوجع منه: نحو: وا مصيبتاه.

وفي هذا الأسلوب صوت مد في بدء النداء ونهايته، لأن ذلك أكثر تعبيراً عن
التحسر وأقرب إلى أن يكون صورة بدائية عن اللغة العاطفية.

أما الصور التي يتشكل بها هذا الأسلوب فهي كما يلي:

١ — وا أحمداه

وا: أداة نداء وندبة. أحمداه: منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على
آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والألف للندبة، والهاء هاء
السكت. وهاء السكت هذه تحرك بالضم في ضرورة الشعر. وفي المنادى المركب
تلحق هاء السكت آخر الجزء الثاني، مثل: واحرّ قلباه.

٢ — وا أحمداه: استغني عن هاء السكت.

٣ — وا عمر: استغني عن ألف الندبة والهاء.

٤ — يا عمرا: حلت "يا" محل "وا" لأمن اللبس.

والمنادى المندوب يجب أن يكون معرفة غير مبهمة، كما في الأمثلة السابقة،
أما النكرات، والمعارف المبهمة فلا تندب، وكيف يندب الإنسان من لا يعرف؟ إذ
لا يقال: وا رجلاه، وا هذا، وا من ذهب.. غير أنهم نادوا الاسم الموصول حين
تكون صلته على شهرة، قالوا: وا من حفر زمزماه.

د — الترخيم في النداء

قلنا في بداية الكلام: إن النداء باب حذف وتغيير، والترخيم دليل من أدلة
كثيرة على ذلك. وقد أخذ الترخيم من قولهم: امرأة رخيم الكلام. أي أن كلامها
مرتل محذوف الفضول، أو أنها ناعمة النعمة، فسموا الحذف في المنادى ترخيماً،
لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله. كقولهم في نداء فاطمة: يا فاطمة، وفي نداء، أسماء:
يا أسم، وفي نداء سليمان: يا سليم، وللترخيم شروط ثلاثة هي:

١ — أن يكون المنادى مفرداً علماً: ويعني هذا أنه لا ينادى ما ليس بعلم،
كالنكرة المقصودة، وغير المقصودة، فلا يقال مثلاً: يا فلان. أي: يا فلان، أو: يا
فلاناً. على إنه سمع من العرب ترخيم النكرة المقصودة، ففي مثل لهم قالوا: أطرق
كرا. أي يا كروان، وقالوا: يا صاح، أي: يا صاحب: قال امرؤ القيس:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حبي مكلل^١
وقالوا: يا شا أرجني أي: يا شاة أقيمي ولا تسرحي. وقالوا: يا ناق. أي: يا
ناقة، قال أبو النجم العجلي:

^١ لمع اليدين حركتهما. الحي: السحاب الذي يجو في الفضاء. والمكلل: الذي يعلو بعضه بعضاً.

^١ يستعمل الأداة هنا "وا" وهو قليل جداً.

يا نافع سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان، فنستزجها^١
ولكن هذا شيء قليل، ولا يمكن أن يكون مادة كافية للقياس عليها.

هذا ما تعنيه كلمة "علم". أما ما تعنيه كلمة "مفرد" فهو أنه لا يجوز ترخيم
المنادى إذا كان جزءاً من تركيب الإضافة، فلا يقال مثلاً: يا عبّ الكريم، أي: يا
عبّ الكريم.

على أنه ورد في لغة الشعر ترخيم من هذا القبيل^٢ ولكن جرى الحذف فيه
على آخر المضاف إليه، لا على آخر المنادى نفسه، قال زهير ابن أبي سلمى:
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا، والرحم بالغيب تذكر^٣
وهذا لا يجوز في النثر^٤.

٢ - أن يكون بناؤه على أكثر من ثلاثة أحرف: وبهذا لا يجوز ترخيم ما
كان على ثلاثة، لأنك إن حذفته منه حرفاً أبقيته على حرفين، وهذا مغلّب ببناء
الأسماء العربية التي لا تقلّ عن ثلاثة، فلا يقال: يا حسن، أي يا حسن، ولا يا
مض، أي: يا مضر. ويقال: يا عثم، ويا مرو، ويا أسم، أي: يا عثمان، ويا مروان،
ويا أسماء، قال الفرزدق:

يا مرو إن مطييتي محبوسة^٥ ترجو الحياء، وربها لم يياس
وقال عمر بن أبي ربيعة:

قفي فانظري يا اسم هل تعرفينه أهذا المغيري الذي كان يذكر^٦
٣ - أن يكون منتهياً بـ"اء": وهذا كثير في لغة العرب، يقولون: يا فاطم،
ويا عنتر، ويا معاوي، ويا بثن^٧، و.. وقال الفرزدق:
أبوك وعمي يا معاوي أورثا تراثا، وأولى بالتراث أقارب^٨

^١ العنق: ضرب من السير. وسليمان هو: سليمان بن عبد الملك.

^٢ اختلف النحاة في جواز ترخيم المنادى إذا كان مركباً تركيب مزج، مثل: حضرموت، وبعلبك، ودار بجر، و.. وهو
شيء لم يسمع في لغة العرب الفصيحة، فلا حاجة بنا إلى الحديث عنه.

^٣ بعض النحاة يحيز أن يرخم من هذا ما كان على ثلاثة، ويحتجون بقولهم: يا شا أرحي.

وقال حاتم الطائي:

أماوي إن المال مال بذلت^٩ فأولاه شكر، وآخره ذكر^{١٠}
وفي المنادى المرخم لغتان:

الأولى: أن تعدّ الاسم بعد الحذف تاماً سوياً لا نقص فيه، فكأنه لم يحذف منه
شيء، وعلى هذا تبنيه على الضم، تقول: يا فاطم، يا عثم، يا بثن، الخ.. وتسمى
هذه اللغة: لغة من لا ينتظرون أي أن المنادي لم ينتظر مجيء المحذوف من المنادى
حتى يلحق به البناء على الضم.

الثانية: أن تجعل الاسم بعد الحذف غير تام، وتقدر في نفسك ما حذف منه،
ومن هنا تبقى الحرف الذي صار أخيراً على الحركة التي كانت له فعل النداء
والترخيم، تقول: يا فاطم، يا عثم، يا بثن، وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر، أي
ينتظر المحذوف ليحمل البناء.

هـ - توابيع المنادى

وتوابيع المنادى كثيرة التفرعات في كتب النحاة، تبدو معقدة، يتداخل بعضها
في بعض، ويمكن ترتيبها على الشكل الآتي:

١ - توابيع المنادى المنصوب:

يكون تابع المنادى منصوباً إلا في حالين، هما:

١ - أن يكون بدلاً.

٢ - أن يكون معطوفاً مجرداً من "أل" والإضافة.

تقول: يا أخانا الكريم، ويا أخي أبا فؤاد، ويا اخوتنا كلكم، أما في الحالين
السابقين، فيعامل معاملة المنادى المستقل، كما في المثالين الآتيين:
يا أبا الحسن علي.

بني (علي) على الضم، لأنه بدل من أبي الحسن، فكأنه نودي نداءً مستقلاً،
فقل: يا أبا الحسن، يا علي.

يا أبا الحسن وعلي.

وكذلك بني هنا على الضم لأنه معطوف ومجرد من "أل" والإضافة.

يا نافع سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان، فنستزجها^١
ولكن هذا شيء قليل، ولا يمكن أن يكون مادة كافية للقياس عليها.

هذا ما تعنيه كلمة "علم". أما ما تعنيه كلمة "مفرد" فهو أنه لا يجوز ترخيم
المنادى إذا كان جزءاً من تركيب الإضافة، فلا يقال مثلاً: يا عبّ الكريم، أي: يا
عبّ الكريم.

على أنه ورد في لغة الشعر ترخيم من هذا القبيل^٢ ولكن جرى الحذف فيه
على آخر المضاف إليه، لا على آخر المنادى نفسه، قال زهير ابن أبي سلمى:
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا، والرحم بالغيب تذكر^٣
وهذا لا يجوز في النثر^٤.

٢ - أن يكون بناؤه على أكثر من ثلاثة أحرف: وبهذا لا يجوز ترخيم ما
كان على ثلاثة، لأنك إن حذفته منه حرفاً أبقيته على حرفين، وهذا مغلّب ببناء
الأسماء العربية التي لا تقلّ عن ثلاثة، فلا يقال: يا حسن، أي يا حسن، ولا يا
مض، أي: يا مضر. ويقال: يا عثم، ويا مرو، ويا أسم، أي: يا عثمان، ويا مروان،
ويا أسماء، قال الفرزدق:

يا مرو إن مطييتي محبوسة^٥ ترجو الحياء، وربها لم يياس
وقال عمر بن أبي ربيعة:

قفي فانظري يا اسم هل تعرفينه أهذا المغيري الذي كان يذكر^٦
٣ - أن يكون منتهياً بـ"اء": وهذا كثير في لغة العرب، يقولون: يا فاطم،
ويا عنتر، ويا معاوي، ويا بثن^٧، و.. وقال الفرزدق:
أبوك وعمي يا معاوي أورثا تراثا، وأولى بالتراث أقارب^٨

^١ العنق: ضرب من السير. وسليمان هو: سليمان بن عبد الملك.

^٢ اختلف النحاة في جواز ترخيم المنادى إذا كان مركباً تركيب مزج، مثل: حضرموت، وبعلبك، ودار بجر، و.. وهو
شيء لم يسمع في لغة العرب الفصيحة، فلا حاجة بنا إلى الحديث عنه.

^٣ بعض النحاة يحيز أن يرخم من هذا ما كان على ثلاثة، ويحتجون بقولهم: يا شا أرحي.

وقال حاتم الطائي:

أماوي إن المال مال بذلت^٩ فأولاه شكر، وآخره ذكر^{١٠}
وفي المنادى المرخم لغتان:

الأولى: أن تعدّ الاسم بعد الحذف تاماً سوياً لا نقص فيه، فكأنه لم يحذف منه
شيء، وعلى هذا تبنيه على الضم، تقول: يا فاطم، يا عثم، يا بثن، الخ.. وتسمى
هذه اللغة: لغة من لا ينتظرون أي أن المنادي لم ينتظر مجيء المحذوف من المنادى
حتى يلحق به البناء على الضم.

الثانية: أن تجعل الاسم بعد الحذف غير تام، وتقدر في نفسك ما حذف منه،
ومن هنا تبقى الحرف الذي صار أخيراً على الحركة التي كانت له فعل النداء
والترخيم، تقول: يا فاطم، يا عثم، يا بثن، وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر، أي
ينتظر المحذوف ليحمل البناء.

هـ - توابيع المنادى

وتوابيع المنادى كثيرة التفرعات في كتب النحاة، تبدو معقدة، يتداخل بعضها
في بعض، ويمكن ترتيبها على الشكل الآتي:

١ - توابيع المنادى المنصوب:

يكون تابع المنادى منصوباً إلا في حالين، هما:

١ - أن يكون بدلاً.

٢ - أن يكون معطوفاً مجرداً من "أل" والإضافة.

تقول: يا أخانا الكريم، ويا أخي أبا فؤاد، ويا اخوتنا كلّم، أما في الحالين
السابقين، فيعامل معاملة المنادى المستقل، كما في المثالين الآتيين:
يا أبا الحسن عليّ.

بني (عليّ) على الضم، لأنه بدل من أبي الحسن، فكأنه نودي نداءً مستقلاً،
فقل: يا أبا الحسن، يا عليّ.

يا أبا الحسن وعليّ.

وكذلك بني هنا على الضم لأنه معطوف ومجرد من "أل" والإضافة.

٢ - توابع المنادى المبني على الضم:

أ - إذا كان غير معرف بـ "أل" عومل معاملة المنادى المستقل: يا زيدُ بشرُ. يا زيدُ وبشرُ، يا خالدُ صديقَ المعسرين، يا رجالُ كلکم، يا خالدُ أبا سليمان.

ب - أما إذا كان معرفاً بـ "أل" فله حالان:

الأول: أن يرفع حملاً على لفظ المنادى، وذلك إذا كان المنادى اسم إشارة، أو: أيها، أيتها، نحو: يا هذا الرجلُ، ويا أيها الرجل. قال عبيد بن الأبرص:
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر، تمنني صاحب الأحلام
والثاني: يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: يا زيدُ الكريمُ، والكريم.

و - صور المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له صور لفظية كثيرة، هي:

١ - حذف ياء المتكلم: يا غلام أقبل. وهذه هي اللغة الشائعة الكثيرة.

٢ - إثبات ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة: يا غلامي أقبل، أو: يا غلامي أقبل.
ومن ذلك قول الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكننت إذ كنت إلهي وحدك لم يك شيء يا إلهي بعدك

٣ - قلب ياء المتكلم ألفاً مثل: يا غلاماً ويجوز حذفها وإبقاء الفتحة نيابة عنها: يا غلام.

٤ - حذف الياء وبناء الاسم على الضم: يا غلامُ، وهذه لغة بعض العرب.

٥ - وإن كان معتل الآخر فتحت الياء، تقول: يا فتاتي، يا قاضي.

٦ - وإن كان المنادى أحد اللفظتين: أب، أم، جاز فيه ما تقدم من الأوجه الأربعة الأولى، وجاز فيه قلب الياء تاءً مفتوحة أو مكسورة، مثل: يا أبت، يا أمت، و: يا أبت، يا أمت. ويلحق بذلك قولهم: يا بن عم، يا بن أم، ويا بن عم، ويا بن أم، ويا بن عم، ويا بن عم.

ملاحظة:

يذهب فريق من النحاة إلى أن المنادى قد يحذف بعد "يا" ويحتجون بشواهد شعرية، وبقراءة للكسائي وغيره. والصحيح أن "يا" هنا أداة تنبيه ليس غير، لأن

معظم ما احتجوا به يرد فيه المنادى مذكوراً بعد قليل، فلا داعي لحذفه ثم ذكره، من ذلك قول الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ وإن كان حياناً عدى آخر الدهر
فإذا قدرنا المنادى بعد "يا" كما يذهبون، لكان الكلام على صورة غير فصيحة، إذ يصير: ألا يا هندُ اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ. ومثل هذا ما احتجوا به من شعر ذي الرمة، والمرقس والكميت، والعجاج، وقد يكون المنادى متقدماً، كقول العجاج:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي بسمسم، وعن يمين سمس
شواهد للتدريب

١ - «يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره» (هود ٨٤).

٢ - «يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً» (يوسف ٤).

٣ - «قال: يا بن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي» (طه ٩٤).

٤ - «وجاءت سيارة، فارسلوا واردهم، فأدلى دلوه، قال: يا بشرى، هذا غلام» (يوسف ١٩).

٥ - «قالت يا ويلتا، ألد وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً» (هود ٧٢).

٦ - «ولو ترى إذ وقفوا على النار، فقالوا: يا ليتنا نرد ولا نكذب» (الأنعام ٢٧).

٧ - قال زهير:

فلما عرفت الدار قلت لربعها ألا عم صباحاً أيها الربيع، واسلم
٨ - قال عنتر:

يا دار عبلة بالجواء، تلكمي وعمي صباحاً دار عبلة، واسلمي
٩ - قال عمرو بن كلثوم:

بأي مشيئة عمرو بن هند تطيع بنا الوشاة، وتزدرينا
١٠ - قال امرؤ القيس:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل، شدت بيذبل
١١ - قال مالك بن الربيع:

يا عاملاً تحت الظلام مطية متخائلاً، لا بل وغير مختال

٢ - توابع المنادى المبني على الضم:

أ - إذا كان غير معرف بـ "أل" عومل معاملة المنادى المستقل: يا زيدُ بشرُ. يا زيدُ وبشرُ، يا خالدُ صديقَ المعسرين، يا رجالُ كلکم، يا خالدُ أبا سليمان.

ب - أما إذا كان معرفاً بـ "أل" فله حالان:

الأول: أن يرفع حملاً على لفظ المنادى، وذلك إذا كان المنادى اسم إشارة، أو: أيها، أيتها، نحو: يا هذا الرجلُ، ويا أيها الرجل. قال عبيد بن الأبرص:
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر، تمنني صاحب الأحلام
والثاني: يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: يا زيدُ الكريمُ، والكريم.

و - صور المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له صور لفظية كثيرة، هي:

١ - حذف ياء المتكلم: يا غلام أقبل. وهذه هي اللغة الشائعة الكثيرة.

٢ - إثبات ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة: يا غلامي أقبل، أو: يا غلامي أقبل.
ومن ذلك قول الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكننت إذ كنت إلهي وحدك لم يك شيء يا إلهي بعدك

٣ - قلب ياء المتكلم ألفاً مثل: يا غلاماً ويجوز حذفها وإبقاء الفتحة نيابة عنها: يا غلام.

٤ - حذف الياء وبناء الاسم على الضم: يا غلامُ، وهذه لغة بعض العرب.

٥ - وإن كان معتل الآخر فتحت الياء، تقول: يا فتاتي، يا قاضي.

٦ - وإن كان المنادى أحد اللفظين: أب، أم، جاز فيه ما تقدم من الأوجه الأربعة الأولى، وجاز فيه قلب الياء تاءً مفتوحة أو مكسورة، مثل: يا أبت، يا أمت، و: يا أبت، يا أمت. ويلحق بذلك قولهم: يا بن عم، يا بن أم، ويا بن عم، ويا بن أم، ويا بن عم، ويا بن أم.

ملاحظة:

يذهب فريق من النحاة إلى أن المنادى قد يحذف بعد "يا" ويحتجون بشواهد شعرية، وبقراءة للكسائي وغيره. والصحيح أن "يا" هنا أداة تنبيه ليس غير، لأن

معظم ما احتجوا به يرد فيه المنادى مذكوراً بعد قليل، فلا داعي لحذفه ثم ذكره، من ذلك قول الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ وإن كان حياناً عدى آخر الدهر
فإذا قدرنا المنادى بعد "يا" كما يذهبون، لكان الكلام على صورة غير فصيحة، إذ يصير: ألا يا هندُ اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ. ومثل هذا ما احتجوا به من شعر ذي الرمة، والمرقس والكميت، والعجاج، وقد يكون المنادى متقدماً، كقول العجاج:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي بسمسم، وعن يمين سمس
شواهد للتدريب

١ - «يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره» (هود ٨٤).

٢ - «يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً» (يوسف ٤).

٣ - «قال: يا بن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي» (طه ٩٤).

٤ - «وجاءت سيارة، فارسلوا واردهم، فأدلى دلوه، قال: يا بشرى، هذا غلام» (يوسف ١٩).

٥ - «قالت يا ويلتا، ألد وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً» (هود ٧٢).

٦ - «ولو ترى إذ وقفوا على النار، فقالوا: يا ليتنا نرد ولا نكذب» (الأنعام ٢٧).

٧ - قال زهير:

فلما عرفت الدار قلت لربيعها ألا عم صباحاً أيها الربيع، واسلم
٨ - قال عنتر:

يا دار عبلّة بالجواء، تلكمي وعمي صباحاً دار عبلّة، واسلمي
٩ - قال عمرو بن كلثوم:

بأي مشيئة عمرو بن هند تطيع بنا الوشاة، وتزدرينا
١٠ - قال امرؤ القيس:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل، شدت بيذبل
١١ - قال مالك بن الربيع:

يا عاملاً تحت الظلام مطيّة متخائلاً، لا بل وغير مختال

الاسم المجرور

المجرور بحرف الجر

حروف الجر كثيرة، والمجرور بها في رأي القدماء، ضرب من المفعول، لأنها توصل أثر الفعل إليه، فإذا قلت: قعد خالدٌ على الأرض، رأيت المجرور ضرباً من المفعول فيه، إلا أن كلمة الأرض لا تصلح أن تكون ظرف مكان، لأنها مختصة، ولهذا توسط حرف الجر "على" فأوصل أثر الفعل إليه. وإذا قلت: أكلت الطعام بالملقعة. رأيت المجرور واسطة تم بها الفعل، ولكن لا يمكن أن يقال: أكلت الطعام بالملقعة، لأن أثر الفعل "أكل" لا يصل إليها، فتوسطت الباء لذلك، وأوصلته إليه، وعلى هذا بقية الحروف.

١ - معاني حروف الجر

ولكل حرف من حروف الجر معانٍ من شأنها أن تجعله ومجروره مكملين لمعنى الفعل أو شبهه، وسنوجز الحديث عنها لكثرتها.

١ - من:

أهم معانيها ابتداء الغاية في المكان، نقول: خرجتُ من المنزل، فابتداء الخروج كان من المنزل، وقد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، كقوله تعالى: ﴿المسجدُ أسسَ على التقوى من أول يومٍ، أحقُّ أن تقومَ فيه﴾ (التوبة ١٠٨). وقول الحصين بن الحمام:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من الخيل إلا خارجياً مسوياً
وقول بشامة بن الغدير:

من عهد عادٍ كان معروفاً لنا أسرُ الملوك، وقتلها، وقتالها^١
وتأتي بمعنى بعض وتسمى البعضية، كقولك: أكلت من التفاح. وقد تبيين

^١ جميعها لابتداء الغاية في الزمان قليل، ولذلك منعه بعض النحويين، وتأولوا الآية القرآنية. انظر شواهد للتدريسي في

جنساً لمبهم قبلها، مثل: عندي خاتمٌ من ذهب، وما تفعل من خير تجده وقد تكون معللة للحدث، كقول الفرزدق:

يغضي حياءً، ويغضي من مهابتِهِ فما يكلمُ إلا حينَ يبتسمُ
وقد تحذف نونها من الشعر، كقول أبي صخر الهذلي:

كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مرَّ للدارين بعد بعدنا عصرُ
أي: من الآن، وسبب الحذف أن نونها ساكنة، واللام بعدها ساكنة أيضاً، فحذفت النون لأنها أشبهت حروف اللين التي تحذف عند التقاء الساكنين، لما فيها من غنة تضارع ما في أحرف اللين من مد.

٢ - عن:

معناها العام المجاوزة كقولك: صفحتُ عنه. ومن معانيها البدلية، كقوله تعالى: ﴿واخشوا يوماً لا يحزي والدٌ عن ولده شيئاً﴾ (لقمان ٣٣).

٣ - على:

ومعناها الاستعلاء، وهذا قد يكون استعلاءً حسيماً مادياً، وقد يكون استعلاءً معنوياً. والنوع الأول نفسه قسمان:

— حقيقي، كما لو قلت: قعد فلانٌ على الأرض، فاستعلاء القعود على الأرض حسي حقيقي.

— مجازي: كقولهم: قعدنا في مقهى على البحر. فالمقهى ليس مستعلياً على البحر نفسه، ولكنه على مكان قريب منه، إلا أنه لشدة القرب جعل فوق البحر من باب المجاز.

أما الاستعلاء المعنوي فهو نقيض الحسي المادي، كقوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها﴾ (فصلت ٤٦).

وتأتي للتعليل كقولك: كافأته على عمله وبمعنى "في" كقول النابغة:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ
بمعنى "مع" مثل: رضىته على علاقته.

وقد تحذف ألفها في الشعر قبل "أل" كقول قطري بن الفجاءة:

الاسم المجرور

المجرور بحرف الجر

حروف الجر كثيرة، والمجرور بها في رأي القدماء، ضرب من المفعول، لأنها توصل أثر الفعل إليه، فإذا قلت: قعد خالدٌ على الأرض، رأيت المجرور ضرباً من المفعول فيه، إلا أن كلمة الأرض لا تصلح أن تكون ظرف مكان، لأنها مختصة، ولهذا توسط حرف الجر "على" فأوصل أثر الفعل إليه. وإذا قلت: أكلت الطعام بالملقعة. رأيت المجرور واسطة تم بها الفعل، ولكن لا يمكن أن يقال: أكلت الطعام بالملقعة، لأن أثر الفعل "أكل" لا يصل إليها، فتوسطت الباء لذلك، وأوصلته إليه، وعلى هذا بقية الحروف.

١ - معاني حروف الجر

ولكل حرف من حروف الجر معانٍ من شأنها أن تجعله ومجروره مكملين لمعنى الفعل أو شبهه، وسنوجز الحديث عنها لكثرتها.

١ - من:

أهم معانيها ابتداء الغاية في المكان، نقول: خرجتُ من المنزل، فابتداء الخروج كان من المنزل، وقد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، كقوله تعالى: ﴿المسجدُ أسسَ على التقوى من أول يومٍ، أحقُّ أن تقومَ فيه﴾ (التوبة ١٠٨). وقول الحصين بن الحمام:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من الخيل إلا خارجياً مسوياً
وقول بشامة بن الغدير:

من عهد عادٍ كان معروفاً لنا أسرُ الملوك، وقتلها، وقتالها^١
وتأتي بمعنى بعض وتسمى البعضية، كقولك: أكلت من التفاح. وقد تبيين

^١ جميعها لابتداء الغاية في الزمان قليل، ولذلك منعه بعض النحويين، وتأولوا الآية القرآنية. انظر شواهد للتدريسي في

جنساً لمبهم قبلها، مثل: عندي خاتمٌ من ذهب، وما تفعل من خير تجده وقد تكون معللة للحدث، كقول الفرزدق:

يغضي حياءً، ويغضي من مهابتِهِ فما يكلمُ إلا حينَ يبتسمُ
وقد تحذف نونها من الشعر، كقول أبي صخر الهذلي:

كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مرَّ للدارين بعد بعدنا عصرُ
أي: من الآن، وسبب الحذف أن نونها ساكنة، واللام بعدها ساكنة أيضاً، فحذفت النون لأنها أشبهت حروف اللين التي تحذف عند التقاء الساكنين، لما فيها من غنة تضارع ما في أحرف اللين من مد.

٢ - عن:

معناها العام المجاوزة كقولك: صفحتُ عنه. ومن معانيها البدلية، كقوله تعالى: ﴿واخشوا يوماً لا يحزي والدٌ عن ولده شيئاً﴾ (لقمان ٣٣).

٣ - على:

ومعناها الاستعلاء، وهذا قد يكون استعلاءً حسيماً مادياً، وقد يكون استعلاءً معنوياً. والنوع الأول نفسه قسمان:

— حقيقي، كما لو قلت: قعد فلانٌ على الأرض، فاستعلاء القعود على الأرض حسي حقيقي.

— مجازي: كقولهم: قعدنا في مقهى على البحر. فالمقهى ليس مستعلياً على البحر نفسه، ولكنه على مكان قريب منه، إلا أنه لشدة القرب جعل فوق البحر من باب المجاز.

أما الاستعلاء المعنوي فهو نقيض الحسي المادي، كقوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها﴾ (فصلت ٤٦).

وتأتي للتعليل كقولك: كافأته على عمله وبمعنى "في" كقول النابغة:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ
بمعنى "مع" مثل: رضىته على علاته.

وقد تحذف ألفها في الشعر قبل "أل" كقول قطري بن الفجاءة:

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم
أي: على الماء.

٤ - إلى:

معناها الأصل انتهاء الغاية في المكان مثل: وصلت إلى الجامعة، والزمان
كقوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (البقرة ١٨٧).

وقد تكون بمعنى "مع" كقول العرب: الذود إلى الذود يل^١ أو "عند"، كقول أبي
كبير الهذلي:

أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل
٥ - حتى:

وهي مثل "إلى"، في دلالتها على انتهاء الغاية المكانية والزمانية، تقول:
سأمشي حتى باب الحديقة، وسأراقب السماء حتى مطلع القمر. وفي القرآن: ﴿سلام
هي حتى مطلع الفجر﴾ (القدر ٥). وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى: ﴿ولا يزالون
يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم﴾ (البقرة ٢١٧) وقد تكون بمعنى "إلا أن" كقول
المقنع الكندي:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود، وما لديك قليل
٦ - في:

معناها الأول: الظرفية سواء أكانت حقيقة مثل: نمت في البيت، ورأيتك في
الصباح، أم مجازاً مثل: لي في هذا أرب. وتكون للتعليل، كما جاء في الحديث:
"دخلت امرأة النار في هرة حبستها".

٧ - اللام: ولها معان كثيرة جداً، أهمها الاستحقاق، مثل: الحمد لله، والعزة
له. الاختصاص نحو: الثوب لك، والتعليل: كقول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعداري مطيتي فيا عجباً من رحلها المتحمّل
وقد تكون بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ (الأنعام ٨).
أي: إلى ما نهوا عنه. وتأتي ظرفية بمعنى "في" كقوله: ﴿يسألونك عن الساعة أيان

^١ الذود: من ثلاث إلى عشر من النوق، وهو مثل عربي يعني أن القليل إذا جمع إلى القليل كثر. انظر: جمهرة الأمثال
للعسكري ٤٦٢/١.

مرساها، قل: إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ (الأعراب ١٨٧) أي:
في وقتها.

٨ - الكاف:

أهم معانيها التشبيه، مثل: أنت كالأسد، والمعاني الأخرى التي تذكرها كتب النحو
ثانوية، ومختلف فيها.

٩ - الباء:

معانيها كثيرة، أهمها الإصاق مثل: مررت بك، والتعليل نحو: عاقبته بذنبه،
والمصاحبة: خرجت بالسيف. والظرفية مثل "في" نحو: ﴿ولقد نصكم الله
بيدر﴾ (آل عمران ١٢٣) والبدل كقول قريظ بن أنيف العنبري:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركباناً
أي: فليت لي بدلاً منهم قوماً.. وتكون الباء للتعدية نحو: ﴿ذهب الله بنورهم﴾
(البقرة ١٧).

١٠ - وهناك أحرف جر أخرى، كواو القسم وثائه، ومنذ ومذ ورب.

٢ - حروف الجر الزائدة

الفرق بين حرف الجر الأصلي، وحرف الجر الزائد، أن الأخير لا يوصل
أثر الفعل القاصر إلى الاسم، ويمكن الاستغناء عنه، وبهذا لا يحقق غرضاً معنوياً
في الكلام، فـ "من" الزائدة مثلاً، لا تكون لابتداء الغاية المكانية، ولا للتعليل، ولا
لغيرهما من المعاني التي تحملها "من" الأصلية، ولكنها تكون للتوكيد فقط.

ولا يأتي زائداً من حروف الجر إلا "من والباء" - وهما اللذان اتفق النحاة
على مجيئهما زائدين - واللام والكاف، وفي زيادتهما خلاف.

١ - مواضع زيادة "من":

- أن تسبق بنفي أو ما يشبه النفي: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ما اتخذ الله
من ولد، وما كان معه من إله﴾ (المؤمنون ٩١). فمن في الموضعين زائدة، لأنها
خلت من المعاني التي تتأبط بالحرف الأصلي، فلا توصل أثر العامل النحوي إلى
الاسم الذي جره. وعلى هذا يكون التقدير: ما اتخذ الله ولداً، وما كان معه إله.

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم
أي: على الماء.

٤ - إلى:

معناها الأصل انتهاء الغاية في المكان مثل: وصلت إلى الجامعة، والزمان
كقوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (البقرة ١٨٧).

وقد تكون بمعنى "مع" كقول العرب: الذود إلى الذود يل^١ أو "عند"، كقول أبي
كبير الهذلي:

أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل
٥ - حتى:

وهي مثل "إلى"، في دلالتها على انتهاء الغاية المكانية والزمانية، تقول:
سأمشي حتى باب الحديقة، وسأراقب السماء حتى مطلع القمر. وفي القرآن: ﴿سلام
هي حتى مطلع الفجر﴾ (القدر ٥). وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى: ﴿ولا يزالون
يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم﴾ (البقرة ٢١٧) وقد تكون بمعنى "إلا أن" كقول
المقنع الكندي:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود، وما لديك قليل
٦ - في:

معناها الأول: الظرفية سواء أكانت حقيقة مثل: نمت في البيت، ورأيتك في
الصباح، أم مجازاً مثل: لي في هذا أرب. وتكون للتعليل، كما جاء في الحديث:
"دخلت امرأة النار في هرة حبستها".

٧ - اللام: ولها معان كثيرة جداً، أهمها الاستحقاق، مثل: الحمد لله، والعزة
له. الاختصاص نحو: الثوب لك، والتعليل: كقول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعداري مطيتي فيا عجباً من رحلتها المتحمّل
وقد تكون بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ (الأنعام ٨).
أي: إلى ما نهوا عنه. وتأتي ظرفية بمعنى "في" كقوله: ﴿يسألونك عن الساعة أيان

^١ الذود: من ثلاث إلى عشر من النوق، وهو مثل عربي يعني أن القليل إذا جمع إلى القليل كثر. انظر: جمهرة الأمثال
للعسكري ٤٦٢/١.

مرساها، قل: إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ (الأعراب ١٨٧) أي:
في وقتها.

٨ - الكاف:

أهم معانيها التشبيه، مثل: أنت كالأسد، والمعاني الأخرى التي تذكرها كتب النحو
ثانوية، ومختلف فيها.

٩ - الباء:

معانيها كثيرة، أهمها الإصاق مثل: مررت بك، والتعليل نحو: عاقبته بذنبه،
والمصاحبة: خرجت بالسيف. والظرفية مثل "في" نحو: ﴿ولقد نصكم الله
بيدر﴾ (آل عمران ١٢٣) والبدل كقول قريظ بن أنيف العنبري:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركباناً
أي: فليت لي بدلاً منهم قوماً.. وتكون الباء للتعدية نحو: ﴿ذهب الله بنورهم﴾
(البقرة ١٧).

١٠ - وهناك أحرف جر أخرى، كواو القسم وثائه، ومنذ ومذ ورب.

٢ - حروف الجر الزائدة

الفرق بين حرف الجر الأصلي، وحرف الجر الزائد، أن الأخير لا يوصل
أثر الفعل القاصر إلى الاسم، ويمكن الاستغناء عنه، وبهذا لا يحقق غرضاً معنوياً
في الكلام، فـ "من" الزائدة مثلاً، لا تكون لابتداء الغاية المكانية، ولا للتعليل، ولا
لغيرهما من المعاني التي تحملها "من" الأصلية، ولكنها تكون للتوكيد فقط.

ولا يأتي زائداً من حروف الجر إلا "من والباء" - وهما اللذان اتفق النحاة
على مجيئهما زائدين - واللام والكاف، وفي زيادتهما خلاف.

١ - مواضع زيادة "من":

- أن تسبق بنفي أو ما يشبه النفي: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ما اتخذ الله
من ولد، وما كان معه من إله﴾ (المؤمنون ٩١). فمن في الموضعين زائدة، لأنها
خلت من المعاني التي تتأبط بالحرف الأصلي، فلا توصل أثر العامل النحوي إلى
الاسم الذي جره. وعلى هذا يكون التقدير: ما اتخذ الله ولداً، وما كان معه إله.

وتقول: لا تضرب من أحد. والتقدير: لا تضرب أحداً، وقد سبقت بـ "لا" الناهية الجازمة، وهي ما يشبه النفي.

وتقول: هل ذهب من أحد؟ من: هنا زائدة، سبقت باستفهام أداته "هل"، وهو مما يشبه النفي أيضاً. ومثله في القرآن. ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر ٣٠).

— والشرط الثاني أن يكون مجرورها نكرة، كما يتضح لك من الأمثلة السابقة، فإذا قلت: ما قرأت من الكتاب شيئاً. كانت "من" أصلية لا زائدة. وكذلك لا تكون زائدة في مثل: ما أكلت من التفاح، ولا: شربت من الماء، لأن المجرور معرف لا منكر.

— والشرط الثالث: ألا يتعدى إعراب مجرورها أحد ثلاثة أشياء:

— الفاعل: مثل: ما جاء من أحد، أي: ما جاء أحد.

— المبتدأ: مثل: هل فيكم من بطل. أي: هل فيكم بطل.

— المفعول به: مثل: ما رأيت من أحد. أي: ما رأيت أحداً.

٢ — مواضع زيادة الباء:

أما الباء فتزاد في المواضع الآتية:

— في الخبر المنفي، كخبر "ليس" مثل: ليس أخوك ببخيل. وخبر "ما" العاملة

عمل "ليس" أو المهيمة، مثل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (آل عمران ١٨٢)، وخبر "لا" كما في قول سواد بن قارب:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب وخبر "كان" المنفية، كقول الشنفرى:

^١ هناك آراء أخرى في "من" الزائدة، فقد ذهب بعضهم إلى أنها قد تزداد في الإيجاب، وقد يكون مجرورها معرفة، واحتج بقوله تعالى: "ونكفر عنكم من سيئاتكم" وقوله: "ونزل من السماء من جبال" ويقول العرب: قد أصابنا من مطر وقد كان من حبيب. (معاني القرآن، لأخفش. مصورة عن مخطوطة طهران: اللوحات ٤٥، ١٠٣، ١٤٠). وأضاف نحوياً آخر أن موضع مجرورها قد يكون نصباً على أنه مفعول مطلق، واحتج بقوله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (الأنعام ١٣٨). أي: ما فرطنا شيئاً.

فشيئاً: مفعول مطلق حل محل المصدر: تفريطاً لأن الفعل: فرط، لازم.

وإن مُنَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجشع القوم اعجل — وتتراد أيضاً مع النفي عامة، حتى جعله بعضهم قياساً، كقوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض، ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ (محمد ٣٣)، وكقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيماً بن المسبيب منتهاها
فقد زبدت الباء في قوله: بقادر، وهي خبر "أن"، لوجود "لم" في بداية الآية، وكذلك زبدت في قوله، بخائبة، وهي حال، لمكان "ما" النافية قبلها. وعلى هذا يمكن أن تقول: ما أظنك بقائم، وما أرى أنك بقائم، وما جاء بضاحك، قياساً على الكلام السابق.

— في فاعل الفعل "كفى" أو مفعوله، مثل: كفى بأخيك بطلاً، والتقدير: كفى أخوك بطلاً. وزيادتها قليلة في المفعول به، مثل: كفى بك داء رؤيتك الأمور عسيرة، والتقدير: كفالك داء.

— في فاعل فعل التعجب الذي يأتي على صورة الأمر: أفعل به، نحو: أكرم بأخيك. وتقديره: كرم أخوك.

— في كلمة "حسب" حين تكون مبتدأ، كقول الأشعر الأسدي:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر
وقد تتراد في الاسم الذي بعدها، فيكون مبتدأ، وهي خبره المقدم كقول عمران بن حطان:

فاعمل فإنك منعي بواحدة حسب اللبيب بهذا الشيب من ناع
— وتتراد في مفعولات بعض الأفعال، كما في هذه الآيات: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (البقرة ١٩٥). ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾ (مريم ٢٥). ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾ (الحج ٢٥). ﴿فطفق مسحاً بالسوق﴾ (ص ٢٣). ومنه: سمع بالخبر، وعلم بالأمر، كقول المتنبي العبدى:

^١ على أن يكون معنى "حسب".

وتقول: لا تضرب من أحد. والتقدير: لا تضرب أحداً، وقد سبقت بـ "لا" الناهية الجازمة، وهي ما يشبه النفي.

وتقول: هل ذهب من أحد؟ من: هنا زائدة، سبقت باستفهام أداته "هل"، وهو مما يشبه النفي أيضاً. ومثله في القرآن. ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر ٣٠).

— والشرط الثاني أن يكون مجرورها نكرة، كما يتضح لك من الأمثلة السابقة، فإذا قلت: ما قرأت من الكتاب شيئاً. كانت "من" أصلية لا زائدة. وكذلك لا تكون زائدة في مثل: ما أكلت من التفاح، ولا: شربت من الماء، لأن المجرور معرف لا منكر.

— والشرط الثالث: ألا يتعدى إعراب مجرورها أحد ثلاثة أشياء:

— الفاعل: مثل: ما جاء من أحد، أي: ما جاء أحد.

— المبتدأ: مثل: هل فيكم من بطل. أي: هل فيكم بطل.

— المفعول به: مثل: ما رأيت من أحد. أي: ما رأيت أحداً.

٢ — مواضع زيادة الباء:

أما الباء فتزاد في المواضع الآتية:

— في الخبر المنفي، كخبر "ليس" مثل: ليس أخوك ببخيل. وخبر "ما" العاملة

عمل "ليس" أو المهيمة، مثل: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ (آل عمران ١٨٢)، وخبر "لا" كما في قول سواد بن قارب:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب وخبر "كان" المنفية، كقول الشنفرى:

^١ هناك آراء أخرى في "من" الزائدة، فقد ذهب بعضهم إلى أنها قد تزداد في الإيجاب، وقد يكون مجرورها معرفة، واحتج بقوله تعالى: "ونكفر عنكم من سيئاتكم" وقوله: "وتزل من السماء من جبال" ويقول العرب: قد أصابنا من مطر وقد كان من حبيب. (معاني القرآن، لأخفش. مصورة عن مخطوطة طهران: اللوحات ٤٥، ١٠٣، ١٤٠).

وأضاف نحو آخر أن موضع مجرورها قد يكون نصباً على أنه مفعول مطلق، واحتج بقوله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (الأنعام ١٣٨). أي: ما فرطنا شيئاً.

فشيئاً: مفعول مطلق حل محل المصدر: تفريطاً لأن الفعل: فرط، لازم.

وإن مُنَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجشع القوم اعجل — وتتراد أيضاً مع النفي عامة، حتى جعله بعضهم قياساً، كقوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض، ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ (محمد ٣٣)، وكقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيماً بن المسبيب منتهاها
فقد زيدت الباء في قوله: بقادر، وهي خبر "أن"، لوجود "لم" في بداية الآية، وكذلك زيدت في قوله، بخائبة، وهي حال، لمكان "ما" النافية قبلها.
وعلى هذا يمكن أن تقول: ما أظنك بقائم، وما أرى أنك بقائم، وما جاء بضاحك، قياساً على الكلام السابق.

— في فاعل الفعل "كفى" أو مفعوله، مثل: كفى بأخيك بطلاً، والتقدير: كفى أخوك بطلاً. وزيادتها قليلة في المفعول به، مثل: كفى بك داء رؤيتك الأمور عسيرة، والتقدير: كفالك داء.

— في فاعل فعل التعجب الذي يأتي على صورة الأمر: أفعل به، نحو: أكرم بأخيك. وتقديره: كرم أخوك.

— في كلمة "حسب" حين تكون مبتدأ، كقول الأشعر الأسدي:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر
وقد تتراد في الاسم الذي بعدها، فيكون مبتدأ، وهي خبره المقدم كقول عمران بن حطان:

فاعمل فإنك منعي بواحدة حسب اللبيب بهذا الشيب من ناع
— وتتراد في مفعولات بعض الأفعال، كما في هذه الآيات: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (البقرة ١٩٥). ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾ (مريم ٢٥). ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾ (الحج ٢٥). ﴿فطفق مسحاً بالسوق﴾ (ص ٢٣). ومنه: سمع بالخبر، وعلم بالأمر، كقول المتنبي العبدى:

^١ على أن يكون معنى "حسب".

ولقد علمت بأن قصري حفرة غبراء يحملني إليها شرجع
٣ - زيادة اللام:

ويرى بعض النحاة أن اللام زائدة حين تأتي لتقوية العامل مثل: أنت ضارب لأخيك. فاسم الفاعل (ضارب) ينصب مفعولاً به، وكان يمكن أن يقال: أنت ضارب أخاك، إلا أن اللام دخلت على المفعول لتقوية عمل اسم الفاعل، وتوصيله إلى المعمول.

وسميت "لام التقوية" لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل عملاً فتأتي لتقويه كما قلنا، ولذلك لا تأتي بعد الفعل المتعدي، إذ لا يقال: أنت ضربت لأخيك، إلا إذا تقدم معموله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف ١٥٤)، وتقديره: للذين هم يرهبون ربهم.

٤ - زيادة الكاف:

ورأى بعض النحاة أن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى ١١) زائدة، لأن المعنى لا يستقيم أن تكون أصلية، إذ يصير: ليس مثل مثله شيء، وهذا محال^١.

٣ - أحرف الجر الشبيهة بالزائدة

وأحرف الجر الشبيهة بالزائدة تختلف عن الأصلية وعن الزائدة، فهي تنزل بينهما منزلة الوسط، فالأصلية ما كان لها معنى من المعاني التي ذكرناها من قبل، وما أوصلت معنى الفعل إلى الاسم، أما الزائدة فلا معنى لها - عدا التوكيد - ولا توصل معنى الفعل إلى الاسم، أما الشبيهة بالزائدة فلها معنى كالأصلية، ولكنها لاتصل بين الاسم والفعل كالزائدة، وعلى هذا تخمل صفة من صفات الأصلية، وصفة أخرى من صفات الزائدة ولهذا سميت: شبيهة بالزائدة.

وحرف الجر الشبيهة بالزائد هو: رب.

والنحاة مختلفون في أحرف الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، حين يجر ما بعدها، ومن الأفضل جعلها أحرفاً أصلية، وكذلك يجعل بعضهم "عل" و "لولا" في بعض

^١ جعل أبو عبيدة "عن" زائدة في قوله تعالى: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره". (النور ٦٣). وذلك في كتابه: مجاز القرآن ٦٩/٢، وهذا لا يقبله النحاة الآخرون.

استعمالتهما شبيهة بالزائدة من الحروف الجارة، أما الأولى فتقتصر على لغة قبيلة عربية هي "عقيل" وما انفردت به قبيلة لا لزوم لذكره، وأما "لولا" فلا تأتي جارة إلا في لغة شعرية تستعمل في الضرورة، وذلك حين يتصل بها الضمير المتصل كقول يزيد بن الحكم:

و كم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي
الكلام على "رب"

١ - معناها:

تأتي "رب" لمعنيين متناقضين، فحيناً تدل على الكثرة، وحيناً آخر على القلة، كما ترى في الأمثلة الآتية:

- رب مستمع إليك، وقلبه في صميم عنك.

فالمعروف أن الذي يصغي إلى محدثه يعي قوله، ولكن قد يكون المستمع في بعض الأحيان على غير وعي لما يقال له، وهذا قيل:

- ويقول امرؤ القيس:

فيا رب يوم قد لهوت و ليلة بأنسة كأنها خط تمثال
فالشاعر هنا يفخر بكثرة ما يقضي مع الحسان من ليال لاهية، ولهذا كانت "رب" تدل على الكثرة لا على القلة، كما كانت في المثال السابق.

- قال أحد الأعراب، وقد رأى هلال رمضان: يا رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمة لن يقومه. "رب" هنا تدل على الكثرة أيضاً، لأن الأعرابي يعني أن كثيرين ممن سيتعبون في الصيام، جوعاً و ظمأً، لن يكتب لهم أجره، فكأنهم لن يصوموا، وكذلك لن يفيد أجراً كثير ممن سيقضون ليالي رمضان في العبادة.

٢ - إضمار "رب":

وكثيراً ما تضر "رب"، ويبقى عملها، مثلاً تضر "أن" وتبقى ناصبة للمضارع.

^١ كان يجب أن يقول: لولا أنا.

^٢ وتلفظ أحياناً: ربّت، بتشديد الباء، وربّ بتخفيفها.

ولقد علمت بأن قصري حفرة غبراء يحملني إليها شرجع
٣ - زيادة اللام:

ويرى بعض النحاة أن اللام زائدة حين تأتي لتقوية العامل مثل: أنت ضارب لأخيك. فاسم الفاعل (ضارب) ينصب مفعولاً به، وكان يمكن أن يقال: أنت ضارب أخاك، إلا أن اللام دخلت على المفعول لتقوية عمل اسم الفاعل، وتوصيله إلى المعمول.

وسميت "لام التقوية" لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل عملاً فتأتي لتقويه كما قلنا، ولذلك لا تأتي بعد الفعل المتعدي، إذ لا يقال: أنت ضربت لأخيك، إلا إذا تقدم معموله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف ١٥٤)، وتقديره: للذين هم يرهبون ربهم.

٤ - زيادة الكاف:

ورأى بعض النحاة أن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى ١١) زائدة، لأن المعنى لا يستقيم أن تكون أصلية، إذ يصير: ليس مثل مثله شيء، وهذا محال^١.

٣ - أحرف الجر الشبيهة بالزائدة

وأحرف الجر الشبيهة بالزائدة تختلف عن الأصلية وعن الزائدة، فهي تنزل بينهما منزلة الوسط، فالأصلية ما كان لها معنى من المعاني التي ذكرناها من قبل، وما أوصلت معنى الفعل إلى الاسم، أما الزائدة فلا معنى لها - عدا التوكيد - ولا توصل معنى الفعل إلى الاسم، أما الشبيهة بالزائدة فلها معنى كالأصلية، ولكنها لاتصل بين الاسم والفعل كالزائدة، وعلى هذا تخمل صفة من صفات الأصلية، وصفة أخرى من صفات الزائدة ولهذا سميت: شبيهة بالزائدة.

وحرف الجر الشبيهة بالزائد هو: رب.

والنحاة مختلفون في أحرف الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، حين يجر ما بعدها، ومن الأفضل جعلها أحرفاً أصلية، وكذلك يجعل بعضهم "عل" و "لولا" في بعض

^١ جعل أبو عبيدة "عن" زائدة في قوله تعالى: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره." (النور ٦٣). وذلك في كتابه: مجاز القرآن ٦٩/٢، وهذا لا يقبله النحاة الآخرون.

استعمالتهما شبيهة بالزائدة من الحروف الجارة، أما الأولى فتقتصر على لغة قبيلة عربية هي "عقيل" وما انفردت به قبيلة لا لزوم لذكره، وأما "لولا" فلا تأتي جارة إلا في لغة شعرية تستعمل في الضرورة، وذلك حين يتصل بها الضمير المتصل كقول يزيد بن الحكم:

و كم موطن لولاي^١ طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي
الكلام على "رب"

١ - معناها:

تأتي "رب" لمعنيين متناقضين، فحيناً تدل على الكثرة، وحيناً آخر على القلة، كما ترى في الأمثلة الآتية:

- رب مستمع إليك، وقلبه في صميم عنك.

فالمعروف أن الذي يصغي إلى محدثه يعي قوله، ولكن قد يكون المستمع في بعض الأحيان على غير وعي لما يقال له، وهذا قيل:

- ويقول امرؤ القيس:

فيا رب يوم قد لهوت و ليلة بأنسة كأنها خط تمثال
فالشاعر هنا يفخر بكثرة ما يقضي مع الحسان من ليال لاهية، ولهذا كانت "رب" تدل على الكثرة لا على القلة، كما كانت في المثال السابق.

- قال أحد الأعراب، وقد رأى هلال رمضان: يا رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمة لن يقومه. "رب" هنا تدل على الكثرة أيضاً، لأن الأعرابي يعني أن كثيرين ممن سيتعبون في الصيام، جوعاً و ظمأً، لن يكتب لهم أجره، فكأنهم لن يصوموا، وكذلك لن يفيد أجراً كثير ممن سيقضون ليالي رمضان في العبادة.

٢ - إضمار "رب":

وكثيراً ما تضر "رب"، ويبقى عملها، مثلاً تضر "أن" وتبقى ناصبة للمضارع.

^١ كان يجب أن يقول: لولا أنا.

^٢ وتلفظ أحياناً: ربّت، بتشديد الباء، وربّ بتخفيفها.

ويكثر إضمار "رُبَّ" بعد الواو المستأنفة^١، كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي
ويقُل بعد الفاء المستأنفة أو غيرها، كما في قول امرئ القيس أيضاً:

فمئلِك حبلِي قد طرقتُ ومرضِعِ فألهيتُها عن ذي تائمٍ محولٍ
وقول المنخل اليشكري:

فحورٍ قد لهُوتُ بهنَّ عينٍ نواعم في المروط وفي الرِباطِ^٢
ويقُل أيضاً إضمارها بعد "بَلَّ" الابتدائية، كما في قول رؤية بن العجاج:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمة لا يشتري كئانة وجهرمة^٣
وأقل من ذلك كله أن تضم من دون هذه الأحرف الثلاثة، كما ترى في قول جميل بثينة:

رسم دارٍ وقفْتُ في طَلَّة كذتُ أقضي الحياة من جَلَّة
وينبغي أن تعلم أن إضمار "رُبَّ"، لا يرد إلا في لغة الشعر، ولم يعرف شاهدٌ نثريٌّ أضمرت فيه البتة.

٣ - محل المجرور بها

ولمجروها - كما لمجرور الحرف الزائد - محلٌّ من الإعراب، بحسب العامل بعدها، وصلته بما تجرُّ من الأسماء، وذلك على الصور الآتية:

أ - الرفع على الابتداء:

وهذا هو الكثير الشائع في التراكيب الفصيحة، فحين تعود إلى بعض الشواهد الشعرية السابقة تجد مجرور "رُبَّ" في محل رفع، مبتدأ، كما في بيت امرئ القيس: وليل كموج البحر... وبيت المتنخل، وبيت جميل.

ب - النصب على المفعولية:

وهذا أقلُّ، ولكنه واردٌ في الكلام، وذلك إذا جاء بعدها فعلٌ متعديٌّ مسلطٌ على مجرورها، كما في قول الأعشى:

و كأسٍ شربتُ على لذةٍ وأخرى تداوليتُ منها بها
فالفعل: شربتُ، متعديٌّ مسلطٌ عمله على "كأسٍ" فكأنه قال: كم من مرة شربتُ كأساً على لذة.. ومثل هذا قول الأعشى نفسه:

وخرقٍ مخوفٍ قد قطعتُ بجسرةٍ إذا خبَّ آلٌ وسطه يتـرـقـرق^١
والمعنى: قد قطعتُ خرقةً مخوفةً مراتٍ كثيرة.

ج - النصب على الظرفية الزمانية:

وهذا أقلُّ من سابقه، وذلك إذا جرَّت "رُبَّ" ظرف زمان، وعمل فيه عاملٌ بعده، كقولك: رب صباحٍ تمتعتُ بجمال الطبيعة، ومنه قول امرئ القيس:

فيا ربَّ يومٍ قد لهُوتُ وليلةٍ بأنسةٍ كأنها خطٌّ تمثال
فالتقدير في الجملة الأولى: في مراتٍ كثيرة، تمتعتُ صباحاً بجمال الطبيعة. وفي الجملة الثانية: لهُوتُ في أيامٍ وليالٍ كثيرةٍ بأوانسٍ جميلاتٍ. ومنه قول عماره بن عقيل:

فيا ربَّ يومٍ قد شربتُ بمشربٍ شفيتُ به غيم الصدى، باردٍ عذبٍ
د - النصب على المفعولية المطلقة:

وقد يكون المجرور بـ "رُبَّ" مفعولاً مطلقاً، نحو قولك: ربَّ نظرةٍ نظرتُ إلى جمال الطبيعة. ونحو: ربَّ سوطٍ ضربتُ من يستحق. ومنه قول الشاعر الحماسي:
ألم تعلمن يا ربَّ أن ربَّ دعوةٍ دعوته فيها مخلصاً لو أجابها
أحكام "رُبَّ"

ولهذه الأداة أحكامٌ استقرَّها النحاة من كلام العرب، هي:

١ - يجب أن تكون في أول الجملة: وهذا واضحٌ في الأمثلة المتقدمة كلها، ويعني هذا أن المجرور بها لا يعمل فيه عاملٌ قبله، بل بعده.

^١ يقول النحاة الذي يذهبون هذا المذهب. إن الواو عاطفة، تعطف كلاماً على كلام، وحين تقع في بدء القصيدة -

وهذا غير قليل - يزعمون أن الكلام بعدها معطوف على ما في نفس الشاعر، والمستأنفة عندهم نوع من العاطفة.

^٢ المروط: الأزر المعلقة، والرياط: جمع مفردة ريطرة، وهي الملاعة.

^٣ القتم: الغبار، والجهرم: بسطٌ من الشعر.

^١ الخرق: الغلالة. الجسرة: الناقة القوية السريعة. خبَّ الآل: اضطرب السراب.

ويكثر إضمار "رُبَّ" بعد الواو المستأنفة^١، كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي
ويقل بعد الفاء المستأنفة أو غيرها، كما في قول امرئ القيس أيضاً:

فمئلِك حبلِي قد طرقتُ ومرضِعِ فألهيتُها عن ذي تائمٍ محولٍ
وقول المنخل اليشكري:

فحورٍ قد لهُوتُ بهنَّ عينٍ نواعم في المروط وفي الرِباطِ^٢
ويقل أيضاً إضمارها بعد "بَلَّ" الابتدائية، كما في قول رؤية بن العجاج:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمة لا يشتري كئانه وجهرمة^٣
وأقل من ذلك كله أن تضم من دون هذه الأحرف الثلاثة، كما ترى في قول جميل بثينة:

رسم دارٍ وقفْتُ في طَلَّةٍ كذتُ أقضي الحياة من جلالَةٍ
وينبغي أن تعلم أن إضمار "رُبَّ"، لا يرد إلا في لغة الشعر، ولم يعرف شاهدٌ نثريٌّ أضمرت فيه البتة.

٣ - محل المجرور بها

ولمجروها - كما لمجرور الحرف الزائد - محلٌّ من الإعراب، بحسب العامل بعدها، وصلته بما تجرُّ من الأسماء، وذلك على الصور الآتية:

أ - الرفع على الابتداء:

وهذا هو الكثير الشائع في التراكيب الفصيحة، فحين تعود إلى بعض الشواهد الشعرية السابقة تجد مجرور "رُبَّ" في محل رفع، مبتدأ، كما في بيت امرئ القيس: ليل كموج البحر... وبيت المتنخل، وبيت جميل.

ب - النصب على المفعولية:

وهذا أقلُّ، ولكنه واردٌ في الكلام، وذلك إذا جاء بعدها فعلٌ متعديٌّ مسلطٌ على مجرورها، كما في قول الأعشى:

و كأسٍ شربتُ على لذةٍ وأخرى تداوليتُ منها بها
فالفعل: شربتُ، متعديٌّ مسلطٌ عمله على "كأسٍ" فكأنه قال: كم من مرة شربتُ كأساً على لذة.. ومثل هذا قول الأعشى نفسه:

وخرقٍ مخوفٍ قد قطعتُ بجسرةٍ إذا خبَّ آلٌ وسطه يتـرـقـرق^١
والمعنى: قد قطعتُ خرقةً مخوفةً مراتٍ كثيرة.

ج - النصب على الظرفية الزمانية:

وهذا أقلُّ من سابقه، وذلك إذا جرَّت "رُبَّ" ظرف زمان، وعمل فيه عاملٌ بعده، كقولك: رب صباحٍ تمتعتُ بجمال الطبيعة، ومنه قول امرئ القيس:

فيا ربَّ يومٍ قد لهُوتُ وليلةٍ بأنسةٍ كأنها خطٌّ تمثال
فالتقدير في الجملة الأولى: في مراتٍ كثيرة، تمتعتُ صباحاً بجمال الطبيعة. وفي الجملة الثانية: لهُوتُ في أيامٍ وليالٍ كثيرةٍ بأوانسٍ جميلاتٍ. ومنه قول عمار بن عقيل:

فيا ربَّ يومٍ قد شربتُ بمشربٍ شفيتُ به غيم الصدى، باردٍ عذبٍ
د - النصب على المفعولية المطلقة:

وقد يكون المجرور بـ "رُبَّ" مفعولاً مطلقاً، نحو قولك: ربَّ نظرةٍ نظرتُ إلى جمال الطبيعة. ونحو: ربَّ سوطٍ ضربتُ من يستحق. ومنه قول الشاعر الحماسي:
ألم تعلمن يا ربَّ أن ربَّ دعوةٍ دعوته فيها مخلصاً لو أجابها
أحكام "رُبَّ"

ولهذه الأداة أحكامٌ استقرها النحاة من كلام العرب، هي:

١ - يجب أن تكون في أول الجملة: وهذا واضحٌ في الأمثلة المتقدمة كلها، ويعني هذا أن المجرور بها لا يعمل فيه عاملٌ قبله، بل بعده.

^١ يقول النحاة الذي يذهبون هذا المذهب. إن الواو عاطفة، تعطف كلاماً على كلام، وحين تقع في بدء القصيدة -

وهذا غير قليل - يزعمون أن الكلام بعدها معطوف على ما في نفس الشاعر، والمستأنفة عندهم نوع من العاطفة.

^٢ المروط: الأزر المعلقة، والرياط: جمع مفردة ريطرة، وهي الملاعة.

^٣ القتم: الغبار، والجهرم: بسطٌ من الشعر.

^١ الخرق: الغلالة. الجسرة: الناقة القوية السريعة. خبَّ الآل: اضطرب السراب.

٢ - ويجب أن يكون مجرورها نكرة: كما ترى فيما تقدم من الشواهد، ويجوز أن يكون كالنكرة، أي ليس بنكرة محضة، كقول جرير:

يا رب غابطنا لو جاء يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرماننا
فقوله: غابطنا، مضاف إلى ضمير المتكلمين ولكنه لم يكتسب منه التعريف لأن الإضافة لفظية لا معنوية - كما ستري في بحث الإضافة - ولهذا كان نكرة غير محضة. ومثل هذا ما مر بنا من قول الأعرابي: يا رب صائمه، ويا رب قائمه، وقول امرئ القيس: فمئلك حبلتي.. لأن "مثل" مغرقة في التنكير.

٣ - وكثيراً ما يكون مجرورها موصوفاً، كقول زهير بن أبي سلمى:
وأبيض فياض يده غمامة على معتفيه ما تغب فواضله
وكقول امرئ القيس المتقدم: وليل كموج البحر.

على أنه قد يحذف الموصوف وتبقى صفته، وهذا أسلوب عربي تجده في أبواب النحو كلها، كقول هند بنت عتبة:

يا رب قائلة غداً يال لهف أم معاوية
والنقدير: يا رب امرأة قائلة.

وإذا كان محل المجرور بها نصباً على الظرفية أو المفعولية المقيدة أو المطلقة، فكثيراً ما يأتي غير موصوف، كما في قول الأعشى السابق: وكأس شربت على لذة، وقول الشاعر الحماسي: رب دعوة دعوتك. وقول امرئ القيس: رب يوم قد لهوت بأنسة. أما إذا كان مبتدأً فالأكثر وصفه، كما رأيت في الشواهد المتقدمة.

٤ - حذف الجار

وقد يحذف حرف الجر الأصلي، أو الشبيه بالزائد، في مواضع من الكلام، ويكون ذلك سماعاً وقياساً.

١ - حذفه سماعاً:

ويحذف سماعاً بعد أفعال خاصة، سمعت من فصحاء العرب، أو وردت في نصوص فصيحية، لا يجوز القياس عليها، من ذلك حذف الباء بعد الفعل "كفر" واللام بعد "نصح" و"شكر"، و"إلى" بعد الفعل "دخل" و"من" بعد الفعل "اختار"،

قالوا: كفر النعمة، وكفر بها، ونصح له ونصحه، وشكر له وشكره، ودخل إلى البيت ودخله، وجاء في القرآن الكريم: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾ (الأعراف ١٥٥). أي: اختار من قومه. وجاء فيه: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ (المطففون ٣) أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم. وجاء في شعر الفرزدق: ومننا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع أي: من الرجال. وكان العرب يقولون: أقمت ثلاثاً ما أدوقهن طعاماً ولا شرباً، أي: ما أدوق فيهن.

وإذا حذف الجار سماعاً بطل عمله، ونصب الاسم الذي كان مجروراً به، وأعرب: اسماً منصوباً على نزع الخافض.

٢ - حذفه قياساً:

ويحذف قياساً في المواضع الآتية:

- إذا دل عليه دليل، كأن يتقدم في جملة الاستفهام، فيحذف من جملة الجواب، مثل قولهم: مررت بمن؟ زيد، أي: بزيد.

- وتحذف واو القسم قبل لفظ الجلالة، تقول: الله لقد جئت.

- وتحذف "رب" بعد الواو والفاء وبل، كما مر بك.

- ويحذف حرف الجر قياساً إذا كان المجرور به مصدراً مؤولاً مثل: اضطررت أن أذهب، أي: إلى أن اذهب.

وحين يحذف قياساً لا يبطل عمله، ويجر ما بعده على الرغم من حذفه، ولهذا رجح رأي من ذهب إلى المصدر المؤول في مثل: اضطررت أن اذهب، في محل جر بـ "إلى" محذوفة، على من ذهب إلى أنه منصوب بنزع الخافض.

٥ - تعليق حرف الجر

حرف الجر، كما قلنا، يوصل معنى الفعل أو شبهه إلى اسم لا يستطيع الفعل أن يصل إليه بنفسه، وهذا هو معنى التعليق، فحين نقول في الإعراب في مثل قولنا: نمت على السرير، إن "على السرير" يتعلق بالفعل نمت، نريد أن الجار والمجرور متممان لمعنى الفعل، لأنهما يحددان مكانه.

٢ - ويجب أن يكون مجرورها نكرة: كما ترى فيما تقدم من الشواهد، ويجوز أن يكون كالنكرة، أي ليس بنكرة محضة، كقول جرير:

يا رب غابطنا لو جاء يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
فقوله: غابطنا، مضاف إلى ضمير المتكلمين ولكنه لم يكتسب منه التعريف لأن الإضافة لفظية لا معنوية - كما ستري في بحث الإضافة - ولهذا كان نكرة غير محضة. ومثل هذا ما مر بنا من قول الأعرابي: يا رب صائمه، ويا رب قائمه، وقول امرئ القيس: فمئلك حبلتي.. لأن "مثل" مغرقة في التنكير.

٣ - وكثيراً ما يكون مجرورها موصوفاً، كقول زهير بن أبي سلمى:
وأبيض فياض يده غمامة على معتفيه ما تغب فواضلة
وكقول امرئ القيس المتقدم: وليل كموج البحر.

على أنه قد يحذف الموصوف وتبقى صفته، وهذا أسلوب عربي تجده في أبواب النحو كلها، كقول هند بنت عتبة:

يا رب قائل غداً يال لهف أم معاوية
والنقدير: يا رب امرأة قائلة.

وإذا كان محل المجرور بها نصباً على الظرفية أو المفعولية المقيدة أو المطلقة، فكثيراً ما يأتي غير موصوف، كما في قول الأعشى السابق: وكأس شربت على لذة، وقول الشاعر الحماسي: رب دعوة دعوتك. وقول امرئ القيس: رب يوم قد لهوت بأنسة. أما إذا كان مبتدأً فالأكثر وصفه، كما رأيت في الشواهد المتقدمة.

٤ - حذف الجار

وقد يحذف حرف الجر الأصلي، أو الشبيه بالزائد، في مواضع من الكلام، ويكون ذلك سماعاً وقياساً.

١ - حذفه سماعاً:

ويحذف سماعاً بعد أفعال خاصة، سمعت من فصحاء العرب، أو وردت في نصوص فصيحية، لا يجوز القياس عليها، من ذلك حذف الباء بعد الفعل "كفر" واللام بعد "نصح" و"شكر"، و"إلى" بعد الفعل "دخل" و"من" بعد الفعل "اختار"،

قالوا: كفر النعمة، وكفر بها، ونصح له ونصحه، وشكر له وشكره، ودخل إلى البيت ودخله، وجاء في القرآن الكريم: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾ (الأعراف ١٥٥). أي: اختار من قومه. وجاء فيه: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ (المطففون ٣) أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم. وجاء في شعر الفرزدق:

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع
أي: من الرجال. وكان العرب يقولون: أقمت ثلاثاً ما أدوقهن طعاماً ولا شرباً، أي: ما أدوق فيهن.

وإذا حذف الجار سماعاً بطل عمله، ونصب الاسم الذي كان مجروراً به، وأعرب: اسماً منصوباً على نزع الخافض.

٢ - حذفه قياساً:

ويحذف قياساً في المواضع الآتية:

- إذا دل عليه دليل، كأن يتقدم في جملة الاستفهام، فيحذف من جملة الجواب، مثل قولهم: مررت بمن؟ زيد، أي: بزيد.

- وتحذف واو القسم قبل لفظ الجلالة، تقول: الله لقد جئت.

- وتحذف "رب" بعد الواو والفاء وبل، كما مر بك.

- ويحذف حرف الجر قياساً إذا كان المجرور به مصدراً مؤولاً مثل: اضطررت أن أذهب، أي: إلى أن اذهب.

وحين يحذف قياساً لا يبطل عمله، ويجر ما بعده على الرغم من حذفه، ولهذا رجح رأي من ذهب إلى المصدر المؤول في مثل: اضطررت أن اذهب، في محل جر بـ "إلى" محذوفة، على من ذهب إلى أنه منصوب بنزع الخافض.

٥ - تعليق حرف الجر

حرف الجر، كما قلنا، يوصل معنى الفعل أو شبهه إلى اسم لا يستطيع الفعل أن يصل إليه بنفسه، وهذا هو معنى التعليق، فحين نقول في الإعراب في مثل قولنا: نمت على السرير، إن "على السرير" يتعلق بالفعل نمت، نريد أن الجار والمجرور متممان لمعنى الفعل، لأنهما يحددان مكانه.

ومعاني حروف الجر — كما مرّ بنا من قبل — مكملّة لمعاني الأفعال وأشباهاها فقد تحدد زمانها كقولنا: ذهب في الصباح، وعدت في المساء، وقد تحدد مكانها مثل: قعدت على الأرض. وقد تعللها مثل: نجحت بجدي ودأبي.

وفي الإعراب يجب أن نفكر في هذا قبل أن نطلق حكماً في التعليق، ويجب ألا نعلق حرف الجرّ إلا بما يوصل معناه إلى المجرور، وتتعلق حروف الجرّ بما يلي:

١ — بالفعل، كما مرّ في أمثلة كثيرة.

٢ — بشبه الفعل، كاسم الفاعل. مثل: أنت آكلّ بالملعة، واسم المفعول نحو: إنه مضروب بالعصا، والصفة المشبهة مثل: إنه لكریم في شمائله، والمصدر مثل: إن التقائي بك لمن دواعي سروري، واسم التفضيل مثل: العمل خيرٌ من الكلام.. الخ

٣ — باسم الفعل، مثل: نزال من الباخرة، وهلم إليّ.

٤ — بما يؤول بشبه الفعل، مثل: أنت أسدٌ في الشدائد، أي: شجاع.

إلا أن هذه المتعلقات قد تحذف من الكلام ظاهراً، ولكنها تبقى منوئة مضمرة ويكون ذلك في الخبر والصفة والحال، كقولك: أنت في البيت. فالمتعلق به هنا خبر "أنت"، وتقديره: موجود في البيت، وكقولك كتاب في يدك، خيرٌ من كتاب على الرف، أي: كتاب موجود في يدك، خير من كتاب موجود على الرف، أي تعلق شبه الجملة هنا بصفة محذوفة لـ "كتاب". وكقولك: أخوه في عهد التلمذة، خير منه في عهد الرجولة، فالمتعلق به هنا حال "من أخيك"، أي أخوك كائناً في عهد التلمذة..

ويجب أن نعلم أن تقديرنا للخبر والصفة والحال إنما هو للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام، فلا يقول أحدٌ ممن يحسن العربية: أخوك كائناً في عهد التلمذة خير منه كائناً في عهد الرجولة.

٦ — أحرف وأسماء

هناك ما يستعمل اسماً في موضع، وحرفاً في موضع آخر، من ذلك:

١ — الكاف:

تكون الكاف اسماً بمعنى "مثل" في مواضع خاصة من الكلام، أهمها: أن تقع فاعلاً، كما في قول امرئ القيس:

وإنك لم يفخرْ عليك كفاخرٍ ضعيفٍ، ولم يغلبك مثلٌ مغلبٍ
فالكاف هنا اسم مبني على الفتح في محل رفع، فاعلٌ للفعل: يفخر، أي: لم يفخر عليك مثلٌ فاجر.

ومن هذه المواضع أن تقع في محل نصب مفعولاً به، كما في قول سلمة بن جعفي يرثي أخاه:

وكنْتُ أرى كالموت من بين ليلة فكيف بين من كان ميعاده الحشرُ
أي: أرى مثل الموت.

ومنها أيضاً إذا وقعت في محل جرّ بحرف الجر، كقول الأخطل:

قليلٌ غرارِ النومِ حتى تقلّصوا على كالقطا الجوني أفرعه الزجر
٢ — عن:

ويكون هذا الحرف اسماً إذا دخل عليه حرف جر، ويكون بمعنى "جهة" كقول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني مرّةً وشمالي
وكقول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحيّا نظرة قبلُ
٣ — على:

وتكون بمعنى "فوق"، ولذلك تدخلها حروف الجر كقول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعدما تمّ خمسها نصيلاً، وعن قبضٍ بيداء مجهل^١
أي: غدت من فوقه.

٧ — زيادة "ما"

تزداد "ما" في لغة العرب أحياناً بعد العوامل النحوية، فتبطل عمل بعضها، ولا تقوي على إبطال عمل بعضها الآخر، وحروف الجر من هذه العوامل التي تزداد بعدها "ما"، ويكون لها معها شكلان من أشكال العمل:

^١ يصف الشاعر قطعة ظمئت خمس ليالٍ حتى أخذ جوفها يصل، أي سمع له صليل من اليبس والعطش، والقيض: قشر البيض.

ومعاني حروف الجر — كما مرّ بنا من قبل — مكملّة لمعاني الأفعال وأشباهاها فقد تحدد زمانها كقولنا: ذهب في الصباح، وعدت في المساء، وقد تحدد مكانها مثل: قعدت على الأرض. وقد تعللها مثل: نجحت بجدي ودأبي.

وفي الإعراب يجب أن نفكر في هذا قبل أن نطلق حكماً في التعليق، ويجب ألا نعلق حرف الجرّ إلا بما يوصل معناه إلى المجرور، وتتعلق حروف الجرّ بما يلي:

١ — بالفعل، كما مرّ في أمثلة كثيرة.

٢ — بشبه الفعل، كاسم الفاعل. مثل: أنت آكلّ بالملعة، واسم المفعول نحو: إنه مضروب بالعصا، والصفة المشبهة مثل: إنه لكریم في شمائله، والمصدر مثل: إن التقائي بك لمن دواعي سروري، واسم التفضيل مثل: العمل خيرٌ من الكلام.. الخ

٣ — باسم الفعل، مثل: نزال من الباخرة، وهلم إليّ.

٤ — بما يؤول بشبه الفعل، مثل: أنت أسدّ في الشدائد، أي: شجاع.

إلا أن هذه المتعلقات قد تحذف من الكلام ظاهراً، ولكنها تبقى منوئة مضمرة ويكون ذلك في الخبر والصفة والحال، كقولك: أنت في البيت. فالمتعلق به هنا خبر "أنت"، وتقديره: موجود في البيت، وكقولك كتاب في يدك، خيرٌ من كتاب على الرف، أي: كتاب موجود في يدك، خير من كتاب موجود على الرف، أي تعلق شبه الجملة هنا بصفة محذوفة لـ "كتاب". وكقولك: أخوه في عهد التلمذة، خير منه في عهد الرجولة، فالمتعلق به هنا حال "من أخيك"، أي أخوك كائناً في عهد التلمذة..

ويجب أن نعلم أن تقديرنا للخبر والصفة والحال إنما هو للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام، فلا يقول أحدٌ ممن يحسن العربية: أخوك كائناً في عهد التلمذة خير منه كائناً في عهد الرجولة.

٦ — أحرف وأسماء

هناك ما يستعمل اسماً في موضع، وحرفاً في موضع آخر، من ذلك:

١ — الكاف:

تكون الكاف اسماً بمعنى "مثل" في مواضع خاصة من الكلام، أهمها: أن تقع فاعلاً، كما في قول امرئ القيس:

وإنك لم يفخرْ عليك كفاخرٍ ضعيفٍ، ولم يغلبك مثيل مغلبٍ
فالكاف هنا اسم مبني على الفتح في محل رفع، فاعلٌ للفعل: يفخر، أي: لم يفخر عليك مثل فاجر.

ومن هذه المواضع أن تقع في محل نصب مفعولاً به، كما في قول سلمة بن جعفي يرثي أخاه:

وكنْتُ أرى كالموت من بين ليلة فكيف بين من كان ميعاده الحشرُ
أي: أرى مثل الموت.

ومنها أيضاً إذا وقعت في محل جرّ بحرف الجر، كقول الأخطل:

قليل غرار النوم حتى تقلصوا على كالقطا الجنوبي أفرعه الزجر
٢ — عن:

ويكون هذا الحرف اسماً إذا دخل عليه حرف جر، ويكون بمعنى "جهة" كقول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح درئية من عن يميني مرّة وشمالي
وكقول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحيّا نظرة قبل
٣ — على:

وتكون بمعنى "فوق"، ولذلك تدخلها حروف الجر كقول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعدما تمّ خمسها نصيل، وعن قبض بيداء مجهل^١
أي: غدت من فوقه.

٧ — زيادة "ما"

تزداد "ما" في لغة العرب أحياناً بعد العوامل النحوية، فتبطل عمل بعضها، ولا تقوي على إبطال عمل بعضها الآخر، وحروف الجر من هذه العوامل التي تزداد بعدها "ما"، ويكون لها معها شكلان من أشكال العمل:

^١ يصف الشاعر قطعة ظمئت خمس ليالٍ حتى أخذ جوفها يصل، أي سمع له صليل من اليبس والعطش، والقيض: قشر البيض.

١ - بقاء الجر:

فإذا زيدت بعد الباء، أو: من، أو: عن، لم تقوَ على إبطال عملها، كما ترى في هذه الآيات القرآنية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران ١٥٩)، ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِفُوا﴾ (نوح ٢٥)، ﴿مِمَّا قَلِيلٌ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون ٤٠).

٢ - إلغاء الجر:

وإذا زيدت بعد "رب" و "الكاف"، أبطلت العمل، وإذا ذلك لا تختص "رب" بالجملة الاسمية، بل تدخل على الجملة الفعلية أيضاً كقوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ٢٠)، ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دواد الإيادي:

ربما الجامل المؤبّل فيهم وعنا جيح بينهنّ (المهارة)
ومما دخلت فيه "ما" على الكاف وأبطلت عملها، قول نهشل التميمي:
أخّ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهـدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربُهُ
وقول زياد الأعجم:

و أعلمُ أنني وأبا حميدٍ كما النشوان والرجل الحليمُ
ملاحظة:

قد يضطر الشاعر فيفصل بين حرف الجرّ ومجروره، وهذا غير جائز، كقول بعضهم:

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهقٍ وليس إلى منها النزول سبيلُ
وأصله: وليس إلى النزول منها سبيل.

وكذلك قد تدفعه الضرورة إلى أن يفصل بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما، كقول امرأة سعدية جاهلية:

١ زعم الأخفش أنه يجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة في محل جرّ برَبٍّ، وقد ضميراً في الفعل بعده على الشكل التالي: "رب ودّ يودّه، الذين كفروا"

٢ الجامل: جماعة الإبل، والمؤبّل: الكثير الإبل، والعناجيج: أفضل الخيل هذا وهناك شاهدٌ عملت فيه "رَبٍّ" على الرغم من زيادة "ما" بعدها، هو قول عدي بن الرعلاء:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة بجلاء

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما
إذ فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "من" بقوله: في الحرب.

شواهد للتدريب

١ - قال جرير:

أراحَ الحيّ من إرم الطرادِ فما ابقوا لعينك من سوادِ
٢ - قال أبي بن حماد المري:

وسيانٍ عندي أن أموتَ وأن أرى كبعض رجالٍ يوطنون المخازيا
٣ - قال عنتره:

فشكت بالرمح الأصم ثيابه ليس الكريمُ على القنا بمحرّم
٤ - وقال:

ولربّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بمسورٍ ذي بارقينٍ مسومٍ
٥ - قال البرج بن مسهر:

تركنا قومنا من حربٍ عام ألا يا قوم للأمرِ الشّتاتِ
٦ - قال النابغة الذبياني:

تخيرنَ من أزمانٍ يوم حليمة إلى اليومِ قد جربنَ كل التجاربِ

١ - بقاء الجر:

فإذا زيدت بعد الباء، أو: من، أو: عن، لم تقوَ على إبطال عملها، كما ترى في هذه الآيات القرآنية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران ١٥٩)، ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِفُوا﴾ (نوح ٢٥)، ﴿مِمَّا قَلِيلٌ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون ٤٠).

٢ - إلغاء الجر:

وإذا زيدت بعد "رب" و "الكاف"، أبطلت العمل، وإذا ذلك لا تختص "رب" بالجملة الاسمية، بل تدخل على الجملة الفعلية أيضاً كقوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ٢٠)، ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دواد الإيادي:

ربما الجامل المؤبّل فيهم وعنا جيح بينهنّ (المهارة)^١
ومما دخلت فيه "ما" على الكاف وأبطلت عملها، قول نهشل التميمي:
أخّ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهـدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربـةٌ
وقول زياد الأعجم:

و أعلمُ أنني وأبا حميدٍ كما النشوان والرجل الحليمُ
ملاحظة:

قد يضطر الشاعر فيفصل بين حرف الجرّ ومجروره، وهذا غير جائز، كقول بعضهم:

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهقٍ وليس إلى منها النزول سبيلُ
وأصله: وليس إلى النزول منها سبيل.

وكذلك قد تدفعه الضرورة إلى أن يفصل بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما، كقول امرأة سعدية جاهلية:

^١ زعم الأخفش أنه يجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة في محل جرّ برّب، وقدّر ضميراً في الفعل بعده على الشكل التالي: "رب ودّ يودّه، الذين كفروا"

^٢ الجامل: جماعة الإبل، والمؤبّل: الكثير الإبل، والعناجيج: أفضل الخيل هذا وهناك شاهدٌ عملت فيه "رَبُّ" على الرغم من زيادة "ما" بعدها، هو قول عدي بن الرعلاء:

ربما ضربةً بسيف صقيلٍ بين بصرى وطعنةً بجلاء

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما
إذ فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "من" بقوله: في الحرب.

شواهد للتدريب

١ - قال جرير:

أراحَ الحيُّ من إرم الطرادِ فما ابقوا لعينك من سوادِ
٢ - قال أبي بن حماد المري:

وسيانٍ عندي أن أموتَ وأن أرى كبعض رجالٍ يوطنون المخازيا
٣ - قال عنتر:

فشكت بالرمح الأصم ثيابه ليس الكريمُ على القنا بمحرّم
٤ - وقال:

ولربّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بمسورٍ ذي بارقينٍ مسومٍ
٥ - قال البرج بن مسهر:

تركنا قومنا من حربٍ عام ألا يا قوم للأمرِ الشّتاتِ
٦ - قال النابغة الذبياني:

تخيرنَ من أزمانٍ يوم حليمة إلى اليومِ قد جربنَ كل التجاربِ

المضاف إليه

الإضافة مصدرٌ للفعل: أضاف، فإذا قلت: أضاف سعيدٌ الكرم إلى أخيه عنيت أنه نسب إليه صفةً الكرم، ووصفه بها، وإذا قلت: أضفتُ العملَ إلى خالد. عنيت: أن العملَ منسوبٌ إلى خالد.

وكذلك المضاف إليه في نحو العربية، فهو اسمٌ ينسب إليه شيءٌ لأغراضٍ معنوية، كقولك: هذا كتابُ خالد، فقد أضفتُ الكتابَ ونسبته إلى خالد. فالكتابُ مضاف، وخالدٌ مضافٌ إليه.

آ - معاني الإضافة

هناك تشابه بين الجرِّ بالإضافة والجر بحرف الجر، فلا تخرج الإضافة على المعاني التي تؤدي بأحدٍ أحرف ثلاثة: اللام، ومن، وفي.

١ - الإضافة بمعنى اللام:

وهذا أكثر معانيها استعمالاً، وتكون إما للاختصاص، وإما للملك، يقول تأبط شراً:

يبيت بمغنى الوحش حتى ألفنه ويصبح لا يحمي لها الدهرَ مرتعا
فقوله: بمغنى الوحش، إضافة تفيد الاختصاص، كأنه قال: بمغنى للوحش ومثله قولك: عجلة السيارة، وماء البئر، وأوراق الكتاب.

ويقول نهشل التميمي:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيف عمرو لم تخزنه مضاربُه
فقوله: سيف عمرو: إضافة تفيد الملك، وهي بمعنى اللام، ومثلها: قلم خالد، وكتاب سعيد، ودفتر عدنان، و..

٢ - بمعنى "من" البيانية:

ومن معاني الإضافة أن تبين مبهماً قبلها، كقولك: خاتمٌ ذهب، وخاتم فضة، وكرة حديد، وهي هنا لا تختلف عن "من" البيانية، فكأنك قلت: خاتم من ذهب، وخاتم من فضة، وكرة من حديد، وذلك إذا أضفت الشيء إلى جنسه.

٣ - بمعنى "في" الظرفية:

وقد تفيد الإضافة معنى "في" الظرفية، كقولك: فلانٌ شجاعٌ حرب، وكريم مسألة، ومنه قول العرب: يأسارق الليلة أهل الدار. وفي القرآن: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (سبا ٣٣) ومنه أيضاً قول القطامي:
ألا إنما نيران قيس إذا شتوا لطارق ليلٍ مثل نار الحباب
فقوله: طارق ليل يعني: طارق في الليل.

ب - نوعا الإضافة

١ - الإضافة المعنوية:

وحين تكون الإضافة على ما ذكرنا من المعاني تكون إضافة معنوية، ومن طبيعة هذا النوع أن تكتسب النكرة فيه تعريفاً أو تخصيصاً.

فإذا قلت: غرست في الحديقة شجرة، كانت كلمة "شجرة" نكرة غير بيّنة، ولكن لو قلت، سقيت شجرة حديقتي، صارت معرفة، لأنك أضفتها إلى معرفة، فاكتسبت منها التعريف.

وإن تكتسب النكرة التعريف إذا أضيفت إلى معرفة.

ولكن تأمل هذه العبارة: غرست في حديقتي شجرة ليمون، فكلمة "شجرة" هنا لم تتحول إلى المعرفة فإضافتها إلى "ليمون" لأن المضاف إليه نكرة لا معرفة، غير أنها حددت وخصّصت، فهي شجرة ليمون لا شجرة عامة لا يعرف جنسها.

وبهذا تكتسب النكرة التخصيص إذا أضيفت إلى نكرة.

على أن هناك كلمات مغرقة في التنكير والإبهام نحو: مثل، غير، شبه، نظير،... وهي تظل نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، بيد أنها تكون نكرة مخصّصة، انظر هذه العبارة: مررت برجل مثل خالد، فكلمة "مثل" أضيفت إلى اسم العلم: خالد، وكان يجب أن تتحول إلى معرفة، ولكنها ظلت نكرة، بذلك على أنها صفة "لرجل". وكذلك يمكن أن تقول: عرفت رجلاً شبه خالد، أو نظير خالد، أو غير خالد، وهي جميعاً نكرات خصّصت بالإضافة، ولم تعرّف، على الرغم من أنها أضيفت إلى معرفة.

المضاف إليه

الإضافة مصدرٌ للفعل: أضاف، فإذا قلت: أضاف سعيدٌ الكرم إلى أخيه عنيت أنه نسب إليه صفةً الكرم، ووصفه بها، وإذا قلت: أضفتُ العملَ إلى خالد. عنيت: أن العملَ منسوبٌ إلى خالد.

وكذلك المضاف إليه في نحو العربية، فهو اسمٌ ينسب إليه شيءٌ لأغراضٍ معنوية، كقولك: هذا كتابُ خالد، فقد أضفتُ الكتابَ ونسبته إلى خالد. فالكتابُ مضاف، وخالدٌ مضافٌ إليه.

آ - معاني الإضافة

هناك تشابه بين الجرِّ بالإضافة والجر بحرف الجر، فلا تخرج الإضافة على المعاني التي تؤدي بأحدٍ أحرف ثلاثة: اللام، ومن، وفي.

١ - الإضافة بمعنى اللام:

وهذا أكثر معانيها استعمالاً، وتكون إما للاختصاص، وإما للملك، يقول تأبط شراً:

يبيت بمغنى الوحش حتى ألفنه ويصبح لا يحمي لها الدهرَ مرتعا
فقوله: بمغنى الوحش، إضافة تفيد الاختصاص، كأنه قال: بمغنى للوحش ومثله قولك: عجلة السيارة، وماء البئر، وأوراق الكتاب.

ويقول نهشل التميمي:

أخ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيف عمرو لم تخنُه مضاربُه
فقوله: سيف عمرو: إضافة تفيد الملك، وهي بمعنى اللام، ومثلها: قلم خالد، وكتاب سعيد، ودفتر عدنان، و..

٢ - بمعنى "من" البيانية:

ومن معاني الإضافة أن تبين مبهماً قبلها، كقولك: خاتمٌ ذهب، وخاتم فضة، وكرة حديد، وهي هنا لا تختلف عن "من" البيانية، فكأنك قلت: خاتم من ذهب، وخاتم من فضة، وكرة من حديد، وذلك إذا أضفت الشيء إلى جنسه.

٣ - بمعنى "في" الظرفية:

وقد تفيد الإضافة معنى "في" الظرفية، كقولك: فلانٌ شجاعٌ حرب، وكريم مسألة، ومنه قول العرب: يأسارق الليلة أهل الدار. وفي القرآن: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (سبا ٣٣) ومنه أيضاً قول القطامي:
ألا إنما نيران قيس إذا شتوا لطارق ليلٍ مثل نار الحباب
فقوله: طارق ليل يعني: طارق في الليل.

ب - نوعا الإضافة

١ - الإضافة المعنوية:

وحين تكون الإضافة على ما ذكرنا من المعاني تكون إضافة معنوية، ومن طبيعة هذا النوع أن تكتسب النكرة فيه تعريفاً أو تخصيصاً.

فإذا قلت: غرست في الحديقة شجرة، كانت كلمة "شجرة" نكرة غير بيّنة، ولكن لو قلت، سقيت شجرة حديقتي، صارت معرفة، لأنك أضفتها إلى معرفة، فاكتملت منها التعريف.

وإن تكتسب النكرة التعريف إذا أضيفت إلى معرفة.

ولكن تأمل هذه العبارة: غرست في حديقتي شجرة ليمون، فكلمة "شجرة" هنا لم تتحول إلى المعرفة فإضافتها إلى "ليمون" لأن المضاف إليه نكرة لا معرفة، غير أنها حددت وخصّصت، فهي شجرة ليمون لا شجرة عامة لا يعرف جنسها.

وبهذا تكتسب النكرة التخصيص إذا أضيفت إلى نكرة.

على أن هناك كلمات مغرقة في التنكير والإبهام نحو: مثل، غير، شبه، نظير،... وهي تظل نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، بيد أنها تكون نكرة مخصّصة، انظر هذه العبارة: مررت برجل مثل خالد، فكلمة "مثل" أضيفت إلى اسم العلم: خالد، وكان يجب أن تتحول إلى معرفة، ولكنها ظلت نكرة، بذلك على أنها صفة "رجل". وكذلك يمكن أن تقول: عرفت رجلاً شبه خالد، أو نظير خالد، أو غير خالد، وهي جميعاً نكرات خصّصت بالإضافة، ولم تعرّف، على الرغم من أنها أضيفت إلى معرفة.

٢ - الإضافة اللفظية:

وإذا خلت الإضافة من معاني أحرف الجر السابقة، كانت إضافة لفظية مجردة، تلجأ إليها اللغة لتخفيف اللفظ، وتعرف بشيئين:

أولهما: أن يكون المضاف أحد المشتقات الثلاثة: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

ثانيهما: أن يصح قلب التركيب بحيث يصبح الاسم المشتق عاملاً عمل فعله في المضاف إليه، كما في قولك: فلان كريم الطبع، فكلمة "كريم" صفة مشبهة، وهذا هو الشيء الأول، ونستطيع أن نحور في التركيب فنقول: فلان كريم طبعه، فتجعل الصفة المشبهة عاملة في "طبعه" عمل فعلها، وهذا هو الشيء الثاني.

وهذا النوع من الإضافة لا يكتسب فيه المضاف تعريفاً وإن أضيفت إلى معرفة، ويمكنك أن تستدل على ذلك من أربعة أوجه:

١ - أن المضاف إضافة لفظية يعرف بـ "أل" ولا يعرف بها إلا النكرات، كما في قوله تعالى: ﴿والصابرين على ما أصابهم، والمقيمي الصلاة﴾ (الحج ٣٥). وتقول جاء الرجل الطويل القامة.

٢ - وأن المضاف إضافة لفظية يقع صفة للنكرة تقول: رأيت رجلاً كثير المعرفة.

٣ - وأنه يقع حالاً، والحال نكرة، يقول شعبة بن قمير:

إذا ما جئت زائرهم دعاني . شريذهم، وهل لهم شريد
فقوله: زائرهم، حال، فهو إذن نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير.

٤ - وإنه يقع مجروراً بـ "رب"، وهي لا تجر إلا النكرات، كما في قول جرير:

يا رب غابطنا لو جاء يطلبكم لا قى مباحدة منكم وحرمانا

ج - ما يلزم الإضافة

١ - ما يلزم الإضافة إلى المفرد:

من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً، ولا يجوز قطعه عن الإضافة، وهو نفسه متنوع في إضافته، وذلك على الشكل التالي:

- ما يضاف إلى اسم ظاهر وضمير متصل: وهذا كثير، منه: كلا وكلتا، وعند، وغير، وسوى. أما "كلا، وكلتا" فلا تضافان إلا إلى كلمة واحدة، معرفة، تدل على اثنين، مثل: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ (الكهف ٣٣) ومن إضافتهما إلى الضمير: جاء الرجلان كلاهما، ومررت بأختيك كلتيهما. وتقول في سائر ما ذكرنا: رأيت رجلاً غيرك أو مثلك أو سواك. ورأيت رجلاً غير عدنان، أو مثل عدنان، أو سوى عدنان.

- ما يضاف إلى اسم ظاهر فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى ضمير: أولو ذو، ذات، تقول: هؤلاء الرجال أولو مال. وهذا ذو مال، وهذه ذات مال.

- ما يضاف إلى ضمير فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى اسم ظاهر: وحده، حنانيك، لبيك، .. ومن الأسماء الملازمة للإضافة ما يجوز قطعه عنها لفظاً، مع بقاء الإضافة معنى، كالكلمات: كل، وبعض، وأي. تقول: كل الرجال آتون. وكل آت أو آتون.

٢ - ما يلزم الإضافة إلى الجملة:

- ما يلزم الإضافة إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: إذ، حيث. نحو: ﴿وانكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض﴾ (الأنفال ٢٦) ونحو: ﴿وانكروا في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً﴾ (مريم ١٦). وقد تحذف الجملة بعد "إذ" ويعوض عنها بتتوين، مثل: حينئذ، يومئذ.

أما "حيث" فأكثر ما تضاف إلى الجملة الفعلية، وقل أن تضاف إلى الاسمية، فلم تأت في القرآن إلا والجملة بعدها فعلية مضارعية أو ماضوية، من ذلك: ﴿واقتلوهم حيث ثقتوهم﴾ (البقرة ١٩١)، ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ (الأنعام ١٢٤). وإذا أردت إضافتها إلى الجملة الاسمية قلت: سأذهب إلى حيث الحياة هنيئة. وقد يحذف الخبر كقولهم: سعيد من حيث الأخلاق نبيل. وهو تعبير مولد.

٢ - الإضافة اللفظية:

وإذا خلت الإضافة من معاني أحرف الجر السابقة، كانت إضافة لفظية مجردة، تلجأ إليها اللغة لتخفيف اللفظ، وتعرف بشيئين:

أولهما: أن يكون المضاف أحد المشتقات الثلاثة: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

ثانيهما: أن يصحّ قلب التركيب بحيث يصبح الاسم المشتق عاملاً عمل فعله في المضاف إليه، كما في قولك: فلان كريم الطبع، فكلمة "كريم" صفة مشبهة، وهذا هو الشيء الأول، ونستطيع أن نحور في التركيب فنقول: فلان كريم طبعه، فتجعل الصفة المشبهة عاملة في "طبعه" عمل فعلها، وهذا هو الشيء الثاني.

وهذا النوع من الإضافة لا يكتسب فيه المضاف تعريفاً وإن أضيفت إلى معرفة، ويمكنك أن تستدل على ذلك من أربعة أوجه:

١ - أن المضاف إضافة لفظية يعرف بـ "أل" ولا يعرف بها إلا النكرات، كما في قوله تعالى: ﴿والصابرين على ما أصابهم، والمقيمي الصلاة﴾ (الحج ٣٥). وتقول جاء الرجل الطويل القامة.

٢ - وأن المضاف إضافة لفظية يقع صفة للنكرة تقول: رأيت رجلاً كثير المعرفة.

٣ - وأنه يقع حالاً، والحال نكرة، يقول شعبة بن قمير:

إذا ما جئت زائرهم دعائي . شريذهم، وهل لهم شريد
فقوله: زائرهم، حال، فهو إذن نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير.

٤ - وإنه يقع مجروراً بـ "رب"، وهي لا تجر إلا النكرات، كما في قول جرير:

يا رب غابطنا لو جاء يطلبكم لا قى مباحدة منكم وحرمانا

ج - ما يلزم الإضافة

١ - ما يلزم الإضافة إلى المفرد:

من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً، ولا يجوز قطعه عن الإضافة، وهو نفسه متنوع في إضافته، وذلك على الشكل التالي:

- ما يضاف إلى اسم ظاهر وضمير متصل: وهذا كثير، منه: كلا وكلتا، وعند، وغير، وسوى. أما "كلا، وكلتا" فلا تضافان إلا إلى كلمة واحدة، معرفة، تدل على اثنين، مثل: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ (الكهف ٣٣) ومن إضافتهما إلى الضمير: جاء الرجلان كلاهما، ومررت بأختيك كلتيهما. وتقول في سائر ما ذكرنا: رأيت رجلاً غيرك أو مثلك أو سواك. ورأيت رجلاً غير عدنان، أو مثل عدنان، أو سوى عدنان.

- ما يضاف إلى اسم ظاهر فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى ضمير: أولو ذو، ذات، تقول: هؤلاء الرجال أولو مال. وهذا ذو مال، وهذه ذات مال.

- ما يضاف إلى ضمير فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى اسم ظاهر: وحده، حنانيك، لبيك، .. ومن الأسماء الملازمة للإضافة ما يجوز قطعه عنها لفظاً، مع بقاء الإضافة معنى، كالكلمات: كل، وبعض، وأي. تقول: كل الرجال آتون. وكل آت أو آتون.

٢ - ما يلزم الإضافة إلى الجملة:

- ما يلزم الإضافة إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: إذ، حيث. نحو: ﴿وانكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض﴾ (الأنفال ٢٦) ونحو: ﴿وانكروا في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً﴾ (مريم ١٦). وقد تحذف الجملة بعد "إذ" ويعوض عنها بتووين، مثل: حينئذ، يومئذ.

أما "حيث" فأكثر ما تضاف إلى الجملة الفعلية، وقل أن تضاف إلى الاسمية، فلم تأت في القرآن إلا والجملة بعدها فعلية مضارعية أو ماضوية، من ذلك: ﴿واقتلوهم حيث ثقتوهم﴾ (البقرة ١٩١)، ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ (الأنعام ١٢٤). وإذا أردت إضافتها إلى الجملة الاسمية قلت: سأذهب إلى حيث الحياة هنيئة. وقد يحذف الخبر كقولهم: سعيد من حيث الأخلاق نبيل. وهو تعبير مولد.

— ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية. وهو الظرف "إذا"^١، تقول: إذا جئتُ أكرمك، وإذا جاء بعدها اسم مرفوع أو منصوب، فالعامل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل وقد جدَّ جدُّه أضاع وقاسى أمره وهو مذبر فالمرء: هنا ليس مبتدأ، لأنه لو كان كذلك، لكانت جملته اسمية، و (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية. وقال ذو الرمة يخاطب ناقته التي تحمله إلى الممدوح: إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى^٢

هـ من أحكام الإضافة

١ - حذف التنوين وما يقابله:

التنوين لا يجتمع مع الإضافة البتة، وكذلك ما يعوض عنه في المثني وجمع المذكر السالم، تقول: رأيت طالباً = رأيت طالب الجامعة. حذفت التنوين حين أضفت. ونقول: جاء طالبان = جاء طالبا الجامعة. حذفت النون من المثني حين أضفت لأنها عوض من التنوين. وكذلك تقول: جاء طالبو الجامعة. وكان هذا التناظر بين التنوين والإضافة. وحياً لأحد الشعراء في قوله لخصمه:

كأنني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا

٢ - ما يكتسب المضاف من المضاف إليه:

كثيراً ما يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً أو تأنيثاً، وهذا أسلوب عربي فصيح، وعليه شواهد كثيرة، كقول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدَّم فقوله: "صدر" مذكر، ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "القناة"، ولذلك قال الشاعر: شرقت، بالتأنيث. ومثله ما ينسب إلى مجنون بني عامر:

وما حبَّ الديار شغفَ قلبي ولكن حُبَّ من سكن الديارا فأعاد نون النسوة إلى "حب" وهو مذكر، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه "الديار".

ويشترط هنا أن يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، فلك أن تقول في بيت الأعشى: شرقت القناة من الدم. دون أن يفسد المعنى الذي أراده. ولك أيضاً أن تقول في بيت المجنون: وما الديار شغفَ قلبي.. أما إذا لم يصح ذلك فلا يكتسب المضاف تذكيراً أو تأنيثاً، فلا يجوز أن تقول: جاءت أخو دعدو. لأنك لا تستطيع أن تقول: جاءت دعدو، وأنت تريد المعنى نفسه.

٣ - حذف المضاف:

وكثيراً ما يحذف المضاف ويحل المضاف إليه محله، كأن تقول: سألت الجامعة كلها عن أخيك. فأنت هنا حذفت المضاف، لأنك أردت: سألت طلاب الجامعة كلهم. ولكنك لما حذفت المضاف أقيمت المضاف إليه مقامه في الموضع الإعرابي. وفي القرآن: ﴿وسل القرية التي كنا فيها، والعر التي قبلنا فيها﴾ (يوسف ٨٢) والتقدير: أسأل سكان القرية، وراكبي العير أو أصحابها. ومثله: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾ (البقرة ٩٣) أراد: أشربوا حُبَّ العجل. ومن الشعر قول جميل:

يقولون جاهذا جميل بغزوة وإن جهاداً طيئاً وقتالها يريد: وإن جهاداً جهاد طيء.

ويحذف المضاف أيضاً جوازاً إذا سبق له ذكر في الكلام، ودل عليه السياق، كقول العرب: ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء ثمرة. أي ولا كل سوداء ثمرة.

٤ - حذف المضاف إليه:

لا يحذف المضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، أما في النثر فلا يجوز قال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرب به بين ذراعي وجبهة الأسد والأصل: بين ذراعي الأسد وجبته. ولا يقال في النثر: جاء قائد وجنود الكتيبة، بل: جاء قائد الكتيبة وجنودها.

^١ هذا رأي جمهورهم، ويرى بعضهم أن "إذا" حين تكون شرطية تحمل على "مئ"، وأيان، و.. "فلا تضاف إلى ما بعدها، وهذا هو الرأي الصحيح.

^٢ والبيت يروى بالرفع أيضاً. انظر كتاب سيبويه ٢٤/١

— ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية. وهو الظرف "إذا"^١، تقول: إذا جئتُ أكرمك، وإذا جاء بعدها اسم مرفوع أو منصوب، فالعامل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل وقد جدَّ جدُّه أضاع وقاسى أمره وهو مذبر فالمرء: هنا ليس مبتدأ، لأنه لو كان كذلك، لكانت جملته اسمية، و (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية. وقال ذو الرمة يخاطب ناقته التي تحمله إلى الممدوح: إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى^٢

هـ من أحكام الإضافة

١ - حذف التنوين وما يقابله:

التنوين لا يجتمع مع الإضافة البتة، وكذلك ما يعوض عنه في المثني وجمع المذكر السالم، تقول: رأيت طالباً = رأيت طالب الجامعة. حذفت التنوين حين أضفت. ونقول: جاء طالبان = جاء طالبا الجامعة. حذفت النون من المثني حين أضفت لأنها عوض من التنوين. وكذلك تقول: جاء طالبو الجامعة. وكان هذا التناظر بين التنوين والإضافة. وحياً لأحد الشعراء في قوله لخصمه:

كأنني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا

٢ - ما يكتسب المضاف من المضاف إليه:

كثيراً ما يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً أو تأنيثاً، وهذا أسلوب عربي فصيح، وعليه شواهد كثيرة، كقول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدَّم فقوله: "صدر" مذكر، ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "القناة"، ولذلك قال الشاعر: شرقت، بالتأنيث. ومثله ما ينسب إلى مجنون بني عامر:

وما حبَّ الديار شغفن قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديارا فأعاد نون النسوة إلى "حب" وهو مذكر، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه "الديار".

ويشترط هنا أن يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، فلك أن تقول في بيت الأعشى: شرقت القناة من الدم. دون أن يفسد المعنى الذي أراده. ولك أيضاً أن تقول في بيت المجنون: وما الديار شغفن قلبي.. أما إذا لم يصح ذلك فلا يكتسب المضاف تذكيراً أو تأنيثاً، فلا يجوز أن تقول: جاءت أخو دعدو. لأنك لا تستطيع أن تقول: جاءت دعدو، وأنت تريد المعنى نفسه.

٣ - حذف المضاف:

وكثيراً ما يحذف المضاف ويحل المضاف إليه محله، كأن تقول: سألت الجامعة كلها عن أخيك. فأنت هنا حذفت المضاف، لأنك أردت: سألت طلاب الجامعة كلهم. ولكنك لما حذفت المضاف أقمت المضاف إليه مقامه في الموضع الإعرابي. وفي القرآن: ﴿وسل القرية التي كنا فيها، والعرير التي أقبلنا فيها﴾ (يوسف ٨٢) والتقدير: أسأل سكان القرية، وراكبي العير أو أصحابها. ومثله: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾ (البقرة ٩٣) أراد: أشربوا حُبَّ العجل. ومن الشعر قول جميل:

يقولون جاهذا يا جميل بغزوة وإن جهاداً طيئاً وقتالها يريد: وإن جهاداً جهاد طيء.

ويحذف المضاف أيضاً جوازاً إذا سبق له ذكر في الكلام، ودل عليه السياق، كقول العرب: ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء ثمرة. أي ولا كل سوداء ثمرة.

٤ - حذف المضاف إليه:

لا يحذف المضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، أما في النثر فلا يجوز قال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرب به بين ذراعي وجبهة الأسد والأصل: بين ذراعي الأسد وجبته. ولا يقال في النثر: جاء قائد وجنود الكتيبة، بل: جاء قائد الكتيبة وجنودها.

^١ هذا رأي جمهورهم، ويرى بعضهم أن "إذا" حين تكون شرطية تحمل على "متى"، وأيان، و.. "فلا تضاف إلى ما بعدها، وهذا هو الرأي الصحيح.

^٢ والبيت يروى بالرفع أيضاً. انظر كتاب سيبويه ٢٤/١

التوابع

معنى التوابع

هي أسماء تتبع ما قبلها في الإعراب، ويتم أكثرها معنى ما تتبعه، وعلى هذا تكون التبعية فيها من جهتين: تبعية إعرابية، وتبعية معنوية. أما الأولى منهما فلا يشذ عنها تابع من التوابع، سواء أكان مكملًا لمتبوعه أم لم يكن، مثل: جاء خالدٌ الطويلُ، ومعه الطلابُ كلُّهم، ومعهم أخواك سعدٌ وسعيدٌ. أما التبعية المعنوية فمختلفة بين تابع وآخر، وذلك على الشكل التالي:

١ - توابع تكمل المتبوع:

من التوابع ما يكون مكملًا لمعنى متبوعه، ويمكن الاستغناء عنه، لأنه غير مقصود بالحكم، كالصفة، والتوكيد، وعطف البيان، فإذا قلت: جاء الرجلُ الطويلُ. دلت الصفة "طويل" على معنى متمم للرجل، لأنها بينت صفة جزئية منه وهي الطول، ولكنها ليست مقصودة بالحكم الذي تعبر عنه الجملة، وهو مجيء الرجل. وإذا قلت: اشتريت الكتبَ كلَّها. حملت كلمة التوكيد "كلها" معنى متممًا للمفعول به وهو الكتب، ولكنها ليست مقصودة بالحكم. ومثله كذلك: هذا ابنُ الوليد خالد، لأن "خالد" هنا لم تؤد وظيفة معنوية غير توضيح: ابن الوليد، لتمييزه من أخوته أثناء الوليد الآخرين، فهي عطف بيان، أي أنها بينت الاسم الذي تبعته.

٢ - توابع تكون هي المقصودة بالحكم:

كالبديل والمعطوف بـ "بل"، نحو: هذا ولدي عليٌّ. فالاسم "علي" هو المقصود بالحكم كأننا قلنا: هذا عليٌّ. وإذا قلت: جاء سعيدٌ بل خالدٌ. فالذي جاء هنا "خالد"، أما سعيد فقد أخطأنا في نسبة المجيء إليه، لأنه لم يجيء.

وعلى هذا يكون هو المهم في الجملة، والاسم الذي قبله لا أهمية له، أما تسمية النحاة له بالتابع، وإلحاقه بما ذكرنا، فلأنه يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية. وهناك نوع من التوابع، هو المعطوف بالواو، يشبه هذا ويختلف عنه. أما وجه الشبه بينهما فيقوم على أن كليهما مقصود بالحكم، ولكنهما يختلفان في أن

البديل والمعطوف بـ "بل"، ينفردان بالحكم، أما هذا فلا ينفرد به، بل يشترك فيه، فإذا قلت: جاء سعيد وخالدٌ، فأنت لا تريد أن تنفي المجيء عن سعيد، وإنما تريد أن تبين أنهما كليهما اشتركا في فعل المجيء.

٣ - تابع لا يقصد بالحكم ولا يتمم متبوعه:

هو المعطوف بـ "لا"، كقولنا: جاء سعيدٌ لا خالدٌ. فالتابع هنا "خالد"، غير مقصود بالحكم، بل ينفي عنه الحكم، ثم إنه لا يبين في متبوعه "سعيد" صفةً ما، وعلى هذا لا يبقى من مظاهر التابع إلا الوجه الإعرابي.

التوابع

معنى التوابع

هي أسماء تتبع ما قبلها في الإعراب، ويتم أكثرها معنى ما تتبعه، وعلى هذا تكون التبعية فيها من جهتين: تبعية إعرابية، وتبعية معنوية. أما الأولى منهما فلا يشذ عنها تابع من التوابع، سواء أكان مكملًا لمتبوعه أم لم يكن، مثل: جاء خالدٌ الطويلُ، ومعه الطلابُ كلُّهم، ومعهم أخواك سعدٌ وسعيدٌ. أما التبعية المعنوية فمختلفة بين تابع وآخر، وذلك على الشكل التالي:

١ - توابع تكمل المتبوع:

من التوابع ما يكون مكملًا لمعنى متبوعه، ويمكن الاستغناء عنه، لأنه غير مقصود بالحكم، كالصفة، والتوكيد، وعطف البيان، فإذا قلت: جاء الرجلُ الطويلُ. دلت الصفة "طويل" على معنى متمم للرجل، لأنها بينت صفة جزئية منه وهي الطول، ولكنها ليست مقصودة بالحكم الذي تعبر عنه الجملة، وهو مجيء الرجل. وإذا قلت: اشتريت الكتبَ كلَّها. حملت كلمة التوكيد "كلها" معنى متممًا للمفعول به وهو الكتب، ولكنها ليست مقصودة بالحكم. ومثله كذلك: هذا ابنُ الوليد خالد، لأن "خالد" هنا لم تؤد وظيفة معنوية غير توضيح: ابن الوليد، لتمييزه من أخوته أثناء الوليد الآخرين، فهي عطف بيان، أي أنها بينت الاسم الذي تبعته.

٢ - توابع تكون هي المقصودة بالحكم:

كالبديل والمعطوف بـ "بل"، نحو: هذا ولدي عليٌّ. فالاسم "علي" هو المقصود بالحكم كأننا قلنا: هذا عليٌّ. وإذا قلت: جاء سعيدٌ بل خالدٌ. فالذي جاء هنا "خالد"، أما سعيد فقد أخطأنا في نسبة المجيء إليه، لأنه لم يجيء.

وعلى هذا يكون هو المهم في الجملة، والاسم الذي قبله لا أهمية له، أما تسمية النحاة له بالتابع، وإلحاقه بما ذكرنا، فلأنه يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية. وهناك نوع من التوابع، هو المعطوف بالواو، يشبه هذا ويختلف عنه. أما وجه الشبه بينهما فيقوم على أن كليهما مقصود بالحكم، ولكنهما يختلفان في أن

البديل والمعطوف بـ "بل"، ينفردان بالحكم، أما هذا فلا ينفرد به، بل يشترك فيه، فإذا قلت: جاء سعيد وخالدٌ، فأنت لا تريد أن تنفي المجيء عن سعيد، وإنما تريد أن تبين أنهما كليهما اشتركا في فعل المجيء.

٣ - تابع لا يقصد بالحكم ولا يتمم متبوعه:

هو المعطوف بـ "لا"، كقولنا: جاء سعيدٌ لا خالدٌ. فالتابع هنا "خالد"، غير مقصود بالحكم، بل ينفي عنه الحكم، ثم إنه لا يبين في متبوعه "سعيد" صفةً ما، وعلى هذا لا يبقى من مظاهر التابع إلا الوجه الإعرابي.

الصفة

قبل أن نبحث في الصفة نحسب أن نشرح مصطلحين اثنين يتصلان بالموضوع، ويدوران في كتب اللغو والنحو، وقد يلتبسان على الشادين.

١ - المصطلح الأول: قول اللغويين: هذه الكلمة وصف أو صفة. وهذا يعني أنها تدل على معنى خاص في ذات ما^١، ولا تشمل الذات كلها^٢، فقولنا: شجاع. صفة أو وصف، لأنها تدل على معنى جزئي غير شامل، ثم إنها تصلح أن تستعمل صفة لرجل. أما كلمة "بيت" فليست صفة، لأنها تدل على الذات دلالة شاملة، ومثلها: كرسي، وطاولة، ولوح، وقلم، وورقة، و.. ومن الصفات: كريم، نبيل، خالد، أكبر، مضروب، مسبح، ملقط. وتسمى في المصطلح الصرفي: المشتقات.

٢ - المصطلح الثاني: قول النحاة صفة، وهؤلاء لا يعنون بهذا المصطلح، إلا أن كلمة أو جملة وقعت بعد اسم آخر، فحددت معنى فيه، أو بينت شكلاً له، ككلمة "طويل" في قولنا: مررت برجل طويل.

وعلى هذا يكون معنى الصفة عند اللغويين أعم من المعنى الذي يريده النحاة من المصطلح.

ويستعمل بعض المعربين مصطلح "نعت" بدلاً من "الصفة" لئلا يلتبس الأمر بالمعنيين: النحوي واللغوي. ولكن من الأفضل أن نستعمل كلمة "نعت" في الصفات المحمودة، أما كلمة "صفة" فتستعمل في المحمودة والقبیحة، لأنها أعم منه.

* * *

وللعربية في الصفة - بمعناها النحوي - سبيل خاصة، ففي غيرها من اللغات تأتي الصفة قبل الموصوف^٣، أما هي فلا تأتي إلا بعدها، لأنها كما قلنا - في المعنى اللغوي - لا تدل على الذات دلالة شاملة، بل تحدد شيئاً خاصاً منها، نحو: هذا زيدٌ الكريم. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،

^١ يقابل هذا مصطلح adjective في الإنكليزية.

^٢ أي ليست اسماً يقابل مصطلح noun في الإنكليزية.

^٣ إلا في مواضع قليلة لغرض معنوي، كما في الإنكليزية.

منها، نحو: هذا زيدٌ الكريم. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد، كالإنسانية والرجولة، والأبوة، والذكاء، و..

أما إذا قلت: هذا هو الكريمُ زيدٌ. فإن "زيد" هنا ليست صفة، لأنها تدل على شمول الذات في المسمى، وإنما هي بدل، ومثل هذه العبارة تختلف في المعنى عن السابقة اختلافاً دقيقاً، ففي الأولى تأتي الصفة "الكريم" لتوضح المسمى بزيد، وتدفع وهماً قد يقع فيه السامع، لكثرة من يعرف من الرجال الذي يسمون بهذا الاسم. أما الثانية فتدل على أن زيداً يعرف بهذه الصفة ويشهر بها، فإن قيل: الكريم. عرف من دون غيره، ولا حاجة إلى ذكر اسمه. وعلى هذا تكون كلمة "زيد" ليست أساساً في بناء الجملة، كما كانت في الجملة الأولى.

وللصفة في العربية معانٍ يحددها السياق، وتتوقف على العلاقة الذهنية بين المتكلم والسامع، وإليك البيان.

١ - الأغراض المعنوية للصفة

١ - التوضيح:

قد يشترك في الاسم الواحد عدد من الناس، ولذلك إذا ذكر مجرداً وقع الالتباس، فإذا قلت: جاء سمير، فقد يتوهم السامع سميراً غير الذي تريد، ولذلك تصف من تعني لتدفع الوهم الذي تتوقعه ممن يسمعك، فتقول: جاء سميرٌ الكبير. وفي تاريخ النحو العربي ثلاثة رجال يلقبون بـ "الأخفش"، ولذلك ترى الكتب تعين كلا منهم بصفة خاصة. حين تذكره، فتقول: الأخفش الأكبر، والأخفش الأوسط، والأخفش الأصغر. وكذلك تفعل أحياناً حين تذكر الأعشى، صاحب المعلقة، فتقول: الأعشى الأكبر، لتفرق بينه وبين ثلاثة شعراء آخر يلقبون بلقبه، وكذلك يقولون: المرقش الأكبر، تمييزاً له من غيره.

٢ - التخصيص:

ويعني التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، فكلمة "رجل" من قولك: مررت برجل. شاملة عامة يشترك فيها كل من يتصف بالرجولة، فإذا وصفناها خصصنا المقصود وحددناه في صفة ما، فنقول: مررت برجلٍ عالم. وبهذا يقل الاشتراك، ويتخصص المقصود.

الصفة

قبل أن نبحث في الصفة نحسب أن نشرح مصطلحين اثنين يتصلان بالموضوع، ويدوران في كتب اللغو والنحو، وقد يلتبسان على الشادين.

١ - المصطلح الأول: قول اللغويين: هذه الكلمة وصف أو صفة. وهذا يعني أنها تدل على معنى خاص في ذات ما^١، ولا تشمل الذات كلها^٢، فقولنا: شجاع. صفة أو وصف، لأنها تدل على معنى جزئي غير شامل، ثم إنها تصلح أن تستعمل صفة لرجل. أما كلمة "بيت" فليست صفة، لأنها تدل على الذات دلالة شاملة، ومثلها: كرسي، وطاولة، ولوح، وقلم، وورقة، و.. ومن الصفات: كريم، نبيل، خالد، أكبر، مضروب، مسبح، ملقط. وتسمى في المصطلح الصرفي: المشتقات.

٢ - المصطلح الثاني: قول النحاة صفة، وهؤلاء لا يعنون بهذا المصطلح، إلا أن كلمة أو جملة وقعت بعد اسم آخر، فحددت معنى فيه، أو بينت شكلاً له، ككلمة "طويل" في قولنا: مررت برجل طويل.

وعلى هذا يكون معنى الصفة عند اللغويين أعم من المعنى الذي يريده النحاة من المصطلح.

ويستعمل بعض المعربين مصطلح "نعت" بدلاً من "الصفة" لئلا يلتبس الأمر بالمعنيين: النحوي واللغوي. ولكن من الأفضل أن نستعمل كلمة "نعت" في الصفات المحمودة، أما كلمة "صفة" فتستعمل في المحمودة والقبیحة، لأنها أعم منه.

* * *

وللعربية في الصفة - بمعناها النحوي - سبيل خاصة، ففي غيرها من اللغات تأتي الصفة قبل الموصوف^٣، أما هي فلا تأتي إلا بعدها، لأنها كما قلنا - في المعنى اللغوي - لا تدل على الذات دلالة شاملة، بل تحدد شيئاً خاصاً منها، نحو: هذا زيدٌ الكريم. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،

^١ يقابل هذا مصطلح adjective في الإنكليزية.

^٢ أي ليست اسماً يقابل مصطلح noun في الإنكليزية.

^٣ إلا في مواضع قليلة لغرض معنوي، كما في الإنكليزية.

منها، نحو: هذا زيدٌ الكريم. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد، كالإنسانية والرجولة، والأبوة، والذكاء، و..

أما إذا قلت: هذا هو الكريمُ زيدٌ. فإن "زيد" هنا ليست صفة، لأنها تدل على شمول الذات في المسمى، وإنما هي بدل، ومثل هذه العبارة تختلف في المعنى عن السابقة اختلافاً دقيقاً، ففي الأولى تأتي الصفة "الكريم" لتوضح المسمى بزيد، وتدفع وهماً قد يقع فيه السامع، لكثرة من يعرف من الرجال الذي يسمون بهذا الاسم. أما الثانية فتدل على أن زيداً يعرف بهذه الصفة ويشهر بها، فإن قيل: الكريم. عرف من دون غيره، ولا حاجة إلى ذكر اسمه. وعلى هذا تكون كلمة "زيد" ليست أساساً في بناء الجملة، كما كانت في الجملة الأولى.

وللصفة في العربية معانٍ يحددها السياق، وتتوقف على العلاقة الذهنية بين المتكلم والسامع، وإليك البيان.

١ - الأغراض المعنوية للصفة

١ - التوضيح:

قد يشترك في الاسم الواحد عدد من الناس، ولذلك إذا ذكر مجرداً وقع الالتباس، فإذا قلت: جاء سمير، فقد يتوهم السامع سميراً غير الذي تريد، ولذلك تصف من تعني لتدفع الوهم الذي تتوقعه ممن يسمعك، فتقول: جاء سميرٌ الكبير. وفي تاريخ النحو العربي ثلاثة رجال يلقبون بـ "الأخفش"، ولذلك ترى الكتب تعين كلا منهم بصفة خاصة. حين تذكره، فتقول: الأخفش الأكبر، والأخفش الأوسط، والأخفش الأصغر. وكذلك تفعل أحياناً حين تذكر الأعشى، صاحب المعلقة، فتقول: الأعشى الأكبر، لتفرق بينه وبين ثلاثة شعراء آخر يلقبون بلقبه، وكذلك يقولون: المرقش الأكبر، تمييزاً له من غيره.

٢ - التخصيص:

ويعني التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، فكلمة "رجل" من قولك: مررت برجل. شاملة عامة يشترك فيها كل من يتصف بالرجولة، فإذا وصفناها خصصنا المقصود وحددناه في صفة ما، فنقول: مررت برجلٍ عالم. وبهذا يقل الاشتراك، ويتخصص المقصود.

وقد يكون الموصوف معروفاً باسم خاص، لا يشاركه فيه غيره، وهنا تؤدي الصفة وظيفة أخرى، فتمدح الموصوف أو تنميه. كقولك: توكلتُ على الله القادر على كل شيء. فلفظ الجلالة خاص، والصفة بعده لا توضح، لأن التوضيح يكون خشية الالتباس، ولا تخصص، لأن التخصيص يكون للنكرات الشائعة، بل تؤدي معنى المدح والثناء.

وعلى النقيض من ذلك قولك: هذا من عمل الشيطانِ اللعين. فاللعين، صفة للشيطان، نصفه بها للذم والشتيم، لا للتوضيح، ولا للتخصيص.

وقد يكون الاسم المعرف مشتركاً، كالاسم "خالد"، ولكن السامع والمتكلم يعرفان خالداً واحداً معهوداً عندهما، فإذا قيل لهما "خالد" عرفاه ولم يلتبس عليهما، فالصفة هنا أيضاً تستعمل للمدح أو للذم، يقول أحدهما للآخر: جاء خالدٌ الدنيء، أو السخيف، أو العظيم، أو.

٤ - التأكيد:

وتستعمل الصفة أحياناً لتؤكد المعنى في موصوفها، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾ (النحل ٥١) فالموصوف هنا يدل على معنى واضح، ولكن الصفة تزيده وضوحاً وتؤكد. ومثله قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة ١٩٦) ومنه قول عمران بن حطان:

خَبَلْتُ غَزَالَهٗ قَلْبُهُ بِفَوَارِسٍ تَرَكْتُ مَنَازِلَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ
ب - النعت السببي:

وقد تستعمل الصفة في العربية لتوضح معنى يتعلق بموصوفها، لا بالموصوف نفسه، فإذا قلنا: رأيت رجلاً نظيفاً ثوبه، فكلمة "نظيف" لا تصف للرجل، ولكنها تصف ثوبه. ومثل ذلك: هذا رجلٌ عظيمٌ أبوه، ومررت بشابٍ شاعرٍ أخوه.

وهنا نلاحظ شيئين:

أولهما: أن الصفة تتبع لفظ ما قبلها في الإعراب، رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني: أنها - كما قدمنا - لا تؤدي غرضاً معنوياً يتعلق بما قبلها، بل يتعلق بما بعدها. وقد اصطلح النحويون على تسميتها: الصفة السببية، لأنها تصف ما يتعلق بالموصوف بسبب.

ج - أشكال الصفة

وللصفة شكلان: كلمة مفردة، وجملة.

١ - الكلمة المفردة:

إذا كانت الصفة كلمة مفردة وافقت موصوفها في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف، إلا في النعت السببي الذي لا يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى الموصوف، وقد تبين لك في الأمثلة المتقدمة موافقة الصفة لموصوفها في الإعراب، أما موافقتها إياه في العدد فمثل هذه الجملة: جاء رجل كريم، جاء رجلان كريمان، جاء رجالٌ كرام.

وإذا كان الموصوف جمعاً مما لا يعقل: جاز أن تكون الصفة مفردة وجمعاً، مثل: مررت بحقولٍ مزروعةٍ أو مزروعات. إلا إذا كانت على وزن "أفعل" في المذكر، و"فَعْلَاء" في المؤنث، فحينئذ تجب المطابقة، نقول: هذه قممٌ شُمٌّ، وحقولٌ خُضْرٌ، ورجالٌ سود، ونداماي بيض، وهكذا..

وأمثلة موافقتها إياه في الجنس: جاء طالبٌ طويل، وطالبةٌ طويلة، وطلابٌ طوال، وطالباتٌ طويلات، وموافقتها له في التنكير والتعريف كقولك:

رأيت العلمَ المرفرفَ يرفعه جندي شابٌ.

أما إذا كانت نعتاً سببياً يرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً فإنها تعطى حكم الفعل، على الشكل التالي:

مررت برجلٍ مقطوعة يده، فالصفة (مقطوعة) لم تطابق (رجل) لأنها ترفع "يده" فأخذت حكم الفعل، وتقديرها: مررت برجلٍ قطعت يده، ومثل ذلك قولك: مررت بامرأةٍ نبيلٍ أخوها. والتقدير: نبيلٌ أخوها. ومررت بامرأتين كريمٍ أبوهما أو أبواهما، أي كرم أبوهما، أو أبواهما، ومررت برجالٍ كريمَةٍ أحسابهم، أي: كرمت أحسابهم.

وقد يكون الموصوف معروفاً باسم خاص، لا يشاركه فيه غيره، وهنا تؤدي الصفة وظيفة أخرى، فتمدح الموصوف أو تنميه. كقولك: توكلتُ على الله القادر على كل شيء. فلفظ الجلالة خاص، والصفة بعده لا توضح، لأن التوضيح يكون خشية الالتباس، ولا تخصص، لأن التخصيص يكون للنكرات الشائعة، بل تؤدي معنى المدح والثناء.

وعلى النقيض من ذلك قولك: هذا من عمل الشيطانِ اللعين. فاللعين، صفة للشيطان، نصفه بها للذم والشتيم، لا للتوضيح، ولا للتخصيص.

وقد يكون الاسم المعرف مشتركاً، كالاسم "خالد"، ولكن السامع والمتكلم يعرفان خالداً واحداً معهوداً عندهما، فإذا قيل لهما "خالد" عرفاه ولم يلتبس عليهما، فالصفة هنا أيضاً تستعمل للمدح أو للذم، يقول أحدهما للآخر: جاء خالدٌ الدنيء، أو السخيف، أو العظيم، أو.

٤ - التأكيد:

وتستعمل الصفة أحياناً لتؤكد المعنى في موصوفها، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾ (النحل ٥١) فالموصوف هنا يدل على معنى واضح، ولكن الصفة تزيده وضوحاً وتؤكد. ومثله قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة ١٩٦) ومنه قول عمران بن حطان:

خَبَلْتُ غَزَالَهٗ قَلْبُهُ بِفَوَارِسٍ تَرَكْتُ مَنَازِلَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ
ب - النعت السببي:

وقد تستعمل الصفة في العربية لتوضح معنى يتعلق بموصوفها، لا بالموصوف نفسه، فإذا قلنا: رأيت رجلاً نظيفاً ثوبه، فكلمة "نظيف" لا تصف للرجل، ولكنها تصف ثوبه. ومثل ذلك: هذا رجلٌ عظيمٌ أبوه، ومررت بشابٍ شاعرٍ أخوه.

وهنا نلاحظ شيئين:

أولهما: أن الصفة تتبع لفظ ما قبلها في الإعراب، رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني: أنها - كما قدمنا - لا تؤدي غرضاً معنوياً يتعلق بما قبلها، بل يتعلق بما بعدها. وقد اصطلح النحويون على تسميتها: الصفة السببية، لأنها تصف ما يتعلق بالموصوف بسبب.

ج - أشكال الصفة

وللصفة شكلان: كلمة مفردة، وجملة.

١ - الكلمة المفردة:

إذا كانت الصفة كلمة مفردة وافقت موصوفها في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف، إلا في النعت السببي الذي لا يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى الموصوف، وقد تبين لك في الأمثلة المتقدمة موافقة الصفة لموصوفها في الإعراب، أما موافقتها إياه في العدد فمثل هذه الجملة: جاء رجل كريم، جاء رجلان كريمان، جاء رجالٌ كرام.

وإذا كان الموصوف جمعاً مما لا يعقل: جاز أن تكون الصفة مفردة وجمعاً، مثل: مررت بحقولٍ مزروعةٍ أو مزروعات. إلا إذا كانت على وزن "أفعل" في المذكر، و"فَعْلَاء" في المؤنث، فحينئذ تجب المطابقة، نقول: هذه قممٌ شُمٌّ، وحقولٌ خُضْرٌ، ورجالٌ سود، ونداماي بيض، وهكذا..

وأمثلة موافقتها إياه في الجنس: جاء طالبٌ طويل، وطالبةٌ طويلة، وطلابٌ طوال، وطالباتٌ طويلات، وموافقتها له في التنكير والتعريف كقولك:

رأيت العلمَ المرفرفَ يرفعه جندي شابٌ.

أما إذا كانت نعتاً سببياً يرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً فإنها تعطى حكم الفعل، على الشكل التالي:

مررت برجلٍ مقطوعة يده، فالصفة (مقطوعة) لم تطابق (رجل) لأنها ترفع "يده" فأخذت حكم الفعل، وتقديرها: مررت برجلٍ قطعت يده، ومثل ذلك قولك: مررت بامرأةٍ نبيلٍ أخوها. والتقدير: نبيلٌ أخوها. ومررت بامرأتين كريمٍ أبوهما أو أبواهما، أي كرم أبوهما، أو أبواهما، ومررت برجالٍ كريمَةٍ أحسابهم، أي: كرمت أحسابهم.

وقد تحذف الصفة، وتدل عليها شبه جملة^١، كقوله: كتابٌ في يدك تقرؤه خير من كتابٍ على رفوف بيتك.
٢ - الجملة:

إذا كانت الصفة جملة فعلية أو اسمية وجب أن يكون موصوفها نكرة، معنىً ولفظاً، أو معنىً لا لفظاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة ٢٨١) ونحو: مررت برجل ثيابه غير نظيفة. فالجملة الأولى قوله: ترجعون فيه، وصفت "يوماً" والثانية "ثيابه غير نظيفة" وصفت "رجل" والموصوفان كلاهما نكرة لفظاً ومعنى.

أما قول شمر بن عمرو الحنفي:

ولقد أمرُ علي اللثيم يسبني فمضيتُ ثمُتُ قلتُ: لا يعنيني فإن جملة الوصف فيه "يسبني"، والموصوف قوله "اللثيم"، وهو في ظاهر اللفظ معرف بال، إلا أن "أل" هذه لا تفيد الكلمة تعريفاً، لأنها لا تحدد لثيماً معهوداً، ولذلك يسميها النحاة أل الجنسية، لأنها تحدد الجنس العام، ولا تعرف نكرة بتعيينها. وعلى هذا تكون كلمة "اللثيم" نكرة في المعنى، معرفة في اللفظ.

ولا بد للجملة الوصفية من ضمير يربطها بالموصوف، كما هو ظاهر في الأمثلة المتقدمة، وهو يشبه العائد الذي نعرفه في صلة الموصول. ولكن هذا الضمير قد يحذف ظاهراً، ويقد ضمناً، لأن حذفه لا يتعدى اللفظ، أما معناه فثابت في الذهن والتقدير، انظر إلى قول جرير^٢:

و ما أدري أغيرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا
فالجملة "أصابوا" صفة لـ "مال"، ولكنها تخلو في ظاهر اللفظ من ضمير يربطها بالمال ويعود إليه، إلا أن المعنى يوضح لك أن الشاعر قدّر كلامه على إضمار الضمير، وتقديره: أم غيرهم مال أصابوه. ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة ١٢٣) وتقديره: لا تجزي فيه، وهذا كثير في الكلام الفصيح، شعره ونثره كقول كثير عزة:

^١ يرى بعضهم أن شبه الجملة نفسها هي الصفة.

^٢ نسبه ابن الشجري في أماليه إلى الحارث بن حنظلة. انظر: ٥/١

من اليوم زورها خليلي إنها سيأتي عليها حقبة لا نزورها
أي لا نزورها فيها.

والجملة الوصفية يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، كجملة الحال، والأمثلة السابقة كلها شواهد على ذلك، إلا أن أحد الرجاز وهو العجاج قال هذا البيت:
حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطاً
فقدرة النحاة تقديراً معنوياً بعيداً على الشكل التالي: جاؤوا بمذق مقبول فيه: هل رأيت الذئب قط. وخير من هذا أن نقول: إن الجملة هنا إنشائية لفظاً، خبرية معنى، وتقديرها: جاؤوا بمذق يشبه الذئب في لونه. ولهذا صور مماثلة في النحو العربي، كتأويل الجامد بالمشترك، وتأويل المعرفة بالنكرة، وقد مرّ بك ذلك في بحث الحال.

د - أحكام الصفة

١ - الاشتقاق:

الأصل في الصفة أن تدل على معنى في موصوفها، وغالباً ما تكون أحد المشتقات الآتية: اسم فاعل، مثل: هذا رجلٌ حاملٌ محفظته. اسم مفعول: إنه إنسانٌ محمودُ السيرة. صفة مشبهة، مثل: لبس ثوباً بديع النقش. اسم تفضيل: قرأتُ بحثاً أعمق من بحث أخيك.

وهناك أسماء يوصف بها وهي ليست بمشتقة، غير أنها تؤول بمشتق، هي:
- ما دل على تشبيهه، نحو: مررت برجل أسد وتأويلها: مررت برجلٍ شجاع.

- الاسم المنسوب، نحو: هذا خلقٌ عربيٌّ.

- الاسم الموصول "الذي" وأخواته، و "نو" بلغة طيء، أما "من" وما فلا يوصف بهما، قال الحطيئة:

أنت الإمام الذي من بعد صاحبه ألقى إليك مقاليد النهي البشرُ
الذي "صفة لـ" الإمام" ومثله قول جرير:

^١ المذق: اللبن المخلوط باللحم.

وقد تحذف الصفة، وتدل عليها شبه جملة^١، كقوله: كتابٌ في يدك تقرؤه خير من كتابٍ على رفوف بيتك.
٢ - الجملة:

إذا كانت الصفة جملة فعلية أو اسمية وجب أن يكون موصوفها نكرة، معنىً ولفظاً، أو معنىً لا لفظاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة ٢٨١) ونحو: مررت برجل ثيابه غير نظيفة. فالجملة الأولى قوله: ترجعون فيه، وصفت "يوماً" والثانية "ثيابه غير نظيفة" وصفت "رجل" والموصوفان كلاهما نكرة لفظاً ومعنى.

أما قول شمر بن عمرو الحنفي:

ولقد أمرُ على اللثيم يسبني فمضيتُ ثمُتَ قلتُ: لا يعنيني فإن جملة الوصف فيه "يسبني"، والموصوف قوله "اللثيم"، وهو في ظاهر اللفظ معرف بال، إلا أن "أل" هذه لا تفيد الكلمة تعريفاً، لأنها لا تحدد لثيماً معهوداً، ولذلك يسميها النحاة أل الجنسية، لأنها تحدد الجنس العام، ولا تعرف نكرة بتعيينها. وعلى هذا تكون كلمة "اللثيم" نكرة في المعنى، معرفة في اللفظ.

ولا بد للجملة الوصفية من ضمير يربطها بالموصوف، كما هو ظاهر في الأمثلة المتقدمة، وهو يشبه العائد الذي نعرفه في صلة الموصول. ولكن هذا الضمير قد يحذف ظاهراً، ويقد ضمناً، لأن حذفه لا يتعدى اللفظ، أما معناه فثابت في الذهن والتقدير، انظر إلى قول جرير^٢:

وما أدري أغيرهم تناءً وطولُ الدهرِ أم مالُ أصابوا
فالجملة "أصابوا" صفة لـ "مال"، ولكنها تخلو في ظاهر اللفظ من ضمير يربطها بالمال ويعود إليه، إلا أن المعنى يوضح لك أن الشاعر قدّر كلامه على إضمار الضمير، وتقديره: أم غيرهم مالٌ أصابوه. ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة ١٢٣) وتقديره: لا تجزي فيه، وهذا كثير في الكلام الفصيح، شعره ونثره كقول كثير عزة:

^١ يرى بعضهم أن شبه الجملة نفسها هي الصفة.

^٢ نسبه ابن الشجري في أماليه إلى الحارث بن حنظلة. انظر: ٥/١

من اليوم زورها خليلي إنها سيأتي عليها حقبة لا نزورها
أي لا نزورها فيها.

والجملة الوصفية يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، كجملة الحال، والأمثلة السابقة كلها شواهد على ذلك، إلا أن أحد الرجاز وهو العجاج قال هذا البيت:
حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطاً
فقدرة النحاة تقديراً معنوياً بعيداً على الشكل التالي: جاؤوا بمذق مقبول فيه: هل رأيت الذئب قط. وخير من هذا أن نقول: إن الجملة هنا إنشائية لفظاً، خبرية معنى، وتقديرها: جاؤوا بمذق يشبه الذئب في لونه. ولهذا صور مماثلة في النحو العربي، كتأويل الجامد بالمشترك، وتأويل المعرفة بالنكرة، وقد مرّ بك ذلك في بحث الحال.

د - أحكام الصفة

١ - الاشتقاق:

الأصل في الصفة أن تدل على معنى في موصوفها، وغالباً ما تكون أحد المشتقات الآتية: اسم فاعل، مثل: هذا رجلٌ حاملٌ محفظته. اسم مفعول: إنه إنسانٌ محمودُ السيرة. صفة مشبهة، مثل: لبس ثوباً بديع النقش. اسم تفضيل: قرأتُ بحثاً أعمق من بحث أخيك.

وهناك أسماء يوصف بها وهي ليست بمشتقة، غير أنها تؤول بمشتق، هي:
- ما دل على تشبيهه، نحو: مررت برجل أسد وتأويلها: مررت برجلٍ شجاع.

- الاسم المنسوب، نحو: هذا خلقٌ عربيٌّ.

- الاسم الموصول "الذي" وأخواته، و"نو" بلغة طيء، أما "من" وما فلا يوصف بهما، قال الحطيئة:

أنت الإمام الذي من بعد صاحبه ألقى إليك مقاليد النهي البشرُ
الذي "صفة لـ" الإمام" ومثله قول جرير:

^١ المذق: اللبن المخلوط باللحم.

إن العيون التي في طرفها حورٌ قتلنا ثم لم يحيين قتلانا
"التي" صفة للعيون. ومثله قول سنان بن فحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويست
"ذو" بمعنى الذي، على لغة طيء، وهي اسم موصول صفة لـ "بئري".

— اسم الإشارة بعد المعرفة، نحو: زرت المدينة هذه غير مرة، وأقيمت
في فندقها هذا.

— ذو، التي بمعنى "صاحب" نحو: هذا علم ذو قيمة تاريخية، وهذه مدينة ذات
ماضي مجيد.

— العدد، كقولك: له شروط ثلاثة، يتصف بخصال خمس، وقال عبدة بن
الطبيب:

يخفي التراب بأظلاف ثمانية في أربع مسهن الأرض تحليل^١
— "ما"، وهي نكرة مبهمه، نحو: اتصلت برجل ما. أي مجهول. ومنه المثل
العربي الشهير: لأمر ما جدع قصير أنفه. ويراد منه هنا التهويل والتعظيم،
وتقديره: لأمر عظيم جدع قصير أنفه. ومنه قول الشاعر أنس بن مدركة الخثعمي:
عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود
— "كل" و"أي": إذا دلنا على كمال في المعنى الذي يتصف به الموصوف،
كقولنا: فلان شاعر كل الشاعر، أو أي شاعر. أي كامل الشاعرية.

— المصدر: والمصدر في رأي النحاة اسم جامد، وهم يجعلونه أصل
المشتقات، وكثيراً ما يوصف به، كقولهم: أبو عمرو راو ثقة، وابن الخطاب
حاكم عدل، وهذه قضية حق.

٢ — تعدد الصفات:

أ — يجوز أن تتعدد الصفات، وأن تنتوع في تعددها، تقول: كان سعيد رجلاً
لطيفاً، حلو الحديث، محباً لزملائه، يقوم بواجبه نحوهم تمام القيام. فالصفات
الثلاث: لطيفاً، حلو الحديث، محباً، تجتمع مع الجملة الوصفية "يقوم بواجبه" في
كلام واحد.

ويرى بعض النحاة — كالخطيب التبريزي وابن عصفور — أن الصفات إذا
تعددت وتنوعت كان الأصح في الكلام أن تتقدم الصفة المفردة، على الوصف
بالجملة، وهذا الرأي ظني لا يعتمد على استقرار الكلام الفصيح، ففي القرآن
الكریم: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه﴾ (الأنعام ١٥٥)، ﴿وهذا كتاب أنزلناه
مبارك مصدق الذي بين يديه﴾ (الأنعام ٩٢)، ومثله قول النابغة الذبياني:
كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
وقول امرئ القيس:

وفرع يغشي المتن أسود فاحم أثيث كقنور النخلة المتعكل
ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

وهبت شمال تهتك السير قرّة تكاد قبيل الصبح بالماء تتضح
ب — وإذا وصفت مثنى أو جمعاً بصفة واحدة، اكتفيت بلفظ التثنية والجمع،
تقول: مررت برجلين شاعرين. أما إذا اختلفت الصفتان فرقت بينهما وعطفت
واحدة منهما على أخرى، نحو: مررت برجلين: شاعر وكاتب قصة ومنه قول
الشاعر:

بكيّت وما بكأ رجل حزين على ربعين منسلوب وبال
ج — ويجوز عطف الصفات وموصوفها واحد، سواء أكانت متقاربة المعنى
أم لم تكن كذلك، وهذا لا يرضي كثيراً من النحاة، وحجتهم في ذلك أن الصفة هي
الموصوف، ولا يعطف الشيء على نفسه، وهذا دليل ذهني لا يعتمد استقرار اللغة
الفصيحة، ففي القرآن الكريم: ﴿الصابرين والصادقين والقانتين والمستغفرين في
الأسحار﴾ (آل عمران ١٧) فالصفات متقاربة ومعطوف بعضها على بعض. ويحمل
على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنب،
وقابل التوب، شديد العقاب، ذي الطول﴾ (غافر ٢ — ٣) فقوله: قابل التوب،
صفة ليست بعيدة عن قوله: غافر الذنب، وقد عطفت عليها بالواو. ومثل ذلك
قول الشاعر:

^١ قال الفراء: "جعلها كالتعت للمعرفة وهي نكرة، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل شديد القلب، إلا أنه وقع معها
قوله: ذي الطول. وهو معرفة، فأجرين مجراه." (معاني القرآن ٥/٣)

^١ يصف ثوراً وحشياً. ويخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه.

إن العيون التي في طرفها حورٌ قتلنا ثم لم يحيين قتلانا
"التي" صفة للعيون. ومثله قول سنان بن فحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويست
"ذو" بمعنى الذي، على لغة طيء، وهي اسم موصول صفة لـ "بئري".

— اسم الإشارة بعد المعرفة، نحو: زرت المدينة هذه غير مرة، وأقيمت
في فندقها هذا.

— ذو، التي بمعنى "صاحب" نحو: هذا علم ذو قيمة تاريخية، وهذه مدينة ذات
ماضي مجيد.

— العدد، كقولك: له شروط ثلاثة، يتصف بخصال خمس، وقال عبدة بن
الطبيب:

يخفي التراب بأطلاف ثمانية في أربع مسهن الأرض تحليل^١
— "ما"، وهي نكرة مبهمه، نحو: اتصلت برجل ما. أي مجهول. ومنه المثل
العربي الشهير: لأمر ما جدع قصير أنفه. ويراد منه هنا التهويل والتعظيم،
وتقديره: لأمر عظيم جدع قصير أنفه. ومنه قول الشاعر أنس بن مدركة الخثعمي:
عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود
— "كل" و"أي": إذا دلنا على كمال في المعنى الذي يتصف به الموصوف،
كقولنا: فلان شاعر كل الشاعر، أو أي شاعر. أي كامل الشاعرية.

— المصدر: والمصدر في رأي النحاة اسم جامد، وهم يجعلونه أصل
المشتقات، وكثيراً ما يوصف به، كقولهم: أبو عمرو راو ثقة، وابن الخطاب
حاكم عدل، وهذه قضية حق.

٢ — تعدد الصفات:

أ — يجوز أن تتعدد الصفات، وأن تنتوع في تعددها، تقول: كان سعيد رجلاً
لطيفاً، حلو الحديث، محباً لزملائه، يقوم بواجبه نحوهم تمام القيام. فالصفات
الثلاث: لطيفاً، حلو الحديث، محباً، تجتمع مع الجملة الوصفية "يقوم بواجبه" في
كلام واحد.

ويرى بعض النحاة — كالخطيب التبريزي وابن عصفور — أن الصفات إذا
تعددت وتنوعت كان الأصح في الكلام أن تتقدم الصفة المفردة، على الوصف
بالجملة، وهذا الرأي ظني لا يعتمد على استقرار الكلام الفصيح، ففي القرآن
الكریم: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه﴾ (الأنعام ١٥٥)، ﴿وهذا كتاب أنزلناه
مبارك مصدق الذي بين يديه﴾ (الأنعام ٩٢)، ومثله قول النابغة الذبياني:
كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
وقول امرئ القيس:

وفرع يغشي المتن أسود فاحم أثيث كقنور النخلة المتعكل
ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

وهبت شمال تهتك السير قرّة تكاد قبيل الصبح بالماء تتضح
ب — وإذا وصفت مثنى أو جمعاً بصفة واحدة، اكتفيت بلفظ التثنية والجمع،
تقول: مررت برجلين شاعرين. أما إذا اختلفت الصفتان فرقت بينهما وعطفت
واحدة منهما على أخرى، نحو: مررت برجلين: شاعر وكاتب قصة ومنه قول
الشاعر:

بكيّت وما بكأ رجل حزين على ربعين منسلوب وبال
ج — ويجوز عطف الصفات وموصوفها واحد، سواء أكانت متقاربة المعنى
أم لم تكن كذلك، وهذا لا يرضي كثيراً من النحاة، وحجتهم في ذلك أن الصفة هي
الموصوف، ولا يعطف الشيء على نفسه، وهذا دليل ذهني لا يعتمد استقرار اللغة
الفصيحة، ففي القرآن الكريم: ﴿الصابرين والصادقين والقانتين والمستغفرين في
الأسحار﴾ (آل عمران ١٧) فالصفات متقاربة ومعطوف بعضها على بعض. ويحمل
على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنب،
وقابل التوب، شديد العقاب، ذي الطول﴾ (غافر ٢ — ٣) فقوله: قابل التوب،
صفة ليست بعيدة عن قوله: غافر الذنب، وقد عطفت عليها بالواو^١. ومثل ذلك
قول الشاعر:

^١ قال الفراء: "جعلها كالتعت للمعرفة وهي نكرة، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل شديد القلب، إلا أنه وقع معها
قوله: ذي الطول. وهو معرفة، فأجرين مجراه." (معاني القرآن ٥/٣)

^١ يصف ثوراً وحشياً. ويخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه.

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وقول ابن زيابة بعد تهديد الحارث بن الهمام له:

يا لهف زيابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب
ومجمل القول في هذا أن الصفة حينما تكون للتوضيح يختار منها أخصها
بالموصوف، وأحقها بالبيان، حتى لا يحتاج الموضع إلى صفة أخرى موضحة،
كقولك: الأخفش الأوسط، والأعشى الأكبر، وسيبويه النحوي. هذا إذا لم يحصل
لبس ما.

أما الصفات التي يراد منها المدح أو الذم فيجوز تعددها مع العطف أو من
دونه، وإنما جاز العطف لتغاير المعاني وإن تقاربت.

٣ - حذف الموصوف:

وكثيراً جداً حذف الموصوف وإنابة الصفة منابه، حتى إن بعض الصفات
صارت على مر الأيام كالمرادفات لموصوفها، فصفات السيف مثل: الحسام،
والمهند، والأبيض، والصارم، كثيراً ما تستعمل دون ذكر موصوفها. ومثل هذا
إطلاقهم: الأطلس، دون ذكر الذئب، والورقاء دون ذكر الحمامة والغبراء، دون
ذكر الأرض، والذلول دون ذكر الناقة، و.. وفي القرآن يكثر هذا الأسلوب الفصيح،
من ذلك: ﴿وَزَوْجَانَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ (الدخان ٥٤، والطور ٢٠) ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ
الطَّرْفِ عِينٌ﴾ (الصفات ٤٨) ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ (سبا ١١) والتقدير: بنساء حور
عين، ونساء قاصرات الطرف، ودروعاً سابغات، وفي الشعر قول زهير في
وصف الدار:

بها العين والأرامُ يمشين خلفاً وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم
أي: البقرات العين، ومثله قول الأعشى:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضيرها وأوهى قرنه الوعل
والتقدير: كوعل ناطح. ومن ذلك قول كثير عزة:

وما ذكرتك النفس إلا تفرقت فريقيين: منها عاذر لي، ولائم
أي: منها فريق عاذر لي، وفريق لائم.

٤ - حذف الصفة:

أما حذف الصفة فقليل، ولا تحذف إلا إذا كان الدليل واضحاً جداً، من ذلك
قول المرقش الأكبر:

ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرعٌ وجيدٌ
وتقديره: لها فرعٌ وجيدٌ طويلان. وفي القرآن: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ
سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف ٧٩) أي: كل سفينة صالحة.

هـ النعت المقطوع:

وهذا أسلوبٌ عربي في استعمال الصفات، يراد منه معنى غير المعنى الذي
تحمله الصفة غير المقطوعة، ويؤدي أحد معانٍ ثلاثة: التعظيم، الشتم، الترحم.

١ - النعت المقطوع للتعظيم:

نقل سيبويه في كتابه أنه سمع بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين. فلم
يتبع الصفة "رب" لفظ الجلالة الموصوف بها، ولكنه نصبها، لمعنى المدح
والتعظيم، وجعلها مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أعظم، أو أمدح.

ومنه في القرآن: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِثِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَالْمُؤْمِنِينَ، يُؤْمِنُونَ بِمَا
أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء ١٦٢)
فالواو في قوله "والمقيمِينَ" اعتراضية، وما بعدها نعت مقطوع، منصوب على أنه
مفعول به لفعل محذوف وجوباً، وجملته معترضة لا محل لها.

ومنه أيضاً قول الخرنق الشاعرة:

لا ينعبدن قومي الذين هم سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجزرِ
النازلين بكل معترك والطيبون معاقِدُ الأزرِ
نصبت النازلين على أنها نعت مقطوع كما تقدم.

ويجوز في هذا كله الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره
محذوف، كقولك: رأيت سليماً كريماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ
ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ
الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ
وَالضَّرَاءِ﴾ (البقرة ١٧٧) فقوله: والموفون، نعت مقطوع، رفع على أنه مبتدأ، تقدير

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وقول ابن زيابة بعد تهديد الحارث بن الهمام له:

يا لهف زيابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب
ومجمل القول في هذا أن الصفة حينما تكون للتوضيح يختار منها أخصها
بالموصوف، وأحقها بالبيان، حتى لا يحتاج الموضع إلى صفة أخرى موضحة،
كقولك: الأخفش الأوسط، والأعشى الأكبر، وسيبويه النحوي. هذا إذا لم يحصل
لبس ما.

أما الصفات التي يراد منها المدح أو الذم فيجوز تعددها مع العطف أو من
دونه، وإنما جاز العطف لتغاير المعاني وإن تقاربت.

٣ - حذف الموصوف:

وكثيراً جداً حذف الموصوف وإنابة الصفة منابه، حتى إن بعض الصفات
صارت على مر الأيام كالمرادفات لموصوفها، فصفات السيف مثل: الحسام،
والمهند، والأبيض، والصارم، كثيراً ما تستعمل دون ذكر موصوفها. ومثل هذا
إطلاقهم: الأطلس، دون ذكر الذئب، والورقاء دون ذكر الحمامة والغبراء، دون
ذكر الأرض، والذلول دون ذكر الناقة، و.. وفي القرآن يكثر هذا الأسلوب الفصيح،
من ذلك: ﴿وَزَوْجَانَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ (الدخان ٥٤، والطور ٢٠) ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ
الطَّرْفِ عِينٌ﴾ (الصفات ٤٨) ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ (سبا ١١) والتقدير: بنساء حور
عين، ونساء قاصرات الطرف، ودروعاً سابغات، وفي الشعر قول زهير في
وصف الدار:

بها العين والأرامُ يمشين خلفاً وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم
أي: البقرات العين، ومثله قول الأعشى:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضيرها وأوهى قرنه الوعل
والتقدير: كوعل ناطح. ومن ذلك قول كثير عزة:

وما ذكرتك النفس إلا تفرقت فريقيين: منها عاذر لي، ولائم
أي: منها فريق عاذر لي، وفريق لائم.

٤ - حذف الصفة:

أما حذف الصفة فقليل، ولا تحذف إلا إذا كان الدليل واضحاً جداً، من ذلك
قول المرقش الأكبر:

ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرعٌ وجيدٌ
وتقديره: لها فرعٌ وجيدٌ طويلان. وفي القرآن: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ
سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف ٧٩) أي: كل سفينة صالحة.

هـ النعت المقطوع:

وهذا أسلوبٌ عربي في استعمال الصفات، يراد منه معنى غير المعنى الذي
تحمله الصفة غير المقطوعة، ويؤدي أحد معانٍ ثلاثة: التعظيم، الشتم، الترحم.

١ - النعت المقطوع للتعظيم:

نقل سيبويه في كتابه أنه سمع بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين. فلم
يتبع الصفة "رب" لفظ الجلالة الموصوف بها، ولكنه نصبها، لمعنى المدح
والتعظيم، وجعلها مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أعظم، أو أمدح.

ومنه في القرآن: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِثِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَالْمُؤْمِنِينَ، يُؤْمِنُونَ بِمَا
أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء ١٦٢)
فالواو في قوله "والمقيمِينَ" اعتراضية، وما بعدها نعت مقطوع، منصوب على أنه
مفعول به لفعل محذوف وجوباً، وجملته معترضة لا محل لها.

ومنه أيضاً قول الخرنق الشاعرة:

لا ينعبدن قومي الذين هم سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجزرِ
النازلين بكل معترك والطيبون معاقِدُ الأزرِ
نصبت النازلين على أنها نعت مقطوع كما تقدم.

ويجوز في هذا كله الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره
محذوف، كقولك: رأيت سليماً كريماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ
ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ
الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ
وَالضَّرَاءِ﴾ (البقرة ١٧٧) فقوله: والموفون، نعت مقطوع، رفع على أنه مبتدأ، تقدير

خير: والموفون بعهدهم حكمهم هذا. والواو اعتراضية، والجملة معترضة ليست بذات محل.

٢ - الصفة المقطوعة للتحقير والشتم:

وكذلك تقطع الصفة أحياناً لغرض آخر، وهو الشتم أو التحقير، فتتصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، أو ترفع على الابتداء أو الخبرية، نحو: أتاني زيد الخبيث، ورأيت سعيداً الحقير، ومنه قوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الحطب، في جيدها حبل من مسد﴾ (المسد ٤ - ٥) وقال النابغة:

أقارع عوف، لا أحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع وتقديره: أذم حمالة الحطب، أذم وجوه قرود، وهذا التقدير للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام.

٣ - الصفة المقطوعة للترحم:

وتقطع الصفة لتؤدي معنى الترحم، كقولك: مررت بخالد المسكين أو المسكين. ومنه قول الراجز:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا
شواهد للتدريب

١ - قال مضر المزني:

أهجتك آيات عفون خلوق وطيف خيال للمحب يشوق
تلوح مغانيها بحجر كأنها رداء يمان قد أمح عتيق
ليالي لا تهوين أن تشحط النوى وأنت خليل لا يلام صديق

البدل وعطف البيان

يطلق مصطلح البدل على ما كان تابعاً لغيره في الإعراب، مقصوداً في الحكم الذي يراد من الكلام، دون أن تقوم بينه وبين ما يتبعه واسطة، كحروف العطف. كقولك: هذا مقام الإمام علي. فالاسم "علي" تابع في الإعراب لما قبله، فكان مثله مجروراً، ولكنه هو المقصود في الحكم، ويمكن أن نحذف المبدل منه، ونقول: هذا مقام علي. ومثل هذا قولك: تساقطت البيوت بعضها على بعض. فكلمة "بعضها" بدل من "البيوت" ولذلك تبعتها في الإعراب مرفوعة، دون أن يتوسط بينهما حرف من حروف العطف، وهي المقصودة في الحكم.

١ - أحكام البدل

١ - بدل النكرة من المعرفة والعكس:

رأينا في بحث الصفة أن الصفة والموصوف يجب أن يتطابقا في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف والتكثير، أما البدل فيطابق المبدل منه في هذا كله، ولكن من الجائز فيه أن نبذل فكرة من معرفة، ومعرفة من نكرة، فقوله تعالى: ﴿النسفن^١ بالناصية، ناصية كذابة خاطئة﴾ (العلق ١٥) فيه "ناصية" مبدلة من "الناصية"، أما قوله: ﴿وإني لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ (الشورى ٥٢) ففيه أبدلت المعرفة "صراط الله"، "صراط". ومثله: ﴿ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالا وعدده﴾ (الهمزة ١ و٢) إذ أبدلت "الذي" من النكرة الموصوف بالهمزة للهمزة، وهذا كثير في كتاب الله.

٢ - إبدال الاسم الظاهر من الضمير:

ويجوز في البدل أيضاً أن نبذل اسماً ظاهراً من ضمير متصل، وهو واضح في قول عدي ابن زيد:

^١ ترسم في القرآن: لنسفا. والتنوين الظاهر في الرسم إنما هو نون التوكيد الخفيفة.

^٢ انظر سورة البروج، الآيات ١٤ - ١٦، وغافر ١٥.

خير: والموفون بعهدهم حكمهم هذا. والواو اعتراضية، والجملة معترضة ليست بذات محل.

٢ - الصفة المقطوعة للتحقير والشتم:

وكذلك تقطع الصفة أحياناً لغرض آخر، وهو الشتم أو التحقير، فتتصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، أو ترفع على الابتداء أو الخبرية، نحو: أتاني زيد الخبيث، ورأيت سعيداً الحقير، ومنه قوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الحطب، في جيدها حبل من مسد﴾ (المسد ٤ - ٥) وقال النابغة:

أقارع عوف، لا أحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع وتقديره: أذم حمالة الحطب، أذم وجوه قرود، وهذا التقدير للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام.

٣ - الصفة المقطوعة للترحم:

وتقطع الصفة لتؤدي معنى الترحم، كقولك: مررت بخالد المسكين أو المسكين. ومنه قول الراجز:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا
شواهد للتدريب

١ - قال مضر المزني:

أهجتك آيات عفون خلوق وطيف خيال للمحب يشوق
تلوح مغانيها بحجر كأنها رداء يمان قد أمح عتيق
ليالي لا تهوين أن تشحط النوى وأنت خليل لا يلام صديق

البدل وعطف البيان

يطلق مصطلح البدل على ما كان تابعاً لغيره في الإعراب، مقصوداً في الحكم الذي يراد من الكلام، دون أن تقوم بينه وبين ما يتبعه واسطة، كحروف العطف. كقولك: هذا مقام الإمام علي. فالاسم "علي" تابع في الإعراب لما قبله، فكان مثله مجروراً، ولكنه هو المقصود في الحكم، ويمكن أن نحذف المبدل منه، ونقول: هذا مقام علي. ومثل هذا قولك: تساقطت البيوت بعضها على بعض. فكلمة "بعضها" بدل من "البيوت" ولذلك تبعتها في الإعراب مرفوعة، دون أن يتوسط بينهما حرف من حروف العطف، وهي المقصودة في الحكم.

١ - أحكام البدل

١ - بدل النكرة من المعرفة والعكس:

رأينا في بحث الصفة أن الصفة والموصوف يجب أن يتطابقا في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف والتكثير، أما البدل فيطابق المبدل منه في هذا كله، ولكن من الجائز فيه أن نبذل فكرة من معرفة، ومعرفة من نكرة، فقوله تعالى: ﴿لنسفن^١ بالناصية، ناصية كذابة خاطئة﴾ (العلق ١٥) فيه "ناصية" مبدلة من "الناصية"، أما قوله: ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ (الشورى ٥٢) ففيه أبدلت المعرفة "صراط الله"، "صراط". ومثله: ﴿ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالا وعدده﴾ (الهمزة ١ و٢) إذ أبدلت "الذي" من النكرة الموصوف بالهمزة للهمزة، وهذا كثير في كتاب الله.

٢ - إبدال الاسم الظاهر من الضمير:

ويجوز في البدل أيضاً أن نبذل اسماً ظاهراً من ضمير متصل، وهو واضح في قول عدي ابن زيد:

^١ ترسم في القرآن: لنسفعا. والتنوين الظاهر في الرسم إنما هو نون التوكيد الخفيفة.

^٢ انظر سورة البروج، الآيات ١٤ - ١٦، وغافر ١٥.

نريني إن أمرك لن يطاعاً وما ألفيتني حلمي مضاعاً
فقوله: "حلمي" بدل من ياء المتكلم المتصلة بالفعل "ألفي".

ولكن لا يجوز هنا العكس، إذ لا يأتي الضمير بدلاً من الاسم الظاهر البتة،
أما قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (البقرة ٣٥) فالضمير فيه وهو "أنت"
توكيد للفاعل المستتر في فعل الأمر "اسكن".

٣ - إبدال الفعل من الفعل:

يجوز أيضاً أن يأتي الفعل مبدلاً من الفعل، كقولك: من يأتنا يستعن بنا نعه
"يستعن" بدل من الفعل "يأتنا" وهو المقصود بالحكم، ومثله قوله تعالى: ﴿ومن يفعل
ذلك يلق أثاماً، يضاعف له العذاب﴾ (الفرقان ٦٨)، فقوله: يضاعف. بدل من: يلق.
ومنه هذا البيت الذي احتج به سيبويه في كتابه:

إن عليّ الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا
٤ - إبدال الجملة من الجملة:

وفي الأساليب العربية ما يتوخى فيها الإيجاز، وما يقصد فيها إلى الإسهاب،
ومن النوع الثاني إبدال الجملة من الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون،
أمدكم بأموال وبنين﴾ (الشعراء ١٣٢ و ١٣٣)، ففي الجملة الأولى تعميم، وفي
الثانية تخصيص، وتلك صورة من صور البديل المعنوية في لغة العرب.

٥ - إبدال الجملة من المفرد:

يجوز أيضاً أن تأتي الجملة بدلاً من مفرد، كقولنا: أريد أن أعرف أخاك
كيف يدرس. فنحن هنا لا نريد أن نعرف "الأخ" لأنه معروف لدينا من قبل، إلا أن
الذي نقصد إلى معرفته هو طريقة دراسته، ولكننا ذكرناه في الكلام جرياً على
أساليب العرب الكلامية، وعلى هذا تكون جملة "كيف يدرس" بدلاً من "أخاك".

ومنه قول الفرزدق:

إلى الله أشكو في المدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان
كأنه قال: أشكو تعذر التقائهما، أي أن جملة: كيف يلتقيان، بدل من: حاجة

وأخرى. ومثله قول مبشر بن هذيل الفراري:

فلا تتبع العين الغوية وانظري إلى عنصر الأحساب أين يؤول
فقوله: أين يؤول، بدل من "عنصر" فكأنه قال: انظر إلى أين يؤول عنصر
الأحساب.

٢ - ألوان البديل

وينقسم البديل من حيث علاقته بالمبدل منه أربعة أقسام: بدل الكل من الكل،
وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والبديل المباين.

١ - بدل الكل من الكل:

ويسمى أيضاً البديل المطابق، وهو ما كان البديل فيه هو المبدل منه نفسه، كما
لو قلت: جاء زيد أخوك، فالأخ هو زيد نفسه. ومثله قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط
المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة ٥ و ٦).

٢ - بدل البعض من الكل:

ويقال له: بدل الجزء من الكل، وهو ما كان فيه البديل بعضاً من البديل بعضاً
من المبدل منه، كقول كثير عزة:

وكنت كذي رجلين: رجل مريضة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وكالمثال الذي يدور في كتب النحو: أكلت الرغيف نصفه. وكقوله تعالى:
﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ (آل عمران ٩٣).

٣ - بدل الاشتمال:

وهذا يختلف عن الشكل السابق اختلافاً بيناً، فالبديل فيه ليس جزءاً أو بعضاً
من المبدل منه، ولكنه مما يشتمل عليه، فإذا قلت: أعجبنى أخوك ذكاؤه. كان الذكاء
بدل اشتمال، و"أخوك" هو المبدل منه، والذكاء ليس منفصلاً عن الأخ، ولا بعضاً
منه، ولكنه شيء مستقر فيه، ويشتمل عليه المبدل منه. ومثله قوله تعالى:
﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ (البقرة ٢١٧) فقوله قتال: بدل اشتمال من
"الشهر الحرام" لأن القتال يحدث في الشهر. ومنه قول الفرزدق:

^١ تعريف: "كل، وبعض" - "أل" مما يضطر إليه في البحوث العلمية، وإن كان غير معهود في العربية الصحيحة.
^٢ ويروى برفع "رجل" في الموضعين.

نريني إن أمرك لن يطاعاً وما ألفيتني حلمي مضاعاً
فقوله: "حلمي" بدل من ياء المتكلم المتصلة بالفعل "ألفي".

ولكن لا يجوز هنا العكس، إذ لا يأتي الضمير بدلاً من الاسم الظاهر البتة،
أما قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (البقرة ٣٥) فالضمير فيه وهو "أنت"
توكيد للفاعل المستتر في فعل الأمر "اسكن".

٣ - إبدال الفعل من الفعل:

يجوز أيضاً أن يأتي الفعل مبدلاً من الفعل، كقولك: من يأتنا يستعن بنا نعه
"يستعن" بدل من الفعل "يأتنا" وهو المقصود بالحكم، ومثله قوله تعالى: ﴿ومن يفعل
ذلك يلقَ أثاماً، يضاعف له العذاب﴾ (الفرقان ٦٨)، فقوله: يضاعف. بدل من: يلقَ.
ومنه هذا البيت الذي احتج به سيبويه في كتابه:

إن عليَّ الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا
٤ - إبدال الجملة من الجملة:

وفي الأساليب العربية ما يتوخى فيها الإيجاز، وما يقصد فيها إلى الإسهاب،
ومن النوع الثاني إبدال الجملة من الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون،
أمدكم بأموال وبنين﴾ (الشعراء ١٣٢ و ١٣٣)، ففي الجملة الأولى تعميم، وفي
الثانية تخصيص، وتلك صورة من صور البديل المعنوية في لغة العرب.

٥ - إبدال الجملة من المفرد:

يجوز أيضاً أن تأتي الجملة بدلاً من مفرد، كقولنا: أريد أن أعرف أخاك
كيف يدرس. فنحن هنا لا نريد أن نعرف "الأخ" لأنه معروف لدينا من قبل، إلا أن
الذي نقصد إلى معرفته هو طريقة دراسته، ولكننا ذكرناه في الكلام جرياً على
أساليب العرب الكلامية، وعلى هذا تكون جملة "كيف يدرس" بدلاً من "أخاك".

ومنه قول الفرزدق:

إلى الله أشكو في المدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان
كأنه قال: أشكو تعذر التقائهما، أي أن جملة: كيف يلتقيان، بدل من: حاجة

وأخرى. ومثله قول مبشر بن هذيل الفراري:

فلا تتبع العين الغوية وانظري إلى عنصر الأحساب أين يؤول
فقوله: أين يؤول، بدل من "عنصر" فكأنه قال: انظر إلى أين يؤول عنصر
الأحساب.

٢ - ألوان البديل

وينقسم البديل من حيث علاقته بالمبدل منه أربعة أقسام: بدل الكل من الكل،
وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والبديل المباين.

١ - بدل الكل من الكل :

ويسمى أيضاً البديل المطابق، وهو ما كان البديل فيه هو المبدل منه نفسه، كما
لو قلت: جاء زيدٌ أخوك، فالأخ هو زيد نفسه. ومثله قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط
المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة ٥ و ٦).

٢ - بدل البعض من الكل:

ويقال له: بدل الجزء من الكل، وهو ما كان فيه البديل بعضاً من البديل بعضاً
من المبدل منه، كقول كثير عزة:

وكنت كذي رجلين: رجل مريضةً ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وكالمثال الذي يدور في كتب النحو: أكلت الرغبة نصفه. وكقوله تعالى:
﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ (آل عمران ٩٣).

٣ - بدل الاشتمال:

وهذا يختلف عن الشكل السابق اختلافاً بيناً، فالبديل فيه ليس جزءاً أو بعضاً
من المبدل منه، ولكنه مما يشتمل عليه، فإذا قلت: أعجبنى أخوك ذكاؤه. كان الذكاء
بدل اشتمال، و"أخوك" هو المبدل منه، والذكاء ليس منفصلاً عن الأخ، ولا بعضاً
منه، ولكنه شيء مستقر فيه، ويشتمل عليه المبدل منه. ومثله قوله تعالى:
﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ (البقرة ٢١٧) فقوله قتال: بدل اشتمال من
"الشهر الحرام" لأن القتال يحدث في الشهر. ومنه قول الفرزدق:

^١ تعريف: "كل، وبعض" - "أل" مما يضطر إليه في البحوث العلمية، وإن كان غير معهود في العربية الصحيحة.
^٢ ويروى برفع "رجل" في الموضعين.

ورثتُ أبي أخلاقه عاجلَ القرى وعُبطَ المهاري كَوْمُها وشَبُوبُها
فالأخلاق مما يشتمل عليه الأب. ومثله أيضاً قول النابغة الجعدي:
بلغنا السماءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وإنا لنبغى فوقَ ذلكَ مَظْهَرَا
فالمجد مما يشتمل عليه قوم الشاعر.

٤ - البديل المباين:

وهذا اللون لا يكون في كلام الفصحاء - كما يزعم النحاة - وهو ما كان البديل فيه
مغايراً للمبدل منه، ويكون في إحدى حالات ثلاث تلبس المتكلم حين الكلام،
وذلك على الشكل الآتي:

- الغلط:

قد تريد أن تقول شيئاً فيسبقك لسانك بالغلط، فتقول شيئاً آخر، كقولك: رأيتُ
سعيداً خالداً. فأنت لم تر سعيداً، ولكنك رأيت خالداً، إلا أنك حين أردت أن تخبر
عن رؤيتك إياه، غلطت، فذكرت سعيداً، ثم صححت الخطأ فقلت: خالداً.

- النسيان:

وقد يكون الأمر نسياناً، فبعد أن يتم الكلام يتذكر المتكلم أنه لم يكن على
صواب، لأنه نسي الحقيقة، فيذكرها، مثل: سافرت إلى دمشق بغداد. فالمتكلم
بعد أن قال: سافرت إلى دمشق، تذكر أنه سافر إلى بغداد لا إلى دمشق، فأردف
الخطأ الصواب.

- الإضراب:

إذا قلت لك: اكتب بالحبر، بقلم الرصاص. يكون في قولي بديل إضراب،
فبعد أن أمرتك بأن تكتب بالحبر، عدلت عن ذلك وطلبت أن تكون الكتابة بقلم
الرصاص. ومثله: خذ الكتاب، الدفتر.

ملاحظة:

للعربية الفصيحة أسلوبان في استعمال البديل، فأحياناً تتبَّعه ما قبله، كما مرَّ،
وأحياناً تقطعه عنه وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ
كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَنَّتَيْنِ الثَّقَتَا، فَنَّةٌ تَقَاتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ (آل عمران)

فقد قرئت "فنة" بالرفع على تقدير: إحداهما فنة تقاتل، وقرئت بالجر على البديل من
"فنتين". ومثله قول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وهذا كثير في الشعر والقرآن.

٣ - عطف البيان

يفصل النحاة بين بحثي البديل وعطف البيان، ثم يقولون: إن كل عطف بيان
يجوز أن يكون بدلاً مطابقاً إلا إذا رفضت ذلك أحكام البديل. ولهذا رأينا أن نجملهما
في بحث واحد، وإليك الفرق بينهما:

١ - عطف البيان ليس هو المقصود في الحكم، وإنما يذكر في الكلام
ليوضح متبوعه، وهو في هذا يشبه الصفة، فإذا قلت: ما كان أشجع أبا الحسن علياً.
فإن قولك "علياً" يبين المقصود من "أبا الحسن".

٢ - لا يجوز أن تعطف النكرة على المعرفة عطف بيان، ولا العكس، لأن
التطابق واجب، ولهذا أخطأ الزمخشري حين أعرب "مقام إبراهيم" عطف بيان،
في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ، مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (آل عمران ٩٣) لأن التطابق
معدوم، ولهذا تعين أنها بدل.

٣ - وإذا امتنع الاستغناء عن المتبوع كان عطف بيان وجوباً، ولا يجوز أن
يكون بدلاً، لأن شرط البديل - كما رأينا - أن يكون هو المقصود بالحكم، ولهذا
يجوز حذف المبدل منه.

وصناعة النحو هي التي لا تجيز الاستغناء عن المتبوع، تأمل مثلاً قول
طالب بن أبي طالب:

أَيَا أَخَوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تَحْدِثَا حَرْبًا
فإن "عبد شمس" عطف بيان لا بدل، إذ لو كان بدلاً لجاز الاستغناء عن
المتبوع وهو "أخويننا"، وهذا لا يجوز هنا، لأننا لو استغنيينا عنه لصار الكلام: يَا
عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا. وهذا لحن، لأن المعطوف على المنادى - في هذه الحال -

^١ انظر تفسير الكشاف ٤٤٧/١.

ورثتُ أبي أخلاقه عاجلَ القرى وعُبطَ المهاري كَوْمُها وشَبُوبُها
فالأخلاق مما يشتمل عليه الأب. ومثله أيضاً قول النابغة الجعدي:
بلغنا السماءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وإنا لنبغي فوقَ ذلكَ مَظْهَرا
فالمجد مما يشتمل عليه قوم الشاعر.

٤ - البديل المباين:

وهذا اللون لا يكون في كلام الفصحاء - كما يزعم النحاة - وهو ما كان البديل فيه
مغايراً للمبدل منه، ويكون في إحدى حالات ثلاث تلبس المتكلم حين الكلام،
وذلك على الشكل الآتي:

- الغلط:

قد تريد أن تقول شيئاً فيسبقك لسانك بالغلط، فتقول شيئاً آخر، كقولك: رأيتُ
سعيداً خالداً. فأنت لم تر سعيداً، ولكنك رأيت خالداً، إلا أنك حين أردت أن تخبر
عن رؤيتك إياه، غلطت، فذكرت سعيداً، ثم صححت الخطأ فقلت: خالداً.

- النسيان:

وقد يكون الأمر نسياناً، فبعد أن يتم الكلام يتذكر المتكلم أنه لم يكن على
صواب، لأنه نسي الحقيقة، فيذكرها، مثل: سافرت إلى دمشق بغداد. فالمتكلم
بعد أن قال: سافرت إلى دمشق، تذكر أنه سافر إلى بغداد لا إلى دمشق، فأردف
الخطأ الصواب.

- الإضراب:

إذا قلت لك: اكتب بالحبر، بقلم الرصاص. يكون في قولي بديل إضراب،
فبعد أن أمرتك بأن تكتب بالحبر، عدلت عن ذلك وطلبت أن تكون الكتابة بقلم
الرصاص. ومثله: خذ الكتاب، الدفتر.

ملاحظة:

للعربية الفصيحة أسلوبان في استعمال البديل، فأحياناً تتبَّعه ما قبله، كما مرَّ،
وأحياناً تقطعه عنه وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ
كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَنَّتَيْنِ التِّقَتَا، فَنَّةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ (آل عمران)

فقد قرئت "فنة" بالرفع على تقدير: إحداهما فنة تقاتل، وقرئت بالجر على البديل من
"فنتين". ومثله قول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وهذا كثير في الشعر والقرآن.

٣ - عطف البيان

يفصل النحاة بين بحثي البديل وعطف البيان، ثم يقولون: إن كل عطف بيان
يجوز أن يكون بدلاً مطابقاً إلا إذا رفضت ذلك أحكام البديل. ولهذا رأينا أن نجملهما
في بحث واحد، وإليك الفرق بينهما:

١ - عطف البيان ليس هو المقصود في الحكم، وإنما يذكر في الكلام
ليوضح متبوعه، وهو في هذا يشبه الصفة، فإذا قلت: ما كان أشجع أبا الحسن علياً.
فإن قولك "علياً" يبين المقصود من "أبا الحسن".

٢ - لا يجوز أن تعطف النكرة على المعرفة عطف بيان، ولا العكس، لأن
التطابق واجب، ولهذا أخطأ الزمخشري حين أعرب "مقام إبراهيم" عطف بيان،
في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ، مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (آل عمران ٩٣) لأن التطابق
معدوم، ولهذا تعين أنها بدل.

٣ - وإذا امتنع الاستغناء عن المتبوع كان عطف بيان وجوباً، ولا يجوز أن
يكون بدلاً، لأن شرط البديل - كما رأينا - أن يكون هو المقصود بالحكم، ولهذا
يجوز حذف المبدل منه.

وصناعة النحو هي التي لا تجيز الاستغناء عن المتبوع، تأمل مثلاً قول
طالب بن أبي طالب:

أَيَا أَخَوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تَحْدِثَا حَرْبًا
فإن "عبد شمس" عطف بيان لا بدل، إذ لو كان بدلاً لجاز الاستغناء عن
المتبوع وهو "أخويننا"، وهذا لا يجوز هنا، لأننا لو استغنيينا عنه لصار الكلام: يَا
عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا. وهذا لحن، لأن المعطوف على المنادى - في هذه الحال -

^١ انظر تفسير الكشاف ٤٤٧/١.

يعامل معاملة المنادى المستقل، كما مرّ بك من قبل، أي على نية تكرار العامل — كما يقول النحاة — وعلى هذا وجب أن يكون "توفلاً" مبنياً على الضم. ولما كان منصوباً دل على أن "عبد شمس" ليس بدلاً، ولكنه عطف بيان، وحينئذ يكون "توفلاً" معطوفاً عليه بالنصب، لأنه منصوب، ولا يتوى تكرار العامل.

ومثله قول المرار الفقمي:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا
إذ يتعين أن يكون "بشر" عطف بيان لا بدلاً، ولو كان بدلاً لجاز لنا أن نستغني عن المبدل منه، وحينئذ يصير الكلام: أنا ابن التارك بشرٍ. وهذا لحن أيضاً، لأننا أضفنا ما فيه "أل" إلى مجرد منها، وهذا لا يجوز، وإن كانت الإضافة لفظية.

وفي غير هذه المواضع يجوز أن يعرب عطف البيان بدلاً مطابقاً.

عطف النسق

رأينا في الصفة، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، أن التابع يتبع ما قبله في الإعراب دون أن يقوم بين التابع والمتبوع حرف ما، أما عطف النسق فينفرد من دون التتابع بأنه يكون بتوسط حرف من حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وب، ولكن، ولا.

وتختلف هذه الأدوات من حيث دلالتها المعنوية، فبعضها يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه لفظاً ومعنى، كالواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو. وبعضها الآخر يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه باللفظ، مخالفاً له في المعنى، وهي: بل، ولا، ولكن. فمثال القسم الأول: جاء أبوك وأخوك. فالمعطوف وهو "أخوك" يشارك المعطوف عليه وهو "أبوك" في الحكم، فكلاهما قام بفعل المجيء، ويشاركه أيضاً بالإعراب اللفظي، فهو مرفوع مثله. ومثال القسم الثاني: جاء أبوك لا أخوك. فالمعطوف هنا لم يشارك المعطوف عليه بالحكم لأنه لم يقم بفعل المجيء، على حين يشاركه في الإعراب، كما هو واضح.

أ - أحرف العطف

١ - الواو:

إذا قلت: جاء سعيدٌ وخالدٌ. عرف السامع أن الرجلين كليهما قد قاما بفعل المجيء، ولكنه لا يعرف من سبق صاحبه، لأن الواو إنما تستعمل لمطلق الجمع، ولا تدل على ترتيب أو تعقيب كما تدل الفاء وثم، وقد يعطف بها المتقدم على المتأخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ (المؤمنون ٣٧)، فقد عطف "نحيا" وهو المتقدم، على "نموت" وهو المتأخر. وأحياناً يدل الكلام على مطلق الجمع دلالة واضحة، كقولك: أخصص بوداً وثناء من كان صديقاً، وقولك: أنت رجل فيك صدق ووفاء.

يعامل معاملة المنادى المستقل، كما مرّ بك من قبل، أي على نية تكرار العامل — كما يقول النحاة — وعلى هذا وجب أن يكون "توفلاً" مبنياً على الضم. ولما كان منصوباً دل على أن "عبد شمس" ليس بدلاً، ولكنه عطف بيان، وحينئذ يكون "توفلاً" معطوفاً عليه بالنصب، لأنه منصوب، ولا يتوى تكرار العامل.

ومثله قول المرار الفقمي:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا
إذ يتعين أن يكون "بشر" عطف بيان لا بدلاً، ولو كان بدلاً لجاز لنا أن نستغني عن المبدل منه، وحينئذ يصير الكلام: أنا ابن التارك بشرٍ. وهذا لحن أيضاً، لأننا أضفنا ما فيه "أل" إلى مجرد منها، وهذا لا يجوز، وإن كانت الإضافة لفظية.

وفي غير هذه المواضع يجوز أن يعرب عطف البيان بدلاً مطابقاً.

عطف النسق

رأينا في الصفة، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، أن التابع يتبع ما قبله في الإعراب دون أن يقوم بين التابع والمتبوع حرف ما، أما عطف النسق فينفرد من دون التتابع بأنه يكون بتوسط حرف من حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وب، ولكن، ولا.

وتختلف هذه الأدوات من حيث دلالتها المعنوية، فبعضها يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه لفظاً ومعنى، كالواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو. وبعضها الآخر يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه باللفظ، مخالفاً له في المعنى، وهي: بل، ولا، ولكن. فمثال القسم الأول: جاء أبوك وأخوك. فالمعطوف وهو "أخوك" يشارك المعطوف عليه وهو "أبوك" في الحكم، فكلاهما قام بفعل المجيء، ويشاركه أيضاً بالإعراب اللفظي، فهو مرفوع مثله. ومثال القسم الثاني: جاء أبوك لا أخوك. فالمعطوف هنا لم يشارك المعطوف عليه بالحكم لأنه لم يقم بفعل المجيء، على حين يشاركه في الإعراب، كما هو واضح.

أ - أحرف العطف

١ - الواو:

إذا قلت: جاء سعيدٌ وخالدٌ. عرف السامع أن الرجلين كليهما قد قاما بفعل المجيء، ولكنه لا يعرف من سبق صاحبه، لأن الواو إنما تستعمل لمطلق الجمع، ولا تدل على ترتيب أو تعقيب كما تدل الفاء وثم، وقد يعطف بها المتقدم على المتأخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ (المؤمنون ٣٧)، فقد عطف "نحيا" وهو المتقدم، على "نموت" وهو المتأخر. وأحياناً يدل الكلام على مطلق الجمع دلالة واضحة، كقولك: أخصص بوداً وثناء من كان صديقاً، وقولك: أنت رجل فيك صدق ووفاء.

وإذا قلت: جاء سعيد فخالداً. عرف السامع أن سعيداً سبق خالداً في المجيء بوقت قصير، لأن الفاء تدل على ترتيب وتعقيب، كما ترى، وتجمع إلى ذلك أحياناً السببية، كقولنا: رفع العلم فتأهب الجند، أو دخل القائد فنهض الجند.

٣ - ثم:

دلالة "ثم" تشبه دلالة الفاء، إلا أنها تفيد التراخي لا التعقيب، فإذا قلت: جاء سعيد ثم خالد، عرف السامع أن خالداً تأخر في المجيء عن خالد زمناً غير قصير، وقد تلحقها تاء التأنيث، كما في قول ثعلبة بن صعير المازني:

وعدتك ثمت أخلفت موعودها ولعل ما منعك ليس بضائر

٤ - حتى:

العطف بها قليل، حتى إن بعض النحويين ينكرونه، وهي لا تعطف الجمل كالواو والفاء وثم وأو، بل تقتصر على عطف المفرد الظاهر على أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، وغاية له، كهذا المثال الذي تذكره كتب النحو: أكلت السمكة حتى رأسها. فالرأس معطوف على السمكة، وهو اسم ظاهر، وبعض من المعطوف عليه، وغاية له، ومثله: قدم الناس من المنتزه حتى الذين يسرون سيراً. ومنه قول أبي مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نَعْلُهُ ألقاهما
ينصب "نعله" فكانه قال: ألقى ما يتقله حتى نَعْلُهُ.

٥ - أم:

إذا وقعت "أم" بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية كانت حرف عطف، وإذا لم تتقدم عليها إحدى الهمزتين كانت حرف إضراب، فما وقعت فيه عاطفة بعد همزة الاستفهام قولك: أكتب أم قرأت؟ وكقول زياد بن حمل التميمي:

زارت رُقِيَّةً بعدما هجعوا لدى نواحل في أرساغها الخدم
فقممت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت: أهى سَيرت أم عادني حُلم
ومثله في القرآن كثير نحو: ﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها﴾ (النازعات ٢٧).

وأما ما جاء منها بعد همزة التسوية فكقوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون﴾ (البقرة ٦).

وقد تحذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها، كقول عمر بن أبي ربيعة: فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ
والتقدير: أبسبع. أما حذف همزة التسوية فكقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم﴾ (البقرة ٦) وهي على تقدير: أأنذرتهم.

وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام نفسها، ولكنها تكون للتسوية إذا وقعت بعد "سواء" وصح سبك ما بعدها بمصدر مؤول.

٦ - أو:

لـ "أو" معان كثيرة، يجمعها قول ابن مالك في ألفيته: خَيْرٌ، أَبَحُّ، قَسَمٌ، بَأْوٌ، وَأَبْهَمٌ واشكك، وإضرابٌ بها أيضاً نَمِي
أي أنها تكون للتخيير، كقولك: خذ هذا الكتاب أو ذاك. وللإباحة، نحو: سافر مع أخيك أو ابن عمك. وللتنسيق، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف. وللإبهام على السامع، كقولك له وأنت تعرف الحقيقة: قرأت هذا الكتاب أو هذا. وللشك، كقولك وأنت لا تعرف الحقيقة: جاء عمك أو أبوك. وللإضراب، أي تكون بمعنى "بل" كقول جرير يشكو من كثرة أولاده.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
أي: بل زادوا. ونكون بمعنى الواو، أي الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾ (الإنسان ٢٤)، فقد نهاه عن إطاعة الآثم والكفور جميعاً.

٧ - لكن:

يعطف بها بعد النفي والنهي نحو: ماء جاء أخوك لكن أبوك. لا تضرب سميراً لكن أخاه.

٨ - بل:

هي مثل "لكن" تعطف بعد النفي والنهي، وتزيد عليها في أنها تعطف في الإيجاب، نحو: ما قرأت هذا بل ذاك. لا تقرأ هذا بل ذاك. قرأت هذا الكتاب بل ذاك. وهي لا تعطف الجمل، وتقتصر على عطف المفردات، كقول قيس بن ذريح:

وإذا قلت: جاء سعيد فخالداً. عرف السامع أن سعيداً سبق خالداً في المجيء بوقت قصير، لأن الفاء تدل على ترتيب وتعقيب، كما ترى، وتجمع إلى ذلك أحياناً السببية، كقولنا: رفع العلم فتأهب الجند، أو دخل القائد فنهض الجند.

٣ - ثم:

دلالة "ثم" تشبه دلالة الفاء، إلا أنها تفيد التراخي لا التعقيب، فإذا قلت: جاء سعيد ثم خالد، عرف السامع أن خالداً تأخر في المجيء عن خالد زمناً غير قصير، وقد تلحقها تاء التأنيث، كما في قول ثعلبة بن صعير المازني:

وعدتك ثمت أخلفت موعودها ولعل ما منعك ليس بضائر

٤ - حتى:

العطف بها قليل، حتى إن بعض النحويين ينكرونه، وهي لا تعطف الجمل كالواو والفاء وثم وأو، بل تقتصر على عطف المفرد الظاهر على أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، وغاية له، كهذا المثال الذي تذكره كتب النحو: أكلت السمكة حتى رأسها. فالرأس معطوف على السمكة، وهو اسم ظاهر، وبعض من المعطوف عليه، وغاية له، ومثله: قدم الناس من المنتزه حتى الذين يسرون سيراً. ومنه قول أبي مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نَعْلُهُ ألقاهما
ينصب "نعله" فكانه قال: ألقى ما يتقله حتى نَعْلُهُ.

٥ - أم:

إذا وقعت "أم" بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية كانت حرف عطف، وإذا لم تتقدم عليها إحدى الهمزتين كانت حرف إضراب، فما وقعت فيه عاطفة بعد همزة الاستفهام قولك: أكتب أم قرأت؟ وكقول زياد بن حمل التميمي:

زارت رُقِيَّةً بعدما هجعوا لدى نواحل في أرساعها الخدمُ
فَقَمْتُ للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت: أهى سَيرت أم عادني حُلمُ
ومثله في القرآن كثير نحو: ﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها﴾ (النازعات ٢٧).

وأما ما جاء منها بعد همزة التسوية فكقوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ (البقرة ٦).

وقد تحذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها، كقول عمر بن أبي ربيعة: فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ
والتقدير: أبسبع. أما حذف همزة التسوية فكقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (البقرة ٦) وهي على تقدير: أأنذرتهم.

وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام نفسها، ولكنها تكون للتسوية إذا وقعت بعد "سواء" وصح سبك ما بعدها بمصدر مؤول.

٦ - أو:

لـ "أو" معان كثيرة، يجمعها قول ابن مالك في ألفيته: خَيْرٌ، أَبَحُّ، قَسَمٌ، بَأْوٌ، وَأَبْهَمٌ واشكك، وإضرابٌ بها أيضاً نَمِي
أي أنها تكون للتخيير، كقولك: خذ هذا الكتاب أو ذاك. وللإباحة، نحو: سافر مع أخيك أو ابن عمك. وللتنسيق، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف. وللإبهام على السامع، كقولك له وأنت تعرف الحقيقة: قرأت هذا الكتاب أو هذا. وللشك، كقولك وأنت لا تعرف الحقيقة: جاء عمك أو أبوك. وللإضراب، أي تكون بمعنى "بل" كقول جرير يشكو من كثرة أولاده.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
أي: بل زادوا. ونكون بمعنى الواو، أي الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾ (الإنسان ٢٤)، فقد نهاه عن إطاعة الآثم والكفور جميعاً.

٧ - لكن:

يعطف بها بعد النفي والنهي نحو: ماء جاء أخوك لكن أبوك. لا تضرب سميراً لكن أخاه.

٨ - بل:

هي مثل "لكن" تعطف بعد النفي والنهي، وتزيد عليها في أنها تعطف في الإيجاب، نحو: ما قرأت هذا بل ذاك. لا تقرأ هذا بل ذاك. قرأت هذا الكتاب بل ذاك. وهي لا تعطف الجمل، وتقتصر على عطف المفردات، كقول قيس بن ذريح:

أصبحتُ من حبِّ لبني بل تذكرها في كُرْبَةٍ ففؤادي اليوم مشغولٌ
٩ - لا:

يعطف بها اسم مفرد، على أن تكون الجملة المتقدمة إيجاباً، أو أمراً، نحو:
جاء خالدٌ لا سعيداً. أضرب المذنب لا البريء.

ب - أحكام عطف النسق

١ - العطف على الضمير:

— إذا عطف اسم ظاهر على ضمير متصل مرفوع، سواء أكان بارزاً أم مستتراً، فالأصح توكيده بضمير منفصل، نحو: «لقد كنتم أنتم وآباؤكم» (الأنبياء ٥٤) ونحو: «اسكن أنت وزوجك الجنة» (البقرة ٣٥)، ويجوز العطف عليه إذا فصل بينه وبين المعطوف، نحو: «ما أشركنا ولا آباؤنا» (الأنعام ١٤٨) فالفاصل هنا "لايجوز"، ونحو: «جنات عدن يدخلونها ومن صلح» (الرعد)، والفاصل هنا الضمير.

وفي ضرورة الشعر يباح للشعراء أن يعطفوا على الضمير المرفوع بلا تأكيد ولا فاصل، كقول جرير:
ورجا الأخطيلُ من سفاهة رأيهِ ما لم يكن وأب له لينالا
وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادي كنعاج الملا تستفن رَمَلا
— وإذا عطف على ضمير متصل مجرور، فالأصح إعادة الجار، سواء أكان حرفاً أم مضافاً، فالأول مثل: «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً» (فصلت ١١)، والثاني نحو: «قالوا: نعبُدُ إلهك وإله آبائك» (البقرة ١٣٣).

ويصح عند بعض النحاة العطف من دون إعادة الجار، ويحتجون على ذلك بقراءة قرآنية هي: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام»^١ (النساء ١) وبييت أثبتته سيبويه في كتابه، وهو:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب، فما بك والأيام من عجبٍ
وبييت آخر لمسكين الدارمي:

نُعلّقُ في مثل السواري سيوفنا فما بينها والكعب غوطٌ نفايف
— أما العطف على الضمير المنصوب فيجوز بلا شرط، سواء أكان منفصلاً أم متصلاً، نحو: «هذا يومُ الفصلِ جمعناكم والأولين» (المراسلات ٣٨)، ومثله: «وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله» (النمل ٢٤) ومنه أيضاً في الشعر قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نبت ليلةً معا
٢ - عطف الفعل على الفعل:

يعطف الفعل على الفعل إذا كان متحدين في الزمان، نحو: جاء أخوك وذهب. ونحو: «وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم» (محمد ٣٦). ولا يهم أن تختلف صيغتهما، كأن يكون أحدهما بصيغة المضارع، والثاني بصيغة الماضي، إذا كان الزمان واحداً، نحو: «يقدمُ قومَه يومَ القيامةِ فأوردهم النار» (هود ٩٨)، أي: فيوردهم النار. ونحو: «إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً» (الفرقان ١٠)، أي: وجعل لك قصوراً.

٣ - عطف الفعل على الاسم والعكس:

يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه بالمعنى نحو: «فالمغيرات صبحاً، فائرن به نَقْعاً» (العاديات ٣ و ٤) فقوله: المغيرات، اسم فاعل يشبه الفعل في الدلالة على الفاعل والزمان، ولذلك جاز أن يعطف عليه قوله: «أثرن».

ويجوز العكس أيضاً، كقوله تعالى: «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله حسناً» (الحديد ١٨) وقوله: «ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات يقبضن» (الملك ١٩)، ففي الآية الأولى عطف قوله: أقرضوا، على المصدقين، وفي الثانية عطف «يقبضن» على «صافات» ومثل ذلك قول الراجز جندب بن عمرو:

يا ليتني علّقتُ غيرَ حارجٍ قبل الصباح ذاتَ خلقٍ بارج
أم صبيّ قد حبا أو دارج

^١ القراءة اليوم... تساءلون به والأرحام.

أصبحتُ من حبِّ لبني بل تذكرها في كُرْبَةٍ ففؤادي اليوم مشغولُ
٩ - لا:

يعطف بها اسم مفرد، على أن تكون الجملة المتقدمة إيجاباً، أو أمراً، نحو:
جاء خالدٌ لا سعيداً. أضرب المذنب لا البريء.

ب - أحكام عطف النسق

١ - العطف على الضمير:

— إذا عطف اسم ظاهر على ضمير متصل مرفوع، سواء أكان بارزاً أم مستتراً، فالأصح توكيده بضمير منفصل، نحو: «لقد كنتم أنتم وآباؤكم» (الأنبياء ٥٤) ونحو: «اسكن أنت وزوجك الجنة» (البقرة ٣٥)، ويجوز العطف عليه إذا فصل بينه وبين المعطوف، نحو: «ما أشركنا ولا آباؤنا» (الأنعام ١٤٨) فالفاصل هنا "لايجوز"، ونحو: «جنات عدن يدخلونها ومن صلح» (الرعد)، والفاصل هنا الضمير.

وفي ضرورة الشعر يباح للشعراء أن يعطفوا على الضمير المرفوع بلا تأكيد ولا فاصل، كقول جرير:
ورجا الأخطيلُ من سفاهة رأيهِ ما لم يكن وأب له لينالا
وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادي كنعاج الملا تستفن رَمَلا
— وإذا عطف على ضمير متصل مجرور، فالأصح إعادة الجار، سواء أكان حرفاً أم مضافاً، فالأول مثل: «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً» (فصلت ١١)، والثاني نحو: «قالوا: نعبذُ إلهك وإله آبائك» (البقرة ١٣٣).

ويصح عند بعض النحاة العطف من دون إعادة الجار، ويحتجون على ذلك بقراءة قرآنية هي: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام»^١ (النساء ١) وبييت أثبتته سيبويه في كتابه، وهو:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب، فما بك والأيام من عجبٍ
وبييت آخر لمسكين الدارمي:

نُعلّقُ في مثل السواري سيوفنا فما بينها والكعب غوطٌ نفايف
— أما العطف على الضمير المنصوب فيجوز بلا شرط، سواء أكان منفصلاً أم متصلاً، نحو: «هذا يومُ الفصلِ جمعناكم والأولين» (المراسلات ٣٨)، ومثله: «وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله» (النمل ٢٤) ومنه أيضاً في الشعر قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نبت ليلةً معا
٢ - عطف الفعل على الفعل:

يعطف الفعل على الفعل إذا كان متحدين في الزمان، نحو: جاء أخوك وذهب. ونحو: «وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم» (محمد ٣٦). ولا يهم أن تختلف صيغتهما، كأن يكون أحدهما بصيغة المضارع، والثاني بصيغة الماضي، إذا كان الزمان واحداً، نحو: «يقدمُ قومَه يومَ القيامةِ فأوردهم النار» (هود ٩٨)، أي: فيوردهم النار. ونحو: «إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً» (الفرقان ١٠)، أي: وجعل لك قصوراً.

٣ - عطف الفعل على الاسم والعكس:

يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه بالمعنى نحو: «فالمغيرات صبحاً، فائرن به نَقْعاً» (العاديات ٣ و ٤) فقوله: المغيرات، اسم فاعل يشبه الفعل في الدلالة على الفاعل والزمان، ولذلك جاز أن يعطف عليه قوله: "أترن".

ويجوز العكس أيضاً، كقوله تعالى: «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله حسناً» (الحديد ١٨) وقوله: «ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات يقبضن» (الملك ١٩)، ففي الآية الأولى عطف قوله: أقرضوا، على المصدقين، وفي الثانية عطف "يقبضن" على "صافات" ومثل ذلك قول الراجز جندب بن عمرو:

يا ليتني علّقتُ غيرَ حارجٍ قبل الصباح ذاتَ خلقٍ بارجٍ
أم صبيّ قد حبا أو دارجٍ

^١ القراءة اليوم... تساءلون به والأرحام.

فقوله: دارج، معطوف على "حبا".

٤ - جواز حذف العاطف ومعطوفه:

ويكون هذا مع أدوات ثلاث: الفاء، والواو، وأم، مثال الأولى: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ، فَانْبَجَسْتَ﴾ (الأعراف ١٦٠) أي: فضرب فانبجست.

ونحو: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة ١٨٤) أي: فأفطر، فعدة.. ومثال الثانية قول النابغة الذبياني:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلِيلُ
أي: فما كان بين الخير وبينني، ومثال الثالثة قول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا
أي: أرشد طلابها أم غي.

٥ - ما تختص به الواو:

وفي العربية أسلوب خاص بالواو، يميل إلى الإيجاز، فيحذف المعطوف بها للدلالة القائمة عليه، ويبقى ما عمل فيه، كقول الراعي النميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ وَالْحَوَاجِبُ وَالْعَيُونَا
فتزجج الحواجب هو أن تجعلها المرأة دقيقة طويلة، أما العيون فلا تزجج، ولذلك يكون قوله: "العيون" مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: كحلن العيون.

ومثله قول عبد الله بن الزبيري:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمَحًا
فالرمح لا يتقلد، ولكنه يحمل، وعلى هذا يكون "رمحاً" مفعولاً به لاسم فاعل محذوف تقديره: وحاملاً رمحاً.

٦ - العطف على المحل:

وفي العربية أسلوب تعبيرى، يراعى المعنى، ويجيز العطف على محل اللفظ، كقول عقيبة الأسدي من قصيدة مفتوحة الروي:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بِشَرٍّ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
فالباء زائدة في قوله: بالجبـال، والمحل للنصب لأنه خبر "ليس" فعطف قوله

"الحديد" على المحل. ومثله قول رجل من قيس عيلان:

وَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ شِكْوَةٍ وَزَنَادٍ رَاعٍ
فقوله: "زناد" منصوب لأنه معطوف على محل "شكوة" المجرورة بالإضافة لفظاً، ومعناها معنى المفعول به، فمحلها النصب.

وزعم أحد أساتذة سيوييه، وهو عيسى بن عمر، إن العرب تنتشد هذا البيت بنصب "عبد":

هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ
لأنهم يعطفون "عبد" على محل "دينار" وهذا كثير.

٧ - العطف على التوهم:

يعني التوهم هنا استغراق المتكلم استغراقاً نفسياً في الفكرة والموضوع، فيعتمد على ما يكثر في اللغة من أصول تركيبية، وعادات كلامية، فيسوق كلامه على وفقها والمقام لا يحتمله، لاعتماده على أصل آخر، يوضح هذا قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئِيَا
فقد عطف "سابق" على "مدرك" ولكنه جرّه، ولم ينصبه كما يقتضي العطف، لأنه لاستغراقه النفسي في فكرة البيت، وانشغاله بها، توهم أنه أدرك الباء الجارة على خبر "ليس"، كما هي العادة المتبعة في كلام العرب، فجر المعطوف عليه لذلك.

٨ - عطف الجمل:

وتعطف جملة على جملة، نحو: جاء أخوك والتقى بأبيه. ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَحَبِطْ مَا صَنَعُوا فِيهَا، وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (هود ١٦)، ومثله قول الشاعر:

عَاضَتْهَا اللَّهُ غَلَاماً بَعْدَ مَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقُذٌ
ومثله قولك: عطشت وقواي خارت.

٩ - العطف على محذوف:

وقد يعطف على ما حذف من الكلام لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً﴾ (يونس ١٢) فقوله: لجنبه،

^١ الكشوة: وعاء كالبلور.

فقوله: دارج، معطوف على "حبا".

٤ - جواز حذف العاطف ومعطوفه:

ويكون هذا مع أدوات ثلاث: الفاء، والواو، وأم، مثال الأولى: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ، فَانْبَجَسْتَ﴾ (الأعراف ١٦٠) أي: فضرب فانبجست.

ونحو: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة ١٨٤) أي: فأفطر، فعدة.. ومثال الثانية قول النابغة الذبياني:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلِيلُ
أي: فما كان بين الخير وبينني، ومثال الثالثة قول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا
أي: أرشد طلابها أم غي.

٥ - ما تختص به الواو:

وفي العربية أسلوب خاص بالواو، يميل إلى الإيجاز، فيحذف المعطوف بها للدلالة القائمة عليه، ويبقى ما عمل فيه، كقول الراعي النميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ وَالْحَوَاجِبُ وَالْعَيُونَا
فتزجج الحواجب هو أن تجعلها المرأة دقيقة طويلة، أما العيون فلا تزجج، ولذلك يكون قوله: "العيون" مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: كحلن العيون.

ومثله قول عبد الله بن الزبيري:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَغَى مَقْلَدًا سَيْفًا وَرَمَحًا
فالرمح لا يتقلد، ولكنه يحمل، وعلى هذا يكون "رمحاً" مفعولاً به لاسم فاعل محذوف تقديره: وحاملاً رمحاً.

٦ - العطف على المحل:

وفي العربية أسلوب تعبيرى، يراعى المعنى، ويجيز العطف على محل اللفظ، كقول عقيبة الأسدي من قصيدة مفتوحة الروي:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
فالباء زائدة في قوله: بالجبال، والمحل للنصب لأنه خبر "ليس" فعطف قوله

"الحديد" على المحل. ومثله قول رجل من قيس عيلان:

وَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ شَكْوَةٌ وَزَنْدًا رَاعٍ
فقوله: "زناد" منصوب لأنه معطوف على محل "شكوة" المجرورة بالإضافة لفظاً، ومعناها معنى المفعول به، فمحلها النصب.

وزعم أحد أساتذة سيوييه، وهو عيسى بن عمر، إن العرب تنتشد هذا البيت بنصب "عبد":

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ
لأنهم يعطفون "عبد" على محل "دينار" وهذا كثير.

٧ - العطف على التوهم:

يعني التوهم هنا استغراق المتكلم استغراقاً نفسياً في الفكرة والموضوع، فيعتمد على ما يكثر في اللغة من أصول تركيبية، وعادات كلامية، فيسوق كلامه على وفقها والمقام لا يحتمله، لاعتماده على أصل آخر، يوضح هذا قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئِيَا
فقد عطف "سابق" على "مدرك" ولكنه جرّه، ولم ينصبه كما يقتضي العطف، لأنه لاستغراقه النفسي في فكرة البيت، وانشغاله بها، توهم أنه أدرك الباء الجارة على خبر "ليس"، كما هي العادة المتبعة في كلام العرب، فجر المعطوف عليه لذلك.

٨ - عطف الجمل:

وتعطف جملة على جملة، نحو: جاء أخوك والتقى بأبيه. ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَحَبِطْ مَا صَنَعُوا فِيهَا، وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (هود ١٦)، ومثله قول الشاعر:

عَاضَتْهَا اللَّهُ غَلَاماً بَعْدَ مَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدُ
ومثله قولك: عطشت وقواي خارت.

٩ - العطف على محذوف:

وقد يعطف على ما حذف من الكلام لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً﴾ (يونس ١٢) فقوله: لجنبه،

^١ الكشوة: وعاء كالبلور.

معلق بخال محذوفة، عطف عليها قوله: قاعداً. ومثله قوله: ﴿ويكلم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين﴾ (آل عمران ٤٦) أي: يكلمهم طفلاً في المهد، وكهلاً..

التوكيد

التوكيد في العربية ذو مظاهر كثيرة، فقد يكون بالقسم، وقد يكون بزيادة حرف على التركيب، مثل: قد ذهب، لخالد ذاهب، وقد يكون بزيادة حرفين: إنه لذهاب، والغاية من حروف التوكيد دفع الاحتمال الذي قد يلبس الغرض المعنوي في الجملة.

وثمة أسلوب آخر تستعين به العربية في توكيد المعنى، وهو ذو شعبتين: الأولى يعاد فيها اللفظ نفسه، والثانية يتبع فيها اللفظ بلفظ آخر فيه معنى الشمول الذي يدفع بدفع احتمال النقص، ويقال للطريقة الأولى: التوكيد اللفظي، ويقال للثانية: التوكيد المعنوي.

١ - التوكيد اللفظي

هو - كما قلنا - أن يكرر اللفظ الذي يراد تأكيد معناه، فقد يكون اسماً ظاهراً كقول قطري بن الفجاءة:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
وقد يكون فعلاً، كقولك: زاد الأمر سوءاً. وقد يكون ضميراً، كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء، وللشر جالب
وقد يعاد الضمير المتصل منفصلاً لتعذر النطق به متصلاً، كقوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (البقرة ٣٥)، وإذا أريد تكراره بلفظه أعيد العامل فيه، نحو: مررت بك بك.

ويؤكد الحرف أيضاً، ولا سيما حروف الجواب، مثل: لا، ونعم، وأجل، وجير، كقول جميل بثينة:

لا، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً
أما الجملة فإذا أريد توكيدها توكيداً لفظياً فالأكثر اقترانها بحرف عطف،

١٠ - عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح:

كما في قوله: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾ (البقرة ١٢٢) أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي.

معلق بخال محذوفة، عطف عليها قوله: قاعداً. ومثله قوله: ﴿ويكلم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين﴾ (آل عمران ٤٦) أي: يكلمهم طفلاً في المهد، وكهلاً..

التوكيد

التوكيد في العربية ذو مظاهر كثيرة، فقد يكون بالقسم، وقد يكون بزيادة حرف على التركيب، مثل: قد ذهب، لخالد ذاهب، وقد يكون بزيادة حرفين: إنه لذهاب، والغاية من حروف التوكيد دفع الاحتمال الذي قد يلبس الغرض المعنوي في الجملة.

وثمة أسلوب آخر تستعين به العربية في توكيد المعنى، وهو ذو شعبتين: الأولى يعاد فيها اللفظ نفسه، والثانية يتبع فيها اللفظ بلفظ آخر فيه معنى الشمول الذي يدفع بدفع احتمال النقص، ويقال للطريقة الأولى: التوكيد اللفظي، ويقال للثانية: التوكيد المعنوي.

١ - التوكيد اللفظي

هو - كما قلنا - أن يكرر اللفظ الذي يراد تأكيد معناه، فقد يكون اسماً ظاهراً كقول قطري بن الفجاءة:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
وقد يكون فعلاً، كقولك: زاد الأمر سوءاً. وقد يكون ضميراً، كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء، وللشر جالب
وقد يعاد الضمير المتصل منفصلاً لتعذر النطق به متصلاً، كقوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (البقرة ٣٥)، وإذا أريد تكراره بلفظه أعيد العامل فيه، نحو: مررت بك بك.

ويؤكد الحرف أيضاً، ولا سيما حروف الجواب، مثل: لا، ونعم، وأجل، وجير، كقول جميل بثينة:

لا، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً
أما الجملة فإذا أريد توكيدها توكيداً لفظياً فالأكثر اقترانها بحرف عطف،

١٠ - عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح:

كما في قوله: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾ (البقرة ١٢٢) أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي.

كقوله: «كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون» (النبا ٤ و ٥)، ونحو: «أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى» (القيامة ٣٤ و ٣٥).

ويجوز التوكيد بالمرادف، وعليه قول المضرس الربيعي:

وَقُلْنَ عَلَيَّ الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلٌ، جَيْرٌ، إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

٢ - التوكيد المعنوي

ويستعان هنا بالألفاظ الآتية: النفس والعين، كل وجميع وعامة كلا وكلتا، أجمع وأجمعون وجمعاء وجمع، وقد سمي معنوياً لأن الكلمة فيه تكرر بمعناها لا بلفظها، فبدل قولك: جاء خالد خالد. تقول: جاء خالد نفسه.

آ - التوكيد بالنفس والعين:

الغاية من استعمال هذين المؤكدين التثبت والتمكين، ودفع احتمال المجاز الذي تنسم به اللغة العربية، فإذا قلت: بنى الأمير المدينة، عرف السامع أن إسناد البناء إلى الأمير إنما هو ضرب من المجاز، وليس حقيقة. وإذا قلت: جاء الأمير، فربما توهم السامع أنك لا تريد الأمير نفسه، بل تقصد من تبعه ومن في حاشيته، ولهذا تلجأ العربية، لدفع هذا التوهم، إلى استعمال إحدى الكلمتين: نفس، وعين، نحو: جاء الأمير نفسه، ومررت بالأمير عينه.

أما الطرائق التي يستعمل بها هذا اللفظان فهي:

— يجب أن يكون في كل منهما ضمير يربطه بما يؤكد، كما رأيت.

— إذا أريد أن يؤكد بهما الضمير المتصل أو المستتر، فإن كان ضمير رفع، جيء بالضمير المنفصل ثم جيء بأحد اللفظين، نحو: جئت أنت نفسك، أما أخوك فقد جاء هو نفسه. ولا يجوز أن تقول: جئت نفسك. وإذا كان الضمير ضمير نصب أو اجر أكد بهما دون توسط الضمير المنفصل، مثل: رأيته نفسه، ومررت به عينه.

— وإذا أريد بهما توكيد الجمع استعمالاً بصيغة الجمع، نحو: جاؤوا هم أنفسهم، وإذا أكد بهما المثني فالأصح أن يكونا بصيغة الجمع أيضاً، نحو: جاء الطالبان أنفسهما، ويجوز — على ضعف تثنيتهما.

— ويجوز أن يجر كل منهما بالباء الزائدة، نحو جاء أخوك بنفسه أو بعينه.

التوكيد بكل، وجميع، وعامة:

تدل هذه المؤكدات على الشمول والإحاطة، ولذلك تستعمل لدفع توهم النقص، كما هو واضح في قول النابغة يخاطب النعمان:

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ
فَالشَّاعِرُ لَا يَسْتَتِي أَحَدًا مِنَ الْأَقْوَامِ، وَلَوْلَا قَوْلُهُ: "كُلُّهُمْ" لاحتل الكلام استثناء.

وهذه الألفاظ لا بد لها في الاستعمال من أن تتصل بضمير يربطها بما تؤكد، وإلا كان لها إعراب آخر، فإذا قلت: جاء الطلاب جميعاً، كان إعراب "جميعاً" حالاً لا توكيداً.

والأصل أن تؤكد المعارف، إلا أن بعض النكرات تدنو من رتبة المعارف لأنها ذات دلالة محددة، كقولك: أسبوع، شهر، سنة، فهذه نكرات، ولكنها محددة المدلول، أما: زمن، دهر، مدة، فمبهمات الدلالة. فما كان من النكرات محدداً مفيداً جاز توكيده بهذه الألفاظ، تقول: أقمت هنا أسبوعاً كله، (جميعه، عامته)، وعليه قول الشاعر الهذلي عبد الله بن مسلم.

لَكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عَدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبًا
أما النكرة غير المحددة إلا تؤكد، فلا يقال مثلاً: أقمت هنا زمناً كله.

ج - التوكيد بأجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجمع:

وهذه الألفاظ تستعمل بعد "كل" مبالغة في التوكيد، كقوله تعالى: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون» (الحجر ٣٠)، ولكن قد تحذف "كل" وتبقى هذه الألفاظ وحدها نحو: «فبعضتك لأغوينهم أجمعين» (ص ٨٣) ونحو: «إن جهنم لموعدهم أجمعين» (الحجر ٤٣).

د - التوكيد بكلا وكلتا:

يراد بهما إثبات الحكم لاثنتين دون احتمال أن يكون لأحدهما، نحو: جاء الطالبان كلاهما، والطالبتان كلتاهما، ورأيتهما كليهما أو كلتيهما.

فإذا كان الفعل لا يقع إلا من اثنتين لم يجر توكيده، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما. لأنه لا يمكن أن يكون في الكلام مجاز، لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنتين.

كقوله: «كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون» (النبا ٤ و ٥)، ونحو: «أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى» (القيامة ٣٤ و ٣٥).

ويجوز التوكيد بالمرادف، وعليه قول المضرس الربيعي:

وَقُلْنَ عَلَيَّ الْفَرْدوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلٌ، جَيْرٌ، إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

٢ - التوكيد المعنوي

ويستعان هنا بالألفاظ الآتية: النفس والعين، كل وجميع وعامة كلا وكلتا، أجمع وأجمعون وجمعاء وجمع، وقد سمي معنوياً لأن الكلمة فيه تكرر بمعناها لا بلفظها، فبدل قولك: جاء خالد خالد. تقول: جاء خالد نفسه.

آ - التوكيد بالنفس والعين:

الغاية من استعمال هذين المؤكدين التثيت والتمكين، ودفع احتمال المجاز الذي تنسم به اللغة العربية، فإذا قلت: بنى الأمير المدينة، عرف السامع أن إسناد البناء إلى الأمير إنما هو ضرب من المجاز، وليس حقيقة. وإذا قلت: جاء الأمير، فربما توهم السامع أنك لا تريد الأمير نفسه، بل تقصد من تبعه ومن في حاشيته، ولهذا تلجأ العربية، لدفع هذا التوهم، إلى استعمال إحدى الكلمتين: نفس، وعين، نحو: جاء الأمير نفسه، ومررت بالأمير عينه.

أما الطرائق التي يستعمل بها هذا اللفظان فهي:

— يجب أن يكون في كل منهما ضمير يربطه بما يؤكد، كما رأيت.

— إذا أريد أن يؤكد بهما الضمير المتصل أو المستتر، فإن كان ضمير رفع، جيء بالضمير المنفصل ثم جيء بأحد اللفظين، نحو: جئت أنت نفسك، أما أخوك فقد جاء هو نفسه. ولا يجوز أن تقول: جئت نفسك. وإذا كان الضمير ضمير نصب أو اجر أكد بهما دون توسط الضمير المنفصل، مثل: رأيته نفسه، ومررت به عينه.

— وإذا أريد بهما توكيد الجمع استعمالاً بصيغة الجمع، نحو: جاؤوا هم أنفسهم، وإذا أكد بهما المثني فالأصح أن يكونا بصيغة الجمع أيضاً، نحو: جاء الطالبان أنفسهما، ويجوز — على ضعف تثنيتهما.

— ويجوز أن يجر كل منهما بالباء الزائدة، نحو جاء أخوك بنفسه أو بعينه.

التوكيد بكل، وجميع، وعامة:

تدل هذه المؤكدات على الشمول والإحاطة، ولذلك تستعمل لدفع توهم النقص، كما هو واضح في قول النابغة يخاطب النعمان:

مَهلاً فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَلَدٍ
فَالشَّاعِرُ لَا يَسْتَتِي أَحَدًا مِنَ الْأَقْوَامِ، وَلَوْ لَا قَوْلُهُ: "كُلُّهُمْ" لاحتَمَلَ الْكَلَامُ اسْتِثْنَاءً.

وهذه الألفاظ لا بد لها في الاستعمال من أن تتصل بضمير يربطها بما تؤكد، وإلا كان لها إعراب آخر، فإذا قلت: جاء الطلاب جميعاً، كان إعراب "جميعاً" حالاً لا توكيداً.

والأصل أن تؤكد المعارف، إلا أن بعض النكرات تدنو من رتبة المعارف لأنها ذات دلالة محددة، كقولك: أسبوع، شهر، سنة، فهذه نكرات، ولكنها محددة المدلول، أما: زمن، دهر، مدة، فمبهمات الدلالة. فما كان من النكرات محدداً مفيداً جاز توكيده بهذه الألفاظ، تقول: أقمت هنا أسبوعاً كله، (جميعه، عامته)، وعليه قول الشاعر الهذلي عبد الله بن مسلم.

لَكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عَدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبًا
أَمَّا النكرة غير المحددة إلا تؤكد، فلا يقال مثلاً: أقمت هنا زمناً كله.

ج - التوكيد بأجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجمع:

وهذه الألفاظ تستعمل بعد "كل" مبالغة في التوكيد، كقوله تعالى: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون» (الحجر ٣٠)، ولكن قد تحذف "كل" وتبقى هذه الألفاظ وحدها نحو: «فبعضتك لأغوينهم أجمعين» (ص ٨٣) ونحو: «إن جهنم لموعدهم أجمعين» (الحجر ٤٣).

د - التوكيد بكلا وكلتا:

يراد بهما إثبات الحكم لاثنتين دون احتمال أن يكون لأحدهما، نحو: جاء الطالبان كلاهما، والطالبتان كلتاهما، ورأيتهما كليهما أو كلتيهما.

فإذا كان الفعل لا يقع إلا من اثنتين لم يجر توكيده، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما. لأنه لا يمكن أن يكون في الكلام مجاز، لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنتين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
وضع القواعد ومصادر استنباطها	٧
البناء اللغوي في العربية	١٠
الوسيلة التعبيرية في اللغة	١٦
الإعراب والبناء	١٩
العوامل اللفظية	٢٠
العوامل المعنوية	٢٣
العامل الأصلي والعامل الفرع	٢٤
الإعراب التقديرى	٢٧
الإعراب المحلى	٢٨
الأسماء المبنية	٣١
المنوع من الصرف	٣٩
العلم المنوع من الصرف	٤٠
الصفة المنوعة من الصرف	٤٥
ما ليس بعلم ولا صفة	٤٨
مقدمة في دراسة الفعل في العربية	٥٠
اللازم والمتعدي بين الأفعال	٥٨
جزم الفعل المضارع	٦٤
نصب الفعل المضارع	٧٩

الموضوع	الصفحة
الأفعال الناقصة	٨٩
كان وأخواتها	٨٩
أفعال المقاربة	٩٣
أفعال الرجاء	٩٣
أفعال الشروع	٩٤
أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة	٩٦
فعلا التعجب	١٠٣
أفعال المدح والذم	١٠٨
أسماء الأفعال	١١٢
ما يعمل عمل الفعل من الأسماء	١١٨
عمل المصدر واسمه	١١٨
عمل اسم الفاعل	١٢١
عمل اسم المفعول	١٢٥
عمل الصفة المشبهة	١٢٦
عمل اسم التفضيل	١٢٧
الاسم المرفوع — الفاعل	١٣١
إعراب الفاعل	١٣٢
موضعه في الجملة	١٣٤
مطابقة الفعل للفاعل جنساً	١٣٥
مطابقة الفعل للفاعل عدداً	١٣٧
نائب الفاعل	١٣٩
المتلدا والخبر	٤٢

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
وضع القواعد ومصادر استنباطها	٧
البناء اللغوي في العربية	١٠
الوسيلة التعبيرية في اللغة	١٦
الإعراب والبناء	١٩
العوامل اللفظية	٢٠
العوامل المعنوية	٢٣
العامل الأصلي والعامل الفرع	٢٤
الإعراب التقديري	٢٧
الإعراب المحلي	٢٨
الأسماء المبنية	٣١
المنوع من الصرف	٣٩
العلم المتنوع من الصرف	٤٠
الصفة المتنوعة من الصرف	٤٥
ما ليس بعلم ولا صفة	٤٨
مقدمة في دراسة الفعل في العربية	٥٠
اللازم والمتعدي بين الأفعال	٥٨
جزم الفعل المضارع	٦٤
نصب الفعل المضارع	٧٩

الموضوع	الصفحة
الأفعال الناقصة	٨٩
كان وأخواتها	٨٩
أفعال المقاربة	٩٣
أفعال الرجاء	٩٣
أفعال الشروع	٩٤
أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة	٩٦
فعلا التعجب	١٠٣
أفعال المدح والذم	١٠٨
أسماء الأفعال	١١٢
ما يعمل عمل الفعل من الأسماء	١١٨
عمل المصدر واسمه	١١٨
عمل اسم الفاعل	١٢١
عمل اسم المفعول	١٢٥
عمل الصفة المشبهة	١٢٦
عمل اسم التفضيل	١٢٧
الاسم المرفوع — الفاعل	١٣١
إعراب الفاعل	١٣٢
موضعه في الجملة	١٣٤
مطابقة الفعل للفاعل جنساً	١٣٥
مطابقة الفعل للفاعل عدداً	١٣٧
نائب الفاعل	١٣٩
المتبداً والخبر	٤٢

الموضوع	الصفحة
الخبر	١٤٦
الأحرف المشبهة بالفعل	١٥٠
الاسم المنصوب — المفعول المطلق	١٦٥
المفعول به	١٧٢
من أساليب المفعول به	١٧٨
المفعول فيه	١٨٢
المفعول لأجله	١٩٠
المفعول معه	١٩٤
الحال	١٩٧
التمييز	٢٠٤
الاستثناء	٢١١
المنادى	٢١٩
الاسم المجرور	٢٣٢
المضاف إليه	٢٤٨
التوابع	٢٥٤
الصفة	٢٥٦
البدل وعطف البيان	٢٦٧
عطف النسق	٢٧٣
التوكيد	٢٨١



الموضوع	الصفحة
الخبر	١٤٦
الأحرف المشبهة بالفعل	١٥٠
الاسم المنصوب - المفعول المطلق	١٦٥
المفعول به	١٧٢
من أساليب المفعول به	١٧٨
المفعول فيه	١٨٢
المفعول لأجله	١٩٠
المفعول معه	١٩٤
الحال	١٩٧
التمييز	٢٠٤
الاستثناء	٢١١
المنادى	٢١٩
الاسم المجرور	٢٣٢
المضاف إليه	٢٤٨
التوابع	٢٥٤
الصفة	٢٥٦
البدل وعطف البيان	٢٦٧
عطف النسق	٢٧٣
التوكيد	٢٨١

